





المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الأصولى ، قوى المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المتعة ، فى المنقول والمقول ، والسنة ، والفقه ، والأصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الأندلس
أبى محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الخزء الخامس

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ

إدارة الطباعة المنيرية

لستاجها ومديرها محمد منير الرشيدي

بتحقيق الاستاذ الشيخ احمد محمد شاكر القاضى الشرعى

حقوق الطبع محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشوارع المكحكيين رقم ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥١٣ - مسألة - ومن خرج عن بيوت مدينته ، أو قريته ، أو موضع سكناه فشى ميلاً فصاعداً صلى ركعتين ولا بد أن يبلغ الليل ، فإن مشى أقل من ميل صلى أو بعبارة *

قال علي : اختلف الناس في هذا ، كانوا ينامن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أبي المهبلي : أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كتب : أنه بلغني أن رجلاً لا يخرجون إلا للجابة ، وإما للتجارة ، وإما للجش (١) ثم لا يتمون الصلاة ، فلا تفعلوا ، فإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بمحضرة عدو (٢) *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عياش بن عبد الله ابن أبي ربيعة المخزومي . أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله : لا يصلي (٣) الركعتين جاب ولا تاجر ولا تان ، إنما يصلي الركعتين من كان معه (٤) الزاد والمزاد (٥) *

قال علي : الثاني - هو صاحب الضيعة *

قال علي : هكذا في كتابي وصوابه عندي عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة *

(١) يفتح الجيم والشين المعجمة ، قال في اللسان « وفي حديث عثمان رضي الله عنه أنه قال : لا يفرنكم جشركم من صلاتكم فإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بمحضرة عدو ، قال ابو عبيد : الجش القوم يخرجون بدواهم إلى المرقى ويستون مكانهم ولا يأوون إلى البيوت وربما رأوه سفاقصروا الصلاة ففهم عن ذلك لأن المقام في المرقى وإن طال فليس بسفر » اه وفي النسخة رقم (١٦) « لجش » وهو تصحيف وخطأ (٢) انظر الطحاوي (ج ١ ص ٢٤٧) (٣) في النسخة رقم (٤٥) « لا يصل » (٤) في النسخة رقم (١٦) « مع » وهو خطأ (٥) انظر الطحاوي (ج ١ ص ٢٤٧)

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : لا يفرطكم سوادكم هذا من صلاتكم ، فانه من مصركم *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : كنت مع حذيفة بالمداين فاستأذنته أن آتي أهلي بالكوفة ، فأذن لي وشرط علي أن لا أفطر ولا أصلي ركعتين حتى أرجع إليه ، وبينهما نيف وستون ميلا *
وهذه أسانيد في غاية الصحة *

وعن حذيفة أن لا يقصر إلى السواد ، وبين الكوفة والسواد سبعون ميلا (١) *
وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر : لا يعلأ أحدكم بما شيته أحداً الجبال ، و بطون الأودية وترعمون أنكم سفر ، لا ولا كرامة ، إنما التقصير في السفر البات ، من الأفق إلى الأفق *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن عاصم عن ابن سيرين قال : كانوا يقولون : السفر الذي تقصر فيه الصلاة الذي يحمل فيه الزاد والمزاد *
وعن أبي وائل شقيق بن سلمة . أنه سئل عن قصر الصلاة من الكوفة إلى واسط ؟ فقال : لا تقصر الصلاة في ذلك ، وبينهما مائة ميل وخمسون ميلا *
فها قول *

وروي ثمانين طريقاً عن جريج . أخبرني نافع : أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخير ، وهي مسيرة ثلاث فواصل (٢) لم يكن يقصر فيما دونه *
ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي وحيد ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر . أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر وهي كقدر الأهواز من البصرة ، لا يقصر فيما دون ذلك *
قال علي : بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز وهو مائة ميل واحدة غير أربعة أميال *

(١) الكلمة تقرأ في الأصلين «سبعون» وتقرأ «تسمون» لاهمالها واشتباه رسمها
(٢) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) «قواعد» بدون نقط وكلاهما ظاهر أنه خطأ والظاهر أن الكلمة محرفة فيحذف *

وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر، ثم عن نافع أبضا عن ابن عمر *
ورويانا عن الحسن بن حى . انه قال : لا قصر فى اقل من اثنين وثمانين ميلا ، كما بين
الكوفة وبنداد *

ومن طريق وكيع عن سعيد بن عبيد الطائى عن على بن ربيعة الوالى (١) الأُسدى
قال : سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة ؟ فقال : حاج او معتمر او غازى - قلت : لا ، ولكن
احدنا تكون له الضيعة بالسواد ، فقال : تعرف السويداء ؟ قلت : سمعتها ولم أرها ،
قال . فانها ثلاث وليتين (٢) وليلة للمسرع ، اذا خرجنا اليها قصرنا *

قال على : من المدينة الى السويداء اثنان وسبعون ميلا اربعة وعشرون فرسخا *
فهذه رواية اخرى عن ابن عمر *

ومن طريق عبد الرزاق عن اسرائيل عن ابراهيم بن عبد الله على يقول . سمعت سو يد
ابن غفلة يقول . اذا سافرت ثلاثا فاقصر الصلاة *

وعن عبد الرزاق عن أبي حنيفة وسفيان الثورى ، كلاهما عن حماد بن أبى سليمان عن
ابراهيم النخعى أنه قال فى قصر الصلاة ، قال أبو حنيفة فى روايته : مسيرة ثلاث ، وقال
سفيان فى روايته : الى نحو المدائن يعنى من الكوفة ، وهو نحو ذيف وستين ميلا ،
لا يتجاوز ثلاثة وستين ولا ينقص عن واحد وستين *

وهذين التحديدين جميعا يأخذ أبو حنيفة ، وقال فى تفسير الثلاث : سير الاقدام
والثقل والابل *

. وقال سفيان الثورى : لا قصر فى اقل من مسيرة ثلاث ، ولم نجد عنه تحديدا الثلاث *

وعن حماد بن أبى سليمان عن سعيد بن جبير فى قصر الصلاة : فى مسيرة ثلاث *
ومن طريق الحجاج بن النبال : ثنا يزيد بن ابراهيم قال سمعت الحسن البصرى
يقول : لا تقصر الصلاة فى اقل من مسيرة ليلتين *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن : لا تقصر الصلاة إلا فى ليلتين ،
ولم نجد عنه (٣) تحديد الليلتين *

(١) فى النسخة رقم (١٦) «على بن ربيعة الرأى» وهو خطأ غريب (٢) كذا فى الأصول

بتصديق ليلتين (٣) فى النسخة رقم (١٦) «عنده» وهو خطأ *

وعن معمر عن قتادة عن الحسن مثله ، قال : وبه يأخذ قتادة *
وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن مثله ، إلا أنه قال : مسيرة يومين *
وعن معمر عن الزهري قال : تقصر الصلاة في مسيرة يومين ، ولم نجد عن قتادة
ولا عن الزهري تحديد اليومين *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال :
إذا سافرت يوماً إلى العشاء فأتم ، فإن زدت فقصر *
وعن الحجاج بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن منصور — هو ابن المعتمر — عن مجاهد
عن ابن عباس قال : لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى العتمة ، إلا في أكثر من ذلك .
وهذا مما اختلف (١) فيه عن ابن عباس *

ومن طريق وكيع عن هشام بن الغاز ربيعة الجرشي (٢) عن عطاء بن أبي رباح : قلت لابن
عباس : أقصر إلى عرفة قال : لا ، ولكن إلى الطائف وعسفان ، فذلك ثمانية وأربعون ميلاً *
وعن معمر أخبرني أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعين ميلاً *
وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر كما ذكرنا *

وبهذا يأخذ الحديث ومالك في أشهر أقواله عنه ، وقال : فإن كانت أرض لا أميال فيها فلا
قصر في أقل من يوم وليلة لا ثقل . قال : وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة إلى . وقد ذكر عنه
لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلاً فصاعداً . وروى عنه : أنه لا قصر إلا في اثنين وأربعين
ميلاً فصاعداً . وروى عنه : لا قصر إلا في أربعين ميلاً فصاعداً *

وروى عنه إسماعيل بن أبي أويس : لا قصر إلا في ستة وثلاثين ميلاً فصاعداً . ذكر
هذه الروايات عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي في كتابه المعروف باليسوط . ورأى
لأهل مكة خاصة في الحج خاصة : أن يقصروا الصلاة إلى منى فما فوقها ، وهي أربعة
أميال . وروى عنه ابن القاسم : أنه قال فيمن خرج ثلاثة أميال — كالأعراس وغيرهم —
فتناول فأفطر في رمضان فلا شيء عليه إلا القضاء فقط *

(١) في النسخة رقم (١٦) «اختلفوا» (٢) الغاز : بالنين المعجمة والزاي وبينهما ألف ،
والجرشي : بضم الجيم وفتح الراء وكسر الشين المعجمة . وفي النسخة رقم (١٦) «هشام بن ربيعة»
أبو الغاز الجرشي . وفي النسخة رقم (٤٥) «هشام بن ربيعة بن الغاز الجرشي» وكلاهما خطأ
والصواب ما ذكرنا *

ورويانا عن الشافعي : لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلا بالمهاشمي *
وههنا أقوال آخر أيضا : كما رويانا من طريق وكيع عن شعبة عن شبيل (١) عن
أبي جرة الضبي قال قلت لابن عباس : أقصر الى الأيلة ؟ قال : تذهب وتجيء في يوم ؟
قلت : نعم ، قال : لا ، الا يوم متاح *

وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء . قلت لابن عباس : أقصر الى
منى أو عرفة ؟ قال : لا ، ولكن الى العلاف أو جدة أو عسفان ، فإذا وردت على ماشية
لك أو أهل فآتم الصلاة *

قال على : من عسفان الى مكة بتكسير الخلفاء (٢) اثنان وثلاثون ميلا . وأخبرنا
الثقات أن من جدة الى مكة أربعين ميلا (٣) *

وعن وكيع عن هشام بن النازع عن نافع عن ابن عمر : لا تقصر الصلاة الا في يوم تام *
وعن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر : أنه سافر الى ريم فقصر
الصلاة ، قال عبد الرزاق : وهي على ثلاثين ميلا من المدينة *

وعن عكرمة : اذا خرجت فبت في غير أهلك فاقصر ، فان أتيت أهلك فآتم *
وبه يقول الأوزاعي : لا قصر الا في يوم تام ، ولم نجد عن هؤلاء تحديد اليوم *
ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه قصد الى ذات النصب ، وكنت أسافر
مع ابن عمر البريد فلا يقصر . قال عبد الرزاق : ذات النصب من المدينة على ثمانية
عشر ميلا *

ومن طريق محمد بن جعفر : ثنا شعبة عن خبيب (٤) بن عبد الرحمن عن حفص
ابن عاصم بن عمر بن الخطاب قال : خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب الى ذات
النصب - وهي من المدينة على ثمانية عشر ميلا - فلما أتتها قصر الصلاة *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا هشيم بن الجوير عن الضحاك عن التزالي بن

(١) شبيل بضم الشين المعجمة وهو ابن عزة بن عمر الضبي ، وشيخه ابو جرة
- بالجيم والراء - اسمه نصر بن عمران الضبي ، وفي النسخة رقم (١٦) « شبيل بن
أبي جرة » وهو خطأ (٢) كذا في الأصلين (٣) ما بين جدة ومكة من سبعين الى ثمانين
الف متر تقريبا فهو أكثر من أربعين ميلا (٤) بالغاء المعجمة مصنف *

سيرة: أن علي بن أبي طالب خرج الى النخيلة فصلى بها الظهر ركعتين والمصر ركعتين ثم رجع من يومه ، وقال : أردت أن أعلمكم سنة نبيكم ﷺ *

ومن طريق وكيع : ثنا حماد بن زيد (١) ثنا أنس بن سيرين قال : خرجت مع أنس بن مالك الى أرضه يذوق سيرين - وهي على رأس خمسة فراسخ - فصلى بنا العصر في سفينة ، وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط ركعتين ثم سلم ، ثم صلى بنا ركعتين ثم سلم *

ومن طريق البزار : ثنا محمد بن المنفي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن يزيد ابن خنيس عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير عن ابن السمط - هو شرحبيل - : أنه أتى أرضاً يقال لها «دومين» - من حصص على بضعة عشر ميلاً - فصلى ركعتين ، فقلت له أتصلي ركعتين ؟ قال : رأيت عمر يصلي بذي الحليفة ركعتين وقال : «أفعل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل» (٢) *

وعن محمد بن بشار : ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبة عن يزيد بن خنيس عن حبيب ابن عبيد عن جبير بن نفير قال : خرج ابن السمط - هو شرحبيل - الى أرض يقال لها : «دومين» - من حصص على ثلاثة عشر ميلاً فكان يقصر الصلاة ، وقال : رأيت عمر ابن الخطاب يصلي بذي الحليفة ركعتين فسأله ؟ فقال : «أفعل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل» . *

ورويناه من طريق مسلم أيضاً بإسناده الى شرحبيل عن ابن عمر (٣) *

قال علي : لو كان هذا في طريق الحج لم يسأله ولا أنكر ذلك *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا إسماعيل بن علية عن الجريري عن أبي الورد ابن ثمامة (٤) عن الجلاح قال : كنا نساغر مع عمر بن الخطاب ثلاثة أميال فيعجز في الصلاة ويفطر (٥) ويقصر . *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «ومن طريق حماد بن زيد بدون نقط ، وهو خطأ (٢) كلمة «يفعل» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن ابن عمر» (٤) في النسخة رقم (٤٥) «عن أبي الورد عن ثمامة» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «فيفطر» وما هنا أحسن *

ومن طريق محمد بن بشار : ثنا أبو عامر المقدسى ثنا شعبة قال : سمعت ميسر (١) ابن عمران بن عمير يحدث عن أبيه عن جده : أنه خرج (٢) مع عبد الله بن مسعود وهو رد يفه على بنلة له - مسيرة أربعة فراسخ ، فصلى الظهر ركعتين ، والمصر ركعتين قال شعبة : أخبرني بهذا ميسر بن عمران وأبوه عمران بن عمير شاهد *

قال على : عمير هذا مولى عبد الله بن مسعود *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا على بن مسهر عن أبي اسحاق الشيبانى - هو سليمان ابن فيروز - عن محمد بن زيد بن خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة فى مسيرة ثلاثة أميال *
قال على : محمد بن زيد هذا طائى ولاء على بن أبى طالب القضاء بالكوفة ، مشهور من كبار التابعين *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع ثنا مسمر - هو ابن كدام - عن محارب بن دثار قال سمعت ابن عمر يقول : إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر ، يعنى الصلاة *
محارب هذا سدوسى قاضى الكوفة ، من كبار التابعين ، أحد الأئمة ، ومسمر أحد الأئمة *

ومن طريق محمد بن الثنى : ثنا عبد الرحمن بن مهدى قال ثنا سفيان الثورى قال سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا قصرت الصلاة *
جبلة بن سحيم تابع ثقة مشهور *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبى شيبة ومحمد بن بشار كلاهما عن غندر - هو محمد بن جعفر - عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائى (٣) قال : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة ؟ فقال : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شك شعبة - صلى ركعتين *
قال على : لا يجوز أن يجيب أنس إذا سئل إلا بما يقول به *

(١) بضم الميم وفتح اليا المنة وكسر السين المهملة المشددة وآخره واو (٢) كلمة « خرج » سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ (٣) بضم الهاء وفتح النون وكسر الهمزة *

ومن طريق أبي داود السجستاني : أن دحية بن خليفة الكلبي أفطر في مسير له من القسطنطينية إلى قرية على ثلاثة أميال منها *

ومن طريق محمد بن بشار : ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن سعيد بن جبير قال : لقد كانت لي أرض على رأس فرسخين فلم أدرك أقصر الصلاة إليها أمها ؟ *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة قال : سألت سعيد بن المسيب : أ أقصر الصلاة وأفطر في يريد من المدينة ؟ قال : نعم . وهذا استناد كالشمس *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زمة - هو ابن صالح - عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء - هو جابر بن زيد - قال : يقصر في مسيرة ستة أميال *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة أنه سمع الشعبي يقول : لو خرجت إلى دير الثعالب لقصرت *

وعن القاسم بن محمد وسالم : أنهما أمرا رجلا مكيًا بالقصر من مكة إلى منى ، ولم يخصا حجا من غيره ، ولا مكيًا من غيره *

وصح عن كثوم بن هاني ، وعبد الله بن محيريز وقيصة بن ذؤيب القصر في بضعة عشرة ميلا (١) وبشكل هذا نقول ، وبه يقول أصحابنا في السفر إذا كان على ميل فصاعدا في حج أو عمرة أو جهاد ، وفي الفطر في كل سفر *

قال علي : فهم من الصحابة كما أوردنا : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، ودحية بن خليفة ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، وأنس ، وشرجيل بن السمط ، ومن التابعين : سعيد بن المسيب ، والشعبي ، وجابر بن زيد ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وقيصة بن ذؤيب ، وعبد الله بن محيريز ، وكثوم بن هاني ، وأنس بن سيرين ، وغيرهم ، وتوقف في ذلك سعيد بن جبير ، ويدخل فيمن قال بهذا مالك في بعض أقواله ، على ما ذكرنا عنه في المفطر متأولا ، وفي المكي يقصر بمنى وعرفة *

(١) البضع في العدد بكسر الباء وبض العرب يفتحها وهو ما بين الثلاث إلى التسع ، والميل بكسر اللام منتهى مد البصر ، والفرسخ ثلاثة أميال اه الجوهري *

قال على : وانما تقصينا الروايات في هذه الأبواب لأننا وجدنا المالكيين والشافعيين قد أخذوا يجرئون أنفسهم في دعوى الاجماع على قولهم !! بل قد هجم على ذلك كبير من هؤلاء وكبير من هؤلاء فقال أحدهما : لم أجد أحدا قال بأقل من القصر فيما قلنا به ، فهو إجماع !! وقال الآخر : قولنا هو قول ابن عباس وابن عمر ، ولا يخالف لهما من الصحابة !! فاحتسبنا الأجر في إزالة ظلمة كذبهما عن المغتريهما ، ولم نورد إلّا رواية مشهورة ظاهرة عند العلماء بالنقل ، وفي الكتب المتداولة عند صبيان المحدثين فكيف أهل العلم !! والحمد لله رب العالمين (١) *

قال على : أما من قال بتحديد ما يقصر فيه بالسفر من أفق إلى أفق ، وحيث يحمل الزاد والمزاد ، وفي ستة وتسعين ميلا وفي اثنين وثمانين ميلا ، وفي اثنين وسبعين ميلا ، وفي ثلاثة وستين ميلا ، أو في أحد وستين ميلا ، أو ثمانية واربعين ميلا ، أو خمسة واربعين ميلا ، أو اربعين ميلا ، أو ستة وثلاثين ميلا : - فالهم حجة أصلا ولا متعلق ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من اجماع ولا من قياس ، ولا من رأى سديد ، ولا من قول صاحب لا يخالف له منهم . وما كان هكذا فلا وجه للاشتغال به *

ثم نسأل من حد ما فيه القصر والفطر بشيء من ذلك عن أى ميل هو ؟ ثم نخطه

(١) هذه الكتب التي كانت متداولة عند صبيان المحدثين في عصر ابن حزم - القرن الخامس ومن أهمها مصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ، واختلاف العلماء لابن المنذر - : صارت في عصرنا هذا بل وقبله بقرون من النوادر النالية التي لا يسمع اسمها الا لخواص من كبار المطلقين على كتب السنة ، وعامة المشتغلين بالحديث لا يعرفونها . وأصولها فقدت تقريرها من المكاتب الاسلامية وبقيت منها قطع قليلة ، وقد علمنا ان مصنف ابن أبي شيبة يوجد منه نسختان بمكاتب الاسنانه ولا ندرى ماذا يفعل بهما الأثران وبغيرهما من كتب الاسلام النادرة بمدان اعلناو خر وجههم على الدين وابدوا وصفحتهم في عداء الاسلام ؟ وسمعنا أيضا ان مصنف عبد الرزاق موجود في الاقطار اليمنية حفظها الله ، بل هذا الحلى نفسه تلقى كل مشقة في سبيل تصحيح اصوله بمدان كادت نسخه تنقذ من بلاد الاسلام ، لولا ان قبض الله لحياته الاستاذ الشيخ محمد منير الدمشقي مدير ادارة الطباعة المنيرية حفظه الله وجزاه عن المسلمين احسن الجزاء ، ولعل ناشري الكتب في العالم الاسلامي يهتمون بنشر ما يجدون من آثار لعلنا لولا كانت في أمة من الأمم الأخرى لطاروا بها كل مطار . والله الهادي الى سواء السبيل *

من الميل عقدا أو فترا أو شبرا ، ولا يزال نمطه شيئا فشيئا فلا بد له من التحكم في الدين ،
أو ترك ما هو عليه ! فسقطت هذه الأقوال جملة والحمد لله رب العالمين *

ولا متعلق لهم بابن عباس وابن عمر لوجوه :

أحدها : أنه قد خالفهم غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم *

والثاني : أنه ليس التحديد بالأميال في ذلك من قولهما ، وإنما هو من قول من دونهما *

والثالث : أنه قد اختلف عنهما اشد الاختلاف كما أوردنا *

فروى حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني وحيد كلاهما عن نافع ، ووافقهما ابن

جريج عن نافع : أن ابن عمر كان لا يقصر في أقل من ستة وتسعين ميلا *

وروى معمر عن أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان يقصر في أربعة برد ، ولم

يذكر أنه منع من القصر في أقل *

وروى هشام بن الغاز عن نافع : أن ابن عمر قال : لا تقصر الصلاة إلا في اليوم التام *

وروى مالك عن نافع عنه : أنه كان لا يقصر في البريد . وقال مالك : ذات النصب

وربم كتابهما من المدينة على نحو أربعة برد *

وروى عنه علي بن ربيعة الوالبي : لا يقصر في أقل من اثنين وسبعين ميلا *

وروى عنه ابنه سالم بن عبد الله - وهو أجل من نافع - : أنه قصر إلى ثلاثين ميلا *

وروى عنه ابن أخيه حفص بن عاصم - وهو أجل من نافع وأعلم به - : أنه قصر

إلى ثمانية عشر ميلا *

وروى عنه شرحبيل بن السمط ، ومحمد بن زيد بن خليفة ، وعمار بن دثار ، وجملة

ابن سحيم - وكلهم أئمة - : القصر في أربعة أميال ، وفي ثلاثة أميال ، وفي ميل واحد

وفي سفساعة ، وأقصى ما يكون سفر الساعة من ميلين إلى ثلاثة *

وأما ابن عباس فروى عنه عطاء : القصر إلى عسفان ، وهي اثنان وثلاثون ميلا ،

وإذا وردت على أهل أو ماشية فأتم ، ولا تقصر إلى عرفة ولا منى *

وروى عنه مجاهد : لا يقصر في يوم إلى العتمة ، لكن فيما زاد على ذلك ، وروى

عنه أبو جرة الضبعي : لا يقصر إلا في يوم متاح (١) *

وقد خالفه مالك في أمره عطاء أن لا يقصر إلى منى ولا إلى عرفة ، وعطاء مكي : فمن

(١) بتشديد التاء المثناة من فوق أي يوم يمتد سيره من أول النهار إلى آخره وفتح النهار إذا

طال وأمتد *

الباطل أن يكون بعض قوله حجة وجمهور قوله ليس حجة !! *

وخالفه أيضاً مالك والشافعى في قوله : اذا قدمت على أهل أو ماشية فآتم الصلاة ، *
فحصل قول مالك والشافعى خارجاً عن أن يقطع بأنه تحديداً أحسن الصحابة رضى الله
عنهم ، ولا وجد يتنازع أحدهما التابين أنه حد مافيه القصر بذلك ، ولعل التحديد -
الذى في حديث ابن عباس - إنما هو من دون عطاء ، وهو هشام بن ربيعة ، وليس في
حديث نافع عن ابن عمر أنه منع القصر في أقل من أربعة برد . فسقطت أقوال من حد
ذلك بالاميال المذكورة سقوطاً متيقناً . والله تعالى التوفيق . *

ثم رجعنا الى قول من حد ذلك بثلاثة أيام ، أو يومين أو يوم وشئ زائد ، أو يوم تام
أو يوم وليلة - : فلم نجد لمن حد ذلك يوم وز يادة شئ متعلقاً أصلاً ، فسقط هذا القول *
فنظرنا في الأقوال الباقية (١) فلم نجد لهم متعلقاً إلا بالحديث الذى صح عن رسول الله
ﷺ من طريق ابن مسعود الخدرى ، وابن هريرة ، وابن عمر في نهى المرأة عن السفر ،
في بعضها «ثلاثة أيام إلا مع ذى محرم» وفي بعضها : «ليتين إلا مع ذى محرم» وفي بعضها
«يوماً وليلة إلا مع ذى محرم» وفي بعضها : «يوماً إلا مع ذى محرم» فتعلقت كل طائفة
بلفظ مما ذكرنا *

فأما من تعلق بليتين أو يوم وليلة فلا متعلق لهم أصلاً ، لأنه قد جاء ذلك الحديث
بيوم وجاء بثلاثة أيام ، فلامعنى التعلق باليومين ولا باليوم والليلة دون هذين المدين الآخرين
أصلاً ، وإنما يمكن أن يشنب ههنا بالتعلق بالأكثر مما ذكر في ذلك الحديث أو بالأقل
مما ذكر فيه . وأما التعلق بمدد قد جاء النص بأقل منه أو بأكثر منه فلا وجه له أصلاً
فسقط هذان القولان أيضاً *

فنظرنا في قول من تعلق بالثلاث أو باليوم فكان من شنب من تعلق باليوم ان قال : هو
أقل ما ذكر في ذلك الحديث ، فكان ذلك هو حد السفر الذى مادونه بمخلافه ، فوجب أن
يكون ذلك حداً لما يقصر فيه . قالوا : وكان من اخذ بمحدثنا قد استعمل حكم الليتين
واليوم واللييلة والثلاث ، ولم يسقط من حكم ما ذكر في ذلك الحديث شيئاً ، وهذا أولى
من أسقط أكثر ما ذكر في ذلك الحديث *

قال علي : قفلنا لهم : لم تأتوا بشيء ! فان كنتم انما تعلقتم باليوم لأنه اقل ما ذكر في الحديث - : فليس كما قلتم ، وقد جهلتم او تعمدتم ! *

فان هذا الحديث رواه بشر بن المفضل عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر يوما وليلة الا ومعهما ذو محرم منها » *

ورواه مالك عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر يوما وليلة الا مع ذي محرم منها » *

ورواه الليث بن سعد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر ليلة الا ومعهما رجل ذو حرمة منها » *

ورواه ابن ابي ذئب عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم الا مع ذي محرم » *
ورواه جرير بن حازم عن سهيل بن ابي صالح عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ - فذكر الحديث وفيه - : « أن تسافر بريدا » وسعيد أدرك أبا هريرة وسمع منه *

فاختلف الرواة عن ابي هريرة ثم عن سعيد بن ابي سعيد ، وعن سهيل بن ابي صالح كما أوردنا *

وروى هذا الحديث ابن عباس فلم يضطرب عليه ولا اختلف عنه *
كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو بكر بن ابي شيبة ، وزهير بن حرب كلاهما عن سفیان بن عینة ثعالب عن عمرو بن دينار عن ابي معبد - هو مولى ابن عباس - قال سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحلون رجل بامرأة الا ومعهما ذو محرم ، ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم » *

فعم ابن عباس في روايته كل سفر دون اليوم ودون البر يد وأكثر منهما ، وكل سفر

قل أو طال فهو عام لما فى سائر الأحاديث ، وكل ما فى سائر الأحاديث فهو بعض ما فى حديث ابن عباس هذا ، فهو المحتوى على جميعها ، والجامع لها كلها ، ولا يبنى أن يتعدى ما فيه الى غيره ، فسقط قول من تعلق باليوم أيضاً . والله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا فى قول من حدد ذلك بالثلاث فوجدناهم يتعلقون بذكر الثلاث فى هذا الحديث وبما صح عن رسول الله ﷺ من قوله فى المسح : «للمسافر ثلاثا بلياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة» لم نجد لهم هو وبغير هذا أصلاً *

قال على : وقالوا : من تعلق بالثلاث كان على يقين من الصواب (١) ، لأنه إن كان عليه السلام ذكر نيه عن سفرها ثلاثاً قبل نيه عن سفرها يوماً أو اقل من يوم — فانظر الذى ذكر فيه اليوم هو الواجب ان يعمل به ، ويبقى نيه عن سفرها ثلاثاً على حكمه غير منسوخ ، بل ثابت كما كان ، وإن كان ذكر نيه عن سفرها ثلاثاً بعد نيه عن سفرها يوماً أو اقل من يوم : فنيه عن السفر ثلاثاً هو النسخ لنيه بإياها عن السفر اقل من ثلاث . قالوا : فنحن على يقين من صحة حكم النهى لها عن السفر ثلاثاً إلا مع ذى محرم ، وعلى شك من صحة النهى لها عما دون الثلاث ، فلا يجوز ان يترك اليقين للشك !! *

قال على : وهذا نحو به فاسد من وجوه ثلاثة *

أحدها : انه قد جاء النهى عن ان تسافر أكثر من ثلاث . وروى ذلك من طرق كثيرة فى غاية الصحة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : «لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعها ذو محرم» *

ومن طريق قتادة عن قزعة عن ابى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال : «لا تسافر المرأة (٢) فوق ثلاث ليال إلا مع ذى محرم» *

ومن طريق ابى معاوية وكيع عن الأعمش عن ابى صالح السمان عن ابى سعيد الخدرى قال قال رسول الله ﷺ : «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفراً فوق ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها اخوها أو ابوها أو زوجها أو ابوها أو ذو محرم منها» *

فان كان ذكر الثلاث فى بعض الروايات مخرجاً لما دون الثلاث ، بما (٣) قد ذكر أيضاً

(١) فى النسخة رقم (٤٥) «من الصلوات» وما هنا احسن واصح (٢) فى النسخة رقم (٤٥)

«لا تسافر امرأة» (٣) فى النسخة رقم (٤٥) «لما» وهو خطأ *

في بعض الروايات ، عن حكم الثلاث - : فان ذكر مافوق الثلاث في هذه الروايات نخرج
لثلاث أيضاً، وان ذكرت في بعض الروايات عن حكم مافوق الثلاث ، وإلا فالقوم متابعون
متحكمون بالباطل *

و يلزمهم أن يقولوا : إنهم على يقين من صحة حكم مافوق الثلاث و بقاءه غير منسوخ
وعلى شك من صحة بقاء النهي عن الثلاث ، كما قالوا في الثلاث وفيها دونها سواء . بسواء
ولا فرق *

فقالوا : لم يفرق أحد بين الثلاث و بين مافوق الثلاث . فقليل لهم : قلم بالباطل ،
قد صح عن عكرمة أن حذام سافر المرأة فيه بأكثر من ثلاث ، لا بثلاث ، *
فكيف ؟ ولا يجوز ان يكون قول قائله رجلاً من التابعين ، ورجلان من فقهاء الأمصار ،
واختلف فيه عن واحد من الصحابة قد خالفه غيره منهم ، فأيده إجماعاً إلا من لا دين له
ولا حياء !! *

فكيف ؟ وإذ قد جاء عن ابن عمر : انه عدائنين وسبعين ميلاً الى السويداء مسيرة
ثلاث ، فان تحدده الذي روى عنه أن لا قصر فيها دونه لسته وتسعين ميلاً - : موجب
ان هذا أكثر من ثلاث ، لأن بين العددين اربعة وعشرون ميلاً ، ومحال كون كل واحد
من هذين العددين ثلاثاً مستوية !! *

والوجه الثاني : انه قد عارض هذا القول قول من حذ باليوم الواحد ، وقولهم : نحن
على يقين من صحة استعمالنا نهيه عليه السلام عن سفرها يوماً واحداً مع غير ذي محرم
ونهيها عن أكثر من ذلك لأنه ان كان النهي عن سفرها ثلاثاً هو الأول أو هو الآخر ،
فإنها منية أيضاً عن اليوم ، وليس تأخير نهيا عن الثلاث بناسخ لما تقدم من نهيه عليه
السلام عما دون الثلاث ، وأتم على يقين من مخالفتكم لنهيه عليه السلام لها عما دون الثلاث
وخلاف امره عليه السلام - بغير يقين للنسخ لا ليحل ، فتعارض القولان . *

والثالث : ان حديث ابن عباس الذي ذكرنا قاض على جميع هذه الأحاديث وكلها بعض
ما فيه ، فلا يجوز (١) ان يخالف ما فيه أصلاً لأن من عمل به فقد عمل بجميع الأحاديث المذكورة ،
ومن عمل بشيء من تلك الأحاديث - دون سائرهما - فقد خالف نهى رسول الله

ﷺ ، وهذا لا يجوز *

قال على : ثم لولم تتعارض الروايات فانه ليس في الحديث الذى فيه نهى المرأة عن سفر مدة ما إلا مع ذى محرم ، ولا في الحديث الذى فيه مدة مسح المسافر والمقيم - : ذكر أصلاً - لا تبص ولا بدليل - على المدة التى يقصر فيها و يفطر ، ولا يقصر ولا يفطر فى أقل منها *

ومن المذهب أن الله تعالى ذكر القصر فى الضرب فى الأرض مع الخوف ، وذكر الإفطر فى السفر والمرض ، وذكر التيمم عند عدم الماء فى السفر والمرض - : فجعل هؤلاء حكم نهى المرأة عن السفر إلا مع ذى محرم ، وحكم مسح المسافر - : دليلاً على ما يقصر فيه و يفطر ، دون ما لا يقصر فيه ولا يفطر ، ولم يحملوه دليلاً على السفر الذى يتيمم فيه من السفر الذى لا يتيمم فيه ! *

فان قالوا : قسنا ما تقصر فيه الصلاة وما لا تقصر فيه على ما تسافر فيه المرأة مع غير ذى محرم وما لا تسافره ، وعلى ما يمسح فيه المقيم وما لا يمسح *

قلنا لهم : ولم قلتم هذا ؟ وما الملة الجامعة بين الأمرين ؟ أو ما الشبه بينهما ؟ أو هلا قسم المدة التى اذا نوى إقامتها المسافر أتم على ذلك أيضاً ؟ وما يجرز أحد أن يقبس برأيه حكماً على حكم آخر ! وهلا قسم ما يقصر فيه على ما لا يتيمم فيه ؟ فهو أولى إن كان القياس حقاً ، أو على ما أجمعت فيه للراكب التنفل على دابته ؟ *

ثم يقول لهم : أخبرونا عن قولكم : إن سافر ثلاثة أيام قصر وأفطر ، وإن سافر أقل لم يقصر ولم يفطر - : ما هذه الثلاثة الأيام ؟ أمن أيام حزيان ؟ أم من أيام كانون الأول فما بينهما ؟ وهذه الأيام التى قلتم ، أسير المسافر ؟ أم سير الرفاق على الابل ، أو على الحمار ، أو على البغال ؟ أم سير الراكب المجرد ؟ أم سير البريد ؟ أم مشى الرحالة ؟ وقد علمنا يقيناً أن مشى الراجل الشيخ الضعيف فى وحل ووعر أو فى حر شديد - : خلاف مشى الراكب على البغل المطبق فى الربيع فى السهل و ان هذا يمشى فى يوم ما لا يمشيه الآخر فى عشرة أيام *

وأخبرونا عن هذه الأيام : كيف هى ؟ أم شيئاً من أول النهار إلى آخره ؟ أم إلى وقت العصر أو بعد ذلك قليلاً ، أو قبل ذلك قليلاً ؟ أم النهار والليل معاً ؟ أم كيف هذا ؟ *

وأخبرونا : كيف جعلتم هذه الأيام ثلاثاً وستين ميلاً على واحد وعشرين ميلاً كل يوم ؟

ولم يحملوها اثنين وسبعين ميلا على أربعة وعشرين ميلا كل يوم ؛ أو اثنين وثلاثين ميلا كل يوم ؟ أو عشرين ميلا كل يوم ؟ أو خمسة وثلاثين ميلا كل يوم ؟ فإين ذلك !!! فكل هذه المسافات تمشيها الرفاق ، ولا سبيل لهم الى تحديد شيء مما ذكرنا — دون سائره — إلا برأى فاسد . وهكذا يقال لمن قدر ذلك يوم أو ليلة أو يوم أو يومين ولا فرق * فان قلوا : هذا الاعتراض يلزمكم أن تدخلوه على رسول الله ﷺ في أمره المرأة ان لا تسافر ثلاثا أو ليلتين أو يوما وليلة أو يوما إلا مع ذى محرم ، وفي تحديده عليه السلام مسح المسافر ثلاثا والقيم يوما وليلة *

قلنا — ولا كرامة لقائل هذا منكم — : بل بين تحديد رسول الله ﷺ وتحديدكم أعظم الفرق ، وهو أنكم لم تكالوا الأيام التي جمتموها حدا لما يقصر فيه وما يفطر ، أو اليوم واليلة كذلك ، التي جعلها منكم من جعلها حداً — الى مشى المسافر المأمور بالقصر أو الفطر في ذلك المقدار ، بل كل طائفة منكم جعلت لذلك حداً من مساحة الأرض لا ينقص منها شيء ، لأنكم مجمون على ان من مشى ثلاثة أيام كل يوم ثمانية عشر ميلا أو عشرين ميلا لا يقصر ، فان مشى يوماً وليلة ثلاثين ميلا فانه لا يقصر ، وانفقتم أنتم من مشى ثلاثة أيام كل يوم بربداً غير شيء أو جمع ذلك المشى في يوم واحد أنه لا يقصر ، وانفقتم معشر الموهبين بذكر الثلاث ليالى في الحديثين على أنه لو مشى من يومه ثلاثة وستين ميلا فانه يقصر ويفطر ، ولو لم يمش إلا بعض يوم وهذا ممكن جدا كثير « في الناس ، وليس كذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة بأن لا تسافر ثلاثا أو يوماً إلا مع ذى محرم ، وأمره عليه السلام المسافر ثلاثة أيام بلياليهن بالمشح ثم يخلع ، لأن هذه الأيام موكولة للحاجة المسافر والمسافرة على عموم قوله عليه السلام الذى لو أراد غيره لينته لأمنته ، فلو أن مسافرة خرجت تريد سفر ميل فصاعدا لم يجز لها أن تخرجه إلا مع ذى محرم إلا لضرورة ، ولو أن مسافراً سافر سقرا يكون ثلاثة أميال يمشى في كل يوم ميلا لكان له أن يمسح ، ولو سافر يوماً وأقام آخر وسافر ثالثا لكان له أن يمسح الأيام الثلاثة كما هي ، وحتى لو لم يأت عنه عليه السلام إلا خبر الثلاث فقط لكان القول : أن المرأة ان خرجت في سفر مقدار قوتها فيه أن لا تمشى إلا ميلين من نهارها

(٣٢ - ج ٥ المحلى)

أو ثلاثة :- لما حل لها إلا مع ذى محرم ، فلو كان مقدار قوتها أن تمشى خمسين ميلا كل يوم لكان لها أن تسافر مسافة مائة ميل مع ذى محرم (١) لكن وحدها ، والذي حده عليه السلام في هذه الأخبار معقول مفهوم مضبوط غير مقدر بمساحة من الأرض لاتتمدى ، بل بما يستحق به اسم سفر ثلاث أو سفر يوم ولا مزيد ، والذي حددتموه أتم غير معقول ولا مفهوم ولا مضبوط أصلا بوجه من الوجوه ، فظاهر فرق ما بين قولكم وقول رسول الله ﷺ ، وتبين فساد هذه الأقوال كلها يبين لا إشكال فيه ، وأنها لا تتعلق لها ولا لشيء (٢) منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا باجماع ولا بقياس ولا بمعقول ، ولا بقول صاحب لم يختلف عليه نفسه فكيف أن لا يخالفه غيره منهم ، وما كان هكذا فهو باطل يبين *

فان قول رسول الله ﷺ في الأخبار المأثورة عنه حق ، كما على ظاهرها ومقتضاها ، من خالف شيئا منها خالف الحق ، لاسيما تفريق مالك بين خروج الكى الى منى والى عرفة في الحج فيقصر :- وبين سائر جميع بلاد الأرض يخرجون هذا المقدار فلا يقصرون ولا يعرف هذا التفريق عن صاحب ولا تابع قبله *

واحتمل له بعض مقلديه بأن قال : إنما ذلك لأن رسول الله ﷺ قال : « يا أهل مكة آتموا فانا قوم سفر » ولم يقل ذلك : بمنى *

قال على : وهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ أصلا ، وإنما هو محفوظ عن عمر رضى الله عنه *

ثم لو صح لما كانت فيه حجة لهم ، لأنه كان يلزمهم إذ أخرجوا حكم أهل مكة بمنى عن حكم سائر الأسفار من أجل ما ذكرنا :- أن يقصر أهل منى بمنى وبمكة لأنه عليه السلام لم يقل لأهل منى : آتموا *

فان قالوا : قد عرف أن الحاضر لا يقصر . قيل لهم : صدقتم ، وقد عرف أن ما كان من الأسفار له حكم الإقامة فانهم لا يقصرون فيها ، فان كان ما بين مكة ومنى من أحد السفرين المذكورين فذلك المسافة في جميع بلاد الله تعالى كذلك ولا فرق ، إذ ليس

(١) في النسخة رقم (١٦) « إلامع ذى محرم » وهو خطأ ظاهر (٢) في الأصلين

« ولا بشيء » وهو خطأ ظاهر *

إلا سفر أو إقامة بالنص والمقول ولا فرق *

وقد حد بعض المتأخرين ذلك بما فيه المشقة *

قال علي : قلنا هذا باطل لأن المشقة تختلف ، فنجد من يشق عليه مشى ثلاثة أميال حتى لا يلينها إلا بشق النفس ، وهذا كثير جدا ، يكاد أن يكون الأغلب ، ونجد من لا يشق عليه الركوب في عمارة في أيام الربيع مرها غدوما شهرا وأقل وأكثر ، فبطل هذا التحديد *

قال علي : فلنقل الآن بمون الله تعالى وقوته على بيان السفر الذي يقصر فيه ويفطر فنقول والله تعالى التوفيق *

قال الله عز وجل (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا) . وقال عمر وعائشة وابن عباس : إن الله تعالى فرض الصلاة على لسان نبيه ﷺ في السفر ركعتين ، ولم يخص الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا المسلمون بأجمعهم سفرا من سفر ، فليس لأحد أن يخصه إلا بنص أو إجماع متيقن *
فان قيل : بل لا يقصر ولا يفطر إلا في سفر أجمع المسلمون على القصر فيه والفطر * قلنا لهم : فلا تقصروا ولا تفطروا إلا في حج ، أو عمرة ، أو جهاد ، وليس هذا قولكم ولو قلتموه لكنكم قد خصصتم القرآن والسنة بلا برهان ، ولزمتكم في سائر الشرائع كلها أن لا تأخذوا في شيء منها لا بقرآن ولا بسنة إلا حتى يجمع الناس على ما أجمعوا عليه منها ، وفي هذا هدم ماذا هبكم كلها بل فيه الخروج عن الاسلام ، وإباحة مخالفة الله تعالى ورسوله ﷺ في الدين كله ، إلا حتى يجمع الناس على شيء من ذلك ، وهذا نفسه خروج عن الاجماع ، *

وأما الحق في وجوب اتباع القرآن والسنة حتى يصبح نص أو إجماع في شيء منها أنه مخصوص ومنسوخ ، فيوقف عند ما صح من ذلك ، فأما بث الله تعالى نبيه ﷺ ليطاع ، قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع باذن الله) ولم يسم الله تعالى ليعصى حتى يجمع الناس على طاعته ، بل طاعته واجبة قبل أن يعطيه أحد ، وقبل أن يخالفه أحد ، لكن ساعة يأمر بالأمر ، هذا ما لا يقول مسلم خلافا ، حتى نقض من نقض *
والسفر هو البروز عن محلة الإقامة ، وكذلك الضرب في الأرض ، هذا الذي لا يقول أحد من أهل اللغة - التي بها خوطبنا وبها نزل القرآن - سواء ، فلا يجوز أن يخرج

عن هذا الحكم إلا ما صح النص بإخراجه ، ثم وجدنا رسول الله ﷺ قد خرج إلى البقيع لدفن الموق ، وخرج إلى القضاء للناظر والناس معه فلم يقصر وأولا أفطروا ، ولا أفطر ولا قصر ، فخرج هذا عن أن يسمى سفراً ، وعن أن يكون له حكم السفر ، فلم يجوز لنا أن نوقع اسم سفر وحكم سفر إلا على من ساء من هو حجة في اللغة سفراً ، فلم نجد ذلك في أقل من ميل ، فقد روينا عن ابن عمر أنه قال : لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة ، فأوقفنا اسم السفر وحكم السفر في الفطر والقصر على الميل فصاعداً ، إذ لم نجد عرياً ولا شريعياً علماً أوقع على أقل منه اسم سفر ، وهذا برهان صحيح . والله تعالى التوفيق *

فان قيل : فهلا جعلتم الثلاثة الأميال - كما بين المدينة وذى الحليفة - حداً للقصر والفطر إذ لم تجدوا عن رسول الله ﷺ أنه قصر ولا أفطر في أقل من ذلك ؟ *
قلنا : ولا وجدنا عنه عليه السلام منأمن الفطر والقصر في أقل من ذلك ، بل وجدناه عليه السلام أوجب عن ربه تعالى الفطر في السفر مطلقاً ، وجعل الصلاة في السفر ركعتين مطلقاً ، فصح ما قلناه . والله تعالى الحمد . *

والميل هو ما سمي عند العرب ميلاً ، ولا يقع ذلك على أقل من أنى ذراع *
فان قيل : لو كان هذا ما خفى على ابن عباس ولا على عثمان ولا على من لا يعرف ذلك من التابعين والفقهاء ، فهو مما تعظم به البلوى *

قلنا : قد عرفه عمر ، وابن عمر ، وأنس وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين *
ثم نمكس عليكم قولكم ، فنقول للحزبيين : لو كان قولكم في هذه المسألة حقاً ما خفى على عثمان ولا على ابن مسعود ، ولا على ابن عباس ، ولا على من لا يعرف قولكم ، كمالك ، والليث والأوزاعي ، وغيرهم ، ممن لا يقول به من الصحابة والتابعين والفقهاء ، وهو مما تعظم به البلوى *

ونقول للمالكين : لو كان قولكم حقاً ما خفى على كل من ذكرنا من الصحابة والتابعين والفقهاء ، وهو مما تعظم به البلوى *

إلا أن هذا الالتزام لازم للعوائف المذكورة لانا ، لأنهم يرون هذا الالتزام حقاً ، ومن حقق شيئاً لزمه ، وأما نحن فلا نتحقق هذا الالتزام الفاسد ، بل هو عندنا وسواس وضلال ، وأما حسبنا اتباع ما قال الله تعالى ورسوله عليه السلام ، عرفه من عرفه ، وجهله من جهله ، وما من شريعة اختلف الناس فيها إلا قد علمها بعض السلف وقال بها ، وجهلها بعضهم

فليقل بها . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : وقد موه بعضهم بأن قال : إن من المعجب ترك سؤال الصحابة رضى الله عنهم لرسول الله ﷺ عن هذه العظيمة ، وهي حد السفر الذى تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه رمضان ! *

فقلنا : هذا أعظم برهان وأجل دليل وأوضح حجة لكل من له أدنى فهم وتميز — : على أنه لا حد لذلك أصلاً إلا ما سمى سفرأ في لغة العرب التى بها خاطبهم عليه السلام ، إذ لو كان لمقدار السفر حد غير ما ذكرنا لما أغفل عليه السلام بيانها البتة ، ولا أغفلوا هم سؤاله عليه السلام عنه ، ولا اتفقوا على ترك نقل تحديده في ذلك البناء فارتفع الاشكال جملة ، والله الحمد ، ولاح بذلك أن الجميع منهم قنموا بالنصر الجلى ، وإن كل من حدى ذلك حدا فانما هو وهم أخطأ فيه *

قال علي : وقد اتفق الفريقان على أنه إذا فارق بيوت القرية وهو يريد اماناتة أياما وأما أربعة برد — : أنه يقصر الصلاة ، فنسألهم : أهو في سفر تقصر فيه الصلاة ؟ أم ليس في سفر تقصر فيه الصلاة بمد ، لكنه يريد سفرأ تقصر فيه الصلاة بمد ، ولا يدري أيبلغه أم لا ؟ ولا بد من أحد الأمرين *

فان قالوا : ليس في سفر تقصر فيه الصلاة بمد ، ولكنه يريد مد ، ولا يدري أيبلغه أم لا ، أقروا بأنهم أباحوا له القصر وهو في غير سفر تقصر فيه الصلاة ، من أجل نيته في ارادته سفرأ تقصر فيه الصلاة ، ولزمهم أن يبيحوا له القصر في منزله وخارج منزله بين بيوت قريته ، من أجل نيته في ارادته سفرأ تقصر فيه الصلاة ولا فرق ، وقد قال بهذا القول عطاء وأنس بن مالك وغيرها ، إلا أن هؤلاء يقررون أنه ليس في سفر ، ثم يأمرونه بالقصر ، وهذا لا يحل أصلاً *

وان قالوا : بل هو في سفر تقصر فيه الصلاة ، هدموا كل ما بنوا ، وأبطلوا أصلهم ومذهبهم ، وأقروا بأن قليل السفر وكثيره تقصر فيه الصلاة ، لأنه قد ينصرف قبل أن يباغ المقدار الذى فيه القصر عندهم *

وأما نحن فان مادون الليل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر ، فلا يقصر فيه ولا يفطر ، فاذا بلغ الليل فحينئذ صار في سفر تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه ، فمن حينئذ

يقصر ويفطر ، وكذلك اذا رجع فكان على أقل من ميل فانه يتم ، لأنه ليس في سفر يقصر فيه بعد *

٥١٤ - مسألة - وسواء سافر في برء أو بحر أو نهر ، كل ذلك كما ذكرنا ، لأنه سفر ولا فرق *

٥١٥ - مسألة - فان سافر المرء في جهاد أو حج أو عمرة أو غير ذلك من الأسفار : فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها قصر ، وإن أقام أكثر أتم ولو في صلاة واحدة *

ثم ثبتنا بمون الله تعالى على أن سفر الجهاد ، وسفر الحج ، وسفر العمرة ، وسفر الطاعة وسفر المعصية ، وسفر ما ليس طاعة ولا معصية - : كل ذلك سفر ، حكمه كاه في القصر واحد ، وإن من أقام في شيء منها عشرين يوماً بلياليها فأقل فانه يقصر ولا بد ، سواء نوى اقامتها أو لم ينو اقامتها ، فان زاد على ذلك اقامة مدة صلاة واحدة فأكثر أتم ولا بد ، هذا في الصلاة خاصة *

وأما في الصيام في رمضان بخلاف ذلك ، بل إن أقام يوماً وليلة في خلال السفر لم يسافر فيهما - : ففرض عليه أن ينوي الصوم فيما يستأنف (١) وكذلك ان نزل ونوى إقامة ليلة والنقد ، ففرض عليه أن ينوي الصيام ويصوم *

فان ورد على ضيعة له أو ماشية أو دار فنزل هناك أتم فاذا رحل ميلاً فصاعداً قصر * قال علي : واختلف الناس في هذا فروينا عن ابن عمر : أنه كان اذا أجمع على اقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة ، وروينا أيضاً عن سعيد بن المسيب . وبه يقول أبو حنيفة وأصحابه *

ورويانا من طريق أبي داود ثنا محمد بن العلاء ثنا حفص بن غياث ثنا عاصم عن عكرمة عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ أقام بمكة سبع عشرة يوم يقصر الصلاة » قال ابن عباس : من أقام سبع عشرة بمكة قصر ، ومن أقام فزاد أتم *

وروي عن الأوزاعي : اذا أجمع اقامة ثلاث عشرة ليلة أتم فان نوى أقل قصر * وعن ابن عمر قول آخر : انه كان يقول : اذا أجمعت اقامة ثنتي عشرة ليلة فأتم الصلاة * وعن علي بن أبي طالب : إذا أتمت عشرأ فأتم الصلاة . وبه يأخذ سفيان الثوري

والحسن بن حي وحيد الرؤاسي صاحبه . *

وعن سميد بن المسيب قول آخر وهو : اذا أقمت أربعا فصل أربعا . و به يأخذ مالك ، والشافعي ، والليث ، الا أنهم يشترطون ان ينوي إقامة أربعا ، فان لم ينوها قصر وان بقي حولا . *

وعن سميد بن المسيب قول آخر وهو : اذا أقمت ثلاثا بأنم . *
ومن طريق وكيع عن شعبة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سميد بن جبير :
اذا أراد أن يقيم أكثر من خمس عشرة أتم الصلاة . *

وعن سميد بن جبير قول آخر : اذا وضعت رحلك (١) بأرض فأتم الصلاة . *
وعن معمر عن الأعمش عن أبي وائل قال كنا مع مسروق بالسلسلة سنيين وهو عامل عليها فصل بنا ركعتين ركعتين حتى انصرف . *

وعن وكيع عن شعبة عن أبي التياح الضبي عن أبي النبال المزني قلت لابن عباس : إني أقيم بالمدينة حولا لا أشد على سير ؟ قال : صل ركعتين . *

وعن وكيع عن المعمر عن نافع عن ابن عمر : أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر أرتج عليهم الثلج ، (٢) فكان يصل ركعتين . *

قال علي : الوالي لا ينوي رحلا قبل خمس عشرة ليلة بلا شك ، وكذلك من أرتج عليه الثلج فقد أيقن أنه لا ينحل الى أول الصف . *

وقد أمر ابن عباس من أخبره انه مقيم سنة لا يتوى سيرا بالقصر . *
وعن الحسن وقتادة : يقصر المسافر ما لم يرجع الى منزله ، إلا أن يدخل مصرا من أمصار المسلمين . *

قال علي : احتج أصحاب أبي حنيفة بأن قولهم أكثر ما قيل ، وانه مجمع عليه أنه اذا نوى المسافر إقامة ذلك المقدار أتم ، ولا يخرج عن حكم القصر إلا باجماع . *

قال علي : وهذا باطل ، قد أوردنا عن سميد بن جبير انه يقصر حين ينوي أكثر من خمسة عشر يوما ، وقد اختلف عن ابن عمر نفسه ، وخالفه ابن عباس كما أوردنا وغيره فبطل قولهم عن أن يكون له حجة . *

(١) بفتح الراء واسكان الحاء المهملة . وفي النسخة رقم (١٦) « زجلك » بالجيم وهو تصحيف

(٢) في اللسان « ارتاج الثلج دوامه واطباقه ، وارتاج الباب منه » *

واحتج لمالك ، والشافعى مقلدوهما بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق
 الملا بن الحضرمى أنه عليه السلام قال : « يمكث المهاجر بعد انقضاء نسكه ثلاثاً »
 قالوا : ففكره رسول الله ﷺ للمهاجرين الإقامة بمكة التى كانت أوطانهم فأخرجوا عنها
 فى الله تعالى حتى يلقوا ربهم عز وجل غرباء عن أوطانهم لوجهه عز وجل ثم أباح لهم
 المقام بها ثلاثاً بعد تمام النسك ، قالوا : فكانت الثلاث خارجة عن الإقامة المكروهة
 لهم . وكان مازاد عنها دخلاً فى الإقامة المكروهة *

مانع لهم حجة غير هذا أصلاً *

وهذا لاحجة لهم فيه ، لأنه ليس فى هذا الخبر نص ولا إشارة الى المدة التى اذا
 أقامها المسافر أتم ، وإنما هو فى حكم المهاجر ، فالتى أوجب أن يقاس المسافر يقيم
 على المهاجر يقيم ؟ هذا لو كان القياس حقاً ، وكيف وكاله باطل ؟ *

وأيضاً فإن المسافر مباح له أن يقيم ثلاثاً وأكثر من ثلاث ، لا كراهية فى شئ من
 ذلك ، وأما المهاجر ففكره له أن يقيم بمكة بعد انقضاء نسكه أكثر من ثلاث ، فأى نسبة بين
 إقامة مكروهة وإقامة مباحة لو أنصفوا أنفسهم ؟ *

وأيضاً : فإن مازاد على الثلاثة الأيام للمهاجر داخل عندهم فى حكم أن يكون مسافراً
 لأمقيماً ، وما زاد على الثلاثة للمسافر إقامة صحيحة ، وهذا مانع من أن يقاس أحدهما
 على الآخر ، ولو قيس أحدهما على الآخر لوجب أن يقصر المسافر فيما زاد على الثلاث ، لأن
 يتم ، بخلاف قولهم *

وأيضاً : فإن إقامة قدر صلاة واحدة زائدة على الثلاثة مكروهة ، فينبغى عندهم —
 إذا قاسوا عليه المسافر — أن يتم ولونوى زيادة صلاة على الثلاثة الأيام ، وهكذا قال أبو ثور *
 فبطل قولهم على كل حال ، وعريت الأقوال كلها عن حجة ، فوجب أن ينين البرهان على
 صحة قولنا بسون الله تعالى وقوته *

قال على : أما الإقامة فى الجهاد والحج والعمرة فإن الله تعالى لم يجعل القصر إلا مع
 الضرب فى الأرض ، ولم يجعل رسول الله ﷺ القصر إلا مع السفر ، لا مع الإقامة ، وبالضرورة
 ندرى أن حال السفر غير حال الإقامة ، وأن السفر إنما هو التنقل فى غير دار الإقامة وأن
 الإقامة هى السكون وترك النقلة والتنقل فى دار الإقامة ، وهذا حكم الشرعية والطبيعة ممأ *

فاذ ذلك كذلك فالقيم في مكان واحد مقيم غير مسافر بلا شك ، فلا يجوز أن يخرج عن حال الإقامة وحكمها في الصيام والاعتام الا بنص ، وقد صح باجماع أهل النقل : ان رسول الله ﷺ تزل في حال سفره فأقام باقى نهاره وليلته ثم رحل في اليوم الثاني ، وأنه عليه السلام قصر في باقى يومه ذلك وفي ليلته التي بين يومى نقلته ، فخرجت هذه الإقامة عن حكم الاعتام في الاعتام والصيام ، ولولا ذلك لكان مقيم ساعة لحكم الإقامة *

وكذلك من ورد على ضيعة له أو ماشية أو عقار فنزل هناك فهو مقيم ، فله حكم الإقامة كما قال ابن عباس ، اذ لم نجد نصاً في مثل هذه الحال ينقلها عن حكم الإقامة ، وهو اضا قول الزهرى ، وأحمد بن حنبل *

ولم نجد عنه عليه السلام انه أقام يوماً وليلة لم يرحل فيهما فقصر وأفطر الا في الحج ، والعمرة ، والجهاد فقط ، فوجب بذلك ما ذكرنا من ان من اقام في خلال سفره يوماً وليلة لم يظن في أحدهما فانه يتم ويصوم ، وكذلك من مشى ليلاً وينزل نهاراً فانه يقصر باقى ليلته ويومه الذى بين ليلتي حركته ، وهذا قول روى عن ربيعة *

ونسأل من أبى هذا عن ماش (١) في سفر تقصر فيه الصلاة عندهم نوى إقامة وهو سائر (٢) لا ينزل ولا يثبت - اضطر لشدة الخوف الى أن يصلى فرضه راكباً ناهضاً أو ينزل لصلاة فرضه ثم يرجع (٣) الى المشى : أيقصر أو يتم ؟ فنقولهم : يقصر ، فصح أن السفر هو المشى . *

ثم نسألهم عن نوى إقامة وهو نازل غير ماش : أيتم أم يقصر ؟ فنقولهم : يتم ، فقد صح أن الإقامة هي السكون لا المشى متنعلاً . وهذا نفس قولنا . والله تعالى الحمد *

وأما الجهاد والحج فان عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا ميمر عن يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله قال : « أقام رسول الله ﷺ بنبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة » *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «عن مشى» (٢) في النسخة رقم (٤٥) «وهو مسافر» (٣) في النسخة رقم (١٦) «نزل» ماض ، و«يرجع» مضارع ، وفي النسخة رقم (٤٥) عكس ذلك والأنسب لسياق الكلام ان يكون كلاهما مضارعاً *

قال علي : محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ثقة ، وباقى رواية الخبر أشهر من أن يسأل عنهم . وهذا أكثر ما روى عنه عليه السلام فى إقامته بقبولك ، فخرج هذا المقدار من الإقامة عن سائر الأوقات بهذا الخبر *

وقال أبو حنيفة ، ومالك : يقصر مادام مقبلاً فى دار الحرب .
قال علي : وهذا خطأ ، لما ذكرنا من أن الله تعالى لم يجعل ولا رسوله عليه السلام الصلاة ركعتين إلا فى السفر ، وأن الإقامة خلاف السفر لما ذكرنا *
وقال الشافعى ، وأبو سليمان : كقولنا فى الجهاد . وروينا عن ابن عباس مثل قولنا نصاً إلا أنه خالف فى المدة *

وأما الحج ، والمعرة فلما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن يحيى بن أبي اسحاق عن أنس بن مالك قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة فصلى ركعتين ركعتين حتى رجع قال : (١) كم أقام بمكة ؟ قال : عشراً * »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا موسى ثنا وهيب عن أيوب السخيتانى عن أبي العالصة البراء عن ابن عباس قال : « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج » وذكر الحديث *
قال علي : فاذا قدم رسول الله ﷺ صبح رابعة من ذى الحجة ، فبالضرورة نعلم انه أقام بمكة ذلك اليوم الرابع من ذى الحجة ، والثانى وهو الخامس من ذى الحجة ، والثالث وهو السادس من ذى الحجة ، والرابع وهو السابع من ذى الحجة ، وانه خرج عليه السلام الى منى قبل صلاة الظهر من اليوم الثامن من ذى الحجة ، هذا مالا خلاف فيه بين أحد من الأمة ، فتمت له بمكة أربعة أيام وأربع ليال كمالاً ، أقامها عليه السلام ناوياً للإقامة هذه المدة بها بلا شك ، ثم خرج الى منى فى اليوم الثامن من ذى الحجة كما ذكرنا *

وهذا يطول قول من قال : ان نوى إقامة أربعة أيام أتم لأنه عليه السلام نوى بلا شك إقامة هذه المدة ولم يتم ، ثم كان عليه السلام بمنى اليوم الثامن من ذى الحجة ، وبات بها ليلة يوم عرفة ، ثم أتى الى عرفة بلا شك فى اليوم التاسع من ذى الحجة ، فبقى هنالك الى أول الليلة العاشرة ، ثم نهض الى مزدلفة فبات بها الليلة العاشرة ، ثم

نهض في صباح اليوم العاشر الى منى ، فكان بها ، ونهض الى مكة فطاف طواف الافاضة إما في اليوم العاشر وإما في الليلة الحادية عشرة ، بلا شك في أحد الأمرين ، ثم رجع الى منى فأقام بها ثلاثة ايام ، ودفع منها في آخر اليوم الرابع بعد رمي الجار بعد زوال الشمس ، وكانت اقامته عليه السلام بمنى اربعة ايام غير نصف يوم ثم اتى الى مكة فبات الليلة الرابع عشرة بالأبطح ، وطاف بها طواف الوداع ، ثم نهض في آخر ليلته تلك الى المدينة ، فأكمل له عليه السلام بمكة ومنى وعرفة ومزدلفة عشر ليال مكلا كما قال أنس فصيح قولنا ، وكان معه عليه السلام متمعون ، وكان هو عليه السلام قارنا ، فصح ماقلناه في الحج والعمرة ، والله الحمد ، فخرجت هذه الاقامة بهذا الأثر في الحج والعمرة حيث اقام عن حكم سائر الاقامات ، والله تعالى الحمد *

فان قيل : أليس قدر ويتم من طريق ابن عباس وعمران بن الحصين روايات مختلفة ، في بعضها : « اقام رسول الله ﷺ بمكة تسع عشرة » وفي بعضها : « ثمان عشرة » وفي بعضها « سبع عشرة » وفي بعضها « خمس عشرة » يقصر الصلاة ؟

قلنا : نعم ، وقد بين ابن عباس أن هذا كان في عام الفتح ، وكان عليه السلام في جهاد وفي دار حرب ، لأن جماعة من أهل مكة كصفوان وغيره لم يمدوا مودة لم تنقض بعد ، ومالك بن عوف في هوازن قد جمعت له العساكر يحنين على بضعة عشر ميلا ، وخالد بن سفيان الهذلي على أقل من ذلك يجمع هذيل الحربة ، والكفار يحيطون به محاربون له ، فالقصر واجب بعد في أكثر من هذه الاقامة ، وهو عليه السلام يتردد من مكة الى حنين . ثم الى مكة معتمرا ، ثم الى الطائف ، وهو عليه السلام بوجه السرايا الى من حول مكة من قبائل العرب ، كبنى كنانة وغيرهم ، فهذا قولنا ، وما دخل عليه السلام مكة قط من حين خرج عنها مهاجرا إلا في عمرة القضاء ، اقام بها ثلاثة ايام فقط ، ثم حين فتحها كما ذكرنا محاربا ، ثم في حجة الوداع اقام بها كما وصفنا ولا مزيد *

قال على : وأما قولنا : إن هذه الاقامة لا تكون إلا بعد الدخول في اول دار الحرب وبعد الاحرام - فلا أن القاصد الى الجهاد مادام في دار الاسلام فليس في حال جهاد ، ولكنه مرید للجهاد وقاصد اليه ، وانما هو مسافر كسائر المسافرين ، إلا اجر نيته فقط ، وهو ما لم يحرم فليس بعد في عمل حج ولا عمل عمرة ، لكنه مرید لأن يحج أولا أن يعتمر ، فهو كسائر من يسافر ولا فرق *

قال على : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل اذ أقام بمكة أياماً : إني إنما قصرت اربماً لآتي في حج ولا لآتي في مكة ، ولا قال اذ أقام بتيوك عشرين يوماً يقصر : إني إنما قصرت لآتي في جهاد ، فمن قال : شيئاً من هذا فقد قوله عليه السلام مالم يقل ، وهذا لا يحمل ، فصحح بيقيناً أنه لولا مقام النبي عليه السلام في تيوك عشرين يوماً يقصر ، وبمكة دون ذلك بقصر - : لكان لا يجوز القصر إلا في يوم يكون فيه المرء مسافراً ، ولكان مقيم يوم يلزمه الانعام ، لكن لما أقام عليه السلام عشرين يوماً بتيوك يقصر صح بذلك أن عشرين يوماً اذا أقامها المسافر فله فيها حكم السفر ، فان أقام أكثر أو نوى إقامة أكثر فلا يرهان يخرج ذلك عن حكم الإقامة أصلاً *

ولافرق بين من خص الإقامة في الجهاد بعشرين يوماً يقصر فيها وبين من خص بذلك بتيوك دون سائر الأماكن ، وهذا كله باطل لا يجوز القول به ، إذ لم يأت به نص قرآن ولا سنة . والله تعالى التوفيق *

ووجب أن يكون الصوم بخلاف ذلك ، لأنه لم يأت فيه نص أصلاً ، والعباس لا يجوز ، فمن نوى إقامة يوم في رمضان فانه يصوم . والله تعالى التوفيق (١) *

(١) من أول قوله « قال على : وكل هذا لاحجة لهم فيه » الخ هو في النسخة رقم (١٦) وهو يوافق ما في النسخة رقم (١٤) . ولكنه محذوف في النسختين رقم (٤٥ و ٤٨) و بدله فيهما ما نصه : « قال على : ثم تعقبنا هذا التفريق فوجدناه خطأ ، يرهان ذلك ان رسول الله ﷺ لم اخط ذلك (كذا في الأصلين) ولا قال قط : اني إنما أقصر لآتي في جهاد ، ولا . اني أقصر في حج أو عمرة ، فاذ لم يقل عليه السلام فلا يجوز لنا ولا لأحد ان يقول فيشرع مالم يأذن به الله تعالى ، لكن لما وجدناه عليه السلام قد حكم لإقامة عشرين يوماً في حال السفر في الفضاء (كذا في الأصلين) وجب علينا الاتقياده في ذلك في كل حال كل سفر (كذا فيهما) ولا فرق بين من عمل ذلك في الجهاد خاصة وبين من عين فقال . ليس ذلك إلا في تيوك خاصة ، وكلا القولين خطأ وباطل ، وتحكم في الدين بلا يرهان ، إنما هذا في الصلاة لا في الصوم في رمضان ، وهذا تخصيص منه عليه السلام إنما جاء في الصلاة لا في الصوم ، والقياس باطل ، لاسيما عند القائلين منه . لا يجوز أن يقاس أصل على أصل . والله تعالى التوفيق » وهذه عبارة قاعة غير محررة ، وما في النسختين رقم (١٤ و ١٦) أوضح وأصح *

قال علي: (١) وقال أبو حنيفة والشافعي: إن أقام في مكان ينوي خروجا غداً أو اليوم فانه يقصر ويفطر ولو أقام كذلك أعواماً، قال أبو حنيفة: وكذلك لو نوى خروجا ما بين وبين خمسة عشر يوماً ونوى إقامة أربعة عشر يوماً فانه يفطر ويقصر، وقال مالك: يقصر ويفطر وإن نوى إقامة ثلاثة أيام فانه يفطر ويقصر، وإن نوى أخرج اليوم أخرج غداً قصر ولو بقي كذلك أعواماً *

قال علي: ومن العجب العجيب إسقاط أبي حنيفة النية حيث افترضها الله تعالى من الوضوء للصلاة، وغسل الجنابة، والحيض وبقائه في رمضان ينوي الفطر إلى قبل زوال الشمس، ويميز كل ذلك بلانية: - ثم يوجب النية فرضاً في الإقامة، حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ، ولا أوجبها برهان نظري *

قال علي: وبرهان صحة قولنا: أن الحكم لإقامة المدد (٢) التي ذكرنا - كانت هنالك نية لإقامة أولم تكن - فهو أن النيات إنما تجب فرضاً في الأعمال التي أمر الله تعالى بها (٣) فلا يجوز أن تؤدى بلانية، (٤) وأما عمل لم يوجهه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فلا معنى للنية فيه، إذ لم يوجهها هنالك قرآن، ولا سنة، ولا نظراً ولا إجماعاً، والإقامة ليست عملاً مأموراً به، وكذلك السفر، وإنما هو محال لأن أوجب الله تعالى فيها العمل الذي أمر الله تعالى به فيها، فذلك العمل هو المحتاج إلى النية، لا الحال، وهم موافقون لنا أن السفر لا يحتاج إلى نية، ولو أن امرأاً خرج لا يريد سفراً فدفنته ضرورات لم يقصد لها حتى صار من منزله على ثلاث ليال، أو سير به (٥) مأسوراً أو مكرهاً محمولاً مجبراً فانه يقصر ويفطر، وكذلك يقولون فيمن أقيم به كره فاطالت به مدته فانه يتم وبصوم، وكذلك يقولون فيمن اضطر للخوف إلى الصلاة أكباً أو ماشياً، فذلك الخوف وتلك الضرورة لا يحتاج فيها إلى نية، وكذلك النوم لا يحتاج إلى نية، وله حكم في إسقاط الوضوء وإيجاب تجديده وغير ذلك، وكذلك الاجتناب لا يحتاج إلى نية، وهو يوجب الغسل، وكذلك الحدث لا يحتاج إلى نية، وهو يوجب حكم الوضوء والاستنجاء، فكل عمل لم يؤمر به لكن أمر فيه بأعمال موصوفة فهو لا يحتاج إلى نية، ومن جملة هذه الأعمال هي الإقامة

(١) هنا في النسخة رقم (٤٥) «مسألة قال علي» الخ ولا نرى داعياً للفصل هذا عما قبله بنحو أن جديد، بل هو باقي البحث (٢) في النسخة رقم (٤٥) «للاقامة للمدد» الخ وما هنا هو الصحيح (٣) في النسخة رقم (١٦) «التي فرض الله تعالى بها» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) «فلا يجوز أن تؤدى بالنية» (٥) في النسخة رقم (١٦) «على ثلاث وصير به» الخ وهو خطأ *

والسفر ، فلا يحتاج فيهما الى نية أصلاً ، لكن متى وجداً وجب لكل واحد منهما الحكم الذى أمر الله تعالى به فيه ولا مزيد . والله تعالى التوفيق . وهذا قول الشافعى وأصحابنا *
٥١٦ - مسألة - ومن ابتداء صلاة وهو مقيم ثم نوى فيها السفر ، أو ابتدأها وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم - : أتتم في كلا الحالين *

يرهان ذلك ما ذكرناه من أن الإقامة غير السفر ، وأنه لا يخرج عن حكم الإقامة مما هو إقامة إلا ما أخرجه نص ، فهو إذا نوى في الصلاة سفراً فلم يسافر بعد ، بل هو مقيم ، فله حكم الإقامة ، وإذا افتتحها وهو مسافر فنوى فيها الإقامة فهو مقيم بعد لا مسافر ، فله أيضاً حكم الإقامة ، إذ انما كان له حكم السفر بالنصر المخرج لتلك الحال عن حكم الإقامة ، فإذا بطلت تلك الحال يطلان نيته صار في حال الإقامة . والله تعالى التوفيق *

٥١٧ - مسألة - ومن ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو نام عنها في أقامته صلاة ركعتين ولا بد ، فإن ذكر في الحضر صلاة نسيها في سفر صلاها أو بما ولا بد *

وقال الشافعى : يصليها في كائنا الحالتين أو بما *
 وقال مالك : يصليها إذا نسيها في السفر فذكرها في الحضر ركعتين ، وإذا نسيها في الحضر فذكرها في السفر صلاها أو بما *

حجة الشافعى : أن الأصل الاتمام ، وإنما القصر رخصة *
 قال على : وهذا خطأ ، ودعوى بلا يرهان ، ولو أردنا معارضته لقننا : بل الأصل القصر ، كما قالت عائشة رضى الله عنها : « فرضت الصلاة ركعتين فزيدى صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الحالة الأولى » ولكننا لا نرضى بالشغب ، بل نقول : أن صلاة السفر أصل ، وصلاة الإقامة أصل ، ليست أحدهما فرعاً للآخرى ، فبطل هذا القول *
 واحتج مالك بأن الصلاة إنما تؤدى كما لزم إذا قامت *

قال على : وهذا أيضاً دعوى بلا يرهان ، وما كان هكذا فهو خطأ ، وهو أول من يخالف هذا الأصل ويهدمه في كل موضع ، الالتهافانه تناقض ، وذلك أنه يقول : من فاتته صلاة الجمعة فانه لا يصليها إلا أربع ركعات ، ومن فاتته في حال مرضه صلوات كان حكمها الوصلها أن يصليها قاعداً أو مضطجعا وموئثا فذكرها في حته - : فانه لا يصليها الا قاعداً ومن ذكر في حال المرض المذكور صلاة فاتته في حته كان حكمها أن يصليها قاعداً فانه لا يصليها الا قاعداً أو مضطجعا ، ومن صلى في حال خوف ركعاً أو ما شيا صلاة نسيها في حال الأمن فانه يؤدّيها ركعاً أو ما شيا ، ومن

ذكر في حال الأمن صلاة نسيها في حال الخوف حيث لو صلاها لصلاها راكباً أو ماشياً فإنه لا يصليها إلا نازلاً قائماً ، ومن نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصليها إلا متوضئاً فذكرها في حال تيمم صلاها متيمماً ، ولو نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصليها إلا متيمماً فذكرها والماء معه فإنه لا يصليها إلا متوضئاً ، والقوم أصحاب قياس بنعمهم ، وهذا مقدار قياسهم !

وأما نحن فإن حجتنا في هذا إنما هو قول رسول الله ﷺ : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » فاعاجل عليه السلام وقتها وقت ادائها لا الوقت الذي نسيها فيه أو نام عنها ، فكل صلاة تؤدي في سفر فهي صلاة سفر ، وكل صلاة تؤدي في حضر فهي صلاة حضر ولا بد *
فان قيل : فان في هذا الخبر : « كما كان يصليها لوقتها »

قلنا : هذا باطل ، وهذه لفظة موضوعة لم تأت قط من طريق فيها خبر *

قال علي : وأما قولنا : أن نسي صلاة في سفر فذكرها في حضر فإنه لا يصليها إلا ارباعاً : فهو قول الأوزاعي ، والشافعي ، وغيرها ، وأما قولنا : ان نسيها في حضر فذكرها في سفر فإنه يصليها سبعة : فهو قول روى عن الحسن . والله تعالى التوفيق *
وقال الشافعي : لا يقصر إلا من نوى القصر في تكبيرة الاحرام *

قال علي : وهذا خطأ ، لأن الشافعي قد تناقض ، فظهر النية للاتمام ، وهذا على أصله الذي قد بينا خطأه فيه ، من ان الأصل عنده الاتمام ، والقصر دخيل ، وقد بينا أن صلاة السفر ركعتان ، فلا يلزمه الا ان ينوي الظاهر ، او المصغر ، او المتممة فقط ، ثم ان كان مقياً في اربع ، وان كان مسافراً فهي ركعتان ولا بد ، ومن الباطل ازامه النية في أحد الوجهين دون الآخر . والله تعالى التوفيق *

٥١٨ هـ - مسألة -- فان صلى مسافر بصلاة إمام مقيم قصر ولا بد ، وان صلى مقيم بصلاة مسافر أتم ولا بد ، وكل أحد يصلي لنفسه ، وإمامة كل واحد منهما لا آخر جائزة ولا فرق *
روينا من طريق عبد الرزاق عن سعيد بن السائب عن داود بن أبي عاصم قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر ؟ فقال : ركعتان قلت : كيف ترى ونحن ههنا بمنى ؟ قال : ويحك ! سمعت رسول الله ﷺ وأمنت به ؟ قلت : نعم قال : « فانه كان يصلي ركعتين » فصل ركعتين إن شئت أودع . وهذا بيان جلي بأمر ابن عمر المسافر (١) أن يصلي خلف المقيم ركعتين فقط *

ومن طريق شعبة عن الفيرة بن قيس عن عبد الرحمن بن عويم بن حذلم (١) قال : كان أبى إذا أدرك من صلاة المقيم ركعة وهو مسافر صلى إليها أخرى ، وإذا أدرك ركعتين اجتزأ بهما *
قال على : تميم بن حذلم من كبار أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه *
وعن شعبة عن مطر بن فيل (٢) عن الشعبي قال : إذا كان مسافراً فأدرك من صلاة المقيم ركعتين اعتديهما *

وعن شعبة عن سليمان التيمي قال : سمعت طاووساً سألته عن مسافر أدرك من صلاة المقيم ركعتين ؟ قال : يجزى يا منه *

قال على : برهان محقة قولنا ما قد صح عن رسول الله ﷺ من أن الله تعالى فرض على لسانه ﷺ صلاة الحضرة بما وصلة السفر ركعتين *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عبد الرحمن بن عبد الرحيم عن محمد بن شعيب أنا الأوزاعي عن يحيى - هو ابن أبى كثير - عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عمر بن أمية أن رسول الله ﷺ قال له : « إن الله قد وضع عن المسافر الصيام (٣) ونصف الصلاة » ولم يخص عليه السلام مأموراً من إمام من منفرد (وما كان بك نسياً) وقال تعالى (ولا تكسب كل نفس نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

قال على : والعجب من السالكين والشافعيين والحنيفيين القائلين بأن المقيم خفف المسافر يتم ولا ينتقل إلى حكم إمامه في التقصير ، وإن المسافر خلف المقيم ينتقل إلى حكم إمامه في الانعام ، وهم يدعون أنهم أصحاب قياس بزعمهم ولو صح قياس في العالم لكان هذا أصح قياس يوجد ولكن هذا مما تركوا فيه القرآن والسنة والقياس ، *
وما وجدت لهم حجة الا ان بعضهم قال : ان المسافر اذا نوى في صلاته الإقامة لزمه انعامها ، والمقيم اذا نوى في صلاته السفر لم يقصرها ، قال : فاذا خرج ببنته الى الانعام فأحرى ان يخرج الى الانعام بحكم إمامه *
قال على : وهذا قياس في غاية الفساد ، لأنه لانسبة ولا شبه بين صرف النية من سفر الى إقامة وبين الائتمام بإمام مقيم ، بل التشبيه بينهما هوس ظاهر *

(١) بفتح الحاء المهملة واسكان الذال المعجمة وفتح اللام (٢) كذا في جميع الأصول ، وضبط في النسخة رقم (١٤) بالقلم بكسر الفاء ولم أجده ترجمه ولا ذكر في شيء من الكتب (٣) في النسخة رقم (١٦) « الصوم » وما هنا هو الموافق للنسختين رقم (١٤ و ٤٥) وللنسائي (ج ١ ص ٣١٥) *

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ : « انما جبل الامام ليؤتم به » فقلنا لهم :
 فقولوا للمقيم خلف المسافر: أن يؤتم به إذن فقال قائلهم : قد جاء : « أنموصلاتكم فاناقوم
 سفر » فقلنا: لو صح هذا لكان عليكم ، لأن فيه أن المسافر لا يتم ، ولم يفرق بين أمور ولا
 امام ، فالواجب على هذا أن المسافر جملة يقصر ، والمقيم جملة يتم ، ولا يرعى أحدهما حال
 إمامه . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة الخوف ﴾

٥١٩ — مسألة — من حضره خوف من عدو ظالم كافر، أو باغ من المسلمين، أو من
 سيل، أو من نار، أو من حش، أو وسع، أو غير ذلك وهم في ثلاثة فصاعدًا - : فأميرهم غير بين
 أربعة عشر وجهاً ، كما صرح عن رسول الله ﷺ ، قديناها غاية البيان والتقصي في غير
 هذا الكتاب ، والحمد لله رب العالمين *

وانما كتبنا كتابنا هذا للامامي والمبتدي وتذكير للعالم ، فذكر ههنا بعض تلك الوجوه ،
 مما يقرب حفظه ويسهل فهمه ، ولا يضعف فعله ، وبالله تعالى التوفيق *

فإن كان في سفر ، فإن شاء صلى بطائفة ركعتين ثم سلم وسلموا ، ثم تأتي طائفة أخرى
 فيصلي بهم ركعتين ثم يسلم ويسلمون ، وإن كان في حضر صلى بكل طائفة أربع ركعات ،
 وإن كانت الصبح صلى بكل طائفة ركعتين ، وإن كانت المغرب صلى بكل طائفة ثلاث ركعات ،
 الأولى فرض الامام ، والثانية تطوع له . *

وإن شاء في السفر أيضاً صلى بكل طائفة ركعة ثم تسلم تلك الطائفة ويحزمتها ، وإن
 شاء هو سلم ، وإن شاء لم يسلم ، و يصلي بالأخرى ركعة ويسلم ويسلمون ويحزمتهم ،
 وإن شاءت الطائفة أن تقضى الركعة والامام واقف فقلت ، ثم تفعل الثانية أيضاً كذلك *
 فإن كانت الصبح صلى بالطائفة الأولى ركعة ثم وقف ولا بد وقضوا ركعة ثم سلموا ، ثم
 تأتي الثانية فيصلي بهم الركعة الثانية ، فإذا جلس قاموا فقضوا ركعة ثم سلموا ويسلمون *
 فإن كانت المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، فإذا جلس قاموا فقضوا ركعة وسلموا
 وتأتي الأخرى فيصلي بهم الركعة الباقية ، فإذا قعد صلوا ركعة ثم جلسوا وتشهدوا ، ثم
 صلوا الثالثة ثم يسلم ويسلمون *

فإن كان وحده فهو غير بين ركعتين في السفر أو ركعة واحدة وتجزئه ، وأما الصبح

فاتنتان ولا بد والمغرب ثلاث ولا بد، وفي الحضرة أربع ولا بد *

سواء ههنا الخائف من طلب (١) بحق أو بغير حق *

قال الله تعالى: (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتكم الذين كفروا أن الكافرين كانوا لكم عدوا مبيناً . وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم) فهذه الآية تقتضي بعمومها الصفات التي قلنا نصا *

ثم كل ما صرح رسول الله ﷺ فلا يحل لأحد أن يرغب عن شيء منه قال الله تعالى أسراً لرسوله ﷺ أن يقول: (قل أتني هداة يرشدني إلى صراط مستقيم ديناً قياماً لبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين) . وقال تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) وكل شيء فله رسول الله ﷺ فهو من ملته ، وملته هي ملة إبراهيم عليه السلام *

وقد ذكرنا قبل هذا يسير في باب من نسي صلاة فوجد جماعة يصلون يصلي صلاة أخرى في حديث أبي بكره وجابر: «أن رسول الله ﷺ صلى بطائفة ركعتين في الخوف ثم سلم، و بطائفة أخرى ركعتين ثم سلم» وذكرنا من قال ذلك من السلف، فأغنى عن اعادته، وهذا آخر فصل رسول الله ﷺ، لأن أبا بكره شهد معه ولم يسلم إلا يوم الطائف، ولم ينز عليه السلام بعد الطائف غير تبوك فقط ، فهذه أفضل صفات صلاة الخوف لما ذكرنا ، وقال هذا الشافعي وأحمد بن حنبل *

وقد ذكرنا أيضاً حديث ابن عباس: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضرة أرباعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا أحمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى ابن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري حدثني أشعث بن سليم - هو ابن أبي الشعثاء - عن الأ سود بن هلال عن ثعلبة بن زهدم قال: «كنا مع سعيد بن العاصي بطبرستان فقال: أياكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا، فقام حذيفة وصف الناس خلفه صفين ، صفاً خلفه وصفاً موازى العدو ، فصلى بالذين خلفه ركعة ، وانصرف هؤلاء إلى مكان هؤلاء ، وجاء أولئك ، فصلى بهم ركعة ولم يقضوا» قال سفيان: وحدثني الركين

ابن الربيع عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ مثل صلاة حذيفة*
قال علي : الا سود بن هلال ثقة مشهور ، وثلبة بن زهدم احد الصحابة حنظلي وفد
على رسول الله ﷺ وسمع منه وروى عنه *

وصح هذا ايضا مسنداً من طريق يزيد بن زريع وأبي داود الطيالسي كلاهما عن
عبد الرحمن بن عبد الله السعدي عن يزيد الفقير عن جابر عن النبي ﷺ ، وأخبر جابر أن
القصر المذكور في الآية عند الخوف هو هذا ، لا كون الصلاة ركعتين في السفر *

وصح أيضاً من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن
النبي ﷺ ، وروى أيضاً عن ابن عمر ، فهذه آثار متظاهرة متواترة ، وقال بهذا جمهور من السلف ،
كما روى عن حذيفة أيام عثمان رضي الله عنه ، ومن معه من الصحابة ، لا ينكر ذلك أحد منهم ،
وعن جابر وغيره *

ورويان عن أبي هريرة : انه صلى عن معه صلاة الخوف ، فصلاها بكل طائفة ركعة إلا
انه لم يقض ولا أمر بالقضاء *

وعن ابن عباس : يومئذ بركة عند القتال *

وعن الحسن : أن أبا موسى الأشعري صلى في الخوف ركعة *

وعن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : اذا كانت المسافة فانما هي ركعة يومئذ
إيماناً حيث كان وجهه ، راكباً أو ماشياً *

وعن سفیان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال في صلاة المطاردة : ركعة*
ومن طريق سميد بن عبد العزيز عن مكحول في صلاة الخوف : اذا لم يقدر القوم على أن
يصلوا (١) على الأرض صلوا على ظهور الدواب ركعتين ، فاذا لم يقدر وا فركة وسجدتان ، فان
لم يقدروا آخر واحيت يأمنوا *

قال علي : أما تأخيرها عن وقتها فلا يحل البتة ، لأنه لم يسمح الله تعالى في تأخيرها
ولا رسوله ﷺ ، قال الله تعالى (فان خفتم فرجالاً أو ركبانا) *

وقال سفیان الثوري : حدثني سالم بن عجلان الأنطس سمعت سعيد بن جبير يقول :
كيف يكون قصر وهم يصلون ركعتين ؟ وانما هو ركعة ركعة ، يومئذ بها حيث كان وجهه *

وعن شعبة عن أبي مسلمة (١) - هو سعيد بن يزيد - عن أبي نصره عن جابر بن غراب (٢) كتاب مصافى المدو (٣) بفارس، ووجهنا إلى المشرق، فقال هرم بن حيان: ليركع كل إنسان منكم ركعة تحت جفته حيث كان وجهه *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وقتادة عن صلاة السايقة؟ فقالوا: ركعة حيث كان وجهه *

وعن وكيع عن شعبة عن المنيرة بن مقسم عن إبراهيم مثل قول الحكم، وحماد، وقتادة * وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن مجاهد في قول الله تعالى (فان خفتم فرجالا أو ركباناً) قال: في المدو يصلى راكباً ورجلاً يومئذ حيث كان وجهه، والركعة الواحدة تجزئته. وبه يقول سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه *

قال علي: وهذان العملان أحب العمل إلينا، من غير أن نرغب عن سائر ما صحح عن رسول الله ﷺ في ذلك، ومعاذ الله من هذا، لكن ملنا إلى هذين لسهولة العمل فيهما على كل جاهل، وعالم، وأكثر من رواهما عن النبي ﷺ، وأكثر من قال بهما من الصحابة والتابعين، ولتواتر الخبر بهما عن رسول الله ﷺ، ولما وافقتهما القرآن * وقد قال بعض من لا يبالي بالكذب، عصبية لتقليده الملك له: ألا مرعندنا على أنهم قضوا! *

قال علي: هذا نسلاخ من الحياة جملة، وقصد إلى الكذب جباراً، ولا فرق بين من قال هذا القول وبين من قال: ألا مرعندنا على أنهم اتعوا أربعا! * وقال: لم نجد في الأصول صلاة من ركعة *

وقلنا لهم: ولا وجدتم في الأصول صلاة الإمام بطائفتين، ولا صلاة إلى غير القبلة، ولا صلاة يقضى فيها المأموم ما قبل تمام صلاة إمامه، ولا صلاة يقف المأموم فيها لأهوى يصلى مع إمامه ولا هو يقضى ما بقى عليه من صلاته، وهذا كله عندكم جائز في الخوف، ولا وجدتم شيئاً

(١) بفتح اليم واسكان السين وفي النسخة رقم (١٦) «عن أبي سلمة» وهو خطأ (٢) كذا في أكثر الأصول، ولم أجده ترجمه وضبط في النسخة رقم (١٤) «غراب» بالغين والراء المجتميتين ووضع عليه علامة التصحيح وما أظنه صحيحاً فإن الذهبي لم يذكر في المشبهة «غراب» ولم يذكر شرح القاموس مادة «غزب» (٣) أي نصف وجاء المدو، وهذا هو الصواب الذي في النسخة رقم (١٤) وفي باقي الأصول «نصلي في المدو» وهو خطأ ظاهر *

من الديانة حتى جاء به رسول الله ﷺ عن الله تعالى، والأصول ليست شيئاً غير القرآن والسنة *

فان قيل: قد روى من طريق حذيفة: انه أمر بقضاء ركعة *

قلنا: هذا انفرد به الحجاج بن أرطاة، وهو ساقط لا تحمل الرواية عنه، ثم لو صح لما منع

من رواية الثقات أنهم لم يقضوا، بل كان يكون كل ذلك جائزاً *

وقال بعضهم: قد روى عن حذيفة صلاة الخوف ركعتين (١) وأربع سجعات *

قلنا: هذا من رواية يحيى الحافى وهو ضعيف، عن شريك، وهو مدلس، وخديج،

وهو مجبول، ثم لو صح ذلك لكان مقصوداً به صلاة إمامهم بهم *

وكذلك القول في رواية سليم بن صليح (٢) السلولى وهو مجبول عن حذيفة: أنه قال

لسميد: مرطافقة من أحبابك فيصلون معك وطائفة خلفكم، فتصلى بهم ركعتين وأربع سجعات

وهكذا تقول: في صلاة الامام بهم *

وقال بعضهم: قد صح عن النبي ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثني مثني» *

قلنا: نعم، إلا ما جاء نص فيه أنه أقل من مثني، كالوتر وصلاة الخوف، أو أكثر من مثني

كالظهر والعصر والمشاء *

وقال بعضهم: قد نبى عن البتراء *

قال على: وهذه كذبة وخبر موضوع وما ندرى البتراء في شيء من الدين والله الحمد *

وقال بعضهم: اتم تجيزون للامام أن يصلى بهم ان شاء ركعة ويسلم وان شاء

وصلها بأخرى بالطائفة الثانية، وييقن ندرى أن ما كان للمرء فعله وتركه فهو تطوع لا فرض،

واذ ذلك كذلك فحال أن يصل فرضه بتطوع لا يفصل بينهما سلام *

قال على: انما يكون ما ذكرنا فيما يأت به نص، وأما اذا جاء النص فالنظر كانه

باطل، لا يحمل به معارضة الله تعالى ورسوله ﷺ *

ثم نقول لهم: أليس مصلى الفرض من امام او منفرد - عندكم وعندنا - غيرا بين

ان يقرأ مع أم القرآن سورة ان شاء طويلة وان شاء قصيرة وان شاء اقتصر على أم

القرآن فقط وان شاء سبح في ركوعه وسجوده تسبيحة تسبيحة وان شاء طولهما واغن

قولهم: نعم، قلنا لهم: فقد اجتمعت هنا ما قد حكمت بأنه باطل ومحال من صلته (٣)

(١) كذا في الأصلين (٢) سليم بالسين وصليح بالصاد المهملتين وبالتصغير فيهما *

(٣) أى من وصله الفرض بالتطوع، ردأ على من أنكر صلاة الامام ركعة فريضة بالطائفة

فريضة بما هو عندكم تطوع ان شاء فله وان شاء تركه.*
 قال على : وليس كما قالوا ، بل كل هذا خير فيه البر ، فان طول ففرض اداء ،
 وان لم يطول ففرض اداء ، وان كان صلى ركعة في الخوف ففى فرضه ، وان صلى ركعتين
 فيما فرضه ، كما فعل عليه السلام وكما امر (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) *
 (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) *

قال على : وسائر الوجوه الصحاح التى لم تذكر أخذ ببعضها على بن أبى طالب رضى الله
 عنه ، وأبو موسى الاشعري ، وابن عمرو جماعة من التابعين والفقهاء رضى الله عنهم *
 وههنا أقوال لم تصح قط عن رسول الله ﷺ ، ولم ترو عنه أصلاً ، لكن روى عن دون
 رسول الله ﷺ ، فن الصحابة رضى الله عنهم عبد الرحمن بن سمرة بن جبيب بن عبد شمس ،
 والحكم بن عمرو النفاى ، ومن التابعين مسروق ، ومن الفقهاء الحسن بن حبي ، وحيد
 الرؤاسى صاحبه ، ومن جملتها قول روى عنه سهل بن أبى حنيفة ، رجع مالك الى القول به ،
 بعد أن كان يقول ييمض الوجوه التى صحت عن رسول الله ﷺ ، وهو : أن يصف
 الامام أصحابه طائفتين ، احدهما خلفه والثانية مواجهة المدو ، فيصلى الامام بالطائفة التى
 معه ركعة بسجديتها ، فاذا قام الى الركعة الثانية ثبت واقفاً وأتمت هذه الطائفة لأنفسها
 الركعة التى بقيت عليها ، ثم سلمت ونهضت فوقفت بازاء المدو ، والامام فى كل ذلك
 واقف فى الركعة الثانية ، وتأتى الطائفة الثانية التى لم تصل فتصلى خلف الامام وتكبر ،
 فيصلى بهم الركعة الثانية بسجديتها ، هى لهم أولى ، وهى للامام ثانية ، ثم يجلس الامام
 ويتشهد ويسلم ، فاذا سلم قامت هذه الطائفة الثانية فقضت الركعة التى لها *

قال على : وهذا العمل المذكور - قضاء الطائفة الأولى والامام واقف ، وقضاء الطائفة
 الثانية بعد أن يسلم الامام - لم يأت قط جمع هذين القضاءين على هذه الصفة فى شئ مما صح عن
 رسول الله ﷺ أصلاً ، وهو خلاف ظاهر القرآن ، لأنه تعالى قال : (ولتأت طائفة أخرى لم
 يصلوا فليصلوا معك) ولأن الطائفة لم تصل بمضى صلاتها معه ، وما كان خلافًا لظاهر القرآن
 دون نص من بيان النبي ﷺ - : فلا يجوز القول به ، وليس يوجب هذا القول قياس ولا

الأولى ثم صلاته أخرى تطوعاً بالطائفة الثانية موصولة بالأولى من غير فصل بالسلام وهكذا
 رسم فى الأملىين «صلاته» على هذا المعنى على الصواب ، وظن فاسخاً الأملىين أن صوابه
 «صلاته» وهو ظن خطأ بل الصواب ما ذكرناه *

نظر ، وليس تقليد سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه بأولى من تقليد من خالفه من الصحابة ، ممن قد ذكرنا ، كعمرو ، وابن عمرو ، وأبي موسى ، وجابر ، وابن عباس ، والحكم ابن عمرو ، وحذيفة وثعلبة بن زهدم ، وأنس ، وعبد الرحمن بن سمرة وغيرهم . *

فان قيل : إن سهل بن أبي حثمة روى بعض تلك الأعمال وخالفه ، ولا يجوز أن يظن به أنه خالف ما حضر مع رسول الله ﷺ إلا لأمر علمه هو ناسخ لما رواه . *

قلنا : هذا باطل ، وحكم بالظن ، وترك لليقين ، وإضافة إلى صاحب رضي الله عنه مالا يحل أن يظن به ، من أنه روى لنا المنسوخ وكنم الناسخ ، ولا فرق بين قولكم هذا وبين من قال : لا يصح عنه أنه يخالف ما روى ، فالداخله انما هي فيها روى منه مما أضيف إليه ، لا فيما رواه هو عن النبي ﷺ ، واستدل على ذلك بأنه لا يجوز أن يخالف حكم رسول الله ﷺ . *

قال على : ولسنا نقول : بشيء من هذين القولين ، بل نقول : إن الحق أخذ رواية الراوى ، لا أخذ رأيه ، إذ قد يتأول فيهم ، وقد ينسى ، ولا يجوز البتة أن يكتم الناسخ ويروى المنسوخ . *

ولا يجوز لهم أن يوهوا ههنا بعمل أهل المدينة ، لأن ابن عمر ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، والأحرى مخالفون لاختيار مالك ، وما وجدنا ما اختاره مالك عن أحد قبله إلا عن سهل بن أبي حثمة وحده . وبالله تعالى التوفيق . *

ومنها قول روي عنه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وإبراهيم النخعي ، أخذ به أبو حنيفة وأصحابه إلا أن أبا يوسف رجع عنه ، وهو أن يصفهم الإمام صفين : طائفة خلفه ، وطائفة بازاء العدو ، فيصل بالتي خلفه ركعة بسجديتها ، فإذا قام إلى الركعة الثانية وقف ، ونهضت الطائفة التي صلت معه فوقوا بازاء العدو ، وهم في صلاتهم بعد ، ثم تأتي الطائفة التي كانت بازاء العدو فتكبر خلف الإمام ، ويصل بهم الإمام الركعة الثانية له . وهي لهم الأولى ، فإذا جلس وتشهد سلم ، وتنهض الطائفة الثانية التي صلت معه الركعة الثانية ، وهم في صلاتهم . فتقف بازاء العدو ، وتأتي الطائفة التي كانت صلت مع الإمام الركعة الأولى فترجع إلى المكان الذي صلت فيه مع الإمام ، فتقضي فيه الركعة التي بقيت لها ، وتسلم ، ثم تأتي فتقف بازاء العدو ، وترجع الطائفة الثانية إلى المكان الذي صلت فيه مع الإمام ، فتقضي فيه الركعة التي بقيت لها إلا أن أبا حنيفة زاد من قبل رأيه زيادة لا تعرف من أحد من الأمة قبله ، وهي أنه قال : تقضي الطائفة الأولى .

الركعة التي بقيت عليها بلا قراءة شيء من القرآن فيها ، وتقضى الطائفة الثانية الركعة التي بقيت عليها بقراءة القرآن فيها ولا بد ! *

قال على : وهذا عمل لم يأت قط عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وذلك أن فيه مما قد يخالف كل أثر جاء في صلاة الخوف تأخير الطائفتين معاً إتمام الركعة الباقية لهما إلى أن يسلم الإمام ، فتبتدىء أولاً بالقضاء ، ثم لا تقضى الثانية إلا حتى تسلم الأولى ، وفيه أيضاً ما يخالف كل أثر روى في صلاة الخوف بحجى كل طائفة للقضاء خاصة إلى الموضع الذي صلت فيه مع الإمام بعد أن زالت عنه إلى مواجهة العدو *

فإن قيل : قد روى نحو هذا عن ابن مسعود *

قلنا : قلتم الباطل والكذب ، إنما جاء عن ابن مسعود من طريق واهية - خبر فيه ابتداء الطائفتين معاً بالصلاة معاً مع الإمام ، وأن الطائفة التي صلت آخر أحرى بدأت بالقضاء قبل الثانية ، وليس هذا في قول أبي حنيفة ، وأنتم تعلمون خلاف صاحب ، لا سيما إذا لم ير عن أحد من الصحابة خلافه *

فإن قالوا : إنما تخيرنا ابتداء طائفة بعد طائفة اتباعاً للآية *

قلنا : فقد خالفتم الآية في إيجابكم صلاة كل طائفة ما بقي عليها بعد تمام صلاة الإمام ، وإنما قال تعالى : (فليصلوا معك) فخالفتهم الآية وجميع الآثار عن النبي ﷺ بحجها وسقيها ، وجميع الصحابة رضي الله عنهم بلانفاز ولا قياس *

واحتم بعضهم بتأدية ، وهي : أنه قال : يلزم الإمام الدليل بينهم ، فكما صلت الطائفة الواحدة أولاً فكذلك تقضى أولاً ! *

قال على : وهذا باطل ، بل هو الجور والمحابة ، بل العدل والتسوية هو أنه إذا صلت الواحدة أولاً إن تقضى الثانية أولاً ، فتأخذ كل طائفة بمظهرها من التقدم وبمظهرها من التأخر *

وقال بعضهم : لم تر قط مأموماً بدأ بالقضاء قبل تمام صلاة إمامه . *

ف قيل لهم : ولا رأيتم قط مأموماً يترك صلاة إمامه ويحصى إلى شغله ويقف بركة طويلة بعد تمام صلاة إمامه لا يقضى ما فاتته منها ، وأنتم تقولون : بهذا يفرص ولا قياس ، ثم تسميهم من اتبع القرآن والسنة ! ألا ذلك هو الضلال البين لا سيما تقسيم أبي حنيفة في قضاء الطائفتين ، أحداهما بقراءة والاخرى بغير قراءة ، فأعرف هذا عن أحد قبله ، ولا يؤيده رأي سديد ولا قياس *

ومنها قول ذهب إليه أبو يوسف في آخر قوله ، وهو قول الحسن اللؤلؤي ، وهو : أن لا يصلي صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ *

قال علي : وهذا خلاف قول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *
قال علي : إلا أن من قال : إن التكاح بسورة من القرآن خاص للنبي ﷺ ، والصلاة جالسا كذلك - لا يقدر أن ينكر على أبي يوسف قوله هنا *

ومنها قول روي عنه عن الضحاك بن مزاحم ، ومجاهد ، والحكم بن عتيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وهو : أن تكبيرتين فقط تجزئان في صلاة الخوف *

وروي أيضا عن الحكم ، ومجاهد : تكبيرة واحدة تجزي في صلاة الخوف *
وهذا خطأ ، لأنه لم يأت به نص . والله تعالى التوفيق *

فان قال قائل : كيف تقولون بصلاة الخوف على جميع هذه الوجوه ، وقد رويتم عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الخوف مرة ، لم يصل بنا قبلها ولا بعدها ؟ *

قلنا : هذا لو صح لكان أشد عليكم ، لأنه يقال لكم : من أين كان لكم بأن الوجه الذي اخترتموه هو العمل الذي علمه رسول الله ﷺ إذ صلاها ؟ لا سيما إن كان المفترض بهذا حنيفيا أو مالكيا ؟ لأن اختيارها بين الفرقتين لم يأت قط عن رسول الله ﷺ ! وكيف وهذا حديث ساقط ؟ لم يروه إلا يحيى الحماني ، وهو ضعيف ، عن شريك القاضي ، وهو مدلس لا يحتج بحديثه ، فكيف يستحل ذودين أن يمارض بهذه السوءة أحاديث الكواف من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ؟ أنهم شهدوا صلاة الخوف مع رسول الله ﷺ مرات مرة بذى قرد ، ومرة بذات الرقاع ، ومرة بنجد ، ومرة بين ضحنان وعسفان ، ومرة بأرض جبينة ، ومرة بنخل ، ومرة بمسفان ، ومرة يوم محارب وثعلبة ، ومرة إما بالطائف وأما بتبوك ، وقد يمكن أن يصليها في يوم مرتين للظهر والعصر ، وروي ذلك عن الصحابة أكابر التابعين والثقات الأئمة ؟ ونموذ بالله من الخذلان *

قال علي : وأما قلنا : بالصلاة ركعة واحدة في كل خوف لموم حديث ابن عباس « فرضت الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أو بمأوى السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة » ولا يجوز تخصيص حكمه عليه السلام بالظنون الكاذبة . والله تعالى التوفيق *

٥٢٠ - مسألة - ولا يجوز أن يصلي صلاة الخوف بطائفتين من خاف من طالب

له بحق ، ولا أن يصلى أصلاً بثلاث طوائف فصاعداً ،
 لأن في صلاتها بطائفتين عملاً لكل طائفة في صلاتها هي منية عنه ان كانت باغية ،
 ومن عمل في صلاته ما لم يؤمر به فلا صلاة له ، اذ لم يصل كما أمر*
 وكذلك من صلى راكباً أو ماشياً أو محارباً أو لغير القبلة أو قاعداً خوف طالب له
 بحق ، لأنه في كل ذلك عمل عملاً قد نهى عنه في صلاته ، وهو في كونه مطلوباً بإطل
 عامل من كل ذلك عملاً أبيض له في صلاته تلك*

ولم يصل عليه السلام قط بثلاث طوائف ، ولولا صلاته عليه السلام بطائفتين لما جاز
 ذلك ، لأنه عمل في الصلاة ، ولا يجوز عمل في الصلاة إلا ما أباحه النص ، لقول رسول الله
 ﷺ : « ان في الصلاة لشنلاً »*

والواحد مع الامام طائفة وصلاة جماعة*
 ومن صلى كما ذكرنا هاربا عن كافر أو عن باغ بطلت صلاته أيضا ، الا ان ينوى في
 مشيه ذلك تحمرا للقتال أو تحميرا الى فئة فتجزئه صلاته حينئذ ، لأن الله تعالى قال :
 (اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال
 أو متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله) فمن ولى الكفار ظهره والبغاة الفترض قتالهم
 لا ينوى تحمرا ولا تحمرا : فقد عمل في صلاته عملاً محرما عليه ، فلم يصل كما أمر . والله
 تعالى التوفيق *

وأما الفار عن السباع ، والنار ، والخنش ، والمجنون والحیوان العادى ، والسيل ، وخوف عطش
 وخوف فوت الرفقة أو فوت متاعه ، أو ضلال الطريق - : فصلاته تامة ، لأنه لم يفعل في
 ذلك إلا ما أمر به . والله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة الجمعة ﴾

٥٢١ - مسألة - الجمعة ، هي ظهر يوم الجمعة ، ولا يجوز أن تصلى إلا بعد الزوال ،
 وآخر وقتها آخر وقت الظهر في سائر الأيام*
 وروىنا عن عبد الله بن سيلان (١) قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق فقضى
 صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، ثم شهدت الجمعة مع عمر بن الخطاب فقضى صلاته
 وخطبته مع زوال الشمس*

(١) بكسر السين المهملة واسكان الياء المثناة التحتية *

وعن وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : صلى بنا ابن مسعود الجمعة ضحى ، وقال : إنما عجلت بكم خشية الحر عليكم *

ومن طريق مالك بن أنس فى موطئه عن عمه أبي سهل بن مالك عن أبيه قال : كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب تطرح الى جدار المسجد الغربى ، فاذا غشى العنقفة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصلى ، ثم نرجع بعد صلاة الجمعة فتقيل قائلة الضحى * قال على : هذا يوجب أن صلاة عمر رضى الله عنه الجمعة كانت قبل الزوال ، لأن ظل الجدار ما دام فى الغرب منه شئ ، فهو قبل الزوال ، فاذا زالت الشمس صار الظل فى الجانب الشرقى ولا بد . *

وعن مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن ابن أبي سليط : أن عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بعلل (١) قال ابن أبي سليط : وكنا نصلى الجمعة مع عثمان وننصرف وما للجدار ظل . *

قال على : بين المدينة وملل اثنان وعشرون ميلا ، ولا يجوز البتة أن تزول الشمس ثم يخطب ويصلى الجمعة ثم يمضى هذه المسافة قبل اصفار الشمس إلا من طرق طرق السرايا (٢) أو ركض ركض البريد المؤجل ، (٣) وبالحرى أن يكون هذا *

وقد روينا أيضاً هذا عن ابن الزبير * وعن ابن جريج عن عطاء قال : كل عيد حين يعتد الضحى ، الجمعة والأضحى والفطر ، كذلك بلغنا *

وعن وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد قال : كل عيد فهو نصف النهار قال على : أين الموهون أنهم متبعون عمل الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ؟! المشمون بخلاف الصحاب إذا خالف تقليدهم ؟! وهذا عمل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وابن الزبير وطائفة من التابعين ! ولكن القوم لا يبالون ما قالوا : فى نصر تقليدهم ! *

وأما نحن فالحجة عندنا فيما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب

(١) بفتح الميم واللام وآخره لام ثانية — بلفظ اللل من اللال — وهو منزل على طريق المدينة الى مكة عن ثمانية وعشرين ميلا من المدينة ، قاله ياقوت (٢) الطرق — باسكان الراء — هو سرعة المشى (٣) شبط هذا الحرف فى النسخة رقم (١٤) بكسر الجيم الشدة ، وما أدري وجه ذلك ولعل الكلمة مصحفة أو محرفة *

ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع عن يعل بن الحارث الحارثي عن إياس بن سلمة بن الأكواع عن أبيه قال: «كنا بجمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع فلتبع النبي» * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا هرون بن عبد الله ثنا يحيى بن آدم ثنا حسن بن عياش (١) ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: «كنا نصلى مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم نرجع فترجع نواضحنا، قلت: أي ساعة؟ قال: زوال الشمس» * وبه إلى أحمد بن شعيب: ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح فكا ما قرب بدنه، ومن راح في الساعة الثانية فكا ما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكا ما قرب كشاً، ومن راح في الساعة الرابعة فكا ما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكا ما قرب بيضة، فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن خالد ثنا أحمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن بشار ثنا صفوان بن عيسى ثنا محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «مثل المهرج إلى الجمعة كمثل من يهدي بدنه، ثم كمن يهدي بقرة، ثم مثل من يهدي شاة، ثم مثل من يهدي دجاجة، ثم كمثل من يهدي عصفوراً، ثم كمثل من يهدي بيضة، فاذا خرج الإمام فجلس طويت الصحف» * وروينا نحوه من طريق الليث بن سعد عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ *

قال علي بن فضال: هذين الحديثين فضل التذكير في أول النهار إلى المسجد لا تتظار الجمعة، وبطلان قول من منع من ذلك، وقال: إن هذه الفضائل كلها إنما هي لساعة واحدة، وهذا باطل، لأن رسول الله ﷺ جعلها ساعات متناوبات (٢)، ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، فلا يحل لأحد أن يقول: إنها ساعة واحدة *

وأيضاً فإن درج الفضل ينقطع بمجرد خروج الإمام، وخروجه إنما هو قبل النداء، وهم يقولون: إن تلك الساعة مع النداء، فظهر فساد قولهم *

(١) هو أخو أبي بكر بن عياش، وهو ثقة حجة، مات سنة ١٧٢ هـ (٢) في النسخة

وفيها أن الجمعة بعد الزوال ، لأن مالكا عن سمي ذكر خمس ساعات ، وزاد محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة والبيث عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة : ساعة سادسة ، وقد ذكر أن بخروج الإمام تطوى الصحف ، فصبح أن خروجه بعد الساعة السادسة ، وهو أول الزوال ووقت الظهر *

فان قيل : قدر ويتم عن سلمة بن الأكوع : « كان يجمع مع رسول الله ﷺ فخرج وما نجد للحيطان ظلانستظل به » *

قلنا : نعم ، ولم ينف سلمة الظل جملة ، إنما نفى ظلان يستظلون به ، وهذا إنما يدل على قصر الخطبة وتجيل الصلاة في أول الزوال *

وكذلك قول سهل بن سعد : « ما كنا نقيل ولا تنفدى إلا بعد صلاة الجمعة » ليس فيه بيان أن ذلك كان قبل الزوال *

وقد روينا عن ابن عباس : خرج علينا عمر حين زالت الشمس فخطب ، يعني للجمعة * وعن أبي اسحاق السبيعي : شهدت على بن أبي طالب يصلي الجمعة إذا زالت الشمس * وفرق مالك بين آخر وقت الجمعة وبين آخر وقت الظهر ، على أنه موافق لنا في أن أول وقتها هو أول وقت الظهر ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وأدعى ظهر اليوم فلا يجوز التفريق بين آخر وقتها من أجل اختلاف الأيام . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٠ — مسألة — والجمعة إذا صلاها اثنتان فصاعداً ركعتان يجهر فيهما بالقراءة . ومن صلاها وحده صلاهما أربع ركعات يسر فيها كلها ، لأنها الظهر ، وقد ذكرنا في باب وجوب قصر الصلاة من كتابنا حديث عمر : « صلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم ﷺ » (١) *

قال أبو محمد : وذهب بعض الناس إلى أنها ركعتان للفرد وللجماعة بهذا الخبر * قال علي : وهذا خطأ ، لأن الجمعة اسم إسلامي لليوم ، لم يكن في الجاهلية ، إنما كان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية « العروبة » ، فسمى في الإسلام « يوم الجمعة » ، لأنه يجتمع فيه للصلاة أسماء مأخوذة من الجمع ، فلا تكون صلاة الجمعة إلا في جماعة ولا فليست صلاة جمعة ، إنما هي ظهر ، والظهر أربع ركعات (٢) *

(١) ذكرها المصنف في المسئلة ٥١٢ (ج ٤ ص ٢٦٥) (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه

« حكي أبو عمر بن عبد البر أن داود بن علي يرى أن الجمعة على واحد ، يعني يصلي ركعتين فقط ، ويحكي

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان يجهر فيها ، وهو عمل أهل الاسلام ، نقل كواف من عهده عليه السلام الى اليوم في شرق الأرض وغربها *

وأما العدد الذى يصله الامام فيه جمعة ركعتين كذا كرنا : فقد اختلف فيه *

فروينا عن عمر بن عبد العزيز : الجمعة تكون بخمسين رجلا فصاعداً *

وقال الشافعى : لا جمعة إلا بأربعين رجلا أحرارا مقيمين عقلاء بالغين فصاعداً *

ورويانا عن بعض الناس : ثلاثين رجلا *

وعن غيره : عشر بن رجلا *

وعن عكرمة : سبعة رجال لأقل *

وعن أبى حنيفة ، والليث بن سعد ، وزفر ، ومحمد بن الحسن : اذا كان ثلاثة رجال والامام

رابعهم صلوا الجمعة بخطبة ركعتين ، ولا تكون بأقل *

وعن الحسن البصرى : اذا كان رجلان والامام ثالثهما صلوا الجمعة بخطبة ركعتين ،

وهو أحد قولى سفيان الثورى ، وقول أبى يوسف ، وأبى ثور *

وعن ابراهيم النخعى : اذا كان واحد مع الامام صلوا الجمعة بخطبة ركعتين . وهو

قول الحسن بن حى ، وأبى سليمان وجميع أصحابنا ، وبه نقول *

قال على : فأما من حد خمسين فاتهم ذكروا حديثاً فيه : «على الخمسين جمعة اذا كان

عليهم امام» وهذا خبر لا يصح ، لأنه عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمامة ، والقاسم

هذا ضعيف (١) *

عنه أبو محمد خلاف هذا «اه» وأقول : لم يحك ابن حزم شيئاً عن داود ، ويظهر لى ان نقل

ابن عبد البر صواب ، ولذلك لم يذكر ابن حزم رأى داود ، وإنما رد على من قال ان المنفرد

يصلها ركعتين كما ترى ، وأقول أيضاً : إن ما رد به ابن حزم ليس قويا وليس حجة ، وإنما

هو جدال ، والحق ان صلاة يوم الجمعة ركعتان للجماعة وللمنفرد على اطلاق حديث عمر ،

وتسمية اليوم «يوم الجمعة» لاجتماع الناس فيه لا يمنع من ان فرض الصلاة فيه ركعتان ، إذ

من شأنها الاجتماع عليها ، وليس المراد فى تسميتها «صلاة الجمعة» انها لا تكون جمعة إلا فى

جماعة ، إنما المراد أنها صلاة يوم الجمعة» كما قال تمالى . (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة)

وهذا معنى دقيق يحتاج الى تأمل وفقه *

(١) هو القاسم بن عبد الرحمن الشامي الدمشقي وهو تابعي ثقة ، وإنما جاء الضعف فى

وأما من حد بثلاثين فأنهم ذكروا خبراً مرسلًا من طريق أبي محمد الأزدي — وهو مجهول — «إذا اجتمع ثلاثون رجلاً (١) فليؤمروا رجلاً يصلي بهم الجمعة» *

وأما من قال: يقول أبي حنيفة والليث فذكروا حديثاً من طريق معاوية بن يحيى عن معاوية بن سعيد عن الزهري عن أم عبد الله الدوسية وقد أدركت النبي ﷺ أنه قال: «الجمعة واجبة في كل قرية وإن لم يكن فيهم إلا أربعة» *

وهذا لا يجوز الاحتجاج به ، لأن معاوية بن يحيى ، ومعاوية بن سعيد مجهولان *
وأيضاً فإن أبا حنيفة أول من يخالف هذا الخبر ، لأنه لا يرى الجمعة في القرى ، لكن في الامصار فقط *

فكل هذه آثار لا تصح ، ثم لو صحت لما كان في شيء منها حجة ، لأنه ليس في شيء منها إسقاط الجمعة عن أقل من العدد المذكور *

وقد روى حديث ساقط عن روح بن غطيف — وهو مجهول (٢) — «لما بلغنا ماثنين جمع بهم النبي ﷺ ، فإن أخذوا بالآثار فكذا الخبر هو الآخر ، وإن أخذوا بالآثار فسنذكر إن شاء الله تعالى حديثاً فيه أقل *

وأما الشافعي فإنه احتج بخبر صحيح رويناه من طريق الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه : أنه كان إذا سمع نداء الجمعة ترحم على أبي أمامة اسعد بن زرارة ، فسأله ابنه عن ذلك ؟ فقال : إنه أول من جمع بنافي هزم (٣) حرة بنى بياضة ، في تقيع يعرف بتقيع الخضعات (٤) ، ونحن يومئذ أربعون رجلاً (٥) *

بعض أحاديثه من قبل الذين رووا عنه ، فأما إذا روى عنه ثقة فحديثه يحتاج به . وهذا الحديث رواه الدارقطني (ص ١٦٤) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة باسنادين ، وجعفر هو الحنفى البمشقي وهو متروك باتفاق ، ويروى عن القاسم أشياء موضوعة . (١) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦) «ثلاثون يتأ» (٢) بل هو معروف ، ولكنه ضعيف جداً منكر الحديث ، وذكر البخاري له حديثاً في التاريخ الكبير وقال «هذا باطل» (٣) بفتح الهاء واسكان الزاي ، وهو مما اطمأن من الأرض (٤) التقيع بالنون المفتوحة وكسر القاف ، وهو في اللغة الموضوع الذي يستتبع فيه الماء ، والخضعات بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين ، وانظر تحقيق هذا الموضوع في ياقوت (ج ٨ ص ٣١٢ و ٣١٤ و ٤٦٢ و ٤٦٤) (٥) هذا الحديث رواه ابن اسحق في السيرة

قال على : ولا حجة له في هذا ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل إنه لا يجوز الجمعة بأقل من هذا العدد ، نعم والجمعة واجبة بأربعين رجلاً وبأكثر من أربعين وأقل من أربعين * واحتج من قال : بقول أبي يوسف بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبد الله بن سعيد عن يحيى - هو القطان - عن هشام - هو الهستوائي - ثنا قتادة عن أبي نصر عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم » *

وهذا خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : إنه لا تكون جماعة ولا جمعة بأقل من ثلاثة *

وأما حجتنا فهي ما قد ذكرناه قبل من حديث مالك بن الحويرث أن رسول الله ﷺ قال له : « إذا سافرتما فاذنوا وأقبا ، وليؤمكما أكبركما » فجعل عليه السلام لل اثنين حكم الجماعة في الصلاة *

فان قال قائل : إن الاثنين إذا لم يكن لهما ثالث فإن حكم الإمام أن يقف المأموم على يمين الإمام ، فإذا كانوا ثلاثة فقد قيل : يقفان عن يمين الإمام ويساره ، وقد قيل : بل خلف الإمام ، ولم يختلفوا في الأربعة أن الثلاثة يقفون خلف الإمام ، فوجدنا حكم الأربعة غير حكم الاثنين *

قلنا : فكان ماذا؟ نعم ، هو كما تقولون : في مواضع الوقوف ، إلا أن حكم الجماعة واجب لهما باقراركم ، وليس في حكم اختلاف موقف المأموم دليل على حكم الجمعة أصلاً ، وقد حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بأن صلاة الجمعة ركعتان . وقال عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع) فلا يجوز أن يخرج عن هذا الأمر وعن هذا الحكم أحد إلا من جاء نص جلي أو إجماع متيقن على خروجه عنه ، وليس ذلك إلا الفذ وحده . والله تعالى التوفيق *

فان اجتدأها إنسان ولا أحد معه ثم أتاه آخر أو أكثر ، فسواء أتوه إثر تركيبيه فابين

التي هذبها ابن هشام (ص ٢٩٠) ورأه أبو داود (ج ١ ص ١٣ و ١٤) والحاكم (ج ١ ص ٢٨١) كلاهما من طريقين ابن اسحق ، وقله ياقوت (ج ٨ ص ٤٦٢) عن معجم الطبراني ، وكتاب الصحابة لأبي نعيم ، وكتاب معرفة الصحابة لابن منده ، والآثار للبيهقي ، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٣٣) إلى ابن جبان *

ذلك الى ان يركع من الركعة الأولى - يحملها جمعة ويصلها ركعتين ، لأنها قد صارت صلاة جمعة ، فحقها أن تكون ركعتين ، وهو قادر على أن يحملها ركعتين بنية الجمعة ، وهي ظهر يومه ، فان جاء بعد أن ركع فابن ذلك الى أن يسلم - : فيقطع الصلاة ويتبناها صلاة جمعة ، لا بد من ذلك ، لانه قد لزمت الجمعة ركعتين ، ولا سبيل له الى أداء ما لزمه من ذلك إلا بقطع صلاته التي قد بطل حكمها . وبالله تعالى التوفيق *

٥٢٣ - مسألة - وسواء فيما ذكرنا - من وجوب الجمعة - المسافر في سفره ، والمبدي ، والحري ، والمقيم ، وكل من ذكرنا يكون اماماً فيها ، راتباً وغير راتب ، ويصلها المسجونون ، والمختفون ركعتين في جماعة بمخيلة كسائر الناس ، وتصل في كل قرية صغرى أم كبرى ، كان هناك سلطان أو لم يكن ، وان صليت الجمعة في مسجدتين في القرية فصاعداً جاز ذلك *

ورأى أبو حنيفة ومالك والشافعي أن لا جمعة على عبد ولا مسافر .
واحتج لهم من قديم في ذلك بأثر وأهية لا تصح : أحدها مرسل ، والثاني فيه هريم وهو مجهول (١) والثالث فيه الحكم بن عمرو ، وضار بن عمرو ، وهما مجهولان (٢) ولا يحل الاحتجاج بمثل هذا *

(١) هريم بضم الهاء وفتح الراء وآخره ميم وهو هريم بن سفيان البجلي الكوفي وليس بمجهول كما زعم ابن حزم بل هو ثقة ، وحديثه رواه أبو داود (ج ١ ص ٤١٢) من حديث طارق بن شهاب ، وهو مرسل لأن طارقاً رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ولكن رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) عن طارق عن أبي موسى وصححه على شرط الشيخين ، ونقل شارح ابن داود عن البيهقي في المعرفة نحوه بزيادة أبي موسى أيضاً الحديث صحيح ، وانظر تفصيل الكلام عليه في شرح أبي داود ، وفي نصب الراية (ج ١ ص ٣١٤ و ٣١٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) «الحكم بن عمرو وضار بن عمرو» وهو صواب في الأول خطأ في الثاني ، لأن الحكم بن عمرو هو الجزري وكنيته أبو عمرو . وحديثه نسبته إلى يلى (ج ١ ص ٣١٥) الى البيهقي ونسبه الشوكاني (ج ٣ ص ٢٧٩) الى العقيلي والحاكم أبي أحمد ، ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن البخاري أنه قال في الحكم في هذا الحديث « لا يتابع على حديثه » وعن الأزدى أنه قال « كذاب ساقط » *

ولوشقنا لمارضناهم بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : «بلغنى أن رسول الله ﷺ جمع بأصحابه فى سفر ، وخطبهم يتوكأ على عصا ، ولسكتنا والله الحمد فى غنى بالصحيح عما لا يصح » *

واحتجوا بأن رسول الله ﷺ لم يجهز فى صلاة الظهر برفقة ، وكان يوم جمعة *
قال على : وهذه جراءة عظيمة ! وما روى قط أحد أنه عليه السلام لم يجهز فيها ،
والقاطع بذلك كاذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ، قد قفا ما لا علم له به ! *
وقد قال عطاء وغيره : إن وافق يوم عرفة يوم جمعة جهر الامام *

قال على : ولا خلاف فى أنه عليه السلام خطب وصلى ركعتين وهذه صفة صلاة الجمعة ،
وحتى لو صح لهم أنه عليه السلام لم يجهز لما كان لهم فى ذلك حجة أصلا ، لأن الجهر ليس
فرضا ، ومن أسر فى صلاة جهر أو جهر فى صلاة سر فصلاته تامة ، لما قد ذكرنا قبل *
ولجأ بعضهم الى دعوى الاجماع على ذلك ! وهذا مكان هان فيه الكذب على مدعيه *
ورويناه عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال : من ادعى الاجماع كذب *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن
وضاح ومحمد بن عبد السلام الخشنى ، قال ابن وضاح : ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ، وقال
محمد بن عبد السلام الخشنى : ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدى ، ثم اتفق وكيع ، وعبد الرحمن
كلاهما عن شعبة عن عطاء بن أبى ميمونة عن أبى رافع عن أبى هريرة : أنهم كتبوا الى عمر بن
الخطاب يسألونه عن الجمعة وهم بالبحرين ؟ فكتب اليهم : أن جمعوا حينما كنتم ، وقال
وكيع : انه كتب *

وعن أبى بكر بن أبى شيبة : ثنا ابو خالد الأحمر عن عبد الله بن يزيد قال : سألت سعيد
ابن السيب : على من نجب الجمعة ؟ قال : على من سمع النداء *
وعن القعنبي عن داود بن قيس شملت عمر وبن شبيب وقيل له : يا أبا ابراهيم ، على من نجب
الجمعة ؟ قال : على من سمع النداء *

فعم سعيد وعمر وكل من سمع النداء ، ولم يخصاعبدا ولا مسافرا من غيرهما *
وعن عبد الرزاق عن سعيد بن السائب بن يسار ثنا صالح بن سعد المسكى : أنه كان مع
عمر بن عبد العزيز وهو متبدي بالسويداء (١) فى أمارته على الحجاز ، فحضرت الجمعة ، فهبوا

(١) نصير سوداء ، وهو موضع على ليلتين من المدينة على طريق الشام . قاله ياقوت *

له مجلساً من البلطحاء ، ثم أذن المؤذن بالصلاة ، فخرج اليهم عمر بن عبد العزيز ، فجلس على ذلك المجلس ، ثم أذنوا أذاناً آخر ، ثم خطبهم ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلّى بهم ركعتين وأعلن فيهما بالقراءة ، ثم قال لهم : إن الامام يجمع حيثما كان *

وعن الزهري مثل ذلك ، وقال : إذ سئل عن المسافر يدخل قرية يوم الجمعة فينزل فيها؟ قال : اذا سمع الأذان فليشهد الجمعة *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي مكين عن عكرمة قال : اذا كانوا سبعة في سفر فجمعوا ، يحمد الله ويثنى عليه ويخطب في الجمعة والأضحى والفطر *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أبا عبد الله كان يؤدي الخراج فليبه ان يشهد الجمعة ، فان لم يكن عليه خراج أو شغله عمل سيده . فلا الجمعة عليه *

قال علي : الفرق بين عبد الله الخراج وبين عبد الله الخراج عليه دعوى بلا برهان ، فقد ظهر كذبه في دعوى الاجماع *

فلجؤا الى ان قالوا : روى عن علي بن أبي طالب : لا الجمعة على مسافر *

وعن أنس : أنه كان بنيسابور سنة أو سنتين فكان لا يجمع *

وعن عبد الرحمن بن سمرة : أنه كان بكابل شتوة أو شتوتين فكان لا يجمع *

قال علي : حصلنا من دعوى الاجماع على ثلاثة قد خالفتموه أيضاً ، لان عبد الرحمن ، وأنساً رضي الله عنهما كانا لا يجمعان ، وهو لا يقولون : يجمع المسافر مع الناس ويميزونه ، ورأى علي أن يستخلف بالناس من يصلي بضعفائهم صلاة العيد في المسجد أربع ركعات ، وهم لا يقولون : بهذا ، وهذا عمر بن الخطاب يرى الجمعة عموماً *

قال علي : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذنوا للصلوة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذرا البيع) *

قال علي : فهذا خطاب لا يجوز أن يخرج منه مسافر ولا عبد بنير نص من رسول الله ﷺ . وكذلك قول رسول الله ﷺ وحكمه وفعله أن صلاة الخوف ركعة *

وأما امامة المسافر ، والعبد في الجمعة فان أبا حنيفة ، والشافعي ، وأبوسليمان وأصحابهم قالوا :

يجوز ذلك ، ومنع مالك من ذلك : وهو خطأ ، أول ذلك قوله : إن المسافر ، والعبد اذا حضر الجمعة كانت لهما جمعة ، فافرق بين هذا وبين جواز إمامتهما فيها مع قول النبي ﷺ : « وليؤمكم أكبركم » و « يؤم القوم أقرؤهم » ؟ فلم يخص عليه السلام جمعة

من غيرها ، ولا مسافرا ، ولا عبد من حرمقيم ، ولا جاء قطع عن أحد من الصحابة منع العبد من الإمامة فيهما ، بل قد صح أنه كان عبد لثمان رضى الله عنه أسود مملوك أميراً له على الربدة يصلى خلفه أبو ذر رضى الله عنه وغيره من الصحابة الجمعة وغيرها ، لأن الربدة بها جمعة *

وأما قولنا : كان هناك سلطان أولم يكن - : فالخاضعون من مخالفينا موافقون لنا في ذلك إلا أبا حنيفة ، وفي هذا خلاف قديم ، وقد قلنا : لا يجوز تخصيص عموم أمر الله تعالى بالجميع بنير نص جلى ، ولا فرق بين الامام (١) في الجمعة والجماعة فيها وبين الامام (٢) في سائر الصلوات والجماعة فيها ، فمن أين وقع لهم رد الجمعة خاصة الى السلطان دون غيرها ؟ *

وأما قولنا : نسمى الجمعة في أى قرية صغرت أم كبرت - : فقد صح عن علي رضى الله عنه : لا جمعة ولا تنريق الا في مصر جامع ، وقد ذكرنا خلاف عمر لذلك ، وخلافهم لملى في غيرها قصة *

وقال مالك : لا تكون الجمعة إلا في قرية متصلة بالبنیان * قال على : هذا تحديد لا دليل عليه ، وهو أيضا فاسد ، لأن ثلاثة دور قرية متصلة بالبنیان ، والا فلا بد له من تحديد العدد الذى لا يقع اسم قرية على أقل منه ، وهذا مالا سبيل اليه *

وقال بعض الحنفيين : لو كان ذلك لكان النقل به متصلا * فيقال له : نعم قد كان ذلك ، حتى قطعه المقلدون بضلالهم عن الحق ، وقد شاهدنا جزيرة «ميورقة» (٣) يجمعون في قراها ، حتى قطع ذلك بعض المقلدين لسالك ، وباه بأثم النهى عن صلاة الجمعة . *

ورويتا أن ابن عمر كان يمر على المياه وهم يجمعون فلا ينهاهم عن ذلك * وعن عمر بن عبد العزيز : أنه كان يأمر أهل المياه أن يجمعوا ، ويأمر أهل كل قرية لا يشتغلون بأن يؤمر عليهم أمير يجمعهم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «بين الامامة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وبين الامامة» (٣) قال ياقوت : « بالفتح ثم الضم وسكون الواو والراء يلتقي فيه ساكنان وقاف جزيرة في شرقي الأندلس بالقرب منها جزيرة يقال لها منوقة بالنون » *

ويقال لهم : لو كان قولكم حقا وصوابا لجاء به النقل التواتر ، ولما جاز أن يجله ابن عمر ، وقبله أبوه عمر ، والزهرى وغيره ، ولا حجة في قول قائل دون رسول الله ﷺ .
وأما قولنا : إن الجمعة جائزة في مسجدين فصاعدا في القرية . : فان أصحاب أبي حنيفة حكوا عن أبي يوسف : أنها لا تجزى الجمعة إلا في موضع واحد من المصر ، إلا أن يكون جانبان بينهما نهر ، فيجزى أن يجمع في كل جانب منهما *
وروا عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأبي يوسف أيضا : أن الجمعة تجزى في موضعين في المصر ، ولا تجزى في ثلاثة مواضع *

وكلا هذين المذهبين من السخف بحيث لا نهاية له لأنه لا بمضدهما قرآن ، ولا سنة ، ولا قول صاحب ، ولا إجماع ، ولا قياس *

وقد روا عن محمد بن الحسن : أنها تجزى في ثلاثة مواضع من المصر *
فان قالوا : صلى على العيد في الصلوة واستخلف من صلى بالضمفاء في المسجد ، فهما موضعان وهذا لا يقال : رأيا *

قلنا لهم : فقولوا : انه لا تجزى الجمعة الا في الصلوة ، وفي الجامع فقط ، والا فقد خالفتموه ، كما خالفتموه في هذا الخبر نفسه ، إذ أمر رضى الله عنه الذي استخلف أن يصلى بهم العيد أربعا *

فقلتم : هذا شاذ !! فيقال لكم : بل الشاذ هو الذي أجزتم ، والمعروف هو الذي أنكرتم !! وما جعل الله تعالى آراءكم قياساً على الأمة ، ولا عياراً في دينه ! وهلا قلتم : في هذا الخبر كما تقولون في خبر المصراة وغيره : هذا اعتراض على الآية لان الله تعالى عم الذين آمنوا بافتراض السعي الى الجمعة ، فصار تخصيصه اعتراضاً على القرآن بخبر شاذ غير قوى النقل في أن ذلك لا يجب الا في مصر جامع 17 *

ومنع مالك والشافعي من التجميع في موضعين في المصر *
ورأينا المنتسبين الى مالك يحدون في أن لا يكون بين الجامعين أقل من ثلاثة أميال !
وهذا عجب عجيب !!! ولا ندرى من أين جاء هذا التحديد ؟ ولا كيف دخل في عقل ذى عقل حتى يجعله دينا ؟ نود بالله من الخلدان . قال الله تعالى : (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم) فلم يقل عز وجل : في موضع ولا موضعين ولا أقل ، ولا أكثر . (وما كان ربك نسيا) *

فان قالوا : قد كان أهل الموالي يشهدون مع النبي ﷺ الجمعة .
قلنا : نعم وقد كان أهل ذى الحليفة يجمعون معه أيضا عليه السلام ، وروينا ذلك
من طريق الأثرى . ولا يلزم هذا عندكم ، وقد كانوا يشهدون معه عليه السلام سائر
الصلوات ، ولم يكن ذلك دليلا على أن سائر قومهم لا يصلون الجماعات في مساجدهم ، ولم
يأت قط نص بأنهم كانوا لا يجمعون سائر قومهم في مساجدهم ، ولا يحدون هذا أبدا *
ومن البرهان القاطع على صحة قولنا : أن الله تعالى إنما افترض في القرآن السعى الى
صلاة الجمعة اذا نودى لها ، لا قبل ذلك ، وبالضرورة أن من كان على نحو نصف ميل أو
ثلاثي ميل لا يدرك الصلاة أصلا اذا راح اليها في الوقت الذي أمره الله تعالى بالراح اليها ،
فصح ضرورة أنه لا بد لكل طائفة من مسجد يجمعون فيه اذا راحوا اليه في الوقت
الذي أمروا بالراح اليه فيه أدركو الخطبة والصلاة ، ومن قال : غير هذا فقد أوجب الرواح
حين ليس بواجب ، وهذا تناقض وإيجاب ما ليس عندكم واجبا *

ومن أعظم البرهان عليهم : أن رسول الله ﷺ أتى المدينة وانما هي قرى صغار
مفرقة ، بنو مالك بن النجار في قرىتهم حوالى دورهم اموالم ونخلهم ، وبنو عدى بن النجار
في دارهم كذلك ، وبنو مازن بن النجار كذلك ، وبنو سالم كذلك ، وبنو ساعدة كذلك ،
وبنو الحارث بن الخزرج كذلك ، وبنو عمرو بن عوف كذلك ، وبنو عبد الأشهل
كذلك ، وسائر بطون الأنصار كذلك ، فبنى مسجده في بني مالك بن النجار ، وجمع فيه
في قرية ليست بالكبيرة ، ولا مصر هنالك ، فبطل قول من ادعى أن لاجمة إلا في مصر ، وهذا
امر لا يجمله أحد لا مؤمن ولا كافر ، بل هو نقل الكواف من شرق الأرض الى غربها .
وبالله تعالى التوفيق *

وقول عمر بن الخطاب : «حيثما كنتم» اباحة للتجمع في جميع المساجد *
ورويان عن عمر وبن دينار أنه قال : اذا كان المسجد تجمع فيه للصلاة فلتصل فيه الجمعة *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء بن أبي رباح : رأيت أهل البصرة
لا يسمي المسجد الأكبر ، كيف يصنعون ؟ قال : لكل قوم مسجد يجمعون فيه ثم يجزى
ذلك عنهم . وهو قول أبي سليمان ، وبه تأخذ *

٥٢٤ - مسألة وليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة ، لأنه إذ قد ثبت انه مدعو
اليها فسميه اليها فرض كما ان الصلاة فرض ولا فرق ، ولا يحل له منعه من شيء من فرائضه ،

قال تعالى : (أَلْعَنَ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) وقال رسول الله ﷺ :
« لا طاعة في معصية إنما الطاعة في الطاعة » *

٥٢٥- مسألة - ولا الجمعة على معذور بمرض ، أو خوف ، أو غير ذلك من الأعذار ، ولا على النساء ، فإن حضر هؤلاء صلواهما ركعتين *

لأن الجمعة كسائر الصلوات تجب على من وجبت عليه سائر الصلوات في الجماعات ويسقط الاجابة من الأعذار ما يسقط الاجابة الى غيرها ولا فرق *

فإن حضرها المنذور فقد سقط المنذر فصار من أهلها وهي ركعتان كما قال رسول الله ﷺ :
« ولو صلاها الرجل المنذر وبإمرأته صلاها ركعتين ، وكذلك لو صلاها النساء في جماعة » *

٥٢٦- مسألة - يلزم المجيء الى الجمعة من كان منها بحيث إذا زالت الشمس وقد توشأ قبل ذلك دخل الطريق اثر اول اثر وال ومشي مترسلا ويدرك منها ولو السلام سواء سمع النداء أو لم يسمع ، فمن كان بحيث إن فعل ما ذكرنا لم يدرك منها ولو السلام لم يلزمه المجيء اليها ، سمع النداء أو لم يسمع ، وهو قول ربيعة *

والمنذر في التخلف عنها كالمنذر في التخلف عن سائر صلوات الفرض ، كما ذكرنا قبل
واختلف الناس في هذا *

فروينا عن ابن جريج عن سليمان بن موسى : أن معاوية كان يأمر على المنبر في خطبته أهل فاءين (١) فمن دونها بحضور الجمعة ، وهم على أربعة وعشرين ميلا من دمشق *

وعن معاذ بن جبل : أنه كان يأمر من كان على خمسة عشر ميلا بحضور الجمعة معه *
وعن الزهري وقتادة : تجب الجمعة على من كان من الجامع بمقدار ذى الحليفة من المدينة
وقال ابراهيم النخعي : تؤتى الجمعة من فرسخين *

وعن ابى هريرة ، وأنس ، وابن عمر ، ونافع ، وعكرمة ، والحكم ، وعطاء ، وعن الحسن ، وقتادة
وابن ثور : تؤتى الجمعة من حيث إذا صلاها ثم خرج أدركه الليل في منزله ، وهو قول الأوزاعي *
وروى عن عبد الله بن عمر وابن العاصي ، وعن سعيد بن المسيب ، وعمر بن شعيب : تجب
الجمعة على من سمع النداء ، وإن عبد الله بن عمر وكان يكون من الطائف على ثلاثة أميال فلا

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) «فائن» ولم اجد هذا الحرف في
شي من كتب البلدان ولا كتب اللغة ، ولا في الفهارس الموضوعة على الطريقة الحديثة لكثير
من الكتب الكبرى وغيرها .

يأتى الجمعة ، وبه يقول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه *
وعن ابن المنكدر : تؤتى الجمعة على أربعة أميال *
وقال مالك والليث : تجب الجمعة على من كان من المصر على ثلاثة أميال ، ولا تجب على من كان على أكثر من ذلك *

وقال الشافعى : تجب على أهل المصر وإن عظم ، وأما من كان خارج المصر ، فمن كان بحيث يسمع النداء فله أن يجيب ومن كان بحيث لا يسمع النداء لم يلزمه الجمعة *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : يلزم الجمعة جميع أهل المصر ، سمعوا النداء أو لم يسمعوا ، ولا يلزم من كان خارج المصر ، سمع النداء أو لم يسمع *

قال على : كل هذه الأقوال لاحجة لقائلها ، لأن قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب لا يخالف له ، ولا إجماع ، ولا قياس ، لا سيما قول أبى حنيفة وأصحابه *
فإن تعلق من يحد ذلك بثلاثة أميال بأن أهل الموالي كانوا يجمعون مع رسول الله ﷺ *
قلنا : وقد روى أن أهل ذى الحليفة كانوا يجمعون معه عليه السلام ، وهى على أكثر من ثلاثة أميال ، وليس فى ذلك دليل على أنه عليه السلام أو جوب ذلك عليهم فرضا بل قدر وى أنه عليه السلام أذن لهم فى أن لا يصلوها معه ، وقد صح ذلك عن عثمان رضى الله عنه ، كما روى أن من طريق مالك عن الزهرى عن أبى عبيد (١) مولى ابن أزهري قال : شهدت العيد مع عثمان بن عفان فصلى ثم خطب فقال : أنه قد اجتمع لكم فى يومكم هذا عيدان ، فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع ، فقد أذنت له *
قال على : لو كان ذلك عنده فرضا عليهم لما أذن لهم فى تركها *

وأما من قال : تجب على من سمع النداء - : فإن النداء قد لا يسمعه خلفاء صوت المؤذن ، أو لحل الريح له الى جهة أخرى ، أو لحواله (٢) راية من الأرض دونه من كان قريبا جداً ، وقد يسمع على أميال كثيرة اذا كان المؤذن فى المنار والقرية فى جبل والمؤذن صيئاً والريح تحمل صوته *

(١) اسمه «سعد بن عبيد» بالتصغير فى اسم ابيه وفى كنيته ، وحديثه هذا فى الموطأ (ص ٦٣) (٢) كذا فى الأصلين بأبواب الماء فى آخر الكلمة ، ومصدر «حال» بين اثنين «الحول» باسكان الواو والحوول والمحالاة «واما «الحوال» بكسر الحاء فهو كل شىء حال بين اثنين وكذلك «الحول» بفتح الحاء والواو *

و بالضرورة ندرى أن قول رسول الله ﷺ : «أتسمع النداء؟ قال: نعم، قال: أجب» انه إنما أمره بالاجابة لحضور الصلاة المدعو اليها ، لا من يوقن انه لا يدرك منها شيئاً ، هذا معلوم يقيناً و بين ذلك اخباره عليه السلام بأنه هم باحراق منازل التخلفين عن الصلاة في الجماعة لنير عنبر ، *

فاذا قد اختلفوا هذا الاختلاف فالرجوع اليه ما افترض الله الرجوع اليه من القرآن والسنة * فوجدنا الله تعالى قد قال : (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله ، وذروا البيع) فافترض الله تعالى السعى اليها اذا نودى لها ، لا قبل ذلك ، ولم يشترط تعالى من سمع النداء ممن لم يسمعه ، والنداء لما انما هو اذا زالت الشمس ، فمن أمر بالراح قبل ذلك فرضاً فقد افترض ما لم يفترضه الله تعالى في الآية ولا رسوله ﷺ ، فصح يقينا انه تعالى امر بالراح اليها اثر زوال الشمس ، لا قبل ذلك ، فصح انه قبل ذلك فضيلة لافر بضة ، ممن قرب بدنة ، او بقرة ، او كبشاً ، او ما ذكر منها *

وقد صح امر النبي ﷺ من مثى الى الصلاة بالسكينة والوقار ، والسعى المذكور في القرآن انما هو المثى لا الجرى ، وقد صح ان السعى المأمور به انما هو لادراك الصلاة لا للعناء دون ادراكها ، وقد قال عليه السلام : «فا ادر كتم فصلوا وما فاتكم فأتعوا» فصح قولنا ييقن لامرية فيه . والله تعالى التوفيق *

٥٢٧ -- مسألة -- ويتدى الامام بعد الاذان وتعامه بالخطبة فيخطب واقفا خطبتين يجلس بينهما جلسة *

وليست الخطبة فرضاً ، فلو صلاها امام دون خطبة صلاها ركعتين جهراً ولا بد * ونستحب له أن يخطبهما على أعلى المنبر مقبلاً على الناس برجعه وبحمد الله تعالى ، و يصلى على رسوله صلى الله عليه وسلم و يذكر الناس بالآخرة ، ويأمرهم بما يلزمهم في دينهم * وما خطب به بما يقع عليه اسم خطبة أجزاء ، ولو خطب بسورة يقرأها فحسن * فان كان لم يسلم على الناس اذ دخل فليسلم عليهم اذا قام على المنبر * وويناعن أبي بكر ، وعمر : انهما كاتبا سلمان اذا قعدا على المنبر *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو كامل الجحدري ثنا خالد بن الحارث ثنا عبيد الله -

هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : « كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم ، كما يفعلون اليوم » *

وقد روينا عن عثمان ، ومعاوية . أنهما كانا يخطبان جالسين *

قل ابو محمد : قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) فاعلمنا الاتساع بفعله ﷺ ، وليس فعله فرضاً *

فأما أبو حنيفة ، ومالك فقالا : الخطبة فرض لا تجزئ . صلاة الجمعة إلهياً ، والوقوف في الخطبة فرض ، واحتجوا بفعل رسول الله ﷺ ، ثم تناقضا فقالا : إن خطب جالساً أجزأه ، وإن خطب خطبة واحدة أجزأه ، وإن لم يخطب لم يجزه ، وقد صح عن جابر أنه قال : « من أخبرك أن رسول الله ﷺ خطب جالساً فقد كذب » *

قال ابو محمد : من الباطل أن يكون بعض فعله عليه السلام فرضاً وبعضه غير فرض . وقال الشافعي : أن خطب خطبة واحدة لم تجزه الصلاة ، ثم تناقض فأجاز الجمعة لمن خطب قاعداً ، والقول عليه في ذلك كالقول على أبي حنيفة ، ومالك في إجازتهما الجمعة بخطبة واحدة ولا فرق . *

وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد : من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة لم يصلها إلا إر بما ، لأن الخطبة أقيمت مقام الركعتين *

روينا من طريق الحسن : ثنا محمد بن المنثري ثنا ابو عاصم الضحاك بن مخلد عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي قال : سمعت طاوساً وعطاء يقولان : من لم يدرك الخطبة صلى إر بما *

ومن طريق محمد بن المنثري : ثنا يحيى بن سعيد القطان عن أبي يونس الحسن بن يزيد سمعت مجاهداً يقول : إذا لم تدرك الخطبة يوم الجمعة فصل إر بما *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب : أن عمر بن الخطاب قال : الخطبة موضع الركعتين ، فمن فاتته الخطبة صلى إر بما *

قال ابو محمد : الحنيفيون والمالكيون يقولون : المرسل كالسند وأقوى ، فيلزمهم الأخذ بقول عمرهنا ، وإلا فقد تناقضوا *

قال ابو محمد : من احتج في إيجاب فرض الخطبة بأنها جعلت بدلا عن الركعتين لزمه أن يقول بقول هؤلاء ، وإلا فقد تناقض *

واحتج بعضهم في إيجاب الخطبة بقول الله تعالى : (واذا رآوا تجارة أو لهواً انفضوا بها وتركوا قاعاً) *

قال ابو محمد : وهذا الاحتجاج لا منفعة لهم فيه في تصويب قولهم ، وانما فيه أنهم تركوه قاعاً ، وهكذا نقول ، وانما هو رد على من قال : إنهم تركوه عليه السلام قاعاً ، وهذا لا يقوله أحد ، وليس في انكار الله تعالى لتركهم لئنه عليه السلام قاعاً - : إيجاب لفرض القيام في الخطبة ، ولا لفرض الخطبة *

فإن كان ذلك عندهم كما يقولون فيلزمهم أن من خطب قاعاً فلا جمعة له ولا لهم ، وهذا لا يقوله أحد منهم ، فظهر أن احتجاجهم بالآية عليهم ، وأنها مبطله لأقوالهم في ذلك لو كانت على إيجاب القيام ، وليس فيها أثر بوجه من الوجوه على إيجاب الخطبة ، إنما فيها أن الخطبة تكون قياماً فقط *

فإن ادعوا اجماعاً أكذبهم ما روينا عن سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري : من لم يخطب يوم الجمعة صلى ركعتين على كل حال . وقد قاله أيضاً ابن سيرين * وقد أقدم بعضهم - بجاري عادتهم في الكذب على الله تعالى - فقال : إن قول الله تعالى : (فاسموا إلى ذكر الله) إنما مراده إلى الخطبة ؛ وجعل هذا حجة في إيجاب فرضها * قال ابو محمد : ومن لهذا المقدم أن الله تعالى أراد بالذكر المذكور فيها الخطبة ؟ بل أول الآية وآخرها يكذبان ظنه الفاسد ، لأن الله تعالى إنما قال : (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله) ثم قال عز وجل : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً) فصح أن الله إنما افترض السعي إلى الصلاة إذا نودي لها ، وأما إذا قضيت بالانتشار وذكره كثيراً ، فصح بقينا أن الذكر المأمور بالسعي له هو الصلاة وذكر الله تعالى فيها بالتكبير ، والتسبيح ، والتمجيد ، والقراءة ، والشهادة لا غير ذلك * ولو كان ما قاله هذا الجاهل لكان من لم يدرك الخطبة ولا شيئاً منها وادرك الصلاة غير مؤد لما افترض الله تعالى عليه من السعي ، وهم لا يقولون : هذا ، وقد قاله من هو خير منهم ، فلا يكذبون ثانية في دعوى الاجماع موهين على الضعفاء ، والله تعالى التوفيق *

فإن قالوا : لم يصلها عليه السلام قط إلا بالخطبة *

قلنا : ولا صلاها عليه السلام قط إلا بالخطبتين قاعاً يجلس بينهما ، فاجعلوا كل ذلك فرضاً لا تصح الجمعة إلا به ، ولا صلى عليه السلام قط إلا رفع يديه في التكبير الأولى ،

فأبطالوا الصلاة بترك ذلك *

وأما قولنا: ما وقع عليه اسم خطبة فاقصداء بظاهر فعل رسول الله ﷺ
وقال أبو حنيفة: تجزئ تكبيرة، وهذا قضي منه لا يجابه الخطبة فرضاً، لأن
التكبيرة لا تسمى خطبة، ويقال لهم: إذا جاز هذا عندكم فلم لأجزاء عن الخطبة
تكبيرة الاحرام فهي ذكر؟ *

وقال مالك: الخطبة كل كلام ذي بال *

قال أبو محمد: ليس هذا حداً للخطبة، وهو يراها فرضاً، ومن أوجب فرضاً فواجب
عليه تحديده، حتى يعلمه متبعوه علماً لا إشكال فيه، وإلا فقد جهلوا فرضهم! *
وأما خطبتها على أعلى المنبر فهكذا فعل رسول الله ﷺ، صحت بذلك الآثار المتواترة
وكان يلزمهم أن يجعلوا هذا أيضاً فرضاً، لأنه مدعمل المنبر لم يخطب النبي ﷺ في الجمعة إلا عليه *
وأما قولنا: ان خطب بسورة يقرأها حسن (١) *

روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن خبيب
ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن محمد بن معاوية عن ابنة الحارث بن النعمان قالت:
«ما حفظت (ق) (٢) إلا من في رسول الله ﷺ، يخطب بها كل جمعة، وكان تنورنا وتنور
رسول الله ﷺ واحداً» *

٥٢٨ — مسألة — ولا تجوز اطالة الخطبة، فإن قرأ فيها بسورة فيها سجدة أو آية
فيها سجدة فنستحب له أن ينزل فيسجد والناس، فإن لم يفعل فلا حرج *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج حدثني شريح بن يونس حدثني عبد الرحمن بن
عبد الملك بن أبيجر عن أبيه عن واصل بن حيان قال قال أبو وائل: خطبنا عمار بن ياسر
فأوجز وأبلغ، فلما نزل قلنا: يا أبا اليقظان، لقد أبلغت وأوجزت فلو كنت تنفست؟ فقال:
اني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة (٣) من
فقهه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة، فإن من البيان سحراً» *

ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال قال ابن مسعود:
أحسنوا هذه الصلاة وأقصروا هذه الخطب *

قال أبو محمد: شهدت ابن ممدان في جامع قرطبة قد أطال الخطبة، حتى أخبرني بعض

(١) جواباً عما نحوف دل عليه ما بعده وتقديره فذكره بسند (٢) أي سورة (ق) والقرآن
المجيد (٣) في الصحاح «مئة» أي علامة *

وجوه الناس أنه بال في ثيابه وكان قد نشب في المقصورة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله ابن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال: «قرأ رسول الله ﷺ على المنبر (ص)، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه» *

ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن صفوان بن محرز: أن أبا موسى الأشعري قرأ سورة الحج على المنبر بالبصرة فسجد بالناس سجدتين *

ومن طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه: أن عمر بن الخطاب قرأ السجدة وهو على المنبر يوم الجمعة، ثم نزل فسجد فسجدوا معه، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهيؤا لل سجود، فقال عمر: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء *

ومن طريق البخاري: ثنا إبراهيم بن موسى أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله ابن الهدير (١) - وكان من خيار الناس - أنه شهد عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر سورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها، حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس، انما أمر بالسجود، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا حرج عليه (٢) فلم يسجد عمر *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش أن عمار بن ياسر قرأ يوم الجمعة على المنبر (إذا السماء انشقت) ثم نزل فسجد *

ومن طريق شعبة عن أبي إسحاق السبيعي: أن الضحاك بن قيس كان يخطب فقرأ (ص)، وذلك بمحضرة الصحابة، لا ينسكرك ذلك أحد بالدين، والبصرة، والكوفة، ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف، وقد سجد رسول الله ﷺ في سجدات القرآن المشهورة، فإني دعواهم اتباع عمل الصحابة ? *

٥٢٩ - مسألة - وفرض على كل من حضر الجمعة - سماع الخطبة أو لم يسمع - أن لا يتكلم مدة خطبة الامام بشيء البتة، الا التسليم إن دخل حينئذ، ورد السلام على

(١) بضم الهاء وفتح الدال المهملة واسكان الياء التحتية وآخره راء، (٢) كذا في النسخة رقم (١٤) وفي البخاري (ج ٢ ص ١٠١) «فلا يتم عليه» *

من سلم ممن دخل حيثن ، وحمد الله تعالى ان عطس ، وتشميت العاطس ان حمد الله ،
والرد على الشمت ، والصلاة على النبي ﷺ اذا أمر الخطيب بالصلاة عليه ، والتأمين
على دعائه ، وابتداء مخاطبة الامام في الحاجة تمن ، وعجوبة الامام ممن ابتداء الامام
بالكلام في أمر ما فقط *

ولا يحل أن يقول أحد حيثن لمن يتكلم :- أنصت ، ولكن يشير اليه أو يغمزه
أو يحصبه *

ومن تكلم بغير ما ذكرنا ذكرنا علما بالنهي فلا جمعة له *
فإن ادخل الخطيب في خطبته ما ليس من ذكر الله تعالى ولا من الدعاء المأمور به
فلكلام مباح حيثن ، وكذلك اذا جلس الامام بين الخطيبين فالكلام حيثن مباح ،
وبين الخطبة واجداء الصلاة أيضا ، ولا يجوز المس للحصى مدة الخطبة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شبيب انا اسحاق بن راهويه
انا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور بن المعتمر عن ابي معشر ز ياد بن كليب عن ابراهيم
النخعي عن علقمة عن القرع الضبي (١) وكان من القراء الأولين - عن سلمان الفارسي
قال قال رسول الله ﷺ : « مامن رجل يتطهر يوم الجمعة كأمرهم يخرج الى الجمعة فينصت
حتى يقضى صلاته - إلا كان كفارة لما كان قبله (٢) من الجمعة » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد
ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر ب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت - غفر له
ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ، ومن مس الحصى فقد لنا » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا

(١) القرع بفتح القاف واسكان الراء وفتح التاء المثناة وآخره عين مهملة ، والقرع هذا
كان مخضرا ادرج الجاهلية والاسلام ، وكان من زهاد التابعين ، وقتل في خلافة عثمان
شهيدا ، رحمه الله وفي النسخة رقم (١٦) « عن علقمة بن القرع الضبي » وهو خطأ ،
بل علقمة روى عن القرع وليس ابنه (٢) في سنن النسائي (ج ٣ ص ١٠٤) « لما قبله »
بجذف « كان » واعلم اننا اعتمدنا الآن نسخة النسائي المطبوعة حديثا بالمطبعة المصرية
واسناد هذا الحديث اسناد صحيح *

يُحْيِي بِن بَكِير ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَمِيدُ بْنُ السَّيْبِ أَنَّ أَبَاهُ رِءَاخِرُهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ (١) فَقَدْ لَقِيتُ اللَّهَ » .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِذَا مَرُّوا بِالْمَدِينِ الْمَكَّةَ) .
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَصِيحٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سُلَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ عَلِيٍّ النَّبِيِّ ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ لَأَبِي بِن كَعْبٍ : مَتَى تَزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ أَبِي ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ أَبِي بِن كَعْبٍ لَأَبِي ذَرٍّ : مَا لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ إِلَّا الْمَوْتُ ، فَدَخَلَ أَبُو ذَرٍّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : صَدَقَ أَبِي بِن كَعْبٍ » .

وَبِهِ إِلَى حَمَّادٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزْنِيِّ : أَنَّ عُلُقَمَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزْنِيِّ كَانَ بِمَكَّةَ خِجَاءً كَرِهَهُ (٢) وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ لَهُ : حَبَسْتَ الْقَوْمَ ، قَدَارَ تَحَلُّوْا (٣) ، فَقَالَ لَهُ : لَا تَتَجَلَّحُوا حَتَّى تَنْصَرِفَ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ ابْنُ عَمْرِو : أَمَا صَاحِبُكَ خِجَاءٌ ، وَأَمَا أَنْتَ فَلَا جُمُعَةَ لَكَ !

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ . أَنَّ رَجُلًا اسْتَفْتَحَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ آيَةَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ : هَذَا حِظُّكَ مِنْ صَلَاتِكَ .
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فَهِيَ لَوْلَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَعْرِفُ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَخَالَفَ ، كَأَنَّهُمْ يَبْطُلُ صَلَاتُهُمْ تَسْكُمُ عَامِدًا فِي الْخُطْبَةِ ، وَبِهِ نَقُولُ ، وَعَلَيْهِ أَعَادَتْهَا الْوَقْتُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَصْلُهَا .
وَالْمُعْجَبُ مِنْ قَالَ : مَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يَبْطُلُ أَجْرُهُ !
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَإِذَا يَبْطُلُ أَجْرُهُ فَقَدْ يَبْطُلُ عَمَلُهُ بِبَلَاشِك .
وَمِنْ طَرِيقٍ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عَمْرِو حَصَبَ وَجَلِينَ كَانَا يَتَكَلَّمَانِ

(١) قَوْلُهُ « وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ » زِيَادَةٌ مِنَ النُّسخَةِ رَقْمُ (١٤) وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِلْبُخَارِيِّ (ج ٣ ص ٤٨)
(٢) بَوَازُنٌ فَعِيلٌ مِنَ الْكَرَاءِ ، وَالْكَرَى هُوَ الَّذِي يَكْرِيكَ دَابَّتُهُ فَعِيلٌ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - يَقَالُ : اكَرَى دَابَّتُهُ فَهُوَ مَكْرُوكَرَى ، وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْمَكْرَى فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعَلٌ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ -
- قَالَ فِي اللِّسَانِ (٣) أَيْ جَعَلُوا الرِّجَالَ عَلَى الْإِبِلِ ، يَقَالُ : رَجُلٌ بَعِيرٌ وَارْتَحَلَهُ جَعَلَ عَلَيْهِ الرِّجْلَ - بِاسْكَانِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ - وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ تَهَيَّؤُوا لِلذَّهَابِ .

يوم الجمعة ، وأنه رأى سائلا يسأل يوم الجمعة فخصه ، وأنه كان يومى^١ إلى الرجل يوم الجمعة :
أن اسكت *

وأما إذا أدخل الامام في خطبته (١) مدح من لا حاجة بالمسلمين إلى مدحه ، أو دعاء فيه بنفى وفضول من القول ، أو ذم من لا يستحق - : فليس هذا من الخطبة ، فلا يجوز الانصات لذلك ، بل تغييره واجب إن أمكن *

روينا من طريق سفيان الثوري عن مجالد قال : رأيت الشعبي وأبا بردة بن أبي موسى الأشعري يتكلمان والحجاج يخطب حين قال : لمن الله ولمن الله ، فقلت : أتتكلمان في الخطبة ؟ فقالا : لم نؤمر بأن نصت لهذا *

وعن المعتز بن سليمان التيمي عن اسمعيل بن أبي خالد قال : رأيت ابراهيم النخعي يتكلم والامام يخطب زمن الحجاج *

قال أبو محمد : كان الحجاج وخبطاؤه يلعنون عليا وابن الزبير رضى الله عنهم ولمن لا عنهم *

قال أبو محمد : وقد روينا خلافاً عن بعض السلف لا تقول به *

روينا من طريق وكيع عن ابن نائل (٢) عن اسماعيل بن أمية عن عروة بن الزبير : أنه كان لا يرى بأساً بالكلام إذا لم يسمع الخطبة *

وأما ابتداء السلام وردده فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد ابن بكر ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا بشر - هو ابن الفضل - عن محمد بن عجلان عن المقبري - هو سميد بن أبي سميد - عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم ، فإذا أراد أن يقوم فليسلم ، فليست الأولى بأحق من الآخرة » (٣) وقال عز وجل : (وإذا حيتم بنحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) *

وأما حمد الماطس وتشميتة فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن هلال بن يساف عن سالم بن عبيد قال : أنه سمع رسول الله ﷺ قال : « إذا عطس أحدكم فليحمد الله ، وليقل لمن عنده : یرحمك الله ، وليرد عليهم : ینقر الله لنا ولكم » (٤) *

(١) في النسخة رقم (١٤) « في الخطبة » (٢) كذا في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة

رقم (١٦) « ابن أبي نائل » ويحمر رأيتهما أصح ، فاني لم أعرف من هو (٣) رواه أبو داود (ج ٤ ص ٥٢٠) (٤) اختصره المؤلف ، وهو في أبي داود (ج ٤ ص ٤٦٦ و ٤٦٧) وكذلك بالاستناد الذي فيه زيادة خالد بن عرفة *

وقد قيل : إن بين هلال بن يساف وبين سالم بن عبيد الله بن عرفة *
وبه إلى أبي داود : ثنا موسى بن اسمعيل قال عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي
سلمة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا
عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال ، وليقل أخوه أو صاحبه : برحمك الله ، ويقول
هو : يهديكم الله ويصلح بالكم » *

قال أبو محمد : فإن قيل : قد صح النهي عن الكلام والأمر بالانصات في الخطبة ، وصح
الأمر بالسلام وردده ، وبحمد الله تعالى عند المعاس وتشميته عند ذلك وردده ، فقال
قوم : إلا في الخطبة ، وقتم أتم : بالانصات في الخطبة إلا عن السلام وردده والحمد والتشميت
والرد ، فن لكم بترجيح استثنائكم وتليب استعمالكم للأخبار على استثناء غيركم
واستعماله للأخبار لاسيما وقد أجمعتم معنا على أن كل ذلك لا يجوز في الصلاة ؟ *

قلنا والله تعالى التوفيق : قد جاء عن رسول الله ﷺ في الصلاة أنه « لا يصلح فيها
شيء من كلام الناس » والقياس للخطبة على الصلاة باطل ، إذ لم يوجبه قرآن ، ولا سنة ،
ولا إجماع ، فنظرنا في ذلك فوجدنا الخطبة يجوز فيها ابتداء الخطيب بالكلام ومجاوبته ،
وابتداء ذي الحاجة له بالمسألة وجواب الخطيب له ، على ما ذكره بعد هذا ، وكل هذا
ليس هو فرضا ، بل هو مباح ، ويجوز فيها ابتداء الداخل بالصلاة تطوعا ، فصح أن
الكلام المأمور به مغلب على الانصات فيها ، لأنه من المحال الممتنع الذي لا يمكن البتة
جوازه : أن يكون الكلام المباح جائزا فيها ويكون الكلام الفرض المأمور به الذي
لا يحل تركه محرما فيها . والله تعالى يتأيد *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا
إبراهيم بن المنذر ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو عمرو - هو الأو زاعي - حدثني إسحاق بن
عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : « بينا النبي ﷺ يخطب في يوم جمعة قام أعرابي
فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع العيال ، فادع الله لنا ، فرفع رسول الله ﷺ
يديه ، وما نرى في السماء قرعة (١) » وذكر باقي الحديث *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) القرعة بفتح القاف والزاى والمين المهملة : القعدة من السحاب *

ابن على ثمامس بن الحجاج ثاشيان بن فروخ ثاسليمان بن المنيرة ثنا حميد بن هلال قال قال أبو رفاعه : « انتهيت الى رسول الله ﷺ وهو يخطف ، فقلت : يا رسول الله ، رجل غرب جاء يسأل عن دينه ، لا يدري ماديته ، فأقبل على رسول الله ﷺ وترك خطبته حتى انتهى الى ، وأنى (١) بكرسى حسب قوائمه حديثاً ، فقم عليه رسول الله ﷺ ، وجعل يملئني بما علمه الله عز وجل ، ثم ألقى خطبته (٢) فأتم آخرها » *
قال أبو محمد : أبو رفاعه هذا تميم المدوى (٣) له صحبة ، *

وقد ذكرنا قبل هذا الباب في الباب المتصل به كلام عمر مع الناس على المنبر في أن السجود ليس فرضاً ، وذكرنا قبل كلام عمر مع عثمان بمحاضرة الصحابة رضى الله عنهم وكلام عثمان معه وعمر يخطف في أمر غسل الجمعة وانكار تركه ، لا ينكر الكلام في كل ذلك أحد من الصحابة ، حتى نشأ من لا يمتد به مع من ذكرنا *
والعجب أن بعضهم - ممن ينتسب الى العلم بزعمهم - قال : لعل هذا قبل نسخ الكلام في الصلاة ! أو قال : في الخطبة ! *

قلت شعري ! أين وجد نسخ الكلام الذى ذكرنا في الخطبة ؟ وما الذى أدخل الصلاة في الخطبة ؟ وليس لها شيء من أحكامها ، ولو خطب الخطيب على غير وضوء لما ضر ذلك خطبته ، وهو يخطفها الى غير القبلة ، فأين الصلاة من الخطبة لو عقلا ؟ ونعوذ بالله من الضلال . والدين لا يؤخذ بلعل *

ومن طريق وكيع عن الفضل بن دهم (٤) عن الحسن قال : يسلم ويرد السلام ويشمت العاطس والامام يخطف *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن المنيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي مثله *
وعن الشعبي وسالم بن عبد الله بن عمر قالوا : رد السلام يوم الجمعة وأسمع *
وقال القاسم بن محمد ومحمد بن علي : يرد في نفسه *

ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن ابى سليمان والحكم بن عتيبة عن رجل جاء

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣٩) « فأتى » (٢) في النسخة رقم (١٤) « ثم أتى الى خطبته » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (٣) اختلف في اسمه فقيل « تميم بن أسد » وقيل « تميم ابن أسيد » وقيل « عبد الله بن الحارث بن أسد » وهو صحابي معروف يكنيته وبها اشتهر .
(٤) يفتح الدال المهملة والهاء وينهما لام ساكنة ، والفضل هذا وثقه وكيع وضعفه غيره . *

يوم الجمعة ، وقد خرج الامام ؟ فقالا جميعا : بسم و يردون عليه ، وإن عطس شمتوه ويرد عليهم *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : اذا عطس الرجل يوم الجمعة والامام يخطب فحمد الله تعالى ، أو سلم وأنت تسمعه وتسمع الخطبة فشمته في نفسك ، ورد عليه في نفسك ، فان كنت لا تسمع الخطبة فشمته وأسمعه ورد عليه وأسمعه *

وعن معمر عن الحسن البصري وقتادة قالا جميعا في الرجل يسم وهو يسمع الخطبة : انه يرد ويسمعه *

وعن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن : أنه كان لا يرى بأساً أن يسم الرجل ويرد السلام والامام يخطب *

وهو قول الشافعي ، وعبد الرزاق ، وأحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهويه ، وأبي سليمان وأصحابهم *

٥٣٠ — مسألة — والاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك شرب الماء ، وإعطاء الصدقة ، ومناولة المرء أخاه حاجته ، لأن كل هذا أفعال خير لم يأت عن شيء منها نهى ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير) ولو كرهت أو حرمت لين ذلك تعالى على لسان نبيه ﷺ (وما كان ربك نسيا) *

وقد جاء النهي عن الاحتباء والامام يخطب من طريق أبي مرحوم عبد الرحيم ابن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني *

وأبو مرحوم هذا مجهول (١) ، لم يرو عنه أحد نعلمه إلا سميد بن أبي أيوب * روي ناعن ابن عمر : أنه كان يحتب يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك أنس بن مالك وشريح ، وصمصمة بن صوحان ، وسميد بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، ومكحول ، وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، ونعيم بن سلامة ، ولم يلقنا عن أحد من التابعين أنه كرهه ، إلا عبادة بن نسي وحده ، ولم ترو كراهة ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم *

(١) أما أبو مرحوم فانه ليس مجهولا ، وقد روى عنه أيضا نافع بن يزيد ويحيى ابن أيوب وابن لهيعة وغيرهم ، وهو لا بأس به ، وفيه ضعف ، وشيخه سهل بن معاذ فيه ضعف أيضا *

وروينا عن طاوس اباحة شرب الماء يوم الجمعة والامام يخطب *

وهو قول مجاهد والشافعي وأبي سليمان *

وقال الأوزاعي : إن شرب الماء فسدت جمعة . وبالله تعالى التوفيق *

٥٣١ - مسألة - ومن دخل يوم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين قبل أن يجلس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ « إذا جاء أحدكم والامام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « إن النبي ﷺ خطب فقال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين » *

قال أبو محمد : هذا أمر لا حيلة لموه فيه ! والله تعالى الحمد *

وبه الى مسلم : تناقضية واسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - كلاهما عن سفیان ابن عينة عن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول : « دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فقال له رسول الله ﷺ : أصليت ؟ قال : لا ، قال : قم فصل الركعتين » هذا لفظ اسحاق ، وقال قتيبة في حديثه : « ركعتين » وهكذا رويناه من طريق حماد بن زيد وأيوب السخيتي وابن جريج كلهم عن عمرو عن جابر عن النبي ﷺ ، ومن طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن محبوب واسماعيل بن ابراهيم قال ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : « جاء سليك النطفاني ورسول الله ﷺ يخطب ، فقال له عليه السلام : أصليت شيئاً ؟ قال : لا ، قال : صل الركعتين تجوز فيهما » *

وحدثنا احمد بن محمد الطلفنكي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن فراس العبقي (١)

(١) نسبة الى « عبد القيس » وينسب اليه « العبدي » أيضا والعبقي أشهر ، قاله السمعاني *

ثنا أحمد بن محمد بن سالم التيسابوري ثنا اسحاق بن راهويه أنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سميد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري « انه جاء مروان يخطب يوم الجمعة ، فقام فصلى الركعتين ، فأجلسوه ، فإني ، وقال : أبعد ما صليتموها مع رسول الله ﷺ ! » *

فهذه آثار متظاهرة متواترة عن جماعة من الصحابة رضی الله عنهم بأصح اسانيد توجب العلم بأمره ﷺ من جاء يوم الجمعة والامام يخطب بأن يصلي ركعتين ، وصلاتها ابو سعيد مع النبي ﷺ وبمده بحضرة الصحابة ، لا يعرف له منهم مخالف ، ولا عليه منكر ، إلا شرط مروان الذين تكلموا بالباطل وعملوا الباطل في الخطبة ، فأظهروا بدعهم وراموا إمامة سنة وإطفاء حق ، فمن أعجب شأنهم يقتدى بهم ويدع الصحابة ؟ * وقد روى الناس من طريق مالك وغيره عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو ابن سليم الزرقى عن ابي قتادة عن رسول الله ﷺ قال : « اذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل ان يجلس » فم عليه السلام ولم يخص فلا يحل لأحد ان يخص إلا ما خصه النبي ﷺ ، ممن يجد الامام يقيم لصلاة الفرض ، او قد دخل فيها ، وسبحان من يسر هؤلاء لمكس الحقائق فقالوا : من جاء والامام يخطب فلا يركع ، ومن جاء والامام يصلي الفرض ولم يكن أوتر ولا ركع ركعتي الفجر فليترك الفريضة وليستغل بالنافلة ! فمكسوا أمر رسول الله ﷺ عكساً ، *

ولولا البرهان الذي قد ذكرنا قبل بأن لا فرض الا الخس لكانت هاتان الركعتان فرضاً ، ولكنهما في غاية التأكيد ، لا شيء من السنن أو كد منهما ، لتردد أمر رسول الله ﷺ بهما *

ورويانا من طريق عبد الرحمن بن مهدى : ثنا سفيان الثوري عن أبي نهيك (١) عن سمك بن سلمة قال : سألت رجل ابن عباس عن الصلاة والامام يخطب ؟ فقال : لو أن الناس فعلوه كان حسناً *

وعن أبي نعيم الفضل بن دكين : ثنا يزيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال : رأيت الحسن البصري دخل يوم الجمعة وابن هيرة يخطب ، فصلى ركعتين في مؤخر

(١) بفتح النون ، وأظن انه القاسم بن محمد الاسدي أو الضبي ، وله ترجمة في التهذيب (ج ١٢ ص ٢٥٩) وله فيه أيضاً ذكر في ترجمة سمك (ج ٤ ص ٢٣٥) *

المسجد ثم جلس *

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال: اذا جئت يوم الجمعة وقد خرج الامام فان شئت صليت ركعتين *

وهو قول سفيان بن عيينة، ومكحول، وعبد الله بن يزيد القرني، والحيدى، وأبي نور، وأحمد بن حنبل، واسحاق بن راهويه، وجهور أصحاب الحديث، وهو قول الشافعى وأبي سليمان وأصحابهما *

وقال الأو زاعى: ان كان صلاهما في بيته جلس، وان كان لم يصلهما في بيته ركعهما في المسجد والامام يخطب *

وقال أبو حنيفة ومالك: لا يصل، قال مالك: فان شرع فيهما فليتمهما *
قال أبو محمد: ان كانتا حقاً فلم لا يتدعى بهما؟ فالخير بينى البدار اليه، وان كانتا خطأ وغير جائزتين فما يجوز التماضى على الخطأ. وفي هذا كفاية *

واحتج من منع (١) منهما بخبر ضعيف روياه من طريق معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية قال: كنا مع عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ فقال: «جاء رجل يتخلى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب، فقال له رسول الله ﷺ: اجلس فقد أذيت» (٢)
قال أبو محمد: وهذا لاحجة لهم فيه، لوجوه أربعة *

أحدها: أنه لا يصح، لأنهم من طريق معاوية بن صالح، لم يروه غيره، وهو ضعيف *
والثاني: أنه ليس في الحديث - لو صح - أنه لم يكن ركعهما، وقد يمكن أن يكون ركعهما ثم تخطى، ويمكن أن لا يكون ركعهما، فاذ ليس في الخبر لأنه ركع ولا أنه لم يركع - فلا حجة لهم فيه ولا عليهم، ولا يجوز أن يقيم في الخبر ما ليس فيه فيكون من فعل ذلك أحد الكذابين *

والثالث: أنه حتى لو صح الخبر، وكان فيه أنه لم يكن ركع - لكان ممكناً أن يكون قبل أمر النبي ﷺ من جاء والامام يخطب بالكوع، وممكن أن يكون بعده، فاذ ليس فيه بيان بأحد الوجهين فلا حجة فيه لهم ولا عليهم *

(١) في الأصلين «واحتج من سمع» الخ وهو خطأ ظاهر واتفاق الأصلين عليه غريب

(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٤٣٥ و ٤٣٦) والنسائي (ج ٣ ص ١٠٣) واحد في السند

(ج ٤ ص ١٩٠) وهو حديث صحيح ومعاوية بن صالح ثقة خلافاً لما زعم ابن حزم *

والرابع : أنه لو صبح الخبر وصبح فيه أنه لم يكن ركع ، وصبح ان ذلك كان بعد أمره عليه السلام من جاء والامام بخطب بأن ير كع ، وكل ذلك لا يصح منه شيء . - لما كانت لهم فيه حجة ، لا تألم نقل إنهما فرض ، وأما قلنا : إنهما سنة يكره تركها ، وليس فيه نهى عن صلاتهما . *

فبطل تعلقهم بهذا الخبر الفاسد جملة . وبالله تعالى التوفيق ، وبقى أمره عليه السلام بصلاتهما لا معارض له . *

وتعلل بعضهم بخبر رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري : « ان رجلا دخل المسجد - فذكر الحديث وفيه - » ان رسول الله ﷺ أمره ان يصلي ركعتين ، ثم قال : ان هذا دخل المسجد في هيئة بذة فأمرته ان يصلي ركعتين وأنا أرجو أن يفطن له رجل فيصدق عليه . قالوا : فانما أمره رسول الله ﷺ بالركعتين ليفطن فيصدق عليه . *

قال أبو محمد : وهذا الحديث من أعظم الحجج عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بصلاتهما ، وعلى كل حال فليس اعتراض على حديث جابر الذي ذكرنا ، وفيه قوله عليه السلام : « من جاء يوم الجمعة والامام بخطب اوقد خرج فليركع ركعتين » . *
ثم نقول لهم : قولوا لنا : هل أمره رسول الله ﷺ من ذلك بحق أم باطل ؟ فن قالوا : باطل ، كعروا ، وإن قالوا : بحق أبطلوا مذهبهم ، ولزمهم الأمر بالحق الذي امر به رسول الله ﷺ ، وصح انهما حق على كل حال ، إذ لا يأمر عليه السلام بوجه من الوجوه إلا بحق . *

ثم نقول لهم : إذ قلتم هذا فتقولون أنتم به فتأمرون من دخل بيته بذة والامام بخطب يوم الجمعة بأن ير كع ركعتين ليفطن له فيصدق عليه ؟ أم لا ترون ذلك ؟ فإن قالوا : تأمره بذلك تركوا مذهبهم ، وإن قالوا : لسنا تأمره بذلك ، قيل لهم : فأى راحة لكم في توجيهكم (١) للخبر الثابت وجوبها أنتم مخالفون لها ، وعاصون للخبر على كل حال ؟ وهل ههنا إلا إيهام الضعفاء المفتريين المحرومين أنكم أبطلتم حكم الخبر وصحتم بذلك قولكم ؟ والأمر في ذلك بالاضد ، بل هو عليكم . وحسبنا الله ونعم الوكيل . *

وقال بعضهم : لما لم يميز ابتداء التطوع لمن كان في المسجد لم يميز لمن دخل المسجد .

قال ابو محمد : وهذه دعوى فاسدة لم يأذن الله تعالى بها ، ولا قضاها رسوله عليه السلام ، بل قد فرق عليه السلام بينهما ، بأن أسر من حضر بالانصات والاستماع ، وأمر الداخل بالصلاة ، فالتعرض على هذا مخالف لله ورسوله عليه السلام ، فالتطوع جائز لمن في المسجد ما لم يبدأ الامام بالخطبة ولن دخل ما لم تتم الاقامة للصلاة *

٥٣٢ - مسألة - والكلام مباح لكل احد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة ، والكلام جائز بعد الخطبة الى أن يكبر الامام ، والكلام جائز في جلسة الامام بين الخطبتين ، لأن الكلام بالمباح مباح إلا حيث منع منه النص ، ولم يمنع النص إلا من الكلام في خطبة الامام كما أوردنا قبل *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثمامسة بن معاوية ثنا وكيع عن جرير بن حازم عن ثابت بن أسلم البناني عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله ﷺ يزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ، فيكلمه ثم يتقدم الى الصلى فيصلى » *

ومن طريق حماد بن سلمة أنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق لما قعد على المنبر يوم الجمعة قال له بلال : يا أبا بكر ، قال : لبيك ، قال : أعنتني لله أم لنفسك ؟ قال أبو بكر : بل لله تعالى ، قال : فاذن لي أجاهد في سبيل الله تعالى ، فأذن له ، فذهب الى الشام فات بها رضى الله عنه *

ومن طريق حماد بن سلمة عن برد أبي العلاء عن الزهري : أن عمر بن الخطاب قال : كلام الامام يقطع الكلام . فلم ير عمر الكلام يقطعه إلا كلام الامام *

وعن سفيان بن عيينة عن مسمر بن كدام عن عمران بن موسى عن أبي الصعبة قال قال عمر بن الخطاب لرجل يوم الجمعة وعمر على المنبر : هل اشريت لنا ؟ أو هل اتيتنا بهذا ؟ يعني الحب *

وعن هشيم بن بشير أخبرني محمد بن قيس أنه سمع موسى بن طلحة بن عبيد الله يقول : رأيت عثمان بن عفان جالسا يوم الجمعة على المنبر والمؤذن يؤذن وعثمان يسأل الناس عن أسماهم وأخبارهم *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب : كلام الامام يقطع الكلام *

وعن عبد الله بن عون : قال لي حماد بن أبي سليمان في المسجد بعد أن خرج الامام يوم الجمعة : كيف أصبحت ؟ وعن عطاء و ابراهيم النخعي : لا بأس بالكلام يوم الجمعة قبل أن يخطب الامام وهو على المنبر وبعد أن يفرغ *
وعن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني مثله *
وعن حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية مثله *
وعن الحسن : لا بأس بالكلام في جلوس الامام بين الخطبتين *

٥٣٣ - مسألة - ومن رجع والامام يخطب واحتاج الى الخروج فليخرج ، وكذلك من عرض له ما يدعو الى الخروج ، *

ولا معنى لاستئذان الامام ، قال الله عز وجل : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ولم يأت نص بإيجاب استئذان الامام في ذلك *
ويقال لمن اوجب ذلك : فان لم يأذن له الامام ، أتراه يبق بلا وضوء ؟ او هو يلوث المسجد بالدم ؟ او يضع مالا يجوز له تضييعه من نفسه أو ماله أو أهله ؟ وماذا الله من هذا *
٥٣٤ - مسألة - ومن ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيها او نام عنها فليقم وليصلها ، سواء كان قفيا او غير قفيا ، لقول رسول الله ﷺ : « من نام عن صلاة او نسيها فليصلها إذا ذكرها » وقد ذكرناه باسناده قبل *

وقد فرق قوم في ذلك بين الفقيه وغيره . وهذا خطأ لم يوجهه قرآن ، ولا سنة ، ولا نظر ولا معقول ، بل الحجة أئمة للفقيه في أن لا يضع دينه منها لغيره *
فان قيل : يراه الجاهل فيظن الصلاة تطوعا جائزة حينئذ *
قلنا : لا أعجب ممن يستعمل لنفسه مخالفة امر رسول الله ﷺ وتضييع فرضه خوف ان يخطئ غيره ! ولعل غيره لا يظن ذلك او يظن ، فقد قال تعالى : (لا تكاف إلا نفسك) وقال تعالى : (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم) *

٥٣٥ - مسألة - ومن لم يدرك مع الامام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس فقط فليدخل معه وليقض اذا أدرك ركعة واحدة (١) وان لم يدرك إلا الجلوس

(١) في النسخة رقم (١٦) « وليقض اذا أدرك ركعة واحدة » وهو خطأ والصواب تكرار كلمة « ركعة » مرتين كما هو ظاهر وكما هو في النسخة الصحيحة رقم (١٤) *
(١٠٢ - ج ٥ المحلى)

صلى ركعتين فقط . وبه قال أبو حنيفة وأبو سليمان *
وقال مالك والشافعى : إن أدرك ركعة قضى إليها أخرى ، فإن لم يدرك إلا رفع الرأس
من الركعة فابعد صلى أربعا *
وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد - وروىناه أيضاً عن عمر بن الخطاب - من لم يدرك (١)
شيئاً من الخطبة صلى أربعا *
واحتج من ذهب الى هذا بأن الخطبة جملة بأزاء الركعتين ، فيلزم من قال بهذا أن
من فاتته الخطبة الأولى وأدرك الثانية أن يقضى ركعة واحدة مع أن هذا القول لم
يأت به نص قرآن ولا سنة *
واحتج مالك والشافعى بقول رسول الله ﷺ : «من أدرك مع الامام ركعة فقد
أدرك الصلاة» *

قال أبو محمد : وهذا خبر صحيح ، وليس فيه أن من أدرك أقل من ركعة لم يدرك الصلاة *
بل قد صح عن رسول الله ﷺ ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسحاق بن اسماعيل
النضرى ثنا عيسى بن حبيب ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ
ثنا جدى محمد بن عبد الله ثنا سفيان بن عينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «إذا أنتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسمون ، وأتوها
وأنتم تمشون ، عليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا» *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد البلخى ثنا الفربرى ثنا البخارى
ثنا أبو نعيم ثنا شيبان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه
قال : «بينما نحن فصلى مع رسول الله ﷺ إذ سمع جلبة رجال (٢) ، فلما صلى قال : ماشأنكم ؟
قالوا : استعجلنا الى الصلاة ، قال : فلا تفعلوا ، إذا أنتم الصلاة فليكن السكينة ،
فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأقضوا» *

فأمره رسول الله ﷺ بأن يصلى مع الامام ما أدرك ، وعم عليه السلام ولم يخص ،
وسماه مدركالاً أدرك من الصلاة ، فمن وجد الامام جالساً أو ساجداً فإن عليه أن يصير
معه فى تلك الحال ، ويلتزم إمامته ، ويكون بذلك بلا شك داخل فى صلاة الجماعة
فإنما يقضى ما فاتته ويتم تلك الصلاة ، ولم تفته إلا ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان فلا

(١) فى النسخة رقم (١٤) «لن لم يدرك» وما هنا أصح وأحسن (٢) أى صوتهم *

يصلي إلا ركعتين *

وهذان الخبران زائدان على الذي فيه «من أدرك ركعة» والزيادة لا يجوز تركها -
وبالله تعالى التوفيق *

روينا من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يدرك الامام يوم الجمعة وهم جلوس ؟ قال : يصلي ركعتين ، قال شعبة : فقلنا له : ما قال هذا عن ابراهيم إلا حماد ؟ قال الحكم : ومن مثل حماد ؟ ! وعن معمر عن حماد بن أبي سليمان قال : ان ادركهم جلوساً في آخر الصلاة يوم الجمعة صلى ركعتين *

قال أبو محمد : إلا أن الحنيفين قد تناقضوا ههنا ، لأن من اصولهم - التي جعلوها ديناً - ان قول الصاحب الذي لا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف فانه لا يحمل خلافه *
وقد روينا عن معمر عن ايوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال : إذا ادرك الرجل ركعة يوم الجمعة صلى اليها أخرى ، وإن وجد القوم جلوساً صلى اربعا *
وعن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن أبي الأحوص (١) عن ابن مسعود : من ادرك الركعة فقد ادرك الجمعة ، ومن لم يدرك الركعة فليصل اربعا *

ولا يعرف لهما (٢) من الصحابة رضي الله عنهم مخالف ، نعم ، وقد رويت فيه آثار - ليست بأضعف من حديث الوضوء بالنيذ، والوضوء من القهقهة في الصلاة ، والوضوء والبناء من الرعاف والقيء ، فخالقوها إذ خالفها أبو حنيفة - من طريق الحجاج بن أرطاة من طريق ابن عمر ، ومن طريق غيره عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مسندين ، وهذا مما تناقضوا فيه *

قال أبو محمد : وأما نحن فلاحجة عندنا في أحد دون رسول الله ﷺ ، ولو صح في هذا اثر عن النبي ﷺ قلنا به ولم نتمده *

٥٣٦ - مسألة - والنفل واجب يوم الجمعة لليوم للصلاة (٣) ، وكذلك الطيب ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «عن الأحوص» وهو خطأ ، وأبو الأحوص هذا اسمه «عوف ابن مالك بن فضلة الجشمي الكوفي» وهو شيخ أبي اسحق السبيعي ، وأما أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي فهو تلميذ أبي اسحق (٢) في النسخة رقم (١٤) «ولا يعرف له» وهو خطأ (٣) هنا بمباشرة النسخة رقم (١٤) مانصه : «قال ابن كوتر : أما من أتى الجمعة فيلزمه النفل قبلها ، لقوله عليه السلام : «إذا جاء أحدكم الجمعة» ، فإذا أراد أحدكم ان يأتي

والسواك وقد ذكرنا كل ذلك فأغنى عن ترداده ، إذ قد تفصيلناه في كتاب العبادات من ديواننا هذا والله الحمد ، ولا يطيب لها المحرم ولا المرأة ، لما ذكرنا في كتابنا هذا في النساء يحضرن صلاة الجماعة ، ولأن المحرم منهي عن إحداث التطيب ، على ما نذكر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ، *

و يلزم الغسل والسواك المحرم والمرأة كما يلزم الرجل ، فمن عجز عن الماء تيمم ، لما قد ذكرناه في التيمم من ديواننا هذا . والله تعالى الحمد *

٥٣٧ — مسألة — فإن ضاق المسجد أو امتلأت الرحاب واتصلت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في الدور والبيوت ، والدكاكين المتصلة بالصفوف ، وعلى ظهر المسجد ، بحيث يكون مسامحةً لما خلف الإمام ، لا للإمام ، ولأن الأمام أصلاً . ومن حال بينه وبين الإمام والصفوف نهر عظيم أو صغير أو خندق أو حائط لم يضره شيئاً ، وصلى الجمعة بصلاة الإمام *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد — هو ابن سلام — ثنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في حجرته ، ووجدار الحجرة قصير ، فرأى الناس شخص النبي ﷺ ، فقام أناس يصلون بصلاته » وذكر باقي الحديث *

قال أبو محمد : حكم الإمامة سواء في الجمعة وغيرها ، والنافلة والفرصة ، لأنه لم يأت قرآن ولا سنة بالفرق بين أحوال الإمامة في ذلك ، ولا جاء نص بالنعى من الائتصاص بالإمام إذا اتصلت الصفوف ، فلا يجوز المنع من ذلك بالرأى الفاسد ، وصح عن النبي ﷺ : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فحيثما أدر كنتك الصلاة فصل » فلا يحل أن يمنع أحداً من الصلاة في موضع إلا موصفاً جاء النص بالنعى من الصلاة فيه ، فيكون مستثنى من هذه الجملة *

روينا عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها : أنها كانت تصلّي في بيتها بصلاة الإمام وهو في المسجد *

وقد جاء ذلك مبيناً في صلاة الكسوف ، إذ وصلت في بيتها بصلاة النبي ﷺ بالناس *

الجمعة « و « من جاء منكم الجمعة » في هذه التصريح بإرادة الاتيان ، وهذا يوجب الغسل قبل الصلاة ، فأما من لم يأت الجمعة فله الغسل في أي وقت شاء قبل الجمعة وبمدها »

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني جبلة بن أبي سليمان الشقري (١) قال : رأيت أنس ابن مالك يصلي في دار أبي عبد الله في الباب الصغير الذي يشرف على المسجد يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن المتعمر بن سليمان عن أبيه عن أبي مجلز قال : تصلي المرأة بصلاة الامام وإن كان بينهما طريق اوجدار (٢) ، بعد ان تسمع التكبير *

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه : انه جاء يوم الجمعة الى المسجد وقد امتلا ، فدخل دار حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، والطريق بينه وبين المسجد ، فصلى معهم وهو يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن النضر بن أنس أنه صلى في بيت الخياط يوم الجمعة في الرحبة التي تباع فيها القباب * وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال : جئت أنا والحسن البصري يوم الجمعة والناس على الجدر والكنف ، فقلت له : أبا سميد ، أرجو لهؤلاء ؟ قال : أرجو أن يكونوا في الأجر سواء *

وقال مالك : لاتصل الجمعة خاصة في مكان محجور بصلاة الامام في المسجد ، وأما سائر صلوات الفرض فلا بأس بذلك فيها *

وهذا لانمله عن أحد من الصحابة ، ولا بمضد هذا القول قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قياس ، ولا رأى سديد *

وقال أبو حنيفة : إن كان بين الامام والمأموم نهر صغير أجزأته صلاته ، فإن كان كبيراً لم تجزه *

وهذا كلام ساقط ، لا يعضده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا رأى سديد *

وحده النهر الكبير بما يمكن أن تجرى فيه السفن *

قال أبو محمد : ليت شمرى أى السفن ؟ وفي السفن ما يحمل ألف وسق ، وفيها زويرق صغير يحمل ثلاثة أو أربعة فقط *

(١) جبلة : بفتح الجيم والباء الموحدة . والشقري : بفتح الشين المججمة والقاف وكسر الراء ، نسبة الى بنى شقرة - بكسر القاف - على غير قياس . وله ترجمة في الانساب (ورقة ٣٣٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) «أوجد» بالجيم والذال المضمومتين جمع جدار *

وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : من صلى بصلاة الامام و بينهما طريق أو جدر أو نهر فلا يأت به . فلم يفرق بين نهر صغير وكبير *
وروينا من طريق شعبة : ثنا قتادة قال قال لى زرار بن أو فى سمعت أباه ريرة يقول : لا جمعة لمن صلى فى الرحبة . وبه يقول زرار *
قال أبو محمد : لو كان تقليد كان هذا - لصحة اسناده - أول من تقليد المالكا وأبى حنيفة *
وعن عقبة بن صهبان (١) عن أبى بكرة : أنه رأى قوماً يصلون فى رحبة المسجد يوم الجمعة ، فقال : لا جمعة لهم ، قلت : لم ؟ قال : لأنهم يقدر ون على أن يدخلوا فلا يفعلون *
قال أبو محمد : هذا كما قال لمن قدر على أن يصل الصف فلم يفعل *
وان العجب كله ممن يحجز الصلاة حيث صح نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيه كالقبرة ، ومعلن الابل ، والحمام ، ثم يمنع منها حيث لا نص فى المنع منها ، كالوضع المحجور أو بينها نهر كبير ! وكل هذا كما ترى ! والله تعالى التوفيق *

٥٣٨ - مسألة - ومن زوح يوم الجمعة أو غيره فان قدر على السجود كيف أمكنه ولو ايماء وعلى الركوع كذلك - : أجزأه ، فان لم يقدر أصلاً وقف كما هو ، فاذا خف الأمر صلى ركعتين وأجزأه . لقول رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولا فرق بين المعجز عن الركوع والسجود بمرض أو بخوف أو بمنع زحام ، وقد صلى السلف الجمعة ايماء فى المسجد ، اذ كان بنو أمية يؤخرون الصلاة الى قرب غروب الشمس *

٥٣٩ - مسألة - وان جاء اثنان فصاعداً وقد فاتت الجمعة صلوا الجمعة ، لما ذكرنا من أنها ركعتان فى الجماعة *

٥٤٠ - مسألة - ومن كان بالمصر فراح الى الجمعة من أول النهار فحسن ، لما ذكرنا قبل ، وكذلك من كان خارج المصر أو القرية على أقل من ميل ، فان كان على ميل فصاعداً صلى فى موضعه ، ولم يحجز له المجىء الى المسجد ، الا مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس خاصة فالمجىء إليها على بعد فضيلة *

لما حدثناه أحمد بن محمد العالمنى ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا احمد بن عمرو ابن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن معمر ثاروح - هو ابن عبادة - ثنا محمد بن أبى حفصة

(١) بضم الصاد المهملة واسكان الهاء . وعقبه هذا تابعى ثقة مات سنة ٨٢ *

عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :
 « إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، ومسجد إيلياء » *
 قال أبو محمد : الرحلة هي السفر ، وقد ينأقبل أن السفر ميل فصاعداً والله تعالى التوفيق *
 ٥٤١ — مسألة — والصلاة في المقصورة جائزة ، والأثم على المانع لا على المطلق
 له دخولها ، بل الفرض على من أمكنه دخولها أن يصل الصفوف فيها ، لأن الأكل
 الصفوف فرض كما قدمنا فنأطلق على ذلك فحقه أطلق له ، وحق عليه لم يمنع منه ، ومن
 منع منه فحقه منع منه ، والمانع من الحق ظالم ، ولا أثم على الممنوع ، لقول الله تعالى :
 (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) (١) *

٥٤٢ — مسألة — ولا يحل البيع من أثر استواء الشمس ومن أول أخذها في
 الزوال والميل إلى أن تقضى صلاة الجمعة ، فإن كانت قرية قد منع أهلها الجمعة أو كان
 ساكناً بين الكفار ولا مسلم معه فإلى أن يصلى ظهر يومه ، أو يصلوا ذلك كله أو
 بعضهم ، فإن لم يصل فإلى أن يدخل أول وقت العصر *
 وبفسخ البيع حينئذ أبداً إن وقع ، ولا يصحجه خروج الوقت ، سواء كان التبايع
 من مسلمين أو من مسلم وكافر ، أو من كافرين ، ولا يحرم حينئذ نكاح ، ولا اجارة ، ولا
 سلم ولا مائس يبيع *
 وقال مالك كذلك في البيع الذي فيه مسلم ، وفي النكاح ، وعقد الاجارة ، والسلام ،
 وإباح الهبة ، والقرض ، والصدقة *

وقال أبو حنيفة والشافعي : البيع والنكاح والاجارة والسلام جائز كل ذلك في الوقت المذكور *
 قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر
 الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض

(١) المقصورة المكان الذي كان خاصاً بالملوك المسلمين يصلون فيه الجمعة وغيرها -
 حين كانوا يصلون - وكانت لا يدخلها عليهم إلا المقربون منهم ويتمنها عامة المسلمين ،
 وهي بدعة ابتدعوها لا توافق قواعد الإسلام ، وقد جاء بالتسوية بين نبي آدم ، لا كرامة
 لأحد على أحد إلا بالتقوى . ثم ما زالوا يتدرجون في ترك الدين خطوة خطوة حتى
 تركوا الصلاة في الجماعات والجماعات ، والله أعلم بحالهم هل يصلونها فرادى ؟ إلا من
 هدى الله ، فانا لله وانا إليه راجعون *

واجتوا من فضل الله) ووقت النداء هو أول الزوال فحرم الله تعالى البيع الى اقتضاء الصلاة ، وأباحه بعدها، فهو كما قال عز وجل ، ولم يحرم تعالى نكاحها، ولا اجارة، ولا سلباً، ولا مائس يما (وما كان ربك نسياً) و (تلك حدود الله فلا تعتدوها) *

وكل ما ذكرنا فحائز أن يكون وهو ناهض الى الصلاة غير متشاغل بها ، فجاز كل ذلك ، لأنه ليس مانعاً من السعي الى الصلاة ، فظهر تناقض قول مالك وفساده *

فان كان جمل علة كل ذلك التشاغل ، سألناهم عن من يشتغل ، بل باع ، او انكح او اجر وهو ناهض الى الجمعة ، او وهو في المسجد ينتظر الصلاة ؟ فمن قولهم : يفسخ فيبطل تمليهم بالتشاغل ، فان لم يطلوا بالتشاغل فقد قاسوا على غير علة ، وهو باطل عند من يقول : بالقياس ، فكيف عند من لا يقول به *

فان قال : النكاح بيع قلنا : هذا باطل ما به الله تعالى قط بيعاً ولا رسوله ﷺ ونسألهم عن حلف ان لا يبيع فنكح أو اجر ؟ فمن قولهم : لا يحنث *

واعتل أبو حنيفة والشافعي بأن النهي عن ذلك إنما هو للتشاغل عن الجمعة فقط * قال ابو محمد : وهذه دعوى كاذبة ، وقول على الله تعالى بنبر علم ، وهذا لا يحل لأحد ان يخبر عن مراد الله تعالى بنبر ان يخبر بذلك الله تعالى ، او رسوله ﷺ ، ولو اراد الله تعالى ذلك لينه ولم يكننا الى خطأ رأى ابي حنيفة وظنه ، وقد قال رسول الله ﷺ « يا أيكم والظن ، فان الظن اكذب الحديث » وقال تعالى (وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) * فان قالوا : قد علمنا ذلك *

قلنا : ومن أين علمتموه ؟ فان ادعيت ضرورة كذبتم ، لأننا غير مضطرين الى علم ذلك ، والطبيعة واحدة ، وإن ادعوا دليلاً سئلوه ، ولا سبيل لهم اليه ، فلم يبق إلا الظن * وقالوا : نحن منيئون عن البيع في الصلاة ، ولو باع امرؤ في صلاته فقد البيع * قلنا لهم : إن البيع لا يجوز أن يكون في الصلاة أصلاً ، لأنه اذا وقع عمداً أبطلها ، فليس حينئذ في صلاة ، واذا لم يكن في صلاة فيمعه جائز ، وان ظن أنه ليس في صلاة فباع أو نكح ، أو أنكح ، أو عمل ما لا يجوز في الصلاة فهو كله باطل ، لأن الحال التي هو فيها مائة من ذلك ، وهي حال ثابتة ، فاضادها باطل ، وكذلك من باع أو نكح أو طلق أو أعتق ولم يبق عليه من الوقت لا مقدار احرامه بالتكبير - وهو ذا كر لتلك - فهو كله باطل ،

لأنه منهي عن كل ذلك ، وقال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »
 فكل من عمل أمراً بخلاف ما أمر به فهو مردود بنص حكم رسول الله ﷺ *
 روي بنانم طريق عكرمة عن ابن عباس : « لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى بالصلاة
 فإذا قضيت الصلاة فاشتر وبع » (١) *

وعن القاسم بن محمد : أنه فسخ يوماً وقع في الوقت المذكور *
 قال أبو محمد : وهذا مما تناقض فيه الشافعيون والحنيفيون ، لأنهم لا يجزئون خلاف
 صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وهذا ما كان لا يعرف لابن عباس فيه مخالف
 من الصحابة رضي الله عنهم *

وتناقض المالكيون أيضاً ، لأنهم حملوا قوله تعالى : (وذر وا البيع) على التحريم ،
 ولم يحملوا أمره تعالى بتمتع العطفة على الإيجاب ، وقالوا : لفظة «ذر» لا تكون إلا للتحريم ،
 فقننا : هذا باطل ، وقد قال تعالى (ثم ذرم في خوضهم يابسون) فنهى للوعيد لا للتحريم *
 وأما منننا أهل الكفر من البيع حينئذ فلقوله تعالى : (وقاتلوم حتى لا تكون فتنة
 ويكون الدين كله لله) فوجب الحكم بين أهل الكفر بحكم أهل الإسلام ولا بد ، وقال
 تعالى (وان احكم بينهم بما أنزل الله) *

﴿ صلاة العيدن ﴾

٥٤٣ - مسألة - هاعيد الفطر من رمضان ، وهواول يوم من شوال ، ويوم الأضحي ، وهوا
 اليوم الماشر من ذى الحجة ، ليس للمسلمين عيد غيرهما ، الا يوم الجمعة وثلاثة أيام بعد يوم الأضحي
 لأن الله تعالى لم يجعل لهم عيداً غير ما ذكرنا ولا رسوله ﷺ ، ولا خلاف بين أهل الإسلام
 في ذلك ، ولا يحرم العمل ولا البيع في شيء من هذه الأيام لأن الله تعالى لم يمنع من ذلك ولا
 رسوله ﷺ ، ولا خلاف أيضاً بين أهل الإسلام في هذا *

وسنة صلاة العيدن أن يبرز أهل كل قرية أو مدينة الى فضاء واسع بمحضرة
 منازلهم نحوه إثر ايضاض الشمس ، وحين ابتداء جواز التطوع ، و يأتي الامام فيتقدم
 بلا أذان ولا اقامة ، فيصلي بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، في كل ركعة أم القرآن
 وسورة ، ونستحب أن تكون السورة في الأولى (ق) وفي الثانية (اقربت الساعة) أو

(١) في النسخة رقم (١٤) «فاتشروبع» ولا بأس بها وما هنا أحسن

(١١٢ - ج ٥ المحلى)

(سبح اسم ربك الأعلى) (هل أتاك حديث الناشئة) وما قرأ من القرآن مع أم القرآن أجزاءً ، ويكبر في الركعة الأولى أثر تكبيرة الاحرام سبع تكبيرات متصلة قبل قراءة أم القرآن ، ويكبر في أول الثانية أثر تكبيرة القيام خمس تكبيرات ، يجهر بجميعهن قبل قراءته أم القرآن ، ولا يرفع يديه في شيء منها الا حيث يرفع في سائر الصلوات فقط ، ولا يكبر بعد القراءة الا تكبيرة الركوع فقط ، فاذا سلم الامام قام فخطب الناس خطبتين يجلس بينهما جلسة ، فاذا أتمهما افترق الناس ، فان خطب قبل الصلاة فليست خطبة ، ولا يجب الانصات له ، كل هذا لا خلاف فيه الا في مواضع نذكرها ان شاء الله تعالى *
منها ما يقرأ مع أم القرآن ، وفي صفة التكبير ، وحدث بنو أمية تأخير الخروج الى العيد ، وتقديم الخطبة قبل الصلاة والأذان والاقامة *

فأما الذي يقرأ مع أم القرآن فان ابا حنيفة قال : اكره ان يقتصر على سورة مئينها ، وشاهدنا المالكين لا يقرؤن مع أم القرآن الا (والشمس وضحاها) (وسبح اسم ربك الأعلى) وهذان الاختياران فاسدان ، وان كانت الصلاة كذلك جائزة ، وانما ننكر اختيار ذلك لأنهما خلاف ماصح عن رسول الله ﷺ *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثابعد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك عن ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي : «ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الفطر والأضحية ؟ فقال : كان يقرأ فيهما بين القرآن المجيد ، واقتربت الساعة » *

قال أبو محمد عبيد الله أدرك أبا واقد الليثي وسمع منه ، واسمه الحارث بن عوف ، ولم يصح عن رسول الله ﷺ شيء غير هذا *
وما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان ثنا وكيع ثنا مسمر بن كدام وسفيان - هو الثوري - كلاهما عن معبد بن خالد عن زيد ابن عتبة عن سمرة بن جندب : «أنه عليه السلام كان يقرأ في العيد سبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الناشئة » *

واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان . وقد روى عن أبي حنيفة أنه ذكر

ومنها التكبير ، فان أبا حنيفة قال : يكبر للاحرام ثم يتعوذ ثم يكبر ثلاث تكبيرات يجهر بها ، ويرفع يديه مع كل تكبيرة ، ثم يقرأ ثم يركع ، فاذا قام بعد السجود الى الركعة الثانية كبر للاحرام ثم قرأ ، فاذا أتم السجدة مع أم القرآن كبر ثلاث تكبيرات جهراً ، يرفع مع كل تكبيرة يديه ، ثم يكبر للركوع *

وقال مالك : سبماً في الأولى بتكبيرة الاحرام ، وخمساً في الثانية سوى تكبيرة القيام واختلف في ذلك عن السلف رضي الله عنهم *

فروينا عن علي رضي الله عنه : أنه كان يكبر في الفطر ، والأنحى ، والاستسقاء سبماً في الأولى ، وخمساً في الآخرة ، ويصلي قبل الخطبة ، ويجهر بالقراءة . وأن أبا بكر ، وعمر ، وعثمان كانوا يفعلون ذلك ، إلا ان في الطريق ابراهيم بن أبي يحيى ، وهو أيضاً منقطع ، عن محمد بن علي بن الحسين (١) : أن علياً *

وروينا من طريق مالك وايوب السخيتاني كلاهما عن نافع قال : شهدت العيد مع أبي هريرة ، فكبر في الأولى سبماً ، وفي الأخرى خمساً قبل القراءة . وهذا سند كالشمس *
وروينا من طريق معمر عن أبي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال : كان ابن مسعود جالساً وعنده حذيفة ، وابو موسى الأشعري ، فسألهم سعيد بن العاصي عن التكبير في الصلاة يوم الفطر والأنحى ؟ فقال ابن مسعود : يكبر أربعاً ثم يقرأ ، ثم يكبر في ركع ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة *

ومن طريق شعبة عن خالد الحذاء وقتادة كلاهما عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل - قال : كبر ابن عباس يوم العيد في الركعة الأولى أربع تكبيرات ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قام فقرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الصلاة *

وهذان اسنادان في غاية الصحة ، وبهذا تعلق ابو حنيفة *
قال ابو محمد : أين وجد لهؤلاء رضي الله عنهم أولئك من الصحابة رضي الله عنهم ما قاله من أن يتعوذ إثر الأولى ثم يكبر ثلاثاً ، وأنه يرفع يديه معهن ؟ فبطل عن أن يكون له متعلق بصاحب *

وأطرف (٢) ذلك أمره برفع الأيدي في التكبير ، الذي لم يصح قط أن رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) «محمد بن علي بن الحسن» وهو خطأ ، فانه أبو جعفر الباقر أبو

علي زين العابدين بن الحسين ، واه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب (٢) بالطاء المهملة *

ﷺ رفع فيه يديه ، ونهيه عن رفع الأيدي في التكبير في الصلاة حيث مسح أن رسول الله ﷺ كان يرفع فيه يديه وهكذا فليكن عكس الحقائق وخلاف السنن ! *

ورويان من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في التكبير في الميدين قال : يكبر تسماً أو إحدى عشرة أو ثلاث عشرة . وهذا سند في غاية الصحة *

وعن جابر بن عبد الله قال : التكبير في يوم الميدين الركعة الأولى أو بقاء ، وفي الآخرة ثلاثاً والتكبير سبع سوى تكبير الصلاة . إلا أن في الطريق إبراهيم بن يزيد (١) وليس بشيء *

قال أبو محمد : وفي هذا آثار عن رسول الله ﷺ لا يصح شيء منها *

منها من طريق ابن لهيعة عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر والأضحية في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات » *

ومن طريق عمرو بن شبيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة ، والقراءة بهما كتاباً » وهذا كله لا يصح ، ومعاذ الله أن يحتاج بما لا يصح كمن يحتاج بابن لهيعة وعمرو بن شبيب إذا وافقا هواء ، كفضله في زكاة الأبل وغير ذلك ، ويرد روايتهما إذا خالفا هواء ! هذا فعل من لا دين له ، ولا يبالي بأن يضل في دين الله تعالى ويضل *

ومنها خبر من طريق يزيد بن الحباب عن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن مكحول أخبرني أبو عائشة جليس أبي هريرة أنه حضر سعيد بن العاصي سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان : « كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحية والفطر ؟ فقال أبو موسى كان يكبر أو بقاء ، تكبيره على الجنائز ، قال حذيفة : صدق ، قال أبو موسى : كذلك كنت أكر بالبرصة حيث كنت عليهم *

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن ثوبان ضعيف (٢) وأبو عائشة مجهول ، لا يدري من هو ولا يعرفه أحد (٣) ولا تصح رواية عنه لأحد ، ولو صح لما كان فيه للحنفيتين حجة ،

(١) إبراهيم بن يزيد في الرواة شائع ، فإدري أنهم أراد المؤلف ومنهم الثقة ومنهم غير الثقة ؛ (٢) هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي - بالنون - نسب إلى جده ، وهو لا بأس به علي ضعف روايته (٣) وكذلك قال ابن القطان فيناقل عنه في التهذيب *

لانه ليس فيه ما يقولون من اربع تكبيرات في الأولى بتكبير الاحرام ، واربع في الثانية بتكبير الركوع ، ولا أن الأولى يكبر فيها قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة ، بل ظاهره اربع في كلتا الركعتين في الصلاة كلها ، كما في صلاة الجنازة ، - وهذا قياس عليهم لاهم ، لان تكبير الجنازة اربع فقط ، وهم يقولون : بست في كلتا الركعتين دون تكبير في الاحرام والركوع والقيام ، أو بمشر تكبيرات إن عدوا فيها تكبيرة الاحرام والقيام والركوع ، وليس فيه رفع الأيدي كما زعموا ، فظهر تمويههم جملة . والله تعالى الحمد .
قال علي : وأما مالك فانه جعل في الأولى سبعا بتكبير الاحرام ، وخمسا في الثانية دون تكبيرة القيام ، وهذا غير محفوظ عن أحد من السلف *

وانما اخترنا ما اخترنا لأنه أكثر ما قيل ، والتكبير خير ، ولكل تكبيرة عشر حسنات ، فلا يحقرها إلا عروم ، ولو وجدنا من يقول : بأكثر لقلنا به ، لقول الله تعالى (واضلوا الخير) والتكبير خير بلا شك ، واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان *
ومنها : ما أحدث بنو أمية من تأخير الصلاة ، وإحداث الأذان والاقامة ، وتقديم الخطبة

قبل الصلاة *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري عن أبي عاصم و يعقوب بن ابراهيم ، قال ابو عاصم : أنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس ، وقال يعقوب : ثنا ابو أسامة - هو حماد بن أسامة - ثنا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر ، ثم اتفق ابن عباس وابن عمر كلاهما يقول : «ان رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة» قال ابن عباس : «وعثمان» (١) *
ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزره قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، كلهم يصلي ثم يخطب *

و بالسند المذكور الى البخاري : ثنا ابراهيم بن موسى ثنا هشام ان ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عطاء عن ابن عباس وجابر بن عبد الله قال جميعا : لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحي *

قال علي : لا أذان ولا إقامة (٢) لغير الفريضة ، والأذان والاقامة فيهما الدعاء الى

(١) روى المؤلف الحديثين بالمعنى وضمهما فجعلهما أحديثا واحداً ، وهما في البخاري (ج ٢

ص ٥٩) (٢) في النسخة رقم (١٦) «الأذان والاقامة» الخ وهو خطأ *

الصلاة ، فلو أمر عليه السلام بذلك لصارت تلك الصلاة فريضة بدعائه اليها * واعتلوا بأن الناس كانوا اذا صلوا تركوهم ولم يشهدوا الخطبة ؛ وذلك لأنهم كانوا يلمنون على ابن أبي طالب رضى الله عنه ، فكان المسلمون يفرون ، وحق لهم ، فكيف وليس الجلوس للخطبة واجبا * حدثنا حماد بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن ايعن ثنا أحمد بن زهير ابن حرب ثنا عبد الله بن أحمد الكرماني ثنا الفضل بن موسى السيناني (١) عن ابن جريج عن عطاء - هو ابن أبي رباح - عن عبد الله بن السائب قال : « شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فصلى ، ثم قال عليه السلام : قد قضينا الصلاة فمن أحب ان يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب ان يذهب فليذهب » *

قال أبو محمد : إن قيل : إن محمد بن الصباح أرسله عن الفضل بن موسى * قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ المسند زائد علما لم يكن عند المرسل ، فكيف وخصومنا اكثرهم يقول : ان الرسل والمسند سواء ؟ *

وروينا من طريق ابن جريج عن عطاء قال : ليس حقا على الناس حضور الخطبة ، يعنى في العيدين . والا تافى هذا كثيرة جدا *

٥٤٤ - مسألة - يصاها ، العبد والحر ، والحاضر ، والمسافر ، والمنفرد ، والمرأة والنساء ، وفي كل قرية ، صغرت أم كبرت ، كما ذكرنا ، إلا أن المنفرد لا يخطب *

وان كان عليهم مشقة في البروز الى المصلى صلوا جماعة في الجامع * لأن رسول الله ﷺ قد ذكرنا عنه في كلامنا في القصر في صلاة السفر وصلاة الجمعة : أن صلاة الميذكر كتمان ، فكان هذا عموما ، لا يجوز تخصيصه بغير نص ، وقال تعالى : (واصلوا الخبير) والصلاة خير *

ولا نعلم في هذا خلافا ، الا قول أبي حنيفة : إن صلاة العيدين لا تصلى الا في مصر جامع ، ولا حجة لهم الا شيئا رويناه من طريق علي لا جمعة ولا تشرى الا في مصر جامع ، وقد قدمنا أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ *

فان كان قول علي رضى الله عنه حجة في هذا فقد رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة ثنا محمد بن النعمان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل (٢) : أن علي بن أبي طالب

- (١) بكسر السين المهملة ثم ياء تحتانية ثم نون . نسبة الى «سينان» قرية من خراسان
(٢) هزيل : بضم الهاء وفتح الزاي . وشرحبيل : بضم الشين وفتح الراء . واسكان الحاء المهملة .

أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس أربع ركعات في المسجد يوم العيد*
فانضعفوا هذه الرواية قيل لهم: هي أقوى من التي تعلقتم بها عنه وأمثالها، ولا فرق،
وكاظم جمع على أن صلاة العيدين تصلى حيث تصلى الجمعة، وقد ذكرنا حكم الجمعة، ولا فرق
بين صلاة العيدين وصلاتها في المواطن *

وقدر ويناعن عمر، وعثمان رضى الله عنهما: أنهما صليا العيد بالناس في المسجد لمطر
وقع يوم العيد، وكان رسول الله ﷺ يبر زالى المصلى لصلاة العيدين. فهذا أفضل،
وغيره يجرى، لأنه فعل لأمر. والله تعالى التوفيق *

٥٤٥- مسألة- ويخرج الى المصلى النساء حتى الأبكار، والحيض وغير الحيض،
ويعتزل الحيض المصلى، وأما الطواهر فيصلين مع الناس، ومن لاجلباب لها فلتستر
جلباباً وتخرج، فإذا اتم الامام الخطبة فنختار له أن يأتين يعظهن ويأمرهن بالصدقة،
ونستحب لمن الصدقة يومئذ بما تيسر *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا ابو معمر -
هو عبد الله بن عمر والرق- ثنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التتورى - ثنا أيوب السخيتاني
عن حفصة بنت سيرين قالت: كنا نمنع جواريتنا أن يخرجن يوم العيد، فلما قدمت ام
عطية اتيتها فساألتهما؟ فقالت عن رسول الله ﷺ انه قال: «لتخرج المواتق وذوات الخدور،
او قال: وذوات الخدور - شك أيوب والحيض، فيعتزل الحيض المصلى، وليشهدن
الخير ودعوة المؤمنين» *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد
ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام - هو ابن
حسان - عن حفصة بنت سيرين عن ام عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجن
في الفطر والأضحى، المواتق والحيض وذوات الخدور، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة،
ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال:
لتلبسها إختامن جلبابها» *

وبالسند المذكور الى البخارى: ثنا اسحاق - هو ابن ابراهيم بن نصر - ثنا عبد الرزاق

وفي النسخة رقم (١٦) «شريح» وكذلك ذكر بحاشية النسخة رقم (١٤) على أنه نسخة
أخرى، وهو خطأ فيهما.

أنا ابن جريج أخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله يقول: «قام النبي ﷺ يوم الفطر فصل، فبدأ بالصلاة، ثم خطب، فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن، وهو يتوكل على يد بلال، وبلال باسط ثوبه، أتى فيه النساء صدقة» وقلت لعطاء: أرى حقاً على الإمام ذلك، يأتيهن ويدكرهن؟ قال: إنه لحق عليهم، وما لهم لا يفعلونه *

وبالسند المذكور إلى مسلم حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الله بن زاذ عن أنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس قال: شهدت صلاة الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم يصليها قبل الخطبة ثم بخطب، فنزل النبي ﷺ كأنى انظر إليه حين يجلس الرجال بيده، ثم أقبل يشقه، حتى جاء النساء ومعه بلال (١)، فقال: (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يابعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً) فلهذه الآية، ثم قال: أنتن على ذلك؟ فقالت امرأة واحدة منهن: لم يجبه غيرها منهن (٢) -: نعم يا نبي الله، قال: فتصدقن، فبسط بلال ثوبه، ثم قال: هلم فداً لكن أبى وأمى، فجعلن يلقين الفتن والخوام في ثوب بلال *

فهذه آثار متواترة عنه ﷺ من طريق جابر، وابن عباس وغيرهما بأنه عليه السلام رأى أى حضور النساء المصلى، وأمر به، فلا وجه لقول غيره إذا خالفه *

ولا متعلق للخالف إلا رواية عن ابن عمر أنه منهن، وقد جاء عن ابن عمر خلفها، ولا يجوز أن يظن بابن عمر إلا أنه إذ منهن لم يكن بلغه أمر رسول الله ﷺ، فأذبله رجوع إلى الحق كما فعل إذ سب ابنة أشد السب إذ سمعه يقول: نتم النساء المساجد لئلا * ولا حجة في إحداهن رسول الله ﷺ، ولو ادعى أمرؤ الإجماع على صحة خروج النساء إلى الصلدين، وأنه لا يحمل منهن -: لصدق، لأننا لا نشك في أن كل من حضر ذلك من الصحابة رضي الله عنهم أو بلغه ممن لم يحضر -: فقد سلم ورضى واطاع، والمانع من هذا مخالف للإجماع والسنة *

٤٦٥- مسألة- ونستحب السير إلى العيد على طريق والرجوع على آخر، فإن لم يكن ذلك فلا حرج، لأنه قد روى ذلك من فعل رسول الله ﷺ، وليست الرواية فيه بالقوية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ومعه اذن بلال» وهو خطأ. (٢) في النسخة رقم (١٤) «لم

يجبه منهن غيرها» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٤١).

٥٤٧ - مسألة - وإذا اجتمع عيد في يوم جمعة صلى للعید ثم للجمعة ولا بد ، ولا يصح أثر بخلاف ذلك *

لأن في رواة اسرائيل ، وعبد الحميد بن جعفر ، وليس بالقويين ، ولا مؤثرة على خصوصنا من الاحتجاج بهما إذا وافق ما رواه تقليدهما ، وهنا خلفا روايتهما *
فأما رواية اسرائيل ، فإنه روى عن عثمان بن المغيرة عن اياس بن أبي رملة : سمعت معاوية سأل زيد بن أرقم : أشهدت مع رسول الله ﷺ عيدين ؟ قال : « نعم صلى العيد أول النهار ، ثم رخص في الجمعة » (١) *

وروى عبد الحميد بن جعفر : حدثني وهب بن كيسان قال : « اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير ، فأخر الخروج حتى تمالي النهار ، ثم خرج فخطب فأطال ، ثم تزل فصلى ركعتين ، ولم يصل للناس يومئذ الجمعة ، فقال ابن عباس : أصاب السنة » (٢) *
قال أبو محمد : الجمعة فرض والعيد تطوع ، والتطوع لا يسقط الفرض (٣) *

٥٤٨ - مسألة - والتكبير ليلة عيد الفطر فرض ، وهو في ليلة عيد الأضحى حسن ، قال تمالي وقد ذكر صوم رمضان : (ولتكملاوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم) فباكمال عدة صوم رمضان وجب التكبير . ، ويجزئ من ذلك تكبيرة ، وأما ليلة الأضحى ويومه ويوم الفطر فلم يأت به أمر ، لكن التكبير فعل خير وأجر *

٥٤٩ - مسألة - ويستحب الأكل يوم الفطر قبل الندو إلى المصلي ، فإن لم يفعل فلا حرج ، ما لم يرغب عن السنة في ذلك ، وإن أكل يوم الأضحى قبل غدوه إلى المصلي فلا بأس ، وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيتة فحسن ، ولا يحمل صيامهما أصلاً *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

(١) كلاب هو حديث صحيح واعله بعضهم بأن اياس بن أبي رملة مجهول ، وأما اسرائيل فإنه ثقة حجة . والحديث رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) وصححه هو والذهبي ورواه أيضا احمد وابوداود وابن ماجه والنسائي وصححه ابن الديني . انظر الشوكاني (ج ٣ ص ٣٤٧) وعند الحاكم شاهد له من حديث ابي هريرة وصححه هو والذهبي (٢) رواه النسائي (ج ٣ ص ١٩٤) وعبد الحميد بن جعفر ثقة اخرج له مسلم (٣) زعم المؤلف ما ناه على غيره كثير آمن رد السنة بالأراء والقياس .

ابن عبد الرحيم أنا سعيد بن سليمان أخبرنا هشيم أنا عبيد الله بن ابى بكر بن انس عن انس قال : « كان رسول الله ﷺ لا يندو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » *

قال أبو محمد : يلزم من أوجب ذلك ان يوجب التمر دون غيره *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ميمر عن أيوب السخيتاني عن نافع قال : كان ابن عمر يندو يوم الفطر من المسجد ، ولا اعلمه أكل شيئا . *

وعن ابراهيم النخعي عن علقمة والأسود : ان ابن مسعود قال : لانا كلوا قبل ان نخر جوا يوم الفطر إن شتم *

وعن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : إن شاء طعم يوم الفطر والأضحى وان شاء لم يطعم *

••• مسألة — والتنفل قبلهما في المصلى حسن ، فان لم يفعل فلا حرج ، لأن التنفل فعل خير *

فان قيل : قد صح ان رسول الله ﷺ لم يصل قبلهما ، ولا بعدها * قلنا : نعم ، لأنه عليه السلام كان الامام ، وكان يجئ به الى التكبير لصلاة العيد بلا فصل ، ولم يته عليه السلام قط - لا بإيجاب ولا بكرامة - عن التنفل في المصلى قبل صلاة العيد وبعدها ، ولو كانت مكروهة لينها عليه السلام ، وقد صح أن رسول الله ﷺ لم يزد قط في ليلة على ثلاث عشرة ركعة ، أفكروهون الزيادة أو تغمنون منها ؟ فن قولهم : لا ، فيقال لهم : فرقوا ولا سبيل الى فرق *

وروينا عن قتادة : كان أبو هريرة ، وانس بن مالك ، والحسن ، واخوه سعيد ، وجابر بن زيد يصلون قبل خروج الامام وبعده ، يعني في الميدين *

وعن ميمر عن أيوب السخيتاني قال : رأيت انس بن مالك والحسن يصليان قبل صلاة العيد *

وعن معتمر بن سليمان عن أبيه قال : رأيت انس بن مالك والحسن واخاه سعيداً وابطال الششاء جابر بن زيد يصلون يوم العيد قبل خروج الامام *

وعن علي بن ابى طالب : انه أتى المصلى فرأى الناس يصلون ، فقيل له في ذلك ، فقال : لا أكون الذى ينهى عبداً اذا صلى *

٥٥١ — مسألة — والتكبير اثر كل صلاة، وفي (١) الأضحى ، وفي ايام التشريق ويوم عرفة - : حسن كله ، لأن التكبير فعل خير ، وليس هناء اثر عن رسول الله ﷺ بتخصيص الايام المذكورة دون غيرها *
وروي عن الزهري ، وابي وائل ، وابي يوسف ، وعبد استجاب التكبير غداة عرفة الى آخر ايام التشريق عند العصر *

وعن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن ابني اسحاق السبيعي عن الأسود وأصحاب ابن مسعود قال (٢) : كان ابن مسعود يكبر صلاة الصبح (٣) يوم عرفة الى صلاة العصر يوم النحر ، قال عبد الرحمن في روايته : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ، الله اكبر الله اكبر ، الحمد لله (٤) *
وعن علقمة مثل هذا ، وهو قول أبي حنيفة *

وعن ابن عمر : من يوم النحر الى صلاة الصبح آخر ايام التشريق *
قال ابو محمد : من قاس ذلك على تكبير ايام منى فقد اخطأ ، لأنه قاس من ليس بحاج على الحاج ولم يختلفوا انهم لا يقيسونهم عليهم في التلبية ، فيلزمهم مثل ذلك في التكبير *
ولامعني لمن قال : إنما ذلك في الايام المعلومات ، لقول الله تعالى (و يذكر واسم الله في ايام معلومات وقال : إن يوم النحر جمع عليه أنه من المعلومات ، وما بعده مختلف فيه ، لأنه دعوى فاسدة ، وما حجب الله تعالى قط ذكره في شيء من الايام *
ولا معنى لمن اقتصر بالمعلومات على يوم النحر لان النص يمنع من ذلك ، بقوله تعالى (على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وقد صرح ان يوم عرفة ليس من ايام النحر وان ما بعد يوم النحر هو من ايام النحر ، فبطل هذا القول . والله تعالى التوفيق *

٥٥٢ — مسألة — ومن لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحى لصلاة العيدين خرج لصلاتهما في اليوم الثاني ، وان لم يخرج غداة خرج ما لم ترل الشمس ، لأنه فعل خير ،

(١) باثبات الواو في الأصلين وهو صواب (٢) كذا في الأصلين «قال» بالافراد ، وهو صحيح فالقائل أبو اسحق ثقلان الأسود وغيره (٣) كذا في الأصلين وهو صحيح (٤) في النسخة رقم (١٦) «وقه الحمد» وكانت هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناسخها صحيحا الى «الحمد لله» وهي نسخة صحيحة عنى بها كاتبها واجتهد في أن تكون من أصح النسخ فلذلك اعتمدها في التصحيح .

وقال تعالى : (واضلوا الخير) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر - هو الخوصي - ثنا شعبة عن جعفر بن ابى وحشية عن ابى عمر بن انس بن مالک عن عموه له من أصحاب النبي ﷺ : « أن ركبا جاؤا الى رسول الله ﷺ يشهدون انهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم ان يفطروا (١) واذا أصبحوا ينفدوا الى مصلاهم » * قال ابو محمد : هذا سند صحيح ، وابو عمير مقطوع على انه لا يخفى عليه من أعمامه من صحت صحبته ممن لم تصح صحبته وإنما يكون هذا علة من يمكن ان يخفى عليه هذا ، والصحابة كاهم عدول رضى الله عنهم ، لثناء الله تعالى عليهم *

وهذا قول ابى حنيفة والشافعى *

فلو لم يخرج فى الثانى من الأضحى وخرج فى الثالث فقد قال به أبو حنيفة ، وهو فعل خير لم يأت عنه نهى *

٥٥٣ - مسألة - والفناء والمالب والرفن (٢) فى أيام العيدين حسن فى المسجد وغيره *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا احمد ابن صالح ثنا ابن وهب انا عمرو - هو ابن الحارث - ان محمد بن عبد الرحمن - هو يقيم عروة - حذنه عن عروة عن عائشة قالت : « دخل على رسول الله ﷺ وعندى جاريتان تغنيان بفناء بعات (٣) فاضطجع على الفراش وحول وجهه فدخل أبو بكر فاتته فى وقال : مزماره الشيطان عند رسول الله ﷺ ؟ فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال : دعها (٤) ، فلما غفل غمزتهما فخرجتا ، وكان يوم عيد ، يلعب السودان بالدرق والحراب ، فاما سألت رسول الله ﷺ وإما قال : تشتهين تنظرين ؟ فقلت : نعم ، فاقمى وراة ، خدى على خده ، وهو يقول : دونكم يا بنى أرفدة (٥) حتى اذا مللت قال : حسبك ؟

(١) فى النسخة رقم (١٦) « فأمرهم النبي ﷺ ان يفطروا » وما هنا هو الموافق لابی داود (ج ١ ص ٤٤٩ و ٤٥٠) (٢) بفتح الزاى واسكان الفاء ، وانظر المسئلة ٥٠٠ (ج ٤ ص ٢٤٦) (٣) بضم الباء وفتح العين المهملة المحففة . موضع فى نواحي المدينة على لبنتين منها . كانت به وقائع بين الأوس والخزرج فى الجاهلية (٤) هكذا فى الأصلين بالافراد ، وفى البخارى (ج ٢ ص ٥٤ و ٥٥) « دعهما » وكل صحيح (٥) بفتح الهمزة واسكان الراء وكسر الفاء وفتح الدال المهملة ، لقب للحبشة *

قلت : نعم ، قال : فاذهي *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي حدثني ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن ابن شهاب حدثه عن عروة عن عائشة : « أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان في أيام منى تغنيان وتضربان ، ورسول الله ﷺ مسجى بثوبه ، فانتهرها أبو بكر ، فكشف رسول الله ﷺ عنه وقال : دعهما يا أبا بكر فانها أيام عيد » *
وبه الى مسلم : ثنا زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن عائشة قالت : « جاء جيش يزفون في يوم عيد في المسجد ، فدعاني النبي ﷺ فوضعت رأسي على منكبيه ، فجمحت أنظر الى لعبهم ، حتى كنت أنا التي انصرفت » *

وبه الى مسلم : حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أنا معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « بينما الحبشة يلعبون عند رسول الله ﷺ بحراهم إذ دخل عمر بن الخطاب ، فأهوى اليهم ليحبسهم بالحصاة ، فقال رسول الله ﷺ : دعهم يا عمر » قال أبو محمد : أين يقع انكار من انكر من انكار سيدي هذه الأمة بعد نبينا ﷺ - أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما ؟! وقد انكر عليه السلام عليهما انكارهما ، فرجما عن رأيهما الى قوله عليه السلام *

﴿ صلاة الاستسقاء ﴾

٥٥٤ - مسألة - قال أبو محمد : ان قحط الناس واشتد المطر حتى يؤذي فليدع المسلمون في ادا برصواتهم وسجودهم وعلى كل حال ، ويدعو الامام في خطبة الجمعة ، قال عز وجل : (ادعوا استجب لكم) وقال تعالى : (فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا ولكن قست قلوبهم) *
فان اراد الامام البر وز في الاستسقاء خاصة - لافيا سواء - فليخرج مبتذلا متواضعا الى موضع المصلى والناس معه ، فيبدأ فيخطب بهم خطبة يكثر فيها من الاستغفار ، ويدعو الله عز وجل ، ثم يحول وجهه الى القبلة وظهره الى الناس ، فيدعو الله تعالى رافعا يديه ، ظهرهما الى السماء ، ثم يقبل رداءه أو ثوبه الذي يتغطاه ، فيجمل باطنه ظاهره ، وأغلاه أسفله ، وما على منكب من منكبيه على المنكب الآخر ، ويفعل الناس كذلك ، ثم يصلي بهم ركعتين ، كإفئتنا في صلاة المپد سواء سواء ، بلا أذان ولا إقامة ، الا أن

صلاة الاستسقاء يخرج فيها المنبر الى المصلى ، ولا يخرج في العيدين ، فاذا سلم انصرف وانصرف الناس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا ابن ابي ذئب عن الزهرى عن عباد بن عليم عن عمه - هو عبد الله بن زيد الأنصارى - قال : « رأيت رسول الله ﷺ يوم خرج يستسقى فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى لنا ركعتين جهر فيهما بالقراءة » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبيد ثنا حاتم بن اسماعيل عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن ابي كنانة عن أبيه قال : « سألت ابن عباس عن صلاة رسول الله ﷺ في الاستسقاء ؟ فقال : خرج رسول الله ﷺ متبذلاً متواضعاً متضرعاً ، فجلس على المنبر ، فلم يخطف خطبتكم هذه ، لكن لم يزل في التضرع ، والدعاء ، والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلى في العيد » *

قال أبو محمد : أما الاستغفار فقول الله تعالى (واستغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً) . وتحويل الرداء يقتضى ماقلناه . وهذا كله قول أصحابنا *

وقال مالك : بتقديم الخطبة *

وقال الشافعى : صلاة الاستسقاء كصلاة العيد *

وقد روينا عن السلف خلاف هذا ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ .
روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي : أن ابن الزبير بعث الى عبد الله بن يزيد - هو الخطمى - أن يستسقى بالناس ، فخرج فاستسقى بالناس ، وفيهم البراء بن عازب وزيد بن أرقم ، فصلى ثم خطب *

قال أبو محمد : لبيد الله بن يزيد هذا حجة بالنبي ﷺ .
وعن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى : أنهم كانوا يكبرون في الاستسقاء ، والفطر ، والأضحية سبماً في الأولى وخمساً في الثانية ، ويصلون قبل الخطبة ، ويمجرون بالقراءة ، ولكن في الطريق ابراهيم بن أبي يحيى ، وهو أيضاً منقطع *

ورويانا : أن عمر خرج الى المصلى فدعا في الاستسقاء ، ثم انصرف ولم يصل .
قال أبو محمد : ولا يمنع اليهود ولا المجوس ولا النصارى من الخروج الى الاستسقاء للدعاء فقط ، ولا يباح لهم إخراج ناقوس ولا شيء مخالف لدين الاسلام . وبالله تعالى التوفيق *

﴿صلاة الكسوف﴾

٥٥٥ — مسألة — صلاة الكسوف على وجوه *

أحدها أن تصلي ركعتين كسائر التطوع ، وهذا في كسوف الشمس وفي كسوف

القمر أيضاً *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفرير ثنا البخاري ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث - هو ابن سميد التنوري - ثنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكرة قال: «خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر رداءه ، حتى انتهى إلى المسجد ، فتاب الناس (١) فصلى بهم ركعتين ، فأنجبت الشمس ، فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وإنهما لا ينخسفان (٢) لموت أحد ، وإذا كان ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم ، وذلك أن ابناً للنبي ﷺ مات ، يقال له : إبراهيم ، فقال ناس في ذلك (٣) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يزيد - هو ابن زريع (٤) ثنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكرة : «كنا عند رسول الله ﷺ فأنكسفت الشمس ، فقام إلى المسجد يجر رداءه من المجلة ، فقام إليه الناس ، فصلى ركعتين كما يصلون ، فلما أنجبت خطبنا ، فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما (٥) عباداه وإنهما لا ينكسفان (٦) لموت أحد ولا لحياته (٧) فاذا رأيتهم كسوف أحدهما فصلوا حتى ينجلي (٨) *

وروينا نحوه هذا أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن الماصي يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ إلا أن فيه تلويحاً للركوع والسجود والقيام *

فأخذنا بهذا طائفة من السلف ، منهم عبد الله بن الزبير ، صلى في الكسوف ركعتين

(١) في البخاري (ج ٢ ص ٩٦ و ٩٧) «وثاب الناس إليه» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا ينخسفان» وما هنا هو الموافق للبخاري . (٣) في البخاري «فقال الناس في ذلك» (٤) بضم الزاي وفتح الراء وآخره عين مهملة وفي الأصلين «يزيد» وهو خطأ صرف ، وليس في رجال الكتب الستة من يسمى «يزيد بن يزيد» وهو في النسائي (ج ٣ ص ١٥٢ و ١٥٣) «حدثنا يزيد وهو ابن زريع» على الصواب (٥) في النسخة رقم (١٦) «٤» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «لا ينكسفان» وما هنا هو الموافق للنسائي (٧) كلمة «ولا لحياته» ثابتة في الأصلين ولا توجد في النسائي (٨) التي في النسائي «فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم» *

كسائر الصلوات *

فان قيل : قد خطأ أخوه عروة *
قلنا : عروة أحق بالخطأ ، لأن عبد الله صاحب ، وعروة ليس بصاحب ، وعبد الله
عمل بعلم ، وأنكر عروة ما لم يعلم *
وبهذا يقول أبو حنيفة *

قال أبو محمد : وهذا الوجه يصلى لكسوف الشمس ولكسوف القمر في جماعة ،
ولو صلى ذلك عند كل آية تظهر - من زلزلة أو نحوها - لكان حسناً ، لأنه فعل خير *
وإن شاء صلى ركعتين ويسلم ، ثم ركعتين ويسلم ، هكذا حتى يتجلى الكسوف في
الشمس والقمر ، والآيات كما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود
ثنا أحمد بن أبي شعيب الحراني ثنا الحارث بن عمر البصري عن أيوب السختياني عن أبي
قلاية عن النعمان بن بشير قال : « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فجعل يصلى
ركعتين ركعتين ، ويسأل عنها حتى انجلت » *

وروي أيضاً قوله عليه السلام : « فصلوا حتى تنجلي » عن أبي بكرة ، كما ذكرنا
آفاً ، وعن المنيرة بن شعبة ، وعن ابن عمر ، وأبي مسمود ، بأسانيد في غاية الصحة :
وهذا اللفظ يقتضى ما ذكرنا *

وهذا قول طائفة من السلف *

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح (١) وقال سفيان : عن
المنيرة عن إبراهيم النخعي وقال الربيع : عن الحسن (٢) ثم اتفق الحسن وإبراهيم قالا

(١) الربيع يفتح الراء ، وصبيح يفتح الصاد ، كلاهما بوزن أمير (٢) قوله « وقال الربيع
عن الحسن » سقط من النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) « روي من طريق
وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح ، وقال سفيان عن المنيرة ، وقال الربيع عن الحسن
عن إبراهيم النخعي ثم اتفق الحسن وإبراهيم » الخ وهو خطأ في الأولى وخطأ في الثانية ،
والصواب ما استخرجناه من مجموعهما هنا ، فان الثوري يروي عن المنيرة - وهو ابن مقسم
الضبي - والمنيرة يروي عن إبراهيم ووكيع يروي عن الربيع والربيع عن الحسن ، وقول المؤلف
عقبه « ثم اتفق الحسن وإبراهيم » دليل على أن قولهم مائة ثلاثين ، لأن أحدهما يروي عنه
الأخر ، وهذا واضح جداً *

جيماً في الكسوف : صلى ركعتين ركعتين ، وان شاء ذكر الله تعالى ودعا بعد أن يكبر قائماً ، فاذا انجلي الكسوف قرأ و ركع ركعتين ، هذا في الشمس والقمر والآيات أيضاً *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري عن حيان بن عمر (١) أبي الملاء عن عبد الرحمن بن سمرة - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - قال : « كنت أرمي (٢) بأسهمي في المدينة في حياة رسول الله ﷺ إذ كسفت الشمس ، فنبذتها ، وقلت : والله لأنظرون الى ما حدث لرسول الله ﷺ في كسوف الشمس ، قال : فأنيتة وهو قائم في الصلاة رافع (٣) يديه ، فجعل يسبح ، ويحمد ويلل ، ويكبر ، ويدعو حتى حسر عنها ، فلما حسر عنها قرأ سورتين وصلى ركعتين » *
وإن شاء لكسوف الشمس خاصة إن كسفت من طلوع الشمس الى أن يصلي الظهر - صلى ركعتين كما قدمنا ، وان كسفت من بعد صلاة الظهر الى أخذها في الغروب صلى أربع ركعات كصلاة الظهر أو العصر *

وفي كسوف القمر خاصة إن كسفت بعد صلاة المغرب الى أن تصلي العشاء الآخرة صلى ثلاث ركعات كصلاة المغرب وان كسف بعد صلاة العتمة الى الصبح صلى أربع ركعات كصلاة العتمة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - ثنا خالد - هو الحذاء عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر ثوبه فرعا ، حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلي - بنا (٤) حتى انجلت ، فلما انجلت (٥) قال : إن ناسا يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظماء ، وليس كذلك ، إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آياتان من آيات الله تعالى ، وإن

(١) حيان بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية ، وعمر : بالتصغير (٢) في الأصلين « أرمي » وصححه من مسلم (ج ١ ص ٢٥٠ و ٢٥١) (٣) في النسخة رقم (١٦) « رافعا » وما هنا هو الموافق لمسلم (٤) كلمة « بنا » محذوفة من الأصلين ، وزدناها من النسائي (ج ٣ ص ١٤١) (٥) قوله « فلما انجلت » زدناه من النسائي *

الله (١) اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له (٢) فاذا رأيتم ذلك فصلوا كما حدث صلاة صليتموها من المكتوبة *

فان قيل : ان ابا قلابة قد روى هذا الحديث عن رجل عن قبيصة المامري . قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ وأبو قلابة قد ادرك النعمان فروى هذا الخبر عنه ، ورواه أيضا عن آخر فحدث بكتنا روايته ، ولا وجه للتملل بمثل هذا أصلا ولا معنى له *

وان شاء في كسوف الشمس خاصة صلى ركعتين ، في كل ركعة ركعتان ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمده» ثم يسجد سجدين ، ثم يقوم فيركع أخرى ، في كل ركعة ركعتان ، كما وصفنا ، ثم يسجد سجدين ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم ، وهو قول مالك والشافعي واحدا وأبي ثور *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله ابن مسleme عن مالك بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال : «انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فصلى رسول الله ﷺ ، فقام قياما طويلا نحواً من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعا طويلا ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد (٣) ثم انصرف وذكروا باقي الخبر *

وروي أيضاً مثله عن عائشة رضي الله عنها *

وان شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمده» ثم يسجد سجدين ، ثم يقوم فيركع أيضا ركعة فيها ثلاث ركعات كما ذكرنا ، ثم يرفع (٤) ثم يسجد ثم يجلس ويتشهد ويسلم *

(١) في النسائي «ان الله» بخذف الواو (٢) كلمة «له» محذوفة في النسخة رقم (١٦) وانظر بحثنا فقيسا جيدا في قوله «ان الله اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له» في شرح السيوطي والسندی على سنن النسائي وفي تهافت الفلاسفة للترزالي (ص ٤ و ٥) * (٣) قوله «ثم يسجد» سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ ، وما هنا هو الصواب الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٩٢) (٤) في الأصلين «ثم يركع» وهو خطأ واضح .

وقدر وينام يظن فيه هذا الفعل عن ابن عباس*
 روي بنانم طريق حماد بن سلمة : أفتاتدة عن عبداه بن الحارث عن ابن عباس : أنه صلى
 في زلزلة بالبصرة ، قام بالناس فكبر أربعا ثم قرأ ثم كبر وركع ، ثم رفع رأسه فكبر أربعا ،
 ثم قرأ ما شاء الله أن يقرأ ، ثم كبر فركع (١)*
 ومن طريق ممر عن قتادة وعاصم الأحول كلاهما عن عبداه بن الحارث عن ابن عباس :
 أنه صلى بالبصرة في الزلزلة فأطال القنوت ، ثم ركع ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم ركع ثم رفع
 رأسه فأطال القنوت ، ثم ركع ، ثم سجد ، ثم صلى الثانية كذلك ، فصار ثلاث ركعات في
 أربع سجعات ، وقال هكذا صلاة الآيات ، قال قتادة : صلى حذيفة بالدائن بأصحابه مثل صلاة
 ابن عباس في الآيات ، ثلاث ركعات ثم سجد سجدتين وفعل في الأخرى مثل ذلك*
 ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة
 أم المؤمنين قالت : صلاة الآيات ست ركعات في أربع سجعات*
 وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين في كل ركعة أربع ركعات ، يقرأ
 ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع
 فيقول : «سمع الله لمن حمده» ثم يسجد سجدتين ، ثم يفعل في الثانية كذلك أيضا سواء
 سواء ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم*
 حدثنا عبداه بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا
 أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا إسماعيل بن علي عن سفيان الثوري
 عن حبيب — هو ابن أبي ثابت — عن طاوس عن ابن عباس قال : «صلى رسول الله ﷺ
 حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات»*
 وعن علي رضي الله عنه مثل ذلك*
 وبه إلى مسلم : ثنا محمد بن الثني ثنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري ثنا حبيب —
 هو ابن أبي ثابت — عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ : «أنه صلى في كسوف : قرأ ثم ركع ،
 ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم سجد ، قال : والأخرى مثلها»*
 وهو قول علي كما ذكرنا*
 وقد فعله أيضا ابن عباس وحبيب بن أبي ثابت*

روينا (١) من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن سليمان الأحول أخبره أن طائفة أخبره : أن ابن عباس صلى إذ كشفت الشمس على ظهر صفة زمزم ركعتين في كل ركعة أربع ركعات *

وعن سفیان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت : انه صلى في كدوف الشمس ركعتين ، في كل ركعة اربع ركعات ، كل ركعة ركعتين ، كل ركعة ركعتين . *

وإن شاء، صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين ، في كل ركعة خمس ركعات ،
يقرا ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ
ثم يركع ، ثم يرفع ثم يسجد سجدتين ثم الثانية كذلك أيضاً ، يجلس ويتشهد ويسلم .
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن إبراهيم —

هو ابن راهويه — ثماماذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة في صلاة الآيات عن عطاء (٢) بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين : « أن النبي ﷺ صلى ست ركعات في أربع سجعات (٣) » *

ورويناه أيضاً مينا في كسوف الشمس بصفة العمل كذلك من طريق أبي بن كعب *
ومن طريق وكيع عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصري : أن علي بن أبي طالب
صلى في كسوف عشر ركعات في أربع سجرات *

قال أبو محمد: كل هذا في غاية الصحة عن رسول الله ﷺ وعن عمل به من صاحب أوتابعه *

وروى عن العلاء بن زياد المدنى - وهو من كبار التابعين أن سفة صلاة الكسوف أن يقرأ ثم يركع ، فإن لم تنجل ركع ثم رفع ، فقرأ هكذا أبدا حتى تنجلي ، فإذا انجلت سجد ثم ركع الثانية ، وعن اسحق بن راهويه نحوه هذا *

(١) في نسخة «كبارونا» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وعن عطاء» وزيادة الواو خطأ، وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ٣ ص ١٣٠) (٣) في الأصلين «عشر ركعات في أربع سجعات» وهو خطأ. والذي هنا هو الذي في النسائي بهذا الاسناد، وقدرناه ايضا مسلم (ج ١ ص ٢٤٧) من طريق معاذ بن هشام عن ابيه بالاسناد الذي هنا وفيه ايضا «ست ركعات» ورواه ايضا النسائي ومسلم بعناه من طريق ابن جريج عن عطاء، وهو ميين صحيحا ان في كل ركعة ثلاث ركوعات *

قال أبو محمد : لا يحل الاقتصار على بعض هذه الآثاردون بمض لأنها كلها سنن ، ولا يحل النهي عن شيء من السنن *

فأما مالك فإنه في اختياره بمض ماروى من طريق ابن عباس ، وعائشة رضي الله عنهما وتقليد أصحابه له في ذلك : - هادمون أصلاً لهم كبيراً ، وهو أن الثابت عن عائشة ، وابن عباس خلاف ماروى (١) مما اختاره مالك كما أوردنا آنفاً ، ومن أصلهم أن صاحب إذا صح عنه خلاف ماروى كان ذلك دليلاً على نسخه ، لأنه لا يترك ماروى إلا لأن عنده علماً بسنة هي أولى من التي ترك ، وهذا مما تناقضوا فيه *

وأما أبو حنيفة ومن قبله فأنهم عارضوا سائر ماروى بأن قالوا : لم نجد في الأصول صفة شيء من هذه الأعمال *

قال أبو محمد : وهذا ضلال يؤدي إلى الانسلاخ من الإسلام ! لأنهم مصرحون بأن لا يؤخذ لرسول الله ﷺ سنة ، ولا يطاع له أمر : - إلحاحي يوجد في سائر الديانة حكم آخر مثل هذا الذي خالفوا ، ومع هذا فهو حق من القول *

وليت شعري ! من أين وجب أن لا تؤخذ لله شريعة إلا حتى توجد أخرى مثلها ولا فلا ؟ وما ندرى هذا يجب ، لا يدين ولا يعقل ، ولا يرى سديده ، ولا يقول متقدم ، وما من بأولى من آخر قال : بل لا آخذها حتى أجد لها نظيرين !! أو من ثالث قال : لا حتى أجد لها ثلاث نظائر ! والزيادة ممكنة لمن لا دين له ولا عقل ولا حياة ؛ *

ثم نقضوا هذا الجوز وصلاة الخوف كما جوزوها ، ولم يجدوا لها في الأصول نظيراً ، في أن يقف المأموم في الصلاة بعد دخوله فيها مختاراً للوقوف ، لا يصلي بصلاة إمامه ، ولا يتم ما بقى عليه *

وجوزوا البناء في الحدث ، ولم يجدوا في الأصول لها نظيراً ، أن يكون في صلاته بلا طهارة ، ثم لا يعمل عمل صلاته ، ولا هو خارج عنها ، والقوم لا يبالون بما قالوا ! *

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجرى في صلاة الكسوف . وقال من احتج لهم : لو جبر فيها رسول الله ﷺ لعرف بما قرأ *

قال أبو محمد : هذا احتجاج فاسد ، وقد عرف ماقرأ *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

ابن مهران - هو الرازى - ثنا الوليد بن مسلم ثنا ابن عمر - هو عبد الرحمن - سمع ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : « جهر رسول الله ﷺ في صلاة الكسوف بقراءته » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنا العباس بن الوليد بن مزيد أخبرنى أبى ثنا الأوزاعى أخبرنى عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ قرأ قراءة طويلة فجهر بها » في صفتها لصلاة الكسوف *

قال ابو محمد : قطع عائشة وعروة والزهرى والأوزاعى بأنه عليه السلام جهر فيها -
أولى من ظنون هؤلاء الكاذبة ١ *

وقد روينا من طريق أبى بن كعب : « أن رسول الله ﷺ قرأ في أول ركعة من صلاة الكسوف سورة من الطول » *

فان قيل : ان سمرة روى فقال : « انه عليه السلام صلى في الكسوف لانسبح له صوتا » * قلنا : هذا لا يصح ، لأنه لم يروه الاثنية بن عباد العبدى ، وهو مجهول * ثم لو صح لم تكن لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه انه عليه السلام لم يجهر وانما فيه « لانسبح له صوتا » وصدق سمرة في انه لم يسمعه ولو كان بحيث يسمعه لسمعه كما سمعته عائشة رضى الله عنها التي كانت قريبا من القبلة في حجرتها ، وكلاهما صادق *

ثم لو كان فيه « لم يجهر » لكان خبر عائشة زائداً على ما في خبر سمرة ، والزائد أولى اولكان كلاً الأمرين جائزاً لا يبطل احدهما الآخر فكيف وليس فيه شيء من هذا ؟ * قال ابو محمد : ولانلم اختيار السالكين روى عمله عن احدهم الصحابة رضى الله عنهم بيان اقتصاره على ذلك العمل *

فان قيل : كيف تكون هذه الأعمال صحاحاً كلها وانما صلاها عليه السلام مرة واحدة اذ مات ابراهيم ؟ *

قلنا : هذا هو الكذب والقول بالجهل *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا عبدة بن عبد الرحيم أنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة عن عائشة : « أن رسول الله

ﷺ صلى في كسوف في صفة زمزم أربع ركعات وأربع سجعات» (١) *
فهذه صلاة كسوف كانت بمكة سوى التي كانت بالمدينة ، وماروا فقط عن أحد ان
رسول الله ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة . وكسوف الشمس يكون متواترا ، بين
كل كسوفين خمسة أشهر قرية ، فأى نكرة في ان يصلى عليه السلام فيه عشرات من
المرات في نوبته ؟ (٢) ١*

(١) قال السيوطي في شرح النسائي (ج ٣ ص ١٣٥) «قال الحافظ عماد الدين بن كثير :
تفرد النسائي عن عبدة بقوله «في صفة زمزم» وهو وهم بلا شك ، فان رسول الله ﷺ
لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة بالمدينة في المسجد ، هذا هو الذي ذكره الشافعي ،
واحمد ، والبخاري ، والبيهقي ، وابن عبد البر ، وأما هذا الحديث بهذه الزيادة فيخشى ان يكون
الوهم من عبدة بن عبد الرحيم هذا ، فانه مر و زى تزل دمشق ثم صار الى مصر فاحتمل
أن النسائي سمعه منه بمصر ، فدخل عليه الوهم ، لانه لم يكن معه كتاب وقد أخرجه
البخاري ومسلم والنسائي ايضا بطريق آخر من غير هذه الزيادة . وعرض هذا على الحافظ
جمال الدين المزي فاستحسنه وقال : «قدأجادوا حسن الانتقاد» وقال ابن حجر في التلخيص
(ص ١٤٧) : «فيه نظر ، لان الحافظ روه عن يحيى بن سعيد بدون قوله : في صفة
زمزم كذا هو عند مسلم والنسائي أيضا فهذه الزيادة شاذة» (٢) حقيقة إن الأحاديث التي
وردت في وصف صلاة الكسوف مختلفة جدا ، وكثير منها صحيح الاسناد وللعلماء فيها
مسلكان : مسلك الجمع بينها بحملها على تعدد حصول الكسوف وصلاته في عهد النبي ﷺ
وهو الذي ذهب اليه اسحق ورجحه ابن رشد الفيلسوف في بداية المجتهد (ج ١ ص
١٦٧) والمؤلف في هذا الكتاب وغيرهم . والمسلك الثاني الترجيح ، قال ابن حجر
في الفتح (ج ٢ ص ٣٦٢) : «نقل صاحب الهدى عن الشافعي واحمد والبخاري أنهم
كانوا يمدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فان أكثر طرق
الحديث يمكن رد بعضها الى بعض ، ويجمعها ان ذلك كان يوم مات ابراهيم عليه السلام
واذا انحلت القصة تعين الأخذ بالراجح» والراجح قطعاً هو حديث عائشة الذي فيه ركوعان
في كل ركعة . ومثل هذا الأمر لا يمكن فيه الاحتمال فقط بل يجب تحقيقه ، ولئن زعم
بعض علمائنا رحمهم الله ان حساب النجمين لا يقبل ولا يعتمد ، فانما ذلك كان ظناً منهم
أنه من باب (التنجيم) ولم يعلموا انه حساب دقيق قاطع في الدلالة على موافقة مثل هذه

الأشياء ، وليس هومن علم الغيب كما يفهم بعض الناس . وكسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الأرض ، وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه ، لأن نوره مستمد من الشمس فإذا حجب عنه أظلم . ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقرار ، فانه في كل ٦٥٨٥ يوماً وثلاث يوم - أى نحو ثمانية عشر عاماً واحد عشر يوماً - يحدث سبعون كسوفاً منها ٢٩ للقمر و ٤١ للشمس ، ويكون أقله مرتان ، وإذا كان قاصراً عليهما كان للشمس وحدها ، وقد يصل الى سبع مرار ، منها اثنتان وثلاثة للقمر ، وأربعة أو خمسة للشمس ، وأما التأخر ونفساروا يحسبون لتلك حساباً دقيقاً جداً ، حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي ، وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله ، وكسوف الشمس لا يرى إلا في جهات معينة ، بل قد يمر بدون ان يرى ، والكسوف الكلى - وهو الذى ينطلى فيه القمر وجه الشمس كله - لا يرى إلا في أماكن ضيقة قد لا تزيد على ١٦٥ ميلاً ، ولا يزيد وقت بقائه على خمس دقائق أوسط . (وهذه المعلومات اقتبسها من كتاب بساط علم الفلك للدكتور صروف ص ٢٧ و ٣١ ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ج ١٥ ص ٣٥٦ ومن دائرة معارف لا روس ج ٤ ص ٣٤٠ وتفضل بترجمتهما صديقى الاستاذ احمد بك وجدى المحامى بالرقازيق) فاذا علمنا هذا نبين لنا ان قول المؤلف : « بين كل كسوفين خمسة أشهر قريه » قول قريب من الحقيقة ، ويظهر لى انه كان ذا اطلاع على بعض علم الهيئة والفلك ، وقد مدح هو ذلك فى الملل والنحل (ج ٥ ص ٣٧) وقال : ان العلم بهذا « يتج منه معرفة رؤيه الأهل لفرص الصوم والفطر ومعرفة الكسوفين » . ولقد حاولت كثيراً ان اجد من العلماء بالفلك من يظهر لنا بالحساب الدقيق عدد الكسوفات التى حصلت فى مدة إقامة النبي ﷺ بالمدينة وتكون رؤيتها بها ممكنة ، وطلبت ذلك من بعضهم مراراً - فلم أوفق الى ذلك ، إلا انى وجدت للمرحوم محمود باشا الفلكى جزءاً صغيراً سماه (نتائج الافهام فى تقويم العرب قبل الاسلام) ألفه باللجنة الفرنسية وترجمه الى العربية الاستاذ العلامة احمد ذكى باشا وطبع فى بولاق سنة ١٣٠٥ ، وقد حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذى حصل فى السنة الماشرة وهو اليوم الذى مات فيه ابراهيم عليه السلام ، ومنه اتضح ان الشمس كسفت فى المدينة المنورة فى يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٠ الموافق ليوم ٢٧ يناير سنة ٦٣٣ ميلادية فى الساعة ٨ والدقيقة ٣٠ صباحاً . وهو يرد أكثر الأقوال التى نقلت فى تحديد يوم موت ابراهيم عليه السلام . وعسى ان يكون هذا البحث والتحقيق

وأما اقتصارنا على ما وصفنا في صلاة كسوف القمر لقول رسول الله ﷺ: « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » فلا يجوز أن تكون صلاة إلا مثنى مثنى ، إلا صلاة جاء نص جلي صحيح بأنها أقل من مثنى أو أكثر من مثنى ، كما جاء في كسوف الشمس ، فيوقف عند ذلك ولا تقرب الشرائع بعضها ببعض ، بل كلها حق *
 وإنما قلنا بصلاة الكسوف القمري والآيات في جماعة لقول رسول الله ﷺ: « صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين » ويصلها النساء ، والمنفرد ، والمسافرون كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

﴿ سجود القرآن ﴾

في القرآن أربع عشرة سجدة ، أولها في آخر ختمه سورة الاعراف ، ثم في الرعد ، ثم في النحل ، ثم في سبحان ، ثم في كهيعص ، ثم في الحج في الأولى وليس قرب آخرها سجدة ، ثم في الفرقان ، ثم في النمل ، ثم في ألم تنزيل ، ثم في ص ، ثم في حم فصلت ، ثم في

حافراً لبعض النباه من المالين بالفلك الى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في السنين العشر الأولى من الهجرة النبوية الى وقت وفاته ﷺ في يوم الأحد ١٢ ربيع الاول سنة ١١ او الاثنين ١٣ منه الموافق ليومى ٧ يونيه سنة ٩٣٢ ٨ منه ، فاذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة أمكن التحقق من صحة أحد المسلمين : إما حمل الروايات على تعدد الوقائع وإما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وأنا أميل جداً الى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن إلا مرة واحدة ، فقد علمنا من رسالة محمود باشا الفلكي انه حصل خسوف للقمر في المدينة في يوم الاربعاء ١٤ جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٢٢٥ ولم يرد ما يدل على ان النبي ﷺ جمع الناس فيه لصلاة الخسوف ويؤيد هذا ان الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف دالة بسياقها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة ، وان الصحابة لم يكونوا يعلمون ماذا يصنع رسول الله ﷺ في وقتها ، وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم ، وان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موت ابيه ﷺ لم تزد على اربعة اشهر ونصف ، فلو كان الكسوف حصل مرة أخرى وقاموا للصلاة لظهر ذلك واضحا في النقل لتوافر الدواعي الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة ، والله أعلم بالصواب *

والنجم في آخرها ، ثم في اذا السماء انشقت عند قوله تعالى : (لا يسجدون) ثم في اقرأ باسم ربك في آخرها *

وليس السجود فرضاً لكنه فضل ، ويسجد لها في الصلاة الفريضة والتطوع وفي غير الصلاة في كل وقت ، وعند طلوع الشمس وغروبها واستوائها ، الى القبلة والى غير القبلة ، وعلى طهارة وعلى غير طهارة *

فاما السجدة المتصلة الى (الم تر) فلا خلاف فيها ، ولا في مواضع السجود منها إلا في سورة النمل ، فان كثيراً من الناس قالوا : موضع السجدة فيها عند تمام قراءة تك (رب العرش العظيم) وقال بعض الفقهاء : بل في تمام قراءة تك (وما يملنون) وبهذا نقول لأنه أقرب الى موضع ذكر السجود والأمر به ، والمبادرة الى فعل الخير أولى ، قال تعالى : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) *

وقالت طائفة : في الحج سجدة ثانية قرب آخرها ، عند قوله تعالى (وانفعلوا الخير لمكم تلقون) ، ولا نقول : بهذا في الصلاة البتة ، لأنه لا يجوز ان يزداد في الصلاة سجود لم يصح به نص ، والصلاة تبطل بذلك ، وأما في غير الصلاة فهو حسن ، لأنه فعل خير * وانما لم نجزه في الصلاة لأنه لم يصح فيها سنة عن رسول الله ﷺ ، ولا أجمع عليها ، وانما جاء فيها أثر مرسل ، وصح عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وابي الدرداء السجود فيها ، وروى أيضاً عن أبي موسى الأشعري *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا شعبة عن سعد (١) بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف سمعت عبد الله بن ثعلبة يقول : صليت خلف عمر بن الخطاب نسجد في الحج سجدتين *

وعن مالك عن عبد الله بن دينار : رأيت عبد الله بن عمر سجد في الحج سجدتين * وعن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر : انه وأباه عمر كانا يسجدان في الحج سجدتين وقال ابن عمر : لو سجدت فيها واحدة لكانت السجدة في الآخرة أحب إلي * وقال عمر : انها فضلت بسجدتين *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خنير عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه : ان ابا الدرداء سجد في الحج سجدتين *

وروى إضاعن على بن أبي طالب، وأبي موسى، وعبد الله بن عمرو بن العاصي *
قال أبو محمد : أين المهلون (١) من أصحاب مالك، وأبي حنيفة بتعظيم خلاف الصحابي
الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة ؟ وقد خالفوا هنا فعل عمر بحضرة الصحابة ،
لا يعرف لهم مخالف ، ومعه طوائف ممن ذكرنا ، ومعهم حديث مرسل يمثل ذلك ،
وطوائف من التابعين ومن بعدهم ؟ وبه يقول الشافعي *

وأما نحن فلاحجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله ﷺ *

فان قالوا : قد جاء عن ابن عباس في هذا خلاف *
قلنا : ليس كما تقولون ، إنما جاء عن ابن عباس : السجود عشر ، وقد جاء عنه :
ليس في ص سجدة ، فبطل ان يصح عنه خلاف في هذا ، بل قد صح عنه السجود في الحج بسجدين ،
كما روينا من طريق شعبة عن عاصم الاحول عن أبي العالبة عن ابن عباس قال : فضلت
سورة الحج على القرآن بسجدين *

واختلف أفي ص سجدة أم لا ؟ *

وإنما قلنا : بالسجود فيها لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، وقد ذكرناه
قبل هذا في سجود الخطيب يوم الجمعة يقرأ السجدة *

واختلف في السجود في حم ، فقالت طائفة : السجدة عند تمام قوله تعالى (ان كنتم
اياهم تمبدون) وبه تأخذ ، وقالت طائفة : بل عند قوله (وهم لا يسأمون) ، وإنما اخترنا
ما اخترنا لوجهين : أحدهما ان الآية التي يسجد عندها قبل الأخرى ، والمسايرة الى الطاعة
افضل ، والثاني أنه أمر بالسجود ، واتباع الأمر أولى *

وقال بعض من لم يوفق للصواب : وجدنا السجود في القرآن إنما هو في موضع الخبر ،
لا في موضع الأمر *

قال أبو محمد : وهذا هو أول من خالفه ! لانه وسائر المسلمين يسجدون في الفرقان في
قوله تعالى (واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا : وما الرحمن ؟ أنسجد لما تأمرنا ؟ وزادهم
نفورا) وهذا أمر لا خبر ، وفي قراءة الكسائي وهي إحدى القراءات الثابتة : (ألا يسجدوا
لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض) الى آخر الآية بتخفيف : «ألا» بمعنى :
ألا يا قوم اسجدوا ، وهذا أمر ، وفي النحل عند قوله تعالى : (ويفاخرون بما يؤمرون) *

وقد وجدنا ذكر السجود بالخبر لاسجود فيه عند أحد ، وهو قوله تعالى في آل عمران (ليسوا سواء من اهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون) . وفي قوله تعالى : (والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما) فصح ان القوم في تخليط لا يحصلون ما يقولون ! *

وروينا عن وكيع عن ابيه عن ابي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الاسود قال : كان اصحاب ابن مسعود يسجدون بالأولى من الآيتين . وكذلك عن ابي عبد الرحمن السلمي . وهو قول مالك وابي سليمان *

وصح عن ابن مسعود وعلى : انهما كانا لا يريان عرائم السجود من هذه المذكورات (١) الا آلم وحم ، وكانا يريانها أوكد من سواهما *
وقال مالك : لاسجود في شيء من المفصل ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وزيد ابن ثابت *

وخالفها آخرون من الصحابة ، كما نذكر ان شاء الله تعالى ، بعد أن نقول : صح عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، ولا حجة في أحد دونه ولا معه *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي قال سمعت الأسود بن يزيد عن ابن مسعود : « أن رسول الله ﷺ قرأ والنجم فسجد فيها » حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثمامة بن عمار بن عطاء بن مينا عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في والنجم ، وقرأ باسم ربك » *

وبه يأخذ جمهور السلف *

وروينا من طريق مالك عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة : أن عمر بن الخطاب قرأ لهم والنجم اذا هوى فسجد فيها ، ثم قام فقرأ بسورة أخرى ، وانه فعل ذلك في الصلاة بالسلمين *

وعن ابي عثمان النهدي : ان عثمان بن عفان قرأ في صلاة العشاء بالنجم فسجد في

آخرها ، ثم قام فقرأ بالثين والذيتون فركع وسجد ، فقرأ سورتين في ركعة *

ومن طريق سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش عن علي بن أبي طالب قال : العزائم أربع ، ألم تنزيل ، وحَمَّ السجدة ، والنجم ، وقرأ باسم ربك *

وعن شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش عن ابن مسعود قال : عزائم السجود أربع ، ألم تنزيل ، وحَمَّ ، والنجم ، وقرأ باسم ربك *

وعن سليمان بن موسى وإيوب السختياني كلاهما عن نافع مولى ابن عمر قال : إن ابن عمر كان إذا قرأ بالنجم سجد *

وعن المطلب بن أبي وداعة قال : «سجد رسول الله ﷺ في النجم ولم أسجد - وكان مشركا حينئذ - قال : فلن ادع السجود فيها أبدا» . أسلم المطلب يوم الفتح *

فهذا عمر ، وعثمان ، وعلي ، بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يشعرون أقل من هذا * وبالسجود فيها يقول عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وسفيان ، وإبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد وداود ، وغيرهم *

قال أبو محمد : واحتج المقلدون لمالك بخبر رويناه من طريق يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال : «قرأت على رسول الله ﷺ والنجم فلم يسجد فيها » قال أبو محمد : لاجحة لهم في هذا ، فانه (١) لم يقل : إن النبي ﷺ قال : لا سجود فيها ، وإنما في هذا الخبر حجة على من قال : إن السجود فرض فقط ، وهكذا نقول : إن السجود ليس فرضا ، لكن إن سجد فهو أفضل ، وإن ترك فلا حرج ، ما لم ير غيب عن السنة *

وأياضا : فإن راوى هذا الخبر قد صح عن مالك أنه لا يعتمد على روايته - وهو ابن قسيط - (٢) فالآن صارت روايته حجة في إبطال السنن ١؟ على أنه ليس فيها شيء مما يدعو به *

وموهوا أيضا بخبر رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر - هو ابن عبد الله المزني - أن أبا سعيد الخدري قال : «إن رسول الله ﷺ كان يسجد بمكة بالنجم ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «لأنه» (٢) بضم القاف وفتح السين المهمة وآخره طاء مهملة

ويزيد هذا ثقة ، وقد احتج به مالك والشيخان وغيرهم وإنما طعن مالك في الذي حدثه عن يزيد وهو رجل لم يسم ، وذلك في حديث آخر .

فلما قدم المدينة رأى أبو سعيد فيما يرى النائم كأنه يكتب سورة ص ، فلما أتى على السجدة سجدت الدواة والقلم والشجر وما حوله من شيء ، قال : فأخبرت رسول الله ﷺ فسجد فيها وترك النجم * .

فهذا خبر لا يصح ، لأن بكراً لم يسمعه من أبي سعيد ، والله أعلم بمن سمعه ، إلا أنه قد صح (١) بطلان هذا الخبر بلا شك ، لما روينا آتفا من قول أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ سجد بهم في النجم » وأبو هريرة متأخر الإسلام ، وإنما سلم بعد فتح خيبر ، وفي هذا الخبر أن ترك السجود فيها كان اثر قدومه عليه السلام المدينة ، وهذا باطل *
وموهو الخبر روينا من طريق مطر الوراق يذكره عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ لم يسجد في المفصل مذ قدم المدينة » *

وهذا باطل بحت ، لما ذكرنا من حديث أبي هريرة ، ولما ذكرناه هذا إن شاء الله تعالى ، وعلة هذا الخبر هو أن مطراً سبى الحفظ ، ثم لو صح لكان المثلث أولى من الثاني ، ولا عمل أقوى من عمل عمر ، وعثمان بحضرة الصحابة بالمدينة وبالله تعالى التوفيق *
وذكروا أحاديث مرسلّة ساقطة ، لا وجه للاشتغال بها لما ذكرنا *

وأما إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك فإن عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسلم بن إبراهيم ، ومعاذ بن فضالة قال ثنا هشام الدستوائي عن يحيى — هو ابن أبي كثير — عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : « رأيت أبا هريرة سجد في إذا السماء انشقت ، فقلت : يا أبا هريرة ، ألم أرك تسجد ؟ قال : لو لم أر النبي ﷺ سجد لم أسجد بها » *

ومن طريق مالك أبضا عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بثله *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقد ثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك » *

(١) في الاصلين « قد صح عنه » وكتب في النسخة رقم (١٤) على كلمة « عنه » بالحرمة حرف زاي ، إشارة الى انها زائدة وهي حقاً زائدة قد تنفسد المعنى .

قال أبو محمد : هذا يكذب رواية مطر التي احتجوا بها *
ومن طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن
الأعرج عن أبي هريرة : «سجد رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك» *
ورويناه من طرق كثيرة متواترة كالشمس ، اكتفينا منها بهذا *
وبهذا يأخذ عامة السلف *

ورويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والمعتز بن سليمان
كلهم قال ثناقرة - هو ابن خالد - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «سجد أبو
بكر ، وعمر في إذا السماء انشقت ومن هو خير منهما» زاد عبد الرحمن والمعتز : «واقرا باسم
ربك» وهذا أثر كالشمس صحة *

وقد ذكرنا عن علي ، وابن مسعود آثقا : عزائم السجود آلم وحم والنجم واقرأ باسم ربك *
ومن طريق شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين : قرأ عمار بن ياسر إذا السماء
انشقت وهو يخطف ، فزل فسجد *

وعن الثقات أيوب ، وعبيد الله بن عمر ، وسليمان بن موسى عن نافع : أن ابن عمر كان
يسجد في إذا السماء انشقت ، واقرأ باسم ربك *

وهو قول أصحاب ابن مسعود ، وشريح ، والشمعي ، وعمر بن عبد العزيز أمر الناس بذلك ،
والشمعي (١) وأبي حنيفة والأوزاعي وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وداود
وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وأما سجودها على غير وضوء وإلى غير القبلة كيفما يمكن فلائها ليست صلاة ، وقد
قال عليه السلام : «صلاة الليل والنهار مثني مثني» فما كان أقل من ركعتين فليس صلاة
إلا أن يأتي نص بأنه صلاة ، كركعة الخوف ، والوتر ، وصلاة الجنازة ولا نص في أن سجدة
التلاوة صلاة *

وقد روي عن عثمان رضي الله تعالى عنه ، وسعيد بن المسيب : تومي الخائض بالسجود
قال سعيد : وتقول : رب لك سجدت . وعن الشعبي جوازها إلى غير القبلة *

﴿سجود الشكر﴾

٥٥٧ — مسألة — سجود الشكر حسن ، اذا وردت لله تعالى على المرء نعمة فيستحب له السجود ، لأن السجود فعل خير ، وقد قال الله تعالى (واضعوا الخير) ولم يأت عنه نهى عن النبي ﷺ *

بل قد حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم سمعت الأوزاعي قال ثنا الوليد بن هشام الميعلى ثنا معدان بن أبي طلحة اليممرى قال : «لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ ، فقلت له (١) : أخبرني بعمل يدخلني الله به الجنة ، أوقلت : ما أحب الأعمال (٢) الى الله تعالى ؟ فقال : سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال : (٣) عليك بكثرة السجود لله تعالى ، فانك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله عز وجل بها درجة ، وحط عنك بها خطيئة ، قال معدان : ثم لقيت أبا الدرداء فسأته ، فقال : مثل ما قل لي (٤) ثوبان» *

قال ابو محمد : الوليد بن هشام من كبار أصحاب عمر بن عبد العزيز لفضله وعمله ، وبقى الاسناد اشهر من أن يسأل عنهم *

وليس لأحد أن يقول : إن هذا السجود إنما هو سجود الصلاة خاصة ، ومن أقدم على هذا فقد قال على رسول الله ﷺ : ما لم يقله ، بل كذب عليه ، إذ أخبر عن مراده بالغيب والظن الكاذب *

وقد روي عن أبي بكر الصديق : أنه لما جاءه فتح اليمامة سجد وعن علي بن أبي طالب : أنه لما وجد ذوالثدية في القتل سجد ، إذ عرف أنه في الحزب المبطل ، وأنه هو الحق *

وصح عن كعب بن مالك في حديث تخلفه عن تبوك : أنه لما تيب عليه سجد ولا يخالف لهؤلاء من الصحابة أصلاً ، ولا مغمز في خبر كعب البتة *

(١) كلمة «له» ليست في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٤٠) (٢) في مسلم «أوقلت بأحب الأعمال» (٣) في مسلم «سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال» الخ (٤) كلمة «لى» ليست في مسلم *

﴿كتاب الجنائز﴾

صلاة الجنائز وحكم الموتى

٥٥٨ — مسألة — غسل السلم الذكر والاشئ وتكفينهما فرض ، ولا يجوز أن

يكون الكفن الإحساناً على قدر الطاقة ، وكذلك الصلاة عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسماعيل - هو ابن أبي أويس - ثنا مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت : « دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ، إن رأيته ذلك » وذكر الحديث *

فأمر عليه السلام بنفسها ، وأمره فرض ، مالم يخرجها عن الفرض نص آخر ، ولا خلاف في أن حكم الرجل والمرأة في ذلك سواء *

وإيجاب النسل هو قول الشافعي ، وداود *

والمعجب ممن لا يرى غسل الميت فرضاً ؛ وهو عمل رسول الله ﷺ وأمره ، وعمل أهل

الاسلام منذ أوله إلى الآن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد الأعور قال قال ابن جريج أنا أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث : « أن النبي ﷺ خُطب (١) يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل ، فقال : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه » *

ورويان عن ابن مسعود : أنه أوصى أن يكفن في حلة بمائتي درهم *

وعن ابن سيرين : كان يقال : من ولي أخاه فليحسن كفنه ، فانهم يتزاورون

في أكفانهم *

وعن حذيفة : لا تقالوا في الكفن ، اشتروا لي ثوبين تقيين *

(١) في النسخة رقم (١٦) « يحدث عن رسول الله ﷺ أنه خطب » الخ وما هنا هو الموافق

للسلم (ج ١ ص ٢٥٨)

قال أبو محمد : هذا تحسين للكفن ، وإنما كره المبالاة فقط *
وعن أبي سعيد الخدري : أنه قال لأفس ، وابن عمر ولنغيرهما من أصحاب النبي ﷺ :
احملوني على قطيفة قصيرة ، وأجرؤا على أوقية عمر (١) وكفونى فى ثيابى التى أصلى
فيها ، وفى قطيفة (٢) فى البيت معها *

والذى روى عن أبى بكر رضى الله تعالى عنه فى أن ينسل الثوب الذى عليه ويكفن فيه وفى
ثوبين آخرين - : تحسين للكفن ، وحتى لو كان خلاف لوجب الردالى رسول الله ﷺ *
٥٥٩ - مسألة - ومن لم ينسل ولا كفن حتى دفن وجب إخراجه حتى ينسل
ويكفن ولا بد *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا عيسى بن
عبد الله ثنا سفيان - هو ابن عينة - قال عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله قال : «أتى
رسول الله ﷺ عبد الله بن أبى بديما دخل فى حفرة ، فأمر به فأخرج ، فوضه على
ركبته ، ونفث عليه من ريقه ، والبسه قيصا » *

قال أبو محمد : أمر النبي ﷺ بالنسل والكفن ليس محمداً بوقت ، فهو فرض
أبداً ، وإن تقطع الميت ، ولا فرق بين تقطعه بالبلوى وبين تقطعه بالجراح ، والجدرى ،
لا يمنع شيء من ذلك من غسله وتكفينه *

٥٦٠ - مسألة - ولا يجوز أن يدفن أحد ليلاً إلا بعد ضرورة ، ولا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع ، ولحين استواء الشمس حتى تأخذ فى الزوال ، ولحين اجتماع
أخذها فى الغروب ، ويتمثل ذلك بالليل إلى طلوع الفجر الثانى ، والصلاة جائزة عليه (٣)
فى هذه الأوقات كلها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يوسف بن سعيد
ثنا جاج بن محمد الأعمور عن ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله
يقول : «خطب رسول الله ﷺ فزجر أن يقبر انسان ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك »
قال أبو محمد : كل من دفن ليلاً منه عليه السلام ومن أزاوجه ومن أصحابه رضى الله
عنهم - : فأنما ذلك لضرورة أوجبت ذلك ، من خوف زحام ، أو خوف الحر على من

(١) الجمر شيء يتخذه به (٢) بضم القاف : هى الثوب من ثياب مصر رقيقة يضربها ، وكانه
منسوب إلى القبط بكسر القاف على غير قياس (٣) فى النسخة رقم (١٦) «عليها» *

حضر ، وحر المدينة شديد ، أو خوف تغير ، أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلا ، لا يحل لأحد أن يظن بهم رضى الله عنهم خلاف ذلك *

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام الدستوائى عن قتادة عن سعيد ابن المسيب : أنه كره الدفن ليلا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب عن موسى ابن علي بن رباح (١) عن أبيه سمعت عقبة بن عامر يقول : « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهى أن نصلى فيها أو أن نقبر فيها موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب حتى تغرب » قال أبو محمد : قد بينا قبل أن الصلاة النهى عنها في هذه الأوقات إنما هي التطوع المتعمد ابتداءه قصدا إليه ، وكذلك كل صلاة فرض مقضية تمدرتها إلى ذلك الوقت وهو يذكرها فقط ، لا كل صلاة مأمورها أو مندوب إليها . وبالله تعالى التوفيق *

٥٦١ - مسألة - والصلاة على موتى المسلمين فرض *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان أنا أبو داود - هو الطيالسي - ثنا شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب سمعت عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ أتى برجل من الأنصار ليصلى عليه ، فقال ﷺ : صلوا على صاحبكم ، فإن عليه ديننا » وذكر الحديث * فهذا امر بالصلاة عليه عموما . وروى مثل ذلك أيضا في الغالب *

٥٦٢ - مسألة - حاشا المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله عز وجل في المركة خاصة ، فإنه لا يفسل ولا يكفن ، لكن يدفن بدمه وثيابه ، إلا أنه ينزع عنه السلاح فقط ، وإن صلى عليه فحسن ، وإن لم يصل عليه فحسن ، فإن حمل عن المركة وهو حي فأت غسل وكفن وصلى عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا عبد الله بن يوسف ثنا الليث - هو ابن سعد - حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله : أنه ذكر قتلى أحد وقال : « إن رسول الله ﷺ أمر بدفنهم في دمائهم ، ولم يفسلوا ولم يصل عليهم » *

(١) « على » بضم العين مصدر « و » رباح « بفتح الراء وتخفيف الباء الموحدة وآخرها مهملة

وبه أيضا الى الليث بن سعد : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة ابن عامر الجني : « ان رسول الله ﷺ خرج يوما فصلى على أهل احد صلاته على الليث ، ثم انصرف الى المنبر » وذكر الحديث *

قال أبو محمد : فخرج هؤلاء عن امر النبي ﷺ بالكفن ، والنفل ، والصلاة - وبقي سائر من قتله مسلم ، أو باغ ، أو محارب أو رفع عن الحركة حياً - على حكم سائر الموتى *

وذهب أبو حنيفة الى ان يصلى عليهم *

قال أبو محمد : ليس يجوز ان يترك أحد الأثرين المذكورين للآخر ، بل كلاهما حق مباح ، وليس هذا مكان نسخ ، لأن استعملهما مما يمكن في أحوال مختلفة ، وقد صح عن النبي ﷺ ان البطون والنطمون والنرقيق والخرقيق وصاحب ذات الجنب وصاحب الهدم والمرأة تموت بجمع (١) - : شهداء كلهم ، ولا خلاف في انه عليه السلام كفن في حياته ، وغسل من مات فيهم من هؤلاء . وبالله تعالى التوفيق . وقد كان عمر ، وعثمان ، وعلى رضی الله عنهم شهداء ، فسلوا وكفنا وصلى عليهم *

ولا يصح في ترك المجلود اثر ، لأن راويه على بن عاصم ، وليس بشيء *

٥٦٣ - مسألة - وإعماق (٢) حفير القبر فرض ، ودفن المسلم فرض ، وجائز دفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، وبقدم أكثرهم قرأنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا محمد بن معمر ثنا وهب بن جرير بن حازم ثنا أبي قال سمعت حميداً - : هو ابن هلال - عن سعد بن هشام بن عامر عن ابيه قال : « لما كان يوم احد اصيب من أصيب من المسلمين ، فأصاب الناس جراحات ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا وأوسموا ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في القبر ، وقدموا أكثرهم قرأنا » *

وبه الى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن بشار ثنا اسحاق بن يوسف ثنا سفيان - هو الثوري - عن ايوب السختياني عن حميد بن هلال عن هشام بن عامر قال : « شكونا الى رسول الله ﷺ يوم احد ، فقلنا : يا رسول الله ، الحفر علينا لكل انسان شديد ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا واعمقوا واحسنوا (٣) ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد » *

(١) بجمع - بفتح الجيم و أسكان اليم - أى ولادة (٢) بالعين المهملة (٣) قوله « واحسنوا » زيادة من النسائي (ج ٤ ص ٨٠ و ٨١) *

واحد ، قدموا (١) أ كثرتم قرآنا فلم يذرم عليه السلام في الاعماق في الحفر *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفري بن البخاري ثنا عبد الله
ابن يوسف ثنا الليث - هو ابن سمد حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن
مالك عن جابر بن عبد الله قال : « كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل احد
في الثوب الواحد ، ثم يقول : أهم أ كثر أخذنا للقرآن ؟ فاذا اشير له الى احدهما قدمه
في اللحد » *

٥٦٤ - مسألة - ودفن الكافر الحر وغيره فرض *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفري بن البخاري ثنا عبد الله
ابن محمد سمع روح بن عباد ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال ذكر لنا أنس بن مالك :
« أن رسول الله ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلا من صناديد قريش فقتلوا
في طوى (٢) من أطواء بدر خبيث مخبث » *

وقد صرح نبيه عليه السلام عن الثلة ، وترك الانسان لا يدفن مثله . وصح أن رسول الله
ﷺ أمر إذ قتل بني قريظة بأن تحفر خنادق ويلقوا فيها *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد ثنا
يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن ناجية
ابن كعب عن علي بن أبي طالب قال : « قلت للنبي ﷺ : إن عك الصال قد مات ؟ فن يوار به ؟
قال : اذهب فوار أباك » وذكر باقي الحديث *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي سنان عبد الله بن سنان
عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس : رجل فينمات نصرانيا وترك ابنة ؟ قال : ينبغى
أن يمشی معه ويدفنه *

قال سفیان : وسمعت حماد بن أبي سليمان يحدث عن الشعبي : أن أم الحارث بن أبي ربيعة
ماتت وهي نصرانية ، فشيها أصحاب النبي ﷺ *
٥٦٥ - مسألة - وأفضل الكفن للمسلم ثلاثة أثواب يرض للرجل ، يلف فيها ،

(١) في النسخة رقم (١٤) « وقدموا » بزيادة الواو وليست في النسائي (٢) يفتح الطاء المهمة
وكسر الواو وتشديد الياء ، صفة ، قيل بمعنى مفعول في الأصل وانتقل الى الأسماء . وهو
البئر المطوية بالحجارة ، وهو مذكور فإن أنت فعلی معنى البئر .

لا يكون فيها قيص، ولا عمامة، ولا سراويل ولا قطن، والراء كذلك وثوبان زائدان،
فإن لم يقدر له على أكثر من ثوب واحد أجزأه، فإن لم يوجد للاثين إلا ثوب واحد أدرجا
فيه جميعاً، وإن كفن الرجل والراء بأقل أو أكثر فلا حرج *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسماعيل
ابن أبي أويس عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كفن النبي ﷺ
في ثلاثة أثواب بيض سحولية، (١) ليس فيها قيص، ولا عمامة» *
قال أبو محمد: ما نخير الله تعالى لنبه إلا أفضل الأحوال *

وبه إلى البخاري: ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر -
حدثني نافع عن ابن عمر قال: «أن عبد الله بن أبي (٢) لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ
فقال: اعطني قيصاً أ كفنه فيه، وصلى عليه واستغفر له، فأعطاه قيصه، وقال له:
آذني أصل عليه» وذكر الحديث (٣) *

وبه إلى البخاري: ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي عن الأعمش ثنا شقيق ثنا
خباب قال: «هاجرنا مع رسول الله ﷺ نلتمس وجهه الله، فوقع أجرنا على الله،
فما من مات لم يأكل من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد، فلم نجد
ما نكفنه إلا بردة، إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطينا رجله خرج رأسه،
فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه، وأن نجعل على رجله من الأذخر» (٤) *
قال أبو محمد: هكذا يجب أن يكفن من لم يوجد له إلا ثوب واحد لا يعمه كله *

قال أبو محمد: وهنا حديث وهم فيه راويه: رويناه من طريق أحمد بن حنبل
عن الحسن بن موسى الأشيب عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب
عن محمد بن علي بن أبي طالب - هو ابن الحنفية - عن أبيه: «أن النبي ﷺ

(١) في اللسان: «يرى بفتح السين وضماً، فالفتح منسوب إلى السحول وهو القصار،
لأنه يسحلها أي ينسلها، أو إلى سحول، قرية باليمن، وأما الضم فهو جمع سحل، وهو
الثوب الأبيض النقي، ولا يكون إلا من قطن، وفيه شدوذ، لأنه نسب إلى الجمع،
وقيل: إن اسم القرية بالضم أيضاً» (٢) كان رئيس المنافقين (٣) في البخاري (ج ٢ ص
١٦٦ و ١٦٧) (٤) هو حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب

كفن في سبعة أثواب» (١) والوهم فيه من الحسن بن موسى ، أو من عبد الله بن محمد بن عقيل *

فان ذكر ذا كر الخبر الذي رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان قال سمعت سعيد بن أبي عروبة يتحدث عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي الهلب عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال : «البسوا من ثيابكم البيضاء ، فانها اطهر وأطيب ، وكفنوا فيه موتاكم» *

قلنا : هذا ليس فرضاً ، لأنه قد صح أنه عليه السلام لبس حلة حمراء (٢) وشملة سوداء * وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا القعنبى عن عبد العزيز بن محمد - هو الدرا وردى - عن زيد - هو ابن أسلم - ان ابن عمر قيل له : «لم تصبغ بالصفرة ؟ قال : انى رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها ، ولم يكن شيء احب اليه منها ، وكان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته» *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا عمرو ابن عاصم ثنا همام بن يحيى عن قتادة قال قلت لأنس بن مالك : «اي الثياب كان احب الى رسول الله ﷺ ؟ قال : الحبرة» (٣) *

قال ابو محمد : لا يحمل ان يترك حديث الحديث ، بل كلها حق . فصح ان الأمر بالبياض ندب *

وباختيارنا هذا يقول جمهور السلف *

كما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : ان أبا بكر الصديق قال لها في حديث : «فيم كفتموه ؟ - يعنى النبي ﷺ - قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحول (٤) ليس فيها قيص ولا عمامة ، فقال أبو بكر : انظر وأثوبى

(١) هو فى المسند (ج ١ ص ٩٤) ورواه احمد أيضاً (ج ١ ص ١٠٢) عن عفان وحسن بن موسى كلاهما عن حماد باسناده . قالوهم فيه اذن من عبد الله بن محمد بن عقيل . (٢) فى النسخة رقم (١٤) «قد صح عنه عليه السلام لبس حلة حمراء» الخ (٣) بكسر الحاء المهملة . وفتحها مع فتح الباء الموحدة فيهما : ضرب من يرود اليمن منمر ، والجمع حبر وحبرات ، بكسر الحاء (٤) يروى بفتح السين وبضمها .

هذا فاغسلوه ، وبه ردع (١) من زعفران أو مشق (٢) واجعلوا منه ثوبين آخرين * (٣) *
ومن طريق ابن عمر قال : كفن عمر بن الخطاب في ثلاثة أثواب ، ثوبين سحوليين ،
وثوب كان يلبسه *

وعن أبي هريرة أنه قال لأهله عند موته : « لا تقمصوني ولا تميموني فان رسول
الله ﷺ لم يقمص ولم يميم » (٤) *
وعن ابن جريج عن عطاء : لا يميم الميت ولا يؤزر ولا بردى (٥) ، لكن يلف
فيها لفاً *

قال ابن جريج : وأخبرني ابن طاوس عن أبيه : أنه كان يكفن الرجل من أهله في
ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة *

وهو اختيار الشافعي ، وأبى سليمان ، وأحمد بن حنبل وأصحابهم . وهكذا كفن بق
ابن مخلد ، وقاسم بن محمد أقتى بذلك الخشنى وغيره ممن حضر *
وأما كفن المرأة فان عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري
ثنا البخاري ثنا حماد بن عمر ثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن
أم عطية قالت : « توفيت إحدى بنات النبي ﷺ فخرج فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً
أو أكثر من ذلك ان رأيتن بماء وسدر ، واجملن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور ،
فاذا فرغن فاذهبن ، فلما فرغن آذناه ، فالتقينا حقوه (٦) ، وقال : أشرنها إياه *
وروي نافع الحسن قال : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار وثلاث لفائف *
وعن النخعي : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار ، ولفافة ، ومنطقة ، ورداء *
وعن ابن سيرين : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار ولفافتين وخرقعة *
وعن الشعبي : تكفن المرأة في خمسة أثواب ، والرجل في ثلاثة *

(١) بفتح الراء واسكان الدال وآخره عين ومهملتان وهو اثر الخلق والطيب في الجسد
والثوب ، أى لطن لم يمسكه كله ، يقال : ردعه بالشيء ردعاً فارتدع ، لطنه به فتلطن . قاله
في اللسان . (٢) بكسر الميم واسكان الشين المعجمة ، هو المفرة ، وهو صبغ أحمر . (٣) انظره
مطلولاً في مسند أحمد (ج ٦ من ١٣٢) وفي الطبقات لابن سعد (ج ٣ من ١٤٣) كلاهما عن
عفان عن حماد باسناد . (٤) في النسخة رقم (١٦) « لم يقمص ولا يميم » (٥) بالراء من الرداء
(٦) أى ازاره *

٥٦٦ - مسألة - ومن مات وعليه دين يستغرق كل ماترك فكل ماترك للفرما ، ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين *

لأن الله تعالى لم يجعل ميراثا ولا وصية الا فيما يخلفه المرء بمدينه ، فصح أن الدين مقدم ، وانه لاحق له في مقدار دينه مما يتخلفه ، فاذ هو كذلك فحق تكفينه - اذا لم يترك شيئا - واجب على كل من حضر من غريم أو غير غريم لقول الله تعالى : (إنا المؤمنون أخوة) وقول رسول الله ﷺ : «من ولي أخاه فليحسن كفته» وقد ذكرناه قبل بإسناده ، فكل من وليه فهو مأمور بإحسان كفته ، ولا يحمل أن يخص بذلك الفرما دون غيرهم ، وهو قول أبي سليمان وأصحابه *

فان فضل عن الدين شيء فالكفن مقدم فيه قبل الوصية والبراث ، لما ذكرنا قبل من أن رسول الله ﷺ كفن مصعب بن عمير رضي الله عنه في بردة لم يترك شيئا غيرها ، فلم يجعلها لوارثه *

٥٦٧ - مسألة - وكل ما ذكرنا أنه فرض على الكفاية فن قام به سقط عن سائر الناس ، كنسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه ، وهذا لا خلاف فيه ، ولأن تكليف ما عدا هذا داخل في الحرج والممتنع قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *

٥٦٨ - مسألة - وصفة الفصل أن يغسل جميع جسد الميت ورأسه بما قد رمى فيه شيء من سدر ولا بد ، إن وجد ، فان لم يوجد فبالماء وحده - : ثلاث مرات ولا بد ، يتبدأ بالماء من يوضأ ، فان أحبوا الزيادة فعلى الوتر أبدا ، إما ثلاث مرات وإما خمس مرات وإما سبع مرات ، ويجعل في آخر غسلاته - إن غسل أكثر من مرة - شيئا من كافور ولا بد فرضا ، فان لم يوجد فلا حرج ، لأمر رسول الله ﷺ بذلك كله *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (١) أن أبا زيد بن زريع عن أيوب السخيتي في عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : «دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نقبل ابنته (٢) فقال : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ، إن رأيتن ذلك ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن يحيى» وهو خطأ ، وانظر مسلم (ج ١ ص ٢٥٧)

(٢) كلمة «ابنته» سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ وما هنا هو الموافق لمسلم

بماء وسدر، واجلن في الآخرة كافوراً أو شيثان كفور *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
 ثنا يحيى بن موسى ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين
 عن أم عطية قالت : « لما غسلنا بنت رسول الله ﷺ قال لنا : ابدأن (١) بما منها
 وبمواضع الوضوء » *

وقال الله تعالى (لا يكاف الله نفساً إلا وسماً) وقال تعالى : (لا يكاف الله نفساً إلا
 ما آتاها) فصح أن من لم يؤته الله تعالى سدرأً ولا كافوراً فلم يكفه إياهما *
 روينا عن ابن جريج عن عطاء : يغسل الميت ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، كاهن بماء
 وسدر ، في كاهن يغسل رأسه وجسده ، قال ابن جريج : فقلت له : فإن لم يوجد سدر
 فخطمي ؟ قال : لا ، سيوجد السدر ، ورأى الواحدة تجزئ ، وهذا رأى منه *

وعن سليمان بن موسى وإبراهيم : غسل الميت ثلاث مرات *
 وعن محمد بن سيرين وإبراهيم : يغسل الميت وتراً *
 وعن ابن سيرين : يغسل مرتين بماء وسدر ، والثالثة بماء فيه كافور ، والمرأة
 أيضاً كذلك *

وعن قتادة عن سعيد بن المسيب : الميت يغسل بماء ، ثم بماء وسدر ، ثم بماء وكافور *
 وعن ابن سيرين : الميت يوضأ كاليوضأ الحى يبدأ بيمينه *
 وعن قتادة يبدأ بيمين الميت ، يعني في الغسل *
 ٥٦٩ — مسألة — فإن عدم الماء يعم الميت ولا بد ، لقول رسول الله ﷺ :

« جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً إذا لم نجد الماء » *

٥٧٠ — مسألة — ولا يحمل تكفين الرجل فيها لا يحمل لباسه ، من حريره أو مذهبه ،
 أو مصغره ، وجائز تكفين المرأة في كل ذلك ، لما قد ذكرناه في كتاب الصلاة من قول
 رسول الله ﷺ في الحرير والذهب : « إنها حرام على ذكر و أمتي حل لانائها »
 وكذلك قال في المصفر : إذ نهى عليه السلام الرجال عنه *

٥٧١ — مسألة — وكفن المرأة وحفر قبرها من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها
 لأن أموال المسلمين محظورة إلا بنص قرآن أو سنة ، قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم

(١) في النسخة رقم (١٦) «ابدؤا» وهو موافق لبعض نسخ البخاري (ج ٢ ص ١٦٢)

وأموالكم عليكم حرام» وإنما أوجب تعالى على الزوج النفقة، والكسوة، والاسكان، ولا يسمى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن كسوة ولا الثبر إسكاناً *

٥٧٢ - مسألة - ويصلى على الميت بامام يقف ويستقبل القبلة، والناس وراءه صفوف، ويقف من الرجل عند رأسه، ومن المرأة عند وسطها (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: «صلى رسول الله ﷺ على النجاشي فكنت في الصف الثاني أو الثالث» *

ولا خلاف في أنها صلاة قيام، لا ركوع فيها ولا سجود، ولا قومود ولا تشهد *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبد الوارث بن سميد عن حسين ابن ذكوان حدثني عبد الله بن بريدة عن سمرة بن جندب قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ، وصلى على أم كعب، مات في نقاسها، فقام رسول الله ﷺ في الصلاة عليها ووسطها» *

ورواه أيضا من طريق البخاري عن مسدد ثنا يزيد بن زريع عن الحسين بن ذكوان بإسناده. ورواه أيضا يزيد بن هرون، والفضل بن موسى، وعبد الله بن المبارك كلهم عن الحسين بن ذكوان بإسناده *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا داود ابن معاذ ثنا عبد الوارث بن سميد عن نافع أبي غالب أنه قال: «صليت على جنازة عبد الله ابن عمير، وصلى عليه بنا أنس بن مالك وأنا خلفه، فقام عند رأسه، فكبر أربع تكبيرات، لم يعل ولم يسرع، ثم ذهب يقعد فقالوا: يا أبا حمزة، المرأة الأنصارية، فقر بوها وعليها نفس أخضر، فقام عند عجزتها، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس، فقال له الملا بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنازة كصلاتك، يكبر عليها أربعا، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة؟ قال: نعم» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد المزيز ثنا الحجاج بن النبال ثنا همام بن يحيى عن أبي غالب، فذكر حديث أنس

هذا ، وفي آخره أن الملاء بن زياد أقبل على الناس بوجه فقال : احفظوا *

فدل هذا على موافقة كل من حضر له ، وهم تابعون كاهم *

و بهذا يأخذ الشافعى ، وأحمد ، وداد ، وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وقال أبو حنيفة ، ومالك بخلاف هذا ، وما ننلم لهم حجة إلا دعوى قاسدة ، وإن ذلك كان إذ لم تكن النמוש ! وهذا كذب عن قالة لأن أنساً صلى كذلك والمرأة في نفس أخضر *

وقال بعضهم : كما يقوم الامام مواري وسط الصف خلفه كذلك يقوم موازى وسط الجنائزة ! فيقال له : هذا باطل ، وقياس فاسد ، لأنه امام الصف وليس اماماً للجنائزة ولا مأموماً لها ، والذي اقتدينا به في وقوفه ازاء وسط الصف هو الذي اقتدينا به ازاء وسط المرأة وازاء رأس الرجل ، وهو النبي عليه السلام ، الذي لا يحل خلاف حكمه . والله تعالى التوفيق *

٥٧٣ - مسألة - ويكبر الامام والمأمومون بتكبير الامام على الجنائزة خمس تكبيرات لأكثر ، فان كبروا أربعاً فحسن ، ولا أقل ، ولا ترفع الأيدي إلا في أول تكبيرة فقط ، فإذا انقضى التكبير المذكور سلم تسليمتين ، وسلموا كذلك ، فان كبر سبعا كرهناه واتبعناه ، وكذلك إن كبر ثلاثاً ، فان كبراً أكثر لم نبعه ، وإن كبر أقل من ثلاث لم نسلم بسلامه ، بل أكلنا التكبير *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى قال ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة أربماً ، وأنه كبر على جنازة خمساً ، فسأله ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يكبرها » . وصح عن النبي ﷺ أنه كبر أيضاً أربماً ، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . قال أبو محمد : واحتج من منع من أكثر من أربع بخبر رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال : « جمع عمر بن الخطاب الناس فاستشارهم في التكبير على الجنائزة ، فقالوا : كبر النبي ﷺ سبعمائة وخمساً وأربماً ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات كأطول الصلاة (١) » . *

(١) رواه الطحاوى في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) من طريق مؤمل عن سفيان عن عامر

ابن شقيق بإسناده ، وفي آخره زيادة « صلاة الظهر » *

وروينا أيضاً من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن شقيق عن أبي وائل قد كره *

قالوا : فهذا اجماع ، فلا يجوز خلافه *

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد . أول ذلك ان الخبر لا يصح ، لأنه عن عامر بن شقيق ، وهو ضعيف ، واما عمر بن شقيق فلا يدري في العالم من هو !! (١) ومماذا الله أن يستشير عمر رضي الله عنه في إحداث فرصة بخلاف ما فعل فيها رسول الله ﷺ ، أو الممنوع من بعض ما فعله عليه السلام ، ومات وهو مباح ، فيحرم بعده ، لا يظن هذا بمر إلا جاهل بحمل عمر من الدين والاسلام ، طاعن على السلف رضي الله عنهم *

وذكرنا أيضاً ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا أحمد بن زهير ثنا علي بن الجعد ثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن ابن عمر قال : كل ذلك قد كان ، أربأ وخمساً ، فاجتمعنا على أربع ، يعني التكبير على الجنائز * وبه الى شعبة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : جاء رجل من اصحاب معاذ بن جبل ، فصلى على جنازة ، فكبر عليها خمساً ، فضحكوا منه ، فقال ابن مسعود : قد كنا تكبر أربأ وخمساً وستاً وسبعاً ، فاجتمعنا على أربع *

ورويناه ايضاً من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي نحوه *

ومن طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن

(١) أما عامر بن شقيق فانه لا بأس به وقد حسن البخاري له حديثاً وصحح له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم . وأما عمر بن شقيق فالظاهر أنه هو عامر وان بعض الرواة أخطأ في تسميته أو تصحيف عليه ، فقد يكون مكتوباً في خطوطهم القديمة بحذف الألف كما يحذفونها في «ملك» و«الحوث» وغيرهما فظنه الراوي كما كتب . وعندما في الرواة «عمر بن شقيق الجرمي» ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهلي «مارأيت أحداً ضعفه» ولكنه متأخر عن هذا ، فانه يروي عن أتباع التابعين ، وأما عامر بن شقيق فانه يروي عن أبي وائل وهو من كبار التابعين ، أدرك النبي ﷺ ولم يره . فهو متقدم عن عمر بن شقيق الجرمي . ونقل ابن حجر كلام ابن حزم الذي هنا وظيف أنه في عمر ابن شقيق المتأخر وهو وهم منه رحمه الله *

الخطاب : كل ذلك قد كان اربع ، وخمس يعنى التكبير على الجنائزة ، قل سعيد : فأمر
عمر الناس بأربع *

قالوا : فهذا إجماع *

قال أبو محمد : هذا الكذب ؟ لأن إبراهيم لم يدرك ابن مسعود ، وعلى بن الجهم ليس
بالقوى (١) ، وسعيد لم يحفظ من عمر إلا نعيه النعمان بن مقرن على المنبر فقط ، فكل
ذلك منقطع أو ضيف *

ولو صح لكان مارووه من ذلك مكذبا لدعواهم فى الاجماع ، لأن صاحب معاذ
الذكور كبر خمسا ، ولم ينكر ذلك عليه ابن مسعود ، وقد ذكرنا عن زيد بن أرقم
أنه كبر بعد عمر خمسا *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج (٢) ثنا ابن الاعرابى ثنا الدبرى ثنا عبد الرزاق عن سفيان
ابن عينة عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي حدثنى عبد الله بن مغفل : أن على بن
ابى طالب صلى على سهل بن حنيف فكبّر عليه ستاً ، ثم التفت إلينا فقال : إنه بدرى .
قال الشعبي : وقدم علقمة من الشام فقال لابن مسعود : إن إخوانك بالشام يكبرون
على جنازتهم خمسا ، فلو قمنا وقتنا تابكم عليه ؟ فأطرق عبد الله ساعة ثم قال : انظروا
جنازكم ، فكبروا عليها ما كبر أئمتكم ، لا وقت ولا عدد *

قال أبو محمد : ابن مسعود مات فى حياة عثمان رضى الله عنهما ، فأما ذكر له علقمة
ما ذكر عن الصحابة رضى الله عنهم الذين بالشام ، وهذا اسناد فى غاية الصحة ، لأن الشعبي
أدرك علقمة وأخذ عنه وسمع منه *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن
عبد السلام الخشنى ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن المنهال بن عمرو عن

(١) كلاب هو ثقة . أمون كما قال الدارقطنى ، وقال ابن معين : « ثقة صدوق »
أثبت البنداديين فى شعبة « (٢) ذكرنا فى المسألة ١١٦ (ج ١ ص ٨٢) أننا نرجح أنه
بالجيم ، ثم ذكرنا فى المسألة ١١٨ (ج ١ ص ٨٧) أنه فى اليمنية بالخاء . ولكن قدنا كدنا
الآن أنه بالجيم فقد كتب بها مراراً فى النسخة رقم (١٤) وهى نسخة صحيحة حجة كما
قلنا مراراً . وهو بالجيم أيضا فى ترجمته فى تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٢٠١) .

ز بن حيش قال : رأيت ابن مسعود صلى على رجل من بلمدان (١) - فخذ من نبي أسد - فكبّر عليه خمساً *

وبالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ان علياً كبر على جنازة خمساً *

وبه الى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي معبد عن ابن عباس : انه كان يكبر على الجنازة ثلاثاً *

ورويناه أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت أبا معبد يقول : كان ابن عباس يكبر على الجنازة ثلاثاً . وهذا اسناد في غاية الصحة * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني شعبة بن أيمن (٢) : ان انس بن مالك صلى على جنازة فكبّر ثلاثاً *

وبه الى حماد عن يحيى بن ابي اسحاق : انه قيل لانس : ان فلاناً كبر ثلاثاً ، يعني على جنازة ؟ فقال انس : وهل التكبير إلا ثلاثاً ؟ *

وقال محمد بن سيرين : انما كان التكبير ثلاثاً فزادوا واحدة يعني على الجنازة * ومن طريق مسلم بن ابراهيم عن شعبة عن زرارة بن أبي الحلال (٣) العتكي : ان جابر بن زيد أبا الشعثاء أمر يزيد بن الهلب ان يكبر على الجنازة ثلاثاً *

قال أبو محمد : أف لكل اجماع يخرج عنه علي بن ابي طالب ، وعبدالله بن مسعود ، وانس بن مالك ، وابن عباس والصحابة بالشأم رضى الله عنهم ثم التابعون بالشام ، وابن سيرين ، وجابر بن زيد وغيرهم بأسانيد في غاية الصحة ، ويدعى الاجماع بخلاف هؤلاء بأسانيد واهية فمن اجهل ممن هذه سبيله ؟ فمن آخر صفقة ممن يدخل في عقله ان

(١) بفتح الباء واسكان اللام وفتح العين والبدال المهملتين ، وأصلها « بنو المدان » وهم قبيلة من أسد كما هنا وفي اللسان أيضاً (٢) لم أجد له ترجمة ولا ذكر (٣) بفتح الحاء المهملة وتخفيف اللام ، وفي النسخة رقم (١٦) « زرارة بن الخلال » بالمجمة وفي النسخة رقم (١٤) « زرارة بن الخلال » بالمهملة وهو خطأ فمما بل هو « زرارة بن ربيعة ابن زرارة الأزدي العتكي » وأبوه كنيته « أبو الخلال » وزرارة هذا ترجمة في تمجيد المنفعة لابن حجر ، ولكن تكرر فيه ذكر « أبي الخلال » بالغاء المجمة وهو خطأ أيضاً ، وقد ضبطنا صحته من المشبهة للذهبي ص (١٩٢) *

اجماع عرفه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وخفي علمه على علي، وابن مسعود، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وابن عباس، حتى خالفوا الاجماع؟ حاشا لله من هذا *

ولا متعلق لهم بما روينا من أن عمر كبر أربما، وعلياً كبر على ابن المكف (١) أربما، وزيد بن ثابت كبر على أمه أربما، وعبد الله بن أبي أوفى كبر على ابنته أربما، وزيد ابن أرقم كبر أربما، وأنساً كبر أربما: فكل هذا حق وصواب، وليس من هؤلاء أحد صح عنه انكار تكبير خمس أصلاً: وحتى لو وجد لكان معارضاً له قول من اجازها، ووجب الرجوع حيث ادلى ما افترض الله تعالى الرد اليه عند التنازع، من القرآن والسنة، وقد صح انه عليه السلام كبر خمسا وأربما، فلا يجوز ترك أحد عمله للأخر *

ولم نجد عن أحد من الأئمة تكبيراً أكثر من سبع، ولا أقل من ثلاث، فمن زاد على خمس وبلغ ستاً أو سبعمائة فقد عمل عملاً لم يصح عن النبي ﷺ قط، فكرهناه لذلك، ولم ينه عليه السلام عنه فلم نقل: بتحريمه لذلك، وكذلك القول: فيمن كبر ثلاثاً *

وأما مادون الثلاث وفوق السبع فلم يفعله النبي ﷺ ولا علمنا أحداً قال به، فهو تكلف، وقد نهينا أن نكون من المتكلفين، إلا حديثاً ساقطاً وجب أن نبه عليه لئلا يفتري به، وهو ان رسول الله ﷺ صلى على حمزة رضى الله عنه يوم أحد سبعمائة صلاة. وهذا باطل بلا شك. (٢) والله تعالى التوفيق *

وأما رفع الأيدي فانه لم يأت عن النبي ﷺ أنه رفع في شيء من تكبير الجنازة الا في أول تكبير فقط، فلا يجوز فعل ذلك، لانه عمل في الصلاة لم يأت به نص، وانما جاء عنه عليه السلام أنه كبر ورفع يديه في كل خفض ورفع، وليس فيها رفع ولا خفض * والمعجب من قول أبي حنيفة: برفع الأيدي في كل تكبيرة في صلاة الجنازة! ولم يأت قط عن النبي ﷺ! ومنه من رفع الأيدي في كل خفض ورفع في سائر الصلوات، وقد صح عن النبي ﷺ! *

وأما التسليماتان فهي صلاة، وتحليل الصلاة التسليم، والتسليم الثانية ذكر وفعل خير والله تعالى التوفيق *

(١) بقاء ابن الأول مفتوحة مشددة، واسمه «يزيد بن المكف» كما في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) (٢) بل هو ثابت، وانظر سيرة ابن هشام (ص ٥٨٥) وطبقات ابن سعد (١ ص ١٣٣) (٩) والتلخيص (ص ١٥٨ و ١٥٩) او بعضها صحيح الاسناد

٥٧٤ — مسألة — فإذا كبر الأولى قرأ أم القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ﷺ ، فان دعا للمسلمين فحسن ، ثم يدعو للميت في باقي الصلاة * .

أما قراءة أم القرآن فلا نرسول الله ﷺ بها صلاة بقوله : « صلوا على صاحبكم » وقال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) بأم القرآن * »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا محمد بن كثير ثنا سفيان — هو الثوري — عن سمع — هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف — عن طلحة — بن عبد الله بن عوف قال : « صليت خلف ابن عباس على جنازة ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، قال : لتعلموا أنها سنة * »

ورويناه أيضا من طريق شعبة وابراهيم بن سعد كلاهما عن سمع بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله عن ابن عباس * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد أنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف ومحمد بن سويد الدمشقي (٢) عن الضحاك بن قيس ، قال الضحاك وأبو امامة : السنة في الصلاة على الجنائز ان يقرأ في التكبيرة مخافة ، ثم يكبر ، والتسليم عند الآخرة * .
وعن ابن مسعود : انه كان يقرأ على الجنائز بأم الكتاب * .

ومن طريق وكيع عن سلمة بن نبط (٣) عن الضحاك بن قيس قال : يقرأ ما بين التكبيرتين الأولتين فاتحة الكتاب * .

وعن حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عمرو ابن عطاء : ان السور بن خزيمة صلى على الجنائز فقرأ في التكبيرة الأولى فاتحة الكتاب وسورة قصيرة ، رفع بهما صوته ، فلما فرغ قال : لأجل أن تكون هذه الصلاة عجماء ، ولكني أردت أن أعلمكم أن فيها قراءة * .

(١) في النسخة رقم (١٤) « لمن لم يفتري » (٢) معطوف على أبي امامة ، اي ان الزهري روى عن أبي امامة وروى عن محمد بن سويد عن الضحاك . ومحمد بن سويد بن كثوم بن قيس الفهري امير دمشق ، تابعي ثقة ، والضحاك بن قيس عم ابيه مختلف في صحبته ، وابو امامة تابعي ولكنه سمع هذا من رجال من الصحابة كما في المستدرک (ج ١ ص ٣٦٠) وان كان اللفظ مختلفا وفيه زيادة ونقص (٣) بالنون والباء والعطاء المهمة مصر

قال أبو محمد : فرأى ابن عباس والسور المختة ليست فرضاً *

وعن أبي هريرة، وأبي برداء، وابن مسعود، وأنس بن مالك : أنهم كانوا يقرؤون بأمر القرآن ويدعون ويستغفرون بعد كل تكبيرة من الثلاث في الجنازة ، ثم يكبرون وينصرفون ولا يقرؤون *

وعن معمر عن الزهري سمعت أبا امامة بن سهل بن حنيف يحدث سعيد بن المسيب (١) قال : السنة في الصلاة على الجنازة ان تكبر ، ثم تقرأ بأمر القرآن ثم تصلي على النبي ﷺ ، ثم تخلص الدعاء للميت : ولا تقرأ إلا في التكبيرة الأولى ، ثم يسلم في نفسه عن يمينه *

وعن ابن جريج : قال ابن شهاب : القراءة على الميت في الصلاة في التكبيرة الأولى * وعن ابن جريج عن مجاهد في الصلاة على الجنازة : يكبر ثم يقرأ بأمر القرآن ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم ذكر دعاء *

وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن (٢) : أنه كان يقرأ بفاتحة الكتاب في كل تكبيرة في صلاة الجنازة *

وهو قول الشافعي وإبي سليمان وأصحابهما *

قال أبو محمد : واحتج من منع من قراءة القرآن فيها بأن قالوا : روى عن النبي ﷺ : « اخلصوا له الدعاء » *

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ، ما روى قط من طريق يشتغل بها (٣) ، ثم لو صح لما منع من القراءة ، لأنه ليس في اخلاص الدعاء للميت نهى عن القراءة ، ونحن نخلص له الدعاء ونقرأ كما أمرنا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « يحدث سمعت سعيد المسيب » فكأنه من رواية أبي امامة عن ابن المسيب ، وهو خطأ والصواب ان الزهري سمعه من أبي امامة وسعيد بن المسيب حاضراً يسمع ، فالصواب ما هنا وهو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق أيضاً لابن الجارود (ص ٢٦٥) وانظر المستدرک (ج ١ ص ٣٦٠) (٢) في النسخة رقم (١٤) « عن الحسين » وهو خطأ ، فان المراد الحسن البصري (٣) بل هو صحيح ، رواه أبو داود (ج ٣ ص ١٨٨) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٥) من حديث أبي هريرة ، وفي اسناده محمد بن اسحق والحق انه ثقة حجة ، وقدمى بالتدليس ، ولكن قل ابن حجر في التلخيص ان في بعض طرقه عند ابن حبان تصريح ابن اسحق بالسماع (ص ١٦١)

وقالوا : قد روى عن ابي هريرة : أنه سئل عن الصلاة على الجنابة ؟ فذكر دعاء ولم يذكر قراءة *

وعن فضالة بن عبيد : أنه سئل : أيقراً في الجنابة بشيء من القرآن ؟ قال : لا *
وعن ابن عمر : أنه كان لا يقرأ في صلاة الجنابة *

قال ابو محمد : فقلنا : ليس عن واحد من هؤلاء انه قال : لا يقرأ فيها بأم القرآن ، ونعم ، نحن نقول : لا يقرأ فيها بشيء من القرآن إلا أم القرآن ، فلا يصح خلاف بين هؤلاء وبين من صرح بقراءة القرآن من الصحابة رضي الله عنهم ، كابن عباس ، والسور ، والضحاك بن قيس ، وابي هريرة ، وابي الدرداء ، وابن مسعود ، وانس ، لاسيما وابو هريرة لم يذكر تكبيراً ولا تسليماً ، فبطل ان يكون لهم به متعلق . وقد روى عنه قراءة القرآن في الجنابة ، فكيف ولو صح عنهم في ذلك خلاف ، لوجب الرد عند تنازعهم الى ما أمر الله تعالى بالرد اليه من القرآن والسنة ، وقد قال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) بأم القرآن » *

وقالوا : لعل هؤلاء قرؤوها على أنها دعاء ! *

فقلنا : هذا باطل ، لأنهم ثبت عنهم الأمر بقراءتها ، وانها سئمتها ، فقول من قال : لعلمهم قرؤوها على أنها دعاء - : كذب بحت *
ثم لاندري ما الذي حملهم على النع من قراءتها حتى يتقحموا في الكذب بمثل هذه الوجوه الضعيفة *

والمعجب أنهم اصحاب قياس ، وهم يرون انها صلاة ، ويوجبون فيها التكبير ، واستقبال القبلة ، والامامة للرجال ، والطهارة ، والسلام ممن يسقطون القراءة *

فان قالوا : لما سقط الركوع والسجود والجلوس سقطت القراءة *

قلنا : ومن أين يوجب هذا القياس دون قياس القراءة على التكبير والتسليم ؟ بل لو صح القياس لكان قياس القراءة على التكبير والتسليم - لأن كل ذلك ذكر باللسان -

أولاً من قياس القراءة على عمل الجسد ولكن هذا علمهم بالقياس والسنة *

وهم يظنون خلاف العمل بالمدينة ، وهما أرىناهم عمل الصحابة ، وسعيد بن المسيب ، وأبي أمامة ، والزهرى ، علماء اهل المدينة ، وخالفوهم . والله تعالى التوفيق *

٥٧٥ - مسألة - وأحب الدعاء البنا على الجنابة هو ما حدثناه عبد الله بن يوسف

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي حمزة بن سليم عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال: «سمعت رسول الله ﷺ صلى (١) على جنازة يقول: اللهم اغفر له وارحمه، واغفر عنه وعافه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بماء، وتلج، وبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته، وقره فنة القبر، وعذاب القبر (٢)، وعذاب النار» *

وما حدثناه عبدالله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن هرون الرقي ثنا شعيب - يعني ابن إسحاق - عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: «صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال: اللهم اغفر لحينا، وميتنا، وصغيرنا، وكبيرنا، وذكرنا، وأنثانا، وشاهدنا، وغائبنا، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام، اللهم لا تحرمتنا أجره، ولا تفلنا بعده» *

فإن كان صغيراً فليقل: «اللهم الحق به إبراهيم خليلك» لأن الذي صح أن الصغار مع إبراهيم ﷺ في روضة خضراء. وما دعا به فحسن *

٥٧٦ - مسألة - ونستحب اللحد، وهو الشق في أحد جانبي القبر، وهو أحب إلينا من الضريح، وهو الشق في وسط القبر *

ونستحب اللبن أن نضعه على فتح اللحد، ونكره الخشب والقصب والحجارة. وكل ذلك جائز *

حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبدالله بن جعفر السوردي عن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه عاصم بن سعد: أن أبا عبد الله بن أبي وقاص قال في مرضه الذي هلك فيه: «الحدو إلى الحدأ، وانصبوا على اللبن نصباً، كما صنع

(١) في النسخة رقم (١٦) «صلى» بخذف الواو، وأبناها هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٤) وللنسخة رقم (١٤) (٢) كذا في الأصلين بآيات قوله «وعذاب القبر» وهي زيادة ليست في أي نسخة من نسخ صحيح مسلم *

رسول الله ﷺ *

٥٧٧ - مسألة - ولا يحل أن يبنى القبر ، ولأن يجصص ، ولا أن يزداد على ترابه شيء ، ويهدم كل ذلك ، فان بنى عليه بيت أو قائم لم يكره ذلك ، وكذلك لو نقش اسمه في حجر لم نكره ذلك *

روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث أن ثمامة بن شق (١) حدثه قال : كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس ، فتوفي صاحب لنا ، فأمر فضالة بقبوره فسوى ، وقال : « سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها » *

وبه الى مسلم : ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي قال قال لي علي بن أبي طالب : « ألا أبشرك على ما بيني عليه رسول الله ﷺ ؟ أن لا ندع مثالا إلا طمسناه ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » *
وبه الى مسلم : حدثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق (٢) عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن ان تجصص القبور ، وأن يقعد عليها ، وأن يبنى عليها (٣) » *

قال أبو محمد : قد انذر عليه السلام بموضع قبره بقوله : « ما بين قبري (٤) ومنبري روضة من رياض الجنة » وأعلم انه في بيته بذلك ، ولم ينكر عليه السلام كون القبر في بيت ، ولا نهى عن بناء قائم ، وانما نهى عن بناء على القبر ، قبة فقط *
وعن وكيع عن الريسع عن الحسن : كان يكره أن تجصص القبور أو تطين أو يزداد عليها من غير حفيها *

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال : تسوية القبور من السنة *
وعن عثمان أمير المؤمنين رضي الله عنه أنه أمر بتسوية القبور وان ترفع من الأرض شبراً *

(١) ثمامة : بضم التاء المثناة ، وشفى : بضم الشين المعجمة وفتح الفاء وتشديد الياء
(٢) قوله « ثنا عبد الرزاق » سقط من الأصلين خطأ ، وصححناه من مسلم (ج ١ ص ٢٦٥)
(٣) في النسخة رقم (١٦) « وان يقعد عليه وان يبنى عليه » والذي في مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده الى جابر « نهى رسول الله ﷺ ان يجصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه » ثم أتى مسلم بالاسناد الذي هنا وقال « بثله » (٤) في النسخة رقم (١٦) « بين قبري » بحذف « ما »
واعلم ان هذا الحديث رواه البخاري في مواضع ، ومسلم ، واحمد بن حنبل وابن سعد وغيرهم

وعن عبد الرزاق أنا ميمر عن أيوب السخيتاني عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد قال : سقط الحائط الذي على قبر النبي ﷺ فستر ، ثم بنى ، فقلت للذي ستره : ارفع ناحية الستر حتى أنظر إليه ، فغظرت إليه ، فأذاعه جيب (١) ورمل كأنه من رمل العرصة * حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا يعقوب بن كعب ثنا ابن أبي فديك أخبرني عمرو بن عثمان بن هانئ عن القاسم بن محمد قال : دخلت على عائشة فقلت : يا أمه ، أكنى لى عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه فكشفت لى عن ثلاثة قبور ، لا لاطئة (٢) ولا مشرفة ، مبطوحة (٣) يبطحاء العرصة الحمراء ، فرأيت رسول الله ﷺ مقدما ، وأبو بكر عند رأسه ، وجلاه بين كنفى النبي ﷺ ، ورأيت عمر عند رجل أبي بكر رضى الله عنهما (٤) *

٥٧٨ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يجلس على قبر ، فإن لم يجد أين يجلس فليقف

كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ «ما بين بيتي إلى منبري» وكذلك من حديث عبد الله بن زيد المازني بهذا اللفظ ، ورواه أحمد عن أبي هريرة وأبي سعيد مباحه ، وفي لفظ لأحمد عن أبي هريرة «ما بين منبري إلى حجرتي» (ج ٢ ص ١٢) وفي آخر عنده (ج ٢ ص ٥٣٤) بلفظ «ما بين حجرتي ومنبري» وفي لفظ لأحمد عن عبد الله بن زيد (ج ٤ ص ٤١) «ما بين هذه البيوت يعني بيوته إلى منبري» وفي لفظ له عن جابر (ج ٣ ص ٣٨٩) بلفظ «أن ما بين منبري إلى حجرتي» وأما اللفظ الذي هنا فقد جاء في رواية ابن عساکر للبخاري في آخر الحجاج (ج ٣ ص ٥٥) وقال ابن حجر في الفتح «وهو خطأ» ثم نسب هذا اللفظ للبخاري بسند رجاله ثقات من حديث سمد بن أبي وقاص وللطبراني من حديث ابن عمر . وانظر الفتح (ج ٣ ص ٥٧) و (ج ٤ ص ٧٠) والميني (ج ٧ ص ٢٦١ و ٢٦٣) وطبقات ابن سمد (ج ١ ص ١٢) ومسند أحمد (ج ٢ ص ٢٣٦ و ٢٧٦ و ٣٩٧ و ٤٠١ و ٤٣٨ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٥٢٨ و ٥٣٣) و (ج ٣ ص ٤) و (ج ٤ ص ٣٩ و ٤١) ووفاء الوفا للسمهودي (ج ١ ص ٣٠٢ وما بعدها) * (١) الجيوب بفتح الجيم له مان منها : المدر المقتت ، وكأنه المراد هنا (٢) بالهمزة والياء ، أى مستوية على وجه الأرض ، يقال لطاء بالأرض ، أى لصق بها (٣) أى ملق فيها البطحاء وهو الحصى الصغار (٤) أما الذي هنا فهو خطأ ، ولعله من الناسخين وإن اتفقت عليه أصول المحلى . والحديث في أبي داود (ج ٣ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) إلى قوله «العرصة الحمراء» ثم قال المولوى أبو علي راوي السنن . «يقال : إن رسول الله ﷺ مقدم ، وأبو بكر عند

حتى يقضى حاجته ، ولو استوفى ولم يقم لم يكن أنه يخرج (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ثنا جرير بن هواين عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق (٢) ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » *

وهكذا روينا من طريق سفيان الثوري وعبد العزيز الدراوردي كلاهما عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ *

وروينا أيضا من طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ النهي عن القعود على القبر ، وقد ذكرناه قبل هذا يسير *

ورويناه أيضا من طريق واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الفزاري عن رسول الله ﷺ : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » *

فهذه آثار متواترة في غاية الصحة ، وهو قول جماعة من السلف رضي الله عنهم ، منهم أبو هريرة *

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن سالم البراد عن ابن عمر قال : « لأن أطأ على رصف (٣) أحب إلى من أن أطأ على قبر » *

وعن ابن مسعود : « لأن أطأ على جرة حتى تبرد أحب إلى من أن أتمد وطأ قبر لي عنه مندوحة » *

رأسه ، وعمر عند رجله ، رأسه عند رجل رسول الله ﷺ . ورواه الحاكم مطولا (ج ١ ص ٣٦٩) وفيه بعد قوله « العرة الحمراء » : « فرأيت رسول الله ﷺ مقدما ، وابا بكر رأسه بين كتفي النبي ﷺ ، وعمر رأسه عند رجل النبي ﷺ » وصححه الحاكم والنسائي ، والظاهر أن هذا هو الذي نقله أنوولف فأخطأ فيه أو أخطأ الناسخون وقد اختلف كثيرا في صفة القبور الثلاثة ، وانظر تفصيل ذلك في وفاء الوفا (ج ١ ص ٣٩٠ وما بعدها) . (١) من الحرج بالحاء المهملة أي لم يظهر لنا أنه عليه حرج (٢) بحاشية النسخة رقم (١٤) أن في نسخة من المحلى « فتحترق » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٥) (٣) بفتح الراء واسكان الضاد المعجمة : الحجارة التي حمت بالشمس أو بالنار *

وعن سميد بن جبير : لأن أطلاً على جرة حتى تبرد أحب الى من ان اطلاً على قبر . وهو قول ابى سليمان *

فقال قائلون بإباحة ذلك ، وحملوا الجلوس التواعد عليه إنها هوالنائط خاصة *

وهذا باطل بحج لوجوه *

أولها انه دعوى بلا برهان ، وصرف لكلام رسول الله ﷺ عن وجهه ، وهذا عظيم جدا وثانيها ان لفظ الخبر مانع من ذلك قطعاً ، بقوله عليه السلام : «لأن يجلس احدكم على جرة فتعرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من ان يجلس على قبر » وبالضرورة يدري كل ذى حس سليم ان القمود للنائط لا يكون هكذا البتة ، وما عهد ناقط أحداً يقعد على ثيابه للنائط إلا من لائحة لماغه *

وثالثها ان ال راة لهذا الخبر لم يتمدوا به وجهه من الجلوس المهود ، وما علمنا قط في اللغة «جلس فلان» بمعنى تنوط ، فظاهر فساد هذا القول . والله تعالى الحمد *

وقد ذكرنا تحريم الصلاة الى القبر وعليه في كتاب الصلاة . (١) والله تعالى محمود *

٥٧٩ - مسألة - ولا يحل لأحد ان يمضى بين القبور بتعطين سبعتين (٢) وهما اللتان لاشعر فيهما ، فان كان فيما شعر جاز ذلك ، فان كانت احداهما بشعر والأخرى بلا شعر جاز المشي فيهما *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله ابن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شعبان - وكان ثقة - عن خالد بن سمير عن بشير بن نهيك (٣) عن بشير رسول الله ﷺ - وهو ابن الخصامية - (٤) قال : «كنت أمشي مع رسول الله

(١) في المسألة رقم (٣١٣) (ج ٤ ص ٢٧ و ٣٢) (٢) بكر السين المهمة واسكان الباء الموحدة ، والسبب الجلد المدبوغ بالقرط ، قال الأزهري «كأنها سميت سبئية لأن شعرها قد سبت عنها اي حلق وازيل بصلاح من الدباغ معلوم عند دباغها» (٣) بشير بفتح الباء وكسر الشين المعجمة ، ونهيك بفتح النون وكسر الهاء . (٤) بشير بفتح الموحدة أيضاً ، والخصامية بفتح الخاء المعجمة وتخفيف الصاد المهمة الأولى وكسر الثانية وتخفيف الباء ، وهى احدى جداته ، وهو بشير بن معبد وحديثه في النسائي (ج ٤ ص ٩٦) وأبى داود (ج ٣ ص ٢١٠) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٤٤) . وقد ذكر بشير هنا في المسألة ٥٨٢ باسم «بشير رسول الله ﷺ» وفي أبى داود «بشير مولى رسول الله ﷺ» ولم أر شيئاً يؤيدهما في هذه النسبة *

ﷺ فرأى رجلا يمشي بين القبور في نعليه ، فقال : يا صاحب السبتين ، ألقهما *
 وحدثناه حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن سليمان البصري
 ثنا سليمان بن حرب ثنا الأسود بن شيبان حدثني خالد بن سمير أخبرني بشير بن نهيك
 أخبرني بشير بن الخصاصية - وكان اسمه في الجاهلية زحم ، (١) فسماه رسول الله ﷺ
 بشيراً - قال : «مينا أنا مشو بين المقابر وعلى نملان ، إذ ناداني رسول الله ﷺ : يا صاحب
 السبتين ، يا صاحب السبتين ، إذا كنت في مثل هذا المكان فاطلع نعليك ، قال : فخلعتهم *
 قال أبو محمد : فإن قيل : فهلا منتم من كل نمل ، لموم قوله عليه السلام : « فاطلع نعليك » *
 قلنا : منع من ذلك وجان : أحدهما أنه عليه السلام إنما دعا صاحب سبتين ، بنص
 كلامه ، ثم أمره بخلع نعليه *

والثاني ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إبراهيم
 ابن يعقوب بن اسحاق الجوزجاني ثنا يونس بن محمد ثنا شيان (٢) عن قتادة ثنائس
 ابن مالك قال قال نبي الله ﷺ : «إن البعد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه ، أنه
 ليسمع قرع نعالهم» وذكر الحديث *

قال أبو محمد : فهذا إخبار منه عليه السلام بما يكون بعده ، وإن الناس من المسلمين
 سيلبسون النعال في مدافن الموتى إلى يوم القيامة ، على عموم إنذاره عليه السلام بذلك ،
 ولم ينه عنه ، والأخبار لا تنسخ أصلاً ، فصح إباحتهم لبس النعال (٣) في المقابر ، ووجب
 استثناء السبتية منها ، لنصه عليه السلام عليها *

قال أبو محمد : وقال بعض من لا يبالى بما أطلق به لسانه فقال : لعل نيك النملين
 كان فيهما قدر *

قال أبو محمد : من قطع بهذا فقد كذب على رسول الله ﷺ ، إذ قوله ما لم يقل ،
 ومن لم يقطع بذلك فقد حكم بالظن ، وقفاً ما لا علم له به ، وكلاهما خطأ خسف نموذ
 بالله منهما *

(١) بفتح الزاى واسكان الحاء المهملة (٢) في النسخة رقم (١٦) « شيا » وسقطت.
 النون الأخيرة من الكاتب خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « فصيح لبس النعال »
 وما هنا أحسن *

ثم يقال له : فيك ذلك كذلك ؟ أتقولون : بهذا أتم ؟ تخمنون من المشي بين القبور بتولين فيهما قدر ؟ فنقولهم : لا ، فيقال لهم : فأى راحة لكم في دعوى كاذبة ؟ ثم لو صحت لم تقولوا بها ، ولبيتم مخالفتين للخبر بكل حال ؟
ويقال له أيضا : ولعل البناء في الرعاف إنما هو في الدم الأسود لشبهه بدم الحيض ، ولعل فساد صلاة الرجل إلى جنب المرأة إنما هو إذا كانت شابة خوف الفتنة ، ومثل هذا كثير *

٥٨٠ - مسألة - ويصلى على ما وجد من الميت المسلم ، ولو أنه ظفر أو شعر فإفوق ذلك ، ويغسل ، ويكفن ، إلا أن يكون من شهيد فلا يغسل ، لكن يلف ويدفن *
ويصلى على الميت المسلم وإن كان غائبا لا يوجد منه شيء ، فإن وجد من الميت عضو آخر بعد ذلك أيضا غسل أيضا ، وكفن ، ودفن ، ولا بأس بالصلاة عليه ثانية وهكذا أبدا *
برهان ذلك أننا قد ذكرنا قبل وجوب غسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه ، فصح بذلك غسل جميع أعضائه ، قليلها وكثيرها ، وستر جميعها بالكفن والدفن ، فذلك بلا شك واجب في كل جزء منه (١) ، فإذا هو كذلك فواجب عمله فيما أمكن عمله فيه ، بالوجود متى وجد ، ولا يجوز أن يسقط ذلك في الأعضاء المفرقة بلا برهان *
وينوى بالصلاة على ما وجد منه الصلاة على جميعه ، جمده وروحه *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وجد نصف الميت الذي فيه الرأس أو أكثر من نصفه وإن لم يكن فيه الرأس - : غسل وكفن وصلى عليه ، وإن وجد النصف الذي ليس فيه الرأس أو أقل من النصف الذي فيه الرأس - : لم يغسل ولا كفن ولا صلى عليه *

قال أبو محمد : وهذا تخليط ناهيك به ١١ *
وقيل لهم : من أين لكم أن الصلاة على أكثره واجبة ، وعلى نصفه غير واجبة ؟ وأتم قد جعلتم الرابع - فيما انكشف من بطن الحرة وشعرها - كثيرا في حكم الكل ؟ وجعلتم الشعر - (٢) في بعض مسائلكم أيضا - في حكم الكل ؟ وهو من خلق عشر رأسه أو عشر لحية من المحرمين في قول محمد بن الحسن ، فمن أين هذه الأحكام في الدين بغير إذن من الله تعالى بها ؟ *

وقد روينا عن أبي أيوب الأنصاري ، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما : أنها

(١) في النسخة رقم (١٦) «منها» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وجعلتم الشعر» وهو خطأ ظاهر

صليا على رجل انسان . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

وروى عن عمر : أنه صلى على عظام *

وعن أبي عبيدة : أنه صلى على رأس *

وأما الصلاة على النائب فقد جاء به نص قاطع ، أغنى عن النظر ، وإن كان النظر تجب

به الصلاة عليه ، لأن قول رسول الله ﷺ : «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» عموم يدخل فيه النائب

والحاضر ، ولا يجوز أن يخص به أحدهما ، بل فرض في كل مسلم دفن بغير صلاة أن يصلى

عليه من بطنه ذلك من المسلمين ، لانهافرض على الكفاية ، وهي فيمن صلى عليه ندب (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا السماعيل

ابن أبي أويس حدثني مالك عن ابن شهاب عن سمي بن المسيب عن أبي هريرة : «أن رسول الله

ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج إلى المصلى فصف بهم وكبر أربعا» *

و به إلى البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم

قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : «قال النبي ﷺ : قد توفي اليوم رجل

صالح من الحبش ، فلم فصلوا عليه ، فصفنا ، فصلى النبي ﷺ ونحن» *

و به إلى البخاري : ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله :

«أن رسول الله ﷺ صلى على النجاشي ، قال جابر : فكننت في الصف الثاني أو الثالث» *

وروي أنه أيضا من طريق قوية عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ *

فهذا أمر رسول الله ﷺ وعمله وعمل جميع أصحابه ، فلا إجماع أصح من هذا ،

و آثار متواترة عن جماعة من الصحابة رضی الله عنهم كما أوردنا *

ومنع من هذا مالك ، وأبو حنيفة ، وادعى أصحابهما الخصوص للنجاشي وهذه دعوى

كاذبة بلا برهان . والله تعالى التوفيق *

فإن قالوا : هل فعل هذا أحد من الصحابة بعد رسول الله ﷺ ؟ *

قلنا لهم : وهل جاء قط عن أحد من الصحابة أنه زجر عن هذا أو أنكره ؟ *

ثم يقال لهم : لاجبة في أحد غير رسول الله ﷺ ، قال تعالى : (ثلاثا يكون

للناس على الله حجة بعد الرسل) *

٥٨١ — مسألة — والصلاة جائزة على القبر ، وإن كان قد صلى على المدفون فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «وهي من صلى عليه ندب» وهو خطأ

وقال أبو حنيفة : إن دفن بلا صلاة صلى على القبر ما بين دفنه الى ثلاثة أيام ، ولا يصلى عليه بعد ذلك ، وإن دفن بعد أن صلى عليه لم يصل أحد على قبره . *

وقال مالك : لا يصلى على قبر ، وروى ذلك عن ابراهيم النخعي .
وقال الشافعي ، والأوزاعي ، وأبو سليمان : يصلى على القبر وإن كان قد صلى على المدفون فيه ، وقد روى هذا عن ابن سيرين . *

وقال أحمد بن حنبل : يصلى عليه الى شهر ، ولا يصلى عليه بعد ذلك .
وقال اسحق : يصلى النائب (١) على القبر الى شهر ، ويصلى عليه الحاضر الى ثلاث .
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أبي رافع عن ابي هريرة : « ان امرأة سوداء كانت تقيم المسجد أو شاباً ، ففقدها (٢) رسول الله ﷺ ، فسأل عنها وعنهُ ، فقالوا : مات ، فقال : أفلا كنتم آذنتموني ؟ قال : فكأنهم صغروا أمرها وأمره ، فقال : دلوني على قبره ، فدلوه ، فصلى عليها ، ثم قال : إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وإن الله تعالى يتورها لهم بصلاتي عليهم » . *

فادعى قوم ان هذا الكلام منه عليه السلام دليل على انه خصوص له .
قال أبو محمد : وليس كما قالوا ، وإنما في هذا الكلام بركة صلاته عليه السلام ، وفضيلتها على صلاة غيره فقط ، وليس فيه نهى غيره عن الصلاة على القبر أصلاً ، بل قد قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) . *

ومما يدل على بطلان دعوى الخصوص ههنا ما رويناه بالسند المذكور الى مسلم :
ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا محمد بن ادريس عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن الشعبي عن حدثه قال : « انتهينا مع رسول الله ﷺ الى قبر رطب ، فصلى عليه ، وصغروا خلفه ، وكبر أرباعاً » قال الشيباني : قلت لأمير الشعبي : من حدثك ؟ قال : الثقة ،

(١) في النسخة رقم (١٤) « يصلى على النائب » وهو خطأ قطعاً ، فإن المراد ان النائب يصلى على القبر الى شهر وان الحاضر يصلى عليه الى ثلاث فقط . وهذه الجملة سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) في الأصلين « شاب فقدها » وما هنا هو الموافق لـ (ج) ١ ص ٢٦٢ *

من شہدہ ، ابن عباس . فهذا أبطل (١) الخصوص ، لأن أصحابه عليه السلام وعليهم رضوان الله صلوا معه على القبر ، فبطلت دعوى الخصوص *

وبه الى مسلم حدثني ابراهيم بن محمد بن عرعة السامي (٢) ثنا غندر ثنا شعبة عن جيب ابن الشهيد عن ثابت (٣) عن أنس : «أن النبي ﷺ صلى على قبر» *

قال أبو محمد : فهذه آثار متواترة لا يسع الخروج عنها *

واحتج بعضهم بأن رسول الله ﷺ لم يصل المسلمون على قبره *

قال أبو محمد : ما علمنا أحداً من الصحابة رضي الله عنهم نهى عن الصلاة على قبر رسول الله ﷺ ، وما نهى الله تعالى عنه ، ولا رسوله عليه السلام ، فالنهي من ذلك باطل ، والصلاة عليه فعل خير ، والدعوى باطل إلا يرهان *

وقال بعضهم : نهى النبي ﷺ عن الصلاة الى القبر وعلى القبر مانع من هذا !
قال أبو محمد : وهذا عجب مأمثله عجب ! وهو أن المحتج بهذا عكس الحق عكساً ، لأنه صح عن النبي ﷺ النهي عن الصلاة على القبر ، أو إليه . أو في المقبرة ، وعن الجلوس على القبر ، فقال هذا القائل : كل هذا مباح ! وصح عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر صلاته على الميت ، فقال هذا القائل : لا يجوز ذلك ! واحتج بالنهي عن الصلاة مطلقاً في منعه من صلاة الجنازة على القبر ، واحتج بخبر الصلاة (٤) على القبر في إباحته الحرام من الصلوات في المقبرة ، وإلى القبر ، وعليه ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وقال بعضهم : كان ابن عمر لا يصلي على القبر . قلنا : نعم ، كان لا يصلي سائر الصلوات على القبر ، و يصلي صلاة الجنازة على القبر أبداً *

قال أبو محمد : وهذا لو صح لكان قد صح ما يمارضه ، وهو أنه رضي الله عنه صلى صلاة الجنازة على القبر ، ثم لو لم يأت هذا عنه لكان قد عارضه ما صح عن الصحابة في ذلك ، فكيف ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ؟ ، ولا يصح عن ابن عمر إلا ما ذكرناه *

(١) في النسخة رقم (١٤) «إبطال» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ابراهيم بن محمد عن عزة

السامي» وهو خطأ ، وعرة بعينين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء مفتوحة ثم هاء ، والسامي بالسین المهملة نسبة الى جده الأعلى «سامة بن لؤي» (٣) قوله «عن ثابت» سقط من الأصلين خطأ ، وصحناه من مسلم . (٤) في النسخة رقم (١٦) «واحتج بالنهي عن الصلاة» الخ وهو خطأ واضح *

وروي عن معمر بن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة: مات عبد الرحمن بن أبي بكر على ستة أميال من مكة ، فحملناه فحنا به مكة فدفعناه ، فقدمت علينا عائشة أم المؤمنين فقالت : أين قبر أخى ؟ فدللناها عليه ، فوضعت في هودجها عند قبره فصلت عليه *
وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : أنه قدم وقدمات أخوه عاصم ، فقال : أين قبر أخى ؟ فدلل عليه ، فصلى عليه ودعاه *
قال أبو محمد . هذا يبين أنها صلاة الجنازة ، لا الدعاء فقط *
وعن علي بن أبي طالب : أنه أمر قرظة (١) بن كعب الأنصاري أن يصلى على قبر سهل بن حنيف يقوم جاءوا به فدفن وصلى عليه *
وعن علي بن أبي طالب أيضا : أنه صلى على جنازة بعد ما صلى عليها *
وعن يحيى بن سعيد القطان ثنا أبان بن يزيد المطار عن يحيى بن أبي كثير : أن أنس بن مالك صلى على جنازة بعد ما صلى عليها *
وعن ابن مسعود نحو ذلك *

وعن سعيد بن المسيب بإباحة ذلك *
وعن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد : أنه صلى على جنازة بعد ما صلى عليها *
وعن قتادة : أنه كان إذا فاتته الصلاة على الجنازة صلى عليها *
فهذه طوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف *
وأما أمر تحديد الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام خطأ لا بشكل ، لأنه تحديد بلا دليل ، ولا فرق بين من حد بهذا أو من حد بغير ذلك *

٥٨٢ — مسألة — ومن تزوج كافرة فحملت منه وهو مسلم وماتت حاملا : — فإن كانت قبل أربعة أشهر ولم ينفع فيه الروح بعد دفنت مع أهل دينها ، وإن كان بعد أربعة أشهر والروح قد نفع فيه دفنت في طرف مقبرة المسلمين ، لأن عمل أهل الإسلام من عهد رسول الله ﷺ أن لا يدفن مسلم مع مشرك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شيبان — وكان ثقة — عن خالد بن سمير عن بشير بن نهيك عن بشير رسول الله ﷺ — وهو ابن الخصاصة (٢) قال : كنت أمشي مع رسول الله ﷺ ، فرأى علي

(١) بالشاف والراء والظاهر المعجمة المفتوحات . (٢) انظر الكلام عليه في المسألة ٥٧٩

قبور المسلمين ، فقال : لقد سبق هؤلاء شرا كثيراً ، (١) ثم مر على قبور المشركين فقال :
لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً * .

فصح بهذا تفرق قبور المسلمين عن قبور المشركين *
والجمل ما لم ينفخ فيه الروح فأنما هو بعض جسم أمه ، ومن خشوة (٢) بطنها ، وهي
مدفونة مع المشركين ، فإذا نفخ فيه الروح فهو خلق آخر ، كما قال تعالى : (فكسونا
المغظام لحما ثم أنشأناه خلقاً آخر) فهو حيث (٣) إنسان حي غير أمه ، بل قد يكون ذكراً
وهي أنثى ، وهو ابن مسلم فله حكم الاسلام : فلا يجوز أن يدفن في مقابر المشركين ،
وهي كافرة ، فلا تدفن في مقابر المسلمين ، فوجب أن تدفن بتاحية لأجل ذلك *
روينا عن سليمان بن موسى : أن وائلة بن الأسقع صاحب رسول الله ﷺ دفن امرأة
نصرانية ماتت حبلى من مسلم - في مقبرة ليست بمقبرة النصارى ، ولا بمقبرة المسلمين بين ذلك
ورويانا عن عمر بن الخطاب : أنها تدفن مع المسلمين من أجل ولدها * .

٥٨٣ - مسألة - والصغير يسبى مع أبيه أو أحدهما أو دونهما فيموت - : فإنه
يدفن مع المسلمين ويصلى عليه ، قال تعالى : (فطارت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق
الله ذلك الدين القيم) فصح أن كل مولود فهو مسلم ، إلا من أقره الله تعالى على الكفر ،
وليس إلا من ولد بين ذميين كافرين ، أو حريسين كافرين ، ولم يسب حتى بلغ ، وما
عدهذين فسلم * .

٥٨٤ - مسألة - وأحق الناس بالصلاة على الميت والميتة الأولياء ، وهم الأب
وآبؤه ، والابن وأبناؤه ، ثم الاخوة الاشقاء ، ثم الذين للأب ، ثم بنوهم ، ثم الاعمام
للأب والام ، ثم للأب (٤) ، ثم بنوهم ، ثم كل ذي رحم محرمه ، إلا أن يوصى الميت
أن يصلى عليه إنسان ، فهو أولى ، ثم الزوج ، ثم الأمير أو القاضي ، فإن صلى غير
من ذكرنا أجزأ * .

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وهذا

- (١) هكذا رواية النسائي ورواية أبي داود وابن ماجه « أدرك هؤلاء خيراً كثيراً » .
- (٢) بكسر الحاء المهملة وبضمها مع اسكان الشين المعجمة وفتح الواو ، وهي ما انضمت
عليه الضلوع ، أو هي الأسماء ، والمراد ظاهره ، وفي النسخة رقم (١٤) بالسین المهملة وهو
خطأ . (٣) في النسخة رقم (١٦) « يومئذ » (٤) قوله « ثم للأب » سقط من النسخة رقم (١٤)

عموم لا يجوز تخصيصه ، وقول رسول الله ﷺ : « لا يؤمن الرجل في أهله » يدخل فيه ذوالرحم والزوج ، فاذا اجتمعا فهما سواء في الحديث ، فلا يجوز تقديم أحدهما على الآخر (١) وذوالرحم أولى بالآية ، ثم الزوج أولى من غيره بالحديث .

روى عنه قتادة عن سعيد بن المسيب : أنه قال في الصلاة على المرأة : أب وأبى أو أخ أحق بالصلاة عليهما من الزوج * .

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ليث عن زيد بن أبي سليمان : أن عمر ابن الخطاب قال : في الصلاة على المرأة إذا ماتت — : الولي دون الزوج * .

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة في الصلاة على المرأة إذا ماتت الأخ أحق من الزوج * . ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن : كانوا يقدمون الأئمة على جنائزهم ، فإن تداروا (٢) فالولى ثم الزوج * .

فإن قيل : قد قدم الحسين بن علي بن سعيد بن العاصي على ولي له وقال : لولا أنها سنة ما قدمتك . وقال أبو بكر (٣) لأخوة زوجته : أنا أحق منكم * .

قلنا : لم ندع لك إجماعا فتعارضوا بهذا ، ولكن إذا تنازع الأئمة وجب الرد إلى القرآن والسنة ، وفي القرآن والسنة ما وردنا ، ولم يبح الله تعالى الرد في التنازع إلى غير كلامه وحكم نبيه ﷺ * .

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، والأوزاعي في أحد قوليه : الأولياء أحق بالصلاة عليها من الزوج ، إلا أن أبا حنيفة قال : إن كان ولدها ابن زوجها الحاضر فالزوج أبو الولد أحق . وهذا لا معنى له ، لأنه دعوى بلا برهان * .

٥٨٥ — مسألة — وأحق الناس باتزال المرأة في قبرها من لم يأت تلك الليلة ، وإن كان أجنبيا ، حضر زوجها أو أولياؤها أو لم يحضروا ، وأحقهم باتزال الرجل أولياؤه * . أما الرجل فلقول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) وهذا عموم ،

لا يجوز تخصيصه إلا بنص * .

وأما المرأة فإن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري

(١) في النسخة رقم (١٦) « وعلى الآخر به » وزيادة كلمة « به » خطأ قطعيا (٢) أى تدافعوا في الخصومة وغيرها (٣) في النسخة رقم (١٦) « أبو بكر » وهو خطأ ، فإنه ليس في أزواج أبى بكر من ماتت في خلافته * .

ثنا البخارى ثنا عبد الله بن محمد — هو المسندى — ثنا ابو عاصم — هو المقدى — ثنا
 فليح بن سليمان عن هلال بن على عن أنس بن مالك قال : « شهدنا بيتاً لرسول الله ﷺ ،
 ورسول الله ﷺ جالس على القبر ، فرأيت عينيه تدمعان ، فقال : هل منكم رجل لم
 يقارف الليلة ؟ فقال ابو طلحة : انا ، قال : فازل ، فزل فى قبرها (١) » *

حدثنا احمد بن محمد الطلنكى ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا احمد بن عمرو
 البزار ثنا محمد بن معمر ثنا روح بن أسلم ثنا احمد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس « أن
 رسول الله ﷺ قال لما ماتت رقية ابنته رضى الله عنها : لا يدخل القبر رجل قارف
 الليلة ، فلم يدخل عثمان » *

قال ابو محمد : المقارفة الوطء ، لامقارفة الذنب . (٢) ومما ذ الله أن يتركى أبو طلحة
 بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم بأنه لم يقارف ذنباً ، فصح أن من لم يعا تلك الليلة
 أولى من الأب والزوج وغيرها *

٥٨٦ - بقية من المسألة - التى قبل هذا *

قال ابو محمد : واستدر كنا الوصية بأن يصلى على الموصى غير الولى وغير الزوج ، وهو أن الله
 تعالى - وقد ذكر وصية المحتضر - قال : (فمن بدله بعد ما سمعه فانما ثمة على الذين يد لونه) *
 وروينا من طريق وكيع عن سفيان الثورى عن عمار بن دينار : أن أم سلمة أم
 المؤمنين رضى الله تعالى عنها أوصت أن يصلى عليها سعيد بن زيد ، وهو غير أمير ولا ولى (٣)
 من ذوى عمارها ولا من قومها ، وذلك بحضرة الصحابة رضى الله تعالى عنهم *

وبه الى سفيان عن أبى اسحاق السبيعي : أن أبا ميسرة أوصى أن يصلى عليه شريح
 وليس من قومه *

ومن طريق وكيع عن مسمر بن كدام عن أبى حصين : أن عبيدة السلماني أوصى
 أن يصلى عليه الأسود بن يزيد النخعي *

٥٨٧ - مسألة - وتقبيل الميت جائز *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى

(١) هو فى البخارى (ج ٢ ص ١٧٢) (٢) هذا هو الصواب ، وأخطأ جد من فسرهما بمقارفة
 القتب فى هذا الحديث (٣) فى النسخة رقم (١٦) « وهو غير الأمير ولا ولى » وهذا خطأ *

أنا بشر بن محمد (١) أنا عبد الله بن المبارك أخبرني معمر ويونس عن الزهري أخبرني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته : « أن أبا بكر دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسجى يردد حبرة - تمنى إذ مات عليه السلام - قالت : فكشف عن وجهه ، ثم أكب عليه قبله ، ثم بكى وقال : بأبي أنت وأمي يا رسول الله » وذكر الحديث (٢) *

٥٨٨ - مسألة - ويسجى الميت جوب ويجعل على بطنه ما يمنع اتفاحه *
أما التسجية فلما ذكرناه في رسول الله ﷺ ، وكل ما فعل فيه ﷺ فهو حق ، لقوله تعالى : (والله يصمكت من الناس) وهذا عموم ، لا يجوز تخصيصه إلا بنص *
وأما قولنا : يوضع (٣) على بطنه فلقول الله تعالى : (وتماونوا على البر والتقوى) .
وكل ما فيه رفق بالسلم ودفع للمثلة عنه فهو بر وتقوى *

٥٨٩ - مسألة - والصبر واجب ، والبكاء باح ، ما لم يكن نوح ، فإن النوح حرام والصباح ، وخشخش الوجه وضربها ، وضرب الصدور ، وقطف الشمر وحلقه للبيت : كل ذلك حرام ، وكذلك الكلام المسكر وه الذى هو تسخط لأقدار الله تعالى ، وشق الثياب *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا شعبة ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : « مر النبي ﷺ بامرأة تبكى عند قبر ، فقال : اتقى الله واصبرى » *

وبه الى البخارى : نا محمد بن بشار نا غندر عن شعبة عن ثابت البناني قال سمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » *
وبه الى البخارى : نا الحسن بن عبد العزيز نا يحيى بن حسان حدثنى قريش - هو ابن حيان (٤) - عن ثابت البناني عن أنس قال : « دخلنا مع رسول الله ﷺ على إبراهيم - هو ابن رسول الله ﷺ - وهو يجود بنفسه ، فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : وأنت يا رسول الله ؟ فقال : يا ابن عوف ، إنها رحمة ، العين تدمع ، والقلب يحزن ، ولا تقول الا ما يرضى ربنا ، وأنا بفراقك يا إبراهيم لحزون »

(١) في النسخة رقم (١٤) « بشير بن محمد » بزيادة الياء وهو خطأ (٢) هو في البخارى (ج ٢ من ١٥٧ و ١٥٨) (٣) في النسخة رقم (١٤) « وأما ما يوضع » (٤) بفتح الحاء وتشديد الياء المثناة التحتية

فهذا إباحة الحزن الذي لا يقدر أحد على دفعه ، و(لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وفيه إباحة البكاء ، وتحريم الكلام بما لا يرضى الله تعالى *

و به الى البخارى : نا محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « ليس منا من ضرب الحدود و شق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » *

حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن منصور نا حبان بن هلال (١) نا أبان - هو ابن يزيد المطار - نا يحيى - هو ابن أبي كثير - أن زيدا حدثه أن أباسلام حدثه أن أبامالك الأشعري حدثه أن النبي ﷺ قال : « أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركوهن : (٢) الفخر في الأحساب ، والظن في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة ، النائحة إذا ماتت ولم تنب قبل موتها (٣) تقام يوم القيامة وعليها سر بالمن قطران ودرع من جرب » *

و به الى مسلم : نا عبد الله بن حميد ، واسحاق بن منصور قالوا أرنا جعفر بن عون نا ابو عيسى (٤) قال : سمعت ابا صخرة يذكر عن عبد الرحمن بن يزيد وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري قالوا جميعا (٥) : أغنى على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برة ، فأفاق قال : ألم تعلمي - وكان يحدثها (٦) - أن رسول الله ﷺ قال : « أنا بريء ممن حلق و سلق (٧) و خرق » ؟ *

(١) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة ، وكنيته ابو حبيب وهو بصري . ويشبهه اسمه باسم « حيان - بالثناة التحتية - ابن هلال أبي عبد الله » وهو بصري أيضا روى عن سيف ابن سليمان ، ولكن ليس له شيء في الكتب الستة . (٢) في النسخة رقم (١٦) « لا يتركوهن » بخذف النون وهو خطأ ، والتصحيح من مسلم (ج ١ ص ٢٥٦) (٣) الذي في نسخ مسلم « النائحة اذا لم تنب قبل موتها » فليس فيه قوله « ماتت » ولعل ما هنا رواية للمؤلف . (٤) بضم العين المهملة مصنف وآخره سين مهملة وفي النسخة رقم (١٦) « بن عيسى » وهو خطأ . (٥) لفظ « جميعا » ليس في صحيح مسلم (ج ١ ص ٤٠) (٦) في النسخة رقم (١٦) « يحدثنا » وهو خطأ صححه من مسلم (٧) في النسخة رقم (١٦) « و سلق » بالصاد ، وما هنا هو الموافق لمسلم ، وكلاهما صحيح في المعنى ، السلق والصلق رفع الصوت عند المصيبة

ومن طريق البخارى : نا أصبغ نا ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث عن سعيد ابن الحارث الأنصارى عن عبد الله بن عمر قال : « اشتكى سعد بن عبادَةَ النّبى ﷺ مع عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبى وقاص، وابن مسعود ، فلما دخل عليه وجده فى غاشيته (١) ، فبكى النّبى ﷺ ، فلما رأى القوم بكاء النّبى ﷺ بكوا ، فقال : ألا تسمعون ؟! إن الله لا يمتدب بد مع العين ولا يحزن القلب ، ولكن يمتدب بهذا — وأشار الى لسانه — أو يرحم ، وإن الميت يمتدب بكاء أهله عليه » *

قال ابو محمد : هذا الخبر بتمامه يبين معنى ما وهل (٢) فيه كثير من الناس من قوله عليه السلام : « ان الميت يمتدب بكاء أهله عليه » ولا ح بهذا ان هذا البكاء الذى يمتدب به الميت ليس هو الذى لا يمتدب به من دمع العين، وحزن القلب ، فصح انه البكاء باللسان اذ يمدبونه برأسته التى جار فيها فمدب عليها ، وشجاعته التى يمتدب عليها إذ صرفها فى غير طاعة الله تعالى ، ويجرده الذى أخذ ما جاد به من غير حله ، ووضعها فى غير حقه فأهله يكونون بهذه المفاخر ، وهو يمتدب بها بمنها ، وهو ظاهر الحديث لمن لم يتكاف فى ظاهرا الخبر ما ليس فيه . والله تعالى التوفيق *

وقد روينا عن ابن عباس : أنه أنكر على من أنكر البكاء على الميت ، وقال : الله أضحك وأبكى *

٥٩٠ - مسألة - وإذا مات المحرم ما بين أن يحرم الى أن تطلع الشمس من يوم النحر إن كان حاجا ، أو أن يتم (٣) طوافه وسعيه ، إن كان معتمرا - : فان الفرض ان يغسل بجماء وسدر فقط ، إن وجد السدر ، ولا يمس بكافورا ولا بطيب ، ولا ينطلى وجهه ولا رأسه ولا يكفن الا فى ثياب احرامه فقط ، أو فى ثوبين غير ثياب إحرامه ، وإن كانت امرأة فكذلك ، إلا ان رأسها تغطى ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير ان تقنع *

فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسأثر المولى ، رمى الجمار اول يومها *

(١) فى اكثر روايات البخارى « فى غاشية اهله » وهو الموافق للنسخة رقم (١٤) وانظر الحديث فى البخارى (ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠) (٢) أى غلط فيه (٣) فى النسخة رقم (١٤) « أو ان يتم به » وزيادة هذا الحرف لا معنى لها ، بل هى خطأ *

وقال أبو حنيفة، ومالك : هما كسائر الموتى في كل ذلك *

يرهان قولنا : ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة سمعت أبا بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سميد بن جبير عن ابن عباس : « أن رجلا وقع عن راحلته فأقصمته (١) ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، ويكفن في ثوبين ، خارج رأسه ووجهه ، فانه يموت يوم القيامة ملبداً » * ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبدة بن عبد الله البصري أنا أبو داود - هو الحفري (٢) عن سفيان - هو الثوري - عن عمرو بن دينار عن سميد بن جبير عن ابن عباس : « مات رجل فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه (٣) بماء وسدر ، وكفنوه في ثيابه ، ولا تخمروا وجهه ولا رأسه ، فانه يموت يوم القيامة يلبى » *

ومن طريق البخاري نا قتيبة نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن سميد بن جبير عن ابن عباس قال : « بينا رجل واقف مع رسول الله ﷺ برفة ، اذ وقع من راحلته ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تخمطوه ، ولا تخمروا رأسه ، فانه يموت يوم القيامة مليا » *

ومن طريق البخاري نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم (٤) - نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سميد بن جبير عن ابن عباس : « ان رجلا وقصه ببيره ونحن مع رسول الله ﷺ وهو محرم ، فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تخمروا رأسه ، فان الله يمته يوم القيامة ملبداً » *

ومن طريق أبي داود السجستاني نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المعتز - عن الحكم - هو ابن عينة - عن سميد بن جبير عن ابن عباس قال : « وقصت (٥) برجل محرم ناقته فقتلته ، فأتى فيه (٦) رسول الله ﷺ فقال : اغسلوه وكفنوه ، ولا تمطوا رأسه ولا تقربوه طيباً ، فانه يموت يلبى » *

(١) بتقديم الصاد على العين أى دفعته فقتلته (٢) يفتح الحاء المهملة والفاء ، نسبة الى الحفر وهو موضع بالكوفة . وأبو داود هذا اسمه عمر بن سعد وهو من طبقة أبي داود الطيالسي (٣) في النسخة رقم (١٤) « اغسلوه » (٤) بالعين المهملة وهو لقب محمد بن الفضل (٥) بالياء للفاعل والوقص كسر العنق او الكسر مطلقا ، ويقال « وقصته » ووقصت به وأوقصته « وكهار وايات في هذا الحديث ومعناها واحد (٦) في أبي داود (ج ٣ ص ٢١٣) « فأتى به » وفي النسخة رقم (١٤) « فأقْبى فيه » *

فهذا لا يسمع أحداً خلافه، لأنه كالشمس صفة، ورواه شعبة، وسفيان، وابوعوانة، ومنصور
وحامد بن زيد، ورواه قبلهم أبو بشر، وعمرو بن دينار، والحكم، وأيوب، أئمة السلفين
كلهم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه شهد القصة في حجة الوداع، آخر
حياة رسول الله ﷺ، وصحت ألفاظ هذا الخبر كلها، فلا يحل ترك شيء منها، وأمر
عليه السلام بذلك في محرم مثل عنه، والمحرم يعم الرجل والمرأة، والبنت والتبعية يجمعهما،
ويهما جاء الاثر، والسبب المنصوص عليه في الحكم (١) *

فان قيل : إنكم تميزون للمحرم الحلى أن يغطى وجهه، وتمنون ذلك الميت *
قلنا : نعم، للنصوص الواردة في ذلك، ولا يحل الاعتراض على رسول الله ﷺ،
فلم يأمر المحرم الحلى بكشف وجهه، وأمر بذلك في الميت، فوقفتا عند أمره عليه السلام،
(وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) *

وماندري من أين وقع لهم أن لا يفرق الله تعالى بين حكم المحرم الحلى والمحرم الميت؟
أم في أي سنة وجدوا ذلك أم في أي دليل عقل؟ ثم هم أول قائلين بهذا نفسه، فيفرون بين حكم
المحرم الحلى والمحرم الميت بآرائهم الفاسدة، وينكرون ذلك على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ *
وقل بعضهم هذا : خصوص لذلك المحرم *

فقلنا : هذا الكذب منكم، لأن النبي ﷺ إنما أفتى بذلك في المحرم يموت إذ سئل
عنه كما أفتى في السحاضة، وكما أفتى أم سلمة في أن لا تحل ضفر رأسها في غسل الجنابة

(١) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) ما نصه : «قوله والمحرم يعم الرجل والمرأة إنما يصح
لو كان في الأحاديث محرم مطلق، وليس فيها ذلك، إنما فيها رجل محرم، والرجل لا يتناول
المرأة، فان ادعى أن حكم النساء حكم الرجال في كل شيء فعليه الدليل، فان أقامه صحت
دعواه، والا فلا، والله أعلم» ويظهر أن هذا الاعتراض من نفس كاتب النسخة وهو «أحمد
ابن محمد بن منصور الأشمومي الحنفى» الذى كتبها في شوال سنة ٧٧٩ وهو اعترض
غلط، والأشمومي بضم الهمة واسكان الشين المعجمة وميمين نسبة الى «أشمو» باليم
احدى قريتين بالديار المصرية إحداهما «أشمو طناح» - بفتح الطاء المهملة وتشديد
النون - وهى قرب دمياط، والآخرى «أشمو الجريسات» - بضم الجيم وفتح الراء واسكان
الياء - وبالسین المهملة والتاء التثنية - وهى بالنوفية، هكذا قال ياقوت في معجم البلدان
ولم اجد لهذا الأشمومي ترجمة،

وسائر ما استفتي فيه عليه السلام فأفتى فيه فكان عموماً *

ومن عجائب الدنيا انهم اتوا الى قوله عليه السلام: «فانه يبعث ملبداً» و«يلبي» و«يل» فلم يستعملوه ، وأوقفوه على إنسان بعينه وأتوا الى ما خصه عليه السلام من البر ، والشعر والتمر ، والملح ، والذهب ، والفضة : فتمدوا بحكمها الى ما لم يحكم عليه السلام قط بهذا الحكم فيه فانما أولعوا بخلافة الأوامر المنصوص عليها *

وقال بعضهم : قد صح عن عائشة أم المؤمنين وابن عمر تحييط الحرم اذامات ، وتطيينه وتخميم رأسه *

قلنا : وقد صح عن عثمان وغيره خلاف ذلك *

كما روي عن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري قال : خرج عبد الله بن الوليد معتمراً مع عثمان بن عفان ، فمات بالسقيا (١) وهو محرم ، فلم يقيب عثمان رأسه ، ولم يغسسه طيباً ، فأخذ الناس بذلك *

ومن طريق عبد الرزاق نا أبي (٢) قال : توفي عبيد بن يزيد بالمزدلفة وهو محرم ، فلم يقيب المنيرة بن حكيم رأسه في التعش *

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرمطة عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال في المحرم : ينسل رأسه بالمال والسدر ، ولا ينطى رأسه ، ولا يغس طيباً *

وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وغيرهم *
والمعجب أن الزهري يقول : فأخذ الناس بذلك ، وهم يدعون الاجماع في أقل من هذا كدعواهم في الحد في الخمر ثمانين ، وغير ذلك *

فان قيل : قد خالف ابن عمر عثمان بعد ذلك ، فبطل ان يكون اجماعاً *
قلنا : وقد خالف عثمان وعلي والحسن وعبد الله بن جعفر في حد الخمر بعد عمر ، فبطل أن يكون اجماعاً *

واذا تنازع السلف فالقرآن علينا رد ما تنازعوا فيه الى القرآن والسنة ، لا إلى قول أحد منهما *

(١) بالقصر وضم السين المهملة واسكان القاف . موضع قريب من مكة (٢) والد عبد الرزاق هو همام بن نافع الصنعاني وهو ثقة .

ومن طرائف الدنيا احتجاجهم في هذا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء، أن رسول الله ﷺ قال: «خمروا وجوههم، ولا تشبهوا باليهود» * وهذا باطل لوجوه: *

أولها أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل *
والثاني أنه ليس فيه نص ولا دليل - لوصح - على أنه في المحرم (١) أصلا ، بل كان يكون في سائر الموتى *

وثالثها أنه لا يجوز أن يقوله عليه السلام أصلا ، لأنه عليه السلام لا يقول إلا الحق واليهود لا تكشف وجوه موتاهم ، فصح أنه باطل ، سمي عطاء ممن لا خيره ، أو ممن وهم *
والرابع أنه لو صح مسندا في المحرمين لما كانت فيه حجة ، لأن خبر ابن عباس هو الآخر بلا شك ، ومن المحال أن يقول عليه السلام في أمر أمر به أنه تشبه باليهود ، وجاز أن ينهى عن التشبه باليهود قبل أن ينزل عليه الوحي ، ثم يأمر بتل ذلك الفعل ، لا تشبه بهم ، كما قال عليه السلام في قول اليهودية في عذاب القبر ، ثم أتاه الوحي بصحة عذاب القبر *

واحتج بعضهم في هذا بالخبر الثابت: «إذا مات الميت اقتطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية ، وعلم علمه ، وولد صالح يدعو له» *

وهذا لا حجة لهم فيه أصلا ، لأنه إنما فيه أنه اقتطع عمله ، وهكذا نقول ، وليس فيه أنه يتقطع عمل غيره فيه ، بل غيره ، وأمور فيه بأعمال مقترضة بمن غسل ، وصلاة ، ودفن وغير ذلك ، وهذا العمل ليس هو عمل المحرم الميت ، إنما هو عمل الأحياء . فظهر تخليطهم وتوهمهم *

واحتج بعضهم بقول الله تعالى: (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) *
وهذه إحالة منهم للكلم عن مواضعه ، ولم تقل قط: إن هذا من سعى الميت ، لكنه من سعى الأحياء الأمور به في الميت كما أمرنا بأن لا نفلس الشهيد ولا نكفنه ، وأن ندفنه في ثيابه ، وليس هو عمل الشهيد ولا سعيه ، لكنه عملنا فيه وسعينا لأنفسنا الذي أمرنا به فيه ولا فرق *

والقوم متحكون بالآراء الفاسدة ولا مزيد إلا أن كانوا يحومون حول أن يمتنعوا

بهذا كله على قول النبي ﷺ: «فانه يبعث ملبداً» «يلبى» و«يهل» فهذا ردة، ولا فرق بين قوله عليه السلام: «ان المحرم يبعث يوم القيامة يلبى» و«يهل» و«ملبد» وبين قوله عليه السلام: «ان من يكلم في سبيل الله يأتى يوم القيامة وجرحه يثعب (١) دماً اللون لون الدم والريح ريح المسك» وكل هذه فضائل لا تنسخ ولا ترد، والقوم أصحاب قياس بزعمهم، فعلا قالوا: القتل في سبيل الله والميت محرماً كلاهما مات في سبيل الله تعالى، وحكم أحدهما خلاف حكم الموتى، فكذلك الآخر؟ ولكنهم لا ينصرون (٢) يثعبون، ولا القياس يحسنون، ولا شك في ان الشبه بين الجهاد والحج أقرب من الشبه بين السرقه والنكاح *

٥٩١ — مسألة — ونستحب القيام للجنائز إذا رآها المرء، وإن كانت جنازة كافر، حتى توضع أو تخلفه، فان لم يقدح فلا حرج *
لساروينا من طريق البخارى ناقتية نااليث - هو ابن سعد - عن نافع عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ قال: «اذرأى احدكم الجنائز فان لم يكن ماشياً معها فليقم حتى تخلفها أو تخلفه أو توضع من قبل ان تخلفه» *
ورويناه أيضاً من طريق ايوب، وابن جرير، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله بن عون، كاهم عن نافع عن ابن عمر مسنداً، ومن طريق الزهري عن سالم عن ابيه مسنداً *

ومن طريق البخارى ناسلم - هو ابن ابراهيم - ناهشام - هو الدستوائى - نايجي ابن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدرى عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنائز فقوموا، فمن تبعها فلا يقدح حتى توضع» *

ومن طريق البخارى نامعاذ بن فضالة ناهشام - هو الدستوائى - عن يحيى - هو ابن ابي كثير - عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال: «مر بنا جنازة، فقام لها النبي ﷺ وقنا فقلنا: يا رسول الله، إنها جنازة يهودي؟ قال: فاذا (٣) رأيتم الجنائز فقوموا» *

وبه يأخذ أبو سعيد - ويراها واجباً - وابن عمر، وسهل بن حنيف، وقيس بن سعد،

(١) بالياء المثلثة والمعين المهلة المفتوحين ثعب الماء والدم ونحوهما يشبه ثعبان جره فاثعب كما يشعب الدم من الأنف قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) «النصر» بالافراد (٣) في البخارى (ج ٢ ص ١٨٢) «إذا» .

وأبو موسى الأشعري، وأبو مسعود البدرى، والحسن بن على، والمسود بن غرمة، وقنادة وابن سيرين، والنخعي، والشامي، وسالم بن عبد الله *

ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح بن المهاجر نا الليث - هو ابن سعد - عن يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ نا نافع بن جبير بن مطعم أخبره أن مسعود بن الحكم حدثه عن على بن أبي طالب أنه قال: «قام رسول الله ﷺ ثم قعد». يبنى للجنابة *

فكان قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام مبيناً أنه أمر ندب، وليس يجوز أن يكون هذا نسخاً لأنه لا يجوز ترك سنة متيقنة إلا يقيين نسخ، والنسخ لا يكون إلا بالنهي أو بترك معه نهى *

فان قيل: فقد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن واقد بن عمرو ابن سعد بن معاذ قال: قلت الى جنب نافع بن جبير في جنابة، فقال لي: حدثني مسعود ابن الحكم عن على بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بالقيام، ثم أمرنا بالجلوس». فلا قطعتم بالنسخ بهذا الخبر *

قلنا: كنا نفعل ذلك، لولا ما رويناه من طريق أحمد بن شبيب نا يوسف بن سعيد نا حجاج بن محمد - هو الأعور عن ابن جريج عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري قالا جميعاً: ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنابة قط فجلس حتى نوضع» فهذا عمله عليه السلام المداوم، وأبو هريرة، وأبو سعيد ما فارقاه عليه السلام حتى مات، فصح أن أمره بالجلوس إباحة وتخفيف، وأمره بالقيام وقيامه ندب *

ومن كان يجلس ابن عباس، وأبو هريرة، وسعيد بن المسيب *

— ٥٩٢ — مسألة ويجب الإسراع بالجنابة، ونستحب أن لا يزول عنها من صلى عليها حتى تدفن، فان انصرف قبل الدفن فلا حرج، ولا معنى لانتظار إذن ولي الجنابة * أما وجوب الإسراع فلما رويناه من طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب أخبرني يونس بن زيد عن ابن شهاب حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أسرعوا بالجنابة، فان كانت صالحة قربتموها (١) الى الخیر،

(١) كذا في الأصلين ومسلم (ج ١ ص ٢٥٩) وبإحاشية النسخة رقم (١٤) أن في

نسخة من الحلى «قدموها» *

وان كانت غير ذلك كان شراً تضيؤونه عن رقابكم * »

وهو عمل الصحابة ، كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر عن إسماعيل ابن علية وهشيم كلاهما عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة قال : « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وإنا لنكاد نرمل بالجنازة رملا * »

ومن طريق مسلم نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان ناشبة حدثني قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة اليمري عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « من صلى على جنازة فله قيراط ، فأن شهد دفنها فله قيراطان ، القيراط مثل أحد * »

ورويناه أيضاً من طريق ابن مغفل وأبي هريرة مسنداً صحيحاً *
قال أبو محمد : الاسراع به أمر ، وهذا الآخر نذير ، وفي إباحته عليه السلام لمن صلى على الجنازة أن لا يشهد دفنها وجعل له مع ذلك قيراط أجر مثل جبل أحد - : بيان جلي بأنه لا معنى لا إذن صاحب الجنازة *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي أن ابن مسعود قال : اذا صليت على الجنازة فقد قضيت التي عليك ، فخلها وأهلها ، وكان يتصرف ولا يستأذنهم *

وبه الى معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن ثابت : أنه كان ينصرف ولا ينتظر إذ منهم ، يعني في الجنازة وبه يأخذ معمر ، قال معمر : وهو قول الحسن ، وقتادة ، وصح عن القاسم ، وسالم ، وروى عن عمر بن عبد العزيز *

٥٩٣ — مسألة — ويقف الأمام - اذا صلى على الجنازة - من الرجل قبالة رأسه ومن المرأة قبالة وسطها *

قال مالك ، وأبو حنيفة يقف من الرجل قبالة وسطه ، ومن المرأة عند منكبها ، وروى عن أبي حنيفة أيضاً : يقف قبالة الصدر من كليهما *

برهان صحة قولنا ما رويناه من طريق أبي داود : نا داود بن معاذ نا عبد الوارث عن أبي غالب نافع (١) قال : « شهدت جنازة عبد الله بن عمر ، فصلى عليها أنس بن مالك وأنا خلفه ، فقام عند رأسه فكبر أربع تكبيرات ، ثم قالوا : يا أبا حمزة ، المرأة الأنصارية

(١) هو أبو غالب الباهلي الخياط البصري : ثقة ، اسمه نافع ، وقيل رافع .

فقرّبوها وعليها نشأ أخضر ، فقام عليها عند عجزتها ، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل (١) فقال له العلاء بن زياد : يا أبا حمزة ، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنّاة كصلاتك ، يكبر عليها أربعاً ، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة ؟ قال : نعم * .

ورويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن نافع أبي غالب ، فذكر حديث أنس هذا ، وفي آخره : فأقبل العلاء بن زياد على الناس فقال : احفظوا * .

قال أبو محمد : هذا مكان خالف فيه الحنفيون والمالكيون أصولهم ، لأنهم يشنعون بخلاف صاحب التدي لا يعرف له مخالف ، وهذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف وقد خالفوه * .

وتولنا هذا هو قول الشافعي ، وأحمد ، وأبي سليمان ، وإليه رجع أبو يوسف * ولا نعلم لمن قال : يقف في كليهما عند الوسط - : حجة ، إلا أنهم قالوا : قسنا ذلك على وقوف الامام مقابل وسط الصف خلفه وهذا أسخف قياس في العالم ، لأن الميت ليس مأموماً للامام فيقف وسطه * .

وحجة من قال : يقف عند الصدر أنهم قالوا : كان ذلك قبل اتخاذ النמוש ، فيستر المرأة من الناس وهذا باطل ، ودعوى كاذبة بلا برهان ، وهذا عظيم جداً نموذ بالله منه . ثم مع كذبه بارد باطل لأنه وإن ستر عجزتها عن الناس لم يسترها عن نفسه وهو والناس سواء في ذلك * .

٥٩٤ - مسألة - ولا يحمل سب الأموات على القصد بالأذى ، وأما تحذير من كفر أو بدعة أو من عمل فاسد فباح ، ولعن الكفار مباح * .

لما روينا من طريق البخاري : نا آدم ناشبة عن الاعمش عن مجاهد عن عائشة ام المؤمنين قالت قال النبي ﷺ : « لا تسبوا الاموات (٢) فانهم قد أفضوا الى ما قدموا » * وقد سب الله تعالى أباهم ، وفرعون تحذيراً من كفرهما ، وقال تعالى : (لمن الذين كفروا من بني إسرائيل) وقال تعالى : (ألا لعنة الله على الظالمين) وأخبر عليه السلام

(١) قوله « فصلى عليها نحو صلاته على الرجل » وضع عليه علامة تدل على أنه في بعض النسخ فقط وهو ثابت في أبي داود (ج ٣ ص ١٨٤ و ١٨٦) والحديث هناك مطول واختصره المؤلف وقد حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والنسائي وابن القيم (٢) في النسخة رقم (١٤) « الموتى » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٢١٤)

ان الشملة التي غلبا مدغم (١) تشتعل عليه ناراً ، وذلك بدموته *
 ٥٩٥ — مسألة — ويجب تلقين الميت الذي يموت في ذنبه — (٢) ولسانه منطلق —

او غير منطلق — شهادة الاسلام ، وهي « لا إله الا الله محمد رسول الله » *
 لما روينا من طريق مسلم ناعمر بن الناقدا أبو خالد الأحمر عن يزيد بن كيسان عن
 أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لقنوا موتاكم لا إله الا الله »
 وصح هذا أيضاً عن أم المؤمنين ، وروى عن عمر بن الخطاب *

وعن ابراهيم عن علقمة قال : لقنوا لا إله الا الله وأسرعوا به الى حفرة *
 وأما من ليس في ذنبه فلا يمكن تلقينه ، لأنه لا يطقن *

وأما من منع الكلام فيقولها في نفسه ، نسأل الله خير ذلك المقام *

٥٩٦ — مسألة — ويستحب تغميض عيني الميت اذا قضى *

لما روينا من طريق مسلم : حدثني زهير بن حرب نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحق
 الفزاري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن قبيصة بن ذؤيب عن أم سلمة أم المؤمنين
 قالت : « دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره (٣) فأغمضه » . وروينا
 عن عمر بن الخطاب : أنه امر بتغميض أعين الموتى *

٥٩٧ — مسألة — ويستحب أن يقول المصاب . « انا لله وإنا اليه راجعون اللهم
 أجرني في مصيبي (٤) وأخلف لي خيراً منها » *

لما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة عن سعد بن سعيد
 اخبرني عمر بن كثير بن افلح سمعت ابن سفيانة (٥) يحدث انه سمع ام سلمة تقول سمعت
 رسول الله ﷺ يقول : « ما من عبد نصيبه مصيبة فيقول : إنا لله وأنا اليه راجعون ،

(١) بكسر الميم واسكان الدال وفتح العين المهملتين وآخره ميم . وهو عبد أسود
 اهداه رفاعه بن زيد الجذامي الى النبي ﷺ ، وقتل في الرجوع من خير ، وقصته في
 البخاري (ج ٨ ص ٢٥٧ و ٢٥٨) ومسلم (ج ١ ص ٤٣ و ٤٤) وانظر البيهقي (ج ٢٣ ص ٢١٥) طبع
 النيرة (٢) يعني حاضر العقل (٣) شق يفتح الشين المعجمة وبصره فاعل ، وضبطه بمضهم
 بصره بالنصب وهو صحيح أيضاً ، وانكره ابن السكيت . ومعناه شخص بصره .
 (٤) قال النووي في شرح مسلم (ج ٦ ص ٢٢٠) قال القاضي : أجرني بالقصر والد ،
 حكاهما صاحب الأفعال ، وقال الأصمعي وأكثر أهل اللغة : هو مقصور لا يمد
 (٥) سفيانة هو مولى أم سلمة وشرطت عليه ان يخدم النبي ﷺ ، وابنه هذا يقال : انه عمر *

اللهم أجرني في مصيبي وأخلف لي خيرا منها: إلا أجره الله في مصيبيته وأخلف له خيرا منها * *

٥٩٨ - مسألة - ونستحب الصلاة على المولود يولد حيا ثم يموت ، استهل أولم

يستهل ، وليس الصلاة عليه فرضا ما لم يبلغ *

أما الصلاة عليه فانها فعل خير لم يأت عنه نهى *

وأما ترك الصلاة عليه فلما روينا من طريق أبي داود : نا محمد بن يحيى بن فارس نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد حدثني ابي عن محمد بن اسحاق حدثني عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « مات ابراهيم ابن رسول الله ﷺ وهو ابن ثمانية عشر شهرا ، فلم يصل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم » *

هذا خبر صحيح ولكن انما فيه ترك الصلاة ، وليس فيه نهى عنها ، وقد جاء اثران مرسلان بأنه عليه السلام صلى عليه ، والمرسل لاحجة فيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا اسماعيل بن مسعود نا خالد بن الحارث نا سعيد بن عبيد الله الثقفي سمعت زباد بن جبير بن حية يحدث عن ابيه عن المغيرة بن شعبه (١) أنه ذكر أن رسول الله ﷺ قال : « الزاكب خلف الجنائزة ، والمالشي حيث شاء منها ، والطفل يصلى عليه » *

وبهذا يأخذ جمهور الصحابة *

روينا من طريق الحجاج بن النحال عن أبي عوانة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق قال : أحق من صابنا عليه أطفالنا *

ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه صلى على منغوس إن عمل خطيئة قط (٢) قال : اللهم أعذه من عذاب القبر *

ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال : اذا استهل الصبي صلى عليه وورث *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه قال : اذا

(١) في النسخة رقم (١٦) « زياد بن جبير بن حية عن ابيه يحدث عن المغيرة بن

شعبه « وما هنا هو الموافق للنسائي » (ج ٤ ص ٥٨) إلا أنه ليس فيه « ابن حية » (٢) « إن »

نافية وفي النسخة رقم (١٤) « انه صلى على منغوس له لم يعمل خطيئة قط » *

ثم خلقه فصاح صلى عليه وورث *

ومن طريق شعبة : ناظر و بن مرة قال قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : ادركت بقايا الأنصار يصلون على الصبي اذا مات *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان وعبد الرزاق قال يحيى : ناظر الله - هو ابن عمر - وقال عبد الرزاق : ناظر عن أيوب ، ثم اتفق عبيد الله وأيوب كلاهما عن نافع قال : صلى عبد الله بن عمر على سقط له لا أدري استهل أم لا ؟ هذا لفظ أيوب ، وقال عبيد الله : مولود مكان سقط *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يونس بن عبيد عن زياد بن جبير (١) عن أبيه عن المنيرة بن شعبة قال : السقط يصلى عليه ويدعى لأبويه (٢) بالمافية والرحمة * ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين : أنه كان يصحبه اذا تم خلقه ان يصلى عليه . ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين انه كان يدعو على (٣) الصغير كما يدعو على (٤) الكبير ، فقبل له : هذا ليس له ذنب ؟ فقال : والنبي ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وامرنا أن نصلى عليه *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وأيوب ، قال قتادة عن سعيد بن المسيب وقال أيوب عن محمد بن سيرين قال جميعا : اذا تم خلقه ونفخ فيه الروح صلى عليه وان لم يستهل * وروينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب في السقط لأربعة أشهر يصلى عليه ، قال قتادة : ويسمى ، فانه يمت أو يدعى يوم القيامة باسمه . *

ومن طريق البخاري ناظر النعمان أنا شبيب - هو ابن أبي حمزة - قال ابن شهاب : يصلى على كل مولود متوفى ، وإن كان لنية (٥) من أجل أنه ولد على فطرة الاسلام . ثم ذكر حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » (٦) *

وقال الحسن وأبراهيم : يصلى عليه اذا استهل *

(١) في النسخة رقم (١٦) « زياد بن يزيد » وفي النسخة رقم (١٤) « زياد بن جرير » وكلاهما خطأ بل هو زياد بن جبير بن حبة الذي مضى في حديث المنيرة مرفوعا قريبا . (٢) في النسخة رقم (١٦) « لوالديه » (٣ و ٤) كذا في الموضعين « على » وله وجه (٥) بفتح النون المعجمة وتشديد اللام المثناة المفتوحة من النى ، أى ولد لنا ، يقال لنية قبيض قولك لرشدة بفتح الراء وكسرهما (٦) هو في البخاري (ج ٤ ص ١٩٨) *

قال أبو محمد : لا معنى للاستهلال ، لأنه لم يوجبه نص ولا إجماع *
 وقال حماد : إذا مات الصبي من السبي ليس بين أبيه صلى عليه *
 وروى عن الزبير بن العوام : أنه مات له ابن قد لب مع الصبيان واشتد ولم يبلغ
 الحلم ، اسمه عمر (١) ، فلم يصل عليه *

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سميد بن جبير قال : لا يصل على الصبي *
 وروينا أيضا عن سويد بن غفلة *

٥٩٩ — مسألة — ولا نكره اتباع النساء الجنائز ، ولا نمنهن من ذلك *

جاءت في النهي عن ذلك آثار ليس منها شيء ، يصح ، لأنها إما مرسل ، وإما عن
 مجهول ، وإما عن لا يحتج به *

وأشبهه ما فيه ما روينا من طريق مسلم : نا اسحاق بن راهويه نا عيسى بن يونس عن
 هشام عن حفصة عن أم عطية قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا » *
 وهذا غير مسند لأننا لا ندري من هذا الناهي ؟ ولعله بمض الصحابة (٢) ، ثم

لوصح مسند الم يكن فيه حجة ، بل كان يكون كراهة فقط *

بل قد صح خلافه كما روينا من طريق ابن أبي شيبة : نا وكيع عن هشام بن عروة عن
 وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ
 كان في جنازة فرأى عمر امرأة ، فصاح بها فقال له رسول الله ﷺ : دعها يا عمر فان
 المين دامة ، والنفس مصابة ، والمهد قريب » (٣) *

وقد صح عن ابن عباس أنه لم يكره ذلك *

٦٠٠ — مسألة — ونستحب زيارة القبور ، وهو فرض ولو مرة ولا بأس بان يزور المسلم
 قبر حيمه المشرك ، الرجال والنساء سواء *

لما روينا من طريق مسلم : نا ابو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن أبي سنان -
 هو ضرار (٤) بن مرقس عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ :

(١) هكذا في الأصول والفتى في طبقات ابن سعد (ج ٣ ص ٧٠ و ٧١) أن اسم ابنه
 « عمرا » وأنه سماه على اسم « عمرو بن سميد بن الماص » (٢) هذا احتمال بعيد ، والظاهر
 القريب أنه مسند ، ولكنه لا يدل إلا على الكراهة فقط كما قال المؤلف (٣) استناد هذا
 الحديث صحيح جدا (٤) بكسر الصاد المعجمة وتخفيف الراء *

«نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها» *

ومن طريق مسلم : نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن عبيد عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : « زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله ، فقال : استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي ، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور فانها تذكركم الموت » *

وقد صح عن أم المؤمنين ، وابن عمر وغيرهما زيارة القبور . وروى عن عمر النهي عن ذلك ، ولم يصح *

٦٠١ — مسألة — ونستحب لمن حضر على القبر أن يقول ما رويناه من طريق مسلم : نا زهير بن حرب نا محمد بن عبد الله الأسدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال « كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر ، فكان قائلهم يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون (١) ، أسأل الله لنا ولكم العافية » *

٦٠٢ — مسألة — ونستحب أن يصلى على الميت مائة من المسلمين فصاعدا * لما رويناه من طريق مسلم : نا الحسن بن عيسى نا ابن المبارك نا سلام بن أبي مطيع عن أيوب السخيتي نا أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين (٢) عن النبي ﷺ قال « ما من ميت يصلى عليه أمة من المسلمين يلفنون مائة كلهم يشفعون له : إلا شفعوا فيه » قال (٣) : فحدث به شعيب بن الجحباب (٤) فقال : حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ * قال أبو محمد : أخبر الذي فيه « يصلى عليه أربعون » رواه شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، وهو ضعيف *

قال أبو محمد : الشفع يكون بعد المقاب ، إلا أنه يخفف ما قد قضى الله تعالى أنه لولا الشفاعة

(١) في مسلم (ج ١ ص ٢٦٦) « وإنا إن شاء الله للاحقون » وأما الذي هنا فهو لفظ حديث عائشة عن مسلم أيضا (٢) قوله « عن عائشة أم المؤمنين » سقط من النسخة رقم (١٦) وهو خطأ (٣) القائل هو سلام بن أبي مطيع الذي روى عن أيوب كأيته النسائي في روايته (ج ٤ ص ٧٥) (٤) بفتح الحاء من المهملةتين وبينها باء موحدة ساكنة *

(٢١٢ - ج ٥ المحلى)

لم يخفف ، وشفاة رسول الله ﷺ التي هي أكبر الشفاعات تكون قبل دخول النار وبعد دخول النار كما جاءت الآثار نعوذ بالله من النار *

٦٠٣ - مسألة - وإدخال الموتى في المساجد والصلاة عليهم فيها حسن كله ، وأفضل مكان صلى فيه على الموتى في داخل المساجد ، وهو قول الشافعي وأبي سليمان ، ولم ير ذلك مالك *

برهان صحة قولنا ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج : نا محمد بن حاتم نا بهز - هو ابن أسد نا وهيب - هو ابن خالد - نا موسى بن عقبة عن عبد الواحد - هو ابن حمزة - عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : « انما لما توفي سعد بن أبي وقاص ، ارسل از واج النبي ﷺ ان يمروا بجنازته في المسجد فيصلين عليه ، ففعلوا ، فوقف به على حجر من يصلين (١) عليه ، ثم خرج به (٢) من باب الجنائز الذي كان على المقاعد ، (٣) ، فلبنهن أن الناس عابوا ذلك ، وقالوا : ما كانت الجنائز يدخل بها المسجد ، فقالت عائشة : ما أمرع الناس الى أن يسيروا ما لا علم لهم به ؟ عابوا علينا ان يمر بالجنازة (٤) في المسجد ، وما صلى (٥) رسول الله ﷺ على سبيل من يضاء إلا في جوف (٦) المسجد ؟ *

ومن طريق مسلم : نا محمد بن رافع نا ابن أبي فديك نا الضحاك نا عثمان عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عائشة أم المؤمنين قالت : « والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني يضاء - سبيل وأخيه في المسجد » *
ومن طريق عبد الرزاق عن ميمر ، وسفيان الثوري كلاهما عن هشام بن عروة عن ابيه : انه رأى الناس يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة ، فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ ما صلى على ابني بكر الصديق إلا في المسجد *

ومن طريق ابن أبي شيبة : نا الفضل بن دكين عن مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر : ان عمر صلى عليه في المسجد *

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي جميع نسخ صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٦٥) وفي النسخة رقم (١٤) « فصلين » (٢) في كل نسخ مسلم « اخرج به » بزيادة الهمزة وحذف « ثم » (٣) هكذا في الأصلين ، وفي صحيح مسلم « الى المقاعد » (٤) في مسلم « بجنازة » (٥) كذا في الأصلين ، وهو الموافق للنسخة المخطوطة من مسلم ، وفي طبع بولاق « ما » بحذف الواو (٦) كلمة « جوف » محذوفة من النسخة رقم (١٦) خطأ *

فهذه أسانيد في غاية الصحة ، وفعل رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه ، لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا أصلاً *

قال علي : وقد شهد الصلاة عليها خيار الأمة ، فلم يكرهوا ذلك ، فإن الشنع بعمل أهل المدينة : واحتج من قلدهم الكافي ذلك بما روينا من طريق ابن أبي شيبة : نافع بن غياث عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له » قال : وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا تصابق بهم السكان رجعوا ولم يصلوا *

ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن إسماعيل عن كثير بن عباس (١) قال : لأعرف ما صليت على جنازة في المسجد *

وقال بمضهم : الميت جيفة ، ويبتغي تجنب الجيف المساجد *

مانع لمهم شيئاً فهو أبغض هذا ، وهو كاله لاشئ *

أما الخبر عن النبي ﷺ وأصحابه فلم يروه أحد إلا صالح مولى التوأمة ، وهو ساقط *

ومن عجائب الدنيا تقليد المسالكين مالكا دينهم ، فإذا جاءت شهادته التي لا يحل ردها - لنفته - أطرحوها ولم يلتفتوا إليها ! فواخلافاه ! *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج قال : نا أبو جعفر الدارمي - هو أحمد بن سعيد ابن صخر - نا بشر بن عمر - هو الزهراfi (٢) قال : سألت مالك بن أنس عن صالح مولى التوأمة ؟ فقال : ليس بقمة (٣) *

فكذبوا مالكا في تجريحه صالحاً ، واحتجوا برواية صالح في رد السنن الثابتة واجماع الصحابة *

وأما النكرون ادخال سعد في المسجد فليس في الخبر إلا تحجيلهم ، وانهم أنكروا ما لا علم لهم به ، فصح أنهم عامة جهال أو أعراب كذلك بلا شك * ولا يصح لكثير بن عباس حجة *

وأما قول من قال : الميت جيفة فقوله مرغوب عنه ، بل لعله إن تمادى عليه ولم يتناقض

(١) « كثير » بفتح الكف ، وهو أخو عبد الله بن عباس رضي الله عنهم جميعاً ، وهو تابعي ولد في عهد النبي ﷺ ولم تصح له عنه رواية ولا حجة ، كما قال المؤلف (٢) بفتح الزاى واسكان الهاء ، وفي الأصلين « الزهراfi وهو خطأ (٣) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢) *

خرج الى الكفر ، لأنه يلزمه ذلك في الآتياء عليهم السلام ، وقد صرح عن النبي ﷺ أنه قال : « المؤمن لا يتنجس » فبطل قول هذا الجاهل ، وصح ان المؤمن طاهر طيب حيا وميتاً . والحمد لله رب العالمين *

٦٠٤ - مسألة - ولا بأس بان يسقط في القبر تحت الميت ثوب *

لما روينا من طريق مسلم : نا محمد بن الثني نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا ابو جرة عن ابن عباس قل : « بسط في قبر رسول الله ﷺ قطيفة حمراء » *
ورواه أيضاً كذلك وكيع ، ومحمد بن جعفر ، ويزيد بن زريع ، كلهم عن شعبة بإسناده *
وهذا من جملة مايكسأه الميت في كفته ، وقد ترك الله تعالى هذا العمل في دفن رسوله المصوم من الناس ، ولم يمنع منه ، وفعله خيرة أهل الأرض في ذلك الوقت باجماع منهم ، لم ينكره أحد منهم . ولم يرد ذلك المالكيون ، وهم يدعون في أقل من هذا عمل أهل المدينة ! وقد تركوا عملهم هنا ، وفي الصلاة على الميت في المسجد ، وفي حديث صخر أنه علمهم : وحسبنا الله ونعم الوكيل *

٦٠٥ - مسألة - وحكم تشييع الجنازة ان يكون الركب ان خلفها ، وأن يكون الماشي حيث شاء ، عن يمينها أو شمالها أو أمامها أو خلفها ، وأحب ذلك لنا خلفها *
برهان ذلك ما روينا أنفا في باب الصلاة على الطفل من قول رسول الله ﷺ :
« الزاكب خلف الجنازة ، والماشي حيث شاء منها » (١) *

ومارويناه من طريق البخاري : نا ابو الوليد - هو الطيالسي - نا شعبة عن الأشعث ابن ابي الشعثان قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بانبايع الجنائز » (٢) *

قال أبو محمد : فلفظ الاتباع لا يقع الا على التالي ، ولا يسمى المتقدم تابعا ، بل هو متبوع ، فلولا الخبر الذي ذكرنا آنفا والخبر الذي روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا أبي ناهام - هو ابن يحيى - نا سفيان ومنصور

(١) تقدم الكلام عليه في المسألة رقم ٥٩٨ فارجم اليه (٢) هو في البخاري (ج ٢ ص ١٥٦)
وقد اختصره المؤلف ، وفي النسائي (ج ١ ص ٢٧٥ طبعة أولى وج ٤ ص ٥٤ طبعة ثانية)
وفيها كليهما « عن معاوية بن سعد » وهو خطأ ، فإنه ليس في رواية الكتب الستة من اسمه « معاوية بن سعد » والصواب « معاوية بن سويد » كما هنا *

وزياد كلهم ذكر أنه سمع الزهري يحدث أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن أباہ أخبره : « أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان (١) يمشون بين يدي الجنائز » - :
لوجب ان يكون المثنى خلفها قرصاً لا يجزى غيره ، للأمر الوارد باتباعها ، ولكن هذان الخبران ينان أن المثنى خلفها ندب ، *

ولا يجوز أن يقطع في شيء من هذا بنسخ ، لأن استعمال كل ذلك ممكن ، *
ولم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث أن خبر همام هذا خطأ ، ولكننا لفتفت الى دعوى الخطأ في رواية الثقة الا يبين لا يشك فيه *

وقدر وينا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه قال : كان اصحاب رسول الله ﷺ يمشون أمام الجنائز *
وقد جاءت آثار فيها ايجاب المثنى خلفها ، لا يصح شيء منها ، لأن فيها أبا ماجد الحنفي ،
(٢) والطرح (٣) ، وعبيد الله بن زحر ، (٤) وكلهم ضعفاء . *

وفي الصحيح الذي أوردهنا كفاية ، وبكل ذلك قال السلف . *
روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عروة بن الحارث عن زائدة بن
أوس الكندي (٥) عن سميد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال : كنت مع علي
ابن أبي طالب في جنازة ، وعلى آخذ يدي ، ونحن خلفها ، وأبو بكر وعمر أمامها ،
فقال علي : ان فضل الماشي خلفها على الذي يمشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة
الفرد ، وانهما ليعلمان من ذلك ما أعلم ، ولكنهما يسهلان على الناس *

(١) قوله « وعثمان يمشون » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ والصواب ما في النسخة
رقم (١٤) وهو الموافق للنسائي (ج ٤ ص ٥٦) (٢) اسمه عائذ بن فضالة وهو ضعيف جدا
(٣) بضم الميم وتشديد الطاء المهملة وكسر الراء وآخره حاء مهملة ، وهو ابن يزيد الأسدي
(٤) عبيد الله بالتصغير ، وزحر بفتح الزاى واسكان الحاء المهملة ، وهو وتلميذه المطروح
ضعيفان أيضاً ، وحديثهما عند عبد الرزاق ، نقله الزيلعي في نصب الراية (٥) زائدة
هذا لم أجده له ذكرا في كتب الرواة ، وهذا الأثر ذكره الزيلعي في نصب الراية (ج ١
ص ٣٥٩) من طريق عبد الرزاق كما هنا ثم قال « ورواه ابن أبي شيبة : حدثنا محمد
ابن فضل عن زيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أبزي قال : كنت
في جنازة . الحديث » ولم أعرف محمد بن فضل ولا شيخه زيد بن أبي زياد *

وهذا يقول سفيان وأبو حنيفة *

ومن طريق عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد الطويل قال : سمعت أنس بن مالك وقد سئل عن المني أمام الجنابة فقال : أتأنت مشيع ، فامش إن شئت أمامها ، وإن شئت خلفها ، وإن شئت عن يمينها وإن شئت عن يسارها *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لمطاء : المني وراء الجنابة خير أم أمامها فقال لا أدرى ، قال أبو محمد . قال مالك : المني أمام أفضل ، واحتج أصحابه بفعل أبي بكر ، وعمر ، وعلى قد أخبر عنهما بغير ذلك فعملوا ظن مالك أصدق من خبر علي ! *

٦٠٦ - مسألة - ومن بلغ درهما أو ديناراً أو لؤلؤة شق بطنه عنها ، لصحة نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال . ولا يجوز أن يجبر صاحب المال على أخذ غير عين ماله ، مادام عين ماله ممكنة ، لأن كل ذى حق أولى بحقه ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » . فلو بله وهو حى حبس حتى يرميه ، فإن رماه ناقصاً ضمن ناقص ، فإن لم يرمه ضمن مابلع ، ولا يجوز شق بطن الحى لأن فيه قتله ، ولا ضرر فى ذلك على الميت . ولا يحل شق بطن الميت بلا معنى ، لأنه تدمى ، وقد قال تعالى : (ولا تمتدوا) *

فان قيل : قد صح عن رسول الله ﷺ : « كسر عظم الميت ككسره حيا » * قلنا : نعم ، ولم نكسر له عظماً ، والقياس باطل ، ومن المحال أن يريد رسول الله ﷺ النهى عن غير كسر العظم (١) ، فلا يذكرك ذلك ويذكر كسر العظم ، ولو أن امرأة شهد على من شق بطن آخر بأنه كسر عظمه لكان شاهد زور ، وهم أول مخالف لهذا الاحتجاج ، ولهذا القياس ، فلا يرون القود ولا الأرش على كسر عظم الميت ، بخلاف قولهم فى عظم الحى (٢) وبالله تعالى التوفيق *

٦٠٧ - مسألة - ولومات امرأة حامل والولد حى يتحرك قد تجاوز ستة أشهر فانه يشق بطنها طولا ويخرج الولد ، لقول الله تعالى : (ومن أحيائها فكأنما أحييا الناس جميعاً) . ومن تركه عمداً حتى يموت فهو قاتل نفس ، ولا معنى لقول أحمد رحمه الله : تدخل

(١) فى النسخة رقم (١٤) « عن كسر غير العظم » (٢) النهى عن كسر عظم الميت أنما هو نص بإشارته على النهى عن إيذائه ، وإن ذلك كإيذاء الحى وشق البطن للضرورة جائز كما لو كانت ضربة لكسر العظم *

القابلة يدها فتخرجه ، لوجين : أحدهما انه محال لا يمكن ولو فعل ذلك لمات الجنين يقين قبل أن يخرج ، ولولا دفع الطبيعة المحلقة المقدرة وجبر ليخرج هلك بلا شك ، والثاني أن مس فرجها لغير ضرورة حرام (١) *

٦٠٨ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يتمنى الموت لضر نزل به *

روينا من طريق احمد بن شبيب : أنا قتية بن سعيد أنا يزيد بن زريع عن حميد عن أنس بن مالك ان النبي ﷺ قال : « لا يتمنن أحدكم الموت لضر نزل به في الدنيا لكن ليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً لي » ورويناه أيضاً بأسانيد صحاح من طريق أبي هريرة وخباب *

فان ذكرنا قول الله تعالى عن يوسف عليه السلام : (توفني مسلماً وألحقني بالصالحين) فليس هذا على استجمال الموت النهى عنه ، لكن على الدعاء بأن لا يتوفاه الله تعالى اذا توفاه إلا مسلماً ، هذا ظاهر الآية الذي لا تزيد فيه *

٦٠٩ - مسألة - ويحمل النعش كما يشاء الحامل ، ان شاء من أحد قوائمه ، وان شاء بين العمودين . وهو قول مالك ، والشافعي ، وإبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : يحمله من قوائمه الأربع *

واحتج عمار و يثامن طريق ابن أبي شيبة : نا هشيم عن يثامن بن عطاء عن علي الأزدي (٢) قال : رأيت ابن عمر في جنازة فحمل (٣) بجوانب السرير الأربع ، ثم تنحى * ومن طريق ابن أبي شيبة : نا حميد (٤) عن مندل (٥) عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ان استطعت فابدأ بالقائمة التي تلي يده اليمنى ، ثم أطف بالسري ، وإلا فكسر قرياً منها *

ومن طريق سعيد بن منصور : نا حماد بن زيد عن منصور عن عبيد بن نسطاس (٦) عن أبي عبيدة - هو ابن عبد الله بن مسمود - قال قال عبد الله - يعني أباه - : من تبع

(١) أما اخراج الولد الحي من بطن الحامل اذا ماتت فانه واجب ، وأما كيف يخرج ؟ فهذا من شأن أهل هذه الصناعة من الأطباء والقوابل (٢) هو علي بن عبد الله الأزدي البارق (٣) في النسخة رقم (١٦) « يحمل » (٤) هو ابن عبد الرحمن الرؤاسي (٥) بثلاث الميم واسكان النون وفتح الدال المهملة ، وهو ابن علي المنزلي ، وهو ضعيف من قبل حفظه . (٦) بكسر النون واسكان السين المهملة *

جنازة فليحمل بجواب السرى كلها ، فانه من السنة ثم يتطوع بعد إن شاء أوليدع (١) *
ومن طريق سميد بن منصور : نا حبان بن علي (٢) حدثني حمزة الزيات عن بعض
أصحابه : كان عبد الله بن مسعود يبدأ بما من السرى على عاتقه اليمنى من مقدمه ، ثم
الرجل اليمنى ، ثم الرجل اليسرى ، ثم اليد اليسرى *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سميد - هو القطان - عن ثور عن عامر
ابن جشيب (٣) وغيره من أهل الشام قالوا : قال أبو الدرداء من تمام أجر الجنازة ان
يشيما من أهلها ، وأن يحملها بأركانها الأربع ، وان يحشوا في القبر *
وروينا أيضا ذلك عن الحسن *

قالوا : فقال ابن مسعود وأبو الدرداء : إنه من السنة ولا يقال : هذا إلا عن توقيف *
قال أبو محمد : أما هذا القول ففساد ، لأن من عجائب الدين أن يأتي إلى قول لم
يصح عن ابن مسعود وأبي الدرداء فلا يستحيون من القطع بالكذب على رسول الله
ﷺ بثله ثم لا يلتفتون إلى قول ابن عباس الثابت عنه في قراءة أم القرآن في صلاة
الجنازة إنها السنة ، وقد صح عن النبي ﷺ تصديق قول ابن عباس هذا ، بقوله عليه السلام :
« لا صلاطين يقرأ (٤) بأم القرآن ، ولا يحل لأحد أن يضيف إلى رسول الله ﷺ قولاً بالظن
فيثبوا مقدمه من النار *

وكل هذه الروايات لا يصح منها شيء إلا عن ابن عمر *

وأما رواية ابن عباس فمن مندل وهو ضعيف *

وأما خبر ابن مسعود فتقطعان ، لأن أبا عبيدة لا يذكر من أبيه شيئاً ، وعامر بن

جشيب غير مشهور *

وقد صح عن ابن عمر وغيره خلاف هذا *

كما روينا من طريق سميد بن منصور : نا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن مالك

(١) رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٣) عن حميد بن مسعدة عن حماد بن زيد باسناده ،
واسناده ثقات إلا أنه منقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً (٢) بكسر الحاء المهملة
وتشديد الباء الموحدة ، وهو أخو مندل بن علي المزني ، وهو ضعيف كآخيه . (٣) بفتح الجيم
وكسر الشين المعجمة وآخره باء موحدة ، وعامر هذا وقته ابن حبان وغيره ، فدعوى
المؤلف أنه غير مشهور لا أثر لها عند التحقيق (٤) في النسخة رقم (١٤) « يقرئ » .

(١) قال : خرجت مع جنازة عبد الرحمن بن أبي بكر فرأيت ابن ممرجا ، قمام بين الرجلين في مقدم السرير ، فوضع السرير على كاهله ، فلما وضع ليصلي عليه خلى عنه *
ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن عباد بن منصور عن أبي المهزم (٢) عن أبي هريرة قال : من حمل الجنازة ثلاثا فقد قضى ما عليه *
فاذ ليس في حملها نص ثابت عن رسول الله ﷺ فلا اختيار في ذلك ، وكيفما حملها الحامل أجزأه (٣) *

٦١٠ - مسألة - ويصلى على الميت النائب بامام وجماعة ،
قد صلى رسول الله ﷺ على النجاشي رضي الله عنه - ومات بأرض الحبشة - وصلى معه أصحابه عليه صفوفا ، وهذا إجماع منهم لا يجوز تعديه *

٦١١ - مسألة - ويصلى على كل مسلم ، بر ، أو فاجر ، مقتول في حد ، أو في حراية ، أو في بني ، ويصلى عليهم الامام وغيره ، وكذلك على المبتدع عالم يلغ الكفر ، وعلى من قتل نفسه ، وعلى من قتل غيره ، ولو أنه شر من على ظهر الأرض ، اذا مات مسلماً *
لعموم أمر النبي ﷺ بقوله : «صلوا على صاحبكم» والمسلم صاحب لنا ، قال تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) فمن منع من الصلاة على مسلم فقد قال قولا عظيما ، وإن الفاسق لا حوج الى دعاء إخوانه المؤمنين من الفضائل المرحوم *

وقد قال بعض المخالفين : ان رسول الله ﷺ لم يصل على ماعز *
قلنا : نعم ، ولم نقل ان فرضا على الامام أن يصل على من رجم ، انما قلنا : له ان يصل على كسائر الموتى ، وله أن يترك كسائر الموتى ، ولا فرق . وقد أمرهم عليه السلام بالصلاة عليه ، ولم يخص بذلك من لم يرحمه ممن رجمه *
وقدرونا من طريق أحمد بن شبيب : أنا عبيد الله بن سعيد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان -

(١) يفتح الهاء لا غير . كلمة اعجمية ، ومن ضبطه بكسر الهاء فقد أخطأ جدا وقد تقدم لفظه ما هلك في آخر صحيفة ١٦٨ - هـ (٢) يفتح الهاء . وتشديد الزاى المفتوحة ، وضبطه في التقريب بتشديد الزاى المكسورة ، وضبطه في المعنى بتشديد الراء المفتوحة ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما ذكرنا كما ضبطه في المشبه والقاموس ، واسمه يزيد بن سفيان ، وهو ضعيف جداً . (٣) في النسخة رقم (١٦) «أجر» بدل «أجزأه»

عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن جبان (١) عن أبي عمرة (٢) عن زيد بن خالد الجهنى قال: «مات رجل بخير، فقال رسول الله ﷺ: صلوا على صاحبكم، إنه قد غل في سبيل الله، قال ففتشنا متاعه، فوجدنا خرزاً من خرز يهود، لا يساوى (٣) درهمين» *
قال أبو محمد: وهؤلاء الخفيفون والمالكيون - المخالفون لنا في هذا المكان - لا يرون امتناع النبي ﷺ من الصلاة على الغال حجة في النع من أن يصلى الإمام على النال فن أين وجب عندهم أن يكون تركه عليه السلام أن يصلى على ماعز حجة في النع من أن يصلى على المرجوم الإمام؟ وكلاهما ترك وترك! إن هذا لمجب! فكيف وقد صح أن رسول الله ﷺ صلى على من رجم *

كما روينا من طريق أحمد بن شبيب: أنا إسماعيل بن مسعود (٤) ناخلة - هو ابن الحارث - نا هشام - هو الدستوائى - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي قلابة عن أبي المهبلى عن عمران بن الحصين: «أن امرأة من جبهة أتت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني زينت - وهى جلى - فدفعتها إلى وليها، وقاله: أحسن إليها، فاذا وضعت فأتى بها، فلما وضعت جاء بها، فأمر بها فشكت عليها ثيابها، ثم رجمها، ثم صلى عليها، فقال له عمر: نصلى (٦) عليها وقد زنت؟ قال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها» (٧) *

فقد صلى عليه السلام على من رجم *

فإن قيل: تابت قلنا: وما عز تاب أيضاً ولا فرق *

والمعجب كله من منعهم الإمام من الصلاة على من أمر يرحمه، ولا يمنعون التولين للرجم من الصلاة عليه: فإن القياس لودر ما للقياس؟ *

(١) بفتح الحاء المهملة، وضبطه في النسخة رقم (١٤) بكسر ها وهو تصحيف (٢) هو مولى زيد بن خالد. (٣) في النسائى (ج ٤ ص ٦٤) «ما يساوى» (٤) في النسخة رقم (١٦) «إسماعيل بن محمود» وهو خطأ، والتصحيح من النسخة رقم (١٤) ومن النسائى (ج ٤ ص ٦٣) (٥) في النسائى بخط «إلى» (٦) في النسائى «أصلى» (٧) في النسخة رقم (١٦) «أفضل من أن جاءت بنفسها» وما هنا هو الموافق لنسخة رقم (١٤) ولنسائى، إلا أن فيه زيادة في آخره «شعز وجل»

وروينا عن علي بن أبي طالب : أنه إذ رجم شراحة (١) الحموانية قال لأولياها
اصنموا بها كما تصنمون بموتاكم *

وصح عن عطاء أنه يصلي على ولد الزنا ، وعلى أمه ، وعلى التلاعين ، وعلى الذي
يقاد منه ، وعلى الرجوم ، والذي يفر من الزحف فيقتل ، قال عطاء : لا أدع الصلاة على
من قال (٢) لا إله إلا الله ، قال تعالى : (من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) قال
عطاء : فمن يعلم أن هؤلاء من أصحاب الجحيم ؟ قال ابن جريج : فسألت عمرو بن دينار
فقال : مثل قول عطاء *

وصح عن إبراهيم النخعي أنه قال : لم يكونوا يحبون الصلاة عن أحد من أهل القبلة ،
والذي قتل نفسه يصلي عليه ، وأنه قال : السنة أن يصلي على الرجوم . فلم يخص إماما
من غيره *

وصح عن قتادة : صل على من قال لا إله إلا الله ، فإن كان رجلا سوء جدا فقل : اللهم
اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات . ما أعلم أحدا من أهل العلم اجتنب الصلاة
على من قال : لا إله إلا الله *

وصح عن ابن سيرين : ما أدركت أحدا يتأثم من الصلاة على أحد من أهل القبلة *
وصح عن الحسن أنه قال : يصلي على من قال لا إله إلا الله وصلى إلى القبلة ، إنما
هي شفاعه *

ومن طريق وكيع عن أبي هلال عن أبي غالب قلت لأبي أمامة الباهلي : الرجل يشرب
الخمر ، أيصلي عليه ؟ قال : نعم ، لعله اضطلع مرة على فراشه فقال : لا إله إلا الله ، فغفر له *
وعن ابن مسعود : أنه سئل عن رجل قتل نفسه : أيصلي عليه ؟ فقال : لو كان يعقل
ما قتل نفسه *

وصح عن الشعبي : أنه قال في رجل قتل نفسه : مات فيكم مذكرا وكذا أحوج
إلى استغفاركم منه *

وقد روينا في هذا خلافا من طريق عبد الرزاق عن أبي معشر عن محمد بن كعب عن
ميمون بن مهران : أنه شهد ابن عمر صلى على ولد زنا ، فقيل له : إن أبا هريرة لم يصل
عليه ، وقال : هو شر الثلاثة . فقال ابن عمر : هو خير الثلاثة *

(١) بالشين المعجمة والراء والحاء المهملة المفتوحات وهي التي اعترفت فجلبها على ثم
رجها ، وقصتها مشهورة (٢) في النسخة رقم (١٤) « يقول » *

وقد روينا من طريق وكيع عن الفضيل بن غزو ان عن نافع عن ابن عمر : أنه كان لا يصلى على ولد زنا ، صغير ولا كبير *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال له : لا يصلى على المرجوم ،
ويصلى على الذى يقاد منه ، إلا من أقيده فرجم . فلم يخص الزهري إماما من غيره *
وأما الصلاة على أهل المعاصي فأنعم لمن منع من ذلك سلفا من صاحب أو تابع
في هذا القول *

وقولنا هذا هو قول سفیان ، وابن أبي ليلى ، وأبي حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *
قال أبو محمد : لقد رجانا الله تعالى فى العفو والجنة حتى نقول : قد فرنا ، ولقد خوفنا
عزو وجل حتى نقول : قد هلكنا ، إلا أننا على يقين من أن لا خلود على مسلم فى النار ، وإن
لم يفعل خيرا قط غير شهادة الاسلام بقلبه ولسانه ، ولا امتنع من شر قط غير الكفر ،
ولعله قد تاب من هذه صفة قبل موته ، فسبق المجتهدين ، أو لعل له حسنات لا نعلمها ،
تغمر سيئاته . فمن صلى على من هذه صفة ، أو على ظالم للمسلمين متبلغ فيهم ، أو على من
له قبله مظالم لا يريد أن يفرها له . : فليدع له كما يدعو له غيره ، وهو يريد بالمفردة والرحمة
ما يؤل إليه أمره بعد القصاص ، وليقل : اللهم خذلى بحقى منه *

٦١٢ — مسألة — وعيادة مرضى المسلمين فرض — ولو مرة — على الجار الذى لا يشق عليه
عيادته . ولا نخص مرضا من مرض *

روينا من طريق البخارى : نا محمد هو ابن يحيى الذهلى — نا عمرو بن أبى سلمة عن
الأوزاعى أخبرنى ابن شهاب أخبرنى سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله
ﷺ يقول : «حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ،
 وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس » *

ومن طريق أبى داود : نا عبد الله بن محمد النفيلي نا حجاج بن محمد عن يونس بن
أبى اسحاق السبيعي عن أبيه عن زيد بن أرقم قال : «عادنى رسول الله ﷺ من وجع
كان بسينى » *

وقد عاد رسول الله ﷺ عمه أبا طالب (١) *
ومن طريق أبى داود : نا سليمان بن حرب نا حماد — هو ابن سلمة — عن ثابت البناني

(١) وذلك اذ عرض عليه الاسلام ، وقصته مشهورة ، انظرها فى صحيح مسلم (ج ١)
ص ٢٣ و ٢٤) وغيره من الكتب المؤلفة فى السير وغيره

عن أنس : « أن غلاما من اليهود مرض ، فأتاه النبي ﷺ يموده ، فقام عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر الى أبيه وهو عند رأسه ، فقال : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فقام النبي ﷺ وهو يقول : الحمد لله الذي اتقنه من النار » *

فميادة الكافر فمل حسن *

٦١٣- مسألة- ولا يحمل ان يهرب أحد عن الطاعون اذا وقع في بلد هو فيه ، وبما ح له الخروج لسفره الذي كان يخرج فيه لولم يكن الطاعون ، ولا يحمل الدخول الى بلد فيه الطاعون لمن كان خارجا عنه حتى يزول *

والطاعون هو الموت الذي يكثر في بعض الأوقات كثرة خارجة عن المهود *

لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس (١) قال قال عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، واذا وقع في أرض وأتم فيها (٢) فلا تخرجوا (٣) فرارا منه » *

قال أبو محمد : فلم ينه عليه السلام عن الخروج الا بنية الفرار منه فقط *

وقد روينا عن عائشة رضي الله عنها اباحة الفرار عنه ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *

٦١٤- مسألة- ونستحب تأخير الدفن ولو يوما وليلة ، ما لم يخف على الميت التلف ، لاسيما من توقع أن ينمى عليه ، وقد مات رسول الله ﷺ يوم الاثنين ضحوة ، ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء *

وروينا من طريق وكيع عن سفيان عن سالم الخياط عن الحسن قال : ينتظر بالصموق ثلاثا *

٦١٥- مسألة- ويجعل الميت في قبره على جنبه اليمين ، ووجهه قبالة القبلة ، ورأسه ورجلاه الى يمين القبلة ويسارها ، على هذا جرى عمل أهل الاسلام من عهد رسول الله ﷺ الى يومنا هذا ، وهكذا كل مقبرة على ظهر الأرض *

٦١٦- مسألة- وتوجيه الميت الى القبلة حسن ، فان لم يوجه فلا حرج . قال الله تعالى

(١) في الموطأ (ص ٣١١) « عبد الله بن عباس » وهو خطأ . (٢) هو في الموطأ وصحيح - سلم عن مالك (ج ٢ ص ١٨٨) « واذا وقع بأرض وأتم بها » (٣) في النسخة رقم (١٦) « فلا تخرجوا عنها » وزيادة « عنها » ليست في النسخة رقم (١٤) ولا في الموطأ ولا في مسلم *

(فأينما تولوا فثم وجه الله) ولم يأت نص بجو حيه الى القبلة *
 روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر قال : سألت الشعبي
 عن الميت يوجه الى القبلة ؟ فقال : إن شئت فوجهه ، وإن شئت فلا توجهه ، ولكن
 اجعل القبر الى القبلة ، قبر رسول الله ﷺ وقبر أبي بكر وقبر عمر الى القبلة *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري وابن جريج عن أسامة عيل بن أمية
 أن رجلا دخل على سعيد بن المسيب قال ابن جريج : حين حضره الموت وهو مستلق -
 فقال : وجهوه الى القبلة ، فغضب سعيد وقال : ألسنت الى القبلة ؟ *

٦١٧ - مسألة - وجائز أن تنسل المرأة زوجها ، وأم الولد سيدها ، وإن انقضت
 العدة بالولادة ، ما لم تنكحها ، فإن نكحناها لم يحل لها غسله إلا كالأجنبيات *
 وجائز للرجل أن يفصل امرأته وأم ولده وأمه ، ما لم يتزوج حريمها أو يستحل
 حريمها بالملك ، فإن فعل لم يحل له غسلها *

وليس للأمة أن تفصل سيدها أصلا ، لأن ملكها بمنزلة انتقل الى غيره *
 يرهان ذلك قول الله تعالى : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) فيها زوجة بدم
 موتها ، وهي - إن كنا مسلمين - امرأتها في الجنة ، وكذلك أم ولده وأمه ، وكان حلالا
 له رؤية أبدانهم في الحياة وتقبيلهم ومسهم ، فكل ذلك باق على التحليل ، فمن ادعى
 تحريم ذلك بالموت فقله باطل إلا بنص ، ولا سبيل له اليه *
 وأما إذا تزوج حريمها أو تملكها أو تزوجت هي - : فحرام عليه الاطلاع على
 بدنيها معا ، لأنه جمع بينهما ، وكذلك حرام على المرأة التلذذ برؤية بدن رجلين معا *
 وقولنا هو قول مالك ، والشافعي ، وأبي سليمان *

وقل أبو حنيفة : تنسل المرأة زوجها : لأنها في عدة منه ، ولا يفصلها هو *
 روينا من طريق ابن أبي شيبة عن معمر (١) بن سليمان الرقي عن حجاج عن داود
 ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : الرجل أحق بفصل امرأته *
 ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن الأسود قال :
 أفي لأغسل نسائي ، وأحول بينهن وبين أمهاتهن وبناتهن وأخواتهن *

(١) معمر - بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الميم المفتوحة وآخره راء ، وفي النسخة

رقم (١٦) «معتمر» وهو خطأ *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري سمعت حماد بن أبي سليمان يقول : اذا ماتت المرأة مع القوم فالمرأة تفسل زوجها والرجل امرأته *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء - هو جابر بن زيد - قال : الرجل أحق أن يفسل امرأته من أخيها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم عن عطاء بن أبي رباح قال : يفسلها زوجها اذا لم يجد من يفسلها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن البصري قال : يفسل كل واحد صاحبه - يعنى الزوج والزوجة - بمد الموت *

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن قال : لا بأس أن يفسل الرجل أم ولده *

ومن طريق ابن أبي شيبة : نا أبو اسامة عن عوف - هو ابن أبي جيلة - : أنه شهد قسامة بن زهير (١) وأشياخا أدركوا عمر بن الخطاب وقد أتاها رجل فآخبرهم أن امرأته ماتت فأمرته أن لا يفسلها غيره ، ففسلها ، فامتهم أحد أنكر ذلك *

وروي أيضا من طريق سليمان بن موسى أنه قال : يفسل الرجل امرأته *

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : اذا ماتت المرأة مع رجال ليس فيهم امرأة فإن زوجها يفسلها *

والحنيفيون يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له منهم مخالف ، وهذه رواية عن ابن عباس لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقد خالفوه *

وقد روي أيضا عن علي : أنه غسل فاطمة مع أسماء بنت عميس *

فاعترضوا على ذلك برواية لاتصح : انها رضى الله عنها اغتسلت قبل موتها وأوصت أن لا تحرك ، فدفت بذلك الفسل (٢) *

وهذا عليهم لاهم ، لأنهم قد خالفوا في هذا أيضا عليا وفاطمة بحضرة الصحابة *

فان ذكرنا ما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن ليث عن يزيد

(١) بفتح القاف وتخفيف السين المهملة ، وهو تابعي قديم أدرك عمر بن الخطاب ، وقيل أدرك النبي ﷺ ، وليست له حجة ، وأخطأ صاحب القاموس فزعم أنه صحابي . وفي النسخة رقم (١٦) «مسلمة بن زهير» وهو خطأ (٢) لم أرهذه الرواية ، ولعلها من مقتريات الشيعة ، وغسل الميت انما يجب بمد موته ، فالفسل قبله لا يسقطه ، ومعاذ الله أن تأمر فاطمة رضى الله عنها بهذا .

ابن أبي سليمان (١) عن مسروق قال : ماتت امرأة لعمر ، فقال : أنا كنت أولى بها إذ كانت حية ، فأما الآن فأتم أولى بها *

فلا حجة لهم فيه ، لأنه إنما خاطب بذلك أولياءها في إدخالها القبر والصلاة عليها ، ولا خلاف في أن الأولياء لا يجوز لهم غسلها ، ودليل ذلك أنه بلفظ خطاب المذكر ، ولو خاطب النساء لقال أنتن أولى بها ، وعمر لا يلحق *

٦١٨ — مسألة — فلو مات رجل بين نساء لا رجل معهن ، أو ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم : — غسل النساء الرجل وغسل الرجال المرأة على ثوب كثيف ، يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليد ، لأن الفسل فرض كما قدمنا ، وهو ممكن كما ذكرنا بلا مباشرة ، فلا يحل تركه ، ولا كراهة في صب الماء أصلا . وبالله تعالى التوفيق *

ولا يجوز أن يعوض النسيم من الفسل إلا عند عدم الماء فقط . وبالله تعالى التوفيق *

وروي بنا أثر فيه أبو بكر بن عياش عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال : « يمين » وهذا مرسل ، وأبو بكر بن عياش ضعيف فهو ساقط *

ومن قال بقولنا هذا طائفة من العلماء *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري وقادة قال جميعا : تمسل وعليها الثياب ، يمتان في المرأة تموت بين رجال لا امرأة معهم *

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد وزيد الأعلم والحجاج ، قال حميد وزيد عن الحسن ، وقال الحجاج عن الحكم بن عتيبة ، قال جميعا — في المرأة تموت مع رجال ليس معهم امرأة — : أنها يصب عليها الماء من وراء الثياب *

والمعجب أن القائلين أنها تيمم فروا من المباشرة خلف ثوب وأباحوها على البشرة وهذا جهل شديد . وبالله تعالى التوفيق *

٦١٩ — مسألة — ولا ترفع اليدان في الصلاة على الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط ، لأنه لم يأت برفع الأيدي فيما عدا ذلك نص . وروى مثل قولنا هذا عن ابن مسعود وابن عباس . وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان . وصح عن ابن عمر رفع الأيدي لكل تكبيرة . ولقد كان يلزم من قال بالقياس أن يرفها في كل تكبيرة ، قياسا على التكبيرة الأولى (٢)

(١) في النسخة رقم (١٤) « زيد بن أبي سليمان » وهو خطأ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : « وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان لا يرفع يديه في صلاة الجنازة إلا في أول تكبيرة . قال الدارقطني : نا محمد بن غنم وعثمان بن أحمد الدقاق قالنا محمد بن

٦٢٠ - مسألة - وإن كانت أظفار الميت وافرة وأشار به وافيًا أوعاته أخذ كل ذلك ، لأن النص قد ورد وصح بأن كل ذلك من الفطرة ، فلا يجوز أن يجهز الى ربه تعالى الاعلى الفطرة التي مات عليها *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة : ان سمع بن أبي وقاص خلق عانة ميت *

وهم يعظمون مخالفة صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا صاحب لا يعرف له منهم مخالف *

وعن عبد الرزاق عن معمر بن الحسن في شعر عانة الميت إن كان وافرًا ، قال : يؤخذ منه *

واحتج بعضهم بأن قال : فإن كان أقلف أيجن ؟ *

قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ والختان من الفطرة *

فان قيل : فأنتم لاترون أن يطهر للجناية ان مات مجنبًا ، ولا للحيض إن ماتت حائضًا ، ولا ليوم الجمعة ان مات يوم الجمعة ، فما الفرق ؟ *

قلنا . الفرق ان هذه الأغسال مأمور بها كل أحد في نفسه ، ولا تلزم من لا يخاطب ، كالجنون ، والمغمى عليه ، والصغير ، وقد سقط الخطاب عن الميت *

وأما قص الشارب ، وحاق المانة ، والابط ، والختان فالنص جاءنا بأنها من الفطرة ، ولم يؤمر بها المرء في نفسه ، بل الكل مأمورون بها ، فيعمل ذلك كله بالجنون ، والمغمى عليه ، والصغير *

٦٢١ - مسألة - ويدخل الميت القبر كيف أمكن ، إمامن القبلة أو من دبر القبلة

سليمان بن الحارث نا اسمعيل بن أبان الوراق نا ابن يعلى عن يزيد بن سنان عن زيد ابن أبي أنيسة عن الزهري عن سميد بن السبب عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنائز رفع يديه في أول تكبيرة ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، وهذا الحديث في سنن الدارقطني (ص ١٩٢) ، وروى الترمذي نحوه عن القاسم بن دينار عن اسمعيل بن أبان الوراق باسناده (ج ١ ص ١٢٧ طبع الهند) وقال : « هذا حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه » . وهذا الحديث ضعيف ، في اسناده يحيى بن يعلى الأسلمي ، وهو ضعيف مضطرب الحديث ، ويزيد بن سنان أبو فروة الراوى ، وهو اضعف من ابن يعلى ، بل هو منكر الحديث ، فلا أدري كيف يجوز كاتب هذه الحاشية بثبوت هذا الاثر ؟ *

أومن قبل رأسه أومن قبل رجله ، اذ لانص في شيء من ذلك *
وقد صح عن علي انه أدخل يزيد بن المكف (١) من قبل القبلة *
وعن ابن الحنفية : انه أدخل ابن عباس من قبل القبلة *
وصح عن عبد الله بن زيد الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ : أنه أدخل الحارث
الخارقي (٢) من قبل رجل القبر *

و روى قوم مراسلات لاتصح في ادخال النبي ﷺ *
فمن ابراهيم النخعي : انه عليه السلام أدخل من قبل القبلة *
وعن ربيعة ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وموسى بن عقبة : انه عليه السلام ادخل
من قبل الرجلين *
و كل هذا لوصح لم تقم به حجة في الوجوب ، فكيف وهو لا يصح ؛ لأنه ليس
فيه منع مما سواه *

٦٢٢ — مسألة — ولا يجوز الزاحم على النعش ، لأنه بدعة لم تكن قبل ، وقد
أمر رسول الله ﷺ بالرفق *
و رينا من طريق مسلم : نا محمد بن المثنى نا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان
الثوري نا منصور بن المتمر عن نعيم بن سلمة عن عبد الرحمن بن هلال عن جرير بن عبد الله
عن النبي ﷺ قل : « من يحرم الرفق يحرم الخير » *
ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن : أنه كره الزحام على السري ، وكان اذا
رآهم يزدحمون قال : أولئك الشياطين *

ومن طريق وكيع عن هام عن قتادة : انه قال : شهدت جنازة فيها أبو السوار -
هو حريث بن حسان المدوي (٣) - فازدحموا على السري ، فقال أبو السوار : أترون
هؤلاء أفضل أو أصحاب محمد ﷺ ؟ كان الرجل منهم اذا رأى محملاً حمل ، والاعزل
ولم يؤذ أحداً *

(١) سبق بيانه في المسألة ٥٧٣ (٢) هو الحارث بن عبد الله الأعور الممداني ،
وخارف - بالغاء المعجمة والراء والفاء - بطن من همدان (٣) أبو السوار - بفتح السين
المهملة وتشديد الواو - وحريث : بالتصغير ، وجزم ابن سعد بأن اسمه « حسان بن
حريث المدوي » وهو الصواب ، واما حريث بن حسان فانه شياني صحابي *

٦٢٣ — مسألة — ومن فاته بعض التكبيرات على الجنازة كبر ساعة يأتي، ولا ينتظر تكبير الامام، فاذا سلم الامام أمم هو ما يق من التكبير، يدعو بين تكبيرة وتكبيرة كما كان يفعل مع الامام، لقول رسول الله ﷺ فيمن أتى الى الصلاة ان يصلي مأدرك ويتم ما فاته، وهذه صلاة، وما عدا هذا فقول فاسد لا دليل على صحته، لامن نص ولا قياس ولا قول صاحب. والله تعالى التوفيق ﴿تم كتاب الجناز من كتاب المحلى والمحمد لله رب العالمين﴾ *

﴿كتاب الاعتكاف﴾

الاعتكاف هو الاقامة في المسجد بنية التقرب الى الله عز وجل ساعة فما فوقها، ليلاً أو نهاراً *

٦٢٤ — مسألة — ويجوز اعتكاف يوم دون ليلة، وليلة دون يوم، وما أحب الرجل أو المرأة *

برهان ذلك قول الله تعالى: (ولا تباشروهن وأتمم عاكفون في المساجد) *
ورويان من طريق مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري: «ان رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان، وانه عليه السلام قال: من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الآخر» *

فالقرآن تزل بلسان عربي مبين، وبالمرية خاطبنا رسول الله ﷺ، والاعتكاف في لغة العرب الاقامة، قال تعالى: (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) بمعنى مقبضون متعبدون لها، فاذا لاشك في هذا فكل اقامة في مسجد لله تعالى بنية التقرب اليه اعتكاف وعكوف، فاذا لاشك في هذا، فالاعتكاف يقع على ما ذكرنا مما قل من الأزمان أو كثر اذ لم يخص القرآن والسنة عدداً من عدد، ولا وقتاً من وقت، ومدعى ذلك مخطئ، لأنه قائل بلا برهان *

والاعتكاف فعل حسن، قد اعتكف رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه رضي الله عنهم بعده والتابون *
ومن قال بمثل هذا طائفة من السلف *

كما أننا محمد بن سعيد بن نبات نا أحد بن عبد البصري نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المتي نا عبد الرحمن بن مهدي نا زائدة نا عمران بن أبي مسلم نا سويد بن غفلة نا قال: من جلس في المسجد وهو طاهر فهو عاكف فيه، ما لم يحدث *
ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جرير نا قال سمعت عطاء بن أبي رباح نا خبر نا يعلى

ابن أمية قال : إني لأمكث في المسجد ساعة ما أمكث إلا لأعتكف ، قال عطاء : حسببت أن صفوان بن يعلى أخبرني ، قال عطاء : هو اعتكاف ما أمكث فيه . وإن جلس في المسجد احتساب الخير فهو معتكف ، وإلا فلا *

قال أبو محمد : يعلى صاحب ، وسو يدمن كبار التابعين ، أفتى أيام عمر بن الخطاب ، ولا يعرف ليعلى في هذا مخالف من الصحابة *

فإن قيل : قد جاء عن عائشة ، و ابن عباس ، و ابن عمر : لا اعتكاف إلا بصوم ، و هذا خلاف لقول يعلى *

قلنا : ليس كما تقول ، لأنه لم يأت قط عن ذكرت لا اعتكاف أقل من يوم كامل ، إنما جاء عنهم أن الصوم واجب في حال الاعتكاف فقط ، ولا يمتنع أن يعتكف المرء على هذا ساعة في يوم هو فيه صائم ، وهو قول محمد بن الحسن ، فبطل ما أوهمتم به * و قوله تعالى : (وأتموا كفون في المساجد) فلم يخص تعالى مدة من مدة ، وما كان ربك نسيا *

و من طريق مسلم : نازهر بن حرب نا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال : « قال عمر : يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فأوف بنذرك » *

فهذا عموم منه عليه السلام بالأمر بالوفاء بالنذر في الاعتكاف ، ولم يخص عليه السلام مدة من مدة ، فبطل قول من خالف قولنا . و الحمد لله رب العالمين * و قولنا هذا هو قول الشافعي وأبي سليمان *

و قال أبو حنيفة : لا يجوز الاعتكاف أقل من يوم * و قال مالك : لا اعتكاف أقل من يوم وليلة ، ثم رجع وقال : لا اعتكاف أقل من عشر ليال ، وله قول : لا اعتكاف أقل من سبع ليال ، من الجمعة إلى الجمعة وكل هذا قول بلا دليل * فإن قيل : لم يعتكف رسول الله ﷺ أقل من عشر ليال *

قلنا : نعم ، ولم يمتنع من أقل من ذلك ، وكذلك أيضاً لم يعتكف قط في غير مسجد المدينة ، فلا تجيزوا الاعتكاف في غير مسجده عليه السلام ، ولا اعتكف قط إلا في رمضان وشوال ، فلا تجيزوا الاعتكاف في غير هذين الشهرين *

والاعتكاف في فمل خير ، فلا يجوز المنع منه إلا بنص وارد بالنوع : وبالله تعالى التوفيق فإن قالوا : فسنا على مسجده عليه السلام سائر المساجد *

قبل لهم : فقيسوا على اعتكافه عشراً أو عشرين مادون العشر وما فوق العشرين ،
اذ ليس منها ساعة ولا يوم إلا وهو فيه معتكف *

٦٢٥ — مسألة وليس الصوم من شروط الاعتكاف ، لكن إن شاء المعتكف صام
وإن شاء لم يصم *

واعتكاف يوم الفطر ويوم الأضحي وأيام التشريق حسن . وكذا لك اعتكاف ليلة بلا
يوم ويوم بلا ليلة *

وهو قول الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي سليمان ، وهو قول طائفة من السلف *
روينا من طريق سعيد بن منصور : نا عبد العزيز بن محمد - هو الدر اوردي - عن
أبي سهيل بن مالك قال : كان على امرأة من أهلي اعتكاف ، فسألت عمر بن عبد العزيز
فقال : ليس عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها ، فقال الزهري : لا اعتكاف إلا بصوم ،
فقال له عمر : عن النبي ﷺ ؟ قال : لا ، قال . فمن أبي بكر ؟ قال : لا ، قال . فمن
عمر ؟ قال : لا ، قال . فأظنه قال : فمن عثمان ؟ قال : لا قال أبو سهيل : لقيت طاوساً وعطاء
فسألتهما ، فقال طاوس : كان فلان لا يرى عليها صياماً إلا أن تجعله على نفسها ، وقال
عطاء : ليس عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها *

وبه الى سعيد : ناجان بن علي نا ليث عن الحكم عن مقسم نا عليا وابن مسعود قالا
جميعا المعتكف ليس عليه صوم إلا أن يشترط ذلك على نفسه *

واختلف في ذلك عن ابن عباس ، كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن
محمد القلي نا محمد بن أحمد الصواف نا بشر بن موسى بن صالح بن عميرة نا أبو بكر
الحديثي (١) نا عبد العزيز بن محمد الدر اوردي نا أبو سهيل بن مالك قال اجتمعت
أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز ، وكان على امرأتى اعتكاف ثلاث في
المسجد الحرام ، فقال ابن شهاب : لا يكون اعتكاف إلا بصوم ، فقال له عمر بن عبد العزيز :
أمن رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، قال : فمن أبي بكر ؟ قال : لا ، قال : فمن عمر ؟ قال :
لا ، قال : فمن عثمان ؟ قال : لا ، قال أبو سهيل : فأنصرفت فلقبت طاوساً ، وعطاء فسالتهما
عن ذلك ، فقال طاوس : كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً إلا ان يجعله على
نفسه ، قال عطاء : ذلك رأي *

(١) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي الحافظ الفقيه

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال : المتكف
ان شاء لم يصم *

ومن طريق ابن ابي شيبة : ناعبة عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن الحسن
قال : ليس على المتكف صوم الا ان يوجب ذلك على نفسه *
وقال ابو حنيفة ، وسفيان ، والحسن بن حي : وما لك ، واليث . لا اعتكاف الا بصوم ،
وصح عن عروة بن الزبير والزهرى *

وقد اختلف فيه عن طاوس وعن ابن عباس ، وصح عنهما كلا الأمرين *
كتب الى داود بن بابشاذ بن داود المصرى قال نا عبد الفتى بن سعيد الحافظ نا
هشام بن محمد بن قرة الرعيني نا أبو جعفر العلحاوى نا الربيع بن سليمان المؤذن نا ابن
وهب عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر لا جميعا . لا اعتكاف الا بصوم *
وروى عن عائشة . لا اعتكاف الا بصوم *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن حبيب بن ابي ثابت عن عطاء عن
عائشة أم المؤمنين قالت : من اعتكف فعليه الصوم *

قال أبو محمد . شغب من قلد القائلين بأنه لا اعتكاف الا بصوم بأن قالوا . قال الله تعالى :
(فلآن باشر وهن وابتنوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض
من الخيط الاسود من الفجر ثم أنمو الصيام الى الليل ولا تباشر وهن وأتم عاكفون فى
المساجد) قالوا : فذكر الله تعالى الاعتكاف اثر ذكره للصوم ، فوجب ان لا يكون
الاعتكاف الا بصوم *

قال أبو محمد : ما سمع بأفصح من هذا التحريف لكلام الله تعالى والاقحام فيه ما ليس فيه !
وما علم قط ذو تمييز أن ذكر الله تعالى شريعة إثر ذكره أخرى موجه عقد أحداها بالأخرى *
ولا فرق بين هذا القول وبين من قل : بل لما ذكر الصوم ثم الاعتكاف وجب
أن لا يجزى صوم إلا باعتكاف *
فان قالوا : لم يقل هذا أحد *

قلنا . فقد أقرتم بصحة الاجماع على بطلان حجكم ، وعلى ان ذكر شريعة مع
ذكر أخرى لا يوجب ان لاتصح احداها الا بالأخرى *
وأبضا . فان خصومنا مجمعون على أن المتكف هو بالليل متكف كما هو بالنهار ،
وهو بالليل غير صائم ، فلو صح لهم هذا الاستدلال لوجب ان لا يجزى الاعتكاف الا

بالنهار الذي لا يكون الصوم الا فيه فبطل نحوهم بإيراد هذه الآية ، حيث ليس فيها شيء مما هوها به ، لا ينص ولا بدليل *

وذكرنا ماروينا من طريق أبي داود قال . نا أحمد بن ابراهيم نا أبو داود هو الطيالسي - نا عبد الله بن بديل (١) عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : « ان عمر جعل عليه في الجاهلية ان يعتكف ليلة أو يوماً عند الكعبة ، فسأل النبي ﷺ ، فقال : اعتكف وصم » *

قال أبو محمد . هذا خبر لا يصح ، لأن عبد الله بن بديل مجهول (٢) ، ولا يعرف هذا الخبر من مسند عمرو بن دينار أصلاً ، وما نعرف لعمرو بن دينار عن ابن عمر حديثاً مسنداً الا ثلاثة ، ليس ، هذا منها ، أحدها في العمرة . (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) والثاني في صفة الحج ، والثالث . « لا تمنعوا إمام الله مساجد الله » فسقط عنا هذا الخبر بطلان سنده *

ثم الطامة الكبرى احتجاجهم به في إيجاب الصوم في الاعتكاف ومخالفتهم إياه في إيجاب الوفاء بما نذره المرء في الجاهلية فهذه عظمية لا يرضى بها ذو دين *
فان قالوا . معنى قوله « في الجاهلية » أي أيام ظهور الجاهلية بعد اسلامه *
قلنا لمن قال هذا . ان كنت تقول هذا فاطمأ به فأنت أحد الكذابين ، لقطعك بما لا دليل لك عليه ، ولا وجدت قط في شيء من الأخبار ، وان كنت تقوله ظناً فان الحقائق لا تترك بالظنون ، وقد قال الله تعالى . (ان الظن لا يغني عن الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ . « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » *

فكيف وقد صح كذب هذا القول ، كما روينا من طريق ابن أبي شيبة : نا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمرو عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « نذرت نذراً في الجاهلية فسألت النبي ﷺ ، فما أسلمت ، فأمرني أن أو في بندري » *
وهذا في غاية الصحة ، لا كحديث عبد الله بن بديل الذاهب في الرياح *

(١) بضم الباء . وفتح الدال المهملة (٢) ليس مجهولاً بل هو معروف ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن معين « صالح » وقال ابن عدى « لم ياتكر عليه الزيادة في متن أو اسناد » وذكر ابن عدى والدارقطني أنه تفرد بهذه الرواية عن عمرو بن دينار ، وهي رواية شاذة تخالف ما في البخاري من أنه أمره باعتكاف ليلة ، وليس فيه ذكر للصوم .

فهل سمع بأعجب من هؤلاء القوم !! لا يزالون يأتون بالخبر يحتجون به على من لا يصححه فيما وافق تقليد هم ، وهم أول مخالفين لذلك الخبر نفسه فيما خالف تقليد هم .. فكيف يصمد مع هذا عمل ونموذ بالله من الضلال ، فماد خبرهم حجة عليهم لاعليتنا ، ولوصح ورأيانا حجة لقلنا : به *

ومو هوا بأن هذا روى عن أم المؤمنين ، وابن عباس ، وابن عمر ، قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى *

فقلنا : أما ابن عباس فقد اختلف عنه في ذلك ، فصح عنه مثل قولنا ، وقدر وينا عنه من طريق عبد الرزاق أنا ابن عينة عن عبد الكريم بن أبي أمية (١) سمعت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقول : إن أمتنا ماتت وعليها اعتكاف ، فسألت ابن عباس فقال : اعتكف عنها وصم *

فمن أين صار ابن عباس حجة في إيجاب الصوم على المتكف - وقدصح عنه خلاف ذلك - ولم يصرح حجة في إيجابه على التولى قضاء الاعتكاف عن الميت ؟ وهلا قلتم ها هنا : مثل هذا لا يقال : بالرأى وعهدنا هم يقولون : لو كان هذا عند فلان صحيحاً ماتركه . أو يقولون : لم يترك ما عنده من ذلك إلا لما هو أصح عنده * وقدذكرنا عن عطاء آتفا أنه لم ير الصوم على المتكف ، وسمع طائوساً يذكر ذلك عن ابن عباس فلم ينكر ذلك عليه فهلا قالوا . لم يترك عطاء ما روى عن ابن عباس وابن عمر إلا لما هو عنده أقوى منه . ولكن القوم متلاعبون *

وأما أم المؤمنين فقد روي عنها من طريق أبي داود . نا وهب بن بقية أنا خالد عن عبد الرحمن - يعني ابن اسحق - عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أنها . « قالت (٢) السنة على المتكف أن لا يمومريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لا بد منه (٣) ، ولا اعتكف إلا بصوم ، ولا اعتكاف

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) « عن عبد الكريم بن أمية » وانا ارجح ان كليهما خطأ وان الصواب « عن عبد الكريم أبي أمية » وهو عبد الكريم بن أبي المخارق البصري وكنيته أبو أمية . (٢) في النسخة رقم (١٦) « قالت » بخفف « أنها » وأثبتاتها هو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٣١٠) (٣) هذا هو الموافق لأبي داود ، وفي النسخة رقم (١٦) « إلا لا بد منه » ، وفي النسخة رقم (١٤) « لحاجة الانسان إلا لا بد منه »

الا في مسجد جامع * *

فن أين صار قولها في إيجاب الاعتكاف حجة ولم يصر قولها : « لا اعتكاف الا في

مسجد جامع » حجة * *

وروينا عنهم طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمّر ، قال ابن جريج : أخبرني
عطاء : ان عائشة نذرت جواراً (١) في جوف ثبير (٢) مما على مني ، وقال معمّر عن أيوب
السختياني عن ابن أبي مليكة قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين بين حراء و ثبير فكنا
فأنبها هنالك * *

فخالفوا عائشة في هذا أيضا ، وهذا عجب * *

وأما ابن عمر فحدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد
ابن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبد الملك
ابن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح : ان ابن عمر كان اذا اعتكف ضرب فسطاطاً
او خباء يقضى فيه حاجته ، ولا يظله سقف بيت * *

فكان ابن عمر حجة فيما روى عنه أنه لا اعتكاف الا بصوم ، ولم يكن حجة في انه

كان اذا اعتكف لا يظله سقف بيت * *

فصح ان القوم إنما يعمهون بذكر من يحتج به من الصحابة ايها ما ، لأنهم لا مؤنة
عليهم من خلافهم فيما لم يوافق من أقوالهم رأى أبي حنيفة ومالك ، وأنهم لا يرون أقوال
الصحابة حجة إلا اذا وافقت رأى أبي حنيفة ومالك فقط ، وفي هذا ما فيه . فبطل
قولهم لتمريره من البرهان * *

ومن عجائب الدنيا ومن الهوس قولهم : لما كان الاعتكاف لبثاني موضع اشبه الوقوف
بمرفة ، والوقوف بمرفة لا يصح إلا محرماً ، فوجب ان لا يصح الاعتكاف الا بمعنى آخر ،
وهو الصوم * *

(١) بضم الجيم وكسرهما (٢) كذا في حاشية النسخة رقم (١٤) على انه نسخة ، وقد
اخترناه لوضوح معناه ، وفي الأصلين « في جور ثبير » ولم يتضح معنى كلمة « جور » هنا :
الا ان كان المراد بجانبه وعلى ناحية منه ، كأنه من قولهم « هو جور عن طريقنا » اي
مائل عنه ليس على جادته * *

قيل لهم : لما كان اللبث بمرقة لا يقتضى وجوب الصوم وجب ان يكون الاعتكاف لا يقتضى وجوب الصوم *

قال ابو محمد : من البرهان على صحة قولنا اعتكاف النبي ﷺ في رمضان ، فلا يخلو صومه من ان يكون لرمضان خالصاً - وكذلك هو - فحصل الاعتكاف مجرداً عن صوم يكون من شرطه ، واذا لم يحتج الاعتكاف الى صوم ينوى به الاعتكاف فقد بطل ان يكون الصوم من شروط الاعتكاف وصح انه جائز بلا صوم ، وهذا برهان ماقدروا على اعتراضه الا بوساوس لا تمقل . ولو قالوا : إنه عليه السلام صام للاعتكاف لرمضان او لرمضان والاعتكاف لم يمدوا عن الانسلاخ من الاسلام *

وأيضاً فان الاعتكاف هو بالليل كهو بالنهار ، ولا صوم بالليل ، فصح ان الاعتكاف لا يحتاج الى صوم *

فقال مهلكوهم هنا : إنما كان الاعتكاف بالليل تبعاً للنهار *
فقلنا : كذبتم ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل إنما كان بالنهار تبعاً ليل ، وكلا القولين فاسد *

فقالوا : إنما قلنا : ان الاعتكاف يقتضى (١) ان يكون في حال صوم *
فقلنا : كذبتم لأن رسول الله ﷺ يقول : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فلما كان الاعتكاف عندنا وعندكم لا يقتضى ان يكون معه صوم ينوى به الاعتكاف - :
صح ضرورة أن الاعتكاف ليس من شروطه ولا من صفاته ولا من حكمه أن يكون معه صوم ، وقد جاء نص صحيح بقولنا *

كما روينا من طريق ابى داود : نا عثمان بن ابى شبة نا أبو معاوية ويعل بن عبيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل متكففا ، قالت : وانه اراد مرة ان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، قالت : فأمر بينائاه فضرب فلما رأيت ذلك امرت بينائى فضرب ، وأمر غيرى من ازواج النبي ﷺ بينائهن (٢) فضرب ، فلما صلى الفجر نظر الى الأبنية ، فقال : ماهذه ؟ آ لبرتردن ؟ فأمر بينائاه فقوض ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «ان الاعتكاف إنما يقتضى» الخ (٢) في ابى داود ج

ص ٣٠٧ و ٣٠٨) نسختان «بينائاه» و «بينائها» وما هنا أحسن *

وأمر ازواجه بابتين فقوضن (١) ثم أخرج الاعتكاف الى المشر الأول ، يعنى من شوال *
قال ابو محمد . فهذا رسول الله ﷺ قد اعتكف المشر الأول من شوال ، وفيها يوم
الفطر ، ولا صوم فيه *

ومالك يقول . لا يخرج المعتكف في المشر الا و آخر من رمضان من اعتكافه الا حتى
ينفض الى الصلى ، فمسألهم : أعتكف هو مالم ينفض الى الصلى أم غير معتكف ؟ فان
قالوا هو معتكف ، تناقضوا ، وأجازوا الاعتكاف بلا صوم برهة من يوم الفطر ، وان
قالوا : ليس معتكفا : قلنا . فلم منعموه الخروج اذن ؟ *

٦٢٦ - مسألة - ولا يحل للرجل مباشرة المرأة ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال
الاعتكاف بشئ من الجسم ، الا في ترجيل المرأة للمعتكف خاصة ، فهو مباح ، وله اخراج
رأسه من المسجد للترجيل *

لقول الله تعالى : (ولا تبشروهن) وأتم عاكفون في المساجد) فصح أن من تعمده
مانهى عنه من عموم البشارة - ذا كرأ لا اعتكافه - فلم يعتكف كما أمر ، فلا اعتكاف له ،
فان كان نذرا قضاء ، وإلا فلا شئ عليه ، وقوله تعالى : (وأتم عاكفون في المساجد)
خطاب للجميع من الرجال والنساء ، فحرمت البشارة بين الصنفين *

ومن طريق البخارى : نا محمد بن يوسف ناسفان الثورى عن منصور بن
المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله
ﷺ يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف ، فأرجله وأنا حائض » *

فخرج هذا النوع من البشارة من عموم نهى الله عز وجل . وبالله التوفيق *

٦٢٧ - مسألة - وجائز للمعتكف أن يشترط ماشاء من المباح والخروج له ، لأنه
بذلك إنما التزم الاعتكاف في خلال (٢) ما استثناء ، وهذا مباح له ، أن يعتكف
اذا شاء ، ويترك اذا شاء ، لأن الاعتكاف طاعة ، وتركه مباح ، فان أطاع أجز ،
وان ترك لم يقض *

وإن العجب ليكثر ممن لا يميز هذا الشرط ١ والنصوص كلها من القرآن والسنة
موجبة لما ذكرنا ، ثم يقول بلزوم الشرط (٣) التي أبطلها القرآن والسنة : من
اشتراط الرجل للمرأة أن تزوج عليها أو ترضى فأمرها يدها ، والداخلية بنكاح

(١) في أبى داود « فقوضت » (٢) في النسخة رقم (١٦) « في حال » (٣) في النسخة

رقم (١٦) « ثم يقولون يلزم الشرط » الخ وما هنا اصح *

طالق، والسرية حرة، وهذه شروط الشيطان، وتحريم ما أحل الله عز وجل، وقد أنكر الله تعالى ذلك في القرآن *

٦٢٨- مسألة - وكل فرض على المسلم أن لا يعتكف لا يمنع منه، وعليه أن يخرج إليه، ولا يضر ذلك باعتكافه، وكذلك يخرج لحاجة الإنسان، من البول والغائط وغسل التجاسة، وغسل الاحتلام، وغسل الجمعة ومن الحيض، إن شاء في حمام أو في غير حمام. ولا يتردد على أكثر من تمام غسله، وقضاء حاجته، فإن فعل بطل اعتكافه * وكذلك يخرج لا يتبايع ما لا يبدله ولأهله منه، من الأكل واللباس، ولا يتردد على غير ذلك، فإن تردد بلا ضرورة بطل اعتكافه. وله أن يشيع أهله إلى منزلها * وأما يبطل الاعتكاف خروجه لالمس فمفسد عليه *

وقد افترض الله تعالى على المسلم ما رويناه من طريق البخاري: ثنا محمد بن عمرو بن أبي سلمة (١) عن الأوزاعي أنا ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حق المسلم على المسلم خمس، رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس» * وأمر عليه السلام من دعي إن كان مفطراً فليأكل، وإن كان صائماً فليصل، (٢) بمعنى أن يدعو لهم *

وقال تعالى: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) وقال تعالى: (ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إذا مَدَّعُوا) وقال تعالى: (انفروا خفاً وثقالاً) فهذه فرائض لا يحل تركها للاعتكاف، وبلا شك عند كل مسلم أن كل من أدى ما افترض الله تعالى عليه فهو محسن، قال الله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) * ففرض على المعتكف أن يخرج لزيادة المريض مرة واحدة، يسأل عن حاله واقفاً وينصرف، لأن ما زاد على هذا فليس من الفرض، وأما هو تطويل، فهو يبطل الاعتكاف *

وكذلك يخرج لشهود الجنائز، فإذا صلى عليها انصرف، لأنه قد أدى الفرض، وما زاد فليس فرضاً، وهو به خارج عن الاعتكاف *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ثنا محمد بن عمرو بن أبي سلمة» وهو خطأ، صححه من البخاري (ج ٢ ص ١٥٧) ومن النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) «أن يأكل» و«أن يصلي»

وفرض عليه أن يخرج اذا دعى ، فان كان ساعماً بلغ الى دار الداعى ودعا وانصرف ، ولا يزد على ذلك *

وفرض عليه أن يخرج الى الجمعة بمقدار ما يدرك أول الخطبة ، فاذا سلم رجع ، فان زاد على ذلك خرج من الاعتكاف ، فان خرج كما ذكرنا ثم رأى أن فى الوقت فسحة فان علم أنه ان رجع الى معتكفه ثم خرج أدرك الخطبة فعليه أن يرجع ، والا فليتماد ، وكذلك ان كان عليه فى الرجوع حرج ، لقول الله تعالى : (ما جعل عليكم فى الدين من حرج) *

وكذلك يخرج للشهادة اذا دعى سواء ، قبل أو لم يقبل ، لأن الله تعالى أمر الشهداء بان لا يأبوا اذا دعوا ، ولم يشترط من يقبل ممن لا يقبل ، وما كان ربك نسياً ، فاذا أداها رجع الى معتكفه ولا يتردد ، فان تردد بطل اعتكافه *

فان نزل عدو كافراً وظالم بساحة موضعه ، فان اضطر الى التفارقه وقاتل ، فاذا استغنى عنه رجع الى معتكفه ، فان تردد لغير ضرورة بطل اعتكافه *

وهو كانه قول أبى سليمان وأصحابنا *

وروى يثامن طريق سميد بن منصور : أنا أبو الأحوص أنا أبو اسحاق - هو السبيعي -

عن عاصم بن ضمرة قال قال على بن أبى طالب : اذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة وليحضر الجنازة وليمد الریض وليأت أهله بأمرهم بحاجته وهو قائم *

وبه الى سميد : ناسفیان - هو ابن عينة - عن عمار بن عبد الله بن يسار (١)

عن أبيه : أن على بن أبى طالب أعان ابن أخته (٢) جمدة بن هبيرة بسبعائة درهم من عطائه ، أن يشتري بها خادماً ، فقال : إني كنت معتكفاً ، فقال له على : وما عليك لو خرجت الى السوق فاجئت ؟ *

وبه الى سفیان : ناهشيم عن الزهرى عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين : أنها كانت

(١) عمار هذا لم أجد له ترجمة ، ولكن ذكره فى التهذيب راوياً عن أبيه عبد الله

ابن يسار الجهنى ، ووقع فى التهذيب (ج ٦ ص ٨٥) بلفظ « وعنه ابن عمار » وهو خطأ مطبعى ، والصواب « وعنه ابنه عمار » وله رواية عن أبيه فى تاريخ الطبرى (ج ٦ ص ٢٢٣)

(٢) فى النسخة رقم (١٤) « ابن أخيه » وهو تصحيف ، والصواب ما هنا ، فان جمدة بن هبيرة أمه أم هانىء بنت أبى طالب أخت على رضى الله عنه *

لاتعود المريض من أهلها اذا كانت متكفة إلا وهي مارة *

وبه الى سعيد : ناهشيم أنا منيرة عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون للمتكف أن يشترط هذه الخصال -وهن له وان لم يشترط- عيادة المريض ولا يدخل سقفاً ، ويأتى الجمعة ، ويشهد الجنازة ، ويخرج الى الحاجة . قال ابراهيم : ولا يدخل المتكف سقيفة إلا الحاجة *

وبه الى هشيم : أنا أبو اسحق الشيباني عن سعيد بن جبير قال : المتكف يعود المريض ويشهد الجنازة ويحجب الامام *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أنه كان يرخص للمتكف أن يتبع الجنازة ويعود المريض ولا يجلس *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : المتكف يدخل الباب فيسلم ولا يقعد ، يعود المريض ، وكان لا يرى بأساً إذا خرج المتكف لحاجته فلقه رجل فسأله أن يقف عليه فيسأله *

قال أبو محمد : إن اضطر الى ذلك ، أو سأله عن سنة من الدين ، وإلا فلا *
ومن طريق شعبة عن أبي اسحاق الشيباني عن سعيد بن جبير قال : للمتكف أن يعود المريض ويتبع الجنازة ويأتى الجمعة ويحجب الداعي *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : إن نذر جواراً أبى (١) في نفسه أنه لا يصوم ، وأنه يبيع ويتاع ، ويأتى الأسواق ، ويعود المريض ، ويتبع الجنازة وإن كان مطر «فأنى أستكن في البيت ، وأنى أجاور جواراً متقطعاً ، أو أن يتكف النهار ويأتى البيت بالليل؟ قال عطاء : ذلك على نيته ما كانت ، وذلك له ، وهو قول قتادة ايضاً .
ورويانا عن سفيان الثوري انه قال : المتكف يعود المرضى (٢) ويخرج الى الجمعة ويشهد الجنازة . وهو قول الحسن بن حي *

ورويانا عن مجاهد وعطاء وعروة والزهري : لا يعود المتكف مريضاً ولا يشهد الجنازة . وهو قول مالك والليث *
قال مالك : لا يخرج الى الجمعة *

(١) في النسخة رقم (١٦) «بتوى» بدون الهمزة (٢) في النسخة رقم (١٦) «للمتكف أن يعود المريض» *

قال أبو محمد : هذا مكان صح فيه عن علي وعائشة ما أوردنا ، ولا يخالف لهما يعرف من الصحابة ، وهم يعظمون مثل هذا اذا خالف (١) تقليد * .

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن علي بن الحسين عن صفية أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ متكفأ فأتته أزوره ليلا ، فحدثه ، ثم قت فانتقلت ، فقام معي ليلتي ، وكان مسكنها (٢) في دار أسامة » وذكر باقي الخبر * .

قال أبو محمد : في هذا كفاية ، وما نعلم لمن منع من كل ما ذكرناه حاجة ، لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ، ولا قياس * .

ونسألهم : ما الفرق بين ما أباحوا له من الخروج لقضاء الحاجة واتباع ما لا بد منه وبين خروجه لما افترضه الله عز وجل عليه * .

وقال أبو حنيفة . ليس له أن يعود المريض ، ولا أن يشهد الجنائزة ، وعليه أن يخرج الى الجمعة بمقدار (٣) ما يصل ست ركعات قبل الخطبة ، وله أن يبقى في الجامع بعد صلاة الجمعة مقدار ما يصل ست ركعات ، فإن بقي أكثر أو خرج لأكثر لم يضره شيئا ، فإن خرج للجنائزة أو لميادة مريض بطل اعتكافه * .

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : له أن يخرج لسكل ذلك ، فإن كان مقدار ليله في خروجه لذلك نصف يوم فأقل لم يضر اعتكافه ذلك ، فإن كان أكثر من نصف يوم بطل اعتكافه * .

قال أبو محمد : ان في هذه التحديدات لمجبا وما ندرى كيف يسمح ذو عقل أن يشرع في دين الله هذه الشرائع الفاسدة فيصير محرما محاللا موجبا دون الله تعالى وما هو الا ما جاء النص باباحته فهو مباح ، قل أمده أو أكثر ، أو ما جاء النص بتحريمه فهو حرام قل أمده أو أكثر ، أو ما جاء النص بإيجابه فهو واجب الا أن يأتي نص بتحديد في شيء من ذلك ، فسمما وطاعة * .

(١) كذا في الأصلين «خالف» والكلام يقتضي ان يكون «وافق» (٢) في النسخة رقم (١٦) «مسكنه» وهو خطأ ، والصواب ما هنا ، وهو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٣٠٩ و ٣١٠) وقد روى الحديث عن ابن شوية المروزي عن عبد الرزاق ، ونسبه المنذرى للبخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه . ومعنى «ليقلني» أي يردني الى بيتي (٣) في النسخة رقم (١٦) «وعلى ان يخرج الى الجمعة بالاعتكاف» الخ وهو خطأ وخلط * .

٦٢٩ - مسألة - ويعمل المتكف في المسجد كل ما أُمِرَ له ، من عادة فيها لا يحرم ، ومن طلب العلم أى علم كان ، ومن خياطة وخصام في حق ونسخ وبيع وشراء ، وتزوج وغير ذلك لا تخاف شيئاً لأن الاعتكاف هو الإقامة كما ذكرنا ، فهو إذا فعل ذلك في المسجد فلم يترك الاعتكاف *

وهو قول أبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *

ولم ير ذلك مالك . وما نعلم له حجة في ذلك ، لامن قرآن ولا من سنة لاصحیحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا قول متقدم من التابعين ، ولا قياس ، ولا رأى له وجه . وأعجب ذلك (١) منه من طلب العلم في المسجد ، وقد ذكرنا قبل أن رسول الله ﷺ كانت عائشة رضى الله عنها ترحل شمره القدس وهو في المسجد ، وكل ما أباحه الله تعالى فليس بمعصية لكنه إما طاعة وإما سلامة *

٦٣٠ - مسألة - ولا يطل الاعتكاف شيء الاخروجه عن المسجد لغير حاجة عامداً ذا كراً ، لأنه قد فارق المكوف وتركه ، ومباشرة المرأة في غير الترجيل ، لقول الله تعالى : (ولا تبأثر وهن وأتم عاكفون في المساجد) وتعمد معصية الله تعالى - أى معصية كانت ، لأن المكوف الذى ندب الله تعالى اليه هو الذى لا يكون على معصية ، ولا شك عند أحد من أهل الاسلام في أن الله تعالى حرم المكوف على المعصية فمن عكف في المسجد على معصية فقد ترك المكوف على الطاعة فبطل عكوفه *

وهذا كله قول أبى سليمان ، وأحد قولى الشافعى *

وقال مالك : القبلة تبطل الاعتكاف *

وقال أبو حنيفة : لا يطل الاعتكاف مباشرة ولا قبلة إلا أن ينزل ، وهذا تحديد

فاسد ، وقياس للباطل على الباطل ، وقول بلايرهان *

٦٣١ - مسألة - ممن عصى ناسياً أو خرج ناسياً أو مكرهاً أو بآثر أو جامع ناسياً أو مكرهاً - : فالاعتكاف تام لا يكدر (٢) كل ذلك فيه شيئاً ، لأنه لم يعمد باطل (٣) اعتكافه

(١) في النسخة رقم (١٤) «وأعجب من ذلك» وما هنا أحسن (٢) كذا في الأصلين

باعتكاف ، وهو صحيح ، يقال : كدر وجه أمره إذا أفسده (٣) كذا في الأصلين وهو

صحيح ، «عمد» يعمد بنفسه وباللام ويألى *

وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» *

٦٣٢ — مسألة — ويؤذن في المئذنة إن كان بابها في المسجد أوفى صحته ، ويصعد على ظهر المسجد ، لأن كل ذلك من المسجد ، فان كان باب المئذنة خارج المسجد بطل اعتكافه إن تمعد ذلك *

وهو قول مالك والشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : لا يبطل *

وهذا خطأ ، لأن الخروج عن المسجد — قل أكثر — مفارقة للسكوف وترك له ، والتجديدي في ذلك بغير نص باطل ، ولا فرق بين خطوة وخمسين الى مائة ألف خطوة والله تعالى التوفيق *

٦٣٣ — مسألة — والاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة أو لم تجمع ، سواء كان مسقفاً أو مكشوفاً ، فان كان لا يصلى فيه جماعة ولا له إمام لزمه فرض الخروج لكل صلاة الى المسجد تصلى فيه جماعة (١) ، الا ان يعد منه بعداً يكون عليه فيه حرج فلا يلزمه ، وأما المرأة التي لا يلزمها فرض الجماعة فتعتكف فيه ، ولا يجوز الاعتكاف في رجة المسجد الا ان تكون منه ، ولا يجوز للمرأة ولا للرجل ان يعتكفا أو أحدهما في مسجد داره *

يرهان ذلك قول الله تعالى : (وأتم عا كفون في المساجد) فعم تعالى ولم يخص * فان قيل : قد صرح عن رسول الله ﷺ : «جمعت لى الأرض مسجداً وطهوراً» * قلنا نعم ، بمعنى انه يجوز الصلاة فيه ، وإلا فقد جاب النقص والاجماع بأن البول والغائط جائز فيما عدا المسجد ، فصح انه ليس لما عدا المسجد حكم المسجد ، فصح ان لاطاعة في إقامة في غير المسجد ، فصح ان لااعتكاف الا في مسجد ، وهذا يوجب ما قلنا *

وقد اختلف الناس في هذا *

فقال طائفة : لااعتكاف الا في مسجد النبي ﷺ *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وهو صحيح ، وفي النسخة رقم (١٤) «الى المسجد تصلى فيه جماعة»

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أحسبه عن سعيد بن المسيب قال : لا اعتكاف الا في مسجد النبي ﷺ *

قال ابو محمد : ان لم يكن قول سعيد فهو قول قتادة ، لاشك في احدهما *
وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد مكة ومسجد المدينة فقط *

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا جوار الا في مسجد مكة ومسجد المدينة ، قلت له : فسجد ايليا ؟ قال : لا تجاوز الامسجد مكة ومسجد المدينة . وقد صح عن عطاء أن الجوار هو الاعتكاف *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد مكة أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس *
كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن واصل الأحدب عن ابراهيم النخعي قال : جاء حذيفة الى عبد الله بن مسعود فقال له : ألا أعجبك (١) من ناس عكوف بين دارك ودار الأشمري ؟ فقال له عبد الله : فلمهم أصابوا وأخطأت فقال له حذيفة : ما أبالي ، أفيه اعتكف أوفى سوقكم هذه ، إنما الاعتكاف في هذه المساجد الثلاثة : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى ، قال ابراهيم : وكان الذين اعتكفوا فماب عليهم حذيفة - : في مسجد الكوفة الأكبر *

ورويناه أيضا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن جامع بن ابى راشد قال سمعت ابا وائل يقول : قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قوم عكوف بين دارك ودار ابى موسى ، ألا تنهائم ؟ فقال له عبد الله : فلمهم أصابوا وأخطأت ، وحفظوا ونسيت فقال حذيفة : لا اعتكاف الا في هذه المساجد الثلاثة : مسجد المدينة ، ومسجد مكة ، ومسجد ايليا *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد جامع *

روينا هذا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، وهو أول قوله *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مصر جامع *

كما روينا من طريق ابن ابى شبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن ابى اسحاق عن الحارث عن علي قال : لا اعتكاف الا في مصر جامع *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد نبى *

(١) بكسر الجيم المشددة ، يقال : عجب بالشئ تمجيبا به على التمجيب منه

كما روينا من طريق ابن الجهم : ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا عبيد الله بن عمر - هو القواريري - ثنا معاذ بن هشام الدستوائي ثنا أبي عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال : لا اعتكف الا في مسجد نبي *

وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد جماعة *

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري ، ومعمّر ، قال سفيان : عن جابر الجعفي عن سعد بن عبيدة (١) عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب ، وقال معمّر : عن هشام بن عروة ويحيى بن أبي كثير ورجل ، قال هشام : عن أبيه ، وقال يحيى . عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وقال الرجل : عن الحسن ، قالوا كلهم : لا اعتكف الا في مسجد جماعة *

وصح عن ابراهيم وسعيد بن جبير وأبي قلابة اباحة الاعتكف في المساجد التي لا تصلح فيها الجمعة ، وهو قولنا ، لأن كل مسجد بني للصلاة فاقامة الصلاة فيه جائزة فهو مسجد جماعة * وقالت طائفة : لا اعتكف جازئ في كل مسجد ، ويمتلك الرجل في مسجديته * روينا ذلك عن عبد الرزاق عن اسرائيل عن رجل عن الشعبي قال : لا بأس ان يمتكف الرجل في مسجد دينه *

وقال ابراهيم ، وأبو حنيفة : تعتكف المرأة في مسجد دينها *

قال ابو محمد : أما من حرم مسجد المدينة وحده أو مسجد مكة ومسجد المدينة ، أو المساجد الثلاثة أو المسجد الجامع (٢) : فأقول لا دليل على محتها فلا (٣) معنى لها وهو تخصيص لقول الله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) *

فان قيل : فأين أنتم عما رويتوه من طريق سعيد بن منصور : ناسفان - هو ابن عيينة - عن جامع بن أبي راشد عن شقيق بن سلمة قال : قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قد علمت أن رسول الله ﷺ قال : « لا اعتكف إلا في المساجد الثلاثة » أو قال : « مسجد جماعة ؟ » *

قلنا : هذا شك من حذيفة أو ممن دونه ، ولا يقطع على رسول الله ﷺ بشك ، ولو أنه عليه السلام قال : « لا اعتكف إلا في المساجد الثلاثة » لحفظه الله تعالى علينا ،

(١) في الأصلين « سعيد بن عبيدة » وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « الحرام » بدل « الجامع » وهو خطأ ظاهر (٣) في النسخة رقم (١٦) « ولا » *

ولم يدخل فيه شكاً ، فصح بقينا أنه عليه السلام لم يقبله قط *
 فان قيل : فقد روي من طريق سعيد بن منصور : ناهشيم أنا جوير عن الضحاك
 عن حذيفة قال قال رسول الله ﷺ : « كل مسجد فيه إمام ومؤذن فلا اعتكف فيه
 يصلح (١) » *

قلنا : هذه سؤا لا يشتغل بها ذو فهم ، جوير هالك ، والضحاك ضعيف ولم
 يدرك حذيفة (٢) *

وأما قول إبراهيم وأبي حنيفة خطأ ، لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد ،
 ولا خلاف في جواز يمه وفي أن يجعل كنيفا *
 وقد صح أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد ، وهم يظلمون خلاف صاحب ،
 ولا يخالف لمن من الصحابة *

فقال بعضهم : إنما كان ذلك لأنهم كن معه عليه السلام *
 قلنا : كذب من قال هذا واقرى بغير علم وأثم *
 واحتج أيضا بقول عائشة : لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع النساء
 لنهين المساجد *

وقد ذكرنا في كتاب الصلاة بطلان التعلق بهذا الخبر ، (٣) وأقرب ذلك بأنه لا يحل
 ترك ما لم يتركه النبي ﷺ ، ولا المنع مما لم يمنع منه عليه السلام : - لظن أنه لو عاش
 لتركه ومنع منه ، وهذا إحداث شريعة في الدين ، وأم المؤمنين القائلة هذا لم ترقط
 منع النساء من المساجد ، فظاهر فساد قولهم . والله تعالى التوفيق *

٦٣٤ - مسألة - وإذا حاضت المعتكفة أقامت في المسجد كما هي تذكرا لله تعالى ،
 وكذلك إذا ولدت ، فانها إن اضطرت إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدرت *
 لما قد بينا قبل من أن الحائض تدخل المسجد ، ولا يجوز منها منه (٤) ، إذ لم يأت
 بالمنع لها منه نص ولا إجماع . وهو قول أبي سليمان *

(١) رواه أيضا الدارقطني (ص ٢٤٧) من طريق اسحق الأزرق عن جوير (٢) الضحاك
 هو ابن مزاحم ، وهو لم يدرك أحدا من الصحابة ، وفي سماعه من ابن عباس خلاف ،
 والراجح أنه لم يسمع منه ، ووافق الدارقطني المؤلف في أنه لم يسمع من حذيفة (٣)
 وقد تقدم ذلك في المسألة ٣٢١ (ج ٣ ص ١٣٢-١٣٦) وفي المسألة ٤٨٥ (ج ٤ ص ٢٠٠-
 ٢٠١) (٤) تقدم في المسألة ٢٦٢ (ج ٢ ص ١٨٤-١٨٧)

روينا من طريق البخارى : نا قتيبة نا يزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة ، فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فرجما وضمت الطست تحتها وهى تصلى » (١) *
 ٦٣٥ — مسألة — ومن مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه أو استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه ، لا بد من ذلك *

لقول الله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) *
 ولقول رسول الله ﷺ : « لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ » (٢) فدين الله أحق أن يقضى * *

ولما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس : « أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ فقال : إن أمى ماتت وعليها نذر لم تقضه ؟ فقال رسول الله ﷺ : اقضه عنها » وهذا عموم لكل نذر طاعة ، فلا يحل لأحد خلافه . *

وقد ذكرنا فى باب هل على المعتكف صيام أم لا قبل فتيا ابن عباس بقضائه نذر الاعتكاف (٣) *

وروينا من طريق سعيد بن منصور : نا أبو الأحوص نا ابراهيم بن هاجر عن عامر بن مصعب قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين عن أخيها بعد ما مات *
 وقال الحسن بن حى : من مات وعليه اعتكاف اعتكف عنه وليه *
 وقال الأوزاعى : يمتكف عنه وليه اذا لم يجد ما يطعم (٤) قال : ومن نذر صلاة فأت صلاحا عنه وليه *

قال اسحاق بن راهويه : يمتكف عنه وليه ويصلى عنه وليه اذا نذر صلاة أو اعتكافا ثم مات قبل أن يقضى ذلك *
 وقال سفيان الثورى : الا طعام عنه أحب الى من أن يمتكف عنه *

- (١) فى النسخة رقم (٢١) « وتصلى » وما هنا هو الموافق للبخارى (ج ٣ ص ١٠٧)
 (٢) « قاضيه » بالهاء خطاب للمذكر ، اذ السائل رجل ، كما فى صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥) وفى النسخة رقم (١٦) « قاضية » بالهاء ، وهو تصحيف (٣) تقدم فى المسألة ٦٢٥ من هذا الجزء (٤) فى النسخة رقم (١٦) « واذا لم يجده فليطعم » وهو كلام لا معنى له هنا *

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يطعم عنه لكل يوم مسكين *
 قال أبو محمد : هذا قول ظاهر الفساد ، وما للاطعام مدخل في الاعتكاف *
 وهم يظلمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ، وقد خالفوا ههنا عائشة وابن عباس ، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله تعالى عنهم *
 وقولهم في هذا قول لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ، بل هو مخالف لكل ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

ومن عجائب الدنيا قول أبي حنيفة : من نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يصح فلا شيء عليه ، فلو نذر اعتكاف شهر وهو صحيح فلم يمش إثر نذره إلا عشرة أيام ومات فانه يطعم عنه ثلاثون مسكيناً ، وقد لزمه اعتكاف شهر قال : فان نذر اعتكافاً لزمه يوم بلا ليلة ، فان قال على اعتكاف يومين لزمه يومان ومعهما ليلتان ! (١) وقال أبو يوسف : إن نذر اعتكاف ليلتين (٢) فليس عليه إلا يومان وليلة واحدة ، كما لو نذر اعتكاف يومين ولا فرق *

فهل في التخليط أكثر من هذا ؟ ونسأل الله العافية *

٦٣٦ - مسألة - ومن نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطلعاً - : فانه يدخل في اعتكافه قبل أن يتبين له طلوع الفجر ، ويخرج اذا غاب جميع قرص الشمس ، سواء كان ذلك في رمضان أو غيره *

ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليال مساة أو أراد ذلك تطلعاً - : فانه يدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج اذا تبين له طلوع الفجر *

لأن مبدأ الليل إثر غروب الشمس ، وتامه بطلوع الفجر . ومبدأ اليوم بطلوع الفجر ،

وتامه بغروب الشمس كلها ، وليس على أحد إلما الزم أو مانوى *
 فان نذر اعتكاف شهر أو أرادته تطلعاً - : فبدأ الشهر من أول ليلة منه فيدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج اذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر ، سواء رمضان وغيره *

لأن الليلة المستأنفة ليست من ذلك الشهر الذي نذر اعتكافه أو نوى اعتكافه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «الليلتان» وما هنا أحسن (٢) في النسخة رقم (١٦) «إن اعتكف ليلتين» وهو خطأ *

فان نذرا اعتكاف العشر الآخر من رمضان دخل قبل غروب الشمس من اليوم التاسع عشر لأن الشهر قد يكون من تسع وعشرين ليلة ، فلا يصح له اعتكاف العشر الآخر إلا كقلنا ، وإلا فأنما اعتكف تسع ليال فقط ، فان كان الشهر ثلاثين علم أنه اعتكف ليلة زائدة ، وعليه أن يتم اعتكاف الليلة الآخرة ليلى بنذره ، إلا من علم بانتقال القمر ، فيدخل بقدر ما يدرى أنه يلقى بنذره *

والذى قلنا - من وقت الدخول والخروج - هو قول الشافعى وأبى سليمان *
ورويان من طريق البخارى : نا عبد الله بن منير سمع هرون بن اسمعيل ثنا على بن المبارك ثنا يحيى بن أبى كثير سمع أباسلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أباسعيد الخدرى قال له : « اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الاوسط من رمضان ، فخر جناص بيحة عشرين » (١) *
وهذا نص قولنا *

ومن طريق البخارى : نا ابراهيم بن حمزة (٢) - هو الزيدى - حدثنى ابن أبى حازم والدرادردى كلاهما عن يزيد بن عبد الله بن الهاد - عن محمد بن ابراهيم عن أبى سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبى سعيد الخدرى قال : « كان رسول الله ﷺ يجا و رقى رمضان العشر التى (٣) فى وسط الشهر ، فاذا كان حين يمضى من عشرين ليلة ويستقبل إحدى عشرين رجع الى مسكنه ، ورجع من كان يجاور معه » *
وهذا نص قولنا ، إلا أن فيه أنه عليه السلام كان يبق يومه الى أن يمضى ، وهذا يخرج على أحد وجهين : إما أنه تنفل منه عليه السلام ، وإما أنه عليه السلام نوى أن يعتكف العشر الليالى بشرة أيامها *

وهذا حديث رواه مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم ، فوقع فى لفظه تخطيط وإشكال لم يقا فى رواية عبد العزيز بن أبى حازم وعبد العزيز بن محمد الدراوردى إلا أنه موافق لهما فى المعنى *

وهو أننا روينا هذا الخبر نفسه عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى سعيد الخدرى :

(١) هو فى البخارى (ج ٣ ص ١٠٦ - ١٠٧) (٢) هو بالحاء والزاى ، وفى النسخة رقم (١٦) « جمرة » وهو تصحيف (٣) فى الأصلين « القى » وما هنا هو ما فى البخارى (ج ٣ ص ١٠١) والحديث اختصره المؤلف *

«ان رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط (١) من رمضان ، فاعتكف عاما (٢) حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهى الليلة التى يخرج من صبيحتها (٣) من اعتكافه - قال : من كان (٤) اعتكف معى فليعتكف العشر الآخر ، فقد رأيت (٥) هذه الليلة ثم أنسيتها ، وقد رأيتنى أسجد فى ماء ودين من صبيحتها ، فالتسوها فى العشر الآخر ، والتسوها فى كل وتر ، فطمرت السماء (٦) تلك الليلة ، وكان المسجد على عريش ، فبصرت (٧) عيناى رسول الله ﷺ على جبهته أثر الماء والعين من صبح إحدى وعشرين *
قال أبو محمد : من المحال المتع أن يكون عليه السلام يقول هذا القول بعد انقضاء ليلة إحدى وعشرين ، وينذر بسجوده فى ماء وطين فيما يستأنف ، ويكون ذلك ليلة إحدى وعشرين التى مضت ، فصح ان معنى قول الراوى : «حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين» أراد استقبال ليلة إحدى وعشرين ، وهذا تنفق رواية يحيى بن أبى كثير مع رواية محمد بن ابراهيم ، كلاهما عن أبى سلمة ورواية الدراودى وابن أبى حازم ومالك ، كلهم عن يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم التيمى *

وروينا من طريق البخارى : نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل - نا حماد بن زيد نا يحيى - هو ابن سعيد الأنصارى - عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : «كان النبي ﷺ يعتكف فى العشر الآخر من رمضان ، فكنت أضرب له خباء فيصلى الصبح ثم يدخله *»

قال أبو محمد : هذا نطوع منه عليه السلام ، وليس أمراً منه ومن زاد فى البر زاد خيراً * ويستحب للمعتكف والمعتكفة أن يكون لكل أحد خباء فى صحن المسجد ، اتساء بالنبي ﷺ ، وليس ذلك واجبا والله تعالى التوفيق *
(تم كتاب الاعتكاف وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والحمد لله رب العالمين)

(١) فى الموطأ (ص ٩٨) «العشر الوسط» وفى البخارى (ج ٣ ص ١٠٣) من طريق مالك «يعتكف فى العشر الأوسط» (٢) قوله «علما» محذوف من الأصلين ، وزدناه من الموطأ والبخارى (٣) هذا ما فى البخارى ، وفى الموطأ «يخرج فيها من صبحها» (٤) فى الأصلين بخلف «كان» وهو خطأ (٥) هكذا فى النسخة رقم (١٦) والموطأ ، وفى النسخة رقم (١٤) والبخارى «أريت» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «فطمرت السماء» وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) «فطمرت» وهو خطأ ، وما هنا هو الموافق للبخارى ، وفى الموطأ «فأبصرت» .

﴿ كتاب الزكاة ﴾

٦٣٧ - مسألة - الزكاة فرض كالصلاة ، هذا اجماع متيقن *
 وقال الله تعالى : (فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فلم يسح الله تعالى سبيل أحد حتى يؤمن بالله تعالى ويتوب عن الكفر ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة *
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان مالك بن عبد الواحد المسمى (١)
 ثنا عبد الملك بن الصباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله » (٢) *

قال أبو محمد : وبين الله تعالى على لسان رسوله ﷺ مقدار الزكاة ، ومن أي الأموال تؤخذ ؟ ، وفي أي وقت تؤخذ ، ومن يأخذها ؟ ، وأين توضع ؟ *

٦٣٨ - مسألة - والزكاة فرض على الرجال والنساء الأحرار منهم والحرائر والعبيد ، والامراء والكبار ، والصغار ، والمقلاء ، والمجانين من المسلمين . ولا تؤخذ من كافر *
 قال الله عز وجل : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) فهذا خطاب منه تعالى لكل بالغ عاقل ، من حر ، أو عبد ، ذكر ، أو أنثى ، لأنهم كلهم من الذين آمنوا *

وقال تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) فهذا عموم لكل صغير وكبير ، وعاقل ومجنون ، وحر وعبد ، لأنهم كلهم محتاجون الى طهارة الله تعالى لهم وتزكيتهم إياهم ، وكلهم من الذين آمنوا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداً ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري

(١) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية وبينهما سين مهملة ساكنة ، نسبة الى المسامحة ، وهي محلة بالبصرة نزلها بنو مسمع بن شهاب بن عمرو بن عباد بن ربيعة ، و « مسمع » بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، والنسبة اليه بكسر الأولى وفتح الثانية ، قال السمعاني في الانساب « هكذا سمعنا مشايخنا يقولون » (٢) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣) *

ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صفى (١) عن أبي معبد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ بعت معاذاً الى اليمن فقال : ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول الله ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٢) عليهم خمس صلوات في يوم وليلة (٣) ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٤) عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم » (٥) *

فهذا عموم لكل غنى من المسلمين ، وهذا يدخل فيه الصغير والكبير ، والمجنون ، والعبد ، والأمة ، اذا كانوا أغنياء *

وقد اختلف الناس في هذا *

فأما أبو حنيفة والشافعي فقالا : زكاة مال العبد على سيده ، لأن مال العبد لسيده ولا يملكه العبد *

قال أبو محمد : أما هذان فقد وافقا أهل الحق في وجوب الزكاة في مال العبد ، وإما اختلاف يبتنا وبينهم في هل يملك العبد ماله أم لا ؟ وليس هذا مكان الكلام في هذه المسألة ، وحسبنا أنهما متفقان معنا في أن الزكاة واجبة في مال العبد *

وقال مالك : لا تجب الزكاة في مال العبد ، لاعليه ولا على سيده *

وهذا قول فاسد جدا ، لخلافه القرآن والسنة ، وما نعلم لهم حجة أصلا ، إلا أن بعضهم قال : العبد ليس بتمام الملك ، فقلنا : أما تام الملك فكلام لا يعقل ! *

لكن مال العبد لا يخلو من أحد أوجه ثلاثة لا رابع لها *

إما أن يكون للعبد ، وهذا قولنا ، واذا كان له فهو مالكه ، وهو مسلم ، فالزكاة عليه كسائر المسلمين ولا فرق : *

وإما أن يكون لسيده كما قال أبو حنيفة والشافعي ، فيزكيه سيده ، لأنه مسلم ، وكذلك ان كان لهما معا *

وإما أن يكون للعبد ولا للسيد ، فان كان ذلك فهو حرام على العبد وعلى السيد ،

(١) فتح الصاد المهمة واسكان اليا ، وفي النسخة رقم (١٦) بالصاد المعجمة وهو تصحيح

(٢) في البخارى (ج ١ ص ٢١٥) « قد افترض » (٣) كذا في الأصلين ، وفي البخارى « في كل

يوم وليلة » (٤) في النسخة رقم (١٦) « فرض » وما هنا هو الموافق للبخارى (٥) كذا في

الأصلين ، وفي البخارى « وترد على فقرائهم » *

و ينبغي أن يأخذه الامام، فيضمه حيث يضع كل مال لا يعرف له رب وهذا لا يقولون به ، لاسيما مع تناقضهم في إباحتهم للعبد أن يسرى باذن سيده ، فلولا أنه عندهم مالك لاله لماحل له وطء فرج لا يملكه أصلا ، ولكان زانياً ، قال الله تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فلم يكن العبد مالكا ملك يمينه لكان عادياً إذا تسرى، وهم يرون الزكاة على السفه والمجنون ، ولا ينفذ أمرها في أموالهما ، فما الفرق بين هذا وبين مال العبد ؟ *

وموه بعضهم بأنه صح الاجماع على أنه لازكاة في مال المكاتب *

فقلنا : هذا الباطل ، ومارى إسقاط الزكاة عن مال المكاتب إلا عن أقل من عشرة من بين صاحب وتابع ، وقد صح عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم : أن المكاتب عبد مابق عليه درهم ، وصح إعجاب الزكاة في مال العبد عن بعض الصحابة ، فالزكاة على هذا القول واجبة في مال المكاتب *

وهذا مكان تناقض فيه أبو حنيفة والشافعي ، فقالا : لازكاة في مال المكاتب *

واحتجاً بأنه لم يستقر عليه ملك بمده *

قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأنهما يجمان مع سائر المسلمين على أنه لا يحمل لأحد أن يأخذ من مال المكاتب فلساً بغير إذنه أو بغير حق واجب ، وأن الهيد يتصرف فيه بالمعروف ، من نفقة على نفسه وكسوة وبيع وإتباع ، تصرف ذى الملك في ملكه ، فلولا أنه ماله وملكه ما حل له شيء من هذا كله فيه *

وهم كثيراً يمارضون السنن بأنها خلاف الأصول ، كقولهم في حديث المصراة ، وحديث العتيق في الستة الأعبد بالقرعة ، وحديث الميمن مع الشاهد ، وغير ذلك ، فليت شدى ؟ في أى الأصول وجدوا مالا محكوماً به لانسان ممنوعاً منه كل أحد سواء مطلقة عليه يده في بيع وإتباع ونفقة وكسوة وسكنى - : وهوليس له ؟ أم في أى سنة وجدوا هذا ؟ أم في أى القرآن ؟ أم في غير قياس ؟ *

ومن رأى الزكاة في مال المكاتب أبو نور وغيره *

والعجب أن أبا حنيفة والشافعي يجمان على أن المكاتب عبد مابق عليه درهم ، فمن أين أسقطا الزكاة عن ماله دون مال غيره من العبيد ؟ *

وأبضا فمن أين وقع لهم أن يفرقوا بين مال المكاتب ومال العبد ؟ *

ولا بد من أحد أمرين : إما أن يعتق المكاتب ، فإله له ، فزكاته عليه ، وإما أن يرق ، فإله - قبل وبعد - كان عندهما لسيده ، فزكاته على السيد *

وشغب بعضهم بروايات رويت عن عمر بن الخطاب ، وابنه ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم : لازكاة في مال العبد والمكاتب *

قال أبو محمد : أما الحنفيون والشافعيون فقد خالفوا هذه الروايات ، فأروا الزكاة في مال العبد . ومن الباطل أن يكون قول من ذكرنا بعضه حجة وبعضه خطأ ، فهذا هو التحكم في دين الله تعالى بالباطل ! *

وأما المالكيون فيقال لهم : قد خالف من ذكرنا ما هو أصح من تلك الروايات حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا يزيد بن إبراهيم - هو التستري (١) - ثنا محمد بن سيرين حدثني جابر الحذاء قال : سألت ابن عمر قلت : على المملوك زكاة ؟ قال : أليس مسلماً ؟ قلت : بلى ، قال : فإن عليه في كل مائتين خمسة (٢) فازاد في حساب ذلك *

حدثنا يوسف بن عبد الله ثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا مطرف ابن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يقول : المكاتب عبد مابقي عليه درهم (٣) *

فأزكاة في قول ابن عمر على المكاتب *

وقد صح عن أبي بكر الصديق أنه قال : لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال *

قال أبو محمد : وهم مجمعون على أن الصلاة واجبة على العبد والمكاتب ، والنص قد جاء بالجمع بينهما على كل مؤمن على ما أوجبهما النص *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي ابن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري : أنه قال في مال العبد ، قال : يزكاه العبد *

(١) نسبة الى «تستر» بلد ، بضم التاء الأولى وفتح الثانية وينهما سين مهملة ساكنة (٢) في نسخة «خمسة دراهم» (٣) هو في الموطأ (ص ٢٣١) بلفظ «المكاتب عبد مابقي عليه من كتابته شي» *

وبه الى حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن سعد - عن عطاء بن أبي رباح : انه قال في زكاة مال العبد ، قال يزكيه المملوك *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن حجر : أن طائوساً كان يقول : في مال العبد زكاة *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس المرادي ثنا يعقوب بن خالد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن طائوس عن أبيه قال : في مال العبد زكاة *

وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا غندر عن عثمان بن غياث عن عكرمة : أنه سئل عن العبد هل عليه زكاة ؟ قال : هل عليه صلاة ؟ *

وقد روينا نحو هذا عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن أبي ذئب . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد : وكم قصة خالفوا فيها عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله ، كقولهما جميعاً في صدقة الفطر : مدان من قح أو صاع من شعير ، وغير ذلك كثير *

وأما مال الصغير والمجنون فإن مالهما والشافعي قالوا بقولنا ، وهو قول عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأم المؤمنين عائشة وجابر وابن مسعود وعطاء وغيره *

وقال أبو حنيفة : لا زكاة في أموالهما من الناض (١) والمأشئة خاصة ، والزكاة واجبة في ثمارها وزروعها *

ولانعلم أحداً تقدمه الى هذا التقسيم * وقال الحسن البصري وابن شبرمة : لا زكاة في ذهبه وفضته خاصة وأما الثمار والزروع والمواشي ففيها الزكاة *

وأما إبراهيم النخعي وشرح فقالوا : لا زكاة في ماله جملة * قال أبو محمد : وقول أبي حنيفة اسقط كلام وأغته ؟ ليت شعري ؟ ما الفرق بين زكاة الزرع والثمار وبين زكاة المأشئة والذهب والفضة ؟ فلو أن عاكساً عكس قولهم ، فأوجب الزكاة في ذهبها وفضتها ومأشيتها ، واسقطها عن زروعها وثمرتها ، أكان يكون بين

(١) الأصمعي : « اسم الدراهم والدنانير عن أهل الحجاز الناض والنض ، وانما يسمونه ناضاً اذا تحول عيناً بعدما كان متاعاً ، لأنه يقال : مانض يدي منه شيء » نقله في اللسان

التحكيمين فرق في الفساد !! *

قال أبو محمد : إن موه مموه بأنه لا صلاة عليهما *
 قيل له : قد تسقط الزكاة عن المال له ولا تسقط عنه الصلاة ، وإنما تجب الصلاة
 والزكاة على العاقل البالغ ذى المال الذى فيه الزكاة ، فإن سقط المال سقطت الزكاة ، ولم
 تسقط الصلاة وان سقط العقل ، أو البلوغ سقطت الصلاة ولم تسقط الزكاة ، لأنه لا يسقط
 فرض أوجبه الله تعالى أو رسوله ﷺ إلا حيث أسقطه الله تعالى أو رسوله ﷺ ، ولا يسقط
 فرض من أجل سقوط فرض آخر بالرأى الفاسد بلا نص قرآن ولا سنة (١) *
 وأيضاً فإن أسقطوا الزكاة عن مال الصغير والمجنون لسقوط الصلاة عنهما ولأنهما
 لا يحتاجان الى طهارة فليسقطاها بهذه الملة نفسها عن زرعها وثمارها ولا فرق ، وليسقطا
 أيضاً عنهما زكاة الفطر بهذه الحجة *

فإن قالوا : النص جاء بزكاة الفطر على الصغير *
 قلنا : والنص جاء بها على العبد ، فأسقطتهوها عن رقيق التجارة بأرائكم ، وهذا
 مما تركوا فيه القياس ، إذ لم يقيسوا زكاة الماشية والناض على زكاة الزرع والفطر ،
 أو فليوجبوها على المسكاتب ، لوجوب الصلاة عليه ولا فرق *
 وقد قال بعضهم : زكاة الزرع والثمرة حق واجب فى الأرض ، يجب بأول خير وجبها *
 قال أبو محمد : وقد كذب هذا القائل ، ولا فرق بين وجوب حق الله تعالى فى الزكاة
 فى الذهب والفضة والمواشى من حين اكتسابها الى تمام الحول - وبين وجوبه فى
 الزرع والثمار من حين ظهورها الى حلول وقت الزكاة فيها ، والزكاة ساقطة بخروج
 كل ذلك عن يد مالكه قبل الحول وقبل حلول وقت الزكاة فى الزرع والثمار . وإنما

(١) نعم لا يسقط فرض أوجبه الله أو رسوله إلا حيث أسقطه الله أو رسوله ، ونعم لا يسقط
 فرض من أجل سقوط فرض آخر ، ولكن إذا كانت الزكاة تجب على العاقل البالغ ذى المال فإنها
 تسقط حيث سقط واحد من هذه الشروط - شروط الوجوب - إن صح جهلها شرطاً
 لوجوبها ، والظاهر أن المؤلف أساء العبارة إذ أومأ أنها شرط للوجوب ، وكان الأصح
 أن الزكاة تجب فى المال كما تجب الدية وكما يجب الموض وكما يجب الثمن مثلاً ، وإن ولى الصبي
 أو المجنون مكلف بإخراجها من مال محجور به ، وإن ولى الأمر يجب عليه استيفاؤها من المال ،
 وهذا هو التحقيق ، وهو الذى لجأ اليه المؤلف أخيراً فإسبغنى ، وإن حاوروداوى فى التعبير .

الحق على صاحب الأرض، لا على الأرض، ولا شريعة على أرض أصلاً، وإنما هي على صاحب الأرض، قال الله تعالى: (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً) فظهر كذب هذا القائل وفساد قوله *
وأيضاً: فلو كانت الزكاة على الأرض لا على صاحب الأرض لوجب أخذها في مال الكافر من زرعه وثماره، فظهر فساد قولهم. وبالله تعالى التوفيق *

ولا خلاف في وجوب الزكاة على النساء كهي على الرجال *
وهم مقرون بأنها قد تكون أرضون كثيرة لاحق فيها من زكاة ولا من خراج، كأرض مسلم جعلها قصباً وهي تفل المال الكثير، أو تركها لم يجعل فيها شيئاً، وكأرض ذمي صالح على جزية رأسه فقط *

وقد قال سفيان الثوري والحسن البصري وأشباه الشافعي إن الخراجي الكافر إذا ابتاع أرض عشر من مسلم فلا خراج فيها ولا عشر *

وقد صح أن اليهود والنصارى والمجوس بالحجاز واليمن والبحرين كانت لهم أرضون في حياة النبي ﷺ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لم يجعل عليه السلام فيها عشراً ولا خراجاً *

فان ذكرنا قول رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر «الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق» *

قلنا: فأسقطوا عنهما بهذه الحجة زكاة الزرع والثمار، وأروش الجنائيات، التي هي ساقطة بها بلا شك، وليس في سقوط القلم سقوط حقوق الأموال، وإنما فيه سقوط الملامة، وسقوط فرائض الأبدان فقط. وبالله تعالى التوفيق *

فان قالوا: لانية للمجنون ولالمن لم يبلغ، والفرائض لا تجزى إلا بنية *
قلنا: نعم، وإنما أمر بأخذها الإمام والمسلمون، بقوله تعالى: (خدمن أموالهم صدقة) فاذا أخذها من امر بأخذها بنية انها الصدقة أجزأت عن الغائب والمنع على المجنون والصغير ومن لانية له *

والمعجب أن المحفوظ عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم بإيجاب (١) الزكاة في مال اليتيم *
روينا من طريق أحمد بن حنبل: ثنا سفيان - هو ابن عينة - عن عبد الرحمن بن

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وايبوب السخيتاني ويحيى بن سعيد الانصاري أنهم كلهم سمعوا القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يقول : كانت عائشة تزكي اموالنا ونحن أيتام في حجرها ، زاد يحيى : وإنه ليتجر بها في البحر *

ومن طريق أحمد بن حنبل : ثنا وكيع ثنا القاسم بن الفضل - هو الحداني (١) عن معاوية بن قرة عن الحكم بن أبي العاصي الثقفي قال قال لي عمر بن الخطاب : ان عندى مال يقيم قد كادت الصدقة ان تأتى عليه *

ومن طريق عبد الرزاق ومحمد بن بكر قالوا : اخبرنا ابن جريج اخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الرجل على مال اليتيم ، قال : يعطى زكاته *
ومن طريق سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن عبيد الله بن ابي رافع قال : باع على بن ابي طالب ارضاً لنا بثمانين ألفاً ، وكنا يتامى في حجره ، فلما قبضنا اموالنا نقصت ، فقال : إني كنت اذكيه *

وعن ابن مسعود قال : أحص ما في مال اليتيم من زكاة ، فاذا بلغ ، فان آنست منه رشداً فأخبره ، فان شاء زكى وان شاء ترك *

وهو قول عطاء وجابر بن زيد وطاوس ومجاهد والزهري وغيرهم ، وما نعلم لن ذكرنا مخالفاً من الصحابة ، الا رواية ضعيفة عن ابن عباس ، فيها ابن لمية *
وقد حدثنا حمام عن ابن مفرج عن ابن الاعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال يوسف بن ماهك قال رسول الله ﷺ : « ابتغوا في مال اليتيم لاتأكله الزكاة » (٢) *

والحنيفيون يقولون : الرسل كالسند ، وقد خالفوا هذا الرسل وجهو بالصحابة رضى الله عنهم *

٦٣٩ - مسألة - ولا يجوز أخذ الزكاة من كافر *

قال أبو محمد : هي واجبة عليه ، وهو معذب على منها ، إلا أنها لا تجزى عنه إلا ان

(١) يضم الحاء وتشدد الدال المهملتين ، نسبة الى حدان بن شمس - يضم الشين المعجمة واسكان الميم - ابن عمرو بن غنم بن غالب بن عثمان . ولم يكن القاسم بن الفضل من بني حدان بل هو أزدى ، وانما كان فاذ لا يجنب بني حدان فنسب اليهم ، وكنته أبو المنيرة (٢) ورواه الشافعي من طريق ابن جريج عن يوسف نحوه مرسل . أيضاً انظر التلخيص (ص ١٧٦)

يسلم ، وكذلك الصلاة ولا فرق ، فإذا اسلم فقد تفضل عز وجل بإسقاط ما سلف عنه من كل ذلك ، قال الله تعالى : (الأسحاب اليمين في جنات يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقرهم قالوا : لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين) وقال عز وجل : (وويل للمسركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون) وقال تعالى : (قل : للذين كفروا إن يتهموا ينفر لهم ما قد سلف) *
قال أبو محمد : ولا خلاف في كل هذا ، إلا في وجوب الشرائع على الكفار ، فإن طائفة عندت عن القرآن والسنة ، خالفوا في ذلك *

٦٤٠ — مسألة — ولا تجب الزكاة إلا في ثمانية أصناف من الأموال فقط وهي :
الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والابل والبقر والغنم شأنها وما عجزها فقط *
قال أبو محمد : لا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في وجوب الزكاة في هذه الأنواع ، وفيها جاءت السنة ، على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، واختلفوا في أشياء مما عداها *
٦٤١ — مسألة — ولا زكاة في شيء من الثمار ، ولا من الزرع ، ولا في شيء من المعادن ، غير ما ذكرنا ، ولا في الخيل ، ولا في الرقيق ، ولا في العسل ، ولا في عروض التجارة ، إلا على مدير (١) ولا غيره *
قال أبو محمد : اختلف السلف في كثير مما ذكرنا ، فأوجب بعضهم الزكاة فيها ، ولم يوجبها بعضهم (٢) ، وانفقوا في أصناف سوى هذه أنه لا زكاة فيها *

فما اتفقوا على أنه لا زكاة فيه كل ما اكتسب للفقنة للتجارة ، من جوهر ، وياقوت ، ووطاء ، وغطاء ، وثياب ، وآنية نحاس أو حديد أو رصاص أو قزدير ، وسلاح ، وخشب ، ودور (٣) وضياع ، وبنال ، وصوف ، وحرير وغير ذلك كله لا تخامش شيئاً *
وقالت طائفة : كل ما عمل منه خبز أو عصيدة ففيه الزكاة ، وما لم يؤكل إلا تفكه فلا زكاة فيه ، وهو قول الشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ولا على مدير» والسياق يأتي زيادة الواو. وبجاشية النسخة رقم (١٤) ما نصه : «المدير الذي يدبر النصاب قبل حلول الحول» (٢) في النسخة رقم (١٦) «فأوجب بعضهم الزكاة فيما لم يوجبها بعضهم» (٣) في النسخة رقم (١٤) «ودور» بدل الدور ، وما هنا أحسن ، فالدور أنسب لذكرها مع الضياع .

وقال مالك : الزكاة واجبة في القمح والشعير والسلت (١) ، وهي كلها صنف واحد ، قال : وفي العلس (٢) ، وهو صنف منفرد ، وقال مرة أخرى : انه يضم الى القمح والشعير والسلت ، قال : وفي الدخن ، وهو صنف منفرد ، وفي السمسم ، والأرز ، والذرة ، وكل صنف منها منفرد لا يضم الى غيره ، وفي الفول ، والحمص (٣) واللوبيا والمدس والجلبان (٤) والبسيل (٥) والترمس وشائر القطنية (٦) ، وكل ما ذكرنا فهو صنف واحد يضم بعضه الى بعض في الزكاة *

قال : وأما في البيوع فكل صنف منها على حاله ، إلا الحمص واللوبيا فانها صنف واحد * ومرة رأى الزكاة في حب المصفر ، ومرة لم يرها فيه ، وأوجب الزكاة في زيت الفجل (٧) ، ولم ير الزكاة في زريعة الكتان ، (٨) ولا في زيتها ، ولا في الكتان ولا في الكرسة (٩) ، ولا في الخضر كلها (١٠) ، ولا في اللفت * ورأى الزكاة في الزيت وفي زيت الزيتون لافي حبه ، ولم يرها في شيء من الثمار ، لافين ولا بلوط ولا قسطل ولا رمان ولا جوز الهند ولا جوز ، ولا لوز ، ولا غير ذلك أصلاً *

(١) سيأتي الكلام عليه بمذ قليل (٢) بالعين المهملة واللام المفتوحتين وبمدها سين مهملة : هو نوع جيد من القمح ، وقيل : هو ضرب من القمح يكون في الكمام منه جتان يكون بناحية اليمن وهو طعام أهل صنعاء ، وقال ابن الأعرابي : المدس يقال له العلس قاله في اللسان . (٣) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة وكسرها أيضا فقيه لكتان (٤) يضم الجيم وضم اللام وتشديد الباء الموحدة ، وباسكان اللام وتخفيف الباء ، وهو حب أغبر أكر على لون الماش إلا أنه أشد كدرة منه وأعظم جرما ، وهو يطبخ . قاله في اللسان ووصفه داود في التذكرة وصفا مفصلا (٥) هكذا في الأصلين ، والذي في اللسان أن البسيلة الترمس . (٦) بكسر القاف واسكان الطاء المهملة وتخفيف الياء المثناة ، ويجوز تشديدها ، وضم القاف مع تشديد الياء فقط ، هي واحدة القطاني ، وهي الحبوب التي تدخر كالحمص والمدس والترمس والأرز وغيرها وهي ما كان سوى الحنطة والشعير والزبيب والنثر (٧) يضم الفاء والجيم وباسكان الجيم أيضا (٨) الزريعة الشيء المزروع فالمراد نفس نبات الكتان لا بزره (٩) بكسر الكاف واسكان الراء وكسر السين المهملة وفتحها مع تشديد النون المفتوحة : نبات له حب في غلف تملفه الدواب ، وصفته مفصلة عند داود (١٠) في النسخة رقم (١٤) تقديم وتأخير في هذه الأصناف وزيادة «ولا في القطن»

وقال أبو حنيفة : الزكاة في كل ما أنبتت الأرض من حبوب أو ثمار أو نوار (١) لا تحاش شيئا ، حتى الورد والسوسن ، والرجس وغير ذلك ، حاشا ثلاثة أشياء فقط ، وهي : الحطب ، والقصب ، والحشيش فلا زكاة فيها ، واختلف قوله في قصب النيرة (٢) ، فمرة رأى فيها الزكاة ومرة لم يرها فيها *

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا زكاة في الخضر كلها ، ولا في الفواكه ، وأوجبوا الزكاة في الجوز ، واللوز ، والتين ، وحب الزيتون ، والجوز (٣) والصنوبر والفستق والكرويا (٤) والخردل والبناب وحب البسباس (٥) وفي الكتان ، وفي زرع يمتد أيضا ، وفي حب المصفر وفي نواره ، وفي حب القنب (٦) لافي كتانه ، وفي الفوة (٧) ، اذا بلغ كل صنف مما ذكرنا خمسة أوسق ، والأفلا ، وأوجبوا الزكاة في الزعفران وفي القطن والورس * ثم اختلفوا *

فقال أبو يوسف : اذا بلغ ما يصاب من أحد هذه الثلاثة ما يساوي خمسة أوسق من قمح أو شعير أو من ذرة أو من تمر أو من زبيب — أحد هذه الخمسة فقط ، لا من شيء غيرها : — ففيه الزكاة ، وإن نقص عن قيمة خمسة أوسق من أحد ما ذكرنا فلا زكاة فيه * وقال محمد بن الحسن : إن بلغ ما يرفع (٨) من الزعفران خمسة أمان — وهي عشرة أراطال — ففيه الزكاة ، وإلا فلا ، وكذلك الورس ، وإن بلغ القطن خمسة أمان — وهي ثلاثة

(١) بضم النون وتشديد الواو المفتوحة : هو الزهر (٢) بفتح الذال المعجمة وكسر الراء وبمد الياء راء ثانية وهي : فتات من قصب العليب الذي يجاء به من الهند يشبه قصب الشباب . قاله في اللسان (٣) بكسر الجيم وتشديد اللام المفتوحة واسكان الواو وآخره زاي ، وهو : البنديق ، وهو عربي حكاة سيويه . (٤) الكرويا والكرويا معروف ، بفتح الراء واسكان الواو وليس بينهما شيء ، وحكاها بعضهم بوزن زكريا مقصوراً (٥) البسباس والبساسة بفتح الباء بقل طيب الريح يشبه طعمه طعم الجزر (٦) بفتح القاف وكسرهما مع تشديد النون المفتوحة : نبات ينبت من لحائه جبال وخيطان (٧) الفوة والفوة ، بضم الفاء وفتح الواو المشددة وبالهاء والياء : عروق دقاق طوال حمراء يصبغ ويداوى بها (٨) يعني ما تله الأرض ، يقال : جاء زمن الرقاق — بكسر الراء وفتحها — وهو اكتناز الزرع ورفعها بمد الحصاد *

آلاف رطل فلفلية (١) ففيه الزكاة ، وإلا فلا *
واتفقا على أن حب المصفر إن بلغ خمسة أوسق زكى هو ونواره ، وإن نقص عن ذلك لم يترك لأحبه ولا نواره *

واختلفا في الأجاص (٢) والبصل والثوم والخنا ، فرة أو جيا فيها الزكاة ، ومرة أسقطاها .
وأسقطا الزكاة عن خيوط القنب وعن حب القطن ، وعن البلوط والقسطل والنبق (٣) والتفاح والكمثرى والشمش والهلج (٤) والبطيخ والقناو واللفت والتوت والخروب والحرف (٥) والحلبة والشونيز (٦) والكرات *

وقال أبو سليمان داود بن علي وجهور أصحابنا : الزكاة في كل ما أنبتت الأرض ، وفي كل ثمرة ، وفي الحشيش وغير ذلك ، لا تحاش شيئا ، قالوا : إذا كان من ذلك يحتمل الكيل لم تجب فيه زكاة حتى يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق فصاعداً ، وما كان لا يحتمل ففي قليله وكثيره الزكاة *

وروينا أيضاً عن السلف الأول أقوالا *
فروى عن ابن عباس : أنه كان يأخذ الزكاة من الكرات *
وعن ابن عمر : أنه رأى الزكاة في السلت *

وعن مجاهد وحامد بن أبي سليمان وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعي إيجاب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض ، قل أو أكثر ، وهو عن عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وحامد بن أبي سليمان في غاية الصحة *

(١) بمحاشية النسخة رقم (١٤) في (ص ٢٥١ منها) - بمدني ف ثلاثين صفحة عند الكلام على تفسير المد - مانسه : « الرطل الفلفلى هو الرطل البندادى ، قال أبو عبيد : وزنه عندهم ثمانية وعشرون درهما ومائة درهم كيلا » (٢) بكسر الهمزة وتشديد الجيم ، ويفهم من كلام داود أنه فاكهة من أنواعها الخوخ والبرقوق وغيرها (٣) في النسخة رقم (١٦) « والتين » وهو خطأ (٤) يفتح الماء وكسر اللامين بينهما ياء : ويقال إهليلج وإهليلجة بزيادة همزة مكسورة في أولهما وفتح اللام الثانية فيهما ولا يجوز كسرهما فيهما ، قال في اللسان « عقير من الأدوية معروف وهو معرب ؟ » ولم يفسره داود بأكثر من هذا (٥) بضم الحاء - الهملة واسكان الراء ، هو حب الرشاد (٦) بضم الشين وكسر النون ، ويقال « الشينيز » بكسر الشين ، وهو الحبة السوداء *

رواه عن عمر بن عبد العزيز معمر عن سالك بن الفضل عنه *
ورواه عن ابراهيم وكيع عن سفیان الثوري عن منصور عنه ، وأنه قال : في عشر
دستجات بقل دستجة (١) *

ورواه عن حماد بن ابى سليمان شعبة *
ورويانا عن الزهري وعمر بن عبد العزيز إيجاب الزكاة في الثمار عموماً ، دون تخصيص
بعضها من بعض *

وعن الزهري إيجاب الزكاة في التوابل والزعفران عشر ما يصاب منها *
وعن ابى بردة بن ابى موسى إيجاب الزكاة في البقول *
قال أبو محمد : أما ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه من إيجاب الزكاة في السلت فإنه قدرانه
نوع من القمح ، وليس كذلك ، وإن كان القمح يستحيل في بعض الأرضين سلتيه ، فإن اسمها (٢)
عند العرب مختلف ، وحدها في المشاهدة مختلف ، فهما صنفان بلا شك (٣) وقد يستحيل المصير
خراً ويستحيل الخرخلا وهي أصناف مختلفة بلا خلاف ، ولم يأت قط برهان من نص ولا من إجماع
ولا من معقول على أن ما استحال إلى شيء آخر فهما نوع واحد ، ولكن إذا اختلفت الأسماء لم يحز
أن يقع حكم ورد في اسم صنف ما على ما لا يقع عليه ذلك الاسم ، لقول الله تعالى : (ومن
يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ولو كان ذلك لوجب أن يقع على غير السارق حكم السارق ،
وعلى غير الغنم حكم الغنم !! وهكذا (٤) في كل شيء (٥) *

ورويانا في ذلك أنراً لا يصح ، من طريق ابن لميعة ، وهو ساقط ، عن عمارة بن غزية
وهو ضعيف (٦) ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم : «إن هذا كتاب رسول الله

(١) بفتح الدال واسكان السين المهملة وفتح التاء والجيم ، وهي الحزمة ، فارسي
معرب (٢) في الأصلين «اسمها» وهو خطأ ظاهر (٣) السلت بضم السين المهملة واسكان
اللام - نوع من الشعير لا قشر له يكون بالغور والحجاز يتبردون بسويقه في الصيف ،
هكذا في اللسان ، ورجحه على قول من زعم أنه نوع من الحنطة ، وكذلك قال داود : أنه
نوع من الشعير وأنه بنبت بالعراق واليمن وينزع من قشره كالحنطة وأنه أجود ما يؤكل
مطبوخاً باللبن ويسمن تسميناً عظيماً (٤) في النسخة رقم (١٤) «وهذا» (٥) هذه منالطة
غربية (٦) غزية بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي وتشديد اليااء المفتوحة ، وعمارة هذا تابعي
ثقة ، قال الذهبي في الميزان «ما علمت أحداً ضممه سوى ابن حزم»

ﷺ عمرو بن حزم : في النخل ، والزرع قحوه وسلته وشعبه فيما سقى من ذلك بالرشاء (١) نصف العشر * وذكر الحديث (٢) *

وهذه صحيفة لاتسد ، وقد خالف خصوصاً أكثر ما في هذه الصحيفة *
وأما قول الشافعي فإنه حد حداً فاسداً لا يهان على صحته ، لآمن قرآن ولا من سنة
ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ، وما نعلم أحداً قاله قبله ، وما كان هكذا
فهو ساقط لا يحل القول به *

والمعجب أنه قاس على البر والشهير كل ما يعمل منه خبز أو عصيدة ، ولم يقس على
النمر والثر ييب كل ما يتقوت من الثمار ! فإن البلوط والتين والقسطل وجوز الهند أقوى
وأشهر في الثمرات من الثرى ييب بلا شك ثما علمنا بلداً يكون قوت أهله الثرى ييب صرفاً ونعلم
بلا دأليس قوتها إلا القسطل وجوز الهند والتين صرفاً ، وكذلك البلوط ، وقد يعمل
منه الخبز والعصيدة ، فظهر فساد هذا القول *

وأما قول مالك فأشد وأبين في الفساد ، لأنه إن كانت علته الثقوت ، فإن القسطل
والبلوط والتين وجوز الهند واللفت بلا شك أقوى في الثقوت من الزيت ومن الزيتون
ومن الحمص ومن المدس ومن اللوياء *

والمعجب كله إيجابه الزكاة في زيت الفجل ! وهو لا يؤكل ، وإنما هو للوقيد (٣) خاصة
ولا يعرف إلا بأرض مصر فقط . وأخبرني ثقة في نقله وتميزه أن المسمى بمصر فجلا

(١) الرشاء بكسر الراء وبالمدحج الدلو . والمراد هنا ما سقى بآلة من آلات السقى
(٢) كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن مع عمرو بن حزم سبق أن ذكرنا في المسألة (١١٦)
(ج ١ ص ٨١ و ٨٢) أنه كتاب صحيح وذكرنا سنده من المستدرك للحاكم ، وهذه القطعة
التي هنا ليست في المستدرك بهذا اللفظ ، ولكن فيه : « وما كتب الله على المؤمنين من العشر
في المقار ما سقت السماء أو كان سحاً أو بملا فقيه المشراذا بلغت خمسة أوسق ، وما سقى
بالرشاء والدالية فقيه نصف المشراذا بلغ خمسة أوسق » وقد ورد هذا المعنى باسناد صحيح
جداً عند الدارقطني (ص ٢١٥) من طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر : « كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن » الخ وأرجو أن أوفق إلى جمع كل
أسانيد هذا الأثر الجليل وكل ألفاظه وأحقها تحقيقاً شافياً باذن الله . (٣) الوقيد بالياء
أحد مصادر « وقد » *

يعمل منه الزيت الذي رأى مالك فيه الزكاة - : هو النبات المسمى عندنا بالأندلس «البشتر» (١) وهو نبات صحراوي لا ينترس أصلاً *

ولم ير الزكاة في زيت زريعة السكتان، ولا في زيت السمسم، وزيت الجوز، وزيت
المركان وزيت الزنبوج (٢) وزيت الصرور، (٣) وهذه تؤكل ويوقد بها، وهي زيوت
خراسان والعراق وأرض الصامدة وصقلية *

ولا متعلق لقوله في قرآن ولا في سنة صحيحة ولا في رواية سقيمة، ولا من دليل إجماع
ولا من قول صاحب ولا من قياس، ولا من عمل أهل المدينة، لأن أكثر ما رأى فيه
الزكاة ليس يعرف بالمدينة، وما نعرف هذا القول عن أحد قبله، فظهر فساد هذا القول
جملة . وبالله تعالى التوفيق *

والعجب كل العجب أن مالكا والشافعي قالانصاعنهما : إن قول الله تعالى (وهو الذي
أنشأ جنات معر وشات وغير معر وشات والنخل والزروع مختلفاً كاه والزيتون والرمان
متشابهاً وغير متشابه كاه) من ثمره إذا أثمر وأتواحقه يوم حصاده (إنما أراد به الزكاة
الواجبة) *

قال أبو محمد : فكيف تكون هذه الآية أنزلها الله تعالى في الزكاة عندهما، ثم يدعطان
الزكاة عن أكثر ما ذكر الله تعالى فيها باسمه، من الرمان وسائر ما يكون في الجنات؟ وهذا
عجب لا نظير له ؟ *

واحتج بعضهم بأنه إنما أوجب الله تعالى الزكاة فيها فيما يحصد *

فقبل للمالكين : فنأين أوجبتم الزكاة في الزيتون وهو عندكم لا يحصد؟ *

ويقال للشافعيين : من لكم بأن الحصاد لا يتعلق على غير الزرع؟ والله تعالى ذكر
منازل الكفار فقال: (منها قائم وحصيد) وقال رسول الله ﷺ يوم الفتح: «احصدوا ثم حصدوا» *

واما قول أبي يوسف وعبد الله بن قاسم هذه الأقوال (٤) كلها وأشدّها تناقضاً، لانها

(١) ضبطت هذه الكلمة بالقلم في النسخة رقم (١٤) بفتح اللام وكسر الباء الموحدة
واسكان الشين المعجمة وفتح التاء المثناة، ولم أصل الى تحقيقها، ولعلها كلمة إسبانية
مما عرب بعد فتح الأندلس (٢) المركان والزنبوج لم أعرفهما (٣) بكسر الصاد واسكان
الراء وآخره واو، هو من شجر الجبال كالبلوط العظيم، حقق داود أن صمغه هو
المعروف بالحصى لبان الجاوي انظر اللسان والتذكرة (٤) في بعض النسخ «فأسقط من
هذه الأقوال» وما هنا اصح وأنسب للسياق *

لم يلتزموا التحديد بما يتقوت ، ولا بما يكال ، ولا بما يؤكل ولا بما يئس ، ولا بما يدخر ، وأتينا بأقوال في غاية الفساد ، فأوجياها في الجوز واللوز والجلوز والصنوبر ، وأسقطاها عن البلوط والقسطل واللفت وأوجياها في البساس ، وأسقطاها عن الشونيز ، وهما أخوان وأوجياها - في بعض الأقوال - في الثوم ، والبصل ، وأسقطاها عن الكراث ، وأوجياها في خيوط الكتان وجه ، وأوجياها (١) في حب المصفر ونواره ، وأوجياها في خيوط القطن دون وجه ، وأوجياها في حب القنب وأسقطاها عن خيوطه ، وأوجياها في الخردل وأسقطاها عن الحرف ، وأوجياها في العناب ، وأسقطاها عن النبق ، وهما أخوان ، وأوجياها في الزمان ، وأسقطاها عن التفاح والسفرجل وهي (٢) سواء .

فان قيل : الزمان مذكور في الآية . قيل : والزرع مذكور في الآية *

وقد أسقطا الزكاة عن أكثر ما يزرع *

وهذه وسوساوس تشبه ما يأتي به المرور (٣) أو ما لهما متعلق لامن قرآن ولا من سنة ولا من رواية ضعيفة ، ولامن قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى سديد ، وما نعلم أحدا قال بذلك قبلهما ، فسقط هذا القول الفاسد أيضا جملة *

وأما قول أنى حنيفة فلا متعلق له بالقرآن ، ولا بقول رسول الله ﷺ : «فما سقت السماء العشر» لأنه قد أخرج من جملة ذلك القصب والحشيش وورق التمار كلها ، وهذا تخصيص لما احتج به ، بلا برهان من نص ولا من إجماع ، ولامن قياس ولا من رأى له وجه يميل ، مع خلافه للسنة ! فخرج أيضا هذا القول عن الجواز (٤) . والله تعالى التوفيق * قال أبو محمد : فلم يبق إلا قول اصحابنا وقولنا ، فنظرنا في ذلك ، فوجدنا اصحابنا يحتجون بالآية المذكورة وبالثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : «فما سقت السماء العشر» ، لاجبة لهم غير هذين النصين ، *

فوجدنا الآية لا متعلق لهم بها لوجوه *

أحدها : ان السورة مكية ، والزرع كاتمة مدنية بلا خلاف من أحد من العلماء ، فبطل ان تكون أنزلت في الزكاة *

(١) في النسخة رقم (١٤) «واختلفا» وهو خطأ ، فقد سبق ان نقل المؤلف عنهما إيجابها في حب المصفر ونواره (٢) في النسخة رقم (١٦) «وهما» وهو خطأ ، اذا المراد ان الزمان والتفاح والسفرجل سواء (٣) هو التي غلبت عليه المرة (٤) في النسخة رقم (١٤) «على الجواز»

وقال بعض المخالفين : نعم هي مكية ، إلا هذه الآية وحدها ، فانها مدنية *
قال ابو محمد : هذه دعوى بلا برهان على صحتها ، وتخصيص بلا دليل ، ثم لوصح لما
كانت لهم في ذلك حجة ، لأن قائل هذا القول زعم انها انزلت في شأن ثابت بن قيس
ابن الشماس رضى الله عنه ، إذ جد ثمرته فتصدق منها حتى لم يبق له منها شيء (١) ، فبطل
ان يكون اريد بها الزكاة *

والثاني : قوله تعالى فيها : (وآتوا حقه يوم حصاده) ولا خلاف بين أحد من الأمة
في ان الزكاة لا يجوز إيتاؤها يوم الحصاد ، لكن في الزرع بعد الحصاد ، ودرس
والنرو ، والكيل ، وفي الثمار بعد اليلس والتصفية والكيل ، فبطل ان يكون ذلك الحق
الأمور به هو الزكاة التي لا تجب إلا بعد ما ذكرنا *

والثالث : قوله تعالى في الآية نفسها : (ولا تسرفوا) ولا سرف في الزكاة ، لأنها محدودة ،
لا يحل ان ينقص منها حبة ولا تزداد أخرى (٢) *
فان قيل : فما هذا الحق المفترض في الآية ؟ *

قلنا : نعم ، هو حق غير الزكاة ، وهو ان يعطى الحاصدين الحصاد ما طابت به نفسه
ولا بد ، لاحد في ذلك ، هذا ظاهر الآية ، وهو قول طائفة من السلف *
كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا ابراهيم بن حماد ثنا اسماعيل
ابن اسحاق القاضي ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث —
هو ابن عبد الملك — عن محمد بن سيرين وعن نافع عن ابن عمر في قوله تعالى : (وآتوا
حقه يوم حصاده) قال : كانوا يعطون من اعتر بهم (٣) شيئاً سوى الصدقة *

وبه الى اسماعيل بن اسحاق قال : ثنا محمد بن ابي بكر — هو المقدمي — ثنا يحيى —
هو ابن سميد القطان — عن سفيان الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي في

(١) هذا رواه الطبري في التفسير (ج ٨ ص ٤٥) عن ابن جريج مرسلًا ، وكذلك
نسبه السيوطي في الدر المنثور (ج ٣ ص ٤٩) إليه والى ابن أبي حاتم ، ولا حجة في مثل هذا
(٢) أى على انها من المفروض ، وإلا فالتطوع بالزيادة لا خلاف في جوازه (٣) يقال
« اعتره واعتريه » اذا أتاه فطلب عمر وفه . وهذا الأثر رواه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٤١٢
عن حفص وعبد الرحيم عن أشعث بهذا الاسناد . ورواه النحاس في الناسخ والنسخ

قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: يعطى نحواً من الضنث *
ومن طريق جرير عن منصور عن مجاهد في قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده)
قال: إذا حصدت وحضرك المساكين طرحت لهم منه، وإذا طيبت طرحت لهم منه،
وإذا نقيته وأخذت في كيله حشوت لهم منه، وإذا علمت كيله عزلت زكاته، وإذا أخذت
في جداد النخل (١) طرحت لهم من التفاريق (٢) والتمر، وإذا أخذت في كيله حشوت
لهم منه، وإذا علمت كيله عزلت زكاته *
وعن مجاهد أيضاً: هذا واجب حين يصرم *
وعن أبي العالية في قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: كانوا يعطون شيئاً
غير الصدقة *

وعن سعيد بن جبير في قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: يمر به الضعيف
والمسكين فيعطيه حتى يعلم ما يكون *
وعن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده: (وأتوا حقه يوم حصاده)
قال: بعد الذي يجب عليه من الصدقة، يعطى الضنث (٣) والشيء *
وعن الريسع بن أنس: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: لقاط السنبلة *
وعن عطاء في قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: شيء يسير سوى الزكاة المفروضة *

(ص ١٣٩) من طريق حفص وفيه «أبنا شبيب عن نافع عن ابن عمر» والظاهر أن قوله
«شبيب» خطأ صوابه «أشعث» وروى الطبري (ج ٨ ص ٤٢) معناه بإسنادين. ووقع في
الخارج «من اعترام» وقد ظهر لنا الآن أنه خطأ وأن صوابه «من اعتر بهم» كما في الدر المنثور
أيضاً (ج ٣ ص ٤٩) وكما في بعض الفاظ الطبري عن ابن عمر «يعظم المتر» (١) الجداد
بفتح الجيم وكسرها وبالذالين المهملتين، كما في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦)
بالمجتمتين وكذلك في كثير من كتب السنة، وهو تصحيف، ولم تذكر هذه الكلمة
في كتب اللغة إلا في مادة (ج د) وليس لها ذكر في مادة (ج ذ) (٢) بالثاء الثلاثة جمع فروق
وهو قح البصرة والتمرة، والمراد هنا المناقيد يخرط ماعليها فتبقى عليها التمرة والتمران
والثلاث يخطئها المخطب فتلقى للمسكين قاله في اللسان، والأثر رواه يحيى بن آدم رقم ٤٠٣
والطبري (ج ٨ ص ٤١) ووقع في الأصلين «التفاريق» بالثاء وهو تصحيف (٣) أي الحرمة *

ولا يصح عن ابن عباس أنها نزلت في الزكاة ، لأنه من رواية الحجاج بن أرقطاة ، وهو ساقط ، ومن طريق مقسم ، وهو ضعيف *

ومن ادعى أنه نسخ لم يصدق الا ينص متصل الى رسول الله ﷺ ، وإلا فبايعجز أحدعن ان يدعى في أى آية شاء وفي أى حديث شاء أنه منسوخ ، ودعوى النسخ إسقاط لطاعة الله تعالى فيما أمر به من ذلك النص ، وهذا لا يجوز الا ينص مسند صحيح *

وأما قول (١) رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بنبض أودالية (٢) نصف العشر » فهو خبر صحيح ، ولم يأت ما يخصه لم يجوز خلافه لأحد *

لكن وجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف وأحمد بن محمد الطلعنكي ، قال عبد الله :

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والنقاد ، وزهير بن حرب ، قالوا كلهم : ثنا وكيع ، وقال الطلعنكي : ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق

البنار ثنا أحمد بن الوليد المدني ثنا يحيى بن آدم ، ثم اتفق وكيع ويحيى ، كلاهما عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوساق (٣) تمر ولا حب صدقة » قال وكيع في روايته : « من تمر » واتفقا فيما عدا ذلك (٤) *

قال أبو محمد : وهذا إسناد في غاية الصحة ، ففي رسول الله ﷺ الصدقة عن كل مادون خمسة أوساق (٥) من حب أو تمر *

ولفظه « دون » في اللغة العربية تقع على معنيين ، وقوعاً مستوياً : ليس أحدهما أولى من الآخر ، وهما بمعنى : أقل ، وبمعنى : غير ، قال عز وجل : (ألا تتخذون من دوني وكيلاً) أى من غيري ، وقال عز وجل : (وآخرين من دونهم لآملوهم) أى من غيرهم ، وحيثما وقعت لفظه « دون » في القرآن فهي بمعنى غير ، فلا يجوز لأحد ان يقتصر بلفظه « دون »

(١) في النسخة رقم (١٤) « فأما » (٢) هي شئ يتخذ من خوص وخشب يستقى به بمجال تشدق رأس جذع طويل . قاله في اللسان (٣) في النسخة رقم (١٤) « أوسق » وكلاهما جمع صحيح ، وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٧) (٤) هو في الخراج ليحيى برقم ٤٤٠ بهذا الاسناد ولكن لفظه : « لا صدقة في حب ولا تمر دون خمسة أوسق » (٥) في النسخة رقم (١٤) « أوسق »

في هذا الخبر على معنى : أقل دون معنى : غير ، ونحن اذا حملنا «دون» هنا على معنى غير دخل فيه أقل ، وتخصيص اللفظ بلا برهان من نص لا يحمل ، *

فصح بقينا أنه لازكاة في غير خمسة أوسق من حب أو تمر ، ووجبت الزكاة فيما زاد على خمسة أوسق بنص قول (١) رسول الله ﷺ وبالإجماع المتيقن على ذلك ، وكذلك في الأبل والبقر والغنم والذهب والفضة بالإجماع المتيقن والنص أيضا ، وسقطت الزكاة عما عدا ذلك مما اختلف فيه ولا نص فيه ، بنى النبي ﷺ الزكاة عن كل ما هو غير خمسة أوسق من حب أو تمر ، (٢) *

ثم وجب ان ننظر ما يقع عليه اسم «حب» في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ * فوجدنا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثاقم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المتني ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى (٣) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قول الله تعالى : (حبا وعنبا وقضبوا زيتونا ونخلًا) قال ابن عباس : الحب البر ، والقضب الفصفصة (٤) ، فاقتصر ابن عباس - وهو الحجة في اللغة - بالحب على البر *

وذكر أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري اللغوي في كتابه في النبات ، في باب ترجمته « باب الزرع والحراث وأسماء الحب والقطن وأوصافها » فقال : قال أبو عمرو - هو الشيباني - : جميع بزور النبات يقال لها «الحبة» بكسر الحاء *

قال أبو محمد : كما صح عن رسول الله ﷺ من قوله : « فينبئون كما تنبت الحبة في حبل السيل » *

قال أبو حنيفة الدينوري في الباب المذكور : وقال الكسائي : واحد الحبة حبة بفتح

(١) في النسخة رقم (١٦) «فعل» وهو خطأ (٢) كل هذا تكاف من ابن حزم ولا معنى له ولا دليل عليه . وزعمه ان «دون» في الحديث بمعنى غير زعم ليس صحيحا ، بل سياق ألفاظ الحديث على اختلاف رواياته يدل على ان المراد به «أقل» بل جاء في بعض ألفاظه الموقوفة على الصحابة الذين روه (٣) بفتح البين المهمة وتشديد الميم المكسورة ، نسبة الى «الم» وهو بطن من تميم (٤) بقاء بين مكسورتين بينهما صاد مهمة ساكنة وبمدهما صاد مهمة مفتوحة ، وهي الرطبة وقيل القت ، جمعا فصافص بفتح الفاء الاولى .

الحاء ، فأما الحب فليس إلا الحنطة والشعير ، وأحدها حبة ، يفتح الحاء ، وإنما اختلفت في الجمع . ثم ذكر أبو حنيفة بهذا الفصل - إثر كلام ذكره لأبي نصر صاحب الأصمى - :
كلاماً نصه : وكذلك غيره من الحبوب كالارز ، والدخن *

قال علي : فهذه ثلاثة جموع : الحب للحنطة والشعير خاصة ، والحببة - بكسر الحاء - وزيادة الحاء في آخرها - لكل ما عداها من البزور خاصة ، والحبوب للحنطة والشعير وسائر البزور . والكسائي امام في اللغة وفي الدين والعدالة *

فاذنه صرح ان الحب لا يقع الا على الحنطة والشعير في لغة العرب ، وقال رسول الله ﷺ : نصا بنى الزكاة عن غيرهما وغير التمر - : فلا زكاة في شيء من النبات غيرهما وغير التمر * وقد روى من لا يوثق به عن لا يوثق به ولا يدري من هو عن لا يوثق به - : ان يحجب الزكاة في الحبوب ، وهو عبد الملك بن حبيب الاندلسي عن الطلحي (١) عن عبد الرحمن ابن زيد بن اسلم وهو ايضا منقطع *

قال أبو محمد : وقال قوم من السلف بمثل هذا ، وزادوا الى هذه الثلاثة الزبيب * كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أبصغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمرو بن عثمان وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله ، قال عمرو : عن موسى بن طلحة بن عبيد الله : أن معاذ لما قدم اليمن لم يأخذ الصدقة إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وقال طلحة بن يحيى : عن أبي بردة بن أبي موسى الأشمري عن أبيه : أنه لم يأخذها إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جرير أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر في صدقة الثمار والزروع ، قال : ما كان من نخل أو عنب أو حنطة أو شعير *

وبه إلى أبي عبيد : ثنا يزيد بن هشام (٢) - هو ابن حسان - عن الحسن البصري :

(١) يفتح العطاء المهمة واسكان اللام ، نسبة الى طلحة بن عبيد الله ، والطلحي هذا هو عبد الرحمن بن صالح بن ابراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله ، وهو من اهل الصدق (٢) في النسخة رقم (١٤) «يزيد بن هشام» الخ وهو خطأ والصواب ما هنا . فإن زيد هو ابن هرون ، وهو يروي عن هشام بن حسان ، وعنه أبو عبيد القاسم بن سلام .

أنه كان لا يرى العشر إلا في الخنطة والشعير والتمر والزبيب *
قال أبو عبيد : وقال يحيى بن سعيد - هو القطان - عن أشعث - هو ابن عبد الملك
الحمراني - عن الحسن ومحمد بن سيرين أنهما قالوا : الصدقة في تسعة أشياء : الذهب
والورق والابل والبقر والتمن والخنطة والشعير والتمر والزبيب . قال أبو عبيد : وهو قول
ابن أبي ليلى وسفيان الثوري *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباقي ثنا عبد الله بن يوسف ثنا يحيى بن خالد
ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن الحسن - هو ابن حي - عن عطف -
هو ابن طريف - قال قال لي الحكم بن عتيبة وقد سألته عن الأقطان والسام : أنيا صدقة ؟
قال : ما حفظنا عن أصحابنا أنهم (١) كانوا يقولون : ليس في شيء من هذا شيء ، إلا في
الخنطة والشعير والتمر والزبيب *

قال أبو محمد : الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة *
وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله قال
سأل عبد الحميد موسى بن طلحة بن عبيد الله عن الصدقة ؟ فقال موسى : إنما الصدقة في
الخنطة والشعير والتمر والزبيب *

وهو إلى أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال لي عطاء وعمر بن
دينار : لا صدقة إلا في نخل أو عنب أو حب *

وقد روى نحو هذا عن علي بن أبي طالب *

قال أبو محمد : وهو قول الحسن بن حي وعبد الله بن المبارك وإبي عبيد وغيرهم *
قال أبو محمد : وادعى من ذهب إلى هذا أن إيجاب الزكاة في الزبيب إجماع ، وذكر آثاراً
ليس منها شيء يصح *

أحدها من طريق موسى بن طلحة : عندنا كتاب معاذ عن النبي ﷺ : أنه إنما
أخذ الصدقة من التمر والزبيب والخنطة والشعير *
قال أبو محمد : هذا منقطع ، لأن موسى بن طلحة لم يدرك معاذاً بمقله *

(١) في النسخة رقم (١٤) قال : فباحفظنا عن الصحابة أنهم «الح» ، ويظهر أن ما هنا
أحسن لقول المؤلف بعد أن الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة ، فكأنه يدل
على تفسير مراده بقوله «أصحابنا»

وآخر من طريق محمد بن ابي ليلى ، وهو سىء الحفظ ، عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهى صحيفة ، عن النبي ﷺ : « المشر فى التمر والزبيب والخنطة والشعير » *

وخصوصنا يخالفون كثيرا من صحيفة عمرو بن شعيب ، ولا يرونه حجة *

وآخر من طريق عبد الرحمن بن اسحاق ، وعبد الله بن نافع ، وكلاهما فى غاية الضعف ، ومن طريق محمد بن مسلم الطائفى ، وهو فى غاية الضعف ، ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسى عن أسد بن موسى وهو منكر الحديث ، عن نصر بن طريف وهو أبوجز ، وهو ساقط البتة ، كما هم يذكر عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد (١) : أنه أمر بخرص العنب *

وسعيد لم يولد الا بعد موت عتاب بسنتين وعتاب لم يولد النبي ﷺ الا مكة ولا زرع بها ولا عنب *

فسقط كل ما شقوا به ، ولوصح شئ من هذه الآثار لأخذنا به ، ولما حل لنا خلافة ، كما لا يحل الاخذ فى دين الله تعالى بخبر لا يصح *

وأما دعوى الاجماع فباطل *

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الحكم بن عتيبة عن شريح قال : تؤخذ الصدقة من الخنطة والشعير والتمر ، وكان لا يرى فى العنب صدقة *

وبه الى ابي عبيد : ثنا هشيم عن الاجلع (٢) عن الشعبي قال . الصدقة فى البر والشعير والتمر *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشنى ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا غندر ثنا شعبه عن الحكم بن عتيبة قال . ليس فى الخيل زكاة ولا فى الابل العوامل زكاة ، وليس فى الزبيب شئ *

فهو لا شريح ، والشعير ، والحكم بن عتيبة ، لا يرون فى الزبيب زكاة *

قال أبو محمد : وليس إلا قول من قال بإيجاب الزكاة فى كل ما أنبتته الأرض ، على

(١) عتاب بفتح العين المهمة وتشديد التاء المثناة ، وأسيد بفتح الهمزة وكسر السين المهمة (٢) بفتح الهمزة واسكان الجيم وفتح اللام وآخره حاء مهملة ، ودوا بن عبد الله الكندى وانظر خراج يحيى بن آدم رقم ٥١٦ و ٥١٧ *

عموم الخبر الثابت : « فيما سقت السماء المشر » أوقولنا ، وهو : لازكاة إلانها أوجبها فيه رسول الله ﷺ باسمه ، على ما صح عنه عليه السلام من أنه قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا غر صدقة » *

وأما من أسقط من ذلك الخبر ما يقتضيه عمومه ، وزاد في هذا الخبر ما ليس فيه - : فلم يعلقوا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا برواية ضعيفة ، ولا بقول صاحب لا يخالف له منهم ، ولا بقياس ولا بتعليل معطر ، بل خالفوا كل ذلك ، لأنهم إن راعوا القوت فقد أسقطوا الزكاة عن كثير من الأقوات ، كالتيين والقسطل واللبن وغير ذلك ، وأوجبوه فيما ليس قوتاً ، كالزيت والحمص وغير ذلك مما لا يتقوت إلا لضرورة جماعة ، وإن راعوا الأكل فقد أسقطوها عن كثير مما يؤكل ، وأوجبها بعضهم فيما لا يؤكل ، كزيت الفجل والقطن وغير ذلك ، وإن راعوا ما يوسق فقد أسقطوها عن كثير مما يوسق *

ثم أيضاً لوراعوا شيئاً من هذه الممانى وطردوا أصلهم لكانوا قائلين بلا برهان ، لكن بدعوى فاسدة وظن كاذب ، والله تعالى يقول : (إن الظن لا يغني عن الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أ كذب الحديث » *

فألم يبق إلا أحد هذين القولين المذكورين فإن قول من أوجب الزكاة في كل ما أبنت الأرض - : حرج شديد ، وشق الأنفس ، وعسر لا يطاق ، والأخذ بذلك الخبر تكليف ما ليس في الوسع ، ويمتنع لا يمكن البتة ، لأنه يوجب أن لا يثبت في دار أحد أو في قطعة أرض له عشب ولو أنه ورقة واحدة أو نرجسة أو فول أو غصن حرف أو بهارة (١) أو نينة واحدة - : إلا وجب عليه عشر كل ذلك أونصف عشره وكذلك ورق الشجر والتبن حتى تبن الفول وقصب الكتان ، نعم ، وأصول الشجر نفسها ، لأن كل ذلك مما يسقيه الماء ، وهذا ما لا يمكن البتة. وقد قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال تعالى : (لا يكف الله نفساً الاوسعها) وامتنن تعالى علينا إذ أجابنا في دعائنا الذي أمرنا تعالى أن ندعوه به فقوله : (ر بنا ولا تحمل علينا أصراً كحمله على الذين من قبلنا ر بنا ولا تحملنا مالا طاعة لنا به) وقال رسول الله ﷺ : « يسر واولا تسر واولا » *

فان قيل : يفعل في ذلك ما يفعل الشر يكافئ فيه *

(١) بفتح الباء الموحدة هو نبت طيب الريح يقال له عين البقر ينبت أيام الربيع *

قلنا : هذا لا يجوز ، لأن بيع أحد الشر يكين من صاحبه مباح ، وتحليله له جائز ، ولا يجوز بيع الصدقة قبل قبضها ، ولا التحليل منها أصلا ، *
فصح بقينا أن ذلك الخبر ليس على عمومه ، فاذ ذلك كذلك فلا ندرى ما يخرج منه إلا بيان نص آخر فصح أن لازكاة إلا في أوجه يان نص غير ذلك النص ، وأجماع متيقن ، ولا نص ولا اجماع إلا في البر والشعر والتمر فقط . ومن تعدى هذا فاعما بشرع برأيه ، ويخصص الأثر بظنه الكاذب . وهذا حرام والله تعالى التوفيق - *
(وأما المادن) فان الأمة مجمعة بلا خلاف من أحد منها على أن الصفر والحديد والرصاص والقردير لازكاة في أعيانها ، وإن كثرت ، *

ثم اختلفوا اذا مزج شيء منها في الدنانير والدرام والحلى *
فقال طائفة . تزكي تلك الدنانير والدرام بوزنها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش ، لان رسول الله ﷺ أسقط الزكاة نصف ايدون خمس اواق من الورق وفيها دون مقدار مامن الذهب ولم يوجب - بلا خلاف - زكاة في شيء من أعيان المادن المذكورة فمن أوجب الزكاة في الدنانير والدرام المعزوجة بالنحاس أو الحديد أو الرصاص أو القردير فقد خالف رسول الله ﷺ مرتين : احداها في ايجابه الزكاة في أقل من خمس اواق من الرقة (١) والثانية في ايجابه الزكاة في اعيان المادن المذكورة *
وايضا : فانهم تناقضوا اذا أوجبوا الزكاة في الصفر والرصاص والقردير والحديد اذا مزج شيء منها بفضة أو ذهب وأسقطوا الزكاة عنها اذا كانت صرفا وهذا يحكم لا يحل *
وايضا : فنسألهم عن شيء من هذه المادن . مزج بفضة أو ذهب فكان المزوج منها أكثر من الذهب ومن الفضة ؟ ثم لانزال نزيدم الى ان نسألهم عن مائتي درهم في كل درهم فلس فضة فقط وسائرهما نحاس ؟ فان جعلوا فيها الزكاة أغشوا جدا ، وان اسقطوها سألناهم عن الحد الذي يوجبون فيه الزكاة والذي يسقطونها فيه ؟ فان حدوا في ذلك حدا زادوا في التحكم بالباطل ، وان لم يحدوا حدا كانوا قد خلطوا ما يحرمون بما يحلون ، ولم يبينوا لأنفسهم ولا لمن اتبعهم الحرام فيجتنبوه ، من الحلال فأتوه * !
قال أبو محمد : والحق من هذا هو أن الاسماء في اللغة والديانة واقعة على السميات بصفات محمولة فيها ، فلفضة صفاتها التي اذا وجدت في شيء سمي ذلك الشيء فضة ،

(١) الرقة بالتخفيف الدرهم *

وكذلك القول في اسم الذهب، واسم النحاس، واسم كل مسمى في العالم . وأحكام الديانة إنما جاءت على الأسماء ، فلافضة حكمها ، وللذهب حكمه ، وللنحاس حكمه ، وكذلك كل اسم في العالم . فإذا سقط الاسم الذى عليه جاء النص بالحكم سقط ذلك الحكم ، وانتقل المسمى الى الحكم الذى جاء في النص على الاسم الذى وقع عليه ، كالمصير والخمر والخل والماء والدسم واللبن واللحم والآنية والدنانير ، وكل ما في العالم . *

فإن كان المزج في الفضة أو الذهب لا يغير صفاتهما - التى مادامت فيها سميا فضة وذهبا - فهى فضة وذهب ، فأزكاة فيهما . *

وإن كان المزج في الفضة أو الذهب قد غير صفاتهما - وسقط عن الدنانير والدرهم اسم فضة واسم ذهب لظهور المزج فيهما - فهو حينئذ فضة مع ذهب ، أو فضة مع نحاس فالواجب أن في مقدار الفضة التى في تلك الدراهم تجب الزكاة فيها خاصة ، ولا زكاة في النحاس الظاهر فيها أثره . وكذلك القول في الذهب مع مامزج به . *

فإن كان في الدنانير ذهب تجب في مقداره الزكاة وفضة لا تجب فيها الزكاة ، فأزكاة فيها فهما من الذهب دون ما فيها من الفضة . *

وإن كان ما فيها من الفضة تجب فيه الزكاة وما فيها من الذهب لا تجب فيه الزكاة فأزكاة فيها فهما من الفضة دون ما فيها من الذهب . *

وإن كان فيها من الفضة ومن الذهب ما تجب في كل واحد منهما الزكاة فزكى كل واحد منهما كحكمه لو كان منفرداً . *

وإن كان ما فيها من الذهب ومن الفضة لا تجب فيه الزكاة لو انفرد فلا زكاة هناك أصلاً . فإن زاد المزج حتى لا يكون للفضة وللذهب هناك صفة فليس في تلك الأعيان فضة أصلاً ولا ذهب ، فلا زكاة فيها أصلاً ، اتباعاً للنص . وبالله التوفيق . *

وأما الخليل والريق فقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد ابن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس بن مالك : أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من الرأس عشرة (١) ومن الفرس (٢) عشرة ، ومن البراذين خمسة . يعنى رأس الريق ، وعشرة دراهم ، وخمسة دراهم . *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم» وذكر الدراهم خطأ في لفظ الاثر ، إذ صنيع المؤلف في تفسير العشرة يدل على أنها لم تميز في الرواية (٢) في النسخة رقم (١٦) «ومن البقر» وهو خطأ صرف

حدثنا حماد بن ابي مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو - هو ابن دينار - قال : إن حي بن يعلى أخبره انه سمع يعلى بن أمية يقول : ابتاع عبد الرحمن بن أمية - اخو يعلى بن أمية - فرساً أشي بمائة فلولس ، فقدم البائع ، فلحق بعمر ، فقال : غصبنى يعلى واخوه فرساً لى ! فكتب عمر الى يعلى : ان الحق بى فأتاه فأخبره الخبر ، فقال عمر : إن الخيل تبلغ عندكم هذا ! فقال يعلى : ما علمت فرساً بلغ هذا قبل هذا ، فقال عمر : فتأخذ من أر بعين شاة شاة ولا تأخذ من الخيل شيئاً ؟! فخذ من كل فرس ديناراً قال : ففرض على الخيل ديناراً ديناراً *

حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد البايجى ثنا عبد الله بن يونس ثنا يعلى بن محمد ثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن أبى حسين ان ابن شهاب أخبره ان السائب بن اختنمر (١) أخبره : أنه كان يأتى عمر بن الخطاب بصداقات الخيل ، قال ابن شهاب : وكان عثمان بن عفان يصدق الخيل *

ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى : ان مروان بعث الى أبى سعيد الخدرى : ان ابعت الى بركة رقيقك ، فقال للرسول : إن مروان لا يعلم ! إنما علينا ان نعلم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر *
ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن حماد بن أبى سليمان قال : وفى الخيل الزكاة فذهب أبو حنيفة ومن قلده الى ان فى الخيل الزكاة . واحتجوا بهذه الآثار ، ويقول الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) قالوا : والخيل أموال ، فالصدقة فيها بنص القرآن ، ويقول رسول الله ﷺ الثابت عنه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة عن النبي ﷺ : «الخيل لرجل أجر ولرجل ستر» فذكر الحديث ، وفيه : «ورجل ربطها فتنيا وتمغفا ، ولم ينس حق الله فى رقائها ولا ظهورها ، فهى له ستر» *
قال أبو محمد : هذا ماموه به الحنفيون من الاحتجاج بالقرآن والسنة وفعل الصحابة ومخالفون لكل ذلك *

أما الآية فليس فيها أن فى كل صنف من أصناف الأموال صدقة ، وإنما فيها : (خذ من أموالهم) فلو لم يرد إلا هذا النص وحده لأجزأ فليس واحد عن جميع أموال المسلم ، لأنه صدقة أخذت من أمواله (٢) *

(١) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة ، وهو صحابى ، والنمر هو ابن جيل ، وهو خال ابيه فرفوا به (٢) فى النسخة رقم (١٦) «عن جميع أموال المسلمين ، لانه صدقة أخذت من أموالهم» وما هنا أحسن *

ثم لو كان في الآية أن في كل صنف من أصناف الأموال صدقة - وليس ذلك فيها
لابنص ولا بدليل - : لما كانت لهم فيها حجة ، لأنه ليس فيها مقدار المال المأخوذ ، ولا
مقدار المال المأخوذه ولا متى تؤخذ تلك الصدقة . ومثل هذا لا يجوز العمل فيه بقول
أحد دون رسول الله ﷺ الأمور بالبيان ، قال تعالى : (لئين للناس منازل إليهم) *
وأما الحديث فليس فيه إلا أن الله تعالى حقا في رعاياها وظهورها ، غير معين ولا معين
المقدار ، ولا مدخل للزكاة في ظهور الخليل بإجماع منا ومنهم ، فصح أن هذا الحق إنما
هو على ظاهر الحديث ، وهو حمل على ما دأبت نفسه منها في سبيل الله تعالى ، وعارية
ظهورها للمضطر *

وأما فعل عمر وعثمان رضي الله عنهما فقد خالفوها ، وذلك أن قول أبي حنيفة : إنه لا
زكاة في الخليل المذكور ولو كثرت وبلغت ألف فرس (١) فإن كانت إنانا أو إنانا أو إنانا ذكر رأ
سائمة غير معلوفة - فينشد نجب فيها الزكاة ، وصفة تلك الزكاة أن صاحب الخليل خير ،
إن شاء أعطى عن كل فرس منها دينارا أو عشرة دراهم ، وإن شاء قومها فأعطى من
كل مائتي درهم خمسة دراهم (٢) *

قال أبو محمد : وهذا خلاف فعل عمر *

وأيضا فقد خالفوا فعل عمر في أخذه الزكاة من الرقيق عشرة دراهم من كل رأس ،
فكيف يجوز لذى عقل ودين أن يحمل بعض فعل عمر حجة وبعضه ليس بحجة ؟ !*
وخالفوا عليا في إسقاط زكاة الخليل جملة ، وأتوا بقول في صفة زكاتها لا نعلم أحدا
قاله قبلهم . فظهر فساد قولهم جملة *

وذهب جمهور الناس إلى أن لا زكاة في الخليل أصلا *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج عن ابن الأعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن معمر
عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : قد عفوت عن صدقة الخليل والرقيق *
وقد صح أن عمر إنما أخذها على أنها صدقة تطوع منهم لا واجبة *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباغي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقى بن مخلد
ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن ابن أبي خالدة عن شبيب بن عوف (٣)
وكان قد أدرك الجاهلية - قال : أمر عمر بن الخطاب الناس بالصدقة ، فقال الناس :

(١) الفرس يطلق على الذكر وعلى الأنثى سواء (٢) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم»

وهو خطأ ظاهر (٣) ابن أبي خالدة هو اسمعيل ، وشبيب بضم الشين المعجمة *

يأمر المؤمنين ، خيل لناو رقيق ، افرض علينا عشرة عشرة ، فقال عمر : أما انا فلا افرض ذلك عليكم *

حدثنا حماد بن عباس بن اصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قرأت على أبي عن يحيى بن سعيد القطان عن زهير - هو ابن معاوية (١) - ثنا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن حارثة - هو ابن مضرب - قال : « حببت مع عمر ابن الخطاب فأنااه اشراف أهل الشام فقالوا : يأمر المؤمنين ، إنا اصبنا رقيقاً ودواب فخذ من أموالنا صدقة تطهرنا وتكون لنا زكاة ، فقال : هذاشي - لم يفعل للذان كانا قبلي (٢) » * قال أبو محمد : هذه اسانيد في غاية الصحة ، والاسناد فيه ان رسول الله ﷺ لم يأخذ من الخليل صدقة ، ولا أبو بكر بعده ، وان عمر لم يفرض ذلك *

وان علياً بعده لم يأخذها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب انا محمود بن غيلان ثنا أبو اسامة - هو حماد بن اسامة - ثنا سفيان الثوري عن ابي اسحاق السبيعي عن عاصم ابن ضمرة عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله ﷺ : « قد عفوت عن الخليل ، فأدوا صدقة أموالكم ، من كل مائتين خمسة » * وقد صح عن رسول الله ﷺ : « ليس على السلم في عبده ولا في فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » *

والفرس والعبد اسم للجنس كله ، ولو كان في شيء من ذلك صدقة لما اغفل عليه السلام بيان مقدارها ومقدار ما تؤخذ منه . والله تعالى التوفيق *

وهو قول عمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومكحول ، والشعبي ، والحسن ، والحكم بن عتيبة ، وهو فضل أبي بكر ، وعمر ، وعلى كاذب كزنا ، وهو قول مالك والشافعي وأصحابنا * وأما الخير فما نعلم أحداً أوجب فيها الزكاة ، إلا شيئاً حدثناه حماد قال ثنا عبد الله

(١) في النسخة رقم (١٦) « عن زهير بن حرب هو ابن معاوية » وهذا خلط (٢) الحديث في مسند احمد (ج ١ ص ٣٢) وهناك خطأ في اسناده فان فيه « قرأت على يحيى بن سعيد بن زهير » والصواب « عن زهير » كما هنا . وعنده في آخره « ولكن انتظروا حتى اسأل المسلمين » ورواه أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن ابي اسحاق بنجوه (ج ١ ص ١٤) وروى أيضاً باسناد آخر عن عمر وحذيفة « ان النبي ﷺ لم يأخذ من الخليل والرقيق صدقة » (ج ١ ص ١٨) *

ابن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يوسف ثنا يحيى بن غنله ثنا أبو بكر بن أبي شيبة
ثنا جرير عن منصور عن إبراهيم النخعي ، قال منصور : سأله عن الخير أفيها زكاة ؟
فقال إبراهيم : أما أنا فأشبهها بالبقر ، ولا نعلم فيها شيئا * .

قال أبو محمد : كل عالم يأمر النبي ﷺ فيه بزكاة معدودة موصوفة فلا زكاة فيه .
ولقد كان يجب على من رأى الزكاة في الخيل بموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة)
أن يأخذها من الخير ، لأنها أموال ، وكان يلزم من قاس الصداق على ما قطع فيه اليد
أن يقبسها على الأبل ، والبقر ، لأنها ذات أربع مثلها ، وإن افرقت في غير ذلك ، فكذلك
الصداق يخالف السرقة في أكثر من ذلك *

وأما العسل فإن مالكا والشافعي وأبا سليمان وأصحابهم لم يروا فيه زكاة *
وقال أبو حنيفة : إن كان النحل في أرض المشر ففيه الزكاة ، وهو عشر ما أصيب
منه ، قل أو أكثر ، وإن كان في أرض خراج فلا زكاة فيه قل أو أكثر ، ورأى في المواشي
الزكاة ، سواء كانت في أرض عشر أو في أرض خراج *
وقال أبو يوسف : إذا بلغ العسل عشرة أرطال ففيه رطل واحد ، وهكذا ما زاد
ففيه المشر ، والرطل هو الفلقل * .

وقال محمد بن الحسن : إذا بلغ العسل خمسة أفراف ففيه المشر ، والأفلا . والفرق ستة
وثلاثون رطلا فلفلية ، والخمسة الأفراف مائة رطل وثمانون رطلا فلفلية ، قال : والسكر كذلك *
قال أبو محمد أما مناقضة أبي حنيفة وإيجابه الزكاة في العسل ولو أنه قطرة إذا لم يكن في
أرض الخراج - فظاهرة لا خفاء بها *

وأما تحديد صاحبه ففي غاية الفساد والخطب والتخليط ! وهو إلى الهزل أقرب منه إلى الجد *
لكن في العسل خلاف قديم *

كار و ينان طريق عطاء الخراساني : أن عمر بن الخطاب قال لأهل اليمن في العسل
أن عليكم في كل عشرة أفراف فرقا *

ومن طريق الحارث بن عبد الرحمن (١) عن منير بن عبد الله عن أبيه عن سعد بن أبي ذياب (٢)

(١) هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد - وقيل المنيرة بن أبي ذياب ، مات
سنة ١٤٦ هـ وهو ثقة (٢) ذياب ، بضم الذال المعجمة وبالموحدين . وفي الأصلين «عن منير
ابن عبد الله عن سعيد بن أبي ذياب» وهو خطأ ، فإن سوايه «سعد» وكذلك هو في كل
كتب الصحابة ، ثم إن منير بن عبد الله إنما يروى هذا عن أبيه عن سعد بن أبي ذياب

وكانت له حجة - : انه أخذ عشر العسل من قومه وأتى به عمر ، فجعله عمر في صدقات المسلمين ، قال : « وقد كنت على رسول الله ﷺ فأسلت واستمكنت على قومي ، واستمكنت أبو بكر بعده ، ثم استمكنت عمر من بعده ، فقلت لقومي : في العسل زكاة ، فانه لا خير في مال لا يزكي فقالوا : كم ترى ؟ قلت : العشر ، فأخذته وأتيت به عمر » (١) *

ومن طريق نعيم بن حماد عن بقية عن محمد بن الوليد الأزدي عن عمرو بن شعيب عن هلال بن مرة : ان عمر بن الخطاب قال في عشور العسل : ما كان منه في السهل ففيه العشر ، وما كان منه في الجبل ففيه نصف العشر *

وصح عن مكحول والزهرى : ان في كل عشرة ازقاق (٢) من العسل زقا . وروناه من طريق ثابطة عن الأوزاعي عن الزهرى *

وعن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : في كل عشرة ازق من عسل زق قال : والازق يسع رطلين *

وروى أيضا من طريق لاتصح عن عمر بن عبد العزيز . وهو قول ربيعة ويحيى ابن سعيد الأنصاري وابن وهب *

واحتج أهل هذه المقالة بما روينا من طريق عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده قال : « جاء هلال الى رسول الله ﷺ بمشور نحل له ، وسأله ان يحمي له واديا يقال له : سلبة فخماه له » (٣) *

كذلك رواه عبد الله بن أحمد في مسنده (ج ٤ ص ٧٩) ومن طريقه ابن الأثير في اسد الغابة (ج ٢ ص ٢٧٦) ورواه كذلك ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٥٦٨ و ٥٦٩) ونقله ابن حجر في الإصابة ولسان الميزان وتمجيد النعمة . ورواه ابن سعد في الطبقات مطولا (ج ٤ ص ٢٦٤) عن انس بن عياض وصفوان بن عيسى كلاهما عن الحارث بن عبد الرحمن ابن أبي ذباب الدوسي عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب ، وانا اظن انه سقط عند ابن سعد ذكر « منير بن عبد الله » في الاسناد لا تفاهم كهم على ذكره فيه ، و يؤيد وجوب زيادة « عن أبيه » هنا ما سيذكره المؤلف في الكلام على هذا الاسناد *

(١) في الطبقات زيادة « واخبرته بما كان قبضه عمر فباعه ، ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين » (٢) في النسخة رقم (١٦) « ارق » وهو جمع صحيح يفتح الحمزة وضم الزاي وتشديد القاف . (٣) سلبة بالسین المهمة واللام والياء الموحدة المفتوحات ، وهو واديني متمان (بضم الميم واسكان التاء المثناة) والحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٢٢) والنسائي (ج ٤ ص ٤٦) *

وبما روينا من طريق عبد الله بن محمد عن الزهرى عن ابى سلمة عن ابى هريرة
« ان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن : ان يؤخذ من العسل المشور * »
ومن طريق سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : « ان أبا سيارة التميمى قال
لنبي ﷺ : ان لى نحلا ، قال . فأدمنه المشر » (١) *

ومن طريق ابن جريج قل كتبت الى ابراهيم بن ميسرة أسأله عن زكاة العسل ؟
فذكر جوابه : وفيه . انه قال : ذكر لى من لانهم من اهلى : ان عروة بن محمد السمدى (٢)
قال له . انه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل ؟ فرد اليه عمر . قد وجدنا
بيان صدقة العسل بأرض الطائف ، فخذ منه المشور *
قال أبو محمد : هذا كله لاحجة لهم فيه *

اما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فصحيحة لانصح وقد تركوها حيث
لاتوافق تقليدهم مما قد ذكرناه فى غير ماء موضع *
وأما حديث أبى هريرة فمن رواية عبد الله بن محمد (٣) وهو اسقط من كل ساقط
متفق على اطراحه *

واما حديث ابى سيارة التميمى فنقطع لان سليمان بن موسى لا يعرف له لقاء احدا من
الصحابة رضى الله عنهم *
وأما حديث عمر بن عبد العزيز فنقطع ، لأنه عن لم يسم *
وأما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح ، لأنه عن عطاء الخراسانى عنه ، ولم يدركه عطاء ،
وعن منير بن عبد الله عن أبيه ، وكلاهما مجهول ، وبعض رواه يقول : متين (٤) بن عبد الله
ولا يدري من هو ، وعن بقية ، وهو ضعيف ، ثم عن هلال بن مرة ، ولا يدري من هو *
فبطل أن يصح فى هذا عن رسول الله ﷺ شىء . او عن عمر ، او عن أحد من الصحابة
رضى الله عنهم *

(١) رواه احمد (ج ٤ ص ٢٣٦) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٧) وابن سعد (ج ٧ ص ٢١٦)
والتمت بضم الميم وفتح التاء ، قال السمعاني . « هذه النسبة الى متع وهو بطن من فهم
فما اظن » وانا ظن ان نسبة الى « بنى متان » الذين منهم هلال الماضى فى الحديث السابق
(٢) كان من عمال سليمان بن عبد الملك على اليمن واقربه عمر بن عبد العزيز عليها حتى مات وكذا
يزيد بن عبد الملك ، ولها عشر بنى سنة . (٣) محررا سمع قول بوزن معظم (٤) ضبط بالقلم فى
النسخة رقم (١٤) بضم الميم وفتح التاء المثناة واسكان الياء وآخره نون ، ولا أدري ما صحته *

قال أبو محمد : وقد عارض ذلك كله خبر مرسل أيضا *
كما حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباقي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس : أن معاذ بن جبل
لما أتى اليمن أتى بالعدل وأوقاص (١) النعم ، فقال : لم أؤمر فيها بشيء *
ولكننا لا نستحل الحجاج (٢) بمرسل ، لأنه لا حجة فيه (٣) *

و به إلى وكيع عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر (٤) عن نافع قال : بعثني عمر بن عبد
المعز إلى اليمن ، فأردت أن أخذ من العسل العشر ، فقال المغيرة بن حكيم الصنعاني :
ليس فيه شيء ، فكتبت إلى عمر بن عبد المعز : فقال : صدق ، هو عدل رضي *

قال أبو محمد : وبأن لا زكاة في العسل يقول مالك ، وسفيان الثوري ، والحسن بن حي ،
والشافعي ، وأبو سليمان وأصحابهم *

قال علي : قد قلنا : إن الله تعالى قال : (ولأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله
ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يجوز إيجاب فرض زكاة في مال لم يصح
عن رسول الله ﷺ فيه إيجابها *

فإن احتجوا بموم قول الله تعالى : (خمن أموالهم صدقة) *

قيل لهم : فأوجبوها فيما خرج من معادن الذهب والفضة ، وفي القصب ، وفي ذكور
الغيل ، فكل ذلك أموال المسلمين ، بل أوجبوها حيث لم يوجبها الله تعالى ، وأسقطوها (٥)
مما خرج من النخل (٦) والبر ، والشعير ، في أرض الخراج وفي الأرض المستأجرة ؛ ولكنهم
قوم يجهلون ! *

وأما عروض التجارة فقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في أحد قوليه : بإيجاب الزكاة

(١) جمع وقص - بفتح الواو وفتح القاف - وهو ما بين الفريضتين من الأبل والأبل والنعم
نحو ما زاد على خمس من الأبل إلى تسع وما زاد على عشر إلى أربع عشرة ، فليس في
هذه الزيادة صدقة (٢) في النسخة رقم (١٦) «الاحتجاج» (٣) لأن رواية طاوس عن معاذ
مرسلة (٤) نقل نحو هذا الأثر في التهذيب (ج ١ ص ٢٥٨) ولكن فيه «عبيد بن عمير» وأنا
أرجح أنه خطأ وإن الصواب ما هنا ، إذ ليس في الذين يسمون «عبيد بن عمير» من
روى عن نافع ولا من روى عنه الثوري (٥) في النسخة رقم (١٦) «واسقطتموها» وهو خطأ
(٦) بالخاء المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٤) بالهملة وهو تصحيف

في المروض المتخذ للتجارة *

واحتجوا في ذلك بنجر رويناه من طريق سليمان بن موسى عن جعفر بن سعد بن سمرة ابن جندب عن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب (١) عن أبيه عن جده سمرة: «أما بعد ، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبائع» *
وبنجر صحيح عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : كنت على بيت المال زمان (٢) عمر ابن الخطاب ، فكان اذا خرج المطاء جمع أموال التجار ثم حسبها ، غائبها وشاهدها ، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال عن النائب والشاهد *

وبنجر رويناه من طريق أبي قلابة : أن عمال عمر قالوا : يا أمير المؤمنين ، ان التجار شكوا شدة التقويم ، فقال عمر : هاه ! هاه ! خففوا *

وبنجر رويناه من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حماس (٣) عن أبيه قال : مر بي عمر بن الخطاب فقال : يا حماس ، أذكاة مالك ، فقلت : مالى مال الاجاب (٤) وادم (٥) ، فقال : قومها قيمة ثم أذكاتها (٦) *
وبنجر صحيح رويناه عن ابن عباس أنه كان يقول : لا بأس بالتر بص حتى يبيع ، والزكاة واجبة فيه *

وبنجر صحيح عن ابن عمر : ليس في المروض زكاة إلا أن تكون لتجارة *

وقال بعضهم : الزكاة موضوع فيما ينمى من الأموال *

مانم لهم متعلقا غير هذا ، وكل هذا لاحجة لهم فيه *

أما حديث سمرة فساقط ، لأن جميع رواته - ما بين سليمان بن موسى وسمرة رضى الله عنه - مجهولون لا يعرف من هم ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه ان تلك الصدقة هي الزكاة المفروضة ، بل لو أراد عليه السلام بها الزكاة المفروضة لكان مقتضاهما

(١) خبيب بضم الخاء المعجمة ، وفي الأصلين بالخاء المهملة ، وهو خطأ ، وهذا الحديث رواه أبو داود (ج ٣ ص ٣) والدارقطني (ص ٢١٤) مطولا ، وسكت عنه أبو داود والمنذرى وحسنه ابن عبد البر ، وجعفر بن سعد ، وخبيب بن سليمان بن سمرة وابوه سليمان بن عمرو بن ذكرم ابن جبان في الثقات (٢) في النسخة رقم (١٦) «زمن» (٣) بكسر الخاء المهملة وتخفيف اليم وآخره سين مهملة (٤) بكسر الجيم جمع جبة بفتحها ، وهي كنانة النشاب (٥) بالهمزة والdal المهملة المضمومتين ويجوز أسكان الدال ، جمع «اديم» وهو الجلد (٦) هذا الاثر رواه الشافعى في الام (ج ٣ ص ٣٩) ونسبه بعضهم لمالك ولا احمد ولم أجده عندهما *

وكيف تخرج ، أمن أعيانها ، أم بتقويم ، وبماذا تقوم ؟ ومن الحال ان يكون عليه السلام يوجب علينا زكاة لا يبين كم هي ؟ ولا كيف تؤخذ ؟ وهذه الصدقة لو صحت لكانت موكولة الى أصحاب تلك السلع *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة (١) قال : « مر بنا رسول الله ﷺ فقال : يا مشتر التجار ، إن البيع يحضره اللغو والحلف ، فشوبوه بالصدقة » * فهذه صدقة مفروضة غير محدودة ، لكن مطايع به انفسهم ، وتكون كفارة لما يشوب البيع مما لا يصح ، من لغو ، وحلف *

وأما حديث عمر فلا يصح ، لأنه عن أبي عمر وبن حاس عن أبيه ، وهما مجهولان (٢) * رويانا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : ثنا عارم بن الفضل قال سمعت أبا الأسود - هو حميد بن الأسود - يقول : ذكرت للمالك بن أنس حديث ابن حاس في المتاع يزكى ، عن يحيى بن سعيد ؟ فقال مالك : يحيى قاش *

قال أبو محمد : معناه انه يجمع القماش ، وهو الكناسة أى يروى عن لا قدر له ولا يستحق * وأما حديث أبي قلابة فرسل ، لأنه لم يدرك عمر بعقله ولا بسنه *

وأما حديث عبد الرحمن بن عبد القاري فلا حجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه أن تلك الأموال كانت عرضا للتجارة ، وقد كانت للتجار أموال تجب فيها الزكاة ، من فضة وذهب وغير ذلك ، ولا يحمل أن يزداد في الخبر ما ليس فيه ، فيحصل من فعل ذلك على الكذب * وأما حديث ابن عباس فكذلك أيضا ، ولا دليل فيه على إيجاب الزكاة في عرض التجارة ، وهو خارج على مذهب ابن عباس المشهور عنه في أنه كان يرى الزكاة واجبة في فائدة الذهب والفضة والماشية حين تستفاد ، فرأى الزكاة في الثمن اذا باعوه *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أبي عمير ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي عن عبد الصمد التنوري ثنا حماد ثنا قتادة عن جابر بن زيد أبي الشعثاء (٣) عن ابن عباس : أنه قال في المال المستفاد : يزكيه حين يستفده ، وقال ابن عمر : حتى يحول عليه الحول . وقد بين هذا عطاء ، وهو أكبر أصحابه ،

(١) يبين معجزة ثمراء ثم زكى مفتوحات (٢) كلا بل هما مروان ققتان (٣) في

النسخة رقم (١٦) «عن جابر بن زيد بن أبي الشعثاء» وهو خطأ ، بل أبو الشعثاء هو جابر بن زيد وهي كنيته *

على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

وأما خبر ابن عمر فصحيح ، إلا أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ .
وكم قضية خالفوا فيها عمر وابنه ؟ منها للمالكين الرواية في زكاة العسل ، وللحنيفيين
حكمه في زكاة الرقيق ، وغير ذلك كثير جدا . ومن المحال أن يكون عمر وابنه حجة في
موضع غير حجة في موضع آخر !! *

وأيا : فإن الحنفيين والمالكين والشافعيين خالفوا ما روى عن عمر وابن عمر في
هذه المسألة نفسها ، فالكفر بين المدير وغير المدير ، وأسقط الزكاة عن باع عرضا بمرض ،
مالم ينض له درهم ، وليس هذا قياسا روى عن عمر وابنه *

والشافعي يرى أن لا يزكى الرمح مع رأس المال إلا الصيارفة خاصة ، وليس هذا عن
عمر ولا عن ابن عمر *

وكلهم يرى فيمن ورث عرضا أو ابتاعها للقنية ثم نوى بها التجارة أنها لا زكاة فيها
ولو بقيت عنده سنتين ، ولا في ثمنها إذا باعها ، لكن يستأنف حولا ، وهذا خلاف عمر
وابن عمر ، فبطل احتجاجهم بهما رضي الله عنهما *

وقد جاء خلاف ما روى عن عمر وابن عمر عن غيرهما (١) من الصحابة رضي الله عنهم *
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني نافع بن الخواري (٢) قال : كنت جالسا عند عبد الرحمن بن نافع إذ جاءه
زيد البواب فقال له : إن أمير المؤمنين - يعني ابن الزبير - يقول : أرسل زكاة (٣)
مالك ، فقام فأخرج مائة درهم ، وقال له : اقرأ عليه السلام ، وقل له : إنما الزكاة
في الناض ، قال نافع : فاقبت زيدا فقلت له : أبلغته ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا قال ابن الزبير ؟
فقال : قال : صدق . قال ابن جريج : وقال لي عمرو بن دينار : ما أرى الزكاة إلا في الدين *
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا
أبو عبيد ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن قطن (٤) قال : مررت بواسطة زمن عمر بن عبد العزيز ،
فقالوا : قرئ علينا كتاب أمير المؤمنين : أن لا تأخذوا من أرباح التجار شيئا حتى
يحول عليها الحول (٥) *

(١) في النسخة رقم (١٤) «وعن غيرهما» وزيادة الواو خطأ (٢) هكذا هو في الأصلين
بالخاء المعجمة والزاي ولم أعرفه ولم أجده ترجمة (٣) في النسخة رقم (١٤) «بزكاة»
(٤) بفتح القاف والطاء المهملة (٥) في النسخة رقم (١٦) «بالحول» وهو خطأ .

قال أبو عبيد : وثنا معاذ عن عبد الله بن عون قال : أتيت المسجد وقد قرئ الكتاب ، فقال صاحب لي : لو شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز في أو باح التجار ان لا يمرض لها حتى يحول عليها الحول *

فهذا ابن الزبير ، وعبد الرحمن بن نافع (١) وعمر بن دينار ، وعمر بن عبد العزيز ، وقد روى أيضا عن عائشة ، وذكره الشافعي عن ابن عباس ، وهو أحد قول الشافعي *
قال أبو محمد : وحتى لو لم يأت خلاف في ذلك لما وجبت شريعة بنصر نص قرآن أو سنة ثابتة أو إجماع متيقن لا يشك في أنه قال به جميع الصحابة رضي الله عنهم *
وقد أسقط الخنفيون الزكاة عن الإبل المملوكة والبقرة المملوكة وأموال الصنار كلها إلا ما أخرجت أرضهم *

واسقط المالكيون الزكاة عن أموال المبيد والحلى *

واسقطها الشافعيون عن الحلى وعن المواشي المستعملة *

وكل هذا خلاف للسنة الثابتة بلا يرهان *

وذكروا الخبر الذي من طريق أبي هريرة : ان عمر بعثه رسول الله ﷺ مصدقاً ، فقال : منع العباس ، وخالد بن الوليد ، وابن جميل ، فقال رسول الله ﷺ : « انكم تعلمون خالداً ، ان خالدا قد احتبس ادراعه وأعبده (٢) في سبيل الله » *
قالوا : فدل هذا على ان الزكاة طلبت منه في دروعه وأعبده ، ولا زكاة فيها الا ان تكون لتجارة *

قال أبو محمد : وليس في الخبر لائنص ولادليل ولا إشارة على شيء مما ادعوه ، وإنما فيه انهم ظلموا خالداً اذ نسبوا اليه منع الزكاة وهو قد احتبس ادراعه وأعبده في سبيل الله

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعبد الله بن نافع» وهو خطأ (٢) كذا في الأصلين
بالباء الواحدة المضمومة جمع عبد ، وهو رواية حكاهما القاضي عياض في نسخ البخاري ، والمشهور في رواية البخاري «واعتده» يضم التاء الثناة الفوقية وهو جمع قلة للتباد وهو ما أعده الرجل من السلاح والدواب وآلة الحرب للجهاد ، يجمع على «اعتده» يضم التاء ، وعلى «أعتده» بكسرهما مع زيادة هاء في آخره ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن حفص «واعتاده» قال الدارقطني «قال احمد بن حنبل قال علي بن حفص واعتاده واخطأ فيه وصحف ، وانما هو اعتده» نقله في اللسان ، وانظر البخاري (ج ٢ ص ٢٤٥) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٨) وفتح الباري (ج ٣ ص ٢٦٣) والميني (ج ٩ ص ٤٧) *

فقط ، وصدق عليه السلام ، اذ من المحال ان يكون رجل عاقل ذود دين ينفق النفقة المعظمة في التطوع ثم يمنع اليسير في الزكاة المفروضة ، هذا حكم الحديث ، واما إعمال الظن الكاذب على رسول الله ﷺ فباطل *

وقد صح عن رسول الله ﷺ ما يدل على ان لازكاة في عروض التجارة ، وهو أنه قد صح عن النبي ﷺ : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة » وانه اسقط الزكاة عما دون الأربعين من الغنم ، وعما دون خمسة أوسق من التمر والحب ، فمن اوجب زكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في كل مائتي عنه عليه السلام الزكاة مما ذكرنا *

وصح عنه عليه السلام : « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر » وانه عليه السلام قال : « قد عفوت عن صدقة الخيل » وأنه عليه السلام ذكر حق الله تعالى في الإبل والبقر والغنم والكنز (١) فستل عن الخيل فقال : « الخيل ثلاثة : هي رجل أجر ، ورجل ستر ، وعلى رجل وزر » فستل عن الحمير فقال : « ما نزل على فيها شيء إلا هذه الآية الفاذة (٢) الجامعة (فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) » *

فن اوجب الزكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في الخيل والحمير والبيد ، وقد قطع رسول الله ﷺ بأن لازكاة في شيء منها إلا صدقة الفطر في الرقيق ، فلو كانت في عروض التجارة أوفى شيء مما ذكر عليه السلام زكاة إذا كان للتجارة - : لين ذلك بلا شك ، فاذ لم يبينه عليه السلام فلا زكاة فيها أصلا *

وقد صح الاجماع المتيقن على ان حكم كل عرض كحكم الخيل والحمير والرقيق ومادون النصاب من الماشية والعين *

ثم اختلف الناس ، فمن موجب الزكاة في كل ذلك اذا كان للتجارة ، ومن سقط لزكاة في كل ذلك للتجارة كانت أولنير تجارة *

وصح بالنص ان لازكاة في الخيل ولا في الرقيق ولا في الحمير ولا فيما دون النصاب من الماشية والعين ، وصح الاجماع من كل احد على ان حكم كل عرض في التجارة كحكم هذه ، فصح من ذلك ان لازكاة في عروض التجارة بالاجماع المذكور ، وقد صح الاجماع أيضا على انه لازكاة في العروض *

ثم ادعى قوم أنها اذا كانت للتجارة ففيها زكاة ، وهذه دعوى بلا برهان *

(١) في النسخة رقم (١٦) بخلف الإبل وبتمقديم وتأخير (٢) أى المنفردة في معناها *

واجمع الحنفيون والمالكيون والشافعيون على أن من اشترى سلماً للقنية ثم نوى بها التجارة فلا زكاة فيها . وهذا تحكم في إيجابهم الزكاة في أثمانها إذا بيعت ثم تجرئها بلا برهان (١) *

وأما قولهم : إن الزكاة فيما ينمي ، فدعوى كاذبة متناقضة ، لأن عروض القنية تنمي قيمتها كعروض التجارة ولا فرق *

فان قالوا : العروض للتجارة فيها النماء *

قلنا : وفيها أيضاً الخسارة ، وكذلك الحبر تنمي ، ولا زكاة فيها عندهم ، وأخلل تنمي ، ولا زكاة فيها عند الشافعيين والمالكيين ، والأبل الدوامل تنمي ولا زكاة فيها عند الحنفيين والشافعيين ، وما أصيب في أرض الخراج ينمي ، ولا زكاة فيها عند الحنفيين وأموال العبيد تنمي ، ولا زكاة فيها عند المالكيين *

قال أبو محمد : وأقولهم واضطرابهم في هذه المسألة نفسها برهان قاطع على أنها ليست من عند الله تعالى *

فان طائفة منهم قالت : تزكي عروض التجارة من أعيانها . وهو قول الرزني *

وطائفة قالت : بل تقومها ، ثم اختلفوا *

فقال أبو حنيفة : تقومها بالأحوط للمساكين *

وقال الشافعي : بل بما اشتراها به ، فان كان اشترى عرضاً بمرض قوم بهما هو الأغلب من نقد البلد *

وقال مالك : من باع عرضاً بمرض أبداً فلا زكاة عليه إلا حتى يبيع ولو بدرهم ، فاذا نض له ولو درهم قوم حينئذ عرضه وزكاه *

قلت شمرى ! ما شأن الدرهم هنا ! إن هذا لمعجب ؟! فكيف إن لم ينض له إلا نصف درهم أوجه فضة أو فلس ، كيف يصنع ؟!

وقال أبو حنيفة والشافعي : يقوم ويزكي وإن لم ينض له درهم *

وقال مالك : المدير الذي يبيع ويشترى يقوم كل سنة ويزكي ، وأما المحتكر فلا زكاة عليه - ولو جسد عرضه سنين - إلا حتى يبيع ، فاذا باع زكي حينئذ لسنة واحدة . وهذا عجب جداً ! *

وقال أبو حنيفة والشافعي : كلاهما سواء ، يقومان كل سنة ويزكيان *

حدثنا حام ثنا عبد الله بن محمد بن علي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بق بن غلثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال لي عطاء : لا صدقة في ثلوث ولا في زبرجد ، ولا ياقوت ، ولا فصوص ، ولا عرض ولا شيء لا يدار ، فان كان شيء من ذلك يدار فيه الصدقة في ثمنه حين يباع . وهذا خلاف قول من ذكرنا *

وقال الشافعي : لا يضيف الربح الى رأس المال إلا المصارفة ، وهذا عجب جداً !
وقال أبو حنيفة ومالك : بل يضيف الربح الى رأس المال ولو لم يربحه إلا في تلك الساعة فكان هذا أيضاً عجيباً ! *

وأقولهم في هذه المسألة طريقة جداً لا يدل على صحة شيء منها قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة ، ولا قول صاحب أصلاً ، وأكثر ذلك لا يعرف له قائل قبل من قاله منهم ، والله تعالى يقول : (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فليت شعري هل رد هؤلاء هذا الاختلاف الى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ؟ وهل وجدوا في القرآن والسنة نصاً أو دليلاً على شيء من هذه الأقوال الفاسدة ؟
وكأهم يقول : من اشترى سلعة للفقنة فنوى بها التجارة فلا زكاة فيها ، فان اشتراها للتجارة فنوى بها الفقنة سقطت الزكاة عنها ، فاحتاطوا الاسقاط الزكاة التي أوجبوها بمجملهم .
وقالوا كأهم : من اشترى ماشية للتجارة أو زرع للتجارة فان زكاة التجارة تسقط وتزومه الزكاة المفروضة ، وكان في هذا كفاية لو أنصفوا أنفسهم ولو كانت زكاة التجارة حقاً من عند الله تعالى ما أسقطتها الزكاة المفروضة ، لكن الحق يوجب الباطل .
فان قالوا : لا تجتمع زكاتان في مال واحد *

قلنا : فما المانع من ذلك ، ليت شعري ، إذا كان الله تعالى قد أوجبهما جميعاً اورسوله صلى الله عليه وسلم ؟ *

٦٤٢ — مسألة — ولا زكاة في تمر ولا بر ولا شعير حتى يبلغ ما يصيبه المرء الواحد من الصنف الواحد منها خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد بعد النبي ﷺ ، والمدين رطل ونصف الى رطل وربع على قدر زانة المد وخفته ، وسواء زرعه في أرض له أو في أرض لغيره بنفسه أو بمعاملة جائزة أو غير جائزة ، اذا كان البذر غير منصوب ، سواء أرض خراج كانت أو أرض عشر *

وهذا قول جمهور الناس ، وبه يقول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإبوسليمان .
وقال أبو حنيفة : يزكي ما قل من ذلك وما أكثر ، فان كان في أرض خراج فلا زكاة

فما أصيب فيها ، فان كانت الأرض مستأجرة فالزكاة على رب الأرض لا على الزارع ، فان كان في أرض مملوكة ، فان قضى لصاحب الأرض بما تقصها الزرع فالزكاة على صاحب الأرض ، وان لم يقض له بشيء فالزكاة على الزارع . قال : والمد رطلان *
فهذه خمسة مواضع خالف فيها الحق في هذه المسألة ، وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب أو نمر صدقة » *

وتعلق أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء العشر » *
وأخطأ في هذا ، لأنه استعمل هذا الخبر وعصى الآخر ، (١) وهذا لا يحمل *
ونحن أطمئنا في الخبرين جميعاً ، وهو قد خالف هذا الخبر أيضاً ، إذ خص بماسقت السماء كثيراً برأيه ، كالقصب ، والحطب ، والحشيش ، وورق الشجر وما أصيب في أرض الخراج ولم ير أن يخصه بكلام رسول الله ﷺ *
وأيضاً فإنه كاف من ذلك ما لا يطابق ، كما قدمنا ، وخص من ذلك برأيه ما أصيب في عرصات الدور ، وهذه تخالط لا نظير لها *

وأما أبو سليمان فقال : ما كان يحتمل التوسيق فلا زكاة فيه حتى يبلغ خمسة أوسق ، وما كان لا يحتمل التوسيق فالزكاة في قليله وكثيره ، وقد ذكرنا فساد هذا القول قبل *
والمجب أن أبا حنيفة يزعم أنه صاحب قياس ، وهو لم يرفها يزكي شيئاً قليلاً وكثيره (٢)
فهل قاس الزرع على الماشية والعين ؟ فلا النص اتباع ، ولا القياس طرد *
وأما المد فان أبا حنيفة وأصحابه احتجوا في ذلك بما روينا من طريق شريك بن عبد الله القاضي عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ : « يجزى في الوضوء رطلان » مع الأثر الصحيح في أنه عليه السلام كان يتوضأ بالمد *
وهذا لا حجة فيه ، لأن شريكاً مطروح ، مشهور بتدليس التكرارات إلى الثقات ، وقد أسقط حديثه الامامان عبد الله بن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، وثاقه لا أظن من شهدا عليه بالجرحة *

ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأنه لا يدل ذلك على أن المد رطلان ، وقد صح

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعصى الآية» وهو خطأ ظاهر (٢) في الأصلين «يزكي قليلاً ولا كثيراً» وزيادة حرف «لا» خطأ صرف يفسد المعنى معها ، كما هو واضح عند التأمل *

أن رسول الله ﷺ توشأ بثنى المد ، ولا خلاف في أنه عليه السلام لم يكن يبر (١) له الماء للوضوء بكيل ككيل الزيت لا يزيد ولا ينقص *

وأيضاً فلو صح لما كان في قوله عليه السلام «يجزى في الوضوء رطلان» مانع من أن يجزى أقل ، وهم أول موافق لنا في هذا ، فمن توشأ عندهم بنصف رطل أجزأه ، فبطل تعلمهم بهذا الأثر *

واحتجوا بخبر رويناه من طريق موسى الجهني : كنت عند مجاهد فأتى باناء يسع ثمانية أرطال ، تسعة أرطال ، عشرة أرطال ، فقال : قالت عائشة : « كان رسول الله ﷺ يتنسل بمثل هذا » مع الأثر الثابت أنه عليه السلام كان يقتسل بالصاع *

قال أبو محمد : وهذا لأحجة فيه ، لأن موسى قد شك في ذلك الاناء من ثمانية أرطال إلى عشرة ، وهم لا يقولون : إن الصاع يزيد على ثمانية أرطال ولا فلسا *

وأيضاً فقد صح أنه عليه السلام اغتسل هو وعائشة رضي الله عنهما جميعاً من إناء يسع ثلاثة أمداد ، وأيضاً من إناء هو الفرق ، والفرق اثنا عشر مداً ، وإيضاً بخمسة أمداد ، وإيضاً بخمسة مكاي (٢) وكل هذه الآثار في غاية الصحة والاسناد الوثيق الثابت المتصل ، والخمسة مكاي خمسون مداً ، ولا خلاف في أنه عليه السلام لم يبر له الماء للفسل بكيل ككيل الزيت ، ولا توشأ واغتسل باناء من مخصوصين ، بل قد توشأ في الحضر والسفر بلا مراعاة لمقدار الماء ، وهم أول مخالف لهذا التحديد ، فلا يختلفون في أن امرأه واغتسل بنصف صاع لأجزأه . فبطل تعلمهم هذه الآثار الواهية *

واحتجوا برؤيتين وأهيتين *

إحداها من طريق أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن رجل عن موسى بن طلحة : أن القفيز الحجاجي قفيز عمر أوصاع عمر (٣) *

(١) يفتح العين المهملة وتشديد الباء المثناة المفتوحة ، يقال : « عبر الميزان والمكيال وعاورها وعابرهما وعابر بينهما معايرة وعياراً قدرهما ونظر ما بينهما » نقله في اللسان (٢) المكوك - يفتح الميم وضم الكاف المشددة - مكيال لأهل العراق سعة صاع ونصف ، وجمعه مكايك ومكاي بتشديد الباء في آخره على البدل كراهية التضعيف ، وذكر في اللسان - في مادة (م ك ك) مقداره ومقدار غيره من المكيال بتفصيل وأف ثم قال : « ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد » (٣) رواه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٤٧٦ عن زهير بن معاوية بمعناه *

والآخري من طريق مجالد عن الشعبي قال: القفيز الحجاجي صاع عمر*
 وبرواية عن ابراهيم عيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجيا (١)*
 وبرواية عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن ابراهيم: «كان صاع رسول الله
 ﷺ ثمانية أرطال، ومده وطلين»*
 قال أبو محمد هذا كله سواء وجوده وعدمه *

أما حديث موسى بن طلحة فين أبي اسحاق ويثنه من لا يدري من هو، ومجالد
 ضيف، أول من ضفقه أبو حنيفة، وابراهيم لم يدرك عمر*
 ثم لو صح كل ذلك لما اتفقوا به، لأننا لم ننازعهم في صاع عمر رضى الله عنه ولا في
 قفيزه، إنما ننازعهم في صاع النبي ﷺ، ولنا ندفع أن يكون لمر صاع وقفيز ومد
 رتبة لأهل العراق لفقاههم وأرزاقهم، كما بمصر الوية والاردب، وبالشأم المدى (٢)
 وكما كان لروان بالمدينة مداختره، ولشام بن اسماعيل مداختره، ولا حجة في شيء
 من ذلك *

وأما قول ابراهيم في صاع النبي ﷺ ومده فقول ابراهيم وقول أبي حنيفة سواء في الرغبة
 عنهما إذا خلفا الصواب *

وقدر وينامن طريق البخاري: ثمانان بن أبي شيبة ثنا القاسم بن مالك المزني ثنا الجميد
 ابن عبد الرحمن (٣) عن السائب بن يزيد قال: «كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ
 مدا وثلاثا بمد كم اليوم، فزيد فيه في زمن (٤) عمر بن عبد العزيز»*
 وروى يناعن مالك أنه قال في مكيلة زكاة الفطر بالمد الأصفر مد رسول الله ﷺ (٥)
 وعنه أيضا في زكاة الحبوب والزيتون بالصاع الأول صاع رسول الله ﷺ (٦)*

(١) رواه الطحاوي (ج ١ ص ٣٢٤) من طريق مفترية عن ابراهيم، وزاد في آخره:
 «والحجاجي عندهم ثمانية أرطال بالبغدادى» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وبالشأم المد
 والدينار» وهو خطأ في موضعين، فليس لذكر الدينار هنا موضع، والمدى - بضم
 الميم واسكان الدال وآخره - بوزن قفل مكيال لاهل الشأم، وهو غير المد بتشديد الدال
 (٣) الجميد بالتصغير والذي رجحه ابن حجر أن اسمه «الجمد» بالتكبير (٤) في النسخة
 رقم (١٤) «زمان» وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٨ ص ٢٩٠) ورواه البخاري أيضا بمعناه عن
 عمرو بن زرة عن القاسم (ج ٩ ص ١٨٨) وكذلك النسائي (ج ٥ ص ٥٤) (٥) هو في
 الوطأ (ص ١٢٤) (٦) هو في الوطأ (ص ١١٨).

ومن طريق مالك عن نافع قال : كان ابن عمر يعطى زكاة الفطر من رمضان بعد رسول الله ﷺ المد الاول *

فصح ان بالدينة صاعاً ومداً غير مد النبي ﷺ . ولو كان صاع عمر بن الخطاب هو صاع النبي ﷺ لما نسب الى عمر اصلاً دون ان ينسب الى ابي بكر ، ولا الى ابي بكر أيضاً دون ان يضاف الى رسول الله ﷺ . فصح بلا شك أن مد هشام إنما ربه هشام ، وأن صاع عمر إنما ربه عمر . هذا إن صح أنه كان هنالك صاع يقال له «صاع عمر» فإن صاع رسول الله ﷺ ومنه منسوبان اليه لا الى غيره ، باقيا بحسبهما *

وأما حقيقة الصاع الحجاجي الذي عولوا عليه فانار وينامن طريق اسماعيل بن اسحاق عن مسدد عن القتمر بن سليمان عن الحجاج بن أرطاة قال حدثني من سمع الحجاج ابن يوسف يقول : صاعى هذا صاع عمر (١) أعطتني عجوز بالدينة *

فان احتجوا برواية الحجاج بن أرطاة عن ابراهيم فروايتها هذه حجة عليهم ، وهذا أصل صاع الحجاج ، فلاكثر ولا طيب ، ولا بورك في الحجاج ولا في صاعه *

ورويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن يزيد (٢) — هو ابن أبي زياد — عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : الصاع يزيد على الحجاجي مكياً *

فبطل ما هو به من الباطل ، ووجب الرجوع الى ما صح عن النبي ﷺ *
كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق — هو ابن راهويه — ومحمد بن اسماعيل بن علي ، قال اسحق عن الملائى (٣) وقال ابن علي : ثنا أبو نعيم — هو الفضل بن دكير — كلاهما عن سفيان الثوري عن حفظة ابن ابى سفيان الجمحي عن طاوس عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « المكيا »

(١) في النسخة رقم (١٦) «صاع ابن عمر» وهو خطأ ، ففي خراج يحيى بن آدم (رقم ٤٧٧) « قال لي اسرائيل عن ابى اسحق قال : قدم علينا الحجاج من المدينة فقال : انى قد اتخذت لكم محتوما على صاع عمر بن الخطاب » وهو اسناد صحيح متصل الى الحجاج (٢) في النسخة رقم (١٦) «زيد» وهو خطأ (٣) بضم الميم وتخفيف اللام ، وأنا أرجح انه أبو نعيم الفضل بن دكين — بضم الدال المهملة — وليس شخصا آخر كما يوم كلام المؤلف . وهذا الاثر بهذا الاسناد لم أجده في النسائي ، ولكن وجدته فيه عن ابى سليمان عن ابى نعيم (ج ٥ ص ٥٤) *

على مكيال أهل المدينة ، والوزن على وزن أهل مكة * .

فلم يسمع أحداً يخرج عن مكيال أهل المدينة ومقداره عندهم . ولا عن موازين (١) أهل مكة ، ووجدنا أهل المدينة «لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله ﷺ الذي به تؤدى الصدقات ليس أكثر من رطل ونصف ، ولا أقل من رطل وربع ، وقال بعضهم : رطل وثلاث . وليس هذا اختلافاً ، لكنه على حسب رزانة المكيال من البر والتمر والشعير * .

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة : «أن مد النبي ﷺ الذي كان يأخذ به الصدقات رطل ونصف * . حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث . قال أبو داود : وهو صاع رسول الله ﷺ * .

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أعين ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قال : ذكر أبي أنه عبر مد النبي ﷺ بالحنطة فوجدها رطلاً وثلاثاً (٢) في البر (٣) : قال : ولا يبلغ من التمر هذا المقدار * .

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا إبراهيم بن حماد ثنا اسماعيل بن اسحاق قال : دفع إلينا اسماعيل بن أبي أويس (٤) الد ، وقال : هذا مد مالك وهو على مثال مد النبي ﷺ ، فذهبت به إلى السوق ، وخرط لي عليه مد وحملته معي إلى البصرة ، فوجدته نصف كيلجة (٥) بكيلجة البصرة ، يزيد على كيلجة البصرة شيئاً يسيراً خفيفاً ، إنما هو شبيه بالرجحان الذي لا يقع عليه جزء من الأجزاء ، ونصف كيلجة البصرة هو ربع كيلجة بئداد . فالدرع الصاع ، والصاع مقدار كيلجة بئدادية يزيد الصاع عليها شيئاً يسيراً * .

قال أبو محمد : وخرط لي مد على تحقيق المد المتوارث عند آل عبد الله بن علي الباجي ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «موازن» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «رطل وثلاث» وهو لحن (٣) في النسخة رقم (١٦) «في المد» بدل قوله «في البر» ، وكانت أيضاً هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناسخها صححها إلى «في البر» وهو الصواب ، وبدل عليه قوله بمده «ولا يبلغ من التمر هذا المقدار» (٤) هو اسماعيل بن عبد الله ، وهو ابن اخت مالك ونسيه (٥) بفتح الكاف واللام والجيم ، وهو مكيال * .

وهو عند أكبرهم (١) لا يفارق داره ، أخرجه الى تقي (٢) الذي كلفته ذلك ، على ابن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن علي المذكور ، وذكر أنه مدأيه وجده وابن جده أخذه وخرطه على مد أحمد بن خالد ، وأخبره أحمد بن خالد أنه خرطه على مد يحيى ابن يحيى ، الذي أعماه إياه ابنه عبيد الله بن يحيى بن يحيى ، وخرطه يحيى على مدمالك ، ولا أشك أن أحمد بن خالد صححه أيضا على مد محمد بن وضاح الذي صححه ابن وضاح بالمدنية * قال أبو محمد : ثم كتبه بالقمح الطيب ، ثم وزنه ، فوجده رطلا واحدا ونصف رطل بالفلقي (٣) ، لا يزيد حبة ، وكتبه بالشعير ، إلا أنه لم يكن بالطيب ، فوجده رطلا واحدا ونصف أوقية *

قال أبو محمد : وهذا امر مشهور بالمدنية ، منقول نقل السكاة ، صغيرهم وكبيرهم ، وصالحهم وطالحهم ، وعالمهم وجاهلهم ، وحرائرهم وامائهم ، كما نقل أهل مكة موضع الصفا ، والمروة ، والاعتراض على أهل المدينة في صاعهم ومدهم كالمترض على أهل مكة في موضع الصفا والمروة ولا فرق ، ولكن يترض على أهل المدينة في القبر والنبر والبقيع ، وهذا خروج عن الديانة والمعقول *

قال أبو محمد : وببحث أنا غاية البحث عند كل من وقفت بتمييزه ، فكل اتفق لي على أن دينار الذهب بمكة وزنه اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحب من الشعير المطلق ، والدرهم سبعة أعشار الثقال ، فوزن الدرهم المكي سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر حبة ، فالرطل مائة درهم واحدة وثمانية وعشرون درهما بالدرهم المذكور *

وقد رجع أبو يوسف الى الحق في هذه المسألة إذ دخل المدينة ووقف على أمداد أهلها * وقد موه بعضهم بأنه إنما سمي الوسق لأنه من وسق البعير * قال أبو محمد : وهذا طريق في الموهج جدا ! وليت شمري من له بذلك !! وهلا قال : لأنه وسق الحمار !! *

ثم أيضا فإن الوسق الذي أشار اليه هو عديم ستة عشر رعبا بالقرطبي ، وحمل البعير أكثر من هذا المقدار بنحو نصفه *

وأما اسقاطهم الزكاة عما أصيب في أرض الخراج من بر وتمر وشعير ففاحش جدا ، وعظيم من القول ، واسقاط للزكاة المفترضة *

(١) في النسخة رقم (١٦) «أكثرهم» وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم (١٦) «تقي» وهو خطأ (٣) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) كلمة في تفسير الرطل الفلقي نقلناها في مضي *

ومروها في هذا بطوام ، منها : أن قال قائلهم : إن عمر لم يأخذ الزكاة من أرض الخراج * قال أبو محمد : وهذا نحو به بارد الآن عمر رضي الله عنه إنما ضرب الخراج على أهل الكفر ، ولا زكاة تؤخذ منهم ، فان ادعى أن عمر لم يأخذ الزكاة ممن أسلم من أصحاب أرض الخراج فقد كذب جدا ، ولا يجيد هذا أبدا ، ومن ادعى ان عمر أسقط الزكاة عنهم كمن ادعى انه أسقط الصلاة عنهم ولا فرق *

وموه بعضهم بأن ذكر ما قد صرح عن رسول الله ﷺ من قوله : «منعت العراق فقيزها ودرهمها ، ومنعت الشام مديها (١) ودينارها ، ومنعت مصر إرد بها ودينارها ، وعدتم من حيث بدأتم» (٢) ، شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه ، قالوا : فأخبر عليه السلام بما يجب في هذه الأرضين ، ولم يخبر ان فيها زكاة ، ولو كان فيها زكاة لأخبر بها * قال أبو محمد : مثل هذا ليس لا يراده وجه إلا ليحمد الله تعالى من سمه على خلاصه من عقاب ما ابتلوا به من المجاهرة بالباطل وممارسة الحق بأغث ما يكون من الكلام !! وليت شمرى ا في أى معقول وجدوا أن كل شريعة لم تذكر في هذا الحديث فهي ساقطة ؟ وهل يقول هذا من له نصيب من التمييز ؟ وهل بين من أسقط الزكاة - لأنها لم تذكر في هذا الخبر - فرق وبين من أسقط الصيام لأنه لم يذكر في هذا الخبر ، ومن أسقط الصلاة والحج لأنها لم يذكر في هذا الخبر ؟ *

وحتى لو صرح لهم أن رسول الله ﷺ قصد بهذا الخبر ذكر ما يجب في هذه الأرضين - ومعاذ الله من أن يصح هذا فهو الكذب البحت على رسول الله ﷺ - لما كان في ذلك إسقاط سائر حقوق الله تعالى عن أهلها ، وليس في الدنيا حديث انتظم ذكر جميع الشرائع أولها عن آخرها ، نعم ، ولا سورة أيضا *

وإنما قصد عليه السلام في هذا الحديث الانذار بخلاء أيدي المفتحين لهذه البلاد من أخذ طعامها ودرامها ودينارها فقط ، وقد ظهر ما أنذر به عليه السلام *

ومن الباطل المنتع ان يريد رسول الله ﷺ ما زعموا ، لأنه لو كان ذلك ، وكان ار باب اراضى (٣) الشام ، ومصر ، والعراق مسلمين ، فن هم المخاطبون بأنهم يمدون كما

(١) بضم الميم واسكان الدال وبالياء كما سبق ، وفي الأصلين «مدها» وهو تحريف

(٢) في النسخة رقم (١٦) «أبدأتم» وهو خطأ ، والحديث رواه يحيى بن آدم في الخراج

(رقم ٢٢٧) ومسلم (ج ٢ ص ٣٦٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٢٩) وابن الجارود (ص ٤٩٩)

(٣) في النسخة رقم (١٤) «أرض» بالافراد *

بدؤا (١)؟ ومن المانع ما ذكر منه؟! هذا تخصيص منهم بالبطل وبما ليس في الخبر منه نص ولا دليل، ولو قيل لهم: بل في قوله عليه السلام: «فما سقت السماء العشر» دليل على سقوط الخراج وبطلانه، إذ لو كان فيها خراج لذكره عليه السلام *
والمعجب أيضا إسقاطهم الجزية بهذا الخبر عن أهل الخراج؛ فأسقطوا فرضين من فرائض الاسلام برأى صاحب! - وهذا عجب جدا! وخالفوا ذلك الصاحب في هذه القضية نفسها، لأنه قد صح عنه إيجاب الجزية مع الخراج، فرة يكون فله حجة يخالف بها القرآن، وهم مع ذلك كاذبون عليه، فما روى عنه قط إسقاط الزكاة عما أصيب في أرض الخراج، ومرة لا يروونه حجة أصلا ومعه الحق *

فان قالوا: إن الصحابة أجمعوا على أخذ الخراج *
قيل لهم: والصحابة أجمعوا على أخذ الزكاة قبل إجماعهم على الخراج ومعه وبمده بلا شك، ولا عجب أعجب من إيجاب محمد بن الحسن الخراج على السلم في أرض الخراج اذا ملكها، وإسقاط الزكاة عنه، وإيجابها الزكاة على اليهودي والنصراني اذا ملكا أرض العشر، واسقاط الخراج عنهما! وفاعل هذا متهم على الاسلام وأهله (٢) *
وقالوا: لا يجتمع حقان في مال واحد *

قال أبو محمد: كذبوا وافكوا؟ بل يجتمع حقوق لله تعالى في مال واحد، ولو انها ألف حق، وما ندرى من أين وقع لهم انه لا يجتمع حقان في مال واحد، وهم يوجبون الخمس في معادن الذهب والفضة والزكاة ايضا، إما عند الحول وإما في ذلك الوقت ان كان بلغ حول ماعنده من الذهب والفضة، ويوجبون ايضا الخراج في أرض المدين ان كانت أرض خراج؟! *

ومن عجائب الدنيا تعليمهم الخراج على الزكاة، فأسقطوها به، ثم غلبوا زكاة البر والشعر، والتمر، والماشية على زكاة التجارة، فأسقطوها بها، ثم غلبوا زكاة التجارة في الرقيق على زكاة الفطر، فأسقطوها بها، فرة رأوا زكاة التجارة أو كد من الزكاة المفروضة،

(١) في النسخة رقم (١٦) «ابدؤا» وهو خطأ (٢) هذه زلة قلم من ابن حزم، اولعها من أثر ما كان عنده من الزبوى الذي يضيق به الصدر أعاذنا الله منه، وما كان محمد بن الحسن رحمه الله متبهما على الاسلام، بل هو عالم كبير، ثقة في الحديث وبخاصة في الرواية عن مالك، وإن لينة بمض أهل الحديث فانما ذلك من قبل حفظه، ومن قبل انه اشتغل بالفقهاء أكثر من الرواية، ورحمه الله الجميع *

ومرة رأوا الزكاة المفروضة أولى من زكاة التجارة ؟
والحسن بن حي يرى أن يزكى ما ذرع للتجارة زكاة التجارة لا الزكاة المفروضة ،
وذكرنا هذا لتلايدعوا في ذلك إجماعاً ، فهذا أخف شيء عليهم *
وإن تناقض المالكيين والشافعيين لظاهر في إسقاطهم الزكاة عن عروض التجارة
للزكاة المفروضة وإبقائهم إياها مع زكاة الفطر في الرقيق *
وكذلك أيضاً تناقض الحنفية إذ أئبتوا الاجارة والزكاة في أرض واحدة *
وعن صح عنه إيجاب الزكاة في الخراج من أرض الخراج عمر بن عبدالمعز وابن
أبي ليلى وابن شبرمة وشريك والحسن بن حي *
وقال سفيان وأحمد : ان فضل بعد الخراج خمسة أوسق فصاعداً ففيه الزكاة *
ولا يحفظ عن أحد من السلف مثل قول أبي حنيفة في ذلك *
والمعجب كله من تعويلهم بالثابت عن عمر رضي الله عنه من قوله - اذ أسلمت دهقانة
نهر الملك (١) - : ان اختارت أرضها وأدت (٢) ماعلى أرضها فخلوا بينها وبين أرضها ،
وإلا فخلوا بين المسلمين وأرضهم . وعن علي نحو هذا . وعن ابن عمر انكار الدخول في
أرض الخراج للمسلم (٣) *

وليت شعري هل عقل ذو عقل قط ان في شيء من هذا إسقاط الزكاة عما أخرجت
الأرض ؟ وهذا مكان لا يقابل الا بالمتجب ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

ويكنى من هذا قول رسول الله ﷺ : «فما سقت السماء العشر» فم لم يخص *
وأيضاً فإن من البرهان على ان الزكاة على الرافع (٤) لا على الأرض إجماع الأمة
على انه ان اراد ان يعطى العشر من غير الذي أصاب في تلك الأرض لكان ذلك له ، ولم

(١) في الأصلين «نهر الملك» وهو تصحيف ، ونهر الملك كورة واسعة ينفداد بعد
نهر عيسى ، والدهقان - بكسر الدال وضمها - له ممان منها : رئيس الاقليم ، وهو معرب
عن الفارسية ، ولعله المراد هنا : وفي خراج يحيى بن آدم (رقم ١٨٩) «عن طارق بن
شهاب قال : أسلمت امرأة من أهل نهر الملك» (٢) في الأصلين «أو أدت» والصواب
بواو المعطف كما في خراج يحيى (٣) انظر الخراج (رقم ١٥٠) الى (١٧١) (٤) الرافع بالراء
وفي النسخة رقم (١٦) بالذال ، وهو خطأ في ظني ، بل هو من رفع الزرع بمعنى نقله
من الموضع الذي يحصد فيه الى اليبادر ، فالرافع هو صاحب الزرع الذي له نتاج الأرض *

(٣٢٢ - ج ٥ المحلى)

يجز اجباره على ان يعطى من عين ماخرجت الارض . فصح ان الزكاة في ذمة المسلم
الرافع ، لافى الارض * .

٦٤٣ — مسألة — وكذلك ماصيب في الارض المنصوبة إذا كان البذر للناسب
لان غصبه الأرض لا يطل ملكه عن بذره ، فالبذر اذا كان له فأتولد عنه فله ، وإنما
عليه حق الارض فقط ، ففي حصته منه الزكاة ، وهى له حلال وملك صحيح *
وكذلك الأرض المستأجرة بمقد فاسد ، او المأخوذة ببعض ماينخرج منها ، او
المنوحة ، لمعوم قوله عليه السلام «فما سقعت السماء المشر» *

وأما إن كان البذر منصوباً فلا حق له ، ولا حكم فى شيء مما انبت الله تعالى منه ،
سواء كان فى أرضه نفسه أم فى غيرها ، وهو كاله (١) لصاحب البذر ، لقول الله تعالى :
(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا يختلف اثنان فى ان غاصب البذر إنما أخذه بالباطل ،
وكذلك كل بذر اخذ بغير حق فحرم عليه بنص القرآن أكله ، وكل ماتولد من شيء
فهو لصاحب ماتولد منه بلا خلاف ، وليس وجوب الضمان بمبيح له ما حرم الله تعالى عليه *
فان موهوا بما روى من ان «الخراج بالضمان» *

فلا حجة لهم فيه لوجوه : اولها : أنه خبر لا يصح ، لأن راويه مخلد بن خفاف ،
وهو مجهول (٢) *

والثانى : أنه لو صح لكان إنما ورد فى عبد يبيع ميماً صحيحاً ثم وجد فيه عيب ، ومن
الباطل ان يقاس الحرام على الحلال ، لو كان القياس حقاً ، فكيف والقياس كله باطل *
والثالث : انهم (٣) يلزمهم ان يحملوا أولاد المنصوبة من الاماء والحيوان للناسب بهذا
الخبر ، وهم لا يقولون بذلك *

٦٤٤ — مسألة — فاذا بلغ الصنف الواحد — من البر ، أو التمر ، أو الشعير — خمسة

(١) فى النسخة رقم (١٦) «وهذا كله» (٢) مخلد بفتح الميم واسكان الخاء المعجمة
وفتح اللام ، وخفاف بضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء . وحديثه هذا رواه الطيالسى
(ص ٢٠٦ رقم ١٤٦٤) عن ابن ابي ذئب عن مخلد عن عروة عن عائشة مرفوعاً ، ونسبه
ابن حجر فى التلخيص (ص ٢٤١) الى الشافعى والحاكم والترمذى ، وقيل فى التهذيب
ما قيل فى مخلد بن خفاف وان ابن حبان ذكره فى الثقات ثم قال : «وتابعه على هذا الحديث
مسلم بن خالد الزنجى عن هشام بن عروة عن أبيه به ، وقال ابن وضاح : مخلد مدنى
ثقة» (٣) فى النسخة رقم (١٤) «أنه»

أوسق كما ذكرنا فصاعداً ، فان كان مما يستقى بساقية (١) من نهر أو عين أو كان بملا (٢) فيه العشر ، وان كان يستقى بسانية أو ناعورة أو دلو فقيه نصف العشر ، فان نقص عن الخمسة الأوسق - مائل أو أكثر - فلا زكاة فيه . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحابنا *
وقال أبو حنيفة : في قليله وكثيره العشر أو نصف العشر *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفرير ثنا البخاري ثنا سميد بن أبي مريم ثنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا (٣) العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » *

وقد ذكرنا قبل قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » فصح ان ما نقص عن الخمسة الأوسق نقصانا - قل أو أكثر - فلا زكاة فيه *

والعجب من تغليب أبي حنيفة الخبر : « فيما سقت السماء العشر » على حديث الأوسق الخمسة ، وغلب قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة » على قوله عليه السلام : « في الرقة ربع العشر » وعلى قوله عليه السلام : « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها » وهذا ناقض ظاهر والله تعالى التوفيق *

٦٤٥ - مسألة - ولا يضم قح الى شعير ، ولا تمر اليهما . وهو قول سفیان الثوري ، ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، وأبي سليمان وأصحابنا *

وقال الليث بن سعد ، وأبو يوسف : يضم كل ما أخرجت الأرض من القمح والشعير والأرز والذرة والدخن وجميع القطاني ، بمض ذلك الى بمض ، فاذا اجتمع من كل ذلك خمسة أوسق ففيه الزكاة كما ذكرنا ، وإلا فلا *

وقال مالك : القمح ، والشعير ، والسلت صنف واحد ، يضم بعضها الى بعض في الزكاة ، فاذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق ففيها الزكاة ، وإلا فلا ، ويجمع الحنص والنول واللوبياء ، والعدس ، والجلبان ، والبسيلة بعضها الى بعض ، ولا يضم الى القمح ولا الى الشعير

(١) الساقية من سواقي الزرع نهر صغير ، قاله في اللسان (٢) بفتح الباء واسكان المين المهلة ، وهو ما شرب من النخيل بمروقه من الأرض من غير سقي ساء ولا غيرها ، والسانية بمعنى الناضحة ، وهي ما يسقى عليه من بعر وغيره وانظر خراج يحيى (رقم ٣٦٤ الى ٣٩٥) (٣) العثري : بفتح العين المهلة والثاء الثلاثة المخففة موقال ابن الاعرابي بشديد الثاء وهو خطأ ، وهو الذي يسقى بماء السماء من مطر وسيل *

ولا إلى السلت ، قال : واما الأرز ، والنرة ، والسسم فهي أصناف مختلفة ، لا يضم كل واحد منها إلى شيء أصلاً *

واختلف قوله في الطس ، فرة قال : يضم إلى القمح ، والشعير ، ومرة قال : لا يضم إلى شيء أصلاً *

ورأى القطاني في البيوع أصنافاً مختلفة ، حاشا اللويا والحص ، فانه رآهما في البيوع صنفاً واحداً *

قال أبو محمد : أما قول مالك فظاهر الخطأ جملة ، لا يحتاج من إبطاله إلى أكثر من إirاده ؟ وما نعلم أحداً على ظهر الأرض قسم هذا التقسيم ، ولا جمع هذا الجمع ، ولا فرق هذا التفريق قبله ولا بعده ، إلا من قلده ، وماله متعلق ، لا من قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا من قول صاحب ولا تابع ، ولا من قياس ، ولا من رأى يعرف له وجه ، ولا من احتياط أصلاً *

واما من رأى جمع البر وغيره في الزكاة فيمكن أن يتعلقوا بمعوم قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » *

قال أبو محمد : ولو لم يأت إلا هذا الخبر لكان هذا هو القول الذي لا يجوز غيره * لكن قد خصه ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود - هو الجحدري - ثنا يزيد بن زريع ثنا روح بن القاسم حدثني عمرو ابن يحيى بن عمار عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل في البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق ، ولا يحل في الورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق (١) ولا يحل في الابل زكاة حتى تبلغ خمس ذود » (٢) *

ففي رسول الله ﷺ الزكاة عما لم يبلغ خمسة أوسق من البر ، فبطل بهذا إيجاب الزكاة فيه على كل حال ، مجوعاً إلى شعير أو غير مجموع *

قال أبو محمد : وكلهم متفق على أن لا يجمع التمر إلى الزبيب ، وما نسبة أحدهما من الآخر إلا كنسبة البر من الشعير ، فلا النص اتبعوا ، ولا القياس طردوا ، ولا خلاف

(١) في النسخة رقم (١٤) « خمس أواق » وفي النسائي (ج ٥ ص ٤٠) « خمسة أواق »

(٢) لفظ هذا الحديث يرد على زعم المؤلف فيما مضى ان كلمة « دون » في حديث « ليس فيما دون خمسة أوسق » الخ بمعنى غير وانكاره ان تكون فيه بمعنى أقل ، وقد بيناهناك خطأه ، وقد ايد لفظ هذا الحديث ما قلنا فالله الله *

ين كل من يرى الزكاة في الخمسة الأوسق فصاعدا - لا في أقل - فإنه لا يجمع التمر الى البر ولا الى الشعير *

٦٤٦ - مسألة - وأما أصناف القمح فيضم بعضها الى بعض ، وكذلك تضم أصناف الشعير بعضها الى بعض ، وكذلك أصناف التمر بعضها الى بعض ، المعجوة والبرني والصيحاني (١) وسائر أصنافه ، وهذا الخلاف فيه من أحد ، لأن اسم «بر» يجمع أصناف البر ، واسم «تمر» يجمع أصناف التمر ، واسم «شعير» يجمع أصناف الشعير . والله تعالى التوفيق *

٦٤٧ - مسألة - ومن كانت له أرضون شتى في قرية واحدة أو في قرى شتى في عمل مدينة واحدة أو في أعمال شتى - ولو أن إحدى أرضيه في أقصى الصين والأخرى في أقصى الأندلس - فإنه يضم كل قح أصاب في جميعها بعضها الى بعض ، وكل شعير أصابه في جميعها بعضها الى بعض ، وكل تمر أصابه في جميعها بعضها الى بعض ، فإنه مخاطب بازكاة في ذاته ، مرتبة بنص القرآن والسنة في ذمته وماله ، دون أن يخص الله تعالى أو رسوله ﷺ بذلك ما كان في طسوج (٢) واحد ، أو رستاق (٣) واحد - : مما في طسوجين ، أو رستاقين ، وتخصيص القرآن والسنة بالآراء الفاسدة باطل مقطوع به . والله تعالى التوفيق *

٦٤٨ - مسألة - ومن لقط السبيل فاجتمع له من البر خمسة أوسق فصاعدا ، ومن الشعير كذلك - : فعليه الزكاة فيها ، العشر فيما سقى بالدماء أو بالنهر أو بالعين أو بالساقية ، ونصف العشر فيما سقى بالنضح . ولا زكاة على من التقط من التمر خمسة أوسق . وبإيجاب الزكاة في ذلك يقول أبو حنيفة *

(١) البرني - بفتح الباء واسكان الراء - ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة مدور كثير اللحم عذب الحلاوة ، وهو أجود التمر ، واحده برنية ، واصل الكلمة فارسي . عن اللسان ، والصيحاني - بفتح الصاد المهملة - ضرب من تمر المدينة أسود صلب المصنعة ، وسمى صيحانيا لأن صيحان اسم كبش كان ربطا الى نخلة بالمدينة فأعمرت تمرا فنسب الى صيحان . عن اللسان (٢) بفتح الطاء المهملة وضم السين المهملة الشدة وفي آخره جيم ، كلمة معربة ، ومعناها الناحية ، ومن ذلك طساسيج السواد . (٣) كلمة معربة أيضا ، وهي السواد ، وكأنها كانت تطلق على بعض التقسيمات الادارية في القرن الاول وعربت بالفاظ كثيرة ، رزداق ، رسداق ، رزتاق ، رستاق ، وأنكر بعضهم «رستاق» وكأها بضم الراء واسكان ما بعدها . عن اللسان *

برهان ذلك : ان رسول الله ﷺ اوجبها على مالكها الذى يخرج فى ملكه الحب من سنبله الى إمكان كيله ، ولم يخص عليه السلام من اصابه من حرثه أو من غير حرثه ، ولا شئ فى ذلك على صاحب الزرع الذى التقط هدامته ، لانه خرج عن ملكه قبل إمكان الكيل فيه الذى به تجب الزكاة . وليس كذلك ما التقط من التمر ، لان الزكاة فيه واجبة على من ازهى التمر فى ملكه ، بخلاف البر والشعير وبالله تعالى تأييد *

٦٤٩ - مسألة - والزكاة واجبة على من ازهى التمر فى ملكه - والازهاء هو احراره فى غماره - وعلى من ملك البر والشعير قبل دراسهما وإمكان تصفيتهما من التبن وكيلهما ، بأى وجه ملك ذلك ، من ميراث ، أو هبة ، أو ابتاع ، أو صدقة ، أو إصداق أو غير ذلك ، ولا زكاة على من انتقل ملكه عن التمر (١) قبل الازهاء ، ولا على من ملكها بعد الازهاء ، ولا على من انتقل ملكه عن البر والشعير قبل دراسهما (٢) وامكان تصفيتهما وكيلهما ، ولا على من ملكهما بعد إمكان تصفيتهما وكيلهما *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » فلم يوجب النبي ﷺ فى الحب صدقة إلا بعد إمكان توسيقه ، فان صاحبه حينئذ مأمور بكيله وإخراج صدقته ، فليس تأخير الكيل - وهوله ممكن - بمسقط حق الله تعالى فيه ، ولا سبيل الى التوسيق الذى به تجب الزكاة قبل الدراس أصلا ، فلا زكاة فيه قبل الدراس ، لأن الله تعالى لم يوجبها ولا رسوله ﷺ ، فمن سقط ملكه عنه قبل الدراس - يبيع أو هبة أو إصداق أو موت أو جأحة أو نار أو غرق أو غصب - فلم يكتفه إخراج زكاته فى وقت وجوبها ، ولا وجبت الزكاة عليه وهو فى ملكه . ومن أمكنه الكيل وهو فى ملكه فهو الذى خوطب بزكاته ، فمن ملكه بعد ذلك ناغما ملكه بعد وجوب الزكاة على غيره * وليس التمر كذلك ، لأن النص جاء بإيجاب الزكاة فيه اذا بدا طيبه ، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

(١) فى النسخة رقم (١٦) « الثمرة » وهو خطأ ظاهر (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : « سواء به بعد دراسهما . هكذا مذهبه رحمه الله » وهذا خطأ من كاتب الحاشية ، لان مذهب المؤلف واضح هنا فى ان وجوب الزكاة انما يكون على من ملك البر والشعير قبل الدراس والكيل وبقي فى ملكه الى حين إمكان ذلك فمن انتقل عن ملكه قبل الدراس فلا زكاة عليه وانما على من انتقل اليه ، وكذلك لازكاة على من انتقل اليه بعد الدراس ، اذهى على المالك الاول . وهذا ظاهر

ومن خالفنا في هذا ورأى الزكاة في البر والشعر اذا يبسا واستغنيا عن الماء سأنناه عن الدليل على دعواه هذه ؟ ولا سبيل له الى ذلك ، وعارضناه بقول ابي حنيفة الذي يرى على من باع زرعاً اخضر قصيلاً (١) فقصله المشتري واطعمه دابته قبل ان يظهر فيه شيء من الحب - ان الزكاة على البائع ، عشر الثمن او نصف عشره ، ولا سبيل لاحدهما الى ترجيح قوله على الآخر ، ولوصح قول من رأى الزكاة واجبة فيه قبل دراسه - : لكان واجباً اذا ادى العشر منه كما هو في سنبله ان يجزئه ، وهذا مالا يقوله * .

٦٥٠ - مسألة - واما النخل فانه اذا ازهى خرص (٢) والزم الزكاة كما ذكرنا ، واطلقت يده عليه بفعل به ماشاء ، والزكاة في ذمته * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا محمد بن بشار ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ومحمد بن جعفر غندر ثنا شعبة قال سمعت خبيب بن عبد الرحمن (٣) يحدث عن عبد الرحمن بن مسعود بن نيار (٤) قال : انا ناسهل بن ابي حشمة فقال قال رسول الله ﷺ : « اذا خرصتم فخذوا أودعوا » (٥) الثالث ، فان (٦) لم تأخذوا فادعوا الربيع شك شعبة في لفظة « تأخذوا » و « تدعوا » *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة وهي تذكر شأن خير قالت : « كان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة الى اليهود فيخرص النخل حين يطيب أول الثمر قبل أن

(١) القصل - بالقاف والصاد المهملة - القطع ، او قطع الشيء من وسطه او اسفل من ذلك قطعاً وحياً ، اي سريماً ، والقصيل ما اقتصل من الزرع اخضر والجمع قصائلان بضم القاف واسكان الصاد (٢) خرص النخل والكرم - من باب نصر - اذا حزر ما عليها من الرطب تمرأ ومن العنب زيباً ، وهو من الظن لان الحزر انما هو تقدير ظان . عن اللسان (٣) خبيب بن الحناخ المجمة مصغر (٤) نيار بكسر النون وتخفيف الياء المثناة التحتية ، وفي الأصلين « دينار » وهو تخريف ، وفي النسخة رقم (١٦) « خبيب بن عبد الرحمن يحدث عبد الرحمن » الخ بخلف « عن » وهو خطأ ، والتصحيح من النسائي (ج ٥ ص ٤٣) والتهذيب وغيرهما (٥) في النسائي (ج ٥ ص ٤٣) وابو داود (ج ٢ ص ٢٤) والترمذي (ج ١ ص ٨٢ طبع الهند) « فخذوا ودعوا » بالواو ، وانا رجح ان ما هنا بخرف « او » اصح وانسب للسياق (٦) في النسخة رقم (١٦) « وان » بالواو ، وما هنا هو الموافق للنسائي وغيره وكذلك هو في المستدرک (ج ١ ص ٤٠٢) *

يؤكل ، ثم يجيرون اليهود بين أن يأخذوها بذلك الخرص أو يدفعوها اليهم بذلك « وإنما كان أمر رسول الله ﷺ بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفترق (١) *
٦٥١ - مسألة - فإذا خرص كما ذكرنا فسواء باع الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق بها أو أطعمها أو أبيع فيها - كل ذلك لا يسقط الزكاة عنه ، لأنها قد وجبت ، واطلق على الثمرة وأمكنه التصرف فيها بالبيع وغيره ، كما لو جدها ، ولا فرق *
٦٥٢ - مسألة - فإذا غلط الخارص أو ظلم - فزاد أو نقص رد الواجب الى الحق ، فأعطى ما زاد عليه وأخذ منه ما نقص *

لقول الله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط) والزيادة من الخارص ظلم لصاحب الثمرة بلا شك ، وقد قال تعالى : (ولا تمتدوا) فلم يوجب الله تعالى على صاحب الثمرة إلا العشر ، لأقل ولا أكثر ، أو نصف العشر ، لأقل ولا أكثر ، ونقصان الخارص ظلم لأهل الصدقات واسقاط لحقهم ، وكل ذلك إثم وعدوان *

٦٥٣ - مسألة - فإن ادعى ان الخارص ظلمه أو اخطأ لم يصدق إلا بينة إن كان الخارص عدلاً عالماً فإن كان جاهلاً أو جائراً فحكمه مردود *
لأنه ان كان جائراً فهو فاسق ، فخرجه مردود (٢) *
لقول الله تعالى : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيوا قوماً بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين) *

وان كان جاهلاً فتمرض الجاهل للحكم في اموال الناس بما لا يدري جرحه ، وأقل ذلك انه لا يحل توليته ، فاذ هو كذلك فتوليته باطل مردود لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *

٦٥٤ - مسألة - ولا يجوز خرص الزرع اصلاً ، لكن اذا حصد ودرس ، فان جاء الذي يقبض الزكاة حينئذ فقمعد على الدرس والتصفية والكيل فله ذلك ، ولا نفقة له على صاحب الزرع *

(١) في النسخة رقم (١٦) « وتفتقر » وهو خطأ لا معنى له . ثم لا ادري ما دخل خرم نخل يهودي في الزكاة ؟ - ولا زكاة عليهم - وإنما ذلك الخرص كان لصلح رسول الله معهم على شطرنج يخرج من خبيرة من زرع او عمر ، انظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٩٧ و ٩٨) والبخاري (ج ٣ ص ١٩١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢٨١ و ج ٤ ص ٣١ و ٣٥ و ٢٠٥ و ج ٥ ص ٢٩٠) و نيل الاوطار (ج ٨ ص ٢٠٦ و ٢٠٧) (٢) في النسخة رقم (١٦) « فخرجه مردود » وما هنا أصح *

وأما النفقة فإن الله تعالى يقول : (ولأنكأ أموالكم بينكم بالباطل) *

٦٥٦- مسألة - ومن ساق حائط نخل أوزار ع أرضه بجزء مما يخرج منها فليهما
 وقع في سهمه خمسة أوسق فصاعدا من تمر أو خمسة أوسق كذلك من بر أو شعير فطليه
 الزكاة ، والا فلا ، وكذلك من كان له شرك فصاعداً في زرع أو في ثمرة نخل بحبس
 أو ابتاع أو يضر ذلك من الوجوه كلها ولا فرق *

لأن الله تعالى لم يوجب الزكاة في أقل من خمسة أو سق مئذ كرنا ، ولم يوجبها على شريك من أجل ضم زرعه الى زرع شريكه ، قال تعالى : (ولا تسكب كل نفسا إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

وقال أبو حنيفة في كل ذلك الزكاة •

فان قالوا (٣) : الخراج ناب عنها *

(١) في النسخة رقم (١٦) «قال» (٢) في النسخة رقم (١٤) «ارضين» (٣) في النسخة رقم (١٦) «قال» *

بطلان هذا القول - إن شاء الله تعالى - في زكاة الخلطاء (١) في الماشية ، وجملة الرد عليه أنه
إيجاب شرع بلا برهان أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

٦٥٧ - مسألة - ولا يجوز أن يمد الذي له الزرع أو الثمر ما انفق في حرث (٢) أو حصاد
أو جمع ، أو درس ، أو تريل (٣) أو جدد (٤) أو حفر أو غير ذلك - فيسقطه من الزكاة
وسواء تدابن في ذلك أو لم يتدابن ، أنت النفقة على جميع قيمة الزرع أو الثمر أو لم تأت .
وهذا مكان قد اختلف السلف فيه *

حدثنا حماد بن عمار بن محمد بن علي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن
أبي شيبة ثنا وكيع عن أبي عوانة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية (٥) - عن عمرو
ابن هرم (٦) عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وابن عمر ، في الرجل ينفق على ثمرته ، قال
أحدهما : يزكها ، وقال الآخر : يرفع النفقة ويزكي ما بقي (٧) *

وعن عطاء : أنه يسقط مما أصاب النفقة ، فإن بقي مقدار ما فيه الزكاة زكي ، وإلا فلا *
قال أبو محمد : أوجب رسول الله ﷺ في الثمر والبر والشعير الزكاة جملة إذا بلغ
الصف منها خمسة أوسق فصاعداً ، ولم يسقط الزكاة عن ذلك بنفقة الزارع (٨) وصاحب
النخل ، فلا يجوز إسقاط حق أوجبه الله تعالى بغير نص قرآن ولا سنة ثابتة *

وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابنا ، إلا أن مالكا ، وأبا حنيفة ، والشافعي
في أحد قوله تناقضوا وأسقطوا الزكاة عن الأموال التي أوجبها الله تعالى فيها إذا

(١) في النسخة رقم (١٦) «الخلطة (٢) في النسخة رقم (١٦) «من حرث» وهو خطأ
(٣) الزيل - بفتح الزاي واسكان الباء - تسميد الأرض والزرع بالزبل - بكسر الزاي -
فالتريل مشتق من ذلك (٤) في الأصلين «جذاذ» بالذالين المعجمتين وهو خطأ *
(٥) هو جعفر بن إياس - (٦) بفتح الهاء وكسر الراء - (٧) هكذا روى المؤلف
الأثر ، وأظنه اختصره ، فقد رواه يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٥٨٩) عن أبي عوانة عن
جعفر عن عمرو عن جابر بن زيد «عن ابن عباس وابن عمر في الرجل يستقرض فينفق على
ثمرته وعلى أهله ، قال قال ابن عمر : يبدأ بما استقرض فيقضيه ويزكي ما بقي ، قال وقال
ابن عباس : يقضي ما أنفق على الثمرة ثم يزكي ما بقي» فقد اتفق ابن عباس وابن عمر على قضاء
ما أنفق على الثمرة وزكاة الباقي فقط واختلفا في قضاء ما أنفق على أهله ، وهذا غير ما يرويه
اللفظ المختصر الذي هنا ، فرواية يحيى أوضح جداً - (٨) في النسخة رقم (١٤) الزرع وما هنا أصبح

كان على صاحبها دين يستغرقها أو يستغرق بعضها ، فأستعطوها عن مقدار ما استغرق الدين منها *

٦٥٨ — مسألة — ولا يجوز أن يمد على صاحب الزرع في الزكاة ما كل هو وأهله فريكا أو سويقا ، قل أو كثر ، ولا السنبل الذي يسقط فيأكله الطير أو الماشية أو يأخذه الضمعا ، ولا ما تصدق به حين الحصاد ، لكن ما صفي فزكاته عليه *

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من أن الزكاة لا تجب إلا حين إمكان الكيل ، فما خرج عن يده قبل ذلك فقد خرج قبل وجوب الصدقة فيه . وقال الشافعي ، واليئ كذلك * وقال مالك ، وأبو حنيفة : يمد عليه كل ذلك *

قال أبو محمد : هذا تكليف مالا يطاق ، وقد يسقط من السنبل ما يبقى لأتم خمسة أوسق ، وهذا لا يمكن ضبطه ولا المنع منه أصلا : والله تعالى يقول : (لا يكاف الله نفسا إلا وسما) *

٦٥٩ — مسألة — وأما التمر ففرض على الخارص أن يترك له ما يأكل كل هو وأهله رطباً على السعة ، لا يكاف عنه زكاة ، وهو قول الشافعي ، واليئ بن سعد * وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يترك له شيئا *

برهان صحة قولنا (١) حديث سهل ابن أبي حنمة الذي ذكرنا قبل من قول رسول الله ﷺ : « إذا خرصتم فخذوا أودعوا الثلث أو الربع » ولا يختلف القائلون بهذا الخبر — وهم أهل الحق الذين أجمعهم الإجماع المتبع — في أن هذا على قدر حاجتهم إلى الأكل رطباً * حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد شاه شيم ويزيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار (٢) قال : بث عمر بن الخطاب أبا حنمة الأنصاري (٣) على خرص أموال المسلمين ، فقال : إذا وجدت القوم في تخلفهم قد خرفوا (٤) فذع لهم ما يأكلون ، لا تخرصه عليهم *

(١) في النسخة رقم (١٤) « برهان ذلك » (٢) بشير بالتصغير ، وفي النسخة رقم (١٦) « بشر » وهو تحريف (٣) هو والد سهل بن أبي حنمة ، وقد كان النبي ﷺ يسميه خارصاً أيضاً . وهذا الأثر رواه الحاكم مختصراً (ج ١ ص ٤٠٢ و ٤٠٣) (٤) يفتح الخاء والراء ، وفي اللسان : « وفي حديث عمر رضي الله عنه : إذا رأيت قوما خرفوا في حاطعهم ، أي أقاموا فيه وقت اختراف الثمار ، وهو الخريف ، كقولك : صافوا وشتوا ، إذا أقاموا في الصيف والشتاء ، وأما أخرف وأصاف واشتى فمعناه أنه دخل في هذه الأوقات »

و به الى أبي عبيد عن يزيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن جبان أن
أبا ميمونة أخبره عن سهل بن أبي حثمة : أن مروان بن بشة خارساً للنخل ، فخرص مال سعد
ابن أبي وقاص (١) سبعمائة وسق ، وقال : لولا أنى وجدت فيه أربعين عريشاً لخرسته
تسبعمائة وسق ، ولكنى تركت لم قدر ماياً كلون *

قال أبو محمد : هذا فعل عمر بن الخطاب ، وأبى حثمة ، وسهل ، ثلاثة من الصحابة ،
بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم يعرف منهم ، وهم يشنعون بمثل ذلك إذا
وافقهم . والله تعالى التوفيق *

وقال أبو يوسف ومحمد : يزكى ما بقى بعد ما يأك كل . وهذا تخليط ومخالفة للنصوص كلها *

٦٦٠ — مسألة — وإن كان زرع أو نخل يسقى بمضى العام بعين أو ساقية من
نهر (٢) أو بماء السماء ، وبمضى العام ينضح أو ساقية أو خطارة أو دلو ، فإن كان النضح
زاد فى ذلك زيادة ظاهرة وأصلحه فزكاته نصف العشر فقط ، وإن كان لم يزد فيه شيئاً ولا
أصلح فزكاته العشر *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة وأصحابه : يزكى على الأغلب من ذلك ، وهو قول روى عنه
عن بعض السلف *

حدثنا حماد ثنا أبو محمد الباجى ثنا عبد الله بن يونس ثنا يونس ثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا محمد
ابن بكر عن ابن جريج قال قلت لمطاء : فى المال يكون على العين أو بملاءمة الزمان ثم يحتاج
الى البئر يسقى بها ؟ فقال : إن كان يسقى بالعين أو بالبلأ أكثر مما يسقى بالدلو فيه العشر ،
وإن كان يسقى بالدلو أكثر مما يسقى بالبلأ فيه نصف العشر . قال أبو الزبير : سمعت
جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير يقولان هذا القول *

وقال مالك مرة : إن زكاته بالذى غذاه به وتم به ، لا بأبى بأى ذلك كان أكثر سقيه
فزكاته عليه . وقال مرة أخرى : يعطى نصف زكاته العشر ونصفها نصف العشر ، وهكذا
قال الشافعى *

قال أبو محمد : قد حكم النبي ﷺ فيما سقى بالنضح بنصف العشر ، وبلا شك أن
السما تسقيه ويصلحه ماء السماء ، بل قد شاهدنا جمهر السقاء (٣) بالعين والنضح أن لم

(١) كذا فى النسخة رقم (١٦) وفى النسخة رقم (١٤) «سعد بن أبى سعد» فيحذف رأيتها
أصح فأنى لم أجدها إلا أثر (٢) فى النسخة رقم (١٦) «أو ساقية أو نهر» (٣) بضم السين المهملة
وفتح القاف المشددة ، جمع ساق ، ويجمع أيضاً على «سقى» بضم السين وتشديد اللام

يقع عليه ماء السماء تغير ولا بد ، فلم يجعل عليه السلام لذلك حكماً ، فصح ان النضج اذا كان مصلحاً للزرع او للنخل فزكاته نصف المشر فقط . وهذا مما ترك الشافعيون فيه صاحباً لا يعرف له مخالف منهم *

٦٦١ — مسألة — ومن زرع قحاً او شعيراً مرتين في العام او اكثر او حلت نخله بطنين في السنة فانه لا يضم البر الثاني ولا الشعير الثاني ولا التمر الثاني الى الاول ، وان كان احدهما ليس فيه خمسة اوسق لم يزكه ، وان كان كل واحد منهما ليس فيه خمسة اوسق بانفراده لم يزكهما *

قال على : وذلك انه لو جمعا (١) لوجب ان يجمع بين الزرعين والتمرين ولو كان بينهما عامان او اكثر ، وهذا باطل بلا خلاف ، واذا صح نفي رسول الله ﷺ الزكاة عما دون خمسة اوسق فقد صح انه راعى المجتمع ، لا زرعاً مستأنفاً لا يدري أيكون أم لا . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٢ — مسألة — وإن كان قح بكير او شعير بكير او تمر بكير وآخر من جنس كل واحد منها (٢) مؤخر ، فان يبس المؤخر او ازهى قبل تمام وقت حصاد البكير وجداده (٣) فهو كله زرع واحد وتمر واحد ، يضم بعضه الى بعض ، وتركى معا ، وان لم يبس المؤخر ولا ازهى إلا بعد انقضاء وقت حصاد البكير فهما زرعان وتمران ، لا يضم أحدهما الى الآخر ، ولكل واحد منهما حكمه *

برهان ذلك ان كل زرع وكل تمر فان بعضه يتقدم بعضاً في اليبس والازهاء ، وان مازرع في تشرين الاول يبدأ يبسه قبل ان يبس مازرع في شباط ، الا أنه لا ينقض وقت حصاد الاول حتى يستحصد الثاني ، لأنها صيغة (٤) واحدة ، وكذلك التمر ، واما اذا كان لا يجتمع وقت حصادها ولا يتصل وقت ازهائهما فهما زمانان اثنان كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

وأبكر ماصح عندنا يقينا انه يبدأ بان يزرع فيلاد من شنت برة (٥) ، وهي من

الفتوحة النونة ، والسقاء — بفتح السين والقاف المشددة ، هو الساقى على التكثير ، وجمعه «سقاؤن» *

(١) في النسخة رقم (١٤) «لوجع» (٢) في الاصلين «منهما» وهو خطأ ظاهر (٣) في الاصلين بالذالين المعجمتين وهو تصحيف (٤) في النسخة رقم (١٦) صيغة وهو خطأ واضح (٥) في النسخة رقم (١٦) «يزرع قبلان

عمل مدينة «سالم» بالاندلس ، فانهم يزرعون الشعير في آخر «أيلول» وهو «سبتمبر» (١) لفلة التلج على بلادهم ، حتى يمنهم من زرعها ان لم يكرهوا به كاذكرنا ، ويتصل الزرع بعد ذلك مدة ستة أشهر وزيادة أيام ، فقد شاهدنا في بعض الاعوام زريمة القمح والشعير في صدر «أذار» وهو «مرس» (٢) *

وابكر ماصح عندنا حصاده «فأش» (٣) من عمل «تدمير» (٤) فانهم يدؤن بالحصاد في ايام باقية من «نيسان» وهو «ابريل» ويتصل الحصاد اربعة اشهر الى صدر زمن «أيلول» وهو «اغشت» (٥) وهي كلها صيفة واحدة ، واستحصاد واحد متصل *
٦٦٣ — مسألة — فلو حصد قح او شعير ثم أخلف في اسوله زرع فهو زرع آخر ، لا يضم الى الأول ، لماذا كرنا قبل . والله تعالى التوفيق *

٦٦٤ — مسألة — والزكاة واجبة في ذمة صاحب المال لافيء المال *
قال أبو محمد : وقد اضطررت أقوال المخالفين في هذا ، وبرهان صحة قولنا هو ان لاخلاف بين احد من الامة من زمان الى زمن رسول الله ﷺ . فان من وجبت عليه زكاة براوشعير او تمر او فضة او ذهب او ابل او بقر او غنم فأعطى زكاته الواجبة عليه من غير ذلك الزرع ومن غير ذلك الثمر ومن غير ذلك الذهب ومن غير تلك الفضة ومن غير تلك الابل ومن غير تلك البقر ومن غير تلك الغنم — : فانه لا يمنع من ذلك ، ولا يكره ذلك له ، بل سواء أعطى من تلك العين ، او مما عنده من غيرها ، او بما يشتري ، او مما يوهب ، او مما يستقرض ، فصحيح يقينا ان الزكاة في الذمة لافيء العين اذ لو كانت في العين لم يحل له

شنت برية . واما «شنت» فانها بفتح الشين المعجمة واسكان النون ، قال ياقوت «واظنها لفظة يعني بها البلدة او الناحية لأنها تصاف الى عدة اسماء» وهو خطأ بل هي تمر بكتابة (سانت) بمعنى قديس في لغات الافرنج ، واما «برية» فقد ضبطت في النسخة رقم (١٤) بفتح الباء وإسكان الراء وفتح الياء ، وضبطها ياقوت بفتح الباء وكسر الراء وتشديد الياء المفتوحة ، وهي «مدينة متصلة بحوز مدينة سالم بالاندلس ، وهي شرق قرطبة ، وهي مدينة كثيرة الخيرات ، لها حصون كثيرة» (١) هو المغرب الآن باسم «سبتمبر» (٢) هو المسمى الآن «مارس» (٣) «أش» بفتح الهمزة واسكان اللام وآخره شين معجمة ، مدينة بالاندلس (٤) يضم التاء واسكان الدال المهملة وياء ساكنة وراء كورة بالاندلس شرق قرطبة بينهما سبعة ايام (٥) هو المغرب الآن باسم «اغسطس» وذلك ان «ايلول» العبري يبدأ في الثالث الأخير من اغسطس وينتهي في الثالث الأخير من سبتمبر *

البتة ان يعطى من غيرها ، ولو جبه منه من ذلك ، كما يمنع من له شيء في شيء من كل ذلك ان يعطى شريكه من غير العين التي هم فيها شركاء ، إلا بتراضيهما وعلى حكم البيع *
وأيضاً فلو كانت الزكاة في عين المال لكانت لا تخلو من أحد وجبين لثالث لهما :
إما ان تكون في كل جزء من أجزاء ذلك المال ، أو تكون في شيء منه بغير عينه . فلو كانت في كل جزء منه لحرم عليه ان يبيع منه رأساً أو حبة فما فوقها ، لأن لأهل الصدقات في ذلك الجزء شركاء ، ولحرم عليه ان يأكل منها شيئاً لما ذكرنا ، وهذا باطل بلا خلاف ، وللزكاة أيضاً ان لا يخرج الشاة إلا بقيمة مصححة مما بقي ، كما يفعل في الشركات ولا بد ، وان كانت الزكاة في شيء منه بغير عينه ، فهذا باطل ، وكان يلزم أيضاً مثل ذلك سواء سواء ، لانه كان لا بد من لعله يبيع او يأكل الذي هو حق اهل الصدقة . فصح ما قلنا يقيناً . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٥ - مسألة - فكل مال وجبت فيه زكاة من الأموال التي ذكرنا ، فسواء تلف ذلك او بعضه - أكثره او أقله - إثر امكان إخراجه الزكاة منه ، إثر وجوب الزكاة بما قل من الزمن او أكثر ، بتفريط تلف او بغير تفريط - فالزكاة كلها واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم يتلف ، ولا فرق ، لما ذكرنا من ان الزكاة في الذمة لافعين المال *

وإنما قلنا : إثر إمكان إخراجه الزكاة منه لانه إن اراد إخراجه الزكاة من غير عين المال الواجبة فيه لم يجبر على غير ذلك ، والابل وغيرها في ذلك سواء ، إلا ان تكون مما يترك بالغنم وله غنم حاضرة فهذا تلزمه الزكاة من الغنم الحاضرة ، وليس له ان يعطل بالزكاة حتى يبيع من تلك الابل ، لقول الله تعالى : (سارعوا الى مغفرة من ربكم) *

٦٦٦ - مسألة - وكذلك لو اخرج الزكاة وعزلها ليدفعها الى المصدق أو الى أهل الصدقات فضاعت الزكاة كلها او بعضها فعليه اعادتها كلها ولا بد ، لما ذكرنا ، ولأنه في ذمته حتى يوصلها الى من أمره الله تعالى بايصالها اليه . وبالله تعالى التوفيق . وهو قول الأوزاعي ، وظاهر قول الشافعي في بعض أقواله *

وقال أبو حنيفة : ان هلك المال بعد الحول - ولم يحد لتلك مدة - فلا زكاة عليه بأى وجه هلك ، فلو هلك بعضه فعليه زكاة ما بقي فقط ، قل او أكثر ، ولا زكاة عليه فيما تلف ، فان كان هو استهلكه فعليه زكاته *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لما ذكرنا قبل ، فان لجأ الى ان الزكاة في عين المال ، قلنا له : هذا باطل عما قدمنا آنفاً ، ثم هيك لو كان ذلك كما تقول لماوجب عليه زكاة مابقى من المال اذا كان الباقي ليس مما يجب في مقداره الزكاة لو لم يكن ممة غيره ، لأن التالف عندكم لازكاة فيه لطفه ، والباقي ليس نصاباً ، فان كان الباقي فيه الزكاة واجبة فالتالف فيه الزكاة واجبة ولا فرق ، وقد قدمنا ان الزكاة ليست مشاعة في المال في كل جزء منه كالشركة ، اذ لو كان ذلك لما جاز اخراجها الايقيقة محققة منسوبة ممابقى . وقد قال الشافعي بهذا في زكاة الابل ، وقال به اصحاب ابى حنيفة في العلمام يخرج عن العلمام من صنفه او من غير صنفه ، فظهر تناقضهم *

وقال مالك : ان تلف الناض بعد الحول ولم يفرط في ادا زكاته فرجع الى مال زكاة فيه فلا زكاة عليه فيه ، وكذلك لو عزل زكاة العلمام فتأنت فلا شيء عليه غيرها ، لاعن السكل ولا عما بقى ، فلو لم يفعل وادخله بيته فتلف فمليه ضمان زكاته *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن الزكاة الواجبة لأهل الصدقات ليست عيناً معينة ، بلا خلاف من احدمن الامة ولا جزءاً أمشاعاً في كل جزء من المال ، وهذان الوجهان هما اللذان يكون من كانا عنده بحق مؤتمناً عليه فلا ضمان عليه فيما تلف من غير تعديه ، فاذ الزكاة كما ذكرنا وانما هي حق مفترض عليه في ذمته حتى يؤديه الى المصدق أو الى من جعلها الله تعالى له - : فهي دين عليه لأمانة عنده والدين مؤدى على كل حال . وبالله تعالى التوفيق *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث وجريرو والمتمر بن سليمان التيمي ، وزيد بن الحباب ، وعبد الوهاب بن عطاء ، قال حفص عن هشام بن حسان عن الحسن البصري ، وقال جرير عن النيرة عن أصحابه ، وقال المتمر عن معمر عن حماد ، وقال زيد عن شعبة عن الحكم ، وقال عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة عن حماد عن ابراهيم النخعي ، ثم اتفقوا كلهم : فيمن أخرج زكاة ماله فضاقت : أنها لا تجزئ عنه وعليه إخراجها ثانية *

ورويانا عن عطاء : أنها تجزئ عنه *

٦٦٧ - مسألة - وای برأعطی او ای شمیر في زكاته كان ادنى مما اصاب أو أعلى - : أجزاء ، ما لم يكن فاسداً بفن أو تأكل ، فلا تجزئ . عن صحيح ، أو ما كان ردنياً * برهان ذلك : انه انما عليه بالنص عشر مكيمة ما اصاب او نصف عشرها إذا كانت

خمس أوسق فصاعدا ولو كان لا يميزه أدنى من صفة ما أصاب لكان لا يميزه أعلى من تلك الصفة ، وهذا لا يقولونه ، فإذا لم يلزمه بالنص من العين التي أصاب فن ادعى ان لا يميزه الا مثل صفة التي أصاب لم يقبل قوله الا برهان *

وأما قولنا الا ان يكون الذى اعطى فاسدا عن صحيح فلا ان المكيلة عليه بالنص وبالإجماع ، وبالعيان ندرى ان المعن والتأكل (١) قد قصا من المكيلة ما لا يقدر على ايفائه أصلا ، ولا يميزه الا المكيلة تامة . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٨ - مسألة - وكذلك القول في زكاة التمر اى تخرج اجزأه ، سواء من جنس تمره أو من غير جنسه ، أدنى من تمره أو أعلى ، ما لم يكن رديا كذ كرنا ، أو معقونا (٢) أو متأكلا ، أو الجمرور أو لون الحبيب (٣) فلا يجزى . اخرج شىء من ذلك أصلا ، وسواء كان تمره كله من هذين النوعين أو من غيرهما ، وعليه ان يأتى بتمر سالم غير ردى . ولا من هذين اللونين * برهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذه الا ان تغمضوا فيه) *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمى ثنا اسماعيل بن اسحاق القاضي ثنا ابو الوليد الطيالسى ثنا سلمان بن كثير ثنا الزهرى عن ابى امامة بن سهل ابن حنيف عن ابيه : «ان رسول الله ﷺ نهى عن لوين من الثمر : الجمرور و لون الحبيب ، وكان الناس يتيممون شرار ثمارهم فيخرجونها في الصدقة ، فنهوا عن ذلك ، ونزلت (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) (٤) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن

(١) في النسخة رقم (١٤) «والتأكل» (٢) كذا في الأصلين ، والمروف في اللغة ان يقال «عفن» بفتح العين وكسر الفاء (٣) الجمرور - بضم الجيم واسكان العين المهملة - ضرب من التمر ردى صفار لا ينتفع به ، و لون الحبيب - بضم الحاء - تمر ردى أيضا ، وهو أغبر صغير فيه طول منسوب الى ابن حبيب ويسمى أيضا : لون حبيب و لون ابن حبيب (٤) رواه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٥) عن ابن المبارك عن محمد بن ابى حفصة عن الزهرى عن ابى امامة ، وليس فيه زيادة ايه والصحيح زيادته كفى كثير من طرق الحديث ومنها ما هنا وانظر طرقة فى ابى داود (ج ٢ ص ٢٥) والنسائى (ج ٥ ص ٤٣) والدارقطنى (ص ٢١٦) والحاكم ومصححه (ج ١ ص ١٠٢ و ج ٢ ص ٢٨٤) *

عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المتى ثمامة بن اسماعيل الحميري ثنا سفيان الثوري
ثنا اسماعيل السدي عن أبي مالك عن البراء بن عازب قال : « كانوا يجيئون في الصدقة
بأدنى طعامهم وادنى ثمرهم ، فزلت : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما
أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذ به إلا أن تفضوا
فيه) » (١) *

فان قال قائل : الخبيث لا يكون إلا حراما *

قلنا : نعم ، وهذا المنهى عن إخراجه في الصدقة هو حرام فيها فهو خبيث فيها لافي
غيرها ، ولا يترك كون الشيء طاعة في وجه معصية في وجه آخر ، كالأكل للصائم عند
غروب الشمس . هو طاعة الله تعالى طيب حلال ، ولو أكله في صلاة المغرب لأكل حراما
عليه خبيثا في تلك الحال ، وكذلك الميتة ولحم الخنزير ، هما حرامان خبيثان لغير المضطر ،
وهما للمضطر غير المتجانف لائتم حللان طيبان غير خبيثين ، وهكذا أ كثر الأشياء
في الشرائع (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (٣) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد
ابن يحيى بن فارس ثنا سعيد بن سلمان ثنا عباد عن (٤) سفيان بن حسين عن الزهري عن
أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الجمرور ولون

(١) رواه الترمذي مطولا (ج ٢ ص ١٢٣ طبع الهند) من طريق اسراييل عن السدي ،
وقال : « صحيح غريب » ثم قال : « قد روى الثوري عن السدي شيئا من هذا » فكانه يشير
الى الذي هنا ، ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٧) من طريق أسباط عن السدي : وكذلك
الطبري (ج ٣ ص ٥٥) ورواه أيضا من طريق الثوري ، ورواه الحاكم (ج ٢ ص ٢٨٥)
من طريق أسباط عن السدي عن عدي بن ثابت عن البراء ، وقال « غريب صحيح على شرط
مسلم » ووافقه الذهبي . وانظر الدر المنثور (ج ١ ص ٣٤٥) (٢) فيما ذهب اليه المؤلف
تكلف كثير ، والخبيث كما يكون بمعنى الحرام يكون بمعنى آخر منها الردي غير الجيد ، وهو
الذي اختاره الطبري في تفسير الآية ، ويؤيده ما رواه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٢) عن
عبد الله بن مغفل أنه قال في هذه الآية : « ليس في أموالهم خبيث ولكنه الدرهم القسي
والحشف » والقسي - بوزن صبي - الردي ، والحشف بفتح الحاء وكسر الشين المعجمة
أردأ النمر (٣) في النسخة رقم (١٦) « عمرو بن عبد الملك » وهو خطأ (٤) في النسخة
رقم (١٦) « ثنا » وما هنا هو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٢٥)

ابن حبيب (١) أن يؤخذ في الصدقة « قال الزهري : لوين من تمر المدينة *

﴿ زكاة الغنم ﴾

٦٦٩- مسألة - الغنم في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ اسم يقع على الضأن والماعز ، فهي مجموع بعضها الى بعض في الزكاة ، وكذلك أصناف الماعز والضأن ، كضأن بلاد السودان وماعز البصرة والنقد (٢) وبنات حذف (٣) وغيرها ، وكذلك المقرون ، الذي نصفه خاتمة ماعز ونصفه ضأن ، لأن كل ذلك من الغنم ، والذكور والاناث سواء ، واسم الشاة أيضا واقع على المعز والضأن كما ذكرنا في اللغة ، ولا واحد للغنم من لفظه ، إنما يقال للواحد : شاة أو ماعزة أو ضانية أو كبش أو تيس ، هذا مالا خلاف فيه بين أهل اللغة . وبالله تعالى التوفيق *

٦٧٠- مسألة - ولا زكاة في الغنم حتى يملك المسلم الواحد منها أو بعين رأسا حولا كاملا متصلا عريا قريبا *

وقد اختلف السلف في هذا ، وسنذكره في زكاة الفوائد ، إن شاء الله تعالى *
ويكفي من هذا أن رسول الله ﷺ أوجب الزكاة في الماشية ، ولم يحد وقتا ، ولا ندرى من هذا الموم متى تجب الزكاة ، إلا أنه لم يوجبها عليه السلام في كل يوم ، ولا في كل شهر . ولا مرتين في العام فصاعدا ، هذا منقول باجماع إليه ﷺ ، فاذ لاشك في انها مرة في الحول ، فلا يجب فرض الانتقال صحيح الى رسول الله ﷺ ، ووجدنا من أوجب الزكاة في أول الحول أو قبل تمام الحول لم ينقل ذلك الى رسول الله ﷺ ، لا ينقل آحاد ولا ينقل تواتر ولا ينقل اجماع ، ووجدنا من أوجبها بانقضاء الحول قد صح وجوبها بنقل الاجماع عن النبي ﷺ حينئذ بلا شك ، فالآن وجبت ، لا قبل ذلك *

(١) في ابني داود « ولون الحقيق » وفي النسخة رقم (١٦) « ولون ابني حبيب » ولم أجد نسبة هذا اللون الى « ابني حبيب » وقد مضى ذكر نسبته (٢) بالنون والقاف المفتوحين ، واحدها نقدة ، ومعناها صفار الغنم ، الذكور والأنثى سواء ، وقيل جنس من الغنم قصار الارجل قباح الوجوه تكون بالبحرين . عن اللسان . (٣) بالحاء المهملة والذال المعجمة المفتوحين ، وفي الأصلين بالحاء المعجمة وهو تصحيف ، وهي ضأن سود جرد صفار تكون باليمن ، وقيل هي صفار جرد ليس لها آذان ولا أذنان يجاء بها من جرش - بضم الجيم وفتح الراء - باليمن . عن اللسان *

فإن احتج بقول الله تعالى : (سارعوا إلى مفارقة من ربكم) * قلنا: إنما تجب المسارعة إلى الفرض بعد وجوبه ، لا قبل وجوبه ، وكلامنا في هذه المسألة وفي أخواتها إنما هو في وقت الوجوب ، فإذا صح وجوب الفرض حينئذ تجب المسارعة إلى أدائه ، لا قبل ذلك ، بلا خلاف *

وأما قولنا : أن يكون الحول عرييا فلا خلاف بين أحد من الأمة في أن الحول اثنا عشر شهرا ، وقال الله تعالى : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم) والأشهر الحرم لا تكون إلا في الشهور العربية ، وقال تعالى : (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) وقال تعالى : (ولتعلموا عدد السنين والحساب) ولا يمد بالأهلة إلا العام العربي ، فصح أنه لا تجب شربة موقنة بالشهور أو بالحول إلا بشهور العرب والحول العربي . وبالله تعالى التوفيق *

٦٧١ - مسألة - فإذا تمت في ملكه عاما كما ذكرنا : سواء كانت كلها ضائنا ، أو كلها ماعزا ، أو بعضها - أكثرها أو أقلها - ضائنا ، وسائرهما كذلك معزى - : ففيها شاة واحدة لا تنال شيئا كانت أومازة ، كشاذكرا أو اثني من كليهما ، كل رأس تجزئ منهما عن الضأن وعن الماعز ، وهكذا ما زادت حتى تتم مائة وعشرين كما ذكرنا * فإذا أتمتها وزادت ولو بمض شاة كذلك عاما كاملا كما ذكرنا - : ففيها شاتان كما قلنا ، إلى أن تتم مائة شاة *

فإذا أتمتها وزادت ولو بمض شاة كذلك عاما كاملا كما وصفنا ففيها ثلاث شياه كما حددنا ، وهكذا إلى أن تتم أربعمائة شاة كما وصفنا فإذا أتمتها كذلك عاما كاملا كما ذكرنا ففي كل مائة شاة شاة *

وأى شاة أعطى صاحب الغنم فليس للمصدق ولا لأهل الصدقات ردها ، من غنمه كانت أو من غير غنمه ، ما لم تكن حرمة أو ممية ، فإن أعطاه حرمة أو ممية فالصدق غير ، إن شاء أخذها وأجزأت عنه ، وإن شاء ردها وكافه فدية سليمة ، ولا ينال كانت تجزئ في الأصاحي أو لا تجزئ *

والمصدق (١) هو الذي يمثله الامام - الواجبة طاعته - أو أميره في قبض الصدقات *

(١) بضم الميم وفتح الصاد المخففة وكسر الدال المشددة ، وأما المصدق بتشديد الصاد فهو المتصدق صاحب المال ادغمت التاء في الصاد فشددت .

ولا يجوز للمصدق ان يأخذ تيساً ذكراً إلا ان يرضى صاحب الغنم ، فيجوز له حينئذ ، ولا يجوز للمصدق ان يأخذ أفضل الغنم ، فان كانت التي تربي أو السمينة ليست من أفضل الغنم جاز أخذها ، فان كانت كلها فاضلة أخذ منها إن أعطاه صاحبها ، وسواء فيما ذكرنا كان صاحبها حاضرا او غائبا اذا أخذ المصدق ما ذكرنا أجزا *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري ثنا أبي ثنا حماد بن عبد الله بن أنس ابن مالك ان أنس بن مالك (١) حدثه : ان ابا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجه الى البحرين : « هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، فن سألهم من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سأل فوقها فلا يعط » ثم ذكر الحديث وفيه : « في صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة شاة » ، فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين فشتانان ، فاذا زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه ، فاذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة » فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا ان يشاء ربها ، ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ، ولا تنس إلا ماشاء المصدق » (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن ابيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرج به الى عماله حتى قبض عليه السلام ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه - ذكر الفرائض - : « وفي الغنم في كل اربعين شاة شاة الى عشرين ومائة ، فان زادت واحدة فشتانان الى مائتين ، فان (٣) زادت واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة ، فان

(١) قوله « ان أنس بن مالك » سقط من النسخة رقم (١٤) وهو خطأ (٢) الحديث اختصره المؤلف وهو في البخاري (ج ٢ ص ٢٣٧ و ٢٣٩) ولكن قوله « ولا يخرج » الخ جملة البخاري مستقلا في الباب الذي يليه ورواه بهذا الاسناد . وقوله « الا ماشاء المصدق » مختلف في ضبطه عند رواة البخاري ، والاكثر على انه بتشديد الصاد والمراد المالك ، وهو الراجح عندي ، واختاره ابو عبيد ، فقننا ان لا تؤخذ الهرمة ولا ذات العيب أصلا وان لا يؤخذ من الغنم الا اذا رضى المالك ، فلو اخذ بغير رضاه لكان ضرا (٤) في سنن ابى داود (ج ٢ ص ٨) « فاذا » *

كانت الغنم أكثر من ذلك ففى كل مائة شاة ، وليس فيها شىء حتى تبلغ المائة» (١) *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى
 ثنا محمد - هو ابن مقاتل - أنا عبد الله بن المبارك ثنا زكرياء بن اسحاق عن يحيى بن
 عبد الله بن صبيح عن أنى مبدمولى ابن عباس عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لما ذى
 جيل حين يمته الى النخيل - فذ كرا الحديث وفيه - : « فأخبرهم ان الله تعالى قد (٢) فرض
 عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فانهم أطاعوا بذلك (٣) فأياك وكرائم
 أموالهم ، واتق دعوة المظلوم ، فانه ليس يندى بين الله وحجاب » *
 ففى هذه الأخبار نص كل ما ذكرنا . وفى بعض ذلك خلاف *

ففى ذلك ان قوما قالوا : لا يؤخذ من الضأن إلا ضانية ، ومن العز إلا ماعزة (٤) ،
 فان كانا خليطين أخذ من الاكثر *

قال أبو محمد : وهذا قول بلايرهان ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ،
 ولا قول صاحب ولا قياس ، بل الذى ذكروا خلاف للسنة المذكورة ، وقد اتفقوا على
 جمع العزى مع الضأن ، وعلى ان اسم غنم يعمها ، وان اسم الشاة يقع على الواحد من الماعز
 ومن الضأن ، ولو ان رسول الله ﷺ علم فى حكمها فرقا ليمته ، كما خص التيس ، وان
 وجد فى اللغة اسم التيس يقع على الكباش وجب ان لا يؤخذ فى الصدقة الا برضا المصدق *
 والمجب ان المانع من أخذ الماعزة عن الضأن أجاز اخذ الذهب عن الفضة والفضة
 عن الذهب ! وهما عنده صنفان يجوز بيع بعضهما ببعض متفاضلا *

والخلاف أيضا فى مكان آخر : وهو ان قوما قالوا : إن ملك مائة شاة وعشرين
 شاة وبعض شاة فليس عليه إلا شاة واحدة حتى يتم فى ملكه مائة واحدة وعشرون ، (٥)
 ومن ملك مائتى شاة وبعض شاة فليس عليه الا شاتان حتى يتم فى ملكه مائتا شاة وشاة .
 واحتجوا بما فى حديث ابن عمر : « فان زادت واحدة » كما أوردها *

(١) اختصره المؤلف وهو معلول عند ابى داود وعند الحاكم ، وحسنه الترمذى ،
 ورواه الحاكم مفصلا بأطول مما فى ابى داود من طريق الزهرى ان سالم بن عبد الله أقرأه
 نسخة كتاب رسول الله ﷺ وهى عند آل عمر بن الخطاب (٢) فى النسخة رقم (١٦)
 بحذف «قد» وما هنا هو الموافق للبخارى (ج ٢ ص ٢٥٦) (٣) فى البخارى «أطاعوا لك
 بذلك» (٤) فى النسخة رقم (١٤) «ومن الماعز ماعزة» (٥) فى النسخة رقم (١٤) «وعشرين»
 وهو الحق *

قال أبو محمد : في حديث ابن عمر كما ذكرنا ، وفي حديث أبي بكر الذي أوردناه « زادت » ولم يقل « واحدة » فوجدنا الخبرين جميعاً متفقين على أنها ان زادت واحدة على مائة وعشرين شاة أو على مائتي شاة فقد انتقلت الفريضة ، ووجدنا حديث أبي بكر يوجب انتقال الفريضة بالزيادة على المائة وعشرين وعلى المائتين ، فكان هذا عموماً لكل زيادة ، وليس في حديث ابن عمر المنع من ذلك أصلاً ، فصار من قال بقولنا قد أخذ بالحدتين ، فلم يخالف واحداً منهما ، وصار من قال بخلاف ذلك مخالفاً لحديث أبي بكر ، خصوصاً له بلا برهان (١) . والله تعالى التوفيق *

وهنا أيضاً خلاف آخر : وهو ما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري ، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة ، ثم اتفق شعبة وسفيان كلاهما عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي أنه قال : إذا زادت النعم واحدة على ثلثمائة ففيها أربع شياه إلى أربع مائة ، فكل ما زادت واحدة فهو كذلك *

قال أبو محمد : ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ ، ولقد يلزم القائلين بالقياس - لاسيما المالكيين القائلين بأن القياس أقوى من خبر الواحد ، والحنيفيين القائلين بأن ما عظم به البلوى لا يقبل فيه خبر الواحد - : أن يقولوا بقول إبراهيم ، لأنهم قد أجمعوا على أن المائتي شاة إذا زادت واحدة فإن الفريضة تنتقل ويجب فيها ثلاث شياه ، فكذلك إذا زادت على الثلثمائة واحدة أيضاً ، فيجب أن تنتقل الفريضة ، ولا سيما والحنيفيون قد قلدوا إبراهيم في أخذ الزكاة من البقرة الواحدة تزيد على أربعين بقرة ، واحتجوا بأنهم لم يجدوا في البقر وقصاً من تسعة عشر أن يقلدوه (٢) ههنا ويقولوا : لم نجد في النعم وقصاً من مائة وثمان وتسعين شاة ، لاسيما ومهم ههنا في النعم قياس مطرد ، وليس معهم في البقر قياس أصلاً ، وكل ما موهوا به في البقر فهو لازم لهم فيما زاد على الثلثمائة من النعم من قوله (٣) تعالى : (خزن أموالهم صدقة) ونحو ذلك . وههنا قالوا : هذا ما تعظم به البلوى فلو كان ذلك ما جعله إبراهيم ؟ *

(١) بل الأمر بالعكس ، إذ زيادة الثقة مقبولة وحجة ، فابن عمر زاد في اللفظ « واحدة » فكانت هذه الزيادة مفسرة لديهم في حديث أبي بكر ، والمؤلف دائماً يفهم قولهم « تقبل زيادة الثقة » بعكس معناه المراد الواضح !! (٢) كذا في الأصلين والتركيب غير واضح وإن كان المراد مفهوماً (٣) في النسخة رقم (١٦) « ومن قوله » وما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) ولم نجد لزيادة الواو معنى *

فان قالوا : إن خلاف قول ابراهيم قد جاء في حديث أبي بكر وخبر ابن عمر ، وعن علي ، وفي صحيفة ابن حزم *

قلنا : ليس شيء من هذه الاخبار الا وقد خالفتموها ، فلم تكن حجة فيما خالفتموه فيه ، وكان حجة عندكم فيما اشتهبتم ، وهذا عجب جدا !! *

قال أبو محمد : وهذا كله خبط لا معنى له ، وانما نريهم تناقضهم وتحكمهم في الدين بترك القياس للسنة اذا وافقت تقليدهم ، وبترك السنن للقياس كذلك ، وبتركهما جميعا كذلك !! *
واما من راعى في الشاة المأخوذة ما تجزى في الاضحية - وهو ابو حنيفة - فقد أخطأ ، لانه لم يأت بما قال نص ، ولا اجماع ، فكيف وقد اجموعا على اخذ الجذعة فادونها في زكاة (١) الابل ، ولا تجزى في الاضحية ، واجازوا اخذ التبيع في زكاة البقر ، ولا تجزى في الاضحية ، وإنما قال عليه السلام لأبي بردة : « ولن تجزى جذعة لأحد بعدك » ، بمعنى في الاضحية ، لانه عنها سألها ، وقد صح النص (٢) بإيجاب الجذعة في زكاة الابل ، فصح يقينا أنه عليه السلام لم يمن إلا الاضحية . والله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : إن كانت النعم كلها كرائم أخذ منها برضا صاحبها ، فلا نرسول الله ﷺ نهى عن كرائم النعم ، وهذا في لغة العرب يقتضى أن يكون في النعم - ولابد - مائس بكرائم ، وأما إذا كانت كلها كرائم فلا يجوز أن يقال في شيء منها : هذه كرائم هذه النعم ، لكن يقال هذه كريمة من هذه الكرائم *

وقدر وينا عن ابراهيم النخعي أنه قال : يؤمر المصدق أن يصدع النعم صدعين (٣)

فيختار صاحب النعم خير الصدعين يأخذ المصدق من الآخر *
وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أنه قال : يفرق النعم اثلاثا ، ثلث خيار ، وثلث ذال ، وثلث وسط ، ثم تكون الصدقة في الوسط (٤) *

قال أبو محمد : هذا الانص فيه ، ولكن رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : لا يأخذ المصدق حرمة ولا ذات عوار ولا تيسا *

(١) في النسخة رقم (١٦) «زكوات» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وقد جاء النص»

(٣) الصدع الشق بنصفين ، يقال «صدع النعم صدعين» بفتح الصاد واسكان الدال أى

فريقين ، ويقال «صدعتين» بكسر الصاد أى فرقتين (٤) في النسخة رقم (١٦) «في الأوسط» *

ومن طريق البخاري عن شبيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله (١) ابن عتبة بن مسعود أن أباه مرة قال قال أبو بكر الصديق : والله لو تمنوني عنقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها *

ومن طريق عبد الرزاق : أخبرني (٢) بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أباه حدثه أن سفيان أباه حدثه أن عمر بن الخطاب قال (٣) له : قل لهم : إني لأأخذ الشاة الأوكولة (٤) ولا أغل النعم ولا الرابي (٥) ولا الماخض (٦) ، ولكنني أخذ العناق (٧) والجذعة والثنية ، وذلك عدل بين غداة (٨) المال وخياره *

ومن طريق الأوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي (٩) : أن عمر بن الخطاب صدق وأمره أن يأخذ الجذعة والثنية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله» الخ وهو خطأ (٢) هكذا في الأصلين ، وفي الاسناد خطأ وسقط قطعا فان بشر بن عاصم مات سنة ١٢٤ وعبد الرزاق ولد سنة ١٢٦ فليس معقولا أن يحدث عنه مباشرة بقوله «أخبرني» والظاهر أنه سقط منه ابن جريج أو سفيان بن عيينة - وأنا أرجح سفيان - فقد روى الشافعي نحوه قريبا منه في الأم (ج ٢ ص ١٣) عن ابن عيينة عن بشر بن عاصم ، وعبد الرزاق من الراوي عن سفيان (٣) في النسخة رقم (١٦) «بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أباه حدثه» «أن عمر بن الخطاب قال له» الخ وهو خطأ والصواب اثبات «أن سفيان أباه حدثه» لأن المصدق الذي يثبته عمر هو سفيان بن عبد الله الثقفي وليس ابنه ، بل ابنه عاصم من الرواة عنه (٤) الأوكولة - بفتح الهمزة - قال مالك : «هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل» عن الموطأ (ص ١١٤) (٥) بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة ، بوزن فعلى ، وجمعه «ر باب» بضم الراء ، وهونادر ، والربابي قال مالك : «التي قد وضعت في تربي ولدها» (٦) هي الحامل التي أخذها الخاض لتضع ، والخاض الطلق عند الولادة . (٧) بفتح العين الهملة ، وهي الأثني من أولاد المزي إذا كان لها نحو سنة ، والجمع أعنت وعنت - بضمين - وعنوق - بضم العين ، وهو جمع نادر (٨) بالعين والذال المعجمتين ، وهي السخال الصنار ، واحده «غذى» بفتح النين وكسر الذال وتشديد الياء ، كفصيل وفصال وكريم وكرام . (٩) لم أجد له ترجمة ولا ذكرا في شيء من الكتب ويعد أن يروى الأوزاعي مباشرة عن أدرك عمر بن الخطاب ، فان الأوزاعي ولد سنة ٨٨ أو نحو ذلك *

٦٧٢ مسألة - وما صغر عن أن يسمى شاة لكن يسمى خروفا أو جديا أو سخله لم يميز أن يؤخذ في الصدقة الواجبة ، ولأن يمد فيها تؤخذ منه الصدقة ، إلا أن يتم ستة ، فإذا أتىها عد ، وأخذت الزكاة منه *

قال أبو محمد : هذا مكان اختلف الناس فيه *

فقال أبو حنيفة : تضم الفوائد كلها من الذهب والفضة والمواشي الى ما عند صاحب المال فتركي مع ما كان عنده ، ولو لم يفدها إلا قبل تمام الحول بساعة ، هذا اذا كان الذي عنده تجب في مقدار مائة الزكاة ، وإلا فلا ، وإعاري في ذلك أن يكون عنده نصاب في أول الحول وآخره ، ولا يبالي أنقص في داخل الحول عن النصاب أم لا ؟ قال : فان ماتت التي كانت عنده كلها وبقي من عدد الخرفان أكثر من أربعين فلا زكاة فيها ، وكذلك لملك ثلاثين عجلا فصاعداً ، أو خسا من الفصلان فصاعداً ، عاما كاملا دون أن يكون فيها مسنة واحدة فافوقها : - فلا زكاة عليه فيها *

وقال مالك : لاتضم فوائد الذهب والفضة الى ما عند الممل منها ، بل يركب كل مال بحوله ، حاشا ربح المال وفوائد المواشي كلها ، فانها تضم الى ما عنده ويزكي الجميع بحول ما كان عنده ، ولو لم يفدها إلا قبل الحول بساعة ، الا انه فرق بين فائدة الذهب والفضة والماشية من غير الولادة ، فلم ير أن يضم الى ما عند المرء من ذلك كله الا اذا كان الذي عنده منها مقدارا تجب في مثله الزكاة والا فلا ، ورأى أن تضم ولادة الماشية خاصة الى ما عنده منها ، سواء كان الذي عنده منها تجب في مقداره الزكاة أو لا تجب في مقداره الزكاة *

وقال الشافعي : لاتضم فائدة أسلا الى ما عنده ، الا اولاد الماشية فقط ، فانها تمد مع أمهاتها ، ولو لم يتم العدد المأخوذ منه الزكاة بها (١) إلا قبل الحول بساعة ، هذا اذا كانت الأمهات نصابا تجب فيه الزكاة والا فلا ، فان نقصت في بعض الحول عن النصاب فلا زكاة فيها *

قال أبو محمد : أما تناقض مالك والشافعي وتقسيمهما فلا خفاء به ، لأنهما قسما تقسيما لا يبرهان على صحته *

وأما أبو حنيفة فله ههنا أيضا تناقض أشنع (٢) من تناقض مالك والشافعي ، وهو

(١) في النسخة رقم (١٦) «الزكاة إلا بها» وزيادة حرف «الا» خطأ (٢) في النسخة

رقم (١٦) «أشنع» *

انه رأى ان يراعى اول الحول وآخره دون وسطه ، ورأى ان تعد اولاد الماشية مع امهاتها ولو لم تضمها الا قبل مجيء الساعى بساعة ، ثم رأى فى أربعين خروفاً صغاراً ومعهما شاة واحدة مسنة ان فيها الزكاة ، وهى تلك السنة فقط ، فان لم يكن معها مسنة فلا زكاة فيها ، فان كانت (١) معه مائة خروف وعشرون خروفاً صغاراً كلها ومعهما مسنة واحدة ، قال : ان كان فيها مستان فصدةً تانك المستان مما ، وان كان ليس معهما الامسنة واحدة فليس فيها الا تلك السنة وحدها فقط ، فان لم يكن معها مسنة فليس فيها شيء أصلاً ، وهكذا قال فى المجاجيل والفصلان أيضاً ، ولو ملكها سنة فأكثر !! * قال ابو محمد : وهذه شريعة ايليس !! لاشريعة الله تعالى ورسوله محمد ﷺ ، فنرى قوله : ان كان مع المائة خروف والعشرين خروفاً مستان زائدتان أخذتا عن زكاة الخرفان كالتاهما فان لم يكن معها إلا مسنة واحدة أخذت وحدها عن زكاة الخرفان ولا مزيد . وما جاء بهذا قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ، ولا قول أحد من الصحابة ولا من التابعين ، ولا أحد نفعه قبل أبى حنيفة ، ولا قياس ولا رأى سديد *

وقدرى عنه أنه قال مرة فى أربعين خروفاً : يؤخذ عن زكاتها شاة مسنة ، وبه يأخذ زفر ، ثم رجع الى ان قال : بل يؤخذ عن زكاتها خروفاً منها ، وبه يأخذ ابو يوسف ، ثم رجع الى ان قال : لا زكاة فيها ، وبه يأخذ الحسن بن زياد * وقال مالك كقول زفر ، وقال الأوزاعى والشافعى كقول أبى يوسف ، وقال الشعمى وسفيان الثورى وابو سليمان كقول الحسن بن زياد *

قال أبو محمد : احتج من رأى ان تعد الخرفان مع أمهاتها بما رويناه من طريق عبد الرزاق (٢) عن بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفى عن أبيه عن جده : انه كان مصداقاً فى مخالف (٣) الطائف ، فشكا اليه أهل الماشية تصديق الغداء ، وقالوا : ان

(١) كذا فى الأصلين « كانت » وهو صحيح (٢) فى هذا الاستناد ما قلناه فى المسألة السابقة من ان عبد الرزاق لم يدرك بشر بن عاصم ، وأظن ان نسخة مصنف عبد الرزاق التى كانت بين يدي ابن حزم سقط منها شيخ عبد الرزاق (٣) جمع بخلاف ، واصله استعمال بمعنى ، وهى الكورة ، قال ياقوت (ج ١ ص ٣٧) : « وهذا بالمادة والالف ، اذا انتقل اللباني الى هذه النواحي سمي الكورة بما الفه من لغة قومه ، وفى الحقيقة انما هي لغة أهل اليمن خاصة »

كنت ممثلاً بالفداء فخذته صدقته ، قال عمر : فقل لهم (١) : إنا نعتد بالفداء كلها (٢)
حتى السخلة يروح بها الراعى على يده ، وقل لهم : إني لا آخذ الشاة إلا كولة ولا خل
الغنم ولا الربى ولا الماخض ، ولكنى آخذ العناق والجذعة والثنية ، وذلك عدل بين
غذاء المال وخياره (٣) *

وروينا هذا أيضا من طريق مالك عن ثور بن زيد عن ابن عبد الله بن سفيان (٤)
ومن طريق أيوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان . ما نعلم لهم حجة غير هذا *
قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه لوجوه *

أولها أنه ليس من قول رسول الله ﷺ ، ولا حجة في قول أحد دونه *
والثاني أنه قد خالف عمر رضى الله عنه في هذا غيره من أصحاب رسول الله ﷺ (٥)
كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن مالك
عن محمد بن عتبة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : أن أبا بكر الصديق كان
لا يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح
ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن حارثة بن أبي الرجال عن عمرة
بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يزكى حتى يحول عليه الحول . تمنى المال المستفاد *
وبه إلى سفيان عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال :
من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول *

وبه إلى سفيان عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : من استفاد مالا فلا
زكاة فيه (٦) حتى يحول عليه الحول *

فهذا عموم من أبي بكر وعائشة وعلي وابن عمر رضى الله عنهم ، لم يخصوا فائدة ماشية
بولادة من سائر ما يستفاد ، وليس لأحد أن يقول : إنهم لم يريدوا بذلك أولاد الماشية
إلا كان كاذبا عليهم ، وقائلا بالباطل الذى لم يقولوه قط *

وأیضا فان الذين حكى عنهم سفيان بن عبد الله أنهم أنكروا أن يمد عليهم أولاد

(١) في الأصلين «فقل لهم» وهو خطأ واضح مما مضى ومما سيجى (٢) في النسخة رقم (١٤)
«كله» (٣) رواه الشافعى نحوه في الأتم (ج ٢ ص ١٣) عن سفيان بن عيينة عن بشر بن
عاصم (٤) هو في الموطأ (ص ١١٣) (٥) في النسخة رقم (١٤) «غيره من الصحابة رضى الله
عنهم» (٦) في النسخة رقم (١٦) «فلا زكاة عليه» .

الماشية مع أمهاتها - : قد كان فيهم بلاشك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ، لأن سفيان ذكر أن ذلك كان أيام عمر رضي الله عنه ، وعمر رضي الله عنه ولي الأمر بعد موت النبي ﷺ بستين ونصف ، و بقي عشر سنين ، ومات بعد موت رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة ، وكانوا باللطائف ، وأهل الطائف أسلموا قبل موت رسول الله ﷺ بنحو عام ونصف ورأوه عليه السلام . فقد صح الخلاف في هدا من الصحابة رضي الله عنهم بلاشك ، وإذا كان ذلك فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، والواجب في ذلك ما افترضه الله تعالى إذ يقول (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) * والثالث أنه لم ير وهذا عن عمر من طريق متصلة إلا من طريقين : إحداهما من طريق بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه ، وكلاهما غير معروف (١) ، وأمن طريق ابن لعبد الله ابن سفيان لم يسم . والثانية من طريق عكرمة بن خالد ، وهو ضعيف (٢) *

والرابع أن الحنيفين والشافعين خالفوا قول عمر في هذه المسألة نفسها ، فقالوا : لا يمتد بما ولدت الماشية إلا أن تكون الأمهات - دون الأولاد - عددا تهب فيه الزكاة ، وإلا فلا تمد عليهم الأولاد ، وليس هذا في حديث عمر *

والخامس أنهم لا يفتنون (٣) ما قد صح عن عمر رضي الله عنه بأصح من هذا الاسناد ، أشياء لا يعرف لها فيها مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، إذا خالف رأى مالك وأبي حنيفة والشافعي ، كترك الحنيفين والشافعين قول عمر : الماء لا ينجسه شيء ، وترك الحنيفين والمالكيين والشافعين أخذ عمر الزكاة من الرقيق لغير التجارة ، وصفة أخذه الزكاة من الخيل ، وترك الحنيفين إيجاب عمر الزكاة في مال اليتيم ، ولا يصح خلافه عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وترك الحنيفين والمالكيين أمر عمر الخارص بأن يترك لأصحاب النخل ما ياكلونه لا يخرصه عليهم ، وغير هذا كثير جدا ، فقد وضع ان احتجاجهم

(١) أما بشر بن عاصم فإنه معروف وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وأما أبوه عاصم فإنه لم أجده ترجمه في شيء من الكتب وإنما ذكر في ترجمة أبيه سفيان بن ر ووا عنه (٢) عكرمة هذا - هو ابن خالد بن العاص ابن هشام الثقة الثبت - وفي الرواة آخر قرية اسمه عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام ، وهو ضعيف منكر الحديث ، ولكنته ليس الراوي لهذا الحديث ، وقد نص ابن حجر في التلخيص (ص ١٧٤ و ١٧٥) والتهذيب (ج ٧ ص ٢٦٠) على أن ابن حزم أخطأ في هذا واشتبه عليه الأمر (٣) يستعمل المؤلف «التفت» متمنيا بنفسه هنا وفي الأحكام *

بسم إنما هو حيث وافق شهوراتهم ! لاجئ صح عن عمر من قول او عمل ! وهذا عظيم في الدين جدا *

قال أبو محمد : المرجوع إليه عند التنازع هو القرآن ، وسنة رسول الله ﷺ ، فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ إنما أوجب الزكاة في أربعين سنة فصاعدا كما وصفنا ، وأوجب فيها شاة أو شاتين أو في كل مائة شاة شاة ، واسقطها عما عدا ذلك ، ووجدنا الخرفان والجديان لا يقع عليها اسم شاة ولا اسم شاة في اللغة التي أوجب الله تعالى علينا بهادته على لسان رسول الله ﷺ . فخرجت الخرفان والجديان عن أن تجب فيها زكاة (١) * وإضافة اجمعوا على أن لا يؤخذ خر وف ولا جدي في الزكاة عن الشاة (٢) فأفروا بأنه لا يسمى شاة ولا له حكم الشاة ، فمن المحال أن يؤخذ منها زكاة ، فلا تجوز هي في الزكاة بغير نص في ذلك *

وأيضا فإن زكاة ماشية لم يحل عليها حول لم يأت به قرآن ، ولا سنة ، ولا إجماع * وأما من ملك خرفانا أو عجولا أو فصلانا سنة كاملة فالزكاة فيها واجبة عند تمام العام ، لأن كل ذلك يسمى غنما وبقرا وإبلا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هناد بن السري عن هشيم عن هلال بن خباب عن ميسرة أبي صالح عن سويد بن غفلة قال : «أنا ما مصدق رسول الله ﷺ فجلست إليه ، فسمعت يقول : أن في عهدي أن لا تأخذ من راضع لبن (٣)» * قال أبو محمد : لو أراد أن لا يؤخذ هو في الزكاة لقال : « أن لا تأخذ راضع لبن » لكن لما منع من أخذ الزكاة من راضع لبن - وراضع لبن اسم للجنس - صح بذلك

(١) الخروف ولد الحمل ، وقيل : هو دون الجذع من الصنان خاصة ، واشتقاقه أنه يخرف - بضم الراء - من ههنا وههنا أي يرتع . قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) «عن الشاة» (٣) في النسخة رقم (١٤) «أن لا تأخذ راضع لبن» بحذف «من» وهو خطأ ، كما يظهر وانحما من شرح المؤلف للحديث وبيانه ، ووقع في النسائي كذلك بحذفها (ج ٥ ص ٢٩ و ٣٠) وهو خطأ أيضا من التاسخين ، فان السيوطي قال في شرحه عليه متأولا للحديث «ومن زائدة» فهي اذن ثابتة في نسخته وان سقطت من نسخة السندی . ويؤيدانباتها انها ثابتة فيه في رواية أبي داود (ج ٢ ص ١٤) والشوكاني (ج ٤ ص ١٩٣) والدارقطني (ص ٢٠٤) بل لفظه «أن لا أخذ من راضع شيئا» وهو تركيب لا يمتثل فيه حذفها ، ثم ان الحديث في اللسان والنهاية بابائتها أيضا وجول صاحب النهاية تأويله بتأويلات

أن لاتعد الر واضع (١) فيما تؤخذ منه الزكاة *

وما نعلم احدا باب هلال بن خباب ، الا ان يحيى بن سعيد القطان قال : لقيه وقد تغير ، وهذا ليس جرحه ، لان هشيبا أسن من يحيى بنحو عشرين سنة ، فكان لقاء هشيب هلال قبل تغيره بلا شك (٢) *

وأما سويد فأدرك النبي ﷺ ، وأتى الى المدينة بعد وفاته عليه السلام بنحو خمس ليال ، وأقضى ايام عمر رضى الله عنه *

قال أبو محمد : وأما الشافعى ، وابو يوسف فطردا قولهما ، إذ أوجبا أخذ خروف صغير فى الزكاة عن اربعين خروفا فصاعدا ، ولدت قبل الحول أو ماتت أمهاتها *
وأخذ مثل هذا فى الزكاة عجب جدا ! *

وأما إذا أتمت سنة فاسم شاة بقع عليها ، فهى معدودة وماخوذة . والله تعالى التوفيق *
وحصلوا كلهم على ان ادعوا أنهم فلدوا عمر رضى الله عنه ، وهم قد خالفوه فى هذه المسألة نفسها ، فلم ير أبو حنيفة والشافعى أن تعد الأولاد مع الأمهات إلا اذا كانت الأمهات نصابا ، ولم يقل عمر كذلك *

وحصل مالك على قياس فاسد متناقض ، لأنه قاس فائدة الماشية خاصة - دون سائر الفوائد - على ما فى حديث عمر من عد أولادها معها ، ثم نقض قياسه فأرى أن لاتنضم فائدة الماشية بهيمة ، وأميراث ، أو شرا الى ما عنده منها إلا ان كان ما عنده نصابا تجب فيه الزكاة والإفلا . ورأى أن تنضم أولادها اليها وإن لم تكن الأمهات نصابا تجب فيه الزكاة *
وهذه تقاسيم لا يعرف أحد قال بها قبلهم ، ولا هم اتبعوا عمر ، ولا طردوا القياس ، ولا اتبعوا نص السنة فى ذلك *

ثم الجزء الخامس من كتاب المحلى للإمام العلامة ابى محمد على المشهور بابن حزم والله الحمد ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء السادس مفتحا (يزكاة البقر) فنسأل الله التوفيق لاتمامه انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير *

منها ان من زائدة . وهذا قطعة من حديث وسيأتى باقيه فى المسألة ٦٧٤ (١) فى النسخة رقم (١٦) «الراضع» (٢) خباب : بفتح الخاء المعجمة وتشديد الباء الموحدة وآخره موحدة ايضا . وهلال هذا ثقة ، ولم يثبت ما قاله القطان ، فقد قال ابراهيم بن الجنيدي : «سألت ابن معين عن هلال بن خباب وقلت : ان يحيى القطان يزعم انه تغير قبل ان يموت واختلط ؟ فقال يحيى : لا ، ما اختلط ولا تغير ، قلت ليحيى : ثقة هو ؟ قال : ثقة مأمون» *

فهرست

﴿ الجزء الخامس من الحلى لابن حزم ﴾

صفحة	صفحة
مقيم ثم نوى فيها السفر أو ابتدأها وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم أم في كلا الحالتين وبرهان ذلك	٢ المسألة ٥١٣ من خرج عن بيوت مدينته أو قريته أو موضع سكناه فشى ميلا فصاعدا صلى ركعتين ولا بد إذا بلغ الليل، ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وحججهم وقد أطلال المصنف البحث في ذلك بما لا يتجده في غير هذا الكتاب فليكن به فانها تنفعك جدا
المسألة ١٧ من ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو نام عنها في اقامته صلاها ركعتين ولا بد وان ذكر في الحضر صلاة نسيها في سفر صلاها اربما ولا بد ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم	١٠ الكتب التي كانت متداولة عند صبيان المحدثين في زمن ابن حزم أصبحت اليوم نادرة أو مفقودة بالمرّة
المسألة ١٨ أن صلى مسافر بصلاة امام مقيم قصر ولا بد وان صلى مقيم بصلاة مسافر أم ولا بد وبرهان ذلك	٢٠ تعريف الميل
﴿ صلاة الخوف ﴾	٢٢ المسألة ٥١٤ حكم المسافر لافرق بين سفر بر أو بحر أو نهر
المسألة ١٩ من حصره خوف من عدو ظالم كافر أو باغ من المسلمين أو من سيل أو نار أو سبع أو غير ذلك وهم ثلاثة فصاعدا فأبهرهم غير بين اربعة عشر وجها وهاك بعض الوجوه منها	٢٢ المسألة ٥١٥ اذا أقام المسافر لحج أو عمرة أو جهاد في مكان واحد عشرين يوما قصر أو أكثر من عشرين أم ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وبيان الراجح من المرجوح وتحقيق المقام
مذاهب علماء الصحابة في صلاة الخوف	٣٠ المسألة ٥١٦ من ابتدأ صلاة وهو
أقوال الرويت في صلاة الخوف عن	

صفحة	صحيفة
٤١	المعلماء ولم تصح عن رسول الله ﷺ السؤال ٥٢٠ لا يجوز ان يصلى صلاة الخوف بطائفتين من خاف من طالب له بحق
٤٢	﴿صلاة الجمعة﴾
٤٢	السؤال ٥٢١ الجمعة هي ظهر يوم الجمعة ولا يجوز ان تصلى الابد الزوال، وآخر وقتها آخر وقت الظهر في سائر الايام ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك وحججهم وما هو الحق في ذلك
٤٥	السؤال ٥٢٢ الجمعة اذا صلاها اثنان فصاعدا ركعتان يجزئها بالقراءة ومن صلاها وحده صلاها اربع ركعات يسر فيها لانها كالظهر وبرهان ذلك وكذا مذاهب الفقهاء في ذلك وادلتهم وتعقب ذلك
٤٩	السؤال ٥٢٣ سواء المسافر والعبد والحر والمقيم في وجوب الجمعة والمسجونون والمحتفون ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وبراهينهم وراجح ذلك وقد اطنب المصنف في هذا المقام بما تيسر به عيون الناظرين
٥٤	السؤال ٥٢٤ ليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة وبرهان ذلك
٥٥	السؤال ٥٢٥ لا جمعة على معذور بمرض او خوف او غير ذلك ولا على النساء ودليل ذلك
٥٥	السؤال ٥٢٦ يلزم المحيى الى الجمعة من كان منها بحيث اذا زالت الشمس دخل الطريق ويدرئ منها ولو السلام وبرهان ذلك
٥٧	السؤال ٥٢٧ يتدنى الامام بعد الاذان وتماه بالخطبة فيخطب واقفا خطابتين يجلس بينهما جلسة ودليل ذلك وكذا مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
٦٠	السؤال ٥٢٨ لا يجوز اطالة الخطبة وشرعية الزوال من المنبر للسجدة اذا قرأ سورة او آية فيها سجدة وبرهان ذلك
٦١	السؤال ٥٢٩ فرض على كل من حضر الجمعة ان لا يتكلم مدة خطبة الامام بشيء البتة الا شيئا ودليل ذلك وبيان من وافق ذلك ومن خالف وتحقيق الحق من ذلك ببراهين ساطمة وادلة واضحة
٦٧	السؤال ٥٣٠ الاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب وكذلك شرب الماء واعطاء الصدقة ومناولة المرأة اخاه حاجته وبرهان ذلك
٦٨	السؤال ٥٣١ من دخل المسجد يوم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين قبل ان يجلس ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك

صفحة	صفحة
والبيوت والدكاكين المتصلة بالسوق وعلى ظهر المسجد وبرهان ذلك وبيان مذاهب الائمة في ذلك	وذكر حججهم مفصلة وتعقب ما يصح تعقبه
المسألة ٥٣٨ من زوح يوم الجمعة أو غيره فإن قدر على السجود كيف امكنه ولو ايماء وعلى الركوع كذلك اجزاء ودليل ذلك	٧٢ مسألة ٥٣٢ الكلام مباح لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة والكلام جائز بعد الخطبة الى ان يكبر الامام والكلام جائز في جلسة الامام بين الخطبتين ومذاهب علماء السلف في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام
المسألة ٥٣٩ ان جاء اثنان فصاعدا وقد فاتت الجمعة صلواهما جمعة	٧٣ المسألة ٥٣٣ من رغب والامام يخطب واحتاج الى الخروج فليخرج وكذلك من عرض له ما يدعوه الى الخروج وبرهان ذلك
المسألة ٥٤٠ من كان بالمصر فراح الى الجمعة من أول النهار لحسن ودليل ذلك	٧٣ المسألة ٥٣٤ من ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيتها او نام عنها فليقم وليصلها سواء كان قضاها أو غير فقيه ودليل ذلك
المسألة ٥٤١ الصلاة في المقصورة جائزة والائتم على المانع وبرهان ذلك	٧٣ المسألة ٥٣٥ من لم يدرك مع الامام من صلاة الجمعة الا ركعة واحدة او الجلوس فقط فليدخل معه وليقتض اذا أدرك ركعة ركعة أخرى وان لم يدرك الا الجلوس صلى ركعتين فقط وبيان مذاهب العلماء في ذلك وحججهم
المسألة ٥٤٢ لا يحل البيع من اثر استواء الشمس ومن أول أخذها في الزوال والميل الى ان تقضى صلاة الجمعة ويفسخ البيع ان وقع في الوقت ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم وبيان الراجح منها	٧٥ المسألة ٥٣٦ النفل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة وكذلك الخطيب والسواك ودليل ذلك
﴿صلاة العيدين﴾	٨١
المسألة ٥٤٣ تريف العيدين وبيان وقتها وحكم فعلها وسرد اقوال علماء المذاهب في ذلك وتفصيل حججهم وتحقيق المقام بما لا يجده في غير هذا الكتاب	٧٦ المسألة ٥٣٧ ان ضاق المسجد أو امتلائت الرحب واتصلت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في الدور
المسألة ٥٤٤ يصليهما البد والحر ، والحاضر والسافر والمنفرد والراة والنساء وفي كل قرية صغرته ام كبرت	٨٦

صفحة	مصحفة
٨٧	الان المفرد لا بخطبو برهان ذلك المسألة ٥٤٥ يخرج الى المصلى النساء حتى الابكار والحيض ويتمزلن الحيض المصلى ويامرهن الخطيب بالصدقة بعد الوعظة ودليل ذلك
٨٨	المسألة ٥٤٦ يستحب السير الى الميد على طريق الرجوع على آخر ودليل ذلك
٨٩	المسألة ٥٤٧ اذا اجتمع عيد في يوم جمعة صلى للعيد ثم للجمعة ولا بد ولا يصح أثر بخلاف ذلك وبرهان ذلك
٨٩	المسألة ٥٤٨ التكبير ليلة عيد الفطر فرض وهو في ليلة عيد الأضحي حسن ودليل ذلك
٨٩	المسألة ٥٤٩ يستحب الاكل يوم الفطر قبل التد والى المصلى ولا يحمل الصوم يومئذ برهان ذلك
٩٠	المسألة ٥٥٠ التنفل قبلهما في المصلى حسن ودليل ذلك
٩١	المسألة ٥٥١ التكبير اثر كل صلاة وفي الأضحي وفي أيام التشريق وفي يوم عرفة حسن كما و برهان ذلك
٩١	المسألة ٥٥٢ من لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الاضحي لصلاة العيدين خرج لصلاتهما في اليوم الثاني وان لم يخرج غدوة خرج ما لم تزل الشمس لانه فعل خير ودليل ذلك
٩٢	المسألة ٥٥٣ القضاء والعب والزمن
٩٢	في أيام العيدين حسن في المسجد وغيره و برهان ذلك
٩٢	﴿ صلاة الاغتسقاء ﴾
٩٣	المسألة ٥٥٤ ان قحط الناس او اشد الطر حتى يؤذى فليدع المسلمون في ادبار صلواتهم وسجودهم وعلى كل حال ويدعو الامام في خطبة الجمعة و برهان ذلك مفصلا
٩٥	﴿ صلاة الكسوف ﴾
٩٥	المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبيانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب المتصنف في هذا المبحث بما لملك لانهجده في غير هذا الكتاب
١٠٣	للعلماء في كفيات صلوات الكسوف مسلكان و بيانها تفصيلا وتحقيق زمن الكسوف عند علماء الفقه
١٠٥	﴿ سجود القرآن ﴾
»	المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك
١١١	﴿ سجود الشكر ﴾
١١٢	المسألة ٥٥٧ سجود الشكر حسن والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه
١١٣	﴿ كتاب الجنائز ﴾

صفحة	محيقة
يستفرك كل ماترك فكل ماترك للغرماء ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين وبرهان ذلك	١١٣ صلاة الجنائز وحكم الموق
المسألة ٥٩٧ كل ما ذكرنا انه فرض	١١٣ المسألة ٥٥٨ غسل المسلم الذكر والأنثى وتكفينهما فرض، وكذلك الصلاة عليه ودليل ذلك
على الكفاية فمن قام به سقط عن سائر الناس كغسل الميت وتكفينه ودفنه ولا خلاف في ذلك	١١٤ المسألة ٥٥٩ من لم يغسل ولا كفن حتى دفن وجب اخراجه حتى يغسل ويكفن ولا بد وبرهان ذلك
المسألة ٥٦٨ صفة النسل ان يغسل جميع جسد الميت ورأسه بما وسدر ثلاث مرات ودليل ذلك	١١٤ المسألة ٦٠ لا يجوز ان يدفن احد ليلا الا عن ضرورة ولا عند طلوع الشمس حتى ترتفع ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال والدليل ذلك
المسألة ٦٩ فان عدم الماء يعم الميت ولا بد وبرهان ذلك	١١٥ المسألة ٥٦١ الصلاة على موتى المسلمين فرض ودليل ذلك
المسألة ٥٧٠ لا يحل تكفين الرجل فيما لا يحل لباسه من حرير او مذهب وجائز للمرأة ذلك ودليل ذلك	» المسألة ٥٦٢ القتل بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله في المركلة لا يغسل ولا يكفن بل يدفن بدنه وثيابه ودليل ذلك
المسألة ٧١ كفن المرأة وحفر قبرها من رأس مالها ولا يلزم ذلك زوجها وبرهان ذلك	١١٦ المسألة ٥٦٣ اعماق حفر القبر فرض وبرهان ذلك
المسألة ٥٧٢ يصلى على الميت بإمام يقف ويستقبل القبلة والناس وراءه صفوف، ويقف من الرجل عند رأسه ومن المرأة عند وسطها ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء وحججهم في ذلك	١١٧ المسألة ٦٤ دفن الكافر الحربى وغيره فرض ودليل ذلك
المسألة ٧٣ يكبر الامام والمأمومون بتكبير الامام على الجنائز خمس تكبيرات لا أكثر الخ ودليل ذلك مفصلا ومردا أقوال العلماء في ذلك وبيان حججهم وتحقيق الحق من ذلك	١١٧ المسألة ٦٥ افضل الكفن للمسلم ثلاثة أثواب يرض للرجل يلف فيه لا يكون فيها قيص ولا عمامة ولا سراويل ولا قطن والمرأة كذلك وثوبان زائدان وأقوال العلماء في ذلك وبيان حججهم وترجيح ما هو الصواب من ذلك
	١٢١ المسألة ٥٦٦ من مات وعليه دين

صفحة	محتوى
١٢٩	المسألة ٥٧٤ إذا كبر الأولى قرأ أم القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ويدعو للمؤمنين استحساناً ثم يدعو للميت في باقي الصلوات وبرهان ذلك وذكر أقوال العلماء في المسألة مع بيان حججهم
١٣١	المسألة ٥٧٥ بيان أحب الدعاء إلينا على الجنائز ، ودليل ذلك
١٣٢	المسألة ٥٧٦ نستحب للحد وهو أحب النيامن الضريح ، وتربطهما وبرهان ذلك
١٣٣	المسألة ٥٧٧ لا يحل أن يبنى القبر ولا أن يحصص ولا أن يزاد على ترابه شيء ويهدم كل ذلك الخ ودليل ذلك
١٣٤	المسألة ٥٧٨ لا يحل لأحد أن يجلس على قبر فان لم يجد أين يجلس فليقف حتى يقضى حاجته وبرهان ذلك
١٣٦	المسألة ٥٧٩ لا يحل لأحد أن يمشی بين القبور بتعين سبئتين والتفصيل في غيرها ودليل ذلك
١٣٨	المسألة ٥٨٠ يصلى على ما وجد من الميت المسلم ولو أنه ظفر أو شعر فأفوق ذلك وينسل ويكفن إلا أن يكون من شهيد فلا ينسل لكن يلف ويدفن وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه
١٣٩	المسألة ٥٨١ الصلاة جائزة على القبر وإن كان قد صلى على المدفون
١٤٢	المسألة ٥٨٢ من تزوج كافرة فحملت منه وهو مسلم وماتت حاملاً دفنت مع أهل دينها على تفصيل أو في قبور المسلمين وبرهان ذلك
١٤٣	المسألة ٥٨٣ الصغير يسبى مع أبويه أو أحدهما أو دونهما فيموت فإنه يدفن مع المسلمين ويصلى عليه ودليل ذلك
١٤٣	المسألة ٥٨٤ أحق الناس بالصلاة على الميت واليتة والأولياء وهم الأب وأبأؤه والابن وأبنأؤه الخ وبرهان ذلك
١٤٤	المسألة ٨٥ «أحق الناس بأنزال المرأة في قبرها من لم يعط تلك الليلة وإن كان اجتناباً ودليل ذلك
١٤٥	المسألة ٨٦ «يصلى على الميت الموصى ولو كان غير ولى ولا زوج وبرهان ذلك
» »	المسألة ٨٧ «تقبيل الميت جائز ودليل ذلك
١٤٦	المسألة ٨٨ «يسعى الميت ثوباً ويجعل على بطنه ما يمنع اتفاسه وبرهان ذلك
» »	المسألة ٨٩ «الصبر على الميت واجب والبكاء عليه مباح ما لم يكن نوحاً ومنعوع الصباح وخمش الوجوه وضربها وضرب الصدور وتنف الشعر وحلقه للميت وكذلك

صفحة	محيته
	الكفار مباح ودليل ذلك
١٥٧	المسألة ٥٩٥ يجب تلقين الميت الذى يموت فى ذنبه ولسانه منطلقا وغير منطلق شهادة الاسلام وبرهان ذلك
» ٧	المسألة ٥٩٦ يستحب تغميض عين الميت اذا قضى ودليل ذلك
» ٧	المسألة ٥٩٧ يستحب ان يقول المصاب انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرنى فى مصيبتى وأخلف لى خيرا منها وبرهان ذلك
» ٨	المسألة ٥٩٨ نستحب الصلاة على الولود ويولد حيا ثم يموت استهل أولم يستهل ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء فى ذلك وسرد ادلتهم
١٦٠	المسألة ٥٩٩ لا نكره اتباع النساء الجنائز ولا نعلمن من ذلك وبرهانه
١٦٠	المسألة ٦٠٠ نستحب زيارة القبور وهو فرض ولو مرة ولا بأس بأن يزور المسلم قبر صاحبه المشرك الرجال والنساء سواء فى ذلك ودليل ذلك
» ١	المسألة ٦٠١ نستحب لمن حضر على القبور أن يقول السلام عليهم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين الخ ودليل ذلك
» ١	المسألة ٦٠٢ نستحب ان يصلى على الميت مائة من المسلمين فصاعدا وبرهان ذلك
» ٢	المسألة ٦٠٣ ادخال الموقى فى المساجد والصلاة عليهم فيها حسن
	الكلام المكره الذى هو تسخط لا قدر الله تعالى وشق الثياب ودليل ذلك واقوال العلماء فى ذلك وسرد حججهم
١٤٨	المسألة ٥٩٠ اذا مات المحرم ما بين ان يحرم الى ان تطلع الشمس من يوم النحر ان كان حاجا او ان يتم طوافه وسعيه ان كان معتمرا فالفرض غسله بماء وسدر فقط ولا عس بطيب ولا يغطى وجهه ولا رأسه ولا يكفن الا فى ثياب احرامه فقط أوفى ثوبين غير ثياب احرامه ، والمرأة كذلك الا ان رأسها يغطى ويكشف وجهها وبرهان ذلك ومذاهب علماء الامصار فى ذلك وادلتهم
١٥٣	المسألة ٥٩١ نستحب القيام للجنائز اذا رآها المراء وان كانت جنازة كافر حتى توضع او تخلفه فان لم يقم فلا حرج وبرهان ذلك
» ٤	المسألة ٥٩٢ يجب الاسراع بالجنائز ونستحب ان لا يزول عنها من صلى عليها حتى تدفن ودليل ذلك
» ٥	المسألة ٥٩٣ يقف الامام اذا صلى على الجنائز من الرجل قبالة رأسه ومن المرأة قبالة وسطها وبرهان ذلك ومذاهب العلماء فى ذلك وحججهم
» ٦	المسألة ٥٩٤ لا يحمل سب الأموات على القصد بالأذى للتحذير من كثرة اوبدة او عمل فاسد ، ولعن

صحيفة	صحيفة
١٧٣ المسألة ٦١٣ لا يحمل ان يهرب احد عن الطاعون اذا وقع في بلده وفيه الخ و يرهان ذلك	كله الخ ودليل ذلك وسرد مذهب العلماء و بيان حججهم
١٧٣ المسألة ٦١٤ نستحب تأخير الدفن ولو يوم اولية ما لم يخف على الميت التغير ودليل ذلك	١٦٤ المسألة ٦٠٤ لا بأس بان يسطق في القبر تحت الميت ثوب و يرهان ذلك
١٧٣ المسألة ٦١٥ يحمل الميت في قبره على جنبه اليمين ووجهه قبالة القبلة و رأسه ورجلاه الى يمين القبلة و يسارها و يرهان ذلك	» المسألة ٦٠٥ حكم تشيع الجنائزة ان يكون الركب ان خلفها و الماشي حيث شاء و دليل ذلك
١٧٣ المسألة ٦١٦ توجيه الميت الى القبلة حسن و دليل ذلك	» المسألة ٦٠٦ من بلغ درهما و دينار او لؤلؤة شق بطنه عنها و دليل ذلك
١٧٤ المسألة ٦١٧ جائز ان تغسل المرأة زوجها و أم الولد سيدها و ان انقضت المدة بالولادة ما لم ينكحها و بيان مذاهب الفقهاء في ذلك و ادلتهم مفصلة	» المسألة ٦٠٧ لو ماتت امرأة حامل و الولد حي يتحرك قد تجاوز ستة اشهر فانه يشق بطنها طويلا و يخرج الولد و دليل ذلك
١٧٦ المسألة ٦١٨ لو مات رجل بين نساء لا رجل معهن او ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم غسل النساء الرجل و غسل الرجل المرأة على ثوب كثيف يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليه و يرهان ذلك	» المسألة ٦٠٨ لا يحمل لاحد ان يتعمى الموت لضر نزل به و يرهان ذلك
١٧٦ المسألة ٦١٩ لا ترفع اليد ان في الصلاة على الجنائزة الا في اول تسمية فقط و دليل ذلك	» المسألة ٦٠٩ يحمل النعش كما يشاء الحامل و مذاهب العلماء في ذلك و ادلتهم و تحقيق المقام
١٧٧ المسألة ٦٢٠ ان كانت اظفار الميت و افرة او شارب و افرة او عاتته اخذ كل ذلك و يرهان ذلك	» المسألة ٦١٠ يصلى على الميت الغائب بامام و جماعة و يرهان ذلك
	» المسألة ٦١١ يصلى على كل مسلم بر أو فاجر مقتول في حد او في حراة او في بني و يصلى عليهم الامام وغيره و دليل ذلك و بيان مذاهب الفقهاء في ذلك و حججهم
	١٧٢ المسألة ٦١٢ عيادة مرضى المسلمين فرض و لو مرة على الجار الذي لا يشق عليه عيادته و لا يخص مرضاه من مرض و دليل ذلك

صفحة	محيطة
١٧٧	المسألة ٦٢١ يدخل الميت القبر كيف أمكن ودليل ذلك
١٧٨	المسألة ٦٢٢ لا يجوز الزاحم على التمشي ودليل ذلك
١٧٩	المسألة ٦٢٣ من فاتته بعض التكبيرات على الجنائزة كبر ساعة يأتي ولا ينتظر تكبير الامام وبرهان ذلك
١٧٩	كتاب الاعتكاف *
١٧٩	المسألة ٦٢٤ يجوز اعتكاف يوم دون ليلة وليلة دون يوم وما أحب الرجل أو المرأة ودليل ذلك ومذاهب العلماء في ذلك
١٨١	المسألة ٦٢٥ ليس الصوم من شروط الاعتكاف وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق الحق من ذلك وقد أسهب المصنف في هذا البحث بما تسرعين الناظرين فيه
١٨٧	المسألة ٦٢٦ لا يحل للرجل مباشرة المرأة ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال الاعتكاف بشيء من الجسم ودليل ذلك
١٨٧	المسألة ٦٢٧ جائز للمتكف أن يشترط ماشاء من المباح والخروج له وبرهان ذلك
١٨٨	المسألة ٦٢٨ كل فرض على المسلم فان الاعتكاف لا يمنع منه الخ ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
١٩٢	المسألة ٦٢٩ يعمل المتكف في المسجد كل ما يسهل له من عادية فيما لا يحرم ومن طلب العلم أى علم كان وبرهان ذلك
١٩٢	المسألة ٦٣٠ لا يبطل الاعتكاف شيء الاخر وجهه عن المسجد لغير حاجة عامدا اذا كرا ودليل ذلك
١٩٢	المسألة ٦٣١ من عصى ناسيا وخرج ناسيا او مكرها او باسرا وجامع ناسيا او مكرها فالاعتكاف تام وبرهان ذلك
١٩٣	المسألة ٦٣٢ يؤذن في الثلثة ان كان باهيا في المسجد او في محله ودليل ذلك
١٩٣	المسألة ٦٣٣ الاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة او لم تجمع سواء كان سقفا او مكشوبا الخ وذكر مذاهب السلف في ذلك ويان ادلتهم مفصلة
١٩٦	المسألة ٦٣٤ اذا حاضت المتكفة أقامت في المسجد كما هي تذكر الله تعالى وكذلك اذا ولدت وبرهان ذلك
١٩٧	المسألة ٦٣٥ من مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه او استوجر من رأس ماله من يقضيه عنه لا بد من ذلك ودليل ذلك
١٩٨	المسألة ٦٣٦ من نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطوعا

فانه يدخل في اعتكافه قبل ان
يتبين له طلوع الفجر ويخرج إذا
غاب جميع قرص الشمس ودليل
ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
وذكر ادلتهم

٢٠١ * كتاب الزكاة *

» المسألة ٢٣٧ الزكاة فرض كالصلاة
هذا اجماع متيقن ودليل ذلك
» المسألة ٢٣٨ الزكاة فرض على الرجال
والنساء الاحرار منهم والحرائر
والعبيد والاماء والكبار والصغار
والعقلاء والمجانين من المسلمين
ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء
الأمصارع في ذلك وسرد حججهم
وتحقيق المقام

٢٠٨ المسألة ٢٣٩ لا يجوز اخذ الزكاة
من كافر وبرهان ذلك

٢٠٩ المسألة ٢٤٠ لا تجب الزكاة الا في
ثمانية اصناف من الاموال فقط
وبيانها مفصلة

» المسألة ٢٤١ لا زكاة في شيء من الثمار
ولا من الزرع ولا في شيء من
المادن غير ما ذكر ولا في الخيل
ولا في الرقيق ولا في السمل ولا في
عروض التجارة لا على مدير ولا غيره
وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء

في ذلك وسرد حججهم مفصلة
وتحقيق الحق بما لا مر يد عليه وقد
اسهب المصنف في هذا البحث
فمليك به

٢٤٠ المسألة ٢٤٢ لا زكاة في عمرو ولا
شعير حتى يبلغ ما يصيبه الرء الواحد
من الصنف الواحد منها خمسة أوسق
ودليل ذلك ومذاهب علماء الامصار
في ذلك وبيان ادلتهم وترجيح الحق
في ذلك

٢٥٠ المسألة ٢٤٣ وكذلك ما أصيب في
الارض المنصوبة اذا كان البذر
للغائب ودليل ذلك

٢٥٠ المسألة ٢٤٤ اذا بلغ الصنف الواحد
من البر أو التمر أو الشعير خمسة أوسق
فصاعدا فان كان مما يسقى بساقية
من نهر أو عين أو كان بملاقية العشر
وان كان يسقى بسانية أو ناعورة أو
دلو ففيه نصف العشر الخ وبرهان
ذلك

٢٥١ المسألة ٢٤٥ لا يضم قح الى شعير ولا
تمر اليهما ومذاهب العلماء في ذلك
وحجج كل

٢٥٣ المسألة ٢٤٦ اصناف القمح يضم
بعضها الى بعض وكذلك اصناف
الشعير بعضها الى بعض ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٢٥٥	٢٥٣
السؤال ٦٥٤ لا يجوز زرع الزرع	السؤال ٦٤٧ من كانت له ارضون شتى
أصلاً	في قرية واحدة او في قرى شتى في عمل
٢٥٧	مدينة واحدة او في اعمال شتى فانه
السؤال ٦٥٥ فرض على كل من له	يضم كل قح اصاب في جميعها بعضها
زروع عند حصاده ان يعطى منه	الى بعض الخ و يرهان ذلك
من حضر من المساكين ما طابت	٢٥٣
به نفسه ودليل ذلك	السؤال ٦٤٨ من لقط السنبيل
» »	فاجتمع له من البر خمسة أو سق فصاعدا
السؤال ٦٥٦ من ساق حائط نخل	ومن الشعير كذلك فعليه الزكاة
او زارع أرضه يجزه مما يخرج	فيها بخلاف من التقط من التمر
منها فانيهما وقع في سهمه خمسة أو سق	كذلك ودليل ذلك
فصاعداً من تمر أو بر أو شعير فعليه	٢٥٤
الزكاة و يرهان ذلك	السؤال ٦٤٩ الزكاة واجبه على
٢٥٨	من أزهى التمر في ملكه وعلى من
السؤال ٦٥٧ لا يجوز ان يعد الذي	ملك البر والشعير قبل دراسهما من
له الزرع أو الثمر ما أفق في حرث	ميراث أو هبة أو ابيع أو صدقة الخ
أو حصاد أو جمع أو درس الخ	و يرهان ذلك
فيسقطه من الزكاة و يرهان ذلك	٢٥٥
٢٥٩	السؤال ٦٥٠ النخل اذا ازهى خرس
السؤال ٦٥٨ لا يجوز ان يعد على	وازم الزكاة ودليل ذلك
صاحب الزرع في الزكاة ما كل	٢٥٥
هو واهله فريكا أو سويقاً قل أو	السؤال ٦٥١ اذا خرس سواء باع
كثر ولا السنبيل الذي يسقط فياً كاه	الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق
الطير أو الماشية الخ ودليل ذلك	بها أو اطعمها أو ابيع فيها كل
٢٥٩	ذلك لا يسقط الزكاة عنه
السؤال ٦٥٩ اما التمر ففرض على	» »
الخارص ان يترك له ما يأكل هو	السؤال ٦٥٢ اذا غلط الخارص أو
واهله رطباً على السعة ودليل ذلك	ظلم فزاد أو نقص رد الواجب الى
و بيان مذاهب الفقهاء في ذلك	الحق و يرهان ذلك
٢٦٠	» »
السؤال ٦٦٠ ان كان زرع أو نخل	السؤال ٦٥٣ ان ادعى ان الخارص
يسقى بعض العامعين أو ساقية من	ظلمه أو اخطأ لم يصدق الا بينة

صحيفة

صحيفة

نهر او بقاء السماء و بعض العام ينضح
او سانية فزكاة نصف المشر بشرط
ذكر المؤلف وبرهان ذلك

٢٦١ المسألة ٦٦١ من زرع قححا وشعيرا
مرتين في العام او اكثر او حلت نخلة
بطين في السنة فانه لا يضم البر الثاني
الى الاول وكذلك الشعير ودليل
ذلك

٢٦١ المسألة ٦٦٢ ان كان قح بكير او شعير
بكبير او تمر بكير وآخر من جنس كل
واحد منها مؤخر فان يبس المؤخر
او أزهى قبل تمام وقت حصاد البكير
وجداه فهو كاه زرع واحد يضم
بعضه الى بعض و برهان ذلك

٢٦٢ المسألة ٦٦٣ لو حصد قح او شعير ثم
اخلف في اصوله زرع فهو زرع آخر
لا يضم الى الاول

٢٦٢ المسألة ٦٦٤ الزكاة واجبة في ذمة
صاحب المال لا في عين المال و برهان
ذلك

٢٦٣ المسألة ٦٦٥ كل مال وجبت فيه
زكاة من الأموال التي ذكرنا فسواء
تلف ذلك كله او بعضه فزكاة كلها
واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم
يتلف ودليل ذلك

٢٦٣ المسألة ٦٦٦ كذلك لو اخرج
الزكاة وعزلها ليدفعها الى المصدق او

الى اهل الصدقات فضاغت الزكاة
كلها او بعضها فعليه اعادتها كلها
ولا بد ومذاهب العلماء في ذلك
وحججهم

٢٦٤ المسألة ٦٦٧ اى برأعطى او اى شعير
في زكاته كان ادنى مما اسباب او أعلى
اجزأه ما لم يكن فاسدا ودليل ذلك
٢٦٦ المسألة ٦٦٨ كذلك القول في زكاة
التمر اى تخرج اجزأه ما لم يكن
رديثا و برهان ذلك

٢٦٧ ﴿زكاة الغنم﴾

٢٦٧ المسألة ٦٦٩ تمر يرف الغنم في السنة
التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ

٢٦٧ المسألة ٦٧٠ لا زكاة في الغنم حتى
يملك المسلم الواحد منها ربعين رأسا
حولا كاملا متصلا عرياقا قريبا ودليل
ذلك واقوال العلماء في ذلك وادلتهم
٢٦٨ المسألة ٦٧١ اذا تمت في ملكه عاما
ففيها شاة سواء كانت كلها ضانا او
كلها ماعزا او بعضها اكثرها او اقلها
ومذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
وقد بسط القول في ذلك بما لا يتجده
في هذا الموضع وبه يتم الجزء
الخامس والحمد لله

٢٨٠ فهرست الجزء الخامس

﴿تمت الفهرست﴾

المحتلى

تصنيف الامام الجليل . المحدث . الفقيه . الاصولي : قوى العارضة
شديد المعارضة : بليغ العبارة : بالغ الحجة : صاحب التصانيف
الممتعة : في المقول ، والمقول ، والسنة ، والفقه : والاصول
والخلاف : مجدد القرن الخامس : غفر الأندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء السادس

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ

إدارة الطباعة المنيرية
لصاحبها ومديرها محمد ميمر الدمشقي

بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر القاضي الشرعي

حقوق الطبع محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين رقم ١

زكاة البقر

٦٧٣ — مسألة — الجواميس صف من البقر يضم بعضها إلى بعض*
ثم اختلف الناس : قالت طائفة : لازكاة في أقل من خمسين من البقر ذكوراً أو
إناثاً أو ذكوراً وإناثاً فإذا تمت خمسون رأساً من البقر وأتمت في ملك صاحبها عاماً
قرياً متصلاً كما قدمنا : ففيها بقرة ، إلى أن تبلغ مائة من البقر ، فإذا بلغت وأتمت
كذلك عاماً قرياً ففيها بقرتان ، وهكذا أبداً ، في كل خمسين من البقر بقرة ، ولا
شيء زائد في الزيادة حتى تبلغ خمسين ؛ ولا يعد فيها ما لم يتم حولا كما ذكرنا*
وقالت طائفة : في خمس من البقر شاة ، وفي عشر شاتان ؛ وفي خمس عشرة ثلاث
شياه ؛ وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين من البقر بقرة*
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبدالعزيز
ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد بن عيسى بن أبي حبيب عن عمر بن هرم^(١)
عن محمد بن عبد الرحمن قال : في كتاب عمر بن الخطاب أن البقر يؤخذ منها ما يؤخذ
من الإبل : يعني في الزكاة ، قال : وقد سئل عنها غيرهم فقالوا : فيها ما في الإبل*
يزيد هذا هو يزيد بن هارون أو ابن زريع^(٢)*
حدثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري
وقتادة كلاهما عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : في كل خمس من البقر شاة ؛ وفي
عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ؛ وفي عشرين أربع شياه ؛ قال الزهري :

(١) هو يفتح الهمزة وكسر الراء (٢) الراصب أنه يزيد بن هرون فقد رواه المالك (ج ١ ص ٢٩٤) من طريق محمد بن اسحق الصنعائي والدارقطني (ص ٢١٠) من طريق محمد بن عبد الملك البقيعي ؛ كلاهما عن يزيد بن هرون ؛ ولم يذكر القسطنطيني هنا ؛ وإنما هو كتاب واحد ؛ كتاب عمر إلى عماله في الصدقات :-

فرائض البقر مثل فرائض الابل ؛ غير الاسنان فيها ، فاذا كانت البقر خمساً وعشرين ، ففيها بقرة الى خمس وسبعين ، فاذا زادت على خمس وسبعين ففيها بقرتان الى مائة وعشرين ، فاذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بقرة : قال الزهري : وبلغنا أن قولهم : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين بقرة » ، أن ذلك كان تخفيفاً لأهل اليمن ، ثم كان هذا بعد ذلك لا يروى *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يحيى بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى عن داود عن عكرمة بن خالد قال : استعملت على صدقات عك^(١) : فلقيت أشياخاً من صدق^(٢) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاختلفوا على ، فهم من قال : اجعلها مثل صدقة الابل ، ومنهم من قال : في ثلاثين تبيع ، ومنهم من قال : في أربعين بقرة مسنة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب وأبي قلابة وآخر قالوا : صدقات البقر كنحو صدقات الابل ، في كل خمس شاة ، وفي كل عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بقرة مسنة الى خمس وسبعين ، فان زادت بقرتان مستان الى عشرين ومائة ، فاذا زادت ففي كل أربعين بقرة بقرة مسنة *

ورويانه أيضاً من طريق محمد بن المثني عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، كما ذكرنا سواء سواء *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن خالد الفهمي عن الزهري عن عمر بن عبد الرحمن بن خليفة الأنصاري^(٣) ! أن صدقة البقر صدقة الابل ، غير أنه لا أسنان فيها *

فهؤلاء كتاب عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله ، وجماعة أدوا الصدقات على عهد

(١) فتح العين المهملة وتشديد الكاف (٢) بالياء للجول وكسر الدال المشددة : أي أخذت منه الصدقة .

(٣) عمر هذا لم أجده ترجعوا لأدركوا : وقد قال المؤلف : انهم التابعين ؛ ولكن في الاستيعاب لابن عبد البر (ج ١ ص ١٧١) ترجمة لخلة الأنصاري الزرقى وقال انه « جد عمر بن عبد الله بن خليفة » ثم روى حديثاً من طريق ابن أبي أويس عن يحيى بن يزيد بن عبد الملك عن أبيه عن عمر بن عبد الله بن خليفة الزرقى عن أبيه عن جده : فلا أدري هل هو هذا أو غيره .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن التابعين سعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد الرحمن بن خلدة ، والزهرى ، وأبو قلاب وغيرهم * .

واحتج هؤلاء بما حدثناه أحد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو ابن هرم ^(١) عن محمد بن عبد الرحمن قال : إن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر بن الخطاب : أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الأبل * .

وبما حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثابعد الرزاق ثابعد عمر قال : أعطاني سماك بن الفضل كتابا من النبي صلى الله عليه وسلم إلى مالك بن كفلان ^(٢) المصعبين فقرأته فإذا فيه : « فيما سقت السماء والأنهار العشر : وفيما سقى بالسنا ^(٣) نصف العشر : وفي البقر مثل الأبل » ^(٤) * .

وبما ذكرنا آنفا عن الزهرى : أن هذا هو آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٥) : « وإن الأمر بالتبيع نسخ بهذا * .

واحتجوا بعموم الخبر : « ما من صاحب بقر لا يؤدى حقها إلا بطح لها يوم القيامة ، قالوا : فهذا عموم لكل بقر إلا ما خصه نص أو إجماع : * .

وقالوا : من عمل مثل قولنا كان على يقين بأنه قد أدى فرضه : ومن خالفه لم يكن على يقين من ذلك ، فإن ماوجب يقين لم يسقط إلا بمثله * .

وقالوا : قد وافقنا أكثر خصوصنا على أن البقرة تجزى عن سبعة كالبدينة : وأنها تعوض من البدينة ، وأنها لا تجزى في الأضحية والهدى من هذه إلا ما يجزى من تلك : وأنها تشعر إذا كانت لها أسمة كالبدين : فوجب قياس صدقتها على صدقتها * .

وقالوا : لم نجد في الأصول في شيء من الماشية نصا بأمده ثلاثون ؛ لكن إمامنا كالابل : « الأوقى ، والأوساق ، وإما أربعون كالغنم ، فكان حمل البقر على الأكثر وهو الخنة — أولى * .

(١) في النسخة رقم (١٦) « يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن حزم ، وهو خطأ وتحريف ، والصواب ما هنا وقد مضى هذا الاستدراك (٢) هكذا هذا الاسم في الأصلين : وضبط بالقلم في النسخة رقم (١٤) بعين الكاف واسكان الفاء ، وكسر التاء : وقد بحث أكثر بحث عنه في الرجال وفي كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجده ؛ (٣) هكذا في الأصلين : وأخطه خطأ : فإن السانية هي ما يبقى عليه الزرع والحيوان من بغير وغيره ، والساقى هو الساقى وجمعه سنان ، بعين السين ، وأما السنا - مقصور - فانه الضرع والبرق ، فقلل ما هنا محرف عن « سانة » أو يكون مصدرا لتاسنوا بمعنى سقى ، ويكون من المصادر السباعية التي قامت معاجم اللغة . (٤) في النسخة رقم (١٦) « وفي الأبل مثل البقر ، وما هنا هو الصواب (٥) في النسخة رقم (١٤) « أن هذا هو آخر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقالوا : إن احتجوا بالخبر الذى فيه : « فى كل ثلاثين تبيع ، وفى كل أربعين مسنة ، فنعم ، نحن نقول بهذا ، أوليس فى ذلك الخبر إسقاط الزكاة عما دون ثلاثين من البقر ، لا نبص ولا بدليل ؟ » *

قال : وهذا قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وحكمه ، وجابر بن عبد الله الأنصارى ، وعمر بن عبد الرحمن بن خليفة ، وسعيد بن المسيب ، والزهرى ، وهؤلاء فقهاء أهل المدينة ، فيلزم المالكيين اتباعهم على أصلهم فى عمل أهل المدينة ، والا فقد تناقضوا . *

وقالت طائفة : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، فإذا بلغت فيها تبيع أو تبعة ، وهو الذى له ستان ، ثم لاشئ فيها حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت فيها بقرة مسنة ؛ لها أربع سنين ؛ ثم لاشئ فيها حتى تبلغ ستين ؛ فإذا بلغت فيها ثمانين ؛ ثم لاشئ فيها حتى تبلغ سبعين ، فإذا بلغت فيها مسنة وتبيع ، ثم هكذا أبداً ، لاشئ فيها حتى تبلغ عشرين ، فإذا بلغت فيها ثمانين من ذلك العدد تبيع ، وفى كل أربعين مسنة . *

وهذا قول صح عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه من طريق أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي . *

ورويناه من طريق نافع عن معاذ بن جبل . *

ومن طريق عكرمة بن خالد عن قوم صدقوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . *

ومن طريق ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن أبي البخترى عن أبي سعيد الخدرى . *

ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء . *

وهو قول الشعبي ، وشهر بن حوشب ، وطاوس ، وعمر بن عبد العزيز ، والحكم بن عتيبة ، وسليمان بن موسى ، والحسن البصرى ، وذكره الزهرى عن أهل الشام ، وهو قول مالك ، والشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وأبي سليمان ورواية غير مشهورة عن أبي حنيفة . *

واحتج هؤلاء بما رويناه من طريق إبراهيم وأبي وائل كلاهما عن مسروق عن معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً ، ومن كل أربعين بقرة مسنة » ، وقال بعضهم : ثنية . *

ومن طريق طاوس عن معاذ مثله ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره فيما دون ذلك بشئ . *

وعن ابن أبي ليلى والحكم بن عتيبة عن معاذ : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأوقاص ، ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، وما بين الأربعين إلى الخمسين ؟ قال : « ليس فيها شيء » . *

ومن طريق الشعبي قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن :
« في كل ثلاثين بقرة تبيع جذع قد استوى قرناه ، وفي كل أربعين بقرة بقرة مسنة » *
ومن طريق ابن وهب عن ابن لميعة عن عمارة بن غزية عن عبد الله بن أبي بكر
أخبره أن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : « فرائض البقر
ليس فيها دون الثلاثين من البقر صدقة ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل رافع جذع ، الى
أن تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة ، الى أن تبلغ سبعين ؛ فإذا
بلغت سبعين فإن فيها بقرة وعجلا جذعا فإذا بلغت ثمانين ففيها مستان ، ثم على هذا
الحساب » *

وبما روينا من طريق سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد
ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى
أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن . وبعثه مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخته ، وفيه
« في كل ثلاثين باقورة ^(١) تبيع جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة » ^(٢) *
وبما حدثناه أحمد بن محمد الطلنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد
ابن عمرو الزار ثنا عبد الله بن أحمد بن شويه المرزى ثنا حيوة بن شريح ثابطة
عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة عن طاوس عن ابن عباس قال : « لما بعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبعية
جذعا أو جذعة . ومن كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، قالوا : فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء . فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
سأله . فقال : ليس فيها شيء » ^(٣) *

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به : قد نقصناه لهم بأكثر مما نعلم نقصوه لانفسهم *
وقالت طائفة : ليس فيما دون الثلاثين شيء . فإذا بلغت الثلاثين ففيها تبيع ،
ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت فيها بقرة . ثم لا شيء فيها حتى تبلغ خمسين ،

(١) الباقورة البقرة بلغة أهل اليمن (٢) سيأتي هذا بإسناده بعد جرح صحف (٣) رواه الدارقطني (ص ٢٠٢)
من طريق عمرو بن عثمان ، ثابطة حديث المسعودي ، قد كره بإسناده ، وفيه في آخره ، قال المسعودي :
والأوقاص ما دون الثلاثين وما بين الأربعين الى الستين . فإذا كانت ستين ففيها تيمان ، فإذا كانت سبعين ففيها
مسنة وتبيع . فإذا كانت ثمانين ففيها مستان . فإذا كانت تسعين ففيها ثلاث تبايع ، قال بقية قال المسعودي :
الأوقاص هي بالين ، أوقاص فلا تجعلها جاد ، والأوقاص جمع (وقص) بفتح الواو والتايف وبالصاد ، ولم
أجد ما يؤيد كلام المسعودي به بالين ، فلا أدري من أين زعمه ؟ وانظر الكلام على هذا الحديث في تلخيص الخبير
(ص ١٧٣ - ١٧٤)

فاذا بلغت فيها بقرة وربع ، ثم لاشئ فيها حتى تبلغ سبعين ؛ فاذا بلغت سبعين ففيها تبيع ومسته *

وروينا هذا من طريق الحاج بن المنهال عن حماد بن سلة ^(١) وعن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قد كره كما أوردنا ؛ وهي رواية غير مشهورة أيضا عن أبي حنيفة * ويمكن أن يموه هؤلاء بالخبر الذي أوردناه آنفا من طريق الحكم عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بين الأربعين والخمسين « ليس فيها شيء » ، يعني من البقر * وقالت طائفة : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، فاذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع ، ثم لاشئ فيها حتى تبلغ أربعين ؛ فاذا بلغت فيها بقرة مسته ؛ فان زادت واحدة ففيها بقرة وجزء من أربعين جزءاً من بقرة ؛ وهكذا في كل واحدة تزيد فيها جزء آخر زائد من أربعين جزءاً من بقرة ؛ هكذا الى الستين ؛ فاذا بلغت فيها تبيعان ؛ ثم لاشئ فيها إلا في كل عشرة زائدة كما ذكرنا قبل ؛ وهي الرواية المشهورة عن أبي حنيفة * وقد روينا من طريق شعبة قال : سألت حماداً — هو ابن أبي سليمان — فقلت : إن كانت خمسين بقرة ؟ فقال : بحساب ذلك *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا ابن المبارك عن الحاج — هو — ابن أرطاة — عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : يحاسب صاحب البقر بما فوق الفريضة *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا زيد بن الحباب العكلي عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول أنه قال في صدقة البقر : ما زاد فبالحساب * قال أبو محمد : هذا عموم إبراهيم ؛ وحماد ومكحول ؛ وظاهره أن كل ما زاد على الثلاثين إلى الأربعين وعلى الأربعين إلى الستين ففي كل واحدة زائدة جزء من بقرة * وقد ذكرنا عن عكرمة بن خالد أن بعض شيوخ كانوا قد صدقوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : في كل أربعين بقرة بقرة ، مخالفين لمن جعل في أقل من الأربعين شيئاً *

وذهبت طائفة الى أنه ليس فيما دون الخمسين ولا ما فوقها شيء ، وإن صدقة البقر إنما هي في كل خمسين بقرة بقرة فقط هكذا أبداً * كما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج

(١) في النسخة رقم (١٦) « حماد بن أبي سلة » وهو خطأ .

قال: أخبرني عمرو بن دينار قال: كان عمال ابن الزبير وابن عوف وعماله يأخذون من كل خمسين بقرة بقرة؛ ومن كل مائة بقرتين؛ فإذا كثرت ففى كل خمسين بقرة بقرة. قال أبو محمد: هذا كل ما حضرنا ذكره مما رويناه من اختلاف الناس فى زكاة البقر؛ وكل اثر رويناه فيها ووجب النظر للره لنفسه فيما يدين به ربه تعالى فى دينه. فأول ذلك ان الزكاة فرض واجب فى البقر.

كما حدثنا عن عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثابعد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا وكيع ثنا الاعشى عن المعروف بن سويد عن أبى ذر قال: « انتهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى ظل الكعبة، ^(١) فذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: « ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمنه: تنطحه بقرونها، وتطؤه بأظلالها؛ كلما نفدت آخرها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس. » حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط؛ وأقعد ^(٢) لها بقاع قرقر ^(٣) تسير ^(٤) عليه بقوائمها وأخفافها؛ ولا صاحب بقر لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت، وأقعد ^(٥) لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطؤه بقوائمها » وذكر باقى الخبر.

قال أبو محمد: فوجب فرضاً طلب ذلك الحد الذى حده الله تعالى منها، حتى لا يتعدى قال عز وجل: (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

ف نظرنا القول الأول فوجدنا الآثار الواردة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعة والحجة لا تجب الا بمتصل، الا أنه يلزم القائلين بالمرسل والمنقطع — من الخفيفين والمالكين — أن يقولوا: بها، والا فقد تناقضوا فى أصولهم وتحكموا بالباطل؛ لاسيما مع قول الزهرى: ان هذه الأخبار بها نسخ ايجاب التبيع والمستفى الثلاثين والآر بعين

(١) قوله « وهو فى ظل الكعبة » سقط من النسخة رقم (١٦). والذى فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٧٢) « وهو جالس فى ظل الكعبة » (٢) هذا الحديث رواه مسلم (ج ١ ص ٢٧١) من طريق عبد الرزاق، وفيه « وقد » بنسخ اللغات والعين (٣) بالتون فيها، والقاع المستوى الواسع من الارض يملؤه ماء السماء فيسكب، والقرقر أجمع المستوى من الارض الواسع، وهو بنسخ القافين. قاله النووى (٤) فى جميع نسخ مسلم « قتن » من الاحتقان وهو عدو القرس شوطاً أو شوطين من غير راكب. (٥) فى مسلم « وقد ».

فلو قبل مرسل أحد لكان الزهري أحق بذلك لعله بالحديث ؛ ولأنه قد أدرك طائفة من الصحابة رضى الله عنهم *

ولم يحك القول في الثلاثين بالتبعية وفي الأربعين بالمسنة إلا عن أهل الشام ، لأن أهل المدينة ، ووافق الزهري على ذلك سعيد بن المسيب وغيره من فقهاء المدينة . فهذا كله يوجب على المالكين القول بهذا أو إفساد أصولهم ، وأما نحن فلو صح وانسد ما خالفناه أصلاً *

وأما احتجاجهم بعموم الخبر : « ما من صاحب بقر لا يؤدي زكاتها ، وه لا يفعل فيها حقها ، وقولهم : أن هذا عموم لكل بقر — : فإن هذا لازم للحفيين والمالكين المحتجين بإيجاب الزكاة في العروض بعموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) الآية والمحتجين بهذا في وجوب الزكاة في العسل وسائر ما احتجوا فيه بمثل هذا ، لا يخص لهم منه أصلاً *

وأما نحن فلا حجة علينا بهذا ، لأننا — وإن كنا لا يحل عندنا مفارقة العموم إلا لنص آخر — فإنه لا يحل شرع شريعة إلا بنص صحيح ، ونحن نقر ونشهد أن في البقر زكاة مفروضة يعذب الله تعالى من لم يؤديها العذاب الشديد ، ما لم يغفر له برجوع حسنة أو مساواتها لسيئانه . إلا أنه ليس في هذا الخبر بيان المقدار الواجب في الزكاة منها ، ولا بيان العدد الذي تجب فيه الزكاة منها ، ولا متى تؤدي ، وليس البيان للديانة موكولاً إلى الآراء والأهواء ، بل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال له ربه وباعثه : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أوجبوه في الخنس فصاعداً من البقر . وقد صح الإجماع المتيقن بأنه ليس في كل عدد من البقر زكاة ؛ فوجب ان توقف عن إيجاب فرض ذلك في عدد دون عدد بغير نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فسقط تعلقيهم بالعموم هنا ، ولو كان عموماً يمكن استعماله لما خالفناه *

وأما قولهم : أن من زكى البقر — كما قالوا — فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه الواجب عليه ومن لم يزكها — كما قالوا — فليس على يقين من أنه أدى فرضه ؛ وإن ما صح يقين وجوبه لم يسقط إلا يقين آخر — : فهذا لازم لمن قال : أن من تدلك في العسل فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه ؛ والعسل واجب يقين ؛ فلا يسقط إلا يقين مثله ؛ ولئن أوجب مسح جميع الرأس في الوضوء بهذه الحجة نفسها ؛ ومثل هذا لهم كثير جداً *

وأما نحن فإن هذا لا يلزم عندنا ؛ لأن الفرائض لا تجب إلا بنص أو إجماع . ومن سلك هذه الطريق في الاستدلال فإنه يريد إيجاب الفرائض وشرع الشرائع باختلاف ؛ لأنصر فيه ؛ وهذا باطل ؛ ولم يتفق قط على وجوب إيجاب جميع الرأس في الرضوء ولا على التدلك في الغسل ؛ ولا على إيجاب الزكاة في خمس من البقر فصاعداً إلى الحسين *
 وإنما كان يكون استدلالهم هذا صحيحاً لو وافقناهم على وجوب كل ذلك ثم أسقطنا وجوبه بلا برهان ؛ ونحن لم نوافقهم قط على وجوب غسل فيه تدلك ؛ ولا على إيجاب مسح جميع الرأس . ولا على إيجاب زكاة في خمس من البقر فصاعداً ؛ وإنما وافقناهم على إيجاب الغسل دون تدلك . وعلى إيجاب مسح بعض الرأس لا كله ؛ وعلى وجوب الزكاة في عدد مامن البقر ، لا في كل عدد منها ؛ فزادوا هم — بغير نص ولا إجماع — إيجاب التدلك ومسح جميع الرأس والزكاة في خمس من البقر فصاعداً وهذا شرع بلا نص ولا إجماع . وهذا لا يجوز . فهذا يلزم ضبطه . لثلاثيموه فيه أهل الترويه بالباطل ، فبدعوا إجماعاً حيث لا إجماع ، وشرعوا الشرائع بغير برهان ، ويخالفوا الإجماع المتيقن . والله تعالى التوفيق *

وأما احتجاجهم بقياس البقر على الإبل في الزكاة فلا يلزم لأصحاب القياس لزوماً لا انفكاكاً له . فلو صح شيء من القياس لكان هذا منه صحيحاً^(١) وما نعلم في الحكم بين الإبل والبقر فرقا جعماً عليه . ولقد كان يلزم من يقيس ما يستحل به فرج المرأة المسئلة في النكاح من الصداق على ما تقطع فيه يد السارق ، ومن يقيس حد الشارب على حد القاذف . ومن يقيس السقمونيا على القمح والتمر . و يقيس الحديد والرصاص والصفير على الذهب والفضة ؛ و يقيس الجص على البر والتمر ، في الربا ، و يقيس الجوز على القمح في الربا ؛ وسائر تلك المقاييس السخيفة ؛ وتلك العلل المفتراة الغثة ؛ — أن يقيس البقر على الإبل في الزكاة ؛ والا فقد تحكموا بالباطل وأما نحن فالتقياس كله عندنا باطل *

وأما قولهم : لم نجد في الأصول ما يكون وقصه ثلاثين ، فإنه عندنا تخليط وهو س ! لكنه لازم أصح لزوم لم نـ قال — محتجاً لباطل قوله في إيجاب الزكاة ما بين الأربعين والستين من البقر — : أننا لم نجد في الأصول ما يكون وقصه تسعة عشر ، ولكن القوم متحكمون *

(١) ما بحاشية النسخة رقم (١٤) بخط غير جيد — وهو غير خط كاتبها — ماضه « هذه وقاحة ! هيأت

الإبل من البقر »

فسقط كل ما احتجوا به عنا ، وظهر لزومه للحنفين والمالكين والشافعيين .
 لاسيما لمن قال : بالقول المشهور عن أبي حنيفة في زكاة البقر ، الذي لم يتعلق فيه بشئ أصلا *
 ثم نظرنا في قول من أوجب في الثلاثين تبعا وفي الأربعين مستة ولم يوجب بين
 ذلك ولا بعد الأربعين إلى الستين شيئا — : فوجدنا الآثار التي احتجوا بها عن معاذ
 وغيره مرسله كلها ، الأحديث بقية ؛ لأن مسروقا لم يبق معاذا ؛ وبقية ضعيف لا يحتج
 بنقله ، اسقطه وكيع وغيره ؛ والحجة لا تجب إلا بالمسند من نقل الثقات *
 فإن قيل : أن مسروقا وإن كان لم يبق معاذاً فقد كان باليمن رجلا أيام كون معاذ
 هنالك ؛ وشاهد أحكامه ، فهذا عنده عن معاذ بنقل الكافة *

قلنا : لو أن مسروقا ذكر أن الكافة أخبرته بذلك عن معاذ لقامت الحجة بذلك
 خسروق هو الثقة الإمام غير المتهم . لكنه لم يقل قط هذا ، ولا يحل أن يقول مسروق
 رحم الله ما لم يقل فيكذب عليه ؛ ولكن لما أمكن في ظاهر الأمر أن يكون عند مسروق
 هذا الخبر عن تواتر أو عن ثقة أو عن لاتبوز الرواية عنه — : لم يحز القطع في دين
 الله تعالى ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن الذي هو أكذب الحديث . ونحن
 نقطع أن هذا الخبر لو كان عند مسروق عن ثقة لما كتبه ولو كان صحيحا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ماطمسه الله تعالى المتكفل بحفظ الذكر المنزل على نبيه عليه السلام
 الماتم لدينه — : لنا هذا الطمس حتى لا يأتي الامن طريقا هامة ^(١) والحمد لله رب العالمين *
 وأيضا فإن زموا ^(٢) أيديهم وقالوا : هو حجة ، والمرسل هنا والمسند سواء *

قلنا لهم : فلا عليكم ؛ خذوا من هذه الطريق بعينها ما حدثناه حماد بن أحمد قال ثنا
 عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا أحمد بن خالد ثنا عبيد بن محمد الكشوري ^(٣) ثنا
 محمد بن يوسف الحذافي ^(٤) ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الأعمش عن شقيق بن سلمة
 هو أبو وائل — عن مسروق بن الأجدع قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سرجع المؤلف عن هذا الرأي في آخر المسألة ، ويجعل رواية مسروق عن معاذ قلا عن الكافة
 عن معاذ ، ويحتج به . واختلف في رواية مسروق عن معاذ فنقل المؤلف هنا أنه لم يبق معاذ ، ونقل
 عبد الحق عن ابن عبد البر مثله ، قال ابن حجر « لكن تعقب ذلك أن القطان على عبد الحق فإنه لم يجد
 ذلك في كلام ابن عبد البر ، بل الموجود في كلامه أن الحديث الذي من رواية مسروق عن معاذ متصل »
 (٢) فتح الراي يعني نشدا (٣) بفتح الكاف واسكان الشين المعجمة ، وقع الواو ، ويمل بكسر الكاف ، نسبة
 إلى « كشور » قرية من قرى صنعاء . (٤) بفتح الحاء المهملة وقع النال المعجمة وبالغاء ، نسبة إلى « حذافة »
 جبل من قضاة *

معاذ بن جبل الى اليمن فامرہ ان يأخذ من كل حالم وحالة ديناراً أو قيمته من المعافى (١) *
حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة (٢) ثنا علي بن عبد العزيز
ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور — هو
ابن المعتز — عن الحكم بن عتيبة قال: « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاذ
وهو باليمن: أن فيما سقت السماء أو سقى غيلا العشر؛ وفيما سقى بالغرب (٣) نصف العشر
وفي الحالم والحالة دينار أو عدله من المعافى (٤) » *

وبه الى أبي عبيد: ثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة
ابن الزبير قال: « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن: أنهم من كان على
يهودية أو نصرانية فانه لا يفتن عنها؛ وعليه الجزية، على كل حالم ذكر أو أنثى —
عبد أو أمة — دينار وافر أو عدله من المعافى، فمن أدى ذلك الى رسله فانه ذمة الله
وذمة رسوله؛ ومن منعه منكم فانه تدو لله تعالى ولرسوله وللمؤمنين » *

فهذه رواية مسروقة عن معاذ؛ وهو حديث زكاة البقر بعينه، ومرسل من طريق
الحكم. وآخر من طريق ابن لهيعة: فان كانت مرسلاتهم فزكاة البقر صحيحة واجباً
أخذها فرسلاتهم هذه صحيحة واجب أخذها، وان كانت مرسلاتهم هذه لا تقوم بها
حجة فرسلاتهم تلك لا تقوم بها حجة *

فان قيل: فانكم تقولون بما في هذه المرسلات ولا تقولون: بتلك، فكيف هذا؟ *
قلنا وبالله تعالى التوفيق: ما قلنا: بهذه ولا بتلك، ومعاذ الله من أن نقول بمرسل
لكننا أوجبنا الجزية على كل كتابي بنص القرآن، ولم نخص منه امرأة ولا عبداً، وأما
بهذه الآثار فلا *

قال أبو محمد: لاسيما الخفيفين فانهم خالفوا مرسلات معاذ تلك في إسقاط الزكاة
عن الأوقاص والعسل كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا
أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا سفيان بن عيينة عن
إبراهيم بن ميسرة عن طاوس: « أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر والعسل (٥) فلم
يأخذه: فقال: كلاهما لم يأمرني فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء » فمن الباطل
أن يكون حديث معاذ حجة اذا وافق هوى الخفيفين ورأى أبي حنيفة ولا يكون حجة

(١) المعافى والمعافى — فتح الميم — ثياب تصنع باليمن (٢) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن علي بن رفاعة
وهو خطأ » (٣) الغرب الفلوات الكبير (٤) العدل — فتح العين وكسرهما — المثل. وانظر تخريجنا في الخراج
ليحيى بن آدم رقم (٢٢٩) و (٢٦٥) و (٥) في النسخة رقم (١٦) « بوقص العسل والبقر » وليس للعسل وقص، وانما هو كما هنا.
ومعناه أتى بالعسل وأتى بوقص البقر »

إذا لم يوافقهما ، ما ندرى أى دين يبق مع هذا العمل ؟ ! ونعوذ بالله من الخذلان والضلال
ومن أن يزيف قلوبنا بعد اذ هدانا *

فإن احتجوا بصحيفة عمرو بن حزم قلنا : هي منقطعة أيضا لا تقوم بها حجة :
وسليمان بن داود الجزرى ^(١) — الذى رواها — متفق على تركه وأنه لا يحتج به *
فإن آيتم ولجئتم وظننتم انكم شددتم أيديكم منها على شيء فدونكموها *

كما حدثنا حماد بن احمد قال ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن
ثنا احمد بن زهير بن حرب ثنا الحكم بن موسى ثنا يحيى بن حزة عن سليمان بن داود
الجزرى ثنا الزهرى عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب ^(٢) فيه الفرائض والسنن
والديات ، ويحث به مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخته » فذكر الكتاب وفيه « وفي كل
ثلاثين باقورة تبيع ، جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة ، وفيه أيضا
« وفي كل خمس أواق ^(٣) من الورق خمسة دراهم ، فما زاد ففى كل أربعين درهما درهم
وفى كل أربعين ديناراً ديناراً » *

حدثنا حماد قال : ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أبو عبد الله
الكالى ^(٤) ينفذاد ثنا اسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن عبد الله ومحمد بن أبي
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنه كتب هذا الكتاب لعمرو بن حزم حين أمره على اليمن وفيه الزكاة : « ليس
فيها صدقة حتى تبلغ مائتي ^(٥) درهم فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، وفي
كل أربعين درهما درهم ، وليس فيما دون الأربعين صدقة : فاذا بلغت الذهب قيمة
مائتي درهم ففي قيمة كل أربعين درهما درهم ، حتى تبلغ أربعين ديناراً ، فاذا بلغت
أربعين ديناراً ففيها دينار » قال أبو أويس : وهذا عن ابني حزم أيضاً : « فرائض
صدقة البقر ليس فيما دون ثلاثين صدقة فاذا بلغت الثلاثين ففيها فحل جذع ، الى أن
تبلغ أربعين : فاذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة الى أن تبلغ ستين . فاذا بلغت ستين
ففيها تيعان » *

(١) هكذا نسبه المؤلف « الجزرى » والذي فى كتب التراجم وفى أسانيد الحديث فى كتب السنة « الحولاني » وهو من
أهل دمشق ، وهو ثقة ، وضعفه بعضهم قليلا ، فأوردى من أين جاء لابن حزم الاتفاق على تركه ؟ (٢) فى النسخة رقم (١٦) كتابا وما
هنا هو الموافق لرواية الحاكم (١٣ ص ٣٩٠) (٣) فى النسخة رقم (١٤) « أواق » (٤) يعض الباء الموحدة قوامه ، محمد بن العباس
ابن الحسن ، وهو ضعيف ، ولكن الحديث جاء بإسناد من غير طرقة كما سنده إن شاء الله (٥) فى الأصلين « مائتا » وهو خطأ

قال أبو محمد : أبو أويس ضعيف وهى منقطعة مع ذلك . ورواه لو صح شيء من هذا ما ترددنا فى الأخذ به (١) : *

قال على : مانرى المالكين والشافعين والخنفين الا قد انحلت عزائمهم فى الأخذ بحديث معاذ المذكور وبصحفة ابن حزم ، ولا بد لهم من ذلك أو الأخذ بأن لاصدقة فى ذهب لم يبلغ أر بعين دينار أ الا بالقيمة بالفضة وهو قول عطاء ، والزهرى ، وسليمان ابن حرب وغيرهم . وأن يأخذ المالكيون والشافعيون بوجوب الاوقاص فى الدراهم وبإيجاب الجزية على النساء والعبيد من أهل الكتاب ، أو التحكم فى الدين بالباطل فأخذوا ما اشتوا ويتركوا ما اشتوا ، وهذه والله أخزى فى العاجلة والآجلة والزم وأندم !! *

والخنفيون يقولون : ان الراوى اذا ترك ماروى دل ذلك على سقوط روايته : والزهرى هو روى صحفة ابن حزم فى زكاة البقر وتركها ؟ فلا تركوها وقالوا : لم يتركها لافضل علم كان عنده ! *

ثم لو صح لهم حديث معاذ لكان ماذ كرا قبل من الاخبار بأن فى زكاة البقر كزكاة الابل مثلاً فى الاسناد وواردة بحكم زائد لا يجوز تركه ، وكان الأخذ بتلك آخذاً بهذه وكان الأخذ بهذه : دون تلك عاصياً لتلك *

فبطل كل ما هو به من طريق الآثار جملة *

فان تعلقوا بعلى ومعاذ وأبى سعيد رضى الله عنهم قلنا لهم : الخبر عن معاذ منقطع وعن أبى سعيد لم يروه الا ابن أبى لىلى محمد : وهو ضعيف : وأما عن على فهو صحيح ولا يصح هذا القول عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم سواء . وقد روينا قبل عن عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله خلاف ذلك . ولا حجة فى قول صاحب اذا خالفه صاحب آخر *

ثم ان لجتم فى التعلق بعلى هنا فاسمعوا قول على من هذه الطريق نفسها *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن

(١) أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أويس ، ابن عم مالك بن انس وزوج اخته ، وهو صالح صدوق قال ابن عبد البر : « لم يحك احد عنه حجة فى دينه وأمانته . وانما عاينوه بسو حفظه وإنه يخالف فى بعض حديثه » وهذا الحديث روى بعضه الحاكم فى المستدرک من طريق اسماعيل بن إسحاق القاضى عن اسماعيل بن أبى أويس ، وصححه على شرط مسلم ورواه الذهبي ، ولكننا توافق ابن حزم على أن منقطع ، لأن من محمد بن عمرو بن حزم جده عبد الله هو محمد بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وهو محمول على الاتصال ، إنه هو معروف عن محمد بن عمرو بن عمار ، بأسانيد أخرى صحيحة .

أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة وفي عشر شاتان . وفي خمس عشرة ثلاث شياه . وفي عشرين أربع شياه . وفي خمس وعشرين خمس شياه . وفي ست وعشرين بنت مخاض ، فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، حتى تبلغ خمسا وثلاثين ، فان زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ خمسا وأربعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل — أو قال : الجمل — حتى تبلغ ستين ، فاذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمسا وسبعين ، فاذا زادت واحدة ففيها ابتالبون ، حتى تبلغ تسعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل . الى عشرين ومائة فان زادت واحدة ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، وفي البقر في كل ثلاثين بقرة تباع حولي ، وفي كل أربعين مسنة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد ابن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : اذا أخذ المصدق سنا فوق سن (١) رد عشرة دراهم أو شاتين *

قال أبو محمد : ما نرى الحنفيين والمالكيين والشافعيين الا قد برد نشاطهم في الاحتجاج بقول علي رضي الله عنه في زكاة البقر ، ولا بد لهم من الاخذ بكل ما روى عن علي في هذا الخبر نفسه ، بما خالفوه وأخذ به غيرهم من السلف ، أو ترك الاحتجاج بما لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو التلاعب بالسنن والهزل في الدين ان يأخذوا ما احبوا و يتركوا ما احبوا لا سيما وبعضهم هول في حديث علي هذا بأنه مسند . فاليهم خلافه ان كان مسنداً ، ولو كان مسنداً ما استحللنا خلافه . وبالله تعالى التوفيق *

فلم يبق لمن قال بالتبيع والمسنة فقط في البقر حجة أصلاً ، ولا قياس معهم في ذلك فبطل قولهم جملة بلا شك . والحمد لله رب العالمين *

وأما القول المأثور (٢) عن أبي حنيفة ففي غاية الفساد لا قرآن يعضده ولا سنة صحيحة تنصره ولا رواية فاسدة تؤيده ، ولا قول صاحب يشده ، ولا قياس يموجه ، ولا رأى له وجه يسدده *

الا أن بعضهم قال : لم نجد في شيء من الماشية وقصاً من تسعة عشر *
 قليل لهم : ولا وجدتم في شيء من زكاة المواشي جزءاً من رأس واحد *
 فان قالوا : أوجبه الدليل *

قيل لهم : كذبتم ! ما أوجه دليل قط ، وما جعل الله تعالى رأى النخعي وحده دليلاً في دينه : وقد وجدنا الأوقاص تختلف : فرة هو في الابل أربع ، ومرة عشرة ، ومرة تسعة ، ومرة أربعة عشر ، ومرة أحد عشر ، ومرة تسعة وعشرين ، ومرة هو في الغنم ثمانون ، ومرة تسعة وسبعون ، ومرة مائة وثمانية وتسعون ، ومرة تسعة وتسعون ، فأى نكرة فى أن تكون تسعة عشر إذا صح بذلك دليل ؟ ! لولا الهوى والجهل ! *

فلم يبق إلا ما روينا من عمل عمال ابن الزبير ، وعمل طلحة بن عبد الله بن عوف — هو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف ، ومن كبار التابعين جداً — بالمدينة بمحضرة بقية الصحابة فلم ينكروه *

ف نظرنا فى ذلك فوجدنا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا من طريق اسناد الآحاد ولا من طريق التواتر شيء كما قدمنا ، ولا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم شيء لا يعارضه غيره ، ولا يحل أن تؤخذ شريعة إلا عن الله تعالى ، أما من القرآن . وأما من نقل ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق الآحاد الثقات . أو من نقل التواتر ، أو من نقل باجماع الأمة . فلم نجد فى القرآن ولا فى نقل الآحاد والتواتر بيان زكاة البقر ، ووجدنا الاجماع — المتيقن المقطوع به ، الذى لا خلاف فى أن كل مسلم قديماً وحديثاً قال به . وحكم به من الصحابة فمن دونهم — قد صح على أن فى كل خمسين بقرة بقرة . فكان هذا حقاً مقطوعاً به على أنه من حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم . فوجب القول به ، وكان مادون ذلك مختلفاً فيه . ولانص فى إيجابه . فلم يجز القول به ، وقد قال الله تعالى : (ولأنكأ أموالكم بينكم بالباطل) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يحل أخذ مال مسلم ولا إيجاب شريعة بزكاة مفروضة بغير يقين . من نص صحيح عن الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم . ولا يفترون مغتر بدعواهم أن العمل بقولهم كان مشهوراً ، فهذا باطل ، وما كان هذا القول إلا خاملاً فى عصر الصحابة رضى الله عنهم . ولا يؤخذ إلا عن أقل من عشرة من التابعين ، باختلاف منهم أيضاً . وبالله التوفيق *

قال على : ثم استدر كنا فوجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن فى زكاة البقر ، وهو بلا شك قد أدرك معاذاً وشهد حكمه وعمله المشهور المنتشر ، فصار نقله لذلك ولأنه عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك ، فوجب القول به *

زكاة الابل

٦٧٤ — مسألة — البخت، والاعراية، والتجب، والمهاري^(١) وغيرهما من اصناف الابل كلها ابل، يضم بعضها الى بعض في الزكاة، وهذا لا خلاف فيه ولا زكاة في أقل من خمسة من الابل. ذكور أو أناث. أو ذكور وأناث. فإذا أتمت كذلك في ملك المسلم حولا عرياً متصلاً — كما قدمنا — فالواجب في زكاتها شاة واحدة ضانية أو حاضرة، وكذلك أيضاً فيما زاد على الخمس: إلى أن تم عشرة كما قدمنا: فإذا بلغت وأتمتها وأتمت حولا كما قدمنا ففيها شاتان كما ذكرنا. وكذلك فيما زاد حتى تم خمسة عشر: فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا عرياً ففيها ثلاث شياه كما ذكرنا. وكذلك فيما زاد حتى تم عشرين. فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا كما ذكرنا ففيها أربع شياه كما ذكرنا. وكذلك فيما زاد على العشرين إلى أن تم خمسة وعشرين: فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا عرياً ففيها بنت مخاض من الابل أنثى ولابد: فإن لم يجدها فبن لبون ذكر من الابل. وكذلك فيما زاد حتى تم ستة وثلاثين. فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا عرياً ففيها بنت لبون من الابل أنثى ولابد: ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستة وأربعين: فإذا أتمها وأتمت كذلك سنة قرية ففيها حقة من الابل أنثى ولابد: ثم كذلك فيما زاد فإذا أتمت إحدى وستين وأتمت كذلك سنة قرية^(٢) ففيها جذعة من الابل أنثى ولابد: ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستين وأتمت كذلك عاماً ففيها بنتا لبون: ثم كذلك فيما زاد حتى تم إحدى وتسعين^(٣) فإذا أتمها وأتمت كذلك عاماً ففيها حقتان: وكذلك فيما زاد حتى تم مائة وعشرين: فإذا أتمها وزادت عليها — ولو بعض ناقة أو جمل — وأتمت كذلك عاماً ففيها ثلاث بنات لبون^(٤) ثم كذلك حتى تم

(١) البخت — يضم الباء واسكان الحاء المجعة — كلمة أعجمية معربة. وهي الابل الحراسانية تتج من بين عرية وفالج، وأحدها بختي وبختية. والفالج بالجمع هو البعر الضخم ذو السامين. والتجب — بضم التون والجمع — جمع نجيب وهو القوى الخفيف السريع. والمهاري منسوبة إلى « مهرة بن حيدان » وهو أبو قبيلة وحشي عظيم، وأبل مهريه — فتح الميم — منسوبة إليهم. والجمع مهاري — بكسر الراء وتشديد الياء — ومهاري — بمنحرف الياء — بفتح الراء وتخفيف الياء — ومهاري — بكسر الراء وتخفيف أيضاً (٢) في النسخة رقم (١٤) « عاماً قرياً » (٣) في النسخة رقم (١٤) « واحداً وتسعين » (٤) في النسخة رقم (١٦) « ثلاث بنات مخاض » وهو خطأ.

مائة وثلاثين ، فإذا أتمتها أو زادت وأتمت كذلك عاما قريا قى كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون ، قى ثلاثين ومائة فإزاد ^(١) حقة وبنتالبون ، وفى أربعين ومائة فإزاد حقتان وبنت لبون ، وفى خمسين ومائة فإزاد ثلاث حقات ، وفى ستين ومائة فإزاد أربع بنات لبون . وهكذا العمل فيما زاد *

فإن وجب على صاحب المال جذعة فلم تكن عنده وكانت عنده حقة ، أو لزمت حقة فلم تكن عنده وكانت عنده بنت لبون ، أو لزمت بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده بنت مخاض — : فإن المصدق يقبل ما عنده من ذلك ويلزمه معها غرامة عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك شاء صاحب المال فواجب على المصدق قبوله ولا بد * وإن وجبت على صاحب المال بنت مخاض فلم تكن عنده ولا كان عنده ابن لبون ذكر وكانت عنده بنت لبون ، أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده جذعة — : فإن المصدق يأخذ منه ما عنده من ذلك ويرد المصدق الى صاحب المال عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك أعطاه المصدق فواجب على صاحب المال قبوله ولا بد * وهكذا لو وجبت اثنتان أو أكثر من الأسنان التى ذكرنا فلم يجدها أو وجد بعضها ولم يجد تمامها فانه يعطى ما عنده من الاسنان التى ذكرنا ، فإن كانت أعلى من التى وجبت عليه رد عليه المصدق لكل واحدة شاتين أو عشرين درهما ، وإن كانت أدنى من التى وجبت عليه أعطى معها مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما *

فإن وجبت عليه بنت مخاض فلم يجدها ولا وجد ابن لبون ولا بنت لبون ، لكن وجد حقة أو جذعة ، أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده ولا كان عنده بنت مخاض ولا حقة ، وكانت عنده جذعة — : لم تقبل منه ، وكلف إحضار ما وجب عليه ولا بد ، أو إحضار السن التى تليها ولا بد مع رد الدراهم أو الغنم *

وإن لزمت جذعة فلم يجدها ولا وجد حقة ، ووجد بنت لبون أو بنت مخاض — : لم تقبل منه أصلا إلا الجذعة أو حقة معها شاتان أو عشرون درهما *

وإن لزمت حقة ولم يجدها ولا وجد جذعة ولا ابنة لبون ، ووجد بنت مخاض — : لم تؤخذ منه ، وأجبر على إحضار الحقة أو بنت لبون ويرد شاتين أو عشرين درهما * ولا تجزى قيمة ولا بدل أصلا ولا فى شيء من الزكوات كلها أصلا *

برهان ذلك ما حدثاه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا

(١) لا مهابق النسخة رقم (١٤) «وفى كل ثلاثين ومائة فإزاد» الخ وما هنا أصح إذ هنا أثر يبع على قوله «وفى كل خمسين

حقة وفى كل أربعين بنت لبون » وتوضيح له .

الفربرى ثنا البخارى ثنا محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك ثنا
 ابى ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك ان أنس بن مالك حدثه : ان ابا بكر الصديق
 كتب له هذا الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتى أمر الله عز وجل بها رسوله صلى الله عليه
 وسلم فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط فى أربع
 وعشرين من الابل فما دونها من النعم فى كل خمس شاة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين
 الى خمس وثلاثين ففيها ابنة مخاض أثني فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها
 ابنة لبون أثني ، فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فاذا
 بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فاذا بلغت يعنى ستا وسبعين الى
 تسعين ففيها ابنة لبون ، فاذا بلغت إحدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان
 طروقتا الجمل ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين
 حقة . ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة ، الا أن يشاء ربها ،
 فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة . ومن ^(١) بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة
 وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة وتجعل معها شاتين إن استيسرتا
 له أو عشرين درهماً ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه
 الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست
 عنده الا ابنة لبون فانها تقبل منه ابنة لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً ، ومن
 بلغت صدقته ابنة لبون وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً
 أو شاتين ، ومن بلغت صدقته ابنة لبون وليست عنده وعنده ابنة مخاض فانها تقبل
 منه ابنة مخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت صدقته ابنة مخاض
 ليست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين
 فان لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء .
 وذكر باقى الحديث .

وهذا حديث حديثه أيضا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ثنا عبد الوارث بن
 سفيان بن حيرون ثنا قاسم بن اصبغ ثنا أحمد بن أبى خيثمة ثنا شرح بن النعمان ، وزهير
 ابن حرب ، قال زهير : ثنا يونس بن محمد ثنا حماد بن سلية قال : أخذت هذا الكتاب
 عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك ، وقال شرح بن النعمان :

ثنا حماد بن سلة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك — ثم اتفقا — أن أبا بكر الصديق كتب له : « إن هذه فرائض الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكر الحديث كما ذكرناه نصاً ، لم يختلفوا في شيء منه *

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع قال : ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلة قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس ، ثم ذكره نصاً كما أوردهناه *

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا المظفر بن مدرك ثنا حماد بن سلة قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس : أن أبا بكر كتب لهم : « أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله » ثم ذكره نصاً كما أوردهناه *

وحدثناه أيضاً حماد بن أحمد قال : ثنا عباس بن أصبغ ^(١) ثنا محمد بن عبد الملك بن أمين أنا أبو قلابة واسماعيل بن اسحاق القاضي قالاجيما : ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا أبي عبد الله بن المنثي حدثني ثمامة — هو ابن عبد الله بن أنس — قال : حدثني أنس ابن مالك : أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب حين وجهه إلى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكره نصاً كما ذكرناه *

فهذا الحديث هو نص ما قلنا حكماً وحكماً حرفاً وحرفاً . ولا يصح في الصدقات في الماشية غيره . إلا خبر ابن عمر فقط . وليس بتمام هذا : وهذا الحديث في نهاية الصحة . وعمل أبي بكر الصديق بحضرة جميع الصحابة : لا يعرف له منهم مخالف أصلاً . و باقل من هذا يدعى مخالفون الاجماع . ويشنعون خلافه . رواه عن أبي بكر أنس وهو صاحب ^(٢) ورواه عن أنس ثمامة بن عبد الله بن أنس وهو ثقة : سمعته من أنس ورواه عن ثمامة حماد ابن سلة . وعبد الله بن المنثي وكلاهما ثقة وإمام . ورواه عن ابن المنثي ابنه القاضي محمد وهو مشهور ثقة ولى قضاء البصرة . ورواه عن محمد بن عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري جامع الصحيح : وأبو قلابة : واسماعيل بن اسحاق القاضي ، والناس : ورواه عن حماد بن سلة

(١) في النسخة رقم (١٦) « وحدثناه حماد ثنا أحمد بن حماد ثنا عباس بن أصبغ » وهو خطأ وخط

(٢) في النسخة رقم (١٦) « وم صاحب » وهو خطأ .

يونس بن محمد ، وشرح بن النعمان ، وموسى بن اسماعيل التبوذكي ، وأبو كامل المظفر بن مدرك ، وغيرهم ، وكل هؤلاء إمام ثقة مشهور *

والعجب ممن يعترض في هذا الخبر بتضعيف يحيى بن معين لحديث حماد بن سلمة هذا ! وليس في كل من رواه عن حماد بن سلمة — ممن ذكرنا — أحداً إلا وهو أجل وأوثق من يحيى بن معين وإنما يؤخذ كلام يحيى بن معين وغيره إذا ضعفوا غير مشهور بالعدالة ، وأما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواء الثقات أو ادعوا فيه أنه خطأ من غير أن يذكروا فيه تدليلاً ! فكلام مهم مطروح مردود . لانه دعوى بلا برهان ، وقد قال الله تعالى : (قل : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) *

ولانتمز لأحد في أحد من رواة هذا الحديث : فمن عانده فقد عانده الحق وأمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم : لاسيما من يحتج في دينه بالرسالات ، وبرواية ابن لبيحة ، ورواية جابر الجعفي الكذاب المتهم في دينه : « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » ورواية حرام بن عثمان — الذي لاتحل الرواية عنه — في إسقاط الصلاة عن المستحاضة بعد طهرها ثلاثة أيام ، ورواية أبي زيد مولى عمرو بن حريث في إباحة الوضوء للصلاة بالخمر وبكل نطيحة أو متردية وما أهل لغير الله به — في مخالفة القرآن والسنة الثابتة ، ثم يتعال في السنة الثابتة التي لم يأت ما يعارضها ، بل عمل بها الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم *

و بهذا الحديث يأخذ الشافعي ، وأبو سليمان وأصحابها *
وقد خالفه قوم في مواضع *

فنها : إذا بلغت الابل خمساً وعشرين كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله ابن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ^(١) ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن خزيمة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة : وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه : وفي عشر بن أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس شياه ، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض ، فإن لم تكن ابنة مخاض فإن لبون ذكر *

وهكذا أيضاً رويته من طريق ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي اسحاق قال علي : وقد أسنده زهير بن معاوية من طريق الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه *
قال أبو محمد : الحارث كذاب ، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ *

(١) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن معاوية » ولم أصل الى تحقيق ايتهما الخطأ بعد طول البحث ،

وقال الشافعي وأبو يوسف : إذا كانت خمس من الابل ضعاف لا تساوى شاة أعطى بغيراً منها وأجزأه . قالوا : لأن الزكاة إنما هي فيما أتى من المال فضلاً ، لا فيما أجاج المال (١) ، وقد نهى عن أخذ كرائم المال فكيف عن اجتياحه *
قال أبو محمد . وقال مالك وأبو سليمان وغيرهما : لا يجزئه إلا شاة *
قال أبو محمد : هذا هو الحق ، والقول الأول باطل وليست الزكاة كما ادعوا من حياطة (٢) الأموال *

وهم يقولون : من كانت عنده خمس من الابل وله عشرة من العيال ولا مال له غيرها فانه يكلف الزكاة ، أحب أم كره ، وكذلك من له مائتا درهم في سنة بجاعة ومعه عشرة من العيال ولا شيء معه غيرها فانه يكلف الزكاة (٣) ورأوا فيمن معه من الجواهر والوظائف والدور والرقيق والبساتين بقيمة ألف ألف دينار أو أكثر أنه لا زكاة عليه ، وقالوا فيمن له مائتا شاة وشاة : إنه يؤدي منها كما يؤدي من له ثلثمائة شاة وتسع وتسعون شاة *

فانما نقف في النهي والأمر عند ما صح به نص فقط . *
وهم يقولون في عبد يساوى ألف دينار ليتيم ليس له غيره سرق ديناراً : أنه تقطع يده ، فتتلف قيمة عظيمة في قيمة يسيرة وبجراح التيم الفقير فيما لا ضرر فيه على الغنى *
وقال أبو حنيفة وأصحابه — إلا رواية خاملة عن أبي يوسف — : إن من لزمته بنت مخاض فلم تكن عنده فانه يؤدي قيمتها ، ولا يؤدي ابن لبون ذكر *
وقال مالك والشافعي وأبو سليمان : يؤدي ابن لبون ذكر *
وهذا هو الحق ، وقول أبي حنيفة خلاف لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم *

ومن عجائب الدنيا قولهم : إن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ ابن لبون مكان ابنة المخاض إنما أراد بالقيمة ! فيالسهولة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم جباراً علانية !! فريب الفضيحة على هؤلاء القوم ! وما فهم قط من يدري العريية أن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « قضيها ابنة مخاض » فان لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء « يمكن أن يريد به بالقيمة ! وهذا أمر مفضل (٤) جداً ، وبعد عن الحياء والدين !! *

(١) أى املكه بالجائحة (٢) الحياطة - بالماء المهمة - الحفظ والتعهد (٣) قوله « فانه يكلف الزكاة » سقط من النسخة رقم (١٤) وإنبائه أصح . (٤) مكنتها فالأصلين .

وأما خلافتهم الصحابة في ذلك فإن حماد بن أحمد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن عاصم وموسى بن عقبة كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر قال : في الابل في خمس شاة وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين ابنة مخاض ، فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر وقد ذكرناه آنفاً عن علي *

فخالفوا أبا بكر وعمر وعلياً وأنس بن مالك وابن عمر وكل من يحضرتهم من الصحابة رضي الله عنهم — : بآرائهم الفاسدة ، وخالفوا عمر بن عبد العزيز أيضاً *

وبقولنا في هذا يقول سفيان الثوري ومالك ، والأوزاعي ، والليث ، واحد بن حنبل وأبو سليمان وجهور الناس : إلا بأخيفة من قلده دينه وما نعلم لهم في هذا سلفاً أصلاً * واختلفوا أيضاً فيما أمر به رسول الله ﷺ من تعريض سن من سن دونها أو فوقها عند عدم السن الواجبة ورد عشرين درهما أو شاتين في ذلك *

فقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز شيء من ذلك إلا بالقيمة ، وأجاز إعطاء القيمة من العروض وغيرها بديل الزكاة الواجبة وإن كان المأمور بأخذه فيها يمكننا *

وقال مالك : لا يعطى إلا ما عليه ، ولم يجوز إعطاء سن مكان سن برد شاتين أو عشرين درهماً * وقال الشافعي بما جاء عن رسول الله ﷺ في ذلك نصاً ، إلا أنه قال : إن عدمت السن الواجبة والتي تحتها والتي فوقها ووجدت الدرجة الثالثة فانه يعطيا ويرد إليه الساعي أربعين درهماً أو أربع شياه ، وكذلك إن لم يجد إلا التي تحتها بدرجة فانه يعطيا ويعطى معها أربعين درهماً أو أربع شياه فاذا كانت عليه بنت مخاض ولم يجد إلا جذعة فانه يعطيا ويرد عليه الساعي ستين درهماً أو ست شياه ، فان كانت عليه جذعة فلم يجد إلا بنت مخاض أعطاها وأعطى معها ستين درهماً أو ست شياه *

وأجازوا كلهم إعطاء أفضل مما لزمه من الأسنان ، إذا تطوع بذلك * وروى نافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ذلك ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : إذا أخذ المصدق سن فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين *

وروى أيضاً عن عمر كما نذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى * قال أبو محمد : أما قول علي ، وعمر فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولقد كان يلزم الخفيفين — القائلين في مثل هذا إذا وافق أهواءهم : مثل هذا لا يقال

بالرأى - أن يقولوا به *

وأما قول الشافعى فإنه قاس على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، والقياس باطل ، وكان يلزمه على قياسه هذا - إذ رأى فى العينين الديقوفى السمع الدية وفى الدين الدية - : أن يكون عنده فى إلتلاف النفس ديات كل ما فى الجسم من الاعضاء ، لأنها بطلت بطلان النفس ، وكان يلزمه إذ رأى فى السهو سجدة - أن يرى فى سهوين فى الصلاة أربع سجدة وفى ثلاثة أسهاء ست سجدة أو أقرب من هذا أن يقول ، إذا عدم التبيع ووجد المسنة أن يقدر فى ذلك تقديراً ، ولكنه لا يقول بهذا ، فقد ناقض ^(١) قياسه *

وأما قول أبى حنيفة ومالك بخلاف مجرد قول رسول الله ﷺ وللصحابة . وما نعلم لهم حجة : إلا أنهم قالوا : هذا بيع مالم يقبض *

قال أبو محمد : وهذا كذب عن قاله وخطأ لوجه *

أحدهما : أنه ليس يما أصلاً ولكنه حكم من رسول الله ﷺ بتعويض سن معهما شاتان أو عشرون درهما من سن أخرى ، كما عوض الله تعالى ورسوله ﷺ إطعام ستين مسكينا من ربة تمتق فى الظهار وكفارة الواطئ. عمداً فى نهار رمضان فليقولوا هنا : إن هذا بيع الرقبة قبل قبضها *

والثانى : أنهم أجازوا بيع مالم يقبض على الحقيقة حيث لا يحل وهو تجوز أى حنيفة أخذ القيمة عن الزكاة ^(٢) الواجبة ، فلم ينكر أصحابه الباطل على أنفسهم وأنكروا الحق على رسول الله ﷺ !! ألا ذلك هو الضلال المبين *

والثالث : أن التهى عن بيع مالم يقبض لم يصح قط إلا فى الطعام ، لا فيما سواه وهذا مما خالفوا فيه السنن والصحابة رضى الله عنهم *

فأما الصحابة فقد ذكرناه عن أبى بكر الصديق. وصح أيضاً عن على - كما ذكرنا - تعويض ، وروى أيضاً عن عمر كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابى ثنا الدبرى عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لى عمرو بن شعيب قال عمر بن الخطاب : فإن لم توجد السن التى دونها اخذت التى فوقها ، نورد الى صاحب الماشية شاتين أو عشرة دراهم . ولا يعرف لمن ذكرنا من الصحابة مخالف ، وهم يشنعون بأقل من هذا إذا وافقهم *

وقولنا فى هذا هو قول ابراهيم النخعى كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابى ثنا الدبرى ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثورى كلهم عن منصور عن ابراهيم النخعى قال : إذا وجد المصدق سنا دون سن أو فوق سن كان فضل ما بينهما عشرين

درهما أو شاتين ، قال سفيان : وليس هذا إلا في الابل *
 وحدثننا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم قال : إن أخذ المصدق سنا فوق سن رد شاتين أو عشرين درهما ، وإن أخذ سنا دون سن أخذ شاتين أو عشرين درهما (١) *
 قال أبو محمد : وأما إجازتهم القيمة أو أخذ سن أفضل مما عليه فأنهم احتجوا في ذلك بخبر رويته من طريق طاوس : أن معاذاً قال لأهل اليمن : اتوني بعرض آخذه منكم مكان الذرة والشعير ، فإنه أهون عليكم وخير لأهل المدينة (٢) *
 قال علي : وهذا لا تقوم به حجة لوجوه *

أولها : أنه مرسل . لأن طاوس لم يدرك معاذاً ولا ولد إلا بعد موت معاذ *
 والثاني : أنه لو صح لما كانت فيه حجة : لأنه ليس عن رسول الله ﷺ : ولا حجة إلا فيما جاء عنه عليه السلام *

والثالث : أنه ليس فيه أنه قال ذلك في الزكاة . فالكذب لا يجوز : وقد يمكن —
 لو صح — أن يكون قاله لأهل الجزية : وكان يأخذ منهم الذرة . والشعير . والعرض مكان الجزية (٣) *

والرابع : أن الدليل على بطلان هذا الخبر ما فيه من قول معاذ : « خير لأهل المدينة » وحاشا لله أن يقول معاذ هذا . فيجعل ما لم يوجه الله تعالى خيراً مما أوجهه *
 وذكرنا أيضاً ما رويته من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح : أخبرت عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري : أن عمر كتب إلى بعض عماله : أن لا يأخذ من رجل لم يجد في إبله السن التي عليه إلا تلك السن من شروى (٤) إبله أو قيمة عدل *
 قال أبو محمد : هذا في غاية السقوط لوجوه *

أحدها : أنه منقطع : لأن ابن جريح لم يسم من بينه وبين عبد الله بن عبد الرحمن *
 والثاني : أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري مجهول لا يدري من هو *
 والثالث : أنه لو صح لما كانت فيه حجة . لأنه ليس عن رسول الله ﷺ : ولا حجة

(١) هنا في النسخة رقم (١٦) زيادة « إن أخذ المصدق سنا فوق سن رد شاتين » وهي زيادة لا معنى لها . (٢) رواه يحيى بن آدم في الحراج رقم (٥٢٥ و ٥٢٦) ، وعلقه البخاري بغير اسناد (ج ٢ ص ٢٣٥)
 (٣) هذا احتمال ضعيف بل باطل ، فإن في رواية يحيى بن آدم رقم (٥٢٦) « مكان الصدقة » (٤) الشروى المثل واده مبدلة من اليا . كما قلت في تقوى ،

فما جاء عن دونه ، وقد أتيناكم عن عمر بمثل هذا في أخذ الثاتين أو العشرة دراهم ،
فليقولوا به ان كان قول عمر حجة ، وإلا فالتحكم لا يجوز *

والرابع : أنه قد يحتمل ان يكون قول عمر - لوصح عنه - « أوقمة عدل » هو ما ينه
في مكان آخر من تعويض الثاتين أو الدرام ، فيحمل قوله على الموافقة لاعلى التضاد *
وذكر واحدنا منقطعا من طريق أيوب السخيتاني : أن رسول الله ﷺ قال :

« خذ الثاب والشارف ^(١) والعراى » *

قال على : وهذا لاجبة فيه لوجهين *

أحدهما : أنه مرسل ، ولاجبة في مرسل *

والثاني : أن في آخره : « ولا أعلمه إلا كانت الفرائض بعد » ، فلو صح لكان منسوخا

بنقل راويه فيه *

وذكروا ما رويناه من طريق محمد بن اسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن يحيى بن
عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن عمارة بن عمرو بن حزم عن أبي بن كعب
قال : « بعثنى رسول الله ﷺ مصدقا ، فررت برجل فجمع لي ماله : فقلت له : أد
ابنة مخاض ، فانها صدقتك . قال : ذلك مالا لبن فيه ولا ظهر . ولكن هذه ناقة فتية
عظيمة سمية . فخذها . فقلت : ما أنا بأخذ مالم أؤمر به . وهذا رسول الله ﷺ قريب
منك : فأبى رسول الله ﷺ ^(٢) فذكر له ذلك . وقال : قد عرضت على مصدقك ^(٣)
ناقة فتية عظيمة يأخذها . فأبى على . وهامى ذه . قد جئتكم بها يا رسول الله . فقال رسول
الله ﷺ : ذلك الذى عليك . فان تقوعت بخير ^(٤) أجرك الله وقبلناه منك . وأمر
عليه السلام بقبضها . ودعا له بالبركة ^(٥) » *

قال أبو محمد : وهذا لاجبة فيه لوجوه *

أولها : أنه لا يصح : لأن يحيى بن عبد الله مجهول . وعماراة بن عمرو بن حزم غير
معروف . وإنما المعروف عماراة بن حزم أخو عمرو رضى الله عنهما ^(٦) *

(١) الثاب : الناقة المسنة . سميت بذلك حين طال ثياها وعظم . والشارف من الابل المسن والمسنه . قال ذلك في اللسان
(٢) في السعة رقم (١٦) بخلف قوله « قريب منك فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ
(٣) في السعة رقم (١٦) « قد عرضت عليه » الخ (٤) في النسخة رقم (١٦) « ظهير » وهو تحريف
(٥) رواه احمد في المسند (ج ٥ ص ١٤٢) عن يعقوب بن ابراهيم عن ابيه عن ابن اسحق « حدثني عبد الله
ابن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم » فذكره . ورواه الخالك (ج ١ ص ٣٩٩) من طريق احمد ، وصححه
على شرط مسلم ووافقه الذهبي . ورواه ابو داود (ج ٢ ص ١٦) عن محمد بن منصور عن يعقوب (٦) اما يحيى
فانه ليس بمجهولا . بل هو ثقة تابعي روى له مسلم وابو داود ، واما عماراة بن عمرو بن حزم فهو معروف

والثاني : أنه لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه أن أبي بن كعب لم يستجز أخذ ناقة فية عظيمة مكان ابنة مخاض ، ورأى ذلك خلافا لأمر رسول الله ﷺ . ولم ير ما يراه هؤلاء من التعقب على رسول الله ﷺ بأرائهم ونظرهم ، وعلم رسول الله ﷺ ذلك فلم ينكره عليه . فصح أنه الحق ، وإنما كان يكون فيه أخذ ناقة عظيمة مكان ابنة مخاض فقط ، وأما إجازة القيمة فلا أصلا ^(١) * .

واحتجوا بخبرين : أحدهما روياه من طريق الحسن ، والآخر من طريق عطاء . كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال للمصدق : « أعلمه الذي عليه من الحق : فان تطوع بشئ فاقبله منه » * .

وهذان مرسلان ، ثم لو صح لم يكن فيها حجة . لأنه ليس فيه نص بأخذ غير الواجب ولا بأخذ قيمة ، ونحن لا نسكر أن يعطى أفضل ماعنده من السن الواجبة عليه * .
واحتجوا بخبر روياه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك العرزمي ^(٢) عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ لما بعث عليا ساعيا قالوا : لا نخرج الله إلا خير أموالنا ، فقال : ما أنا بعادي ^(٣) عليكم السنة ، وأن رسول الله ﷺ قال له : ارجع اليهم فين لهم ما عليهم في أموالهم ، فمن طابت نفسه بعد ذلك بفضل فخذ منه * . قال أبو محمد : وهذا لاحجة فيه لوجهين * .

أحدهما : أنه لا يصح لأنه مرسل . ثم إن راويه عبد الملك العرزمي ، وهو متروك ^(٤) ثم إن فيه أن عليا بعث ساعيا . وهذا باطل ، ما بعث رسول الله ﷺ قط أحدا من بني هاشم ساعيا ، وقد طلب ذلك الفضل بن عباس فنتعه * .
ولو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا ، لأن فيه أنهم أرادوا إعطاء أفضل أموالهم مختارين . وهذا لالتمه اذا طابت نفس المزكي بإعطاء أكرم شاة عنده وأفضل ماعنده من تلك السن الواجبة عليه ، وليس فيه إعطاء سن مكان غيرها أصلا ، ولا دليل على قيمة البتة * .

ايضا وتابى ثقة ، وعنه حمارة بن حزم صحابي قديم شهد العقبة وبدرا وأحدا والحنديق والمشاهد كلها ، وقتل في يوم اليمامة شهيدا في خلافة أبي بكر سنة ١٢ هـ ، غير ذلك (١) في النسخة رقم (١٤) « اصلان » (٢) العرزمي بفتح العين المهملة واسكان الراء ، وضع الزاي ، نسبة الى « عرزم » قرية او موضع ، وفي النسخة رقم (١٦) « عبد الملك بن العرزمي » وهو عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي (٣) القادي الظالم ، واحله من تجاوز الحد في الشيء . واثبات الياء جائز (٤) العرزمي ثقة مأمون ثبت ، وهو احد الائمة ، واخطأ في حديث واحد انكره عليه شعبة ، ولم يتكلم فيه غيره ، ودافع عنه ابن حبان دفاعا جيدا نقله في التهذيب .

واحتجوا بحديث وأثل بن حجر في الذي أعطى في صدقة ماله فصلا مخلولا (١) ، فقال رسول الله ﷺ : « لا بارك الله له ، ولا في إبله » (٢) فبلغ ذلك الرجل ، فجاء بناقته فذكر من جمالها وحسنها ، وقال : أتوب إلى الله وإلى نبيه ، فقال النبي ﷺ : « اللهم بارك فيه وفي إبله » (٣) *

وقال أبو محمد هذا خبر صحيح ، ولا حجة لهم فيه ، لأن الفصيل لا يجزى في شيء من الصدقة بلا شك ، وناقته حسنة جميلة قد تكون جذعة وقد تكون حقة ، فأعطى ماعليه بأحسن ما قدر ، وليس فيه نصر ولا دليل على إعطاء غير السن الواجبة عليه ولا على القيمة أصلا *

واحتجوا بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع قال : « استسأف رسول الله ﷺ بكراً فجاءته إبل من إبل الصدقة ، فأمرني أن أقضي الرجل بكرة ، فقالت : لم أجدي الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً . فقال النبي ﷺ : أعطه إياه ، فإن خيار الناس أحسنهم قضاء » *

قال أبو محمد : هذا خبر صحيح ، ولا حجة لهم فيه . لأنه ليس فيه أن ذلك الجمل أخذ في زكاة واجبة بعينه . وقد يمكن أن يتنازع المصدق ببعض ما أخذ في الصدقة . فهذا غير متعم * وقد جاء في هذا أثر يحتجون بدونه . وأما نحن فليستنا رده محتجين به . لكن تذكرة لهم * وهو خبر روي عنه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن جالد عن الصنايح الأحمسي : (٤) « أن رسول الله ﷺ أبصر ناقته في إبل الصدقة . فقال ما هذه ؟ فقال صاحب الصدقة : إني أرتجمها ليعبرن من حواشي (٥) الإبل . قال : فنعمن إذن » *

(١) أي مهزولا . وهو الذي جعل في أذنه خلال لئلا يرضع أمه مهزول . قاله السيوطي (٢) الحديث رواه الثاني (ج ص ٣٠) بالحاكم (ح ١ ص ٤٠) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي . ولفظهما « اللهم لا تبارك فيه ولا في إبله » إلا أن الحاكم زاد فقال « لمعه » (٣) ماها هو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق لثاني الحاكم . وفي النسخة رقم (١٦) « اللهم بارك له وفي إبله » (٤) الصنايح بعث الصاد الممثلة وتفتح الترن وكسر الباء الموحدة ثم حاء مهمله . ووقع في الإصابة « الصنايح » بالفتحة التخية وهو تصحيف . وهو ابن الأعسر الأحمسي . نسبة إلى « الحمير » وهي طائفة من جملة نزلوا الكوفة والصنايح هذا صحابي لم يذكره إلا الأحاديث واحد رواه ابن ماجه في الفتن . وهو حديث « أني فرطكم على الحوض وأنى مكائر بكم الأمم » ولم أجد إشارة عند أحد إلى الحديث الذي هنا وإسناده صحيح أن ثبت سماع جالدين الصنايح . فإن جالدا يروي عن قيس بن أبي حازم وقيس يروي عن الصنايح . وقد انفرد بالرواية عنه فلم يرو عن الصنايح غيره . كما قال ابن الجوزي في تلقيح القوم (ص ٢٠٨) وكذلك قال المسلم صاحب الصحيح في كتابه المفردات والرحدان (ص ٣) (٥) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) ماضيه : « قال في الصنايح : الحوش الغم المتوحشة . ويقال أن الإبل الحوشية منسوبة إلى الحوش . وهي غول جن تزعم العرب أنها ضربت في نعم بعضهم نسبت إليها » ٥١

وقد يمكن ان تكون تلك الابل من صدقة تطوع . لانه ليس في الحديث أنها الصدقة الواجبة ، فلما أمكن كل ذلك — ونحن على يقين من أنه ليس في الصدقة جل رباعي أصلاً — لم يحل ترك اليقين للظنون ، وقد تكلمنا في معنى هذا الخبر في كتاب « الايصال » وأن رسول الله ﷺ لا يمكن البتة أن يستسلف البكر لنفسه ثم يقضيه من إبل الصدقة . والصدقة حرام عليه بلا شك ولا خلاف ، صرح أنه عليه السلام قال : الصدقة « لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » فحن على يقين من أنه إنما استسلفه لغيره ، لا يمكن غير ذلك ، فصار الذي اخذ البكر من الغارمين : لأن السلف في ذمته ، وهو أخذه . فاذ هو من الغارمين فقد صار حظه في الصدقة ، فقضى عنه منها : لا يجوز غير ذلك . وكذلك أيضاً لا تشك أن الذي كان يستقرض منه البكر كان من بعض أصناف الصدقة ، ولولا ذلك ما أعطاه رسول الله ﷺ من حق أهل الصدقات فضلاً على حقه . قال أبو محمد : وإنما في هذا الخبر دليل على المنع من تقديم الصدقة قبل وقتها لأنه لو كان ذلك جائزاً لما استقرض عليه السلام على الصدقة وانتظر حتى يحين وقتها ، بل كان يستعجل صدقة من بعض أصحابه . فلما لم يفعل ذلك عليه السلام صرح أنه لا يجزى . أداء صدقة قبل وقتها . وبالله تعالى تأييد *

فبطل كل ما موهوا به ، وصرح أن كل ما احتجوا به ليس فيه إجازة إعطاء أكثر من الواجب في الزكاة ولا غير الصفة المحدودة فيها وأما القيمة فلا دليل لم على جوازها أصلاً ، بل البرهان ثابت بتحريم أخذها ، لأنها غير ما أمر الله تعالى به ، وتعدى لحدود الله ، وقد قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال تعالى : (فمن بدله بعد ما سمعه فأتماً لئمه على الذين يدلونه) *

فان قالوا : إن كان نظراً لأهل الصدقة فما يمنع منه ؟ *

قلنا : النظر كله لأهل الصدقة أن لا يعطوا ما حرمه الله تعالى عليهم ، إذ يقول تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصرح أنه لا يحل من مال أحد إلا ما أباحه الله تعالى منه أو أوجبه فيه فقط ، وما أباح تعالى قط أخذ قيمة عن زكاة اقترضها بعينها وصفتها وما ندرى في أي نظر معهود بيننا وجدوا أن تؤخذ الزكاة من صاحب خمس من الابل لا تقوم به ، وعند أبي حنيفة ممن لا يملك إلا وردة واحدة أخرجتها قطعة أرض له : ولا تؤخذ من صاحب جواهر ورقيق ودور بقيمة مائة ألف ! ولا من صاحب تسع وعشرين بقرة وتسع وثلاثين شاة وخمس أواق غير درهم من الفضة !

فهل فى هذا كله إلا إلتباع ما أمر الله تعالى ققط ؟ ! *

وقد جاء قولنا عن السلف ٠ كما روينا عن سويد بن غفلة ^(١) قال : « سرت — أو قال : أخبرنى من سار مع مصدق رسول الله ﷺ فعمد رجل الى ناقة كرماء ^(٢) فأبى أن يقبلها ، فقال : إبنى أحب أن تأخذ خير إبلى فأبى أن يقبلها فخطم له أخرى دونها فقبلها ، وقال : إبنى لآخذها واخاف أن يجد على رسول الله ﷺ ، يقول : عمدت الى رجل فتخيرت عليه إبله » ^(٣) *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال لعبد الله بن طلوس : أخبرت أنك تقول : قال أبو عبد الرحمن — يعنى أباه — اذا لم تجدوا السن فقيمتها قال : ماقلته ققط قال ابن جريج : وقال لى عطاء : لا يخرج فى الصدقة صغير ولا ذكر ولا ذات عوار ولا هامة *

ومن طريق أبى عبيد عن جرير عن منصور عن ابراهيم النخعى أنه قال : لا يؤخذ فى الصدقة ذكر مكان أنى إلا ابن لبون مكان ابنة مخاض *

قال على : ومن ذبح أو نحر ما يجب عليه فى الصدقة ثم أعطاه مذكى لم يجز عنه لأن الواجب عليه إعطاؤه حيا ولا يقع على المذكى اسم شاة مطلقا ولا اسم بقرة مطلقا ، ولا اسم بنت مخاض مطلقا ، وقد وجب لأهل الصدقة حيا ، ولا يجوز له ذبح ما وجب لغيره * فإذا قبضه أهله أو المصدق فقد أجزأ ، وجاز للمصدق حيث يشاءه ، إن رأى ذلك خطأ لأهل الصدقة : لانه ناظر لهم وليسوا قوماً بأعيانهم ، فيجوز حكمهم فيه : أو إبراؤهم منه قبل قبضهم له ٠ وبالله تعالى تأييد *

واختلفوا فيما زاد على العشرين ومائة *

فقال طائفة : حقتان الى أن تصير ثلاثين ومائة *

وقالت طائفة : ثلاث بنات لبون ولا بد الى أن تصير ثلاثين ومائة فيجب فيها حقة وبتنا لبون ثم كلما زادت عشرة كان فى كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون ، وهو قول الشافعى ٠ وأبى سليمان ٠ وابن القاسم صاحب مالک *

وقالت طائفة : أى الصفتين أدى أجزاءه ، وهو قول مالک الى أن تبلغ مائتين ، فيجب

(١) فى النسخة رقم (١٤) « من طريق سويد بن غفلة » (٢) أى عظيمة الشام طويته : (٣) هذا باق حديث سويد الذى مضى بعضه فى المسألة ٦٢٢ وهو الذى فيه أن لا يأخذ من راضع لبن ، واللفظ الذى هنا قريب من لفظ أبى داود (ج ٢ ص ١٤) ولكن اختصره المؤلف ، ورواه أيضا الدارقطنى (ص ٢٠٤) والسنائى (ج ٥ ص ٢٩ و ٣٠) واختصرناه

فيها حقة و بنتا لبون ، وهكذا كلما زادت عشر أفضى كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس فيما بعد العشرين ومائة إلا حقتان فقط . حتى تم
خمساً وعشرين ومائة فيجب فيها حقتان وشاة ^(١) الى ثلاثين ومائة فإذا بلغت فيها حقتان
وشاتان ، الى خمس وثلاثين ومائة ، ففيها حقتان وثلاث شياه : الى أربعين ومائة :
ففيها حقتان وأربع شياه ، الى خمس وأربعين ومائة ، فإذا بلغت فيها حقتان و بنت
مخاض : الى خمسين ومائة ، فإذا بلغت فيها ثلاث حقا ، وهكذا أبداً : اذا زادت على
الخمسين ومائة خمساً ففيها ثلاث حقا وشاة ، ثم كما ذكرنا : في كل خمس شاة مع الثلاث
حقا ، الى أن تصير خمساً وسبعين ومائة : فيجب فيها بنت مخاض وثلاث حقا : الى
ست وثمانين ومائة ، فإذا بلغت كانت فيها ثلاث حقا و بنت لبون ، الى ست وتسعين
ومائة ، فإذا بلغت فيها أربع حقا ، وكذلك الى أن تكون مائتين وخمسا : فإذا
بلغتها ففيها أربع حقا وشاة ، وهكذا أبداً ، كلما بلغت الزيادة خمسين زاد حقة :
ثم استأنف تزكيها بالغنم ثم بينت المخاض ثم بينت اللبون ثم بالحقة *

قال أبو محمد : فأما من رأى الحقتين فيما زاد على العشرين والمائة الى أن تصير ثلاثين
ومائة فانهم احتجوا بأن ذكروا ما روينا من طريق أبي عبيد عن حبيب بن أبي
حبيب ^(٢) عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن : « إن في كتاب النبي ﷺ وفي
كتاب عمر في الصدقة : أن الابل اذا زادت على عشرين ومائة فليس فيما دون العشر
شيء حتى تبلغ ثلاثين ومائة » *

قال علي : وهذا مرسل ، ولا حجة فيه ، ومحمد بن عبد الرحمن مجهول ^(٣) *
ونحن نأثمهم بما هو خير من هذا ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك
ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن العلاء — هو أبو كريـب — ثنا عبد الله بن
المبارك ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ
الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال : أقرأني إياها سالم بن

(١) في النسخة رقم (١٦) « وشياه » وهو تحريف (٢) مضى في اول المستة ٢٧٣ بعض هذا الاثر بهذا
الاسناد ولكن فيه « أبو عبيد القاسم بن سلام تازيد عن حبيب بن أبي حبيب » فقط من الاصلين هنا
« تازيد » ، وهو خطأ والصواب ائبانه ، فانابا عيدمات بمكة سنة ٢٢٤ عن ٦٧ سنة قريبا ، فكانه ولد
سنة ١٥٧ وقيل انه ولد سنة ١٥٠ وقيل سنة ١٥٤ وحبيب بن أبي حبيب مات سنة ١٦٢ ، فكان أبو عبيد طفلا
عند وفاة حبيب : وزيد شيخ أبي عبيد هو زيد بن هرون كما في الفارص (ص ٢١٠) والهاكم (ج ١ ص ٣٩٤)
(٣) محمد بن عبد الرحمن هذا ليس مجهولا ، بل هو معروف ، وهو أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن الانصاري .
كما صرح بذلك في رواية الهاكم وهو تلمذ لابي حنيفة *

عبد الله بن عمر : فوعيتها على وجهها ، وهى التى اتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر وذكر الحديث ، وفيه : « فى الابل اذا كانت إحدى وعشرين ومائة فقيها ثلاث بنات لبون ، الى ثلاثين ومائة ، فاذا بلغتها فقيها بنتا لبون وحقه » وذكر باقى الحديث . وهذا خير مما أتونا به ، وهذا هو كتاب عمر حقا ، لانتلك المكذوبة *
وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا سحنون ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب ^(١) قال : نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذى كتب فى الصدقة ، وهى عند آل عمر بن الخطاب ، أقرأنيها سالم بن عبد الله ابن عمر فوعيتها على وجهها . وهى التى نسخ عمر بن عبد العزيز من سالم وعبد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب حين أمر على المدينة ، وأمر عماله بالعمل بها ، ثم ذكر نحو هذا الخبر الذى أوردنا *

وقالوا أيضا : قد جاء فى أحاديث « فى كل خمسين حقة » *

قلنا : نعم ، وهى أحاديث مرسلّة من طريق الشعي وغيره ، وقد أوردنا عن أبي بكر عن رسول الله ﷺ : « فى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون » *
وكذلك صح أيضا من طريق ابن عمر : كما روينا بالسند المذكور الى أبي داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ، فلم يخرجها الى عماله حتى قبض ، وقرنه بسيفه ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه : فى خمس من الابل شاة » وذكر الحديث وفيه : « فقيها بنتا لبون الى تسعين ، فاذا زادت واحدة فقيها حقتان الى عشرين ومائة ، فان كانت الابل أكثر من ذلك ففى كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون » ^(٢) *

وهذا هو الذى لا يصح غيره . ولو صحت تلك الاخبار التى ليس فيها إلا فى كل خمسين حقة « لكان هذان الخبران الصحيحان زائدين عليها حكما بأن فى كل أربعين بنت لبون ، فذلك غير مخالفة لهذين الخبرين . وهذان الخبران زائدان على تلك : فلا يحل خلافهما *
والحجة الثانية أنهم قالوا : لما وجب فى العشرين ومائة حقتان ، ثم وجدنا الزيادة عليها لاحكم لها فى نفسها ، إذ كل أربعين قبلها فقيها بنت لبون على قولكم ، إذ تجعلون فيما زاد على عشرين ومائة ثلاث بنات لبون — : فاذا لاحكم لها فى نفسها فأحرى أن

لا يكون لها حكم في غيرها ، فكل زيادة قبلها تنقل الفرض فلها حصة من تلك الزيادة وهذه بخلاف ذلك *

قال أبو محمد : هذا بكلام المروريين أو بكلام المستخفين بالدين أشبه منه بكلام من يعقل ويتكلم في العلم !! لانه كلام لم يوجهه قرآن ولا سنة صحيحة : ولا رواية فاسدة : ولا أثر عن صاحب ولا تابع : ولا قياس على شيء من ذلك : ولا رأى له وجه يفهم * ثم يقال له : قد كذبت في وسواسك هذا أيضا ، لان كل أربعين في المائة والعشرين لا تجب فيها بنت لبون أصلا ، ولا تجب فيها مجمعة ثلاث بنات لبون ، وإنما فيها حقتان فقط ، حتى اذا زادت على العشرين ومائة واحدة فصاعدا الى أن تم ثلاثين ومائة فيثبت وجب في كل أربعين في المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون (١) فلك الزيادة غيرت فرض ما قبلها ، وصار لها أيضا في نفسها حصة من تلك الزيادة الحادثة ، وهذا ظاهر لا خفاء به ، وقد صح قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة : وفي كل أربعين بنت لبون » فيما زاد على العشرين ومائة ، فوجب في المائة حيثند حقتان ولم يحز تعطيل النيف والعشرين الزائدة فلا تركي ، وحكمها في الزكاة منصوص عليه . ويمكن إخراجها فيه ، فوجب الثلاث بنات لبون ، وبطل ماموها به *

وأما قول مالك في التخيير بين إخراج حقتين أو ثلاث بنات لبون خطأ لانه تضييع للنيف والعشرين الزائدة على المائة : فلا تخرج زكاتها وهذا لا يجوز *

وأيضاً فان رسول الله ﷺ فرق بين حكم العشرين ومائة فجعل فيها حقتين . بنص كلامه في حديث أنس عن أبي بكر الذي أوردنا في أول كلامنا في زكاة الابل وبين حكم ما زاد على ذلك ، فلم يحز أن يسوى بين حكمين فرق رسول الله ﷺ بينهما ولا نعلم أحداً قبل مالك قال : بهذا التخيير *

وقولنا في هذا هو قول الزهري ، وآل عمر بن الخطاب ، وغيرهم ، وهو قول عمر ابن عبد العزيز كما أوردنا قبل *

وأما قول أبي حنيفة فانه احتج أصحابه له بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله ابن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا

(١) كذا في الاصلين ، ولعل فيها سقطا من النسخين ، وان يكون اصل الكلام « فيثبت وجب في كل أربعين بنت لبون ، وفي المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون » وهذا ظاهر .

حمد بن سلة : أنه أخذ من قيس بن سعد (١) كتابا عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن رسول الله ﷺ كتب لجدته عمرو بن حزم ذكر ما يخرج من فرائض الابل : « إذا كانت خمسة وعشرين قطعا ابنة مخاض ، إلى أن تبلغ خمسة وثلاثين ، فإن لم توجد فابن لبون ذكر فإن كانت أكثر من ذلك قطعا بنت لبون ، إلى أن تبلغ خمسة وأربعين ، فإن كانت أكثر من ذلك قطعا حقة ، إلى أن تبلغ ستين ، فإن كانت أكثر منها قطعا جذعة ، إلى أن تبلغ خمسة وسبعين ، فإذا كانت أكثر من ذلك قطعا ابنة لبون إلى أن تبلغ تسعين ، فإن كانت أكثر من ذلك قطعا حقتان ، إلى عشرين ومائة ، فإن كانت أكثر من ذلك فقد في كل خمسين حقة ، فما فضل فانه يعاد إلى أول فرصة الابل وما كان أقل من خمسة وعشرين قطعا في كل خمس ذود شاة ، « ليس فيها ذكر ولا هرمة ولا ذات عوار من الغنم » ثم خرج الى ذكر زكاة الغنم *

وبما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم : أن النبي ﷺ كتب لهم كتابا فيه : « وفي الابل اذا كانت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين قطعا بنت مخاض ، فإن لم توجد ابنة مخاض في الابل فابن لبون ذكر » الى ان ذكر التسعين : « فإذا كانت أكثر من ذلك الى عشرين ومائة قطعا حقتان ، فإذا كانت أكثر من ذلك فاعد في كل خمسين حقة ، وما كان أقل من خمسة وعشرين قطعا في كل خمس شاة » *

وذكروا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنثلي ثنا محمد بن المنثري ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب في الابل قال : فإذا زادت على عشرين ومائة فبحساب الاول ، وتأنف لها الفرائض *

قال أبو محمد : وبقولهم يقول ابراهيم النخعي ، وسفيان الثوري قالوا : وحديث علي هذا مستند *

واحتجوا بما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري (٢) ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة أخبرني محمد بن سوقة (٣) قال أخبرني أبو يعلى — هو منذر

(١) هو الحبشي مفتي مكة . وهو من اتباع التابعين ، وروى عن عطاء وخلفه في مجله ، مات سنة ١١٩ هـ . وكان ثقة قليل الحديث . وروايته منه تزيد ما قلناه مرارا من صحة كتاب عمرو بن حزم (٢) سقط من الاسناد في الاصلين « ثنا الدبري » وهو ضروري فيه ، فان الدبري هو راوى مصنف عبد الرزاق عنه ، وقد سبق الاسناد مرارا كثيرة على الصواب . (٣) بضم السين المهمة وقصع القاف وبينها واو ، وعندها تابعي ثقة من خيار اهل الكوفة .

الثورى — عن محمد بن الحنفية قال : جاء ناس الى أبى فشكوا سعاة عثمان بن عفان : فقال أبى : أى بنى خذ هذا الكتاب فاذهب به الى عثمان وقل له : إن ناساً من الناس شكوا ساعاتك ، وهذا أمر رسول الله ﷺ فى الفرائض ، فأمرهم فليأخذوا به : قال : فانطلقت بالكتاب حتى دخلت على عثمان بن عفان رضى الله عنه : فقلت : إن أبى أرسلنى اليك . وذكر أن ناساً من الناس شكوا ساعاتك ، وهذا أمر رسول الله ﷺ فى الفرائض ، فرمهم فليأخذوا به ، فقال : لاحتاجة لنا فى كتابك ، فرجعت الى أبى فاخبرته فقال : أى بنى ، لا عليك ، اردد الكتاب من حيث أخذته ، قال : فلو كان ذا كرا عثمان بشىء لذكره بسوء ، قال : وإنما كان فى الكتاب ما كان فى حديث على (١) *

قالوا : فمن الباطل أن يظن بعل رضى الله عنه أن يخبر الناس بغير ما فى كتابه عن النبى ﷺ *

وادعوا انه قد روى عن ابن مسعود : وابن عمر مثل قولهم *

قال أبو محمد : هذا كل ما موهوا به ، مما يمكن أن يوه به من لاعلم له ، أو من لا تقوى له ، وأما الهذر والتخليط فلا نهاية لفق القوة *

قال أبو محمد : وكل هذا لاحتاجة لهم فيه أصلاً *

أما حديث معمر ، وحامد بن سلمة فرسلان لا تقوم بهما حجة ، ثم لو صح لما كان لهم فيها متعلق أصلاً *

أما طريق معمر فان الذى فى آخره من قوله « وما كان أقل من خمسة وعشرين فقى كل خمس شاة » فانما هو حكم ابتداء فرائض الابل *

ولم يستحي عميد من عمدهم من أن يكذب فى هذا الحديث مرتين جهاراً : إحداهما أنه ادعى أن فى أوله ذكر تركية الابل بالغنم فلا يجوز أن يظن أنه كرهه *

قال أبو محمد : وقد كذب فى هذا علانية ! وأعماه الهوى وأصمه ولم يستحي ! وما ذكر معمر فى أول كلامه فى فرائض الابل الا كما أوردناه من حكم الخمسة والعشرين فصاعداً ، وذكر فى آخر حديثه حكم تركيتها بالغنم اذ لم يذكره أولاً *

والموضع الثانى أنه جاهر بالكذب ! فقال معمر عن عبد الله بن أبى بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « وهذا كذب ، مارواه معمر إلا عن عبد الله بن أبى بكر فقط » ثم لو صح له هذا لما أخرجه ذلك عن الارسال ، لأن محمد

ابن عمرو لم يدرك النبي ﷺ (١) *

ثم عجب آخر ! وهو احتجاجة بهذين الخبرين فيما ليس فيهما منه شيء : وهو يخالفهما فيما فيهما من أنه إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر ! أفلا يعوق المرء مسكه (٢) من الحياء عن مثل هذا ؟ ! *

والعجب أنهم زادوا كذبا وجرأة وخشا ! فقالوا : معنى قوله عليه السلام : « إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر » إنما أراد بقيمة بنت مخاض وهذا كذب بارد سمج !! ولا فرق بينهم في هذا وبين من قال : ما أراد إلا ابن لبون أصهب ، أو في أرض نجد خاصة !! ومن الباطل الممتنع الذي لا يمكن أصلا أن يريد النبي ﷺ أن يعوض مما عدم بالقيمة ويقتصر على ذكر ابن لبون ذكر أيضا خاصة *

والعجب من هؤلاء القوم في تقويلهم النبي ﷺ ما لم يقل وإحالة كلامه إلى الهوس !! والغثاة والتليس ! ولا يستجيزون إحالة لفظة من كلام أبي حنيفة عن مقتضاها والله لأفعل هذا موثوق بعقده ! ولقد صدق الأئمة القائلون : إنهم يكيدون الاسلام *

ويقال لهم : هلا حلتهم مأخذتم به بما لا يجوز الاخذ به مما روى عن بعض السلف من أن جعل الآبق أربعون درهما — على أنه إنما أراد قيمة تب ذلك الذي رد ذلك الآبق فقط ؟ على أن هذا كان أولى وأصح من حمله على إيجاب شريعة لم يوجها الله تعالى ولا رسوله ﷺ *

كالم يتعدوا قول أبي حنيفة فيمن تزوج على بيت وخدام أن البيت خمسون ديناراً والعبد أربعون ديناراً ، فتوقوا مخالفة خطأ أبي حنيفة في التقويم : ولم يبالوا بمخالفة أمر رسول الله ﷺ والكذب عليه وحملهم حده على التقويم !! *

(١) أما الرمي بالكذب فإنه هنا جرائفة مستكرة ، وما أدى من يرى به ابن حزم ؟ الحديث رواه هكذا عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، « عن أبيه عن جده » ثم روى شخصاً يقصده — لانعرف من هو — بأنه كذب فزاد هذا ، وقد روى الهاربي (ص ٢٠٢) قطعة من كتاب عمرو بن حزم من طريق الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، ثم روى عقبه « حدثنا بشر بن الحكم ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب له كتاباً فاذكر نحوه » هذا نص كلام الهاربي وهو امام ثقة ، وشيخه بشر بن الحكم ثقة ، وياق الأسناد لا يسأل عنه لشهرته وقوا عموماً والتمهوا عنهم ، فابن الكذب ؟ ومن الكاذب الله أعلم !! وأما أنه غير متصل فقم ، لأن محمد بن عمرو بن حزم جده عبد الله ليس محايياً ، ولكن هذا الأسناد يؤيد قولنا في صحة كتاب عمرو بن حزم لتواتر الرواية عن آله وأولاده ، ولصحة مسنده من طرق أخرى .

(٢) بضم الميم واسكان السين الهمزة — أى بية ، وفي النسخة رقم (١٦) « مسكه » بالتصغير ، ولم أر هذه الكلمة منعمة بالتصغير .

وأيضاً فانا قد أوجدناهم ماحدثناه حمام قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أمين أنا أبو عبد الله الكاظمي ثنا اسماعيل بن أبي أويس ثنا أبي عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدتهما عن رسول الله ﷺ : « أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حزم حين أمره علي بن أبي طالب ، وفيه الزكاة ، فذكره ، وفيه : « فاذا بلغت الذهب (١) قيمة مائتي درهم فقي قيمة كل أربعين درهماً درهم حين تبلغ أربعين ديناراً » *

فمن الحال أن تكون صحيفة ابن حزم بعضها حجة وبعضها ليس بحجة ، وهذه صفة الذين أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا : (تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض) *
وأما طريق حماد بن سلة فرسلة أيضاً ، والقول فيها كالقول في طريق معمر *
ثم لو صح جميعاً لما كان لهم فيها حجة ، لانه ليس في شيء منهما ما قالوا به أصلاً ، لان نص رواية حماد « الى عشرين ومائة » فان كانت أكثر من ذلك فعد في كل خمسين حقة ، فما فضل فانه يعاد الى أول فريضة الابل « هذا نصه فقط ، ولا يدل هذا على أن تعاد فيه الزكاة بالغنم كما ادعوا ، ويحتمل هذا اللفظ أن يكون أراد أن يرد الحكم الى أول فريضة الابل في (٢) أن في كل أربعين بنت لبون ، لان في أول فريضة الابل أن في أربعين بنت لبون وفي ثمانين بنت لبون ، فهذا أولى من تأويلهم الكاذب الفاسد المستحيل *
وأما حملهم ما روينا عن علي في ذلك على أنه مسند واحتجاجهم في ذلك بوجوب حسن الظن بعلي رضي الله عنه ، وأنه لا يجوز أن يظن به أنه يحدث بغير ما عنده عن رسول الله ﷺ — : فقول لعمرى صحيح ، الا أنه ليس على بأولي بحسن الظن منا من عثمان رضي الله عنهما معاً ، والفرض علينا حسن الظن بهما ، وإلا لقد سلوكوا سبيل إخوانهم من الروافض *

ونحن نقول : كما لا يجوز أن يساء الظن بعلي رضي الله عنه — في أن يظن أنه يحدث بغير ما عنده عن النبي ﷺ أو يتعمد خلاف روايته عنه عليه السلام — : فكذلك لا يجوز أن يساء الظن بعثمان رضي الله عنه ، فظن به أنه استخف بكتاب النبي ﷺ ، وقال : لا حاجة لنا به ، لكن نقول : لولا أن عثمان علم أن ما في كتاب علي منسوخ مardه ، ولا عرض عنه ، لكن كان ذلك الكتاب عند علي ولم يعلم بنسخه ، وكان عند عثمان نسخته *

فبحسن الظن بهما جميعاً كما يلزمنا ، وليس احسان الظن بعلي واساءته بعثمان بأبعد

(١) الراجح ان الذهب يذكر بوزن ، وقيل : ان تأنيته لانه أهل الحجاز . وهذه القطعة من كتاب عمرو ليست في الرواية التي رواها الحاكم وصحبها وأشرنا اليها مراراً (٢) في النسخة رقم (١٦) « هو » بدل « في » *

من الضلال من احسان الظن بعثمان واساءته بعلی ، فتقول : لو كان ذلك الكتاب عن النبي ﷺ ماردة عثمان ، ولا إحدى السنتين بأسهل من الأخرى ! وأما نحن فحسن الظن بهما رضي الله عنهما ، ولا نستسهل الكذب على رسول الله ﷺ في أن ينسب إليه القول بالظن الكاذب فتقبوا مقاعدنا من النار كما تبوأه ^(١) من فعل ذلك ، بل نقر ^(٢) قول عثمان وعلى مفرهما ، فليسا حجة دون رسول الله ﷺ ؛ لكنها إمامان من أهل الجنة ، مغفور لهما ، غير مبعدين من الوهم ، ونرجع إلى قول رسول الله ﷺ فأخذ بالثابت عنه ونطرح ما لم يثبت عنه *

ثم نقول لهم : هبكم أن كتاب على مسند ، وأنه لم ينسخ — فانه ليس فيه ما تقولون بل تموهون بالكذب — : وإنما فيه « في الابل إذا زادت على عشرين ومائة فحساب الأول وتستأنف لها الفرائض » وليس في هذا بيان أن زكاة الغنم تعود فيها ، ويحتمل قوله هذا أن تعود إلى حسابها الأول وتستأنف لها الفرائض ، فترجع إلى أن يكون في كل أربعين بنت لبون ، كما في أولها : في أربعين بنت لبون ، وفي ثمانين بنت لبون ، فهذا أول من تأويلكم الكاذب *

ثم نقول : هبكم أنه مسند — ومعاذ الله من ذلك — وأن فيه نص ما قلتم — ومعاذ الله من ذلك — فاسمعوه بكأله *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة . وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس شياه ، وفي ست وعشرين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر : حتى تبلغ خمساً وثلاثين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ خمساً وأربعين . فإذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل — أو قال : الجمل — حتى تبلغ ستين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمساً وسبعين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون ، حتى تبلغ تسعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل : إلى عشرين ومائة . فإذا زادت واحدة ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، وفي الورق — إذا حال عليها الحول — في كل مائتي درهم ، خمسة دراهم ، وليس فيما دون مائتين شيء . فان زادت فحساب ذلك ، وقد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنثي ثنا محمد بن المنثي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : اذا أخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين *

قال عبد الرحمن بن مهدي : وحدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : واذا زادت الابل على خمس وعشرين ففيها بنت مخاض ، فان لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر ، اذا أخذ المصدق بنت لبون مكان ابن لبون رد عشرة دراهم أو شاتين ؛ ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول ، فاذا حال عليه الحول ففي كل مائتين خمسة ، فإزاد فالحساب ؛ في أربعين ديناراً دينار ، فما نقص فالحساب ، فاذا بلغت عشرين ديناراً ففيها نصف دينار *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس ، فان زادت واحدة ففيها ابنة مخاض فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ان اخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين ، واخذ سنا دون سن أخذ شاتين او عشرة دراهم * قال علي : فهذه هي الروايات الثابتة عن علي رضي الله عنه ، معمر ، وسفيان ، وشعبة متفقون كلهم ، رواه عن سفيان وكيع ، ورواه عن شعبة عبد الرحمن بن مهدي ، ورواه عن معمر عبد الرزاق *

والذي هو هو بطرف مما في رواية يحيى بن سعيد عن سفيان خاصة — : ليس أيضاً موافقا لقولهم كما آوردنا ، فادعوا في خبر علي ما ليس فيه عنه أثر ، ولا جاء قط عنه * وخالفوا ذلك الخبر نفسه في اثني عشر موضعا مما فيه نصا ، وهي *

قوله : « في خمس وعشرين من الابل خمس شياه » *

وقوله : بتعويض ابن لبون مكان ابنة مخاض فقط *

وقوله فيما زاد على عشرين ومائة : « في كل أربعين بنت لبون » *

واسقاطه ذكر عودة فرائض الغنم ، فلم يذكره *

وقوله فيمن أخذ سنا فوق سن : « رد شاتين او عشرة دراهم » وبين ذلك فيمن

أخذ بنت لبون مكان ابنة مخاض ان لم يوجد ابن لبون *

وقوله فيمن أخذ سنادون سن : «أخذ معها شاتين أو عشرة دراهم» *
وقوله : « ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول » ولم يخص كان عنده نصاب من جنسها أولم يكن *

وقوله «في مائتين من الورق خمسة دراهم» ، فازاد في الحساب « ولم يجعل في ذلك وقصا ، كما يزعمون برأيهم » *

وقوله : « ليس في مائتين من الورق زكاة » وهم يزكون مادون المائتين اذا كان مع مالها ذهب اذا جمع الى الورق ساويا جميعا مائتى درهم او عشرين ديناراً *
ومنها عفوه عن صدقة الخيل *

ومنها عفوه عن صدقة الرقيق ، ولم يستثن تجارة أو غيرها *
ومنها قوله : « في أربعين ديناراً دينار ، فانقص في الحساب » ولم يجعل في ذلك وقصا أفىكون أعجب من يحتج برواية عن علي لا يان فيها لقولهم ، لكن بظن كاذب ، ويتحليون (١) في أنها مسندة بالقطع بالظن الكاذب المفترى — وهم قد خالفوا تلك الرواية نفسها بتلك الطريق ، ومعهما ما هو أقوى منها : في اثني عشر موضعاً منها ، كلها نصوص في غاية البيان ؟! هذا أمر مائدى في أى دين أم في أى عقل وجدوا ما يسهل عليهم !!! *
والعجب كل العجب من احتجاجهم بصحيفة معمر عن عبد الله بن أبى بكر ، وبصحيفة حماد عن قيس بن عباد عن أبى بكر بن حزم ، وهما مرسلتان ، وحديث موقوف على على وليس في كل ذلك نص بمثل قولهم ، ولا دليل ظاهر — ثم لا يستحيون من أن يعيبوا في هذه المسألة نفسها بالارسل الحديثين الصحيحين المسندين *

من طريق حماد وعبد الله بن المثنى كليهما عن عبد الله بن المثنى ، سمعاه منه ، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس ، سمعاه منه ، عن أنس بن مالك ، سمعاه منه ، عن أبى بكر الصديق ، سمعاه منه ، عن النبي ﷺ عن الله تعالى هكذا نصاً !!! *

ومن طريق الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه *
حدثنا عبد الله بن ربيع قال : ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني عن عبد الله بن محمد التميمي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ، فلم يخرجه الى عماله حتى قبض ، فقرنه بسيفه ، ففعل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين ابنة مخاض ، الى خمس

وثلاثين فاذا زادت واحدة ففيها بنت لبون ، الى خمس وأربعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة ، الى ستين ، فاذا زادت واحدة ففيها جذعة ، الى خمس وسبعين ، فاذا زادت واحدة ففيها ابنتا لبون ، الى تسعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقتان ، الى عشرين ومائة فان كانت الابل أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
 فقالوا : إن أصل هذين الحديثين الارسال ، وكذبوا في ذلك ! ثم لا يبالون بأن يحتجوا بهذين الحديثين ويصححونهما ، اذا وجدوا فيها ما يوافق رأى أبي حنيفة ، فيحلونه طورا ويحرمونه طورا ! *

واعترضوا فيها بأن ابن معين ضعفهما *

وليت شعري ! ما قول ابن معين في صحيفة ابن حزم وحديث علي ؟ ما نراه استجاز الكلام بكمرهما ، فضلا عن أن يشتغل بتضعيفها *

وأعجب من هذا كله أن بعض مقدميهم — المتأخرين عند الله تعالى — قال : لو كان هذا الحكم حقا لأخرج رسول الله ﷺ الى عماله ! *

قال أبو محمد : هذا قول الروافض في الطعن على أبي بكر ، وعمر وسائر الصحابة في العمل به . نعم : وعلى النبي ﷺ ، إذ نسبت اليه أنه كتب الباطل وقرنه بسيفه ثم كتبه ، وعمل به أصحابه بعده . فبطل كل ما هو به *

والعجب أنهم يدعون أنهم أصحاب قياس ! وقد خالفوا في هذا المكان النصوص والقياس ! *

فهل وجدوا فريضة تعود بعد سقوطها ؟ وهل وجدوا في أوقاص الابل وقصا من ثلاثة وثلاثين من الابل ؟ إذ لم يجعلوا بعد الاحدى والتسعين حكما زائدا الى خمسة وعشرين ومائة ، وهل وجدوا في شيء من الابل حكمتين مختلفتين في ابل واحدة ، بعضها يزكى بالابل وبعضها يزكى بالغنم ؟ *

وهم ينكرون أخذ زكاة عما أصيب في أرض خراجية ، وحجتهم في ذلك أنه لا يجوز أن يأخذوا حقين لله تعالى في مال واحد ! وهم قد جعلوا هنا — برأيهم الفاسد — في مال واحد حقين : أحدهما ابل ، والثاني غنم *

وهلا اذردوا الغنم وبنت الخاض بعد اسقاطهما ردوا أيضا في ست وثلاثين زائدة على العشرين والمائة بنت اللبون ؟ ! *

فان قالوا : منعا من ذلك قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة » *

قل لهم: فلما منعكم من رد الغنم قوله عليه السلام: « وفي كل أربعين بنت لبون »! *
 فظهر أنهم لم يعلقوا بشيء، ونعوذ بالله من الضلال! *
 وقالوا في الخبر الذى ذكرنا من طريق محمد بن عبد الرحمن: « ليس فيما بعد العشرين
 والمائة شيء الى ثلاثين ومائة »: انه يعارض سائر الأخبار *
 قال أبو محمد: ان كان هذا فأول ما يعارض فصيفة عمرو بن حزم، وحديث على
 بن يظنونه فيما . فسقط تمويههم كله . وبالله تعالى التوفيق *
 وأما دعواهم ان قولهم روى عن عمر بن الخطاب: وعلى بن مسعود فقد كذبوا جبارا *
 فأما على فقد ذكرنا الرواية الثابتة عنه، وأنه ليس فيما تعلقوا به من قوله دليل
 ولا نص بما ادعوه عليه بانتمويه الكاذب *
 وأما ابن مسعود فلا يجدونه عنه أصلا . أما ثابت فقطع بذلك قطعا . وأما رواية
 ساقطة فبعيد عليهم وجودها أيضا، وأما موضوعة من عمل الوقت فيسهل عليهم! إلا انها
 لا تتفق في سوق العلم *
 وأما عمر رضى الله عنه فالثابت عنه كالشمس خلاف قولهم: وموافق لقولنا،
 ولا سيل إلى وجود خلاف ذلك عنه . إلا ان صاغوه للوقت ^(١) *
 حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان
 الثوري عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر
 أنه قال: في الأبل في خمس شاة: وفي عشر شاتان . وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي
 عشرين أربع شياه . وفي خمس وعشرين بنت مخاض، فان لم تكن بنت مخاض فان
 لبون ذكر . الى خمس وثلاثين . فان زادت واحدة ففيها بنت لبون . الى خمس وأربعين
 فان زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل، الى ستين . فان زادت واحدة ففيها جذعة
 الى خمس وسبعين فان زادت واحدة ففيها ابنة لبون الى تسعين . فان زادت واحدة ففيها
 حقتان طروقتا الفحل . الى عشرين ومائة . فان زادت ففي كل أربعين بنت ^(٢) لبون
 وفي كل خمسين حقة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا
 محمد بن العلاء — هو أبو كريـب — ثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن

(١) ما هنا من الذى فى النسخة رقم (١٦) هو نسخة بمحاشة رقم (١٤) والذى أصلها « إلا ان يضعوه للوقت »
 والمعنى واحد (٢) فى النسخة رقم (١٦) فى هذا الاثر « ابنة » مكان « بنت » حينما وقعت .

ابن شهاب قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال ابن شهاب : أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر قال : « اذا كانت ^(١) احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، فاذا كانت ثلاثين ومائة : ففيها ابنتا لبون وحقه : حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة ، فاذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان وابنة لبون ، حتى تبلغ تسعا وأربعين ومائة ، فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقات : حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة ، فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وستين ومائة ، فاذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقه : حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة ، فاذا كانت ثمانين ومائة ففيها حقتان وبنات لبون : حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة ، فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقات وبنات لبون : حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة : فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقات : أو خمس بنات لبون : أي السنين وجدت أخذت وفي سائمة الغنم » قد ذكر نحو حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه *

قال أبو محمد : فهذا قول عمر : هو قولنا نفسه : مخالف لقولهم *

والعجب كله تعلمهم في هذا الخبر بأنه انفرد به يونس بن يزيد *

قال علي : * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها *

ثم لا يستحيون من تصحيحه والاحتجاج به موهمين ^(٢) أنه موافق لأبيهم في ان لازكاة الا في السائمة *

فظهر فساد قولهم : وخلافهم لله تعالى ، والسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولاني بكر وعمر ، وعلي ، وأنس ، وابن عمر : وسائر الصحابة رضی الله عنهم ، دون ان يتعلقوا برواية صحيحة عن احد منهم بمثل قولهم : الا عن ابراهيم وحده . والله تعالى التوفيق *

٦٧٥ — مسألة — قال أبو محمد : ويعطى المصدق الشاتين أو العشرين درهما مما أخذ من صدقة الغنم ، أو يبيع من الابل ، لانه للمسلمين من أهل الصدقات يأخذ ذلك فمن ملهم يؤديه *

ولا يجوز له التقاص ، وهو : أن يجب على المسلم بنتا لبون فلا يجدهما عنده ، ويجد عنده حقة وبنات مخاض ، فانه يأخذهما ويعطيهما شاتين أو عشرين درهما ويأخذ منه شاتين

(١) في إيداد (ج ٢ ص ٩٠) « فاذا كانت » (٢) في النسخة رقم (١٤) « موهمين ،

أو عشرين درهما ولا بد ، وجائز له ان يأخذ ذلك ثم يرده بعينه ، أو يعطيه ثم يرده بعينه لأنه قد أوفى واستوفى ! وأما التقاص — بأن يترك كل واحد منهما صاحبه ما عليه من ذلك — فهو ترك لحق الله تعالى قد وجب لم يقبض ، وهذا لا يجوز ، ولا يجوز إبراء المصدق من حق أهل الصدقة ، لأنه مال غيره . وبالله تعالى التوفيق ^(١) *

٦٧٦ — مسألة — والزكاة تكرر في كل سنة في الأبل ، والبقر ، والغنم ، والذهب والفضة بخلاف البر ، والشعير ، والتمر ، فإن هذه الأصناف إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً ، وإنما ترك عند تصفيتها ، وكيلها ، وبس التمر ، وكيله ، وهذا لا خلاف فيه من أحد ، إلا في الحلى والعوامل ، وسنذكره ان شاء الله تعالى ، وكان رسول الله ﷺ يخرج المصدقين كل سنة *

٦٧٧ — مسألة — والزكاة واجبة في الأبل ، والبقر ، والغنم بانقضاء الحول ، ولا حكم في ذلك لمحبي الساعي — وهو المصدق — وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأصحابنا * وقال مالك ، وأبو ثور : لا تجب الزكاة إلا بمجيء المصدق * ثم تناقضوا فقالوا : ان أبطأ المصدق عاما أو عامين لم تسقط الزكاة بذلك ، ووجب أخذها لكل عام خلا *

وهذا إبطال قولهم فإن الزكاة لا تجب إلا بمجيء الساعي ، وإنما الساعي وكيل مأمور بقبض ما وجب ، لا بقبض ما لم يجب ، ولا باسقاط ما وجب * ولا خلاف بين أحد من الأمة — وهم في الجملة — في ان المصدق لوجاء قبل تمام الحول لما جاز أن يعطى منها شيئاً ، فبطل ان يكون الحكم لمحبي الساعي *

ولا يخلو الساعي من أن يكون بعته الإمام الواجبة طاعته : أو أميره ، أو بعته من لا تجب طاعته ، فإن بعته من لا تجب طاعته فليس هو المأمور من الله تعالى أو رسوله عليه السلام بقبض الزكاة ، فإذ ليس هو ذلك فلا يجزئ ما قبض ، والزكاة باقية ^(٢) وعلى صاحب المال أدائها ولا بد . لأن الذي أخذ منه مظلة لاصدقة واجبة ، وإن كان بعته من تجب طاعته . فلا يخلو من أن يكون باعته يضعها مواضعها ، أو لا يضعها مواضعها ، فإن كان يضعها مواضعها فلا يحل لأحد دفع زكاته إلا إليه لأنه هو المأمور بقبضها من الله تعالى ورسوله ﷺ . فمن دفعها إلى غير المأمور بدفعها إليه فقد تعدى ، والتعدى

(١) تمسك المؤلف تمسكاً شديداً بالظاهر هنا ، فانتفى إلى العت أو إلى التكلف ، فإذا أعطى المصدق عشرين درهما أو اثنين ثم أخذ ذلك من صاحب المال بعينه أو أخذ مثله فقد عاناه الأمر إلى التقاص ، وكان الأخذ والإعلاء عملاً عيباً (٢) في النسخة رقم (١٦) والزكاة واجبة .

مردود ، قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » (١) *

زكاة السائمة وغير السائمة من الماشية

٦٧٨ — مسألة — قال مالك، والليث، وبعض أصحابنا: تزكى السوائم، والمعلوقة، والمتخذة للركوب وللحراث وغير ذلك ، من الابل والبقر والغنم *

وقال بعض أصحابنا: أما الابل فتم ، وأما الغنم والبقر فلا زكاة الا في سائمتهما . وهو قول أبي الحسن بن المغلس (٢) :

وقال بعضهم : أما الابل والغنم فتزكى سائمتهما وغير سائمتهما ، وأما البقر فلا تزكى إلا سائمتهما . وهو قول أبي بكر بن داود رحمه الله *

ولم يختلف أحد من أصحابنا في أن سائمة الابل وغير السائمة منها تزكى سواء سواء ، وقال أبو حنيفة والثشافى : لا زكاة الا في السائمة من كل ذلك *

وقال بعضهم : تزكى غير السائمة من كل ذلك مرة واحدة في الدهر ، ثم لا تعود الزكاة فيها *

فاحتج أصحاب أبي حنيفة والثشافى بأن قالوا : قولنا هو قول جمهور السلف من الصحابة رضئ الله عنهم وغيرهم *

كما روينا من طريق سفيان ومعمّر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي : ليس على عوامل البقر صدقة *

وقد ذكرنا آنفاً قول عمر رضي الله عنه . في أربعين من الغنم سائمة شاة الى عشرين ومائة *

وعن ليث عن طاوس عن معاذ بن جبل : ليس على عوامل البقر صدقة *

وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر : لا صدقة في المثيرة *

ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضئ الله عنهم خلاف في ذلك *

وعن ابن جريج عن عطاء : لا صدقة في المحولة والمثيرة *

وهو قول عمرو بن دينار ، وعبد الكريم *

والمحولة هي الابل الحاملة، والمثيرة بقر الحرث، قال تعالى : (لا ذلول تثير الأرض) *

(١) نسي المؤلف ان يذكر حكم الصورة الاخرى، وهي ما اذا كان الامام الواجبة طاعة لا يجتمعها مواضعها ، اوله تعد ترك ذكره ، خشية استبداد الملوك والامراء وهيئات منهم بضع الحقوق مواضعها ١٤ (٢) في النسخة رقم (١٦) « ابى الحسن المغلس » وسيأتى في المسئلة ٦٨١ قول المؤلف « وابى الحسن بن المغلس من اصحابنا » *

وعن سعيد بن جبير : ليس على نور عامل ^(١) ولا على حمل ظئينة صدقة *
 وعن ابراهيم النخعي : ليس في عوامل البقر صدقة *
 وعن مجاهد : من له أربعون شاة في مصر يحلبها فلا زكاة عليه فيها ، ولا صدقة في
 البقر العوامل *

وعن الزهري : ليس في السواني من البقر وبقر الحرث صدقة ، وفيما عداهما من
 البقر الصدقة كصدقة الابل ، وأوجب الزكاة في عوامل الابل *
 وعن عمر بن عبدالعزيز : ليس في الابل والبقر العوامل صدقة *
 وعن الحسن البصري : ليس في البقر العوامل والابل العوامل صدقة *
 وعن موسى بن طلحة بن عبيد الله : ليس في البقر العوامل صدقة *
 وعن سعيد بن عبدالعزيز ^(٢) : ليس في البقر الحرث صدقة *
 وعن الحكم بن عتيبة . ليس في البقر العوامل صدقة *
 وعن طاوس : ليس في عوامل البقر ، والابل صدقة ، الا في السوائم خاصة *
 وعن الشعبي : ليس في البقر العوامل صدقة *
 وهو أيضاً قول شهر بن حوشب والضحاك *
 وعن ابن شبرمة : ليس في الابل العوامل صدقة *
 وقال الأوزاعي : لا زكاة في البقر العوامل ، وأوجبها في الابل العوامل *
 وقال سفيان : لا زكاة في غير السائمة من الابل والبقر والغنم ، ولا زكاة في الغنم المتخذة
 للذبح ، وذكر له قول مالك في ايجاب الزكاة في ذلك ، فعجب ، وقال : ما ظننت أن أحداً يقول هذا *
 وهو قول أبي عبيد وغيره *

ورويان عن عمر بن عبدالعزيز ، وقادة ، وحماة بن أبي سليمان ايجاب الزكاة في الابل العوامل *
 وعن يحيى بن سعيد الأنصاري ايجاب الزكاة في كل غنم وبقر وابل ، سائمة أو غير سائمة *
 واحتجوا بأنه قد صح عن النبي ﷺ « في سائمة الغنم » قالوا : ولا يجوز أن يقول عليه
 السلام كلاماً لا فائدة فيه : فدل أن غير السائمة بخلاف السائمة *
 وقد جاء في بعض الآثار « في سائمة الابل » قالوا . فحسن سائمة البقر على ذلك *

(١) عامل صفة لثور لا مضاف اليه (٢) هو التوخى التمشق تليذ عطار ، والزهري يروي بمكحول وغيرهم ،
 وروى عنه الثوري وشعبة ، وهما من اقراءه ، قال الحاكم « هو لامل الشام كالك لامل المديقق التقدم والفضل
 والقفة والامانة » ولد سنة ٩٠ ومات سنة ١٦٧ هـ

وقالوا : انما جعلت الزكاة في افيه النماء ، وأما في افيه الكلفة فلا . ما نعلم لهم شيئاً شغبوا به غير ما ذكرنا *

واحتج أصحابنا في تخصيص عوامل البقر خاصة بأن الاخبار في البقر لم تصح ، فالواجب أن لا تجب الزكاة فيها الا حيث اجتمع على وجوب الزكاة فيها . ولم يجمع على وجوب الزكاة فيها في غير السائمة *

واحتج من رأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر بأن قال : قد صحت الزكاة فيها بالنص المجمل ، ولم يأت نص بأن تكرر الزكاة فيها في كل عام ، فوجب تكرار الزكاة في السائمة بالاجماع المتيقن ، ولم يجب التكرار في غير السائمة ، لانص ولا باجماع *

قال أبو محمد : أما حجة من احتج بكثرة القائلين بذلك ، وبأنه قول أربعة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف — فلاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ *

ثم نقول للحنفين والشافعيين في احتجاجهم بهذه القضية ، فان الحنفيين نسوا أنفسهم في هذه القصة ، اذ قالوا بزكاة خمسين بقرة يقره ور بع ، ولا يعرف ذلك عن أحد من الصحابة ولا من غيرهم الا عن ابراهيم ، وتقسيمهم في الميتات تقع في البثر قموت فيه ، فلا يعرف أن أحد أقسم قبلهم ، وتقديرهم المسح في الرأس بثلاث أصابع مربعة ور بع الرأس مرة .

ولا يعرف هذا الهوس عن أحد قبلهم ، ولودنا أن نعرف بأي الأصابع هي ؟ أم بأي خيط يقدر ر بع الرأس !! واجازتهم الاستجاء بالروث ، ولا يعرف أن أحداً أجازة قبلهم ، وتقسيمهم فيما ينقض الوضوء ما يخرج من الجوف ولا يعرف عن أحد قبلهم ، وقولهم في صفة صدقة الخيل ، ولا يعرف عن أحد قبلهم ، ومثل هذا كثير جداً وخلافهم لكل رواية جاءت عن أبي هريرة في غسل الاناء من ولو غ الكلب ، ولا مخالف له يعرف من الصحابة ،

وخلافهم عمر بن الخطاب وأبا حنيفة وابنه سهل بن أبي حنيفة في ترك ما يأكله المخروص عليه من التمر ، ومعهم جميع الصحابة يقيين ، لا مخالف لهم في ذلك منهم . ومثل هذا كثير جداً *

وكذلك نسي الشافعيون ^(١) انفسهم في تقسيمهم ما تؤخذ منه الزكاة مما يخرج من الأرض ^(٢) ولا يعرف عن أحد قبل الشافعي ، وتحديدهم ما ينجس من الماء ما لا ينجس بخمسائة رطل بغدادية وما يعرف عن أحد قبلهم ، وخلافهم جابر بن عبد الله فيما سقى بالنضح وبالعين أنه يزكي على الأغلب ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة ومثل هذا كثير جداً لهم *

وأما احتجاجهم بما جاء في بعض الاخبار من ذكر السائمة فنعيم ، صح هذا اللفظ في حديث أنس عن أبي بكر رضي الله عنه في الغنم خاصة . فلولم يأت غير هذا الخبر لوجب

(١) في النسخة رقم (١٦) «الشافعيين» وهو لحن (٢) في النسخة رقم (١٦) وما يخرج من ثمرة الأرض .

أن لا يركب غير السائمة ، لكن جاء في حديث ابن عمر - كما أوردنا قبل - إيجاب الزكاة في النعم جملة ، فكان هذا زائداً على ما في حديث أبي بكر ، والزيادة لا يجوز تركها ^(١) * وأما الخبر في سائمة الابل فلا يصح ، لأنه لم يرد الا في خبر بهز بن حكيم فقط ^(٢) * ثم لو صح لكان ما في حديث أبي بكر وابن عمر زيادة حكمه عليه الزيادة لا يحل خلافها * ولا فرق بين هذا وبين قول الله تعالى : (قل لا أجد فيها أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً) مع قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية ، وقوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) مع قوله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية * وهلا استعمل الخنفيون والشافعيون هذا العمل حيث كان يلزمهم استعماله من قوله تعالى : (فمن قتلهم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) فقالوا : وكذلك من قتلهم مخطئاً ؟ ولعمري ان قياس غير السائمة على السائمة لأشبه من قياس قاتل الخطأ على قاتل العمد ! وحيث قال الله تعالى : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) فقالوا : نعم ، وان لم يكن في حجورنا *

ومثل هذا كثير جداً ، لا يتفقون فيه الى أصل ^(٣) ! فمرة يمنعون من تعدى ما في النص حيث جاء نص آخر بزيادة عليه ، ومرة يتعدون النص حيث لم يأت نص آخر بزيادة عليه ! فهم أبداً يعكسون الحقائق ، ولو أنهم أخذوا بجميع النصوص ، ولم يتركوا بعضها لبعض ، ولم يتعدوها الى ما لا نص فيه — لكان أسلم لهم من النار والعار * وأما قولهم : ان الزكاة انما جعلت على ما فيه النماء ، فباطل ، والزكاة واجبة في الدراهم والدنانير ، ولا تنسئ ^(٤) أصلاً ، وليست في الحخير ، وهي تنسئ ، ولا في الخضر عند أكثرهم ، وهي تنسئ *

وايضاً فان العوامل من البقر والابل تنسئ أعمالها وكراؤها ، وتنسئ بالولادة أيضاً * فان قالوا : لها مؤنة في العلف *

قلنا : وللسائمة مؤنة الراعي ، واتهم لانتفتون الى عظيم المؤنة والنفقة في الحرث ، وان استوعبته كله ، بل ترون الزكاة ^(٥) فيه ، ولا تراعون الخسارة في التجارة ، بل ترون

(١) في النسخة رقم (١٦) ، لا يحل تركها . (٢) انظر الكلام عليه في نيل الاوطار (ج ٤ ص ١٧٩)

(٣) هذا تعبير مبتكر غير معروف ، واخذه من قولهم : تفقت الشيء ، بمعنى حقته ومن دققته ، اذا ظفرت به (٤) يقال : نسي نسي ، بكسر الهمزة والمضارع « و يقال ايضا نسي نسي » والاولا كثر (٥) في النسخة رقم (١٤) « فيها » .

الزكاة فيها فسقط هذا القول جملة . والله تعالى التوفيق *

وأما من خص من أصحابنا البقر بأن لا تترك الاسائمتها فقط فانهم قالوا : قد صح عن النبي ﷺ زكاة الابل والغنم عموماً ، وحذر كاتها ، ومن كم تؤخذ الزكاة منها ، فلم يجوز ان يخص أمره ﷺ برأى ولا بقياس ، وأما البقر فلم يصح نص في صفة زكاتها ، فوجب ان لا تجب الزكاة الا في بقر صح الاجماع على وجوب الزكاة فيها ، ولا إجماع الا في السائمة ، فوجب الزكاة فيها ، دون غيرها التي لا إجماع فيها *

قال ابو محمد : وهذا خطأ ، بل قد صح عن النبي ﷺ ايجاب الزكاة في البقر : بقوله عليه السلام الذي قد اوردناه قبل باسناده — : « ما من صاحب ابل ولا بقر لا يؤدى زكاتها الا فعل به كذا » . فصح بالنص وجوب الزكاة في البقر جملة : الا أنه لم يأت نص في العدد الذي تجب فيه الزكاة منها : ولا كم يؤخذ منها ، ففى هذين الأمرين يراعى الاجماع ، وأما تخصيص بقر دون بقر فهو تخصيص للثابت عنه عليه السلام من ايجابه الزكاة في البقر بغير نص ، وهذا لا يجوز *

ولا فرق بين من أسقط الزكاة عن غير السائمة بهذا الدليل وبين من أسقطها عن المذكور بهذا الدليل نفسه ، فقد صح الخلاف في زكاتها *

كما حدثنا حماد قال ثنا عبدالله بن محمد بن علي الباغي ثنا عبدالله بن يونس ثنا يونس بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن المغيرة هو ابن مقسم ^(١) الضبي — عن ابراهيم النخعي قال : ليس في شيء من السواثم صدقة إلا إناث الابل ، وإناث البقر ، والغنم * قال أبو محمد : ولا يقول بهذا أحد من أصحابنا ، ولا الحنفيون ولا المالكيون ولا الشافعيون ولا الحنبلون ، ولا يجوز القول به أصلاً ، لأنه تحكم بلا برهان *

فوجب بالنص الزكاة في كل بقر ، أي صفة من صفات البقر كانت ، سائمة أو غير سائمة ، إلا بقر أخصانص أو اجماع *

وأما العدد والوقت وما يؤخذ منها فلا يجوز القول به إلا باجماع متيقن أو بنص صحيح هو بالله تعالى التوفيق *

وأما من قال في السائمة بعودة الزكاة فيها كل عام ، ورأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر — : فإنه احتج بان الزكاة واجبة في البقر بالنص الذي أوردنا ، ولم يأت بتكرار الزكاة في كل عام نص ، فلا يجوز عودة الزكاة في مال قد زكى إلا بالاجماع ، وقد صح الاجماع بعودة

(١) بكر الميم واسكان القاف وفتح السين المهملة .

الزكاة في البقر والابل والغنم السائمة ^(١) كل عام ، فوجب القول بذلك ، ولا نص ولا إجماع في عودتها في غير السائمة منها كلها ، فلا يجب القول بذلك *

قال أبو محمد : كان هذا قولاً لا صحيحاً لولا أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يبعث المصدقين في كل عام لزكاة الابل والبقر والغنم ، هذا أمر منقول نقل الكافة ، وقد صح عن النبي ﷺ : «أرضوا مصدقكم» فإذا صدح هذا يقين ، وغروج المصدقين في كل عام موجب أخذ الزكاة في كل عام يقين ، فإذا شك في ذلك ، فتخصيص بعض ما وجبت فيه الزكاة عاماً بأن لا يأخذ منه المصدق الزكاة عاماً ثانياً تخصيص النص ، وقول بلا برهان ، وانما يراعى مثل هذا في الانصاف فيه وبالله تعالى التوفيق *

٦٧٩ - مسألة - وفرض على كل ذى ابل وبقر وغنم أن يحلبها يوم ورد هاعلى الماء ، ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفر برى ثنا البخارى ثنا الحكم ابن نافع - هو أبو اليمان ثنا شعيب - هو ابن أبي حمزة ثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : «تأتى الابل على صاحبها على خير ما كانت ، اذا هو لم يعط فيها حقها ، تطؤه باخفافها ، وتأتى الغنم على صاحبها على خير ما كانت ، اذا لم يعط فيها حقها ، تطؤه باخفافها وتططحه بقرونها ، قال : ومن حقها أن تحلب على الماء » ^(٢) *

قال أبو محمد : ومن قال : إنه لاحق في المال غير الزكاة فقد قال : الباطل ، ولا برهان على صحة قوله : لا من نص ولا إجماع ، وكل ما أوجه رسول الله ﷺ في الأموال فهو واجب * ونسأل من قال هذا : هل تجب في الأموال كفارة الظهار والايان وديون الناس أم لا ؟ فنقول لهم : نعم ، وهذا ناقض منهم *

وأما إغارة الدلو واطراق الفحل فداخل تحت قول الله تعالى : (ويعمنون الماعون) * ٦٨٠ - مسألة - الاسنان المذكورات في الابل *

بنت المخاض هي التي آمتت ستودخلت في سنتين ، سميت بذلك لان أمها ما خض ، أى قد حملت ، فاذا آمتت ستين ودخلت في الثالثة فهي بنت لبون وابن لبون ، لان أمها قد وضعت فلها لبن ، فاذا آمتت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة فهي حقة ، لانها قد استحقت أن يحمل عليها الفحل والحمل ، فاذا آمتت أربع سنين ودخلت في الخامسة فهي جذعة ، فاذا آمتت

(١) في نسخة رقم (١٤) و«السائمة» وزيادة الواو خطأ مفيد للحنى (٢) هو في البخارى (ج ٢ ص ٢١٧) *

خمس سنين ودخلت في السادسة فهي ثنية . ولا يجوز في الصدقة وهو مالم يتم سنة وهو
فصيل لا يجوز في الصدقة ^(١) *

حدثنا بهذه الاسماء وتفسيرها عبد الله بن ربيع قال: ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر
ثنا أبو داود بذلك كله ، عن أبي حاتم السجستاني ، والعباس بن الفرج الرايثي . وعن
أبي داود المصاحفي ^(٢) عن أبي عبيدة معمر بن المثنى ^(٣) *

٦٨١ — مسألة — والخلطة في الماشية أو غيرها لا تحيل حكم الزكاة ، ولكل أحد
حكمه في ماله ؛ غلط أو لم يخالط لافرق بين شيء من ذلك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن فضالة أنا
سريج ^(٤) بن النعمان ثنا حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك : أن
أبا بكر الصديق كتب له : « أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، التي
أمر الله بهار رسول الله ^(٥) » فذكر الحديث وفي آخره : « ولا يجمع بين مفترق ^(٦) ولا
يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » *

قال أبو محمد : فاختلف الناس في تأويل هذا الخبر *

فقال طائفة : إذا تخالط اثنان فأكثر في ابل أو في بقرة أو في غنم فإنهم تؤخذ من ماشيتهم
الزكاة كما كانت تؤخذ لو كانت لواحد ، والخلطة عندهم أن تجتمع الماشية في الراعي والمرح
والمرح والمسقى ومواضع الحلب عاما كاملا متصلا ، وإلا فليست خلطة ، وسواء كانت
ماشيتهم مشاعة لا تميز أو متميزة ، وزاد بعضهم الدلو والفحل *

قال أبو محمد : وهذا القول ملوء من الخطأ *

أول ذلك أن ذكرهم الراعي كان يغني عن ذكر المرح والمسقى ، لانه لا يمكن البتة
أن يكون الراعي واحداً وتختلف مسارحها ومساقياها ، فصار ذكر المرح والمسقى فضولاً *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) « ولا يجوز في الصدقة وهو مالم يتم سنة فصيل
ولا يجوز في الصدقة » والمراد منها واضح التركيب في كليهما فلي ، ولا توجد هذه العبارة في أبي داود ، ، وقد
قل المؤلف تفسير الانسان عنه كما قال ولكن قدم وأخر واختصر ، وانظر هناك (ج ٢ ص ١٩) (٢) نسبة الى
المصاحف ، وهو سليمان بن سلم — بفتح السين واسكان اللام — بن سابق ولم اجد ذكره في أبي داود ،
ولكن قال ابن حجر : ان له ذكرا في الزكاة عند أبي داود ، (٣) لم أجدهم يضاف هذا الموضع في أبي داود ،
ولكن عبارته « قال أبو داود : سمعت من الرايثي وأبي حاتم وغيرهما ، ومن كتاب النضر بن شميل ، ومن
كتاب أبي عبيد » وأبو عبيد هو القاسم بن سلام (٤) بنهم السين المهمة وآخروه جيم . ووقع في سنن النسائي
في الطبعين [(ج ١ ص ٢٤٠ ج ٥ ص ٢٧) « شريح » وهو خطأ وتصحيح (٥) في النسائي « رسوله »
بالضمير بدل الاسم الظاهر (٦) في النسائي « مفترق » .

وأيضاً فإن ذكر الفعل خطأ ، لأنه قد يكون لانسان واحد خلان واكثر ، لكثرة ماشيته ، وراعيانوا كثر ، لكثرة ماشيته ، فينبغي على قولهم — اذا أوجب اختلاطهما في الراعى والعمل — أن يزكياها كاة المنفرد ، وان لا تجمع ماشية انسان واحدا اذا كان له فيها رايعان خلان ، وهذا لا تخلص منه *

ونسألهم اذا اختلطوا في بعض هذه الوجوه : ألهاحكم الخلطة أم لا ، فأى ذلك قالوا ؟ فلا سبيل ان يكون قولهم إلا تحكما فاسدا بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل بلا شك وبالله تعالى التوفيق *

ثم زادوا في التحكم فرأوا في جماعة لهم خمسة من الابل أو أربعون من الغنم أو ثلاثون من البقر — بينهم كلهم — ان الزكاة مأخوذة منها ، وأن ثلاثة لملك كل واحد منهم أربعين شاة — وهم خطاء فيها — : فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، كما لو كانت لواحد ، وقالوا : ان خمسة لكل واحد منهم خمسة من الابل — تخالطوا بها عاما — فليس فيها إلا بنت مخاض وهكذا في جميع صدقات المواشى ، *

وهذا قول الليث بن سعد ، واحمد بن حنبل ، والشافعى وأبى بكر بن داود فمين واقعهم اصحابنا حتى ان الشافعى رأى حكم الخلطة جاريا كذلك في الثمار ، والزرع ، والدرهم ، والدنانير ، فرأى في جماعة بينهم خمسة اوسق فقط ان الزكاة فيها ، وان جماعة يملكون ماتى درهم فقط أو عشرين ديناراً فقط — وهم خطاء فيها — ان الزكاة واجبة في ذلك ، ولو أنهم ألف أو أكثر أو أقل *

وقالت طائفة : ان كان يقع لكل واحد من الخطاء ما فيه الزكاة زكوا حيث زكاة المنفرد ، وان كان لا يقع لكل واحد منهم ما فيه الزكاة فلا زكاة عليهم ، ومن كان منهم يقع له ما فيه الزكاة فعليه الزكاة ، ومن كان غيره ^(١) منهم لا يقع له ما فيه الزكاة فلا زكاة عليه * فرأى هؤلاء في اثنين — فصاعداً — يملكان أربعين شاة أو ستين أو مائة أو مائتين ، أو ثلاثين من البقر أو مائة أو مائتين ، وكذلك في الابل — : فلا زكاة عليهم فان كان ثلاثة يملكون مائة وعشرين شاة ، لكل واحد منهم ثلثها ، فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، وهكذا في سائر المواشى *

ولم ير هؤلاء حكم الخلطة الا في المواشى فقط * وهو قول الاوزاعي ، ومالك ، وأبى ثور ، وأبى عبيد ، وأبى الحسن بن المغلس من اصحابنا * وقالت طائفة : لا تحيل الخلطة حكم الزكاة أصلاً ، لافي الماشية ولا في غيرها ، وكل خليط

(١) في النسخة رقم (١٤) « عنه » بدل « غيره » .

ليزكى مامعه كما لو لم يكن خليطاً ، ولا فرق ، فان كان ثلاثة خطاء لكل واحد أر بعون شاة فعليهم ثلاث شياه ، على كل واحد منهم شاة وإن كان خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل وهم خطاء ، فعلى كل واحد شاة ، وهكذا القول في كل شيء ، وهو قول سفيان الثوري ، وأبي حنيفة ، وشريك بن عبدالله ، والحسن بن حي * .

قال أبو محمد : لم نجد في هذه المسألة قوله لأحد من الصحابة ، ووجدنا أقوالاً عن عطاء وطاوس ، وابن هرمز ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والزهرى فقط . *

روينا عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه كان يقول : إذا كان الخليطان يعلمان أموالها فلا تجمع أموالها في الصدقة ، قال ابن جريج : قد كرت هذا لعطاء من قول طاوس فقال : ما أراه إلا حقاً * .

ورويانا عن معمر بن الزهرى قال : إذا كان راعيها واحداً ، وكانت ترد جميعاً — وتروح جميعاً — صدقت جميعاً * .

ومن طريق ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال : إن الابل إذا جمعتها الراعى والفحل والحوض تصدق جميعاً ثم يتخاص أصحابها على عدة الابل في قيمة الفريضة التي أخذت من الابل ، فان كان استودعه إياها — لا يريد مخالطة ولا وضعها عنده يريد تاجها — فان تلك تصدق وحدها * .

وعن ابن هرمز مثل قول مالك * .

قال أبو محمد : احتجت كل طاقة لقولها بحكم رسول الله ﷺ الذي صدرنا به * . فقال من رأى أن الخلطة تحيل الصدقة وتجعل مال الاثنين فصاعداً بمنزلة كما (١) لو أنه لواحد — أن معنى قوله عليه السلام : « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة » أن معنى ذلك : هو أن يكون لثلاثة مائة وعشرون شاة لكل واحد منهم ثلثها ، وهم خطاء ، فلا يجب عليهم كلهم الا شاة واحدة ، فهي المصدق أن يفرقها يأخذ من كل واحد شاة فيأخذ ثلاث شياه ، والرجلان يكون لهما مائتا شاة وشاتان ، لكل واحد نصفها ، فيجب عليها ثلاث شياه فيفرقها خشية الصدقة ، فيلزم كل واحد منها شاة ، فلا يأخذ المصدق الا شاتين * .

وقالوا : معنى قوله عليه السلام كل خليطين يتراجعان بينهما بالسوية ، هو أن يعرفا مأخذ الساعي فيقع على كل واحد حصته على حسب عدد ماشيته كائنين لأحدهما أر بعون شاة وللآخر ثمانون وهاخليطان ، فعليهما شاة واحدة ، على صاحب الثمانين ثلثها وعلى صاحب الأربعين ثلثها * .

وقال من رأى أن الخلطة لا تحيل حكم الصدقة: معنى قوله ﷺ لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفروق خشية الصدقة «هو أن يكون لثلاثة مائة وعشرون شاة، لكل واحد ثلثها، فيجب على كل واحد شاة، فنفوا عن جمعها وهي مفارقة^(١) في ملككم تليسا على الساعي أنها لو اختلفت فلا يأخذ الا واحدة، والمسلم يكون له مائة شاة وشاتان فيجب عليه ثلاث شياه، فيفرقها قسمين ويلبس على الساعي أنها لاثنتين، ثلاث يعطى منها الاثنتين، وكذلك نهى المصدق أيضا عن أن يجمع على اثنتين — فصاعداً — ما لم يكن أكثر ما يأخذ، وعن أن يفرق مال الواحد في الصدقة، وأن وجده في مكانين متباعدين^(٢) ليكثر ما يأخذ *

وقالوا: ومعنى قوله عليه السلام: «كل خليطين يترادان بينهما بالسوية» هو أن الخليطين في اللغة التي بها خاطبنا عليه السلام — هما ما اختلفت مع غيره فلم يتميز، ولذلك سمي الخليطان من التميز بهذا الاسم، وأما ما لم يختلط مع غيره فليسا خليطين، وهذا لا شك فيه، قالوا: فليس الخليطان في المال الا الشريكين فيه الذين لا يتميز مال أحدهما من الآخر، فان تميز فليسا خليطين، قالوا: فاذا كان خليطان كما ذكرنا وجاء المصدق ففرض عليه أن يأخذ من جملة المال الزكاة الواجبة على كل واحد منهما في ماله، وليس عليه أن ينتظر قسمتهما للمال، ولعلهما لا يريدان القسمة. وان كانا حاضرين فليس له أن يجبرهما على القسمة: فاذا أخذت كاتهما فانهما يترادان بالسوية، كاثنتين لأحدهما ثمانون شاة وللآخر أربعون، وهما شريكان في جميعها، فيأخذ المصدق شاتين، وقد كان لأحدهما ثلثا كل شاة منهما وللآخر ثلثها، فيترادان بالسوية؛ فيقيس لصاحب الأربعين تسع وثلاثون، ولصاحب الثمانين تسع وسبعون *

قال أبو محمد: فاستوت دعوى الطائفتين في ظاهر الخبر، ولم تكن لاحداهما مزية على الأخرى في الخبر^(٣) المذكور *

ف نظرنا في ذلك فوجدنا تأويل الطائفة التي رأت أن الخلطة لا تحيل حكم الزكاة أصح، لأن كثير آمن تفسيرهم المذكور متفق من جميع أهل العلم على صحته، وليس شيء من تفسير الطائفة الأخرى مجمعا عليه، فبطل تأويلهم لتعريضه من البرهان، وصح تأويل الأخرى^(٤) لأنه لا شك في صحة ما اتفق عليه، ولا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ قول لا يدل على صحته نص ولا إجماع، فهذه حجة صحيحة *

ووجدنا أيضا ثابت عن رسول الله ﷺ قوله: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» وأن من لم يكن له الا أربع من الابل فلا صدقة عليه، «وليس فيما دون أربعين شاة شيء»

(١) في النسخة رقم (١٦) «مفارقة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «مفترقين» (٣) في النسخة رقم (١٦) الحديث

(٤) في النسخة رقم (١٦) «الآخرين»

وسائر ما نصه عليه السلام في صدقة الغنم والابل ، من ان في اربعين شاة شاة ، وفي خمس وعشرين من الابل ^(١) بنت مخاض ، وغير ذلك ، ووجدنا من لم يحل بالخلطة حكم الزكاة قد أخذ بجميع هذه النصوص ولم يخالف شيئا منها ، ووجدنا من أحال بالخلطة حكم الزكاة يرى في خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل ان على كل واحد منهم خمس بنت مخاض ، وان ثلاثة لهم مائة وعشرون شاة على السواء بينهم ان على كل امرىء منهم ثلث شاة ، وان عشرة رجال لهم خمس من الابل بينهم فان بعضهم يوجب على كل واحد منهم عشر شاة ، وهذه زكاة ما أوجبها الله تعالى قط ، وخلاف لحكمه تعالى وحكم رسوله ﷺ *

وسألناهم عن انسان له خمس من الابل ، خالط بها صاحب خمس من الابل في بلد ، وله أربع من الابل ، خالط بها صاحب أربع وعشرين في بلد آخر ، وله ثلاث من الابل ، خالط بها صاحب خمس وثلاثين في بلد ثالث ؟ فاعليناهم أنوا في ذلك بحكم يعقل أو يفهم ؟ وسألنا إياهم في هذا الباب يتسع جدا ، فلا سبيل لهم الى جواب يفهمه أحد البتة ، فبيننا بهذا السؤال على ما زاد عليه ^(٢) *

وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *
ومن رأى حكم الخلطة يحل الزكاة فقد جعل زيدا ^(٣) كاسبا على عمرو ، وجعل مال أحدهما حكما في مال الآخر ، وهذا باطل وخلاف للقرآن والسنة *
وما عجز رسول الله ﷺ قط — وهو المفترض عليه اليان لنا — عن أن يقول : المختلطان في وجه كذا ووجه كذا يزكيان ^(٤) زكاة المنفرد ، فاذ لم يقله فلا يجوز القول به *
وأيضافان قولهم بهذا الحكم انما هو فيما اختلط ^(٥) في الدلو والراعي والمراح والمختلب — :
تحكم بلا دليل أصلا ، لا من سنة ولا من قرآن ولا قول صاحب ولا من قياس ، ولا من وجه يعقل ، وبعضهم اقتصر على بعض الوجوه بلا دليل ، وليت شعري أمن قوله عليه السلام مقصوراً على الخلطة في هذه الوجوه دون ^(٦) ان يريد به الخلطة في المنزل أو في الصناعة أو في الشركة في الغنم كما قال طاوس وعطاء ؟ وفي هذا كفاية *

فان ذكروا ما حدثاه أحد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا أبو الاسود — هو النضر بن عبد الجبار مصري ^(٧) — ثنا

(١) قوله « من الابل » محذوف في النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « عما زاد عليه » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « زائدان » وهو تصحيف (٤) كلمة « يزكيان » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « انما هو ما اختلط » وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) « حذفت كلمة دون » وجعل بدلها « او المظف » وهو خطأ (٧) هو ثقة وله سنة ١٤٥ ومات سنة ٢١٩ في او آخر ذى الحجة *

ابن لبيعة عن يحيى بن سعيد أنه كتب إليه : أنه سمع السائب بن يزيد يقول : أنه سمع سعد بن أبي وقاص يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : « الخيلطان ما اجتمع على الفعل ، والمرعى ، والحوض » *

قلنا : هذا لا يصح ، لأنه عن ابن لبيعة (١) *

ثم لو صح فإما قلنا كم (٢) قط في أن ما اجتمع على غل ومرعى وحوض أنهما خيلطان في ذلك ، وهذا حق لا شك فيه ، ولكن ليس فيه حالة حكم الزكاة المفترضة بذلك ولو وجب بالاختلاط في المرعى إحالة حكم الزكاة لوجب ذلك في كل ماشية في الأرض لأن المراعى متصلة في أكثر الدنيا ، إلا أن يقطع بينهما بحر ، أو نهر ، أو عمارة *

وأيضاً فليس في هذا الخبر ذكر لتخالطهما بالرعى ، وهو الذي عول عليه مالك والشافعي ، والاقصد يختلط في المسقى والمرعى والفعل أهل الحلة (٣) كلهم ، وهذا لا يريان ذلك خلطة تحيل حكم الصدقة *

وزاد ابن خنبل : والمختل *

وقال بعضهم : إن اختلطاً أكثر الحول كان لهما حكم الخلطة *

وهذا تحكم بارد ! ونسألهم عن غائط آخر ستة أشهر ؟ فبأي شيء أجابوا فقد زادوا في التحكم بلا دليل ! ولم يكونوا بأحق بالدعوى من غيرهم ؟ !! *

وأما قول مالك فظاهر الحوالة جداً . لأنه خص بالخلطة المواشي فقط ، دون الخلطة في الثمار والزرع (٤) والناس ، وليس هذا التخصيص موجوداً في الخبر *

فإن قال : إن النبي ﷺ إنما قال ذلك بعقب ذكر حكم الماشية *

قلنا : فكان ماذا ؟ فإن كان هذا حجة لكم فاقصروا بحكم الخلطة على الغنم فقط ، لأنه عليه السلام لم يقل ذلك إلا بعقب ذكره زكاة الغنم ، وهذا ما لا مخلص منه *

فإن قالوا : فسنالابل والبق على الغنم *

قل لهم : فهلا قسم الخلطة في الزرع والثمرة على الخلطة في الغنم ؟ ! *

وأيضاً فإن مالكا استعمل إحالة الزكاة بالخلطة في النصاب فزاداً (٥) ولم يستعمله في عموم الخلطة كما فعل الشافعي ، وهذا تحكم ودعوى بلا يرهان ، وإن كان فرعاً عن إحالة النص في

(١) الحديث رواه أيضاً الدارقطني (ص ٢٠٤) وفيه « الراعى » بدل « المرعى » ، وهو حديث ضعيف
 انطأ فيه ابن لبيعة وانفرد به ، وانظر الكلام على التخصيص (ص ١٧٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) « وقالناهم »
 (٣) الحلة - بكسر الهمزة وجاءة يوت الناس لانها تحمل ، والجمع حلال ، بالكسر أيضاً (٤) في النسخة رقم (١٦)
 « والزرع » (٥) كلمة « فزادها » محذوفة في النسخة رقم (١٦) *

أن لازكاة فهادون النصاب — قد وقع فيه فيما فوق النصاب ، ولا فرق بين الاحالتين .
وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وأما أبو حنيفة وأصحابه فانهم يشنعون بخلاف الجمهور اذا وافق تقليدهم ، وهم هنا قد خالفوا خمسة من التابعين ، لا يعلم لهم — من طبقتهم ولا من قبلهم — مخالف^(١) وهذا عندنا غير منكر ، لكن أوردناه لترهيم تناقضهم ، واحتجاجهم بشيء لا يرونه حجة اذا خالف أهواءهم ! *

وموهوا أيضا بما حدثناه أحد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون عن بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه حكيم عن معاوية بن حيدة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون ، لا تفرق إبل عن حسابها ، من اعطاها مؤجرا فله أجرها ، عزمة من عزمت ربنا : لا يحل لآل محمد منها شيء ، ومن منعها فانا آخذوها وشطر إبله »^(٢) . قالوا : فمن أخذ الغنم من أربعين ناقة لثمانية شركاء ، لكل واحد منهم خمس ، فقد فرقا عن حسابها ، ولم يخص عليه السلام ملك واحد من ملك جماعة *

قال أبو محمد : فنقول لهم وبالله تعالى تأييد : ان كان هذا الخبر عندكم حجة فخذوا بما فيه ، من ان مانع الزكاة تؤخذ منه وشطر إبله زيادة *

فان قلتم : هذا منسوخ * قلنا لكم : هذه دعوى بلا حجة ، لا يعجز عن مثلها خصومكم ، فيقولوا لكم^(٣) : والذي تعلقتم به منه منسوخ *

وان كان المشغب به مالكم قلنا لهم : فان كان شريكه مكاتباً أو نصرانيا * فان قالوا : هذا قد خصته أخبار آخر * قلنا : وهذا نص قد خصته أخبار آخر ، وهي : ان لازكاة في أربع من الإبل فأقل ، وان في كل خمس شاة الى أربع وعشرين *

ثم نقول : هذا خبر لا يصح ، لأن بهز بن حكيم غير مشهور العدالة ، ووالده حكيم كذلك^(٤) *

(١) في النسخة رقم (١٦) : « لانهم لم يطبقهم ولا من قبلهم مخالفا » (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ١٢) والنسائي (ج ٥ ص ١٥ و ١٧) وأحمد (ج ٥ ص ٢ و ٤) والحاكم (ج ١ ص ٣٩٧ و ٣٩٨) وصححه (٣) في النسخة رقم (١٤) : « فنقول لكم » (٤) بل بهز وأبوه هذان وقد صحح الحاكم والذهبي صحيفة بهز عن أبيه عن جده . وانظر الشوكاني (ج ٤ ص ١٧٩) .

فكيف ولو صرح هذا الخبر لما كان (١) لهم فيه حجة؟، لانه ليس فيه ان حكم المختلطين حكم الواحد ، ولا يجوز ان يجمع مال انسان الى مال غير في الزكاة ، ولأن يزكى مال زيد بحكم مال عمرو ، لقول الله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) فلو صرح لكان معناه بلا شك فيما جاوز العشرين ومائة من الابل ، لمخالفة جميع الاخبار أولها عن آخرها ، لما خالف هذا العمل لاجماعهم واجماع الاخبار على ان في ست وأربعين من الابل حقة لا بنت لبون ، ولسائر ذلك من الاحكام التي ذكرنا *

وايضاً فإنه ليس في هذا الخبر الا الابل فقط ، فنقلهم حكم الخلطة الى الغنم والبقر قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لانه ليس نقل هذا الحكم عن الابل الى البقر والغنم بأولى من نقله الى الثمار والحبوب والعين ، وكل ذلك دعوى في غاية الفساد . وبالله تعالى التوفيق *

ولأن حنيفة ههنا تناقض طريق (٢) وهو أنه قال في شريكين في ثمانين شاة لكل واحد منها نصفها : ان عليهما شاتين بينهما ، واصاب في هذا ، ثم قال في ثمانين شاة لرجل واحد نصفها ونصفها الثاني لأربعين رجلاً : انه لازكاة فيها أصلاً لاعلى الذي يملك نصفها ، ولا على الآخرين ، واحتج في اسقاطه الزكاة عن صاحب الأربعين بأن تلك المثلثين بين اثنين يمكن قسمتها ، وهذه لا يمكن قسمتها *

فجمع (٣) كلامه هذا أربعة أصناف من فاحش الخطأ ! *

أحدها اسقاطه الزكاة عن مالك أربعين شاة ههنا *

والثاني إيجابه الزكاة على مالك أربعين في المسألة الأخرى ، ففرق بلا دليل *
والثالث احتجاجة في اسقاطه الزكاة ههنا بأن القسمة تمكن هناك ، ولا تمكن ههنا ، فكان هذا عجباً ! وما ندرى للقسمة وامكانها أو تعذر امكانها (٤) مدخلا في شيء من أحكام الزكاة !!! *

والرابع أنه قد قال الباطل : بل ان كانت القسمة هنالك ممكنة فهي ههنا ممكنة وان كانت ههنا متعذرة فهي هنالك متعذرة ، فاعجبوا القوم هذا مقدار فقهم : *

قال أبو محمد : فان قال قائل : فاتم توجون الزكاة على الشريك في الماشية اذا ملك حافيه الزكاة في حصته ، وتوجبونها على الشريكين في الرقيق في زكاة الفطر ، وتقولون فيمن له نصف عبد مع آخر ونصف عبد آخر مع آخر ، فاعتق النصفين — : انه لا يجوز ثانه عن

(١) في النسخة رقم (١٤) . كانت ، (٢) هو بالاء المهملة (٣) في النسخة رقم (١٦) ، فجميع ، وهو خطأ

(٤) في النسخة رقم (١٤) ، وادعواها .

رقبة واجبة، ومن له نصف شاة مع انسان، ونصف شاة أخرى مع آخر فذبحهما (١) — :
انه لا يجوز له ذلك عن هدى واجب فكيف هذا ؟ *

قلنا : نعم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على المسلم في فرسه وعبد
صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق » قلنا بعموم هذه اللفظة، وقال عليه السلام : « كل
خيلتين فانهما يترادان بينهما بالسوية » قلنا بذلك، وأوجب رقبة وهدى شاة ولا يسمى
نصفاعدين رقبة ، ولا نصفاً شاة شاة وبالله تعالى التوفيق *

زكاة الفضة (٢)

٦٨٢ — مسألة — لازكاة في الفضة مضروبة كانت أو مصوغة أو نقاراً أو غير
ذلك — حتى تبلغ خمس أواق فضة محضة ، لا يبعد في هذا الوزن شيء يخالطها من غيرها
فاذا آمنت كذلك سنة قرية متصلة ففيها خمسة دراهم بوزن مكة ، والخمس أواق هي مائتي
درهم بوزن مكة الذي قد ذكرنا قبل في زكاة البر والتمر والشعير ، فاذا زادت على
ها ذكرنا وآمنت بزيادتها سنة قرية فقيمها زاد — قل أو أكثر — ربع عشرها، وهكذا
كل سنة ، فان نقص من وزن الاواق المذكورة ولو فلس فلا زكاة فيها *

وان كان فيها خلط ، فان غير الخلط شيئاً من لون الفضة أو محكها أو رزاتها أسقط
ذلك الخلط فلم يعد ؛ فان بقي في الفضة المحضة خمس أواق زكيت ، والا فلا ، وإن كان
الخلط لم يغير شيئاً من صفات الفضة زكيت بوزنها *

وهذا كله يجمع عليه الا ثلاثة مواضع ، نذكرها إن شاء الله تعالى *

قال مالك : إن نقصت المائتا درهم نقصاناً تجاوز به جواز الوزنة (٣) ففيها الزكاة *

وقال بعض التابعين : ان نقصت نصف درهم ففيها الزكاة *

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما روينا من طريق سفیان الثوري عن أبي
إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : اذا بلغت مائتي درهم ففيها (٤) خمسة دراهم ،
وان نقص من المائتين فليس فيه شيء . *

وهو قول عمر بن الخطاب ، وهو قول الحسن البصري ، والشعبي ، وسفيان الثوري
وأبي سليمان ، والشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وفي النسخة رقم (١٦) « فذبحها » وكلاهما خطأ (٢) هذا العنوان
لا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) « الموازنة » وكذا كانت في النسخة رقم (١٤) ولكن
حسبما كاتبها (٤) في النسخة رقم (١٦) « اذا بلغ مائتي درهم فيه »

وقال أبو حنيفة في نقصان الوزن كقول أصحابنا ، واضطرب في الخلط يكون فيها *
وقال مالك : ان كان في الدرهم خلط زكيت بوزنها كلها *
وقال الشافعي ، وأبو سليمان كما قلنا *

حدثنا عبدالرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري
ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا مالك ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة (١)
عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « ليس فيما دون خمسة أو سق
صدقة ، ولا في أقل من خمس من الابل النود صدقة ، ولا في أقل من خمس أواق (٢)
من الورق صدقة » *

ورويانه أيضاً عن علي عن النبي ﷺ كما حدثنا حمام ثنا أبو محمد الباجي ثنا عبد الله
ابن يونس ثنا يحيى ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير عن أبي اسحاق عن عاصم
ابن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من مائتي درهم شيء » *
قال أبو محمد : فنع عليه السلام من أن يجب في أقل من خمس أواق من الورق صدقة ،
فاذا نقصت — مائل أو كثر — فهو أقل من خمس أواق ، فصح بقينا أنه لا شيء فيها ،
وسواء كان معها خلط يبلغ أزيد من خمس أواق أو لم يكن ، وسقط كل قول مع قول
رسول الله ﷺ وهذا مما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى
الله عنهم مخالف *

وأما اذا لم يغير الخلط شيئاً من حدود الفضة وصفاتها فهو فضة ، كالخلط يكون
في الماء لا يغير شيئاً من صفاته ، وهكذا في كل شيء لم يغير حد ما صار فيه . وبالله
تعالى التوفيق *

واختلفوا فيما زاد على المائتين *

فروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن عاصم الأحول
عن الحسن البصري قال : كتب عمر إلى أبي موسى : فيما زاد على المائتين قضى كل أربعين
درهماً درهم . *

وهو قول الحسن ، ومكحول ، وعطاء ، وطاوس ، وعمرو بن دينار ، والزهرى وبه
يقول أبو حنيفة ، والأوزاعي *

(١) هو في البخاري (ج ٢ ص ٢٤٠) « محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني ، وهو هو ، قال ابن حجر
في التهذيب : « ومنهم من نسب إلى جده — بن عبد الرحمن — ومنهم من نسب عبد الله بن أبيه — إلى جده —
والجميع واحد » (٢) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق لبخاري ، وفي النسخة رقم (١٦) « وفاقه »

وحدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في مائتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد فحساب ذلك *

وبه الى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : ما زاد على المائتين فالحساب * وهو قول إبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، ومحمد بن سيرين ، وسفيان الثوري والحسن بن حي ، ووكيع ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وابن أبي ليلى ، ومالك *

قال أبو محمد : احتج أهل هذه المقالة بحديث من طريق المنهال بن الجراح — وهو كذاب — عن حبيب بن نجيح — وهو مجهول عن عباد بن نسي عن معاذ بن جبل : « أن رسول الله ﷺ أمره — حين وجه إلى اليمن — أن لا يأخذ من الكسور شيئا ، إذا بلغ الورق مائتي درهم خمسة دراهم ، ولا يأخذ بما زاد حتى يبلغ أربعين درهما » (١) *

وبما روياه من طريق يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري — وهو ساقط مطرح باجماع (٢) عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « في كل خمس أواق خمسة دراهم ، فما زاد فقي كل أربعين درهما درهم » (٣) *

وبما روياه من طريق الحسن بن عمار — وهو ساقط مطرح باجماع — عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ : « أنه قال له : « يا علي ، أما علمت أني عفوت (٤) عن صدقة الخيل ، والرقيق ، فأما البقر ، والابل ، والشاة فلا ، ولكن هاتوا ربع العشر » (٥) ، من كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ومن كل عشرين دينارا نصف دينار ، وليس في مائتي درهم شيء حتى يحول عليها الحول ، فإذا حال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، فما زاد فقي كل أربعين درهما درهم » (٦) *

وبما حدثناه حمام قال : ثنا عباس ثنا ابن أيمن أنا مطلب بن شعيب المصري (٧) ثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث قال : حدثني يونس عن ابن شهاب في الصدقة (٨) نسخة كتاب

(١) رواه الدارقطني من طريق ابن اسحق عن المنهال (ص ٢٠٠) ثم قال : « المنهال ابن الجراح متروك الحديث » ، وهو أبو الطوف ، واسمه الجراح بن المنهال ، وكان ابن اسحق يقلب اسمه اذا روى عنه ، وعباد بن نسي لم يسمع من معاذ . وأما حبيب بن نجيح فقد ذكره ابن حبان في الثقات (٢) سبق الكلام عليه في المسئلة ٦٧٣ (٣) هذا قطعة من كتاب عمرو بن حزم ، وقد بينا مرارا أنه صحيح (٤) في بعض النسخ « قد عفوت » (٥) في النسخة رقم (١٦) « المشور » (٦) انظر لفظا قريبا من هذا الحديث عند أبي داود (ج ٢ ص ١٠ و ١١) من طريق جرير وآخر عن أبي اسحق ، ولعل هذا الآخر هو الحسن بن عمار (٧) هو رموزي ولد بصحر وسكن فيها ، وكان ثقة في الحديث ، مات يوم الاحد الصف من المحرم سنة ٢٨٢ (٨) في النسخة رقم (١٦) « في الصدقات » ١

رسول الله ﷺ في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، أقرأنها سالم بن عبدالله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، فذكر صدقة الابل ، فقال : « فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة (١) » ثم قال : « وليس في الورق صدقة حتى تبلغ مائتي درهم ، فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل أر بعين زادت على مائتي درهم (٢) درهم » *

وحدثناه أيضاً عبدالله بن ربيع قال ثنا عبدالله بن محمد بن عثمان قال ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبدالله بن عمر الفيمري (٣) ثابون بن يزيد سمعت الزهري قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة ، وهي عند آل عمر ابن الخطاب ، أقرأنها سالم بن عبدالله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز حين أمر على المدينة ، فأمر عماله بالعمل بها ، فذكر فيها صدقة الابل ؛ وفيها : « فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقان طروقاً والفحل ، حتى تبلغ عشرين ومائة ، فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها حقان وابتالون ، حتى تبلغ تسعاً وثلاثين ومائة ؛ فاذا كانت أربعين ومائة ، ففيها حقان وابنة لبون ، حتى تبلغ تسعاً وأربعين ومائة ، فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقاق ، حتى تبلغ تسعاً وخمسين ومائة ، فاذا بلغت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون ؛ حتى تبلغ تسعاً وستين ومائة ، فاذا بلغت سبعين ومائة ففيها حقان وثلاث بنات لبون ؛ حتى تبلغ تسعاً وسبعين ومائة ، فاذا بلغت ثمانين ومائة ففيها حقان وابتالون ، حتى تبلغ تسعاً وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقاق وابنة لبون ؛ حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة ؛ فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقاق ؛ أو خمس بنات لبون ، أي الستين وجدت فيها أخذت » وذكر صدقة الغنم ، قال الزهري : « وليس في الرقة صدقة حتى تبلغ مائتي درهم ، فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم » ثم قال : « في كل أر بعين درهمان اذ على المائتي درهم درهم ؛ وليس في الذهب صدقة حتى يبلغ صرفها مائتي درهم ؛ فاذا بلغ صرفها مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أر بعين درهمان درهم ، حتى تبلغ أر بعين ديناراً ففيها دينار ، ثم ما زاد على ذلك من الذهب ففي كل صرف أر بعين درهما درهم ، وفي كل أر بعين ديناراً دينار (٤) » *

حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عمرو بن عون

(١) كلمة ومائة ، سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) . مائتين درهم ، وهو خطأ

(٣) يعنى الثون وضع الميم . وهو حق (٤) انظر المستدرک (ج ١ ص ٣٩٣ و ٣٩٤) والبارقلى (ص ٢٠٩)

أخبرنا أبو عوانة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ : « قد عفوت عن الخيل والرقى ، فأتوا صدقة الرقة ، من كل أر بعين درهما درهم ، وليس في تسعين ومائة شيء ، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم » *

هذا كل ما هو به من الآثار ، قد نقصناه (١) لهم أكثر مما يتقصونه لأنفسهم * واحتجوا بأن قالوا : قد صححت الزكاة في الأر بعين الزائدة على المائتين باجماع ، واختلفوا فيما بين المائتين وبين الأر بعين ، فلا تجب فيها زكاة باختلاف *

وقالوا من جهة القياس : لما كانت الدراهم لها نصاب لا تؤخذ الزكاة من أقل منه ، وكانت الزكاة تكرر فيها كل عام — أشبهت المواشي ، فوجب أن يكون فيها أو قاص كافي المواشي ولم يجز أن تقاس على الثمار والزرع ، لأن الزكاة هنالك مرة في الدهر لا تكرر ، بخلاف العين والماشية *

هذا كل ما شغبوا به من نظر وقياس * وكل ما احتجوا به من ذلك لا حجة لهم في شيء منه ، بل هو حجة عليهم ، على ما بين أن شاء الله تعالى *

أما حديث معاذ فساقط مطرح ، لأنه عن كذاب وواضع للأحاديث ، عن مجهول * وأما حديث أبي بكر بن عمرو بن حزم فصحيفة مرسل ، ولا حجة في مرسل ، وأيضا فإنها عن سليمان بن داود الجزري ، وهو ساقط مطرح *

ثم لو صح كان قول رسول الله ﷺ : « في الرقة ربع العشر » زائداً على هذا الخبر ، والزيادة لا يحل تركها ، لأنه ليس في هذا الخبر إلا أن في كل أر بعين درهما درهم فقط ، وليس فيه أن لا زكاة فيما بين المائتين وبين الأر بعين *

وأما حديث الحسن بن عماره فساقط ، للاتفاق على سقوط الحسن بن عماره * ولو صح لكانوا قد خالفوه ، فإنهم يرون الزكاة في الخيل السائمة وفي الخيل والرقى المتخذين للتجارة ، وفي هذا الخبر سقوط الزكاة عن كل ذلك جملة ، فمن أقبح سيرة ممن يحتاج بخبر ليس فيه بيان ما يدعى : وهو يخالفه في نص ما فيه ؟ *

ولو صح هذا الخبر لكان قوله عليه السلام : « في الرقة ربع العشر » زائداً ، والزيادة لا يجوز تركها *

وأما حديث الزهري فرسل أيضا ، ولا حجة في مرسل ، والذي فيه من حكم زكاة الورق والذهب (٢) فإنما هو كلام الزهري ؛ كما أوردناه آنفاً من رواية الحاجب بن المنهال *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، نقصنا ما ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، من حكم الزكاة ، الورق والذهب ، *

والمعجب كل المعجب تركهم ما فى الصحيفة التى رواها الزهرى نصاً من صفة زكاة الابل ، واحتجاجهم بما ليس منها ! وغالفوا الزهرى أيضاً فيما ذكر من زكاة الذهب بالقيمة وهذا تلاعب بالديانة وبالحقائق وبالعقول !*

وأما حديث على — الذى ختمنا به — فصحيح مسند ، ولا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لأن فيه : « قد عفوت عن الخيل والريق » وهم يرون الزكاة فى الخيل السائمة التى للتجارة وفى الرقيق الذى للتجارة ، ومن الشناعة احتجاجهم بحديثهم أول مخالف له فى نص ما فيه ^(١) !* ولا دليل فيه على ما يقولون لوجهين :*

أحدهما أن نصه : « هاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما ، وليس فى تسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائتى درهم ففيها خمسة دراهم » ونعم ، هكذا هو ، لأن فى المائتين أربعين مكررة خمس مرات ، ففيها خمسة دراهم ، ونحن لا نتكر أن فى أربعين درهما زائداً درهم ^(٢) ، وليس فى هذا الخبر إسقاط الزكاة عن أقل من أربعين زائدة على المائتين ، فلا حجة لهم فيه.*

وأيضاً فهم يقولون : ان صاحب اذا روى خبراً ثم خالفه فهو دليل على ضعف ذلك الخبر ، كما ادعوا فى حديث ^(٣) أبى هريرة فى غسل الاناء من ولوغ الكلب سبماً وقد صح عن على — كما ذكرنا فى صدر هذه المسألة أن مازاد على مائتى درهم فالزكاة فيه بحساب المائتين ، فلو كان فى رواية على ما يدعون من إسقاط الزكاة عما بين المائتين والاربعين الزائدة لكان قول على بإيجاب الزكاة فى ذلك على أصلهم مسقطاً لما روى من ذلك ^(٤) والقوم متلاعبون !*

قال أبو محمد : فسقط كل ما هو به من الآثار ، وعادت حجة عليهم كما أوردنا* وأما قولهم : قد صححت الزكاة فى الأربعين الزائدة على المائتين باجماع ، واختلفوا فيما دون الأربعين : فلا تجب الزكاة فيها باختلاف — : فان هذا كان يكون احتجاجاً صحيحاً لو لم يأت نص بإيجاب الزكاة فى ذلك ، ولكن هذا الاستدلال يعود عليهم فى قولهم فى زكاة الخيل وزكاة البقر وما دون خمسة أوسق بما أخرجت الأرض والحلى وغير ذلك ، ويهدم عليهم أكثر مذاهبهم.*

(١) فى النسخة رقم (١٤) ، وهم أول مخالف لنص ما فيه ، (٢) فى النسخة رقم (١٤) ، درهما ، وهو لحن وكلمة ، زائداً ، سقطت من النسخة رقم (١٦) ومقتضى السياق أنها (٣) فى النسخة رقم (١٤) ، فى رواية حديث ، (٤) هنا فى النسخة رقم (١٤) زيادة ، على أصلهم ، وهو تكراره

وأما قياسهم زكاة العين على زكاة المواشي بعلّة تكرّر الصدقة في كل ذلك كل عام بخلاف زكاة الزرع — : قياس فاسد ، بل لو كان القياس حقا لكان قياس العين على الزرع أولى لان المواشي حيوان ، والعين ، والزرع ، والتمر ليس شيء من ذلك حيوانا ، فقياس زكاة مالهيس حيا^(١) على زكاة مالهيس حيا أولى من قياس مالهيس حيا على حكم الحى *

وأیضا فان الزرع ، والتمر ، والعين كلها خارج من الارض : وليس الماشية كذلك : فقياس ماخرج من الأرض على ماخرج من الأرض أولى من قياسه على ما لم يخرج من الأرض *

وأیضا فانهم جعلوا وقص الورق تسعة وثلاثين درهما ، وليس في شيء من الماشية وقص من تسعة وثلاثين ، فظهر فساد قياسهم . وبالله تعالى التوفيق . فسقط كل ما هو اياه * ثم وجدنا الرواية عن عمر رضی الله عنه بمثل قولهم لاتصح ، لانها عن الحسن عن عمر ، والحسن لم يولد الا لستين باقيتين من خلافة عمر ، فبقيت الرواية عن علي ، وابن عمر رضی الله عنهما بمثل قولنا : ولا يصح عن أحد من الصحابة رضی الله عنهم خلاف لذلك * قال أبو محمد : فاذ لم يبق لأهل هذا القول متعلق نظرنّا في القول الثاني *

فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الغبري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي — هو عبد الله بن المنثي — ثنا ثمامة بن أنس بن مالك ان أنسا^(٢) حدثه : ان أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وفيه : « وفي الرقة ربع عشرها^(٣) » فان لم تكن الا تسعين ومائة فليس فيها شيء : الا أن يشاء ربها *

فأوجب رسول الله ﷺ الصدقة في الرقة ، وهي الورق ، ربع العشر عموما ، لم يخص من ذلك شيئا الا ما كان أقل من خمس أواق ، فبقى ما زاد على ذلك على وجوب الزكاة فيه ، فلا يجوز تخصيص شيء منه^(٤) أصلا . وبالله تعالى التوفيق *

(١) في النسخة رقم (١٦) : حيوانا ، (٢) في النسخة رقم (١٤) : وان اياه ، وما هنا هو المواق البخاري (ج ٢ ص ٢٣٨) (٣) في البخاري ربع العشر ، (٤) في النسخة رقم (١٦) : منها ،

زكاة الذهب^(١)

٦٨٣ — مسألة — قالت طائفة : لازكاة في أقل من أربعين مثقالاً من الذهب الصريف الذى لا يتخالطه شيء بوزن مكة ، سواء مسكو كحوله ونقاره^(٢) ، ومصوغه ، فاذا بلغ أربعين مثقالاً — كما ذكرنا — وأتم في ملك المسلم الواحد عاماً قريبا متصلاً بقيه ربع عشره ، وهو مثقال ، وهكذا في كل عام ، وفي الزيادة على ذلك إذا أتم أربعين مثقالاً أخرى وبقيت عاماً كاملاً دينار آخر ، وهكذا أبداً في كل أربعين ديناراً زائدة دينار ، وليس في الزيادة شيء زائد حتى تتم أربعين ديناراً *
فان كان في الذهب خلط لم يغير لونه أو رزاته أو حده^(٣) سقط حكم الخلط . فان كان فيما بقي العدد المذكور زكى ، وإلا فلا ، فان نقص من العدد المذكور ما قل أو كثر فلا زكاة فيه ، وفي كثير مما ذكرنا اختلاف نذكره ان شاء الله تعالى *

قال جمهور الناس : بإيجاب الزكاة في عشرين ديناراً لأقل *

وروي ناعن عمر بن عبدالعزيز ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي ابن عبدالعزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا سعيد بن غفر^(٤) عن مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد الأنصارى عن رزيق بن حيان^(٥) قال : كتب الى عمر بن عبدالعزيز : انظر من مربك من المسلمين نخذ مما ظهر من أموالهم مما يدبرون في التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً ، وما نقص فبحساب ذلك ، حتى تبلغ عشرين ديناراً ، فان نقصت ثلث دينار فدعها * قال أبو محمد : فهذا عمر بن عبدالعزيز يرى في الذهب أن فيها الزكاة^(٦) وان نقصت ، فان نقصت ثلث دينار فلا صدقة فيها *

وقال مالك : ان نقصت نقصاناً تجوز به جواز الموازنة زكيت ، وإلا فلا . وقال : ان كان في الدينارين الذهب وحلى الذهب خلط زكى الدينارين بوزنها *

(١) هذا العنوان من النسخة رقم (١٦) ولا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٢) النقرة بضم التاء وإسكان القاف من الذهب والفضة : القطعة المدببة . وجمها : قار . بكسر التاء (٣) في النسخة رقم (١٤) « لم يغير لونه ولا رزاته ولا حده » (٤) غفر - بضم العين المهملة وفتح القاف : وسعيد هو ابن كثير بن غفر المصرى ، ولد سنة ١٤٦ ومات سنة ٢٢٦ . قال الحاكم : « انصهر لم يخرج أجمع للعلوم منه » وفي النسخة رقم (١٦) « سعيد بن عبيد » وهو خطأ (٥) رزيق - بضم الزاى وفتح الراء : بفتح الحاء المهملة وتشديد الاء . المتأ : وقد اختلف في ضبط اسم رزيق هذا فبعضه البخارى والنعمى وغيرهما بتقديم الراء كما قلنا ، وضبطه أبو زرعة الدمشقى بتقديم الراء على الراء : وهو الموافق للنسخة رقم (١٦) . والاول أرجح (٦) الذهب يذكر ويؤنث *

وقال الشافعي : لا يزكى إلا ما فضل عن الخلط من الذهب المحض ، ولا يزكى ما نقص عن عشرين ديناراً ، لا بما قل ولا بما كثر * .

وقال أبو حنيفة وغيره : الزكاة في عشرين ديناراً نصف دينار ، فإن زادت فلا صدقة فيها حتى تبلغ الزيادة أربعين ديناراً ، فإذا زادت أربعين ديناراً فقيها ربع عشرين ديناراً ، وهكذا أبدأ وقال مالك ، والشافعي : ما زاد — قل أو كثر — ففيه ربع عشرة * .

وروينا عن بعض التابعين : أنه لا زكاة فيما زاد حتى تبلغ الزيادة عشرين ديناراً ^(١) وهكذا أبدأ * .

وروينا عن الزهري وعطاء : أن الزكاة إنما تجب في الذهب بالقيمة ، كما حدثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله بن عمر الفيمري ثنا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري يقول : ليس في الذهب صدقة ^(٢) حتى يبلغ صرفها مائتي درهم ، فإذا بلغ صرفها مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أربعين درهماً درهم ، حتى يبلغ أربعين ديناراً ، ففيها دينار ، ثم ما زادت على ذلك من الذهب ففيه صرف كل أربعين درهماً درهم ، وفي كل أربعين ديناراً دينار ^(٣) * . حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء ، وعمر بن دينار : لا يكون في مال زكاة حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ، ثم في كل أربعين ديناراً يزیدها المال درهم ، حتى يبلغ المال أربعين ديناراً ، ففي كل أربعين ديناراً دينار . قال ابن جريج : فلما كان بعد ذلك بحين قلت لعطاء : لو كان لرجل تسعة عشر ديناراً ليس له غيرها والصرف اثنا عشر أو ثلاثة عشر ديناراً ، فيها صدقة ؟ ... قال : نعم ، إذا كانت لو صرفت بلغت مائتي درهم ، إنما كانت إذ ذلك الورق ^(٤) ولم يكن ذهب * .

وعن قال بأن لا زكاة في الذهب إلا بقيمة ما يبلغ مائتي درهم فصاعداً من الورق سليمان بن حرب الواسطي ^(٥) * .

قال أبو محمد : أما من قال : لم يكن يومئذ ذهب فحطاً ، كيف هذا ؟ والله عز وجل يقول : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) والأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كون الذهب عندهم كثيرة جداً ، كقوله عليه السلام

(١) في النسخة رقم (١٦) مقالاً ، (٢) كلمة صدقة سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٣) انظر حديث الزهري بطوله في المسئلة السابقة ٦٨٢ (٤) في النسخة رقم (١٦) « الوزن » وهو تحريف (٥) بالسين المعجمة والحاء المهملة ، نسبة الـ « واشع » إلى من لا زد . وفي الأصلين بالجيم وهو تصحيف .

« الذهب حرام على ذكرور أمي حل لانائها » واتخاذها عليه السلام خاتماً من ذهب ثم رمى به ، وغير ذلك كثير *

وإيجاب الزكاة في الذهب بقيمة الفضة قول لادليل على صحته من نص ولا إجماع ولا نظر ، فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا هل صح في إيجاب الزكاة في الذهب شيء أم لا ؟ *

فوجدنا ما حدثناه حماد قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن سويل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث ، وفيه « من كانت له ذهب أو فضة لم يؤد ما فيها جعلت له يوم القيامة صفائح من نار فوضعت على جنبه ^(١) وظهره وجبهته ، حتى يقضى بين الناس ، ثم يرى سبيله » *

فوجب الزكاة في الذهب بهذا الوعد الشديد ، فوجب طلب الواجب في الذهب الذى من لم يؤده عذب هذا العذاب القطيع ، نعوذ بالله منه ، بعد الإجماع المتيقن المقطوع به على أنه عليه السلام لم يرد كل عدد من الذهب ، ولا كل وقت من الزمان ، وأن الزكاة إنما تجب في عدد معدود ، وفي وقت محدود ، فوجب فرضا طلب ذلك العدد وذلك الوقت *

فوجدنا من حد في ذلك عشرين ديناراً احتج بما روياه من طريق ابن وهب : أخبرني جرير بن حازم وآخر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم — فذكر كلاماً ، وفيه — « وليس عليك شيء حتى يكون — يعنى في الذهب — لك عشرون ديناراً ^(٢) فاذا كان لك عشرون ديناراً ^(٣) وحال عليها الحول ففيها نصف دينار ، فما زاد فحساب ذلك » قال : لأدري ، أعلى يقول « بحساب ذلك » أو رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ *

ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله ﷺ : « ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار » *

(١) في النسخة رقم (١٦) « جينه » وهو تصحيف وانظر الحديث في مسلم (ج ١ ص ٢٧٠) والشوكاني (ج ٤ ص ١٧٢) وجمع القوائد (ج ١ ص ١٤١) ^(٢) في النسخة رقم (١٤) « حتى يكون يعنى في الذهب ذلك عشرون ديناراً » وفي النسخة رقم (١٦) « في ذلك » زيادة ، في « وكلاماً خطأ وما هنا هو الصواب المقارب لما في أبي داود (ج ٢ ص ١٠ — ١١) من طريق ابن وهب ^(٣) في النسخة رقم (١٦) « فاذا كان ذلك عشرون ديناراً » وهو خطأ ولحن ، والذي في أبي داود « حتى تكون » « فاذا كانت » .

ومن طريق ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » *

ومن طريق أبي عبيد عن يزيد ^(١) عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن ^(٢) الأنصاري إن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب ^(٣) عمر في الصدقة : « أن الذهب لا يؤخذ منها شيء حتى تبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار » *

وذكر فيه قوم من طريق عبد الله بن واقد عن ابن عمر عن عائشة عن النبي ﷺ : « إن في عشرين ديناراً الزكاة » *

قال علي : هذا كل ما ذكرنا في ذلك عن رسول الله ﷺ *
وأما عمن دونه عليه السلام فروينا من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس ^(٤) قال : ولاني عمر الصدقات ، فأمرني أن آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، فإذا بلغ أربعة دنانير ففيه درهم *

ومن طريق وكيع : ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء ، وفي عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً دينار *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : كان لامرأة عبد الله بن مسعود طوق فيه عشرون مثقالاً فأمرها أن تخرج عنه خمسة دراهم *

ومن طريق وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن الشعبي قال : في عشرين مثقالاً نصف مثقال ؛ وفي أربعين ^(٥) مثقالاً مثقال *

ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : ثنا هشيم ، والمعتز بن سليمان قال هشيم : أنا منصور ، ومنيرة ، قال منصور : عن ابن سيرين ، وقال منيرة : عن إبراهيم وقال المعتز : عن هشام عن الحسن ، ثم اتفق الحسن ، وابن سيرين ، وإبراهيم ؛ قالوا :

(١) في النسخة رقم (١٦) ، زيد ، وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن عبد الله ، وهو خطأ . وقد سبق هذا الاستناد (٣) في النسخة رقم (١٦) « في كتاب » ، بخط الوار ، وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) « عن حميد بن أنس » وهو خطأ ، فانه حميد بن أبي حميد الطويل التابعي المعروف بروايته عن أنس (٥) في النسخة رقم (١٤) « وفي كل أربعين » *

كلهم : فى عشرين ديناراً نصف دينار ، وفى أربعين ديناراً دينار *

وقد ذكرناه فى أول الباب عن عمر بن عبد العزيز *

ومن طريق أبى بكر بن أبى شيبة : ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبى غنية ^(١) عن أبيه عن الحكم — هو ابن عتيبة — أنه كان لا يرى فى عشرين ديناراً زكاة حتى تكون عشرين مثقالاً ، فيكون فيها نصف مثقال *

وقد ذكرناه قبل عن عطاء ، وعمر بن دينار ، وذكرنا رجوع عطاء عن ذلك *

قال أبو محمد : ما نعلم عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا *

فأما كل ما ذكرناه عن رسول الله ﷺ فلا يصح منه شيء ، ولو صح لما استحللنا خلافه ، وأعوذ بالله من ذلك *

أما حديث على — الذى صدرنا به — فإن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبى إسحاق قرن فيه بين عاصم بن ضمرة وبين الحارث الأعور ، والحارث كذاب ، وكثير من الشيوخ يجوز عليهم مثل هذا ، وهو أن الحارث أسنده ، وعاصم لم يسنده ، فجمعهما جرير ، وأدخل حديث أحدهما فى الآخر ، وقد رواه عن أبى إسحاق عن عاصم عن على شعبة ، يوسفان ، ومعمر ، فأوقوه على على ، وهكذا كل ثقة رواه عن عاصم ^(٢) *

وقد روى حديث الحارث وعاصم زهير بن معاوية ^(٣) فشك فيه ، كما حدثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفل ثنا زهير ابن معاوية ثنا أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة ، وعن الحارث عن على ، قال زهير : أحسبه عن النبى ﷺ : قد كر صدقة الورق : « إذا كانت ^(٤) مائتي درهم فقبها خمسة دراهم ، فما زاد فعلى حساب ذلك » وقال فى البقر : « فى كل ثلاثين تبيع ، وفى كل أربعين مسنة ، وليس على العوامل شيء » ، وقال فى الابل : « فى خمس وعشرين خمس ^(٥) من الغنم ، فإذا زادت واحدة فقبها بنت مخاض . فإن لم تكن فابن لبون ذكر » قال زهير : وفى حديث عاصم : « إذا لم يكن فى الابل بنت مخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان » *

قال على : قد ذكرنا أنه حديث مالك ، ولو أن جريراً أسنده عن عاصم وحده لأخذنا به ، لكن لم يسنده إلا عن الحارث معه ، ولم يصح لنا إسناده من طريق عاصم ، ثم لما شك

(١) بفتح التين المعجمة وكسر التون وتشديد الباء المثناة المفتوحة (٢) سير جمع المؤلف عن هذا الزاى فى آخر المسئلة ويرجع الحديث سند صحيح وإن ما قالهنا « هو الظن الباطل الذى لا يجوز » (٣) فى النسخة رقم (١٦) « وقد روى الحارث وعاصم وزهير بن معاوية » وهو خطأ بطل خط (٤) فى النسخة رقم (١٤) « كان وهو خطأ وما هنا هو الموافق لابن داود (ج ٢ ص ١٠) (٥) فى سنن أبى داود « خمسة » .

زهير فيه بطل إسناده *

ثم يلزم من صححه أن يقول بكل ما ذكرناه ، وليس من المخالفين لنا طائفة إلا وهي تخالف ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض ما في الخبر حجة و بعضه غير حجة ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر *

وأما خبر الحسن بن عمارة قال حسن مطروح *

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فصحيفة مرسله ، ورواه أيضا ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ *

فإن لجوا على عادتهم وصحوا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا وافقهم فليستمعوا ! *

روينا من طريق داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ :
« لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها » *

ومن طريق حسين ^(١) الملم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ :
« لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها » *

ومن طريق العلاء بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام
« أنه قضى في العين القائمة السادة لمكانها ثلث الدية » *

وعن حسين الملم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلم ، وكانت كذلك حتى استخلف عمر ، فقام خطيباً فقرضها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة . وعلى أهل الحلل مائتي حلة ، وترك دية أهل الذم لم يرفعها فماتت الدية » *

وعن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ فدية مائة من الإبل ، ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ذكر ، وعشرون حقة ، وقضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة — يعني في الدية — ومن كانت ديتة في الشاة فألفاشاة *

وكل هذا لجمع الحنفية والمالكية والشافعية مخالفون لأكثره ، ولو أردنا أن نزيد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لأمكن ذلك ، وفي هذا كفاية *

ولا أرق ديناً ممن يوثق روايته إذا واقت هواه ، ويوهنها إذا خالفت هواه ! فإتمسك
فأعل هذا من الدين الابالاعب ! *

وحديث محمد بن عبد الرحمن مرسل وعن مجهول أيضا *

وأما حديث ابن عمر فبدا لله بن واقد مجهول ^(١) *

فسقط كل ما في هذا عن النبي ﷺ ، ولم يصح منه شيء *

وأما ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فلا يصح عن عمر لأن راويه يحيى
ابن أيوب ، وهو ضعيف ، وقدرنا عن عمر ما هو أصح من هذا : وكلهم يخالفونه *

كما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن هشام بن حسان
وسفيان الثوري ، ومعمّر قال هشام : عن أنس بن سيرين ، وقال سفيان ، ومعمّر : عن أيوب

السختياني عن أنس بن سيرين : ثم اتفقوا كلهم عن أنس بن سيرين قال : بعثني أنس
ابن مالك على الابل فأخرج الى كتابا من عمر بن الخطاب : « خذ من المسلمين من كل أربعين

درهما درهما ^(٢) » ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما ^(٣) » وعن لازمة له من كل
عشرة دراهم درهما ، *

فهذا أنس ، وعمر بأصح إسناد يمكن . فإن تأولوا فيه تأويلا لا يقتضيه ظاهره فإمام
بأقوى على ذلك من غيرهم فيما يحتجون به . وما يعجز أحد عن أن يقول : إنما أمر عمر

في العشرين ديناراً بنصف دينار كما أمر في الرقيق والخيل بعشرة دراهم من كل رأس — :
إذا طابت نفس مالك كل ذلك به ، والا فلا ! ! *

وأما الخبر في ذلك عن ابن مسعود فرسل ، ولا يأخذ به المالكيون ولا الشافعيون ،
ومن الباطل أن يكون قول ابن مسعود حجة في بعض حكمه ذلك ولا يكون حجة

في بعضه ، والمساعة في الدين هلاك *

وأما قول علي فهو صحيح ، وقد روي عن علي من هذه الطريق نفسها أشياء كثيرة
قد ذكرناها ، منها : في كل خمس وعشرين من الابل خمساً من النعم ، وكلهم مخالف

لهذا ، ومن الباطل أن يكون قول علي حجة في مكان غير حجة في آخر *

فبطل كل ما تعلقوا به من آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم *

(١) كيف يكون مجهولاً وهو عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر ١٢ فابن عمر جده لايه ، وهو ثقة روى
عن جده عبد الله ، مات سنة ١١٩ وحديثه هنا رواه الدارقطني (ص ١٩٩) من طريق إبراهيم بن اسمعيل بن
جمع عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر وعائشة ، لمجله من حديثها مما ، لا من حديث
ابن عمر عن عائشة كما قل ابن حزم (٢) في النسختين رقم (١٤) « درهما درهم » وهو لمن (٣) في النسختين رقم
(١٤) « درهم » وهو لمن *

ثم حتى لو صحت هذه الآثار كلها عن النبي ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم — :
 لكانوا مغالين لها ، لان الخنفين والمالكيين يقولون : إن كانت عشرة دنانير ومائة
 درهم فيها الصدقة ، وكل هذه الآثار تبطل الزكاة عن أقل من عشرين ديناراً ؛ وهم
 يوجبونها في أقل من عشرين ديناراً ، فصارت كلها حجة عليهم ، وعاد ما صححوا من
 ذلك قاطعاً بهم أقبح قطع !! ونعوذ بالله من الخذلان *

والمالكيون يوجبونها في عشرين ديناراً ناقصة اذا جازت جواز الموازنة ، وهذا خلاف
 ما في هذه الاخبار كلها *

وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا ، وصح عن الزهري وعطاء : أنه لا يزكى من
 الذهب بالذهب إلا أربعين ديناراً ، لا أقل ، ثم كذلك اذا زادت أربعين ديناراً ، ورأوا
 الزكاة فيما دون ذلك وما بين كل أربعين وأربعين بعدها بالقيمة ، وكانت القيمة قولاً
 لا يوجه قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا دليل أصلاً ، فسقط هذا القول *
 وقد حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثابتي بن مخلد
 ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حاد بن مسعدة عن أشعث — هو ابن عبد الملك الحراني
 عن الحسن البصري قال : ليس في أقل من أربعين ديناراً شيء *

قال أبو محمد: فصحت الزكاة في أربعين من الذهب ثم في كل أربعين زائدة — بالاجماع
 المتيقن المقطوع به فوجب القول به ولم يكن في إيجاب الزكاة في أقل من ذلك ولا فيما
 بين النصابين — قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع ، ولا يجوز أن تؤخذ الشرائع في دين
 الاسلام إلا بأحد هذه الثلاثة . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : فليس إلا هذا القول أو قول من قال : قد صح أن في الذهب زكاة بالنص
 الثابت ، فالواجب أن يزكى كل ذهب ، إلا ذهباً صح الاجماع على اسقاط زكاتها . فمن
 قال هذا فواجب عليه أن يزكى كل مادون العشرين بالقيمة ، وأن يزكى حلي الذهب ،
 وأن يزكى كل ذهب حين يملكه ماله . فكل هذا قد قال به جماعة من الأئمة الذين هم
 أجل من أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي *

قال أبو محمد: ولم نقل بهذا لما قدمناه من أنه لا يحل أن ينسب الى الله تعالى ولالى
 رسوله ﷺ قول الايقين نقل صحيح من رواية الاثبات أو بنقل تواتر أو مجمع عليه ،
 وليس شيء من هذه الأحوال موجوداً في شيء من هذه الأقوال ، وقد قلنا : ان
 الاجماع قد صح على أنه عليه السلام لم يوجب الزكاة في كل عدد من الذهب ، ولا في كل

وقت من الدهر وبالله التوفيق *

قال أبو محمد : وأما قول أبي حنيفة فارتبط بما روى في ذلك عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، لأن الرواية عن عمر رضى الله عنه بأن مازاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالدرهم ، وعن ابن مسعود تزكية الذهب بالدرهم ، وهذا يخرج على قول الزهري ، وعطاء ، وما وجدنا عن أحد من الصحابة ولا من التابعين أن الوقص في الذهب يزكى بالذهب ، فخرج قوله عن أن يكون له سلف *

ونسألهم أيضاً من أين جعلتم الوقص في الذهب أربعة دنائير ؟ وليس هذا في شيء من الآثار التي احتجتم بها ، بل الآثار الذي روى عن علي في ذلك إلى النبي ﷺ بأن مازاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالحساب ، وإنما جاء عن عمر في ذلك قول لا يصح ومع ذلك فقد خالفتموه ، ورأيتم تزكيته بالذهب ورأه هو بالورق ^(١) بالقيمة ، وقد خالفه علي ، وابن عمر برواية أصح من الرواية عن عمر ^(٢) *
فلا ملجأ لهم إلا أن يقولوا : قسناه على الفضة *

قال علي : وهذا قياس . والقياس كله باطل ؛ ثم لو صح القياس لكان هذا منه قياساً للخطأ على الخطأ وعلى أصل غير صحيح لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا إجماع من أن كل عشرة دراهم بازاء دينار . وإنما هو شيء قالوه في الزكاة ، والقطع في السرقة والدية . والصدق . وكل ذلك خطأ منهم ، ليس شيء منه صحيحاً ، على ما بيناه ونبين أن شاء الله تعالى . إذ ليس في شيء من ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق *
وبالدليل الذي ذكرنا وجب أن لا يزكى الذهب إلا حتى يتم عند مال الكهول كما قدمنا *
ثم استدركنا فرأينا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح لا يجوز خلافه ، وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة أو أبا إسحاق أو جريراً خلط أسناد الحارث بأرسال عاصم — : هو الظن الباطل الذي لا يجوز . وما علينا من مشاركة الحارث لعاصم ، ولا لأرسال من أرسله ، ولا لشك زهير فيه شيء . وجرير ثقة ، فالأخذ بما أسنده لازم . وبالله تعالى التوفيق ^(٣) *

(١) في النسخة رقم (١٦) « بالوزن » وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم (١٦) « عن علي » وهو خطأ .
(٢) « في رأي محمد بن حزم ، رأى خطأه فسارع إلى تداركه ، وحكم بأنه الظن الباطل الذي لا يجوز . وهذا شأن المتصنفين من اتباع السنة الكريمة وأصالح الحق وهم الهداة القادة ، وقليل ما هم . رحمهم الله جميعاً . وهنا بمناشئة النسخة رقم (١٤) ماضه : « هذا لازم لابي محمد في حديث قتية الذي رواه مع غالب المدائني . صلاة الجمع بنوك ، اه واطر قول انؤلف في ذلك واعتراضنا عليه في المسئلة ٣٣٥ (٣٣٤ ١٧٤ ١٧٥) »
ثم إن هذه المسئلة هي ختام الجزء الثاني من النسخة رقم (١٦) بدار الكتب المصرية وفي آخره ماضه : « كل

٦٨٤ — مسألة — والزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب إذا بلغ كل واحد منهما المقدار الذي ذكرنا وأتم عند مالكة عاما قريبا ، ولا يجوز أن يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ولا أن يخرج أحدهما عن الآخر ولا قيمتهما في عرض أصلا ، وسواء كان حلي امرأة أو حلي رجل ، وكذلك حلية السيف والمصحف والخاتم وكل مصوغ منهما حل اتخاذه أولم يحل *

وقال أبو حنيفة : بوجوب الزكاة في حلي الذهب والفضة *
وقال مالك : إن كان الحلي لامرأة تلبسه أو تتركبه أو كان لرجل يعده لنسائه فلا زكاة في شيء منه ، فإن كان لرجل يعده لنفسه عدة (١) فقه الزكاة ، ولا زكاة على الرجل في حلية السيف ، والمنطقة ، والمصحف ، والخاتم *

وقال الشافعي : لا زكاة في حلي ذهب ، أو فضة *
وجاء في ذلك عن السلف ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا عن ابن مسعود من إيجابه الزكاة في حلي امرأته ، وهو عنه في غاية الصحة *

وروينا من طريق محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال قالت امرأة لعبد الله بن مسعود : لي حلي ؟ فقال لها : إذا بلغ ما تبين فقه الزكاة *

وعن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى : مر نساء المسلمين يزكين حليهن *
ومن طريق جرير بن حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال : كان عبد الله بن عمرو بن العاصي يأمر بالزكاة في حلي بناته ونسائه *
ومن طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سالم عن عبد الله بن عمر (٢) أنه كان يأمره بذلك كل عام *

وعن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت (٣) : لا بأس بلبس الحلي إذا أعطيت زكاته *

الجزء الثاني يوم الأحد تسع بقين من ربيع الأول سنة خمس وسبعين وسبعمائة على يد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن سعد الصفطي الشافعي رحمه الله بالعلم أنه على كل شيء قدير ، وصلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم تسليما ، ويتلوه إن شاء الله تعالى في الجزء الثالث : مسألة والزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب »
(١) اللدة - بضم اللين وتشديد الدال المهملة - ما أعدته لحواشي البهر من المال والصلاح ، قاله في اللسان . وعبارة المدونة (ج ٢ ص ٦) « وما ورث الرجل من أمه أو من بعض أهل بيته للبيع أو الحاجة إذا احتاج إليه يرصده لطلب يحتاج إليه في المستقبل ليس يجبه ليس » وهو صريح في تفسير ما هنا (٢) في النسخة رقم (٤٥) « عبد الله بن عمرو » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (٤٥) « قال » وهو خطأ

وهو قول مجاهد، وعطاء، وطاوس، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، وعبد الله ابن شداد، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وذو الهمداني (١) وابن سيرين، واستحبه الحسن *

قال الزهري: مضت السنة أن في الحلى الزكاة *

وهو قول ابن شبرمة، والاوزاعي، والحسن بن حي *

وقال الليث: ما كان من حلى يلبس ويعار فلا زكاة فيه، وما كان من حلى اتخذ ليحرز من الزكاة فيه الزكاة *

وقال (٢) جابر بن عبد الله، وابن عمر: لا زكاة في الحلى *

وهو قول أسماء بنت أبي بكر الصديق، وروى أيضا عن عائشة، وهو عنها صحيح، وهو قول الشعبي، وعمره بنت عبد الرحمن، وأبي جعفر محمد بن علي، وروى أيضا عن طاوس، والحسن، وسعيد بن المسيب *

واختلف فيه قول سفيان الثوري. فرة رأى فيه الزكاة، ومرة لم يرها *

قال أبو محمد: وهنا قول ثالث، وهو قول أنس: إن الزكاة فيه مرة واحدة، ثم لا تعود فيه الزكاة *

ورويانا عن أبي أمامة الباهلي وخالد بن معدان: إن حلية السيف من الكنوز. وعن إبراهيم النخعي وعطاء (٣): لا زكاة في قدح مفضض ولا في منطقة محلاة ولا في سيف محلي *

قال علي: أما قول مالك فتقسيم غير صحيح، وما علمنا ذلك التقسيم عن أحد قبله. ولا تقوم على صحته حجة من قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه *

والجواب أنهم احتجوا في ذلك بأن الزكاة إنما سقطت عن الحلى المتخذ للنساء لانه مباح لهن، وكذلك عن المنطقة، والسيف، وحلية المصحف، والخاتم للرجال *

قال أبو محمد: فكان هذا الاحتجاج عجبا! ولقد علم كل مسلم أن الدنانير والدرهم وتغار الذهب والفضة — مباح اتخاذ كل ذلك للرجال والنساء، فينبغي على هذا أن تسقط الزكاة عن كل ذلك، إن كانت هذه العلة صحيحة! ولازم على هذه العلة أن من

(١) ذر — بفتح الدال المعجمة وتشديد الراء (٢) من أول المسئلة إليها خاض بتقطيع الورق من النسخة رقم (١٦)، وقتناه من النسخة رقم (٤٥)، ثم عدنا إلى النسخة رقم (١٦) مع المقابلة في الكل على النسخة رقم (١٤) (٣) سقط اسم «عطاء» من النسخة رقم (١٦) *

اتخذ (١) مالا زكاة فيه — عالم يبع له اتخذه — ان تكون فيه الزكاة عقوبة له ، كما أسقط الزكاة عما فيه الزكاة من الذهب والفضة اذا اتخذ منه حلي مباح اتخذه !! *
فان قالوا : انه يشبه متاع البيت الذي لازكاة فيه من الثياب ونحوها *
قلنا لهم : فأسقطوا بهذه العلة نفسها — إن صحتموها — الزكاة عن الابل المتخذة للركوب والسنى (٢) والحمل والطحن ، وعن البقر المتخذة للحرث *
وقبل كل شيء وبعد : فبع فساد هذه العلة وتناقضها : من أين قلتم بها ؟ ومن أين صح لكم ان ما يبع اتخذه من الحلي تسقط عنه الزكاة ؟ وما هو إلا قولكم جعلتموه حجة لقولكم ولا مزيد ! *

ثم أين وجدتم إباحة اتخاذ المنطقة المحلاة بالفضة والمصحف الحلي بالفضة للرجال دون السرج واللباج ، والمهايز (٣) المحلاة بالفضة ؟ ! *
فان ادعوا في ذلك رواية عن السلف ادعوا مالا يجدونه *

وأوجدناهم عن السلف بأصح طريق من طريق البخارى محمد بن اسماعيل في تاريخه عن عبد الله بن محمد المسندى عن سفيان عن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه مصعب بن سعد قال : رأيت على سعد بن أبي وقاص ، وطليحة بن عبيد الله ، وصهيب خواتيم ذهب *
وصح أيضا عن البراء بن عازب *

فأسقطوا لهذا الزكاة عن خواتيم الذهب للرجال : أو قيسوا حلية السرج واللباج والدرع والبيضة على المنطقة والسيف ، والأقلام النصوص اتبعتم ، ولا القياس استعملتم !
فسقط هذا القول يقين *

وأما قول الليث فساد أيضا : لأنه لا يخلو حلي النساء من أن تكون فيه الزكاة أو لا تكون فيه الزكاة : فان كانت فيه الزكاة ففي كل حال فيه الزكاة ، وان كان لازكاة فيه فما علينا على من اتخذ مالا زكاة فيه ليحرزه من الزكاة زكاة ! ولو كان هذا لوجب على من اشترى بدراهمه داراً أو ضيعة ليحرزها من الزكاة أن يزكيها ، وهو لا يقول بهذا *
وأما الشافعي فانه علل ذلك بالناء ، فأسقط الزكاة عن الحلي (٤) وعن الابل ، والبقر والغنم غير السوائم *

(١) في النسخة رقم (١٦) « ان متى اتخذ » الخ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) « يعني السانية » وهو ظاهر انه المراد ، ولكن يشك ان فعل « سنا » بمعنى سقى ، وأوى ، وان معناه هي « السنو » بضم السين والنون وتشديد الواو ، « و السانية والسناوة » بكسر السين فيها (٣) المهز والمهاز حديدة في مؤخر خف الراتض ، جمعه همايز ومهايز ، قاله في القاموس ، هو معروف (٤) في النسخة رقم (١٦) « وأسقط ذلك عن الحلي »

قال أبو محمد : وهذا تلليل فاسد ، لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظر صحيح ؛ وقد علمنا أن الثمار والخضر تسمى ، وهو لا يرى الزكاة فيها ، كراه الأبل وعمل البقر ينمى ، وهو لا يرى الزكاة فيها ، والدرهم لا تسمى إذا بقيت عند مالكها ، وهو يرى الزكاة فيها ، والحلى ينمى كراؤه وقيمته ، وهو لا يرى الزكاة فيه *
وأما أبو خيفة فأوجب الزكاة فى الحلى ، وأسقط الزكاة عن المستعملة من الأبل والبقر والغنم ، وهذا تناقض *
واحتمل له بعض مقلديه بأن الذهب والفضة قبل أن يتخذ حليا كانت فيهما ^(١) الزكاة ، ثم قالت طائفة : قد سقط عنهما ^(٢) حق الزكاة ، وقال آخرون : لم يسقط ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

قلنا : هذه حجة صحيحة ؛ إلا أنها لازمة لكفى غير السوائم ؛ لانفاق الكل على وجوب الزكاة فيها قبل أن تلغى ، فلما علقت اختلفوا فى سقوط الزكاة أو تماميها ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

وقال هذا القائل : وجدنا المعلوفة تنفق عليها وتأخذ منها ، ووجدنا السوائم تأخذ منها ولا تنفق عليها ؛ والحلى يؤخذ منه كراؤه ^(٣) ويتنفع به ولا ينفق عليه ، فكان أشبه بالسوائم منه بالمعلوفة *

ف قيل له : والسائمة أيضا ينفق عليها أجر الراعى ، وهذه كلها أهواس وتحكم فى الدين بالضلal !! *

قال أبو محمد : واحتج من رأى إيجاب الزكاة فى الحلى بآثار واهية ، لوجه للاشتغال بها ، الا ان اتنبه عليها بتكيت اللالكين المحتجين بمنها وما هو دونها اذا وافق تقليدهم ! وهى *

خبر رويناهم من طريق خالد بن الحارث عن الحسين الملع عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن امرأة دخلت على رسول الله ﷺ وفى يدها مسكتان ^(٤) غليظتان من ذهب فقال لها : أتودين زكاة هذا ؟ قالت : لا قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سورين من نار ؟ فألقتهما ، وقالت : هما لله ولرسوله ^(٥) » *

(١) فى النسخة رقم (١٦) « فيه » وفى النسخة رقم (١٤) « فيها » وصحناه هكذا لقوله بد : « عنها » (٢) فى النسخة رقم (١٦) « عنها » (٣) فى النسخة رقم (١٦) « يأخذ منه كراه » (٤) بالميم والسين المهملة المفتوحين ، الواحدة مسكة والجمع مسك ، يتنفع « السين فيها » وهى الاسورة والمخلاخيل (٥) رواه قريبا من هذا اللفظ أبو داود (ج ٢ ص ٤) ورواه أيضا النسائى (ج ٥ ص ٣٨) كلاهما من طريق حسين الملع عن عمرو : وعندهما ان المسكتين كانتا فى يد ابنة للراة : ورواه الترمذى (ج ١ ص ٨١ هند) من طريق ابن لهيعة عن عمرو ، وفيه ان امرأتين أتتا ، الخ *

والمالكين يحتجون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده اذا وافق أهواءهم . ولم يروه ههنا حجة *

وخبر من طريق عتاب عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « كنت ألبس أوصاحا ^(١) لي من ذهب ، فقلت : يا رسول الله ، أكنز هو ؟ قال : ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكي فليس بكنز ^(٢) » *

وعتاب مجهول ، الا أن المالكيين يحتجون بمثل حرام بن عثمان بن سوار بن مصعب ، وهذا خير منه *

ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن عمرو — هو ابن عطاء أخبره عن ^(٣) عبد الله بن شدداد بن الهاد قال : دخلنا على عائشة أم المؤمنين فقالت : « دخل على رسول الله ﷺ فرأى في يدي سخابا من ورق ، فقال : أتودين زكاته ؟ قلت : لا ، أو ماشاء الله تعالى ، فقال : هو حسبك ^(٤) من النار » *

قال أبو محمد : يحيى بن أيوب ضعيف ، والمالكين يحتجون بروايته ، اذا وافق أهواءهم ، ونقول للحنفين : أنتم قد تركتم رواية أبي هريرة في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا من أجل أنكم رويتم من طريق لاخير فيها أنه خالف ما روى من ذلك لا حجة لكم في ترك ذلك الخبر الثابت الابهذا ، ثم أخذتم برواية عائشة هذه التي لا تصح ، وهي قد خالفته من أصح طريق ، فما هذا التلاعب بالدين ؟ ! *

فان قالوا : قد روى عنها الأخذ بما روت من هذا *

قلنا لهم : وقد صح عن أبي هريرة الأخذ بما روى في غسل الاناء من ولوغ الكلب * فان قالوا : قد روى زكاة الحلي كما أوردتم غير عائشة ، وهو عبد الله بن عمرو ^(٥) *

(١) هو باضاد المعجمة والحاء المهملة : نوع من الخلي (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٤) من طريق عتاب بن بشير والدارقطني (ص ٢٠٤ - ٢٠٥) والحاكم (ج ١ ص ٣٩٠) كلاهما من طريق محمد بن ماجر عن ثابت بن عجلان ؛ فلم يفرده عتاب بن شير كما يوم صنيع المؤلف وعتاب ليس بمجول كما زعم ابن حزم ، بل هو ثقة معروف روى له البخاري ؛ وانما أنكروا عليه أحاديث رواها عن خفيف ، ورجع أحدها نكارتها اتماهى من قبل خفيف ، والحديث صحه الخا كروالذهبي على شرط البخاري (٣) كلمة « عن » زيادة من النسخة رقم ١٤ (٤) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٤ - ٥) والدارقطني (ص ٢٠٥) والحاكم (ج ١ ص ٣٨٩) وعدا في داود والدارقطني فتحات ، بدل « سخابا » ، والسخاب - بكسر السين وبالحاء المعجمة - كل قلادة كانت ذات جوهر اولم تكن ؛ والفتحة والفتحة بفتح التاء وباسكانها وبالحاء المعجمة فيها - غاتم يكون في اليد والرجل بفص وغير فص ؛ وقيل : هي الخاتم ايا كان ، والجمع فتخ وفتحات بفتح التاء فيها وتوخ ايضا . والحديث صحه الخا كروالذهبي على شرط الشيخين .

(٥) في السخر رقم (١٦) « وهو عبد الله بن عمر » وهو خطأ ، فانه يشير الى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : فهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص *

قلنا لم: وقد روى غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا غير أبى هريرة، وهو عبد الله بن مغفل؛ وهذا مالا انفككك لهم منه *
قال أبو محمد: لو لم يكن الا هذه الآثار لما قلنا ^(١) بوجوب الزكاة فى الحلى، لكن لما صح عن رسول الله ﷺ «فى الرقة ربع العشر» «وليس فيما دون خمس أواق» ^(٢) من الورق صدقة فاذا بلغ مائتى درهم قضى خمسة دراهم» وكان الحلى ورقا — وجب ^(٣) فيه حق الزكاة، لعموم هذين الآثرين الصحيحين *

وأما الذهب فقد صح عن رسول الله ﷺ: «ما من صاحب ذهب لا يؤدى مافيها الا جعل له يوم القيامة صفايح من نار يكوى بها» فوجب الزكاة فى كل ذهب بهذا النص، وانما تسقط الزكاة من الذهب عن لايان فى هذا النص باجماعها فيه؛ وهو العدد والوقت، لاجماع الأمة كلها — بلا خلاف منها أصلا — على أنه عليه الصلاة والسلام لم يوجب الزكاة فى كل عدد من الذهب، ولا فى كل وقت من الزمان، فلما صح ذلك ولم يأت نص فى العدد والوقت وجب أن لا يضاف الى رسول الله ﷺ الا ما صح عنه بنقل آحاد أو بنقل اجماع، ولم يأت اجماع قط بأنه عليه الصلاة والسلام لم يرد الا بعض أحوال الذهب وصفاته: فلم يجز تخصيص شىء من ذلك بغير نص ولا اجماع *
فان قيل: فهلا أخذتم بقول أنس فى الحلى بهذا الدليل نفسه، فلم توجبوا فيه الزكاة الامرأة واحدة فى الدرهم؟! *

قلنا لم: لأنه قد صح عن النبي ﷺ ايجاب الزكاة فى الذهب عموما، ولم يخص الحلى منه بسقوط الزكاة فيه، لا بنص ولا باجماع، فوجب الزكاة بالنص فى كل ذهب وفضة، وخص الاجماع المتيقن بعض الأعداد منهما وبعض الأزمان، فلم تجب الزكاة فيهما الا فى عدد أو وجه نص أو اجماع، وفى زمان أو وجه نص أو اجماع، ولم يجز تخصيص شىء منهما: إذ قد عمهما النص، فوجب ان لا يفرق بين أحوال الذهب بغير نص ولا اجماع، وصح يقينا — بلا خلاف — أن رسول الله ﷺ كان يوجب الزكاة فى الذهب والفضة كل عام، والحلى فضة أو ذهب، فلا يجوز ان يقال: «إلا الحلى» بغير نص فى ذلك ولا اجماع. وبالله تعالى التوفيق *

وأما الجمع بين الفضة والذهب فى الزكاة فان مالكا وأبا يوسف ومحمد بن الحسن قالوا: من كان معه من الدراهم والدنانير ما اذا حسبهما على ان كل دينار بازاء عشرة

(١) فى النسخة رقم ١٤ «ما قلنا» (٢) فى النسخة رقم ١٤ «أواق» (٣) فى النسخة رقم ١٤ «فأوجب» *

دراهم فاجتمع من ذلك عشرون ديناراً أو مائتا (١) درهم — : زكى الجميع زكاة واحدة ، مثل أن يكون له دينار ومائة وتسعون درهماً ، أو عشرة دراهم وتسعة عشر ديناراً (٢) ، أو عشرة دنانير ومائة درهم ، وعلى هذا الحكم أبداً . فإن كان له أقل من ذلك فلا زكاة عليه ، ولم يلتفتوا إلى غلاء قيمة الدنانير ، أو الدراهم أو رخصتها ، وهو قول أبي حنيفة الأول *

ثم رجع فقال : يجمع بينهما بالقيمة ، فإذا بلغ قيمة ما عنده منهما جميعاً عشرين ديناراً أو مائتي درهم فعليه الزكاة ، وإلا فلا ، فيرى على من عنده دينار واحد يساوى — لغلاء الذهب — مائتي درهم غير درهم وعنده درهم واحد — : أن الزكاة واجبة عليه ، ولم ير على من عنده تسعة عشر ديناراً ومائتي درهم (٣) غير درهم — لا تساوى ديناراً — : زكاة *

وقال ابن أبي ليلى ، وشريك ، والحسن بن حي ، والشافعي ، وأبو سليمان : لا يضم ذهب إلى ورق أصلاً ؛ لا بقيمة ولا على الأجزاء ، فمن عنده مائتا درهم غير حبة وعشرون ديناراً غير حبة — : فلا زكاة عليه فيها ، فإن كل أحدهما نصاباً زكاه ولم يرك الآخر *

قال أبو محمد : واحتج من رأى الجمع بينهما بأنهما أثمان الأشياء *

قال على : فيقال له : والفلوس قد تكون أثماناً أيضاً ، فزكاه على هذا الرأى الفاسد ، والأشياء كلها قد يباع بعضها ببعض ، فتكون أثماناً ، فزك العروض بهذه العلة *

وأيضاً : فمن لكم بأنهما لما كانا أثماناً للأشياء (٤) وجب ضمهما في الزكاة ؟ !

فهذه علة لم يصححها قرآن ، ولا سنة ، ولا رواية فاسدة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس يعقل ، ولا رأى سديد ، وإنما هي دعوى في غاية الفساد *

وأيضاً : فإذا (٥) صحتموها فاجمعوا بين الأبل والبقر في الزكاة ، لأنهما يؤكلان . وتشرب ألبانها ، ويجزى كل واحد منهما عن سبعة في الهدى !! نعم ، واجمعوا بينهما وبين النعم في الزكاة ، لأنها كلها تجوز في الأضاحي وتجب فيها الزكاة ! *

فان قيل : النص فرق بينهما *

قلنا : والنص فرق بين الذهب ، والفضة في الزكاة ، ولا يخلو الذهب ، والفضة من أن يكونا جنساً واحداً (٦) أو جنسين ، فإن كانا جنساً واحداً فخرموا بيع أحدهما بالآخر

(١) في النسخة رقم (١٦) « مائتي درهم » وهو لحن (٢) في النسخة رقم (١٦) « أو تسعة عشر ديناراً » وهو خطأ

(٣) في النسخة رقم (١٦) « أو مائتي درهم » وهو خطأ (٤) كلمة « للأشياء » ليست في النسخة رقم (١٤)

(٥) في النسخة رقم (١٤) « فان » في النسخة رقم (١٦) « واحدهما لحن » .

متفاضلاً ، وإن كانا جنسين فالجمع بين الجنسین لا يجوز ، إلا بنص وارد في ذلك *
 ويلزمهم الجمع بين التمر ، والزبيب في الزكاة ، وهم لا يقولون : هذا ، لانهما قوتان
 حلوان فظهر فساد هذا القول يقين *
 وأيضا : فيلزم من رأى الجمع بينهما بالقيمة أن يزكى في بعض الاوقات ديناراً أو
 درهما قد شاهدنا الدينار ^(١) يبلغ بالاندلس أزيد من مائتي درهم ، وهذا باطل
 شنيع جداً ! *

ويلزم من رأى الجمع بينهما بتكامل الاجزاء أنه إن كان الذهب رخيصاً أو غالياً فانه
 يخرج الذهب عن الذهب ، والفضة بالقيمة ، أو يخرج الفضة عن الذهب والفضة بالقيمة
 وهذا ضد ما جمع به بينهما ، فرة راعى القيمة لا الاجزاء ، ومرة راعى الاجزاء
 لا القيمة : في زكاة واحدة وهذا خطأ يقين *
 ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل أجمع الذهب مع الفضة بالقيمة وأخرج
 عنهما أحدهما بمراعاة الاجزاء ، وكلاهما تحكم بالباطل *

وأيضاً فيلزمه اذا اجتمع له ذهب وفضة يجب فيها عنده الزكاة — وكان الدينار
 قيمته أكثر من عشرة دراهم — فانه ان أخرج ذهبا عن كليهما فانه يخرج ربع دينار
 وأقل عن زكاة عشرين ديناراً ، وهذا باطل عندهم ، وإن أخرج دراهم عن كليهما —
 وكان الدينار لا يساوى إلا أقل من عشرة دراهم — وجب أن يخرج أكثر من عشرة
 دراهم عن مائتي درهم ، وهذا باطل باجماع *

فان قالوا : إنكم تجمعون بين الضأن ، والماعز في الزكاة - وهما نوعان مختلفان *
 قلنا : نعم لأن الزكاة جاءت فيهما ^(٢) باسم يجمعهما ، وهو لفظ «الغنم» و«الشاء»
 ولم تأت الزكاة في الذهب ، والفضة بلفظ يجمعهما ، ولو لم تأت الزكاة في الضأن الا باسم
 «الضأن» ولا في الماعز الا باسم «الماعز» لما جمعنا بينهما ، كالم تجمع بين البقر والابل ^(٣) ،
 ولو جاءت الزكاة في الذهب والفضة بلفظ واسم جامع بينهما لجمعنا بينهما *

قال أبو محمد : وهم يجمعون على أن الذهب غير الفضة ، وأنه يجوز بيع درهم من
 أحدهما بمائة من الآخر ، وأن أحدهما حلال للنساء والرجال ، والآخر حلال للنساء
 حرام على الرجال ، وهم مقرون أن الزكاة لا يجب في أقل ^(٤) من مائتي درهم ، ولا

(١) في النسخة رقم (١٦) «الدنانير» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) «لأن الزكاة فيها جاءت» *

(٣) في النسخة رقم (١٤) «الابل والبقر» (٤) في النسخة رقم (١٦) «وهم مقرون أن لا يجوز في أقل»

في أقل من عشرين ديناراً . ثم يوجبونها في عشرة دنانير ومائة درهم ! وهذا تناقض لاخفاء به *

قال أبو محمد : وحجتنا في أنه لا يحل الجمع بينهما في الزكاة هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمس أواق ^(١) من الورق صدقة » فكان من جمع بين الذهب ، والفضة قد أوجب الزكاة في أقل من خمس أواق ^(٢) وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) وشرع لم يأذن الله تعالى به وهم يصححون الخبر في إسقاط الزكاة في أقل من عشرين ديناراً ثم يوجبونها في أقل ، وهذا عظيم جداً ! وقد صح عن علي ، وعمر ، وابن عمر إسقاط الزكاة في أقل من مائتي درهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم وبالله تعالى التوفيق *

وأما إخراج الذهب عن الورق والورق عن الذهب فإن مالكا وأبا حنيفة أجازاه ^(٤) ومنع منه الشافعي ، وأبو سليمان ، وبه نأخذ ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « في الرقة ربع العشر ، وفي مائتي درهم خمسة دراهم » فنأخرجه غير ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراجه فقد تعدى حدود الله ، ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ولم يأت بما أمر ، ومن لم يأت بما أمر فظلم يرك * وأما الأمة كلها فيجمعة على أنه ان أخرج في زكاته الذهب ^(٥) فقد أدى ما عليه ، ووافق ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم *

واختلفوا فيمن أخرج فضة عن ذهب ، أو عرضا عن أحدهما ، أو غير ما جاء به النص (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ^(٦) فيما عداهما فلا يجوز أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكما بغير نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق *

المال المستفاد

٦٨٥ — مسألة — قال أبو محمد : صح عن ابن عباس إيجاب الزكاة في كل مال يركى حين يملكه المسلم *
وصح عن ابن عمر : لا زكاة فيه حتى يتم حولا *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، « أواق » ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، « أواق » ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ، رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، « أجازاه » ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) ، وأما الذهب فالأمة كلها بجمعة على أنه ان أخرج في زكاتها الذهب ، الخ ، وما هنا اصح وأقوم (٦) قوله ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس في النسخة رقم (١٤) بل هو من النسخة رقم (١٦) .

وقال أبو حنيفة : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا إلا إن كان عنده مال يجب في عدد ماعنده منه الزكاة في أول الحول — : فانه إن اكتسب بعد ذلك — ولو قبل تمام الحول بساعة — شيئاً — قل أو أكثر من جنس ماعنده : فانه يزكى المكتسب مع الأصل : سواء عنده الذهب ، والفضة ، والماشية ، والأولاد وغيرها *.

وقال مالك : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا ، وسواء كان عنده مافيه الزكاة من جنسه أو لم يكن ، إلا الماشية : فان من استفاد منها شيئاً بغير ولادة منها ، فان كان الذى عنده منها نصاباً — : زكى الجميع عند تمام الحول ، وإلا فلا ، وإن كانت من ولادة زكى الجميع بحول الأمهات ^(١) ، سواء كانت الأمهات نصاباً أو لم تكن *.

وقال الشافعى : لا يزكى مال مستفاد مع نصاب كان عند الذى استفاده من جنسه البتة . إلا أولاد الماشية مع أمهاتها فقط اذا كانت الأمهات نصاباً وإلا فلا *.

قال أبو محمد : وقد ذكرنا قبل فساد هذه الأقوال كلها ، ويكفى من فسادها أنها كلها مختلفة ! وكلها دعاو مجردة ، وتقاسم فاسدة متناقضة ، لا دليل على صحة شيء منها : لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية سقيمة ، ولا من إجماع ولا من قياس ، ولا من رأى له وجه *.

وقال أبو حنيفة : من كان عنده مائتا درهم في أول الحول فلما كان بعد ذلك يوم تلفت كلها أو أنفقها إلا درهما واحداً فانه يبقى عنده ، فلما كان قبل تمام الحول بساعة اكتسب مائة درهم وتسعة وتسعين درهماً — : فالزكاة عليه في الجميع ^(٢) لحول التى تلفت . فلو لم يبق منها ولا درهم فلا زكاة عليه فيما اكتسب ولو أنها مائة ألف درهم — حتى يتم لها حول *.

فيا ليت شعري ! ما شأن هذا الدرهم ؟ وما قوله لولم ^(٣) يبق منها إلا فلس ؟ وكذلك قوله فيمن عنده نصاب من ذهب ، أو من بقر ، أو من إبل ، أو من غنم ثم تلفت كلها إلا واحدة ثم اكتسب من جنسها قبل الحول ما يتم بما بقى عنده النصاب ؟ وهذا قول يقضى ذكره عن تكلف الرد عليه *.

ولئن كانت الزكاة باقية في الدرهم الباقي فان الزكاة واجبة فيه وإن لم يكتسب غيره نعم . وفيما اكتسب اليه ولو أنه درهم آخر ! ولئن كانت الزكاة غير باقية فيه فان الواجب عليه استئناف الحول بما اكتسب معه *.

وممن روى عنه تعجيل الزكاة من الفائدة ابن مسعود ، ومعاوية ، وعمر بن عبد العزيز

(١) في النسخة رقم (١٤) : لحول الأمهات ، (٢) في النسخة رقم (١٤) : الجميع ، (٣) في النسخة رقم ١٦ : ولم ، وهو خطأ

والحسن ، والزهرى *

وعن صح عنه : لا زكاة في مال حتى يتم له حول ^(١) — : علي ، وأبو بكر الصديق ، وعائشة أم المؤمنين ، وابن عمر ، وقد ذكرناها في باب ذكرنا أولاد الماشية *
وأما تقسيم أبي حنيفة وبومالك ، والشافعي فلا يحفظ عن أحدهم الصحابة رضي الله عنهم ، نعم ، ولا عن أحد من التابعين *

قال أبو محمد : كل فائدة فانما ^(٢) تركي لحولها ، لا لحول ما عنده من جنسها وإن اختلطت عليه الأحوال *

تفسير ذلك ^(٣) : لو أن امرأة أملك نصاباً — وذلك مائتا درهم من الورق ، أو أربعين ديناراً من الذهب ، أو خمساً من الابل ، أو خمسين من البقر — ثم ملك بعد ذلك بعدة — قرية أو بعيدة — إلا أنها قبل تمام الحول — من جنس ما عنده أقل مما ذكرنا ، أو ملك أربعين شاة ثم ملك في الحول تمام مائة وعشرين — : فإن كان ما اكتسب لا يغير ما كان عليه من الزكاة فإنه يضم إلى ملكه إلى ما كان عنده ، لأنها لا تغير حكم ما كان عليه من الزكاة ، فيزكي ذلك لحول التي كانت عنده ^(٤) ثم يستأنف الجميع حولا ، فإن استفاد داخل الحول ما يغير الفريضة فيما عنده ، إلا أن تلك الفائدة لو انفردت لم تجب فيها الزكاة — وليس ذلك إلا في الورق خاصة — على كل حال ، وفي سائر ذلك في بعض الأحوال — : فإنه يزكي الذي عنده وحده تمام حوله ، وضم ^(٥) حيثن الذي استفاده إليه — لا قبل ذلك — واستأنف بالجميع حولا *

مثل : من كان ^(٦) عنده مائة شاة وعشرون شاة ثم استفاد شاة فأكثر ، أو كان عنده تسع وتسعون بقرة فأفاد بقرة فأكثر ، أو كان عنده تسع من الابل فأفاد واحدة فأكثر أو تسع وسبعون ديناراً فأفاد ديناراً فأكثر ، لأن الذي يبقى بعد الذي زكي لا زكاة فيه ، ولا يجوز أن يزكي مال ^(٧) مرتين في عام واحد *

فلو ملك نصاباً — كما ذكرنا — ثم ملك في داخل الحول نصاباً أيضاً من الورق أو الذهب أو الماشية فإنه يزكي كل مال لحوله ، فإن رجع الأول منهما إلى مال لا زكاة فيه فإذا حال حول الفائدة زكاها ثم ضم الأول حيثن إلى الآخر ، لأن الأول قد صار لا زكاة فيه .

(١) في النسخة رقم (١٦) . حتى يحول عليه الحول ، (٢) في النسخة رقم (١٦) . فانها ، (٣) في النسخة رقم (١٦) . من جنسها فإن اختلطت عليه الأحوال فتفسير ذلك ، وما هنا أصح (٤) في النسخة رقم (١٦) ، فيزكي ذلك الحول الذي كانت عنده ، وهو خطأ صرف (٥) في النسخة رقم (١٦) . ضم ، بدون الوار ، وهو (٦) في النسخة رقم (١٦) . ثم من كان ، الخ وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) . مالا ، *

ولا يجوز أن يزكيه مع ما قد زكاه من المال الثانى ، فيكون يزكى الثانى مرتين فى عام ، ويستأنف بالجميع حولا *

فان رجع المال الثانى الى مالا زكاة فيه وبقي الاول نصاباً فانه يزكىه اذا حال حوله ، ثم يضم الثانى الى الاول من حيثئذ لما قد ذكرنا فيستأنف بهما حولا *

فلو خلطهما فلم يميزا فانه يزكى كل عدد منهما لحوله ، ويجعل ما أخرج من ذلك كله نقصاناً (١) من المال الثانى ، لانه لا يوقن بالنقص إلا بعد إخراج الزكاة من الثانى ، وأما قبل ذلك فلا يقين عنده بأن أحدهما نقص ، فلا يزال كذلك حتى يرجع كلاهما الى ما يوقن أن أحدهما قد نقص ولا بد عمافيه الزكاة *

وذلك مثل أن يرجع الغنم الى أقل من عشرين ومائة ، لانه لا يجوز أن يزكى عن هذا العدد بشاتين ، أو أنه قد رجع البقران الى أقل من مائة ، والذهبان الى أقل من ثمانين ديناراً ، والابلان الى أقل من عشرة ، والفضتان الى أقل من أربع مائة درهم *

فإذا رجع المالان الى ما ذكرنا قد يمكن أن النقص دخل فى كليهما ، ويمكن أن يكون دخل فى أحدهما ، إلا أنه بلا شك قد كان عنده ما تجب فيه الزكاة ، فلا تسقط عنه بالشك فإذا كان هذا ضم المال الثانى الى الاول فزكى الجميع لحول الاول أبدأ ، حتى يرجع الكل الى مالا زكاة فيه *

فلو اقتنى خمساً من الابل أو أكثر — إلا أنه عدد يزكى بالغنم — ثم اقتنى فى داخل الحول عدداً يزكى وحده لو انفرد — إما بالغنم وأما بالابل — فانه يزكى ما كان عنده عند تمام حوله بالغنم ، ثم ضمه إثر ذلك الى ما استفاد ، إذ لا يجوز أن يكون إنسان واحد عنده ابل له قد تم جميعها حول فيزكى بعضها بالغنم وبعضها بالابل ، لانه خلاف أمر رسول الله ﷺ فى زكاة الابل *

فلو ملك خمساً وعشرين من الابل ثم ملك فى الحول احدى عشرة زكى الاول لحولها بنت مخاض ، ثم ضمها الى الفائدة من حيثئذ على كل حال فزكى الجميع لحول — من حيثئذ مستأنف — بينت لبون ، لما ذكرنا من أنه لا تختلف زكاة ابل واحدة للمالك واحد . وهكذا فى كل شيء *

فان قيل : فانكم تؤخرون زكاة بعضها عن حوله شهراً (٢) * قلنا : نعم ؛ لأننا لا نقدر على غير ذلك البتة ، الا باحداث زكاتين فى مال واحد ، وهذا خلاف النص ، وتأخير الزكاة اذا لم يمكن (٣) التعجيل مباح لا حرج فيه .

(١) فى السخر رقم (١٦) ، نقصاً ، (٢) فى السخر رقم (١٦) ، شهراً ، (٣) فى السنة رقم (١٦) ، يكن ، وهو خطأ

وبالله تعالى التوفيق *

٦٨٦ — مسألة (١) — من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً وهو حي؟ *

قال أبو محمد : تؤدى كلها لكل سنة على عدد ماوجب عليه في كل عام ؛ وسواء كان ذلك لهروبه بما له ؛ أو لتأخير (٢) الساعى ، أو لجهله ، أو لغير ذلك ؛ وسواء في ذلك العين والحرب ، والماشية ، وسواء أتت الزكاة على جميع ماله أو لم تأت ، وسواء رجع ماله بعد أخذ الزكاة منه إلى مالا زكاة فيه أو لم يرجع ، ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفى الزكاة *

وقال مالك : إن كان ذلك عينا — ذهباً ، أو فضة — فإنه تؤخذ منه زكاة كل سنة (٣) حتى يرجع الوزن إلى ما تقي درهم ، والذهب إلى عشرين ديناراً ؛ فتؤخذ الزكاة لسنة واحدة ، ثم لا شيء عليه لما بعد ذلك من السنين *

وان كانت زكاة زرع فرط فيها سنين أخذت كلها وان اصطلت جميع ماله *
وان كانت ماشية ، فإن كان هو رب إمام الساعى فإن الزكاة تؤخذ منه على حسب ما كان عنده في كل عام ، فإذا رجع ماله باخراج الزكاة إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء لسائر ما بقى من الاعوام ، وان كان الساعى هو الذى تأخر عنه فإنه تؤخذ منه زكاة ما وجد يده لكل عام خلا ، سواء كان يده فيما خلا أكثر أو أقل ، ما لم يخرج إلى مالا زكاة فيه (٤) ، فإذا رجع إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء *

وقال أبو حنيفة فيمن كان له عشر من الابل عامين لم يؤد زكاتها (٥) : لأنه يركب للعام الأول شاتين ، وللعام الثانى شاة واحدة *

وقال هو ومحمد بن الحسن فيمن كان عنده مائتا درهم — لا مال له غيرها — فلم يركبها سنتين فصاعداً : انه لازكاة عليه ؛ لان الزكاة صارت عليه ديناً فيها ؛ هذانص كلامه *

وقال أبو يوسف : عليه زكاتها لعام واحد فقط *

وقال زفر : عليه زكاتها لكل عام أبداً ، وبه يقول أبو سليمان وأصحابنا *
قال أبو محمد : أما قول مالك فظاهر التناقض ، وتقسيم فاسد ، لا برهان على صحته لانه دعوى بلا دليل . وما العجب الا من رفقهم بالهارب أمام المصدق ؛ وتحريمهم العدل (٦) فيه ؛ وشدة حملهم على من تأخر عنه الساعى ، فيرجون عليه زكاة الف

(١) لفظ . مسألة . زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) د تأخر . ه (٣) في النسخة رقم (١٦) د الزكاة كل سنة . وما هنا أصح (٤) في النسخة رقم (١٤) د ما لم يخرج الا مالا زكاة فيه ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) د زكاتها . (٦) في النسخة رقم (١٦) د وتحريم العدل ، وهو خطأ فاحش .

ناقة لعشر سنين ، ولم يملكها الا سنة واحدة ، وانما ملك في سائر الاعوام خمساً من الابل فقط !! واحتجوا في هذا بأن هكذا زكى الناس إذ أجمعوا على معاوية * قال ابو محمد : وهم قد خالفوا معاوية في أخذ الزكاة من الأعطية ومعه ابن مسعود ، وقلدوا ههنا سعاة من لا يعتد به ، كروان ، وسعيد بن العاصي وما هنالك : ومعاذ الله أن تؤخذ الزكاة ^(١) من إبل لم يملكها المسلم وتعطل ^(٢) زكاة قد أوجبها الله تعالى * وأما قول ابى يوسف فانه يحول على أن الزكاة — في العين وغيره — في المال نفسه ، لافى الذمة ، وهذا أمر قد بينا فسادَه قبل ؛ وأوضحنا أنها في الذمة لافى العين ولو كانت في العين لما أجزأه أن يعطى الزكاة من غير ذلك المال نفسه ؛ وهذا أمر يجمع على خلافه ؛ وعلى أن له أن يعطيها من حيث شاء : فاذ صح أنها في الذمة فلا يسقطها عنه ذهاب ماله ، ولا رجوعه الى مالا زكاة فيه *

واحتج بعضهم بأن امرأ لو باع ^(٣) ماشيته بعد حلول الزكاة فيها ان للساعي أخذ الزكاة من تلك الماشية المبيعة *

قال ابو محمد : وهذا باطل ؛ وماله ذلك ؛ لأنها قد صارت مالا من مال المشتري ؛ ولا يحل أن تؤخذ زكاة من عمرو لم تجب عليه وانما وجبت على زيد ، لكن يتبع البائع بها ديناً في ذمته . وبالله تعالى التوفيق *

٦٨٧ — مسألة — فلو مات الذى وجبت عليه الزكاة سنة أو سنتين فانها من رأس ماله ، أقربها أو قامت عليه بينة بمورثه ولده أو كلاله ، لاحق للغرماء واللوصية والالورثة حتى تستوفى كلها ؛ سواء في ذلك العين والماشية والزرع . وهو قول الشافعي ، وأبي سليمان وأصحابهما *

وقال أبو حنيفة : من مات بعد وجوب الزكاة في ذمته وفضته فانها تسقط بموته ، لا تؤخذ ^(٤) أصلاً ، سواء مات اثر ^(٥) الحول يسير أو كثير ، أو كانت كذلك لسنتين * وأما زكاة الماشية فانه روى عنه ابن المبارك : أنه يأخذها المصدق منها ، وإن وجدها بأيدي ورثته *

وروى عنه أبو يوسف : أنها تسقط بموته * واختلف قوله في زكاة الثمار والزرع : فروى عنه عبدالله بن المبارك : أنها تسقط بموته ، وروى عنه محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة : أنها تؤخذ بعد موته ،

(١) في النسخة رقم (١٦) مذكاة ، (٢) في النسخة رقم (١٦) د أو تعطل ، (٣) في النسخة رقم (١٤) د واحتج بعضهم : لأن امرأ باع ، الخ . (٤) في النسخة رقم (١٤) د ولا تؤخذ ، (٥) في النسخة رقم (١٤) د باثره .

ويرى ان قوله المذكور في الماشية ، والزروع انما هو في زكاة تلك السنة فقط ؛ فأما زكاة فرط فيها حتى مات فانه يقول : بأنها تسقط عنه *

وقال مالك فيمن مات بعد حلول الزكاة في ماله — أى مال كان ، حاشا المواسي — : فانها تؤخذ من رأس ماله ، فان كان فرط فيها أكثر من عام فلا تخرج عنه الا أن يوصى بها ، فتكون من ثلث مبداء على سائر وصاياها كلها ، حاشا التدبير في الصحة ، وهي مبداء على التدبير في المرض *

قال : وأما المواسي فانه ان حال الحول عليها ثم مات قبل مجيء الساعي ثم جاء الساعي فلا سيل للساعي عليها ، وقد بطلت ، إلا أن يوصى بها ، فتكون في الثلث غير مبداء على سائر الوصايا *

واختلف قول الأوزاعي في ذلك : فرة رأها من الثلث ، ومرة رأها من رأس المال * قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة : ومالك ففي غاية الخطأ ؛ لأنهما أسقطا بموت المرء ديناً لله تعالى وجب عليه في حياته ، بلا برهان أكثر من أن قالوا : لو كان ذلك لما شاء انسان أن لا يورث ورثته شيئاً إلا أمكنه ! *

فقلنا : فما تقولون في انسان أكثر من إتلاف أموال الناس ليكون ذلك ديناً عليه ولا يرث ورثته شيئاً ، ولو أنها ديون يهودى أو نصرانى في خمر أو هرقبا لم ؟ *

فمن قولهم : إنها كلها من رأس ماله ، سواء ورث ورثته أو لم يرثوا ، ففقضوا علتهم بأوحش نقض ! وأسقطوا حق الله تعالى — الذى جعله للفقراء ، والمساكين من المسلمين ، والغارمين منهم ، وفي الرقاب منهم ، وفي سبيله تعالى ، وابن السبيل فريضة من الله تعالى — : وأوجبوا ديون الآدميين ^(١) وأطعموا الورثة الحرام ! *

والعجب كله من إيجابهم الصلاة بعد خروج وقتها على العائد لتركها ، وإسقاطهم الزكاة ووقتها قائم عن المتعمد لتركها ! *

ثم تقسيم مالك بين المواسي وغير المواسي ، وبين زكاة عامه ذلك وسائر الأعوام ، فرأى زكاة عامه من رأس المال ، وان لم يبق للورثة شيء يعيشون منه ، ولم ير زكاة سائر الأعوام إلا ساقطة ! *

ثم تفرقة بين زكاة الناض يوصى بها فتكون في الثلث وتبدى على الوصايا الاعلى التدبير ^(٢) في الصحة وتبدى على التدبير في المرض — : وبين زكاة الماشية يوصى بها

(١) في النسخة رقم (١٦) • ديون الناس • (٢) في النسخة رقم (١٦) • لاعلى التدبير ، وهو خطأ •

فتكون في التلك ولا تبدى على الوصايا ، وهذه أشياء غلط فيها من غلط وقصد الخير ، وإنما العجب من انشرح صدره لتقليد قائلها ! ثم استعمل نفسه في إبطال السنن الثابتة نصراً لها !! *

قال أبو محمد : وبين صحة قولنا وبطلان قول المخالفين قول الله عز وجل في الموارث ^(١) (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فعم عز وجل الديون كلها ، والزكاة دين قائم لله تعالى ، وللساكنين ، والفقراء ، والغارمين وسائر من فرضها تعالى لهم في نص القرآن * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن عمر الوكيعي ، وأبو سعيد الأشج ، قال الوكيعي : ثنا حسين بن علي عن زائدة ؛ وقال أبو سعيد ثنا أبو خالد الأحمر ^(٢) ثم اتفق زائدة ، وأبو خالد الأحمر كلاهما عن الأعمش عن مسلم البطين ، والحكم بن عتيبة ، وسلمة ابن كهيل ، قال مسلم البطين : عن سعيد بن جبير ، وقال الحكم وسلمة : سمعنا مجاهداً ثم اتفق سعيد بن جبير ، ومجاهد عن ابن عباس قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : ان أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان علي أمك دين ، أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى « قال أبو خالد : في روايته عن الأعمش عن مسلم البطين ، والحكم بن عتيبة ، وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعطاء عن ابن عباس ، وذكر زائدة في حديثه أن الأعمش سمعه من الحكم ، وسلمة ، ومسلم ^(٣) *

ورويانه أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس عن النبي ﷺ : فذكره ، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال : فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء * * ف هؤلاء ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد يروونه عن ابن عباس ، فقال : هؤلاء بآرائهم يلبدين الله تعالى ساقط ! ودين الناس أحق أن يقضى ! والناس أحق بالوفاء ! * قال أبو محمد : ويسألون عن الزكاة أفى الذمة هي أم في عين المال ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث * فان قالوا : في عين المال ، فقد صح أن أهل الصدقات شركاء في ذلك المال ، فمن أين وجب أن يطل حقهم وتبقى ديون اليهود والنصارى ؟ وان قالوا : في الذمة فمن أين أسقطوها بموته ؟ ولا يختلفون ان اقرار الصحيح لازم في رأس المال ^(٤) ، فمن

(١) قوله في الموارث . سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « قاله الأحمر ، وهو خطأ

(٣) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣١٥) في النسخة رقم (١٦) « ماله »

أين وقع لم إبطال إقرار المريض 17 *
 فان قالوا : لانه وصية ، كذبوا وتافضوا ! لأن الإقرار ان كان وصية فهو من الصحيح
 أيضاً في الثلث ، وإلا فها توارقاً بين المريض والصحيح 18 *
 وان قالوا : لأنا تنهمه ، قلنا : فهلا اتهمتم الصحيح فهو أحق بالثمة 19 لاسيما
 المالكيين الذين يصدقون قول المريض في دعواه أن فلاناً قتله ، ويطلون إقراره
 في ماله ، وهذه أمور كما ترى ! ونسأل الله العافية *

روينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري في الرجل يموت ولم
 يؤد زكاة ماله : أنها تؤخذ من ماله اذا علم بذلك ، وقال ربيعة : لا تؤخذ (١) وعليه
 ما تحمل *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا جرير عن سليمان التيمي عن الحسن ، وطاوس : أنهما
 قالاني حجة الاسلام والزكاة : هما (٢) بمنزلة الدين *

قال علي : وللشافعي قول آخر : ان كل ذلك يتحاص مع ديون الناس *
 قال علي : وهذا خطأ ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق أن
 يقضى » *

قال علي : وهذا مما خالفوا فيه القرآن والسنة الثابتة — التي لا معارض لها —
 والقياس ، ولم يتعلقوا بقول صاحب نعلبه *

٦٨٨ — مسألة — ولايجزى أداء الزكاة اذا أخرجه المسلم عن نفسه أو وكيله
 بأمره إلا بنية أنها الزكاة المفروضة عليه ، فان أخذها الامام ، أو ساعيه ، أو أميره ،
 أو ساعيه فبنية كذلك ، لقول الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)
 ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات » *

فلو أن امرأ أخرج زكاة مال له غائب فقال : هذه زكاة مالي إن كان سالماً ، وإلا فهي
 صدقة تطوع : — لم يجزه ذلك عن زكاة ماله ان كان سالماً ، ولم يكن تطوعاً لانه لم
 يخلص النية للزكاة محضة كما أمر ، وانما يجزئه إن أخرجه على أنها زكاة ماله فقط ،
 فان (٣) كان المال سالماً أجزأه ، لانه أداها كما أمر مخلصاً لها ، وان كان المال قد تلف ،
 فان قامت له بينة فله أن يسترد ما أعطى ، وان فانت (٤) أدى الامام اليه ذلك من سهم
 الغارمين لأنهم أخذوها وليس لهم أخذها ، فهم غارمون بذلك ، وهذا كمن شك : عليه

(١) في النسخة رقم (١٦) « تؤخذ » بخلاف « لا » وهو خطأ (٢) كلمة « هما » سقطت من النسخة رقم (١٦)

(٣) في النسخة رقم (١٦) « وان » (٤) في النسخة رقم (١٦) « فانت » وهو خطأ

يوم من رمضان أم لا؟ وهل عليه صلاة فرض أم لا؟ فصلى عدد ركعات تلك الصلاة وقال: ان كنت أنسيها فهي هذه، والا فهي تطوع؛ وصام يوما فقال: ان كان على يوم فهو هذا؛ والا فهو تطوع؛ فان هذا لا يخرج عن تلك الصلاة ولا عن ذلك اليوم ان ذكر بعد ذلك أنهما عليه *

٦٨٩ - مسألة - من خرج المال عن ملكه في داخل الحول قبل تمامه - بأى وجه خرج عن ملكه - ثم رجع اليه - بأى وجه رجع اليه - ولو إثر خروجه بطرفة عين أو أكثر - فانه يستأنف به الحول من حين رجوعه - لا من حين الحول الأول، لأن ذلك الحول قد بطل بطلان الملك، ومن الباطل ان يعد عليه وقت كان فيه المال لغيره * وكذلك من باع إبلا بابل، أو بقرأ بقر، أو غنما بغنم - أو فضة بفضة، أو ذهباً بذهب - فان حول الذى خرج عن ملكه من ذلك قد بطل، ويستأنف الحول بالذى صار في ملكه من ذلك، لما ذكرنا (١) *

وسواء في كل ذلك فعل ذلك فراراً من الزكاة أو لغير فرار، فهو عاص بنبه السوء في فراره من الزكاة (٢) *

وقال بعض الناس: إن كان فعل ذلك فراراً من الزكاة فعليه الزكاة، ثم ناقض من قرب فقال: من اشترى بدراهمه أو بدنانيره عقاراً أو متاعاً فراراً من الزكاة فلا زكاة عليه فيما اشترى *

قال أبو محمد: ومن المحال الذى لم يأمر الله تعالى به أن يزكى الانسان مالا هو في يد غيره لم يحل حوله عنده (٣). قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) (٤) *

وقولنا في هذا كله هو قول أبى حنيفة، والشافعى، وأبى سليمان * وقال مالك: ان بادل إبلا بقر أو بغنم أو بقرأ بغنم فكذلك، سواء فعله فراراً من الزكاة أو لغير فرار، وان بادل إبلا بابل، أو بقرأ بقر، أو غنما بغنم، أو ذهباً بذهب، أو فضة (٥) بفضة - فعليه الزكاة عند انقضاء حول (٦) الذى خرج عن يده * قال أبو محمد: وهذا خطأ ظاهر، ودعوى لا دليل على صحتها، لا من قرآن، ولا سنة

(١) كلمة «ذكرنا» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله «من الزكاة» سقط من النسخة رقم (١٦)

(٣) في النسخة رقم (١٤) «مالم يحل حوله عنده» وما هنا احسن جدا (٤) قوله «قال تعالى» الى آخر الآية

ليس في النسخة رقم (١٦) (٥) كلمة «فضة» محذوفة من النسخة رقم (١٦) (٦) في النسخة رقم (١٤) «الحول»

وما هنا أصح، بل هو الصواب *

صحیحة (١) . ولا رواية سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى يصح .
ونسأل من قال بهذا : أهذه التي صارت إليه (٢) هي التي خرجت عنه ؟ أم هي غيرها ؟
فان قال : هي غيرها ، قيل : فكيف يزكي عن مال لا يملكه ؟ ولعلها أموات أو عند
كافر (٣) *

وان قال بل هي تلك ، كابر العيان ! وصار في مسلاخ من يستسهل الكذب جهاراً *
فان قال : ليست هي ، ولكنها من نوعها ، قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ ومن أين لكم
زكاة غير المال الذي ابتدأ الحول في ملكه اذا كان من نوعه ؟ ! *
ثم يسألون إن كانت الأعداد مختلفة : أي العددين يزكي ؟ العدد الذي خرج عن
ملكه ؟ أم العدد الذي اكتسب ؟ ولعل أحدهما ليس نصاباً *
وهذا كله خطأ لاخفاء به ، وبالله تعالى التوفيق وأى شيء قالوا (٤) في ذلك كان
تحكما وباطلا بلا برهان *
فان قالوا : إنه لم يزل مالك المائة شاة أو لعشر (٥) من الابل أو لما تقي درهم (٦) حولا
كاملا متصلا *

قلنا : إنما الزكاة تجب في ذمة المسلم عن مال ملكه بعينه حولا كاملا من كل ما ذكرنا
بلاخلاف ، فليحكم البرهان في وجوب الزكاة عن عدد بغير عينه لكن في أعيان مختلفة ،
وهذا مالا سبيل الى وجوده ، إلا بالدعوى . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٠ — مسألة — ومن اتلف ماله أو غصبه غاصب أو حيل بينه وبينه فلا زكاة عليه
فيه (٧) أي نوع كان من أنواع المال ، فان رجع اليه يوما ما استأنف به (٨) حولا من حيثئذ ،
ولا زكاة عليه (٩) لما خلا ، فلو زكاه الغاصب ضمنه كله ، وضمن ما أخرج (١٠) منه في الزكاة *
لأنه لاخلاف (١١) بين الأمة كلها في أن صاحب المال إن أحب أن يؤدي الزكاة من
نفس المال الذي وجبت فيه الزكاة — لا من غيره — كان ذلك له ، ولم يكلف الزكاة من
سواه (١٢) ما لم يبعه هو أو يخرج به عن ملكه باختياره ، فانه حيثئذ يكلف أداء الزكاة من
عند نفسه ، فسقط بهذا الإجماع تكليفه أداء زكاة من عند نفسه ، ثم لما صح ذلك ، وكان
غير قادر على أداء الزكاة من نفس المال المفصوب ، أو المتلف ، أو الممنوع منه — :

(١) كلمة ، صحیحة ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) ، وهو خطأ (٣) كذا
في الأصلين (٤) في النسخة رقم (١٦) ، قال ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) ، أو لم شرين . (٦) في النسخة
رقم (١٦) ، ولما تقي درهم ، وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) « في » وهو خطأ (٨) كلمة ، به ، زيادة من
النسخة رقم (١٦) (٩) كلمة ، عليه ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (١٠) في النسخة رقم (١٦) ، « خرج »
(١١) في النسخة رقم (١٦) ، ولا خلاف ، (١٢) قوله من سواء ، زيادة من النسخة رقم (١٤) .

سقط عنه ما يجز عنه من ذلك ، بخلاف ما هو قادر على إحضاره واستخراجه من مدقته هو أو وكيله ، وما سقط بربان لم يعد إلا بنص أو إجماع *
وقد كانت الكفار يغيرون على سرح المسلمين في حياة رسول الله ﷺ ؛ فأكلف قط أحدا زكاة ما أخذ الكفار من ماله *

وقد يسرق المال ويفسب فيفرق ولا يدري أحدهما ، فكان تكليف أداء الزكاة عنه ^(١) من الحرج الذي قد أسقطه الله تعالى ، اذ يقول : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) * وكذلك تغلب الكفار على بلد نخل ، فن الحمال تكليف ربها أداء زكاة ما أخرجت * وأما الناصب فانه محرم عليه التصرف في مال غيره ، يقول رسول الله ﷺ ^(٢) : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فاعطاؤه الزكاة ^(٣) من مال غيره تعدى منه ، فهو ضامن لما تعدى فيه . قال تعالى : (فناعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال أبو حنيفة : بمثل هذا كله ، الا أنه قال : ان كان المال المدفون بتلف مكانه ^(٤) في منزله أدى زكاته ؛ وان كان خارج منزله فلا زكاة عليه فيه . وهذا تقسيم فاسد مانع من أحدا قاله قبله *

وقال مالك : لازكاة عليه فيه ، فانرجع اليه ^(٥) زكاه لسنة واحدة فقط وان غاب عنه سنين . وهذا قول ظاهر الخطأ ، وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم قلدوا في ذلك عمر ابن عبد العزيز في قوله رجع اليه ، وكان قال قبل ذلك : بأخذ الزكاة منه لكل سنة خلت *

والعجب أنهم قلدوا عمر هنا ، ولم يقلدوه في رجوعه الى القول بالزكاة في الغسل وإنما قال عمر بالقول الذي قلده فيه لأنه كان يرى الزكاة في المال المستفاد حين يفاد بخالفوه هنا وهذا كله تخليط ! *

وقال سفيان : — في أحد قوله — وأبو سليمان : عليه الزكاة لكل سنة خلت *
وقد جاء عن عثمان ، وابن عمر إيجاب الزكاة في المقدور عليه ، فدل ذلك ^(٦) على أنها لا يريان الزكاة في غير المقدور عليه ، ولا يخالف لهما من الصحابة رضي الله عنهم *
وقولنا في هذا هو قول قتادة ، والليث وأحد قول سفيان ، وروى أيضاً عن عمر بن عبد العزيز *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، فكان تكليف الزكاة منه ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، لقوله صلى الله عليه وسلم .
(٣) في النسخة رقم (١٦) ، فاعطاه الزكاة ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، فكانه ، وهو تصحيف
(٥) في النسخة رقم (١٦) ، عليه ، (٦) كلمة ذلك ، زيادة من النسخة رقم (١٦) .

كما روينا من طريق الحاج بن المنهال عن همام بن يحيى ثنا أبو عثمان عامل عمر ابن عبدالعزيز قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مال رده على رجل كان ظله : أنخذ منه الزكاة لما أتت عليه ، ثم صبحني يريد عمر : لا تأخذ منه زكاة ، فانه كان ضاراً أو غوراً ^(١) *

٦٩١ — مسألة — ومن رهن ماشية أو ذهباً أو فضة أو أرضاً فزرعها أو غلا فأمثرت ، وحال الحول على الماشية والعين — : فالزكاة في كل ذلك ، ولا يكلف الراهن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته *

أما وجوب الزكاة فلائنه مال من ماله ، عليه فيه الزكاة المفروضة ، ولم ينتقل ملكه عنه ، ولم يأت نص ولا إجماع بتكليفه أداء الزكاة من غيره ولا بد *

وأما المنع من تكليفه العوض فانه لم يخرج ما أخرج منه ياطل وعدوان ، فيقضى عليه برده وإنما أخرجه بحق مفترض إخراجه ، فتكليفه حكماً في ماله باطل ، لا يجوز الانبص أو إجماع ، قال رسول الله ﷺ : « ان دماء وأموالكم عليكم حرام » *

٦٩٢ — مسألة — وليس على من وجب ^(٢) عليه الزكاة إيصالها إلى السلطان لكن عليه أن يجمع ماله للصدق ويدفع إليه الحق ، ثم مؤنة نقل ذلك من نفس الزكاة وهذا ما لا خلاف فيه من أحد ، وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يبعث المصدقين ^(٣) — وهم السعاة — فيقبضون الواجب ويبرأ أصحاب الأموال من ذلك *

فان ^(٤) لم يكن مصدق فعلى من عليه الزكاة إيصالها إلى من يحضره من أهل الصدقات ولا مزيد ، لأن تكليف النقل مؤنة وغرامة لم يأت بها نص ولا إجماع ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا فرق بين من كلفه ذلك ميلاً أو من ^(٥) كلفه إلى خراسان أو أبعد *

٦٩٣ — مسألة — ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل تمام الحول ، ولا بطريقة عين

(١) أما أبو عثمان عامل عمر بن عبدالعزيز فاني لم أجده ، وأما قوله « ضاراً » فان في النسخة رقم (١٤) « ضار » بدون نقط وهو خطأ ، الضار بكسر الصاد المعجمة ، قال أبو عبيد : « هو النائب الذي لا يرجي » ، فإذا رجى فليس بضار ، من أضمرت الشيء إذا غيته ، وأما قوله « غوراً » فانه بفتح الغين المعجمة واسكان الواو واظنه بمعنى أنه كان بعيداً عنه لا تاله يده ، من النورى وهو القمر أو من قولهم « غار الماء » بمعنى ذهب في الأرض وسفل فيها . وقد نقل هذا الاثر في اللسان (ج ٦ ص ١٦٤) فقال « ومنه قول عمر بن عبدالعزيز رحمه الله في كتابه إلى ميمون بن مهران في الأموال التي كانت في بيت المظالم ان يردها ولا يأخذ زكاتها فانه كان مالا ضاراً لا يرجي » ولم يذ كر قوله « غوراً » (٢) في النسخة رقم (١٤) ووجبت (٣) في النسخة رقم (١٦) « مصدقين » . (٤) في النسخة رقم (١٦) « وان » (٥) كلمة « من » زائدة من النسخة رقم (١٦) *

فان فعل لم يجزه :وعليه إعادتها ، ويرد اليه ما أخرج قبل وقته ، لأنه أعطاه بغير حق *
وصح تعجيل الزكاة قبل وقتها عن سعيد بن جبير ، وعطاء ، وإبراهيم ، والضحاك
والحكم ، والزهرى *

وأجازه الحسن ثلاث سنين *

وقال ابن سيرين : في تعجيل الزكاة قبل أن تحل . لا أدري ما هذا !! *

وقال ابو حنيفة : وأصحابه يجوز (١) تعجيل الزكاة قبل وقتها *

ثم لهم في ذلك تخليط كثير *

مثل قول محمد بن الحسن : لا يجوز ذلك في مال عنده ، ولا في زرع قد زرعه ،

ولا في نخل (٢) قد أطلعت *

وقال أبو يوسف : يجوز ذلك كله (٣) قبل اطلاق النخل وقبل زرع الأرض ،

ولو عجل زكاة ثلاث سنين أجزأه *

وأكثر من هذا سند كره — ان شاء الله تعالى — في ذكر تخليط أقوالهم

في كتاب « الاعراب » والله المستعان *

وقال الشافعي : بتعجيل الزكاة عن مال (٤) عنده ، لاعتن مال لم يكتسبه (٥) بعد ،

وقال : ان استغنى المسكين بما أخذ مما عجله صاحب المال قبل الحول أجزأ صاحب

المال ، فان استغنى من غير ذلك لم يجزىء عن صاحب المال *

وقال مالك : يجزىء تعجيل الزكاة بشهرين أو نحو ذلك : لا أكثر : في رواية

ابن القاسم عنه : وأما رواية ابن وهب عنه فمكنا قلنا نحن *

وهذه كلها (٦) تقاسم في غاية الفساد ، لا دليل على صحتها من قرآن ، ولا سنة ،

ولا إجماع ، ولا قول صاحب يصح ، ولا قياس . وقول الليث : وأبي سليمان كقولنا *

واحتج من أجاز تعجيلها بحجج *

منها الخبر الذي ذكرناه (٧) في زكاة المواشي ، في هل تجزىء قيمة أم لا ؟ من أن

النبي ﷺ استسلف بكرة فقضاه من إبل الصدقة جملاً رابعياً *

وهذا الدليل فيه على تعجيل الصدقة ، لأنه استسلف كما ترى : لا استعجال صدقة

بل فيه دليل على أن تعجيلها لا يجوز : إذ لو جاز لما احتاج عليه الصلاة والسلام الى

الاستقراض بل كان يستعجل زكاة لحاجته الى البكر *

(١) في النسخة رقم (١٤) : يجوز (٢) في النسخة رقم (١٦) بحذف داء في الموضعين (٣) كلمة « كله »
زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) عند مال . وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) مال
يكتبه . وهو خطأ (٦) كلمة « كلها » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٦) الذي ذكره .

وذكروا ما روينا من طريق أبي داود : ثنا سعيد بن منصور ثنا اسماعيل بن زكرياء عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن غثية عن حجة عن علي بن أبي طالب : « أن العباس سأل رسول الله ﷺ ^(١) في تعجيل صدقته قبل أن تحمل فأذن له » *

قال أبو داود : روى هذا الحديث هشيم عن منصور عن زاذان عن الحكم عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ ^(٢) *

ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن الحكم : « أن ^(٣) النبي ﷺ بعث عمر مصدقا وقال له عن العباس : إنا قد استسلمنا زكاته لعام عام الأول » *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يزيد أبو خالد قال : « قال عمر للعباس : أذ زكاة مالك فقال العباس : قد أديتها قبل ذلك ، قد ذكر عمر ذلك للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ : صدق ^(٤) » *

هذا كل ما شغبوا به من الآثار *

وقالوا : حقوق الأموال كلها جائز تعجيلها قبل أجلها ، قياسا على ديون الناس المؤجلة ، وحقوقهم ، كالنفقات وغيرها *

وقالوا : إنما أخرت الزكاة إلى الحول فسحة على الناس فقط *

وهذا كل ما موهوا به من النظر والقياس *

وهذا كله لا حجة لهم في شيء منه *

أما حديث حجة : فحجة غير معروف بالعدالة ، ولا تقوم الحجة إلا برواية العدول المعروفين ^(٥) *

وأما حديث هشيم فلم يذكر أبو داود من بينه وبين هشيم ، ولو كان فيه لبند ^(٦) به

(١) في النسخة رقم (١٤) ، « سأل النبي عليه السلام » (٢) هكذا عدد المؤلف كافى الأصلين ، وتكلم عليهما يأتي بما يزيد أنه عنده من حديث أنس ، ولكن هذا خطأ ، ويظهر أن الغلط كان في نسخة أبي داود التي لدى ابن حزم ، فإن الذي في أبي داود (ج ٢ ص ٢٣) « عن منصور بن زاذان عن الحكم بن الحسن بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والحسن بن مسلم من أتباع التابعين ، فالحديث منقطع على رواية هشيم ، وقد رجحها أبو داود ، ويؤيد صحة نسخة أبي داود التي في أبي داود خطأ ما نقله المؤلف من جملته من حديث أنس قول ابن حجر في الطخيش (ص ١٧٨) : « وذكر البارقي الاختلاف فيه على الحكم ورجح رواية منصور عن الحكم بن الحسن بن مسلم بن ياق عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وكذا رجحه أبو داود » (٣) في النسخة رقم (١٦) « عن » وما هنا الصحيح (٤) في النسخة رقم (١٤) « قد ذكر ذلك عمر للنبي عليه السلام فقال عليه السلام : صدق » (٥) ما حجة — يضم الحاء المهملة رفح الجيم وتشديد الاء المقترحة — فهو ابن عدى الكندي ، وهو تابعي ثقة ، وثقه السجلى وابن حبان ، واما حديثه فرواه أيضا أحد (ج ١ ص ١٠٤) والترمذي (ج ١ ص ٨٦) طبع (الهند) والحاكم وصححه هو والنسفي (ج ٣ ص ٣٣٢) (٦) كذلك في الأصلين بالباء والتون والبال ، وما نرى ما هو ؟ والبيد — يسكن التون — العلم الكبير وهو مرعب ، فهل اشتق منه المؤلف فضلا ، كما يريد : لا عنده ؟ والله اعلم

فصار منقطعا : ثم لم يذكرا أيضا لفظ (١) أنس ، ولا كيف رواءه ، فلم يحز القطع به على الجبالة *
وأما سائر الأخبار فرسلة *

وهذا مما ترك فيه المالكيون المرسل ، وهم يقولون — اذا وافق تقليدكم — : (٢)
انه كالمسند ، وردوا فيه رواية المجهول ، وهم يأخذون بها اذا وافقتهم (٣) فبطل كل
مأمور هوابه من الآثار *

وأما قياسهم الزكاة على ديون الناس المؤجلة فالقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان
هذا منه عين الباطل ! لأن تعجيل ديون الناس المؤجلة قد وجب بعد ثم اتفقا على
تأجيلها (٤) ، والزكاة لم تجب بعد ، فقياس ما لم يجب على ما قد وجب في الأداء باطل *
وأيا : فتعجيل ديون الناس المؤجلة لا يجوز الا برضا من الذى له الدين ، وليست
الزكاة كذلك ، لأنها ليست لانسان بعينه ، ولالقوم بأعيانهم دون غيرهم ، فيجوز
الرضا منهم بالتعجيل ، وانما هى لأهل صفات تحدث فيمن لم يكن من أهلها ، وبطل
عن كان من أهلها *

ولا خلاف في أن القابضين لها الآن — عند من أجاز تعجيلها — لو أبرؤا منها
دون قبض لم يحز ذلك ، ولا يرى منها من تلزمه الزكاة بأبرائهم . بخلاف ابراء من
له دين مؤجل *

وكذلك ان دفعها الى الساعى ، فقد يأتى وقت الزكاة والساعى ميت أو معزول ،
والذى بمته كذلك . فبطل قياسهم ذلك على ديون الناس *

وكذلك قياسهم على النفقات الواجبة . ولو أن امرأ عجل نفقة لامرأته أو من
تلزمه نفقته : ثم جاء الوقت الواجبة فيه النفقة ، والذى تجب له مضطر — : لم يحزته
تعجيل ما عجل . وألزم الآن النفقة ، وأمر باتباعه بما عجل له ديناً ، لاستهلاكه ما لم
يجب له بعد *

بل لو كان القياس حقا لكان قياس تعجيل الزكاة قبل وقتها على تعجيل الصلاة
قبل وقتها والصوم قبل وقته أصح : لأنها كلها عبادات محدودة بأوقات لا يجوز تعديها
وهذا مما تركوا فيه القياس *

فان ادعوا اجماعا على المنع من تعجيل الصلاة كذبهم الاثر الصحيح عن ابن عباس
والحسن . وهبك لو صح لهم الاجماع لكان هذا حجة عليهم ، لان من أصلهم أن

(١) قوله لفظ أنس سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) ، اذا وافقتهم المرسل ، (٣) في النسخة
رقم (١٤) ، وهم يأخذون بها اذا وافقتهم (٤) كذا في الاصلين وفي التركيب تكلف *

قياس ما اختلف فيه على ما أجمع عليه هو القياس الصحيح *
وأما قولهم : إن الزكاة وجبت قبل ، ثم فسح للناس في تأخيرها — : فكذب وباطل
ودعوى بلا برهان ، وما وجبت الزكاة قط الا عند انقضاء الحول ، لا قبل ذلك ، لصحة
النص باخراج رسول الله ﷺ المصدقين عند الحول ، لا قبل ذلك ، وما كان عليه
السلام ليضيع قبض حق قد وجب ، ولا جاع الامة على وجوبها عند الحول ، ولم
يجمعوا على وجوبها قبله ، ولا تجب الفرائض إلا بنص أو إجماع *

فبطل كل ما موهوا به من أثر ونظر *
ثم نسألهم : أوجبت الزكاة قبل الحول أم لم تجب (١) ؟ فان قالوا : لم تجب قلنا :
فكيف تجزون أداء ما لم يجب ؟ وما لم يجب فعله تطوع ، ومن تطوع فلم يؤد الواجب (٢)
وان قالوا : قد وجبت قلنا (٣) : قالوا يجب إجبار من وجب عليه حق على أدائه . وهذا
برهان لا يحيد عنه أصلاً *

ونسألهم : كيف الحال ان مات الذي عجل الصدقة قبل الحول ؟ أو تلف المال قبل
الحول ؟ أو مات الذين أعطوها قبل الحول ؟ أو خرجوا عن الصفات التي بها تستحق
الزكوات (٤) ؟ فصح أن تعجلها باطل وإعطاء لمن لا يستحقها ، ومنع لمن (٥) يستحقها ،
وإبطال الزكاة الواجبة وكل هذا لا يجوز *

والعجب من إجازة الخفيفين تعجيل الزكاة ومنعهم من تعجيل الكفارة قبل الحنث !
وكلاهما مال معجل ، إلا أن النص قد صح بتعجيل ما منعوا تعجيله ، ولم يأت بتعجيل
ما أباحوا تعجيله ! فتناقصوا في القياس ، وصححوا الآثار الفاسدة ، وأبطلوا الآثار
الصحيحة ! *

وأما المالكيون فانهم — مع ما تناقضوا — خالفوا في هذه الجهور من العلماء ،
وهم يعظمون هذا إذا وافقهم ، وخالف الشافعيون فيه القياس ، وقبلوا المرسل الذي
يردونه . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٤ — مسألة — ومن عليه دين — دراهم ، أو دنائير ، أو ماشية تجب الزكاة
في مقدار ذلك (٦) لو كان حاضراً فان كان حاضراً عنده لم يتلف وأتم عنده حولا منه
ما في مقدار الزكاة (٧) — : زكاه ، والا فلا زكاة عليه فيه أصلاً ، ولو أقام عليه سنين *

(١) في النسخة رقم (١٤) « أول يجب » (٢) في النسخة رقم (١٦) « الواجبة » ، وما هنا ص (٣) في النسخة رقم (١٦)
« علينا » بدل « قلنا » وهو خطأ شنيع (٤) في النسخة رقم (١٤) « الزكاة » (٥) في النسخة رقم (١٦) « ومن » بحذف
اللام (٦) في النسخة رقم (١٦) « في مقدار ذلك » (٧) في النسخة رقم (١٤) « ما في مقدار الزكاة »

وقال قوم : يزكيه *

روينا من طريق ابن أبي شبة عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن يزيد بن زيد ابن جابر أن عبد الملك بن أبي بكر ^(١) أخبره أن عمر قال : إذا حلت - يعنى الزكاة - فأحسب دينك وما عندك واجمع ذلك جميعاً ثم زك *

وبينه عبد الرزاق ^(٢) عن ابن جريج أخبرني يزيد بن زيد بن جابر عن عبد الملك ابن أبي بكر ^(٣) عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام - هو جد عبد الملك أبو أيسه قال : قال رجل لعمر : يحى. إبان صدقتى فأبادر الصدقة فأتفق على أهلى وأقضى دينى؟ قال عمر : لا تبادر بها ، واحسب دينك وما عليك ، وزك ذلك أجمع ^(٤) *

وهو قول الحسن بن حى *

ورويانا من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعى فى الدين يكون للرجل على الرجل فيمطله : قال : زكاته على الذى يأكل منهأه ^(٥) *
 ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء أو غيره نحوه *

ومن قال بقولنا - فى إسقاط الزكاة عن الذى عليه الدين فيما عليه منه - ابن عمر وغيره *

كما رويانا من طريق عبد الوهاب ^(٦) بن عبد المجيد الثقفى ، وسفيان الثورى قالأ : ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه ولى ^(٧) مال يتيم فكان يستسلف منه ، يرى أن ذلك أحرز له ، ويؤدى زكاته من مال اليتيم *
 فهذا ابن عمر عليه الدين لا يزكيه عن نفسه *

وعن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن : إذا كان للرجل على الرجل الدين فالزكاة على الذى له الدين *

وعن الحجاج بن المنهال عن يزيد بن ابراهيم عن مجاهد : إذا كان عليك دين فلا زكاة عليك ، إنما زكاته على الذى هو له *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «عبد الملك بن أبى بكر» وهو خطأ ، فانه عبد الملك بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام بن الخير الخزرجى (٢) فى النسخة رقم (١٤) «هو أبى عبد الرزاق» ، واما هنا أحسن وأصح (٣) فى النسخة رقم (١٦) «يزيد بن يزيد بن جابر بن عبد الملك بن أبى بكر» وفى النسخة رقم (١٤) «يزيد بن زيد بن جابر عن عبد الملك ابن أبى بكر» وكل منهما خطأ فى وضع . والصواب ما هنا كما هو ظاهر (٤) انظر نحوه عن سفيان بن سعيد فى خراج يحيى بن آدم رقم ٥٩٣ و٥٩٤ (٥) «فتح الميم والتونوينهما الهاء» كنه . هو ما أتى بلا مشقراً كل هيتأ (٦) فى النسخة رقم (١٦) «عبد الوارث» وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) «أولى» وهو صحيح على أن يكون يضم المعزق بنيا للميم فاعله . يقال أوليته الشيء . يعنى وليته .

وعن وكيع عن سفیان عن المغيرة عن الفضيل عن ابراهيم النخعي قال : زك ما في
تديك من مالك ، ومالك على الملى ، ولا ترك ما للناس عليك *

وهو قول سفیان ، ومالك : وأبى حنيفة ، وأصحابه ووکیع *
قال أبو محمد : إنما واقفنا قول ^(١) هؤلاء في سقوط الزكاة عن الذي عليه الدين فقط *
ومن طريق عبيد الله بن عمر ^(٢) عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن
عائشة أم المؤمنين : ليس في الدين زكاة *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي الزناد عن عكرمة
قال : ليس في الدين زكاة ^(٣) *

ومن طريق وكيع عن مسعر عن الحكم بن عتيبة قال : خالفني ابراهيم في الدين :
كنت أقول : لا يزكي ، ثم رجع إلى قولي *
ورويانا عن أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن حجاج عن عطاء قال : ليس
على صاحب الدين الذي هو له ولا على الذي هو عليه زكاة ^(٤) *

وعن عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن عطاء قال : ليس
في الدين زكاة *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : السلف يسلفه ^(٥) الرجل ؟
قال : ليس على سيد المال ولا على الذي استسلفه ^(٦) زكاة *

ومن طريق أبي عبيد عن أبي زائدة ^(٧) عن عبد الملك عن عطاء بن أبي رباح :
لا يزكي الذي عليه الدين ، ولا يزكيه الذي هو له حتى يقبضه *
وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد : إذا خرج الدين عن ملك الذي استقرضه فهو معدوم عنده ، ومن
الباطل المتيقن أن يزكي عن لاشيء ، وعمّا لا يملك ، وعن شيء لو سرقة قطعت يده ،
لأنه في ملك غيره *

٦٩٥ — مسألة — ومن عليه دين — كما ذكرنا — وعنده مال تجب في مثله
الزكاة سواء ^(٨) كان أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه ، من جنسه كان

(١) كلمة «قول» ، زاد من النسخة رقم (١٦) (٢) هكذا في النسخة رقم (١٤) وأصله «ص» ، وفي النسخة رقم (١٦)
«عبد الله بن عمر» ، (٣) سقط من النسخة رقم (١٦) لفظ «زكاة» في آخر أثر عائشة وسقط أثر عكرمة كله باستنادهم لفظه ،
وهو خطأ (٤) كلمة «زكاة» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) «مبنى» لا «يسم» فاعلم (٦) في النسخة رقم (١٦) «دال» ساقته
وهو خطأ (٧) «كذا في الأصلين» ، ولم أعرف من هو ؟ (٨) في النسخة رقم (١٦) «فواء» «وما» «ص»

أو من غير جفسه — : فإنه يزكى ما عنده ، ولا يسقط من أجل الدين الذى عليه شيء من زكاة ما يده . وهو قول الشافعى ، وأبى سليمان وغيرهما *

وقال مالك : يجعل الدين فى العروض التى عنده التى لازكاة فيها ، ويزكى ما عنده فإن لم يكن عنده عروض جعل دينه فيها يده بما فيه الزكاة ، وأسقط بذلك الزكاة ، فإن فضل عن دينه شيء يجب فى مقداره الزكاة زكاه ، والأفلا . وإنما هذا عنده فى الذهب والفضة فقط ، وأما المواشى والزرع والتجارة فلا ، ولكن يزكى كل ذلك ، سواء كان عليه دين مثل ماله من ذلك أو أكثر أو أقل *

وقال آخرون : يسقط الدين زكاة العين والمواشى ، ولا يسقط زكاة الزرع والتجارة . وقال أبو يوسف ومحمد : يجعل ماله من الدين فى كل مال يجب فيه الزكاة ، سواء فى ذلك الذهب ، والفضة ، والمواشى ، والحراث ، والتجارة ، وعروض التجارة ، ويسقط به زكاة كل ذلك ، ولا يجعل دينه فى عروض القنية مادام عنده مال يجب فيه الزكاة ، أو مادام عنده عروض للتجارة . وهو قول الليث بن سعد ، وسفيان الثوري *

وقال زفر : لا يجعل دين الزرع إلا فى الزرع ، ولا يجعل دين الماشية إلا فى الماشية ، ولا يجعل دين العين إلا فى العين ، فيسقط ^(١) بذلك ما عنده ماله من دين مثله *

ومن طريق ابن جريج : قلت لعطاء : حرث لرجل دينه أكثر من ماله ، أى أدى حقه ؟ قال : ما نرى على رجل دينه أكثر من ماله صدقة ، لافى ماشية ولا فى أصل *

قال ابن جريج : سمعت أبا الزبير سمعت طاوساً يقول : ليس عليه صدقة * قال أبو محمد : إسقاط الدين زكاة ما يده المدين لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا

سقيمة ولا إجماع ، بل قد جاءت السنن الصحاح بإيجاب الزكاة فى المواشى ، والحب ، والتمر ، والذهب ، والفضة : بغير تخصيص من عليه دين من لادين عليه *

وأما من طريق النظر فإن ما يده له أن يصدقه ^(٢) ويتناع منه جارية يطؤها ويأكل منه وينفق منه ، ولولم يكن له لم يحمل له التصرف فيه ^(٣) بشيء من هذا ، فاذ هو له ولم يخرج ^(٤) عن ملكه ويده ماله من الدين فزكاة ماله عليه ^(٥) بلا شك *

وأما تقسيم مالك فى غاية التناقض ، ومأمله عن أحد قبله ، وكذلك قول أصحاب

أبى حنيفة أيضاً . وبالله التوفيق * والمالكىون ينكرون على أبى حنيفة هذا بعينه فى إيجابه الزكاة فى زرع التيسم

(١) فى النسخة رقم (١٤) ، دفعت ، (٢) مضارع ، صدق ، أى يعطيه صدقة (٣) فى النسخة رقم (١٦) ، منه

(٤) فى النسخة رقم (١٤) ، ولم يخرج ، وما هنا صح (٥) كلمة عليه ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) .

وثمارة دون ماشيته وذبه وفضته *

فان احتجوا بأن قبض زكاة المواشي والزرع الى المصدق *

قيل : فكان ماذا ؟ وكذلك أيضاً قبض زكاة العين الى السلطان اذا طلبها ولا فرق *

٦٩٦ — مسألة — ومن كان له على غيره دين فسواء كان حالاً أو مؤجلاً عند مليء مقرر يمكنه قبضه أو منكر ، أو عند ^(١) عديم مقرر أو منكر ؛ كل ذلك سواء بولا زكاة فيه على صاحبه ، ولو أقام عنه سنين حتى يقبضه ، فاذا قبضه استأنف به حولا كسائر الفوائد ولا فرق . فان قبض منه مالا تجب فيه الزكاة فلا زكاة فيه ، لا حيثئذ ولا بعد ذلك ، الماشية ، والذهب ، والفضة في ذلك سواء ، وأما النخل ^(٢) ، والزرع فلا زكاة فيه أصلاً ، لأنه لم يخرج من زرعه ولا من ثماره *

وقالت طائفة : يزكيه *

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن الحكم بن عتيبة قال : سئل على عن الرجل يكون له الدين على آخر ؟ فقال : يزكيه صاحب المال ، فان خشي أن لا يقضيه ^(٣) فانه يمهل ، فاذا خرج الدين زكاه لما مضى *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا يزيد بن هرون أنا هشام — هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني : سئل على عن الدين الظنون : أيزكيه ؟ قال : ان كان صادقاً فليزك ^(٤) لما مضى . وهذا في غاية الصحة ، والظنون هو الذي لا يرجح * ومن طريق طاوس : اذا كان لك دين فزكه *

ومن طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال : يزكيه ، يعني ماله من الدين على غيره *

ومن طريق عمر بن الخطاب كما ذكرنا قبل : احسب دينك وما عليك وزك ذلك أجمع *

ومن طريق ابن جريج قال : كان سعيد بن المسيب يقول : اذا كان الدين على مليء فعلي صاحبه أداء زكاته ، فان كان على معدم فلا زكاة فيه حتى يخرج ، فيكون عليه زكاة السنين التي مضت *

ومن طريق معمر عن الزهري مثل قول سعيد بن المسيب سواء سواء *

وعن مجاهد : اذا كان لك الدين فعليك زكاته ، واذا كان عليك فلا زكاة عليك فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «غير» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «الحب» بدل النخل ، (٣) في النسخة رقم (١٦) «يقبضه» وكذلك كان في النسخة رقم (١٤) ولكن مصححنا سنها الى ما هنا (٤) في النسخة رقم (١٦) «فليزكيه» .

وهو قول سفيان الثوري، والحسن بن حي *
وقالت طائفة: لا زكاة فيه حتى يقبضه، فإذا قبضه أو قبض منه مقدار ما فيه الزكاة
زكاه لسنة واحدة، وإن بقي سنين وهو قول مالك *
وقالت طائفة: إن كان على ثقة زكاه؛ وإن كان على غير ثقة فلا زكاة عليه
فيه حتى يقبضه. وهو قول الشافعي *

وروينا من طريق عبد الله بن عمر أنه قال: زكوا أموالكم من حول إلى حول،
فإن كان في دين في ثقة^(١) فأجلوه بمنزلة ما كان في أيديكم، وما كان من دين ظنون
فلا زكاة فيه حتى يقبضه صاحبه *

وعن طاوس من طريق ثابتة: إذا كان لك دين تعلم أنه يخرج فزكه *
وعن إبراهيم من طريق صحيحة: زك ما في يدك ومالك على الملى، ولا تزك للناس
عليك. ثم رجع عن هذا *

وعن ميمون بن مهران: ما كان من دين في ملى^(٢) ترجوه فأحسبه، ثم أخرج
ما عليك وزك ما بقي *

وعن مجاهد: إن كنت تعلم أنه خارج فزكه *
وعن محمد بن علي بن الحسين ليس في الدين زكاة حتى يقبضه *
وأما قولنا قد روينا قبل عن عائشة أم المؤمنين مثله، وعن عطاء *
وروينا أيضا عن ابن عمر: ليس في الدين زكاة *
قال أبو محمد: أما قول الحسن بن حي فظاهر الخطأ، لأنه جعل زكاة الدين على الذي
هو له وعلى الذي هو عليه، فأوجب زكاتين في مال واحد في عام واحد، فحصل في العين
نصف العشر، وفي خمس من الأبل شاتان، وكذلك ما زاد *
وأما تقسيم مالك فما نفعه عن أحد إلا عن عمر بن عبد العزيز، وقد صرح عنه
خلاف ذلك ومثل قولنا *

وأما أبو حنيفة فإنه قسم ذلك تقاسيم^(٣) في غاية الفساد، وهي: أنه جعل كل دين
ليس عن بدل أو كان عن بدل مالا يملك كالميراث والمهر والجمل ودية الخطأ والعمد
إذا صالح عليها والخلع —: أنه لا زكاة على مالكه أصلا حتى يقبضه، فإذا قبضه
استأنف به حولا، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في ملكه لوجب فيه الزكاة

(١) كنا في الأصلين وهو صواب، وبماشية للنسخة رقم (١٤) انسخة فا كان من دين، الخ (٢) في النسخة
رقم (١٦) فملك، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «تقاسما» وهو لحن.

كقرض الدراهم وفيما وجب ^(١) في ذمة الغاصب والمتعدى وثمن عبد التجارة — : فانه لازكاة فيه ، كان على ثقة أو غير ثقة ، حتى يقبض أو بعين درهما ، فإذا قبضها زكاها لعام ^(٢) حال ثم يزكى كل أربعين يقبض ، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في يده لم تجب فيه الزكاة كالعروض لغير التجارة يبيعها — : قسما آخر ، فاضطرب فيه قوله ، فمرة جعل ذلك بمنزلة قوله في الميراث ، والمهر ، ومرة قال : لازكاة عليه حتى يقبض ما تبي درهم ، فإذا قبضها زكاها لعام حال ، وسواء عنده ما كان عند عديم أو مليء إذا كانا مقرين *

وأما قول أبي حنيفة فتخليط لاختفاء به *

قال أبو محمد : إنما لصاحب الدين عند غريمه عدد في الذمة وصفة فقط ، وليس له عنده عين ^(٣) مال أصلا . ولعل الفضة أو الذهب اللذين له عنده في المعدن بعد ، والفضة تراب بعد ، ولعل المواشي التي له عليه لم تخلق بعد ، فكيف تلزمه زكاة ما هذه صفته؟! فصح أنه لا زكاة عليه في ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

واعلم أن تقسيم أبي حنيفة ومالك لا يعرف عن أحد قبلهما ، لأن الرواية عن عمر ابن عبد العزيز إنما هي في النصب لافي الدين . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٧ — مسألة — وأما المهور ^(٤) ، والخلع ، والديات فبمنزلة ما قلنا ، مالم يتعين المهر ، لأن كل ذلك دين ، فان كان المهر فضة معينة — دراهم أو غير ذلك — أو ذهباً بعينه — دنائير أو غير ذلك — أو ماشية بعينها ، أو نخلا بعينها ، أو كان كل ذلك ميراثا — : فالزكاة واجبة على من كل ذلك له ، لأنها أموال صحيحة ظاهرة موجودة ، فالزكاة فيها ، ولا ^(٥) معنى للقبض في ذلك مالم يمنع صاحبه ^(٦) شيء من ذلك ، فان منع صار مغووبا وسقطت الزكاة كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٨ — مسألة — ومن كان له دين على بعض أهل الصدقات — وكان ذلك الدين براء ، أو شعيرا ، أو ذهباً ، أو فضة أو ماشية — فصدق عليه بدينه قبله ، ونوى بذلك أنه من زكاته أجزأه ذلك ، ^(٧) وكذلك لو تصدق بذلك الدين على من يستحقه وأحاله به على من هو له عنده ونوى بذلك الزكاة فانه يجزئه *

(١) في النسخة رقم (١٦) وهو ما وجب ، (٢) كلمة «لعام» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) وقوله «حال» بالخاء المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) بالهمزة وهو تصحيف ، (٣) كلمة «عين» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) «المهر» (٥) في النسخة رقم (١٦) «لا» بدون الواو وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «صاحب» وهو خطأ (٧) قوله «ذلك» زيد من النسخة رقم (١٦)

برهان ذلك : أنه مأمور بالصدقة الواجبة ، وبأن يتصدق على أهل الصدقات من زكاته الواجبة بما عليه منها ، فإذا كان إبراؤه من الدين يسمى صدقة فقد أجزأه .
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث — هو ابن سعد — عن بكير — هو ابن الأشج — عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه » وذكر الحديث . وهو قول عطاء بن أبي رباح وغيره . *

٦٩٩ — مسألة — ومن أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها ، أو دفعها إلى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها أو من له قبضها فظراً لأهلها — : يجازى للذي أعطاهم أن يشتريها ، وكذلك لو رجعت إليه هبة أو هدية أو ميراث أو صداق أو إجارة أو سائر الوجوه المباحة ، ولا يجوز له شيء من ذلك البتة قبل أن يدفعها ، لأنه ابتاع شيئاً غير معين ، وهذا لا يجوز ، لأنه لا يدري مال الذي ابتاع ، ولم يعط الزكاة التي افترض الله تعالى عليه ^(١) أن يؤديها إلى أهلها ، وبهذا نفسه يحرم عليه أن يعطى غير مالزمه بنية القيمة ، وأما بعد أن يؤديها إلى أهلها فإن الله تعالى قال ^(٢) : (وأحل الله البيع) فهو قد أدى صدقة ماله كما أمر ، وباعها الآخذ لها كما أيسح له . *

ولم يحز ذلك أبو حنيفة ، وكرهه مالك ، وأجازته الليث بن سعد . واحتج من منع من ذلك بالحديث الذي رواه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : « حملت على فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه ، وطنت أنه بائعه برخص ، فقال له رسول الله ﷺ : لا تشتريه ، ولا تعد في صدقتك وإن أعطاك بدركم . فإن العائد في صدقه كالعائد في قيته » ^(٣) . *

ومن طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي : « أن الزبير حل على فرس في سبيل الله تعالى ، فوجد فرساً من شعثها ^(٤) يعني من فسها — فأراد أن يشتريه ، فنهى ، ونحو هذا أيضاً عن أسامة بن زيد ، ولا يصح . » قال أبو محمد : وكل هذا لاجته لم فيه ، لأن فرس عمر كان بنص الحديث حل

(١) كلمة « عليه » زائدة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) « يقول » (٣) انظر ألفاظه في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٤) (٤) بكسر الصادين المعجمتين بينهما هزة ساكنة ، ويقال ايضاً « شعثى » بوزن تقديلاً ويقال « منوشو » بضمها .

عليه في سبيل الله ، فصار حبسا في هذا الوجه ، فيعه اخراج له عما سبل فيه ، ولا يحل هذا أصلا فإتياعه حرام على كل أحد *

وكذلك القول في الخبرين الآخرين ، لو صحا ، لاسيا ، توفي حديث أبي عثمان النهدي أنه نهى تاجها ، وهذه صفة الحبس *

وأما ما لم يحرم بيعه وكان صدقة مطلقة يملكها المتصدق بها عليه ويبيعها ان شاء — فليس إتياع المتصدق بها عوداً في صدقته ، لافي اللغة ولا في الديانة ، لأن العود في الصدقة هو إتياعها وردها الى نفسه بغير حق ، وإبطال صدقته بها فقط ، والحاضرون من المخالفين يميزون أن يملكها المتصدق بها بالميراث ، وقد عادت الى ملكه كما عادت بالشراء ولا فرق ، فصح أن العود هو ما ذكرنا فقط *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا الحكم بن عتية عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : « أتى رسول الله ﷺ بلحم ، فقلت : هذا مما تصدق به على بريرة فقال : هو لها صدقة ولنا هدية » *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا الزهري أنه سمع عبيد بن السباق (١) أنه سمع جويرية أم المؤمنين تقول : « دخل على رسول الله ﷺ فقال : هل من طعام ؟ فقلت : لا ، الاظلم أعطيته مولاه لنا من الصدقة فقال : قريه فقد بلغت محلها » (٢) *

ولا خلاف في أن الصدقة حرام عليه ﷺ ، فقد استباحها بعد بلوغها محلها ، اذ رجعت اليه بالهدية *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « لا تحل الصدقة لغني الا خمسة لغنا في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين . فتصدق على المسكين فاهداها (٣) المسكين للغني » *

(١) عبيد — بالتصغير — والباقي — بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة — وهو تابعي ثقة (٢) رواه أيضا مسلم (ج ١ ص ٢٦٤) عن طريق الليث ، وسفيان عن الزهري (٣) في النسخة رقم (١٤) « فأهدى » وما هنا هو الموافق لابي داود (ج ٢ ص ٢٨) وقد رواه مالك وغيره عن عطاء مرسلا ، ولكن رواه يعقوب بن يزيد عن أبي سعيد ، أساندها صحيح جدا والزيادة من الثقة مقبولة .

فهذا نص من النبي ﷺ ^(١) بجواز ابتياع الصدقة ، ولم يخص المتصدق بها من غيره *
وروينا عن أبي هريرة قال : لا تشتري ^(٢) الصدقة حتى تعقل ، يعني حتى تؤديها .
وهذا نص قولنا *

وعن ابن عباس في الصدقة قال : ان اشتريتها أوردت عليك أو ورتها حلت لك *
وعن عمر بن الخطاب قال : من تصدق بصدقة فلا يبتاعها ^(٣) حتى يصير الى غير
الذى تصدق بها عليه *

قال أبو محمد : فهذا عمر يميز للمتصدق بالصدقة ابتياعها ، اذا انتقلت عن الذى تصدق
بها عليه الى غيره ، ولا فرق عندنا بين الأمرين *
وقولنا هذا ^(٤) هو قول عكرمة ، ومكحول ، وبه يقول أبو حنيفة : والأوزاعي ،
وأجازة الشافعى ولم يستجبه ، ومنع منه مالك ، وأجاز رجوعها اليه ^(٥) بالميراث *
وروينا عن ابن عمر : أنه كان اذا تصدق بشيء فرجع اليه بالميراث تصدق به ،
وفى بذلك *

فخرج قول مالك عن ان يكون له من الصحابة رضى الله تعالى عنهم موافق *
٧٠٠ — مسألة — قال أبو محمد : ولا شيء في المعادن كلها ، وهى فائدة ، لانهس
فيها ولا زكاة معجلة ، فان بقى الذهب والفضة عند مستخرجها حولا قريبا ، وكان ذلك
مقدار ما تجب فيه الزكاة — زكاة ، وإلا فلا *

وقال أبو حنيفة : عليه في معادن الذهب ، والفضة ، والنحاس ، والرصاص : والقزدير
والحديد — : الخس ، سواء كان في أرض عشر أو في أرض خراج ، سواء أصابه مسلم
أو كافر . عبد . أو حر قال : فان كان في داره فلا خمس فيه ، ولا زكاة ، ولا شيء فيما عدا
ذلك من المعادن . واختلف قوله في الزئبق : فمرة رأى فيه الخس ، ومرة لم يرفه شيئا *
وقال مالك : في معادن الذهب والفضة الزكاة ^(٦) معجلة في الوقت ، ان كان مقدار
ما فيه الزكاة ^(٧) ، ولا شيء في غيرها ، ولا يسقط الزكاة في ذلك دين يكون عليه ،
فان كان الذى أصاب في معدن الذهب أو الفضة ندرة ^(٨) بغير كبير عمل . ففى ذلك الخس *
قال أبو محمد : احتج من رأى فيه الخس بالحديث الثابت : « وفي الركا الخس » *

(١) في النسخة رقم (١٤) « نص رسول الله صلى الله عليه وسلم » (٢) في النسخة رقم (١٦) « لا تشتري ، وما هنا اصح » (٣) كذا
في الاصلين على النفي (٤) كلمة « هذا » زيا فممن النسخة رقم (١٤) (٥) كلمة « اليه » زيا فممن النسخة رقم (١٤) (٦) كلمة
« الزكاة » سقطت خطا من النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) « ان كان ما تجب فيه الزكاة » (٨) الندرة بفتح النون
واسكان النال المهملة — القطع من الذهب والفضة ترجع في المعدن .

وذكروا حديثاً من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ سئل عن الركاك ؟ فقال : هو الذهب الذي خلقه الله في الأرض يوم خلق السماوات والأرض » *
قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ؛ لأن عبد الله بن سعيد متفق على اطراح روايته (١)
ثم لو صح لكان في الذهب خاصة *

فان قالوا : قسنا سائر المعادن المذكورة على الذهب *
قلنا لهم : قسسوا عليه أيضاً معادن الكبريت ، والكحل ، والزرنيخ وغير ذلك *
فان قالوا : هذه حجارة *

قلنا (٢) : فكان ماذا ؟ ! ومعدن الفضة والنحاس أيضاً حجارة ولا فرق *
واما الركاك فهو دفن (٣) الجاهلية فقط ؛ لا للمعادن . لاخلاف بين أهل اللغة في ذلك (٤) *

والعجب كله احتجاج بعضهم في هذا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في اللقطة : « ما كان منها في الخراب والأرض الميتة » (٥) فيه وفي الركاك الخمس * وهم لا يقولون بهذا ، وهذا كما ترى !! *

ولو كان المعدن ركاكاً لكان الخمس في كل شيء من المعادن ؛ كما ان الخمس في كل دفن للجاهلية (٦) : أي شيء كان ، فظهر فساد قولهم (٧) وتناقضهم *

لا سيما في اسقاطهم الزكاة المفروضة بالخراج ؛ ولم يسقطوا الخمس في المعادن بالخراج وأوجبوا فيها خمسا في أرض العشر ، وعلى الكافر ، والعبد ، وفرقوا بين المعدن في الدار وبينه خارج الدار ، ولا يعرف كل هذا عن احد قبلهم (٨) وهم يقولون : يرد الأخبار الصحاح اذا خالفت الأصول وحكمهم هنا مخالف للأصول *

(١) الحديث نبيه ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٥) الى البقي من طريق عبد الله بن سعيد . وعبد الله ضعيف جدليل رماه بعضهم بالكذب (٢) في النسخة رقم (١٦) « قلنا » (٣) في النسخة رقم (١٦) « دفن » (٤) الخلاف بين أهل اللغة في هذا ثابت ، قال أبو عبد « اختلف أهل الحجاز والعراق فقال أهل العراق في الركاك المعادن كلها ، وكذلك المال المعادى يوجد مدفوناً ، هو مثل المعدن سوار ، قالوا : وانما اصل الركاك المعدن . والمال المعادى الذي قد ملكه الناس شبه بالمعدن . وقال أهل الحجاز : اما الركاك كنوز الجاهلية ؛ فاما المعادن فليست بركاك ، وهذا القولان تحتلها اللغة ، لأن كلامهما مر كوز في الأرض أي ثابت ، يقال : ركو بر كره ركوأ — من باب قتل — اذا دفنه ، والحديث انما جاء على رأى أهل الحجاز » وروى الأزهري عن القاضي اعمال : « الذي لا اشك فيه ان الركاك دفن الجاهلية ، والذي انا واقف فيه ان الركاك في المعدن والبراء المخلوق في الأرض » قلها في السان (٥) الميتة . بكسر الميم والمد — الطريق المملوك ، مأخوذة من الأتيان ، وانظر تخرجه هذا الحديث في التلخيص (ص ١٨٥) (٦) في النسخة رقم (١٤) « كاخمس في كل دفن للجاهلية » (٧) كلمة « قولهم » سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) « قبله » *

فان قالوا : قد روى عن علي : ان فيه الخمس * قلنا : أتم أول مخالف لهذا الحكم ان كان حجة ، لأن الخبر انما هو في رجل استخرج معدنا فباعه بمائة شاة واخرج المشتري منه ثمن ألف شاة ، فأرى على الخمس ^(١) على المشتري : لا على المستخرج له *

وأما من رأى فيه الزكاة فاحتجوا بحديث مالك عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم : « أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث معادن القبيلة — وهي في ناحية الفرع » ^(٢) قال : فلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم * قال أبو محمد : وليس هذا بشيء ^(٣) لانه مرسل ، وليس فيه مع ارساله الاقطاع عليه السلام تلك المعادن فقط ، وليس فيه أنه عليه السلام أخذ منها الزكاة * ثم لو صح لكان المالكيون أول مخالف له ، لأنهم رأوا في الندرة تصاب فيه بغير كبير ^(٤) عمل الخمس ، وهذا خلاف ما في هذا الخبر *

ويسألون أيضا عن مقدار ذلك العمل الكبير ^(٥) وحد الندرة ؟ ولا سبيل اليه الا بدعوى لا يجوز الاشتغال بها . فظهر أيضا فساد هذا القول وتناقضه *

وقالوا أيضا : المعدن كالزرع ^(٦) : يخرج شيء بعد شيء * قال علي : قياس المعدن على الزرع كقياسه على الركاز ، وكل ذلك باطل ، ولو كان القياس حقا لتعارض هذان القياسان ، وكلاهما فاسد ، أما قياسه على الركاز فيلزمهم ذلك في كل معدن ، والا فقد تناقضوا ، وأما قياسه على الزرع فيلزمهم أن يراعوا فيه خمسة أوسق ^(٧) ، والا فقد تناقضوا . ويلزمهم أيضا ان يقيسوا كل معدن — من حديد أو نحاس — على الزرع *

واحتج كلنا الطائفتين بالخبر الثابت من طريق مسلم عن قتبية : ثنا عبد الواحد عن عمارة بن القعقاع ثنا عبد الرحمن بن أبي نعم ^(٨) قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : « بعث علي بن أبي طالب الى رسول الله ﷺ بذهبية في أديم مقروظ لم تحصل من رابها ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « فأرى الخمس » والزائدة من النسخة رقم (١٤) (٢) القبيلة — فتح القاف والباء الموحدة — ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة مائة عام . والفرع — بضم الفاء واسكان الراء — قرية على ثمانية برد من المدينة ، وضبط في النسخة رقم (١٤) بضم الراء . وهو خطأ وانظر الكلام على هذا الحديث وطرقه في كتاب الخراج ليعبي ابن آدم رقم ٢٩٤ ومستداحد (ج ١ ص ٣٠٦) وطبقات ابن سعد (ج ٢ ص ٢٥٠) (٣) في النسخة رقم (١٤) « وهذا ليس بشيء » (٤) في النسخة رقم (١٦) « كثير » (٥) في النسخة رقم (١٦) « الكبير » (٦) في النسخة رقم (١٦) « كالمعدن كالزرع » وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) « قيمة خمسة أوسق » (٨) نعم — بضم النون واسكان العين المهملة ، وفي النسخة رقم (١٦) « نعيم » وهو تصحيف *

قسمهما بين أربعة نفر : عينة بن بدر، والأقرع بن حابس، ووزيد الخليل، وذكر رابعاً. وهو علقمة بن علانة (١) « فقال : من رأى في المعدن الزكاة : هؤلاء من المؤلفة قلوبهم ، وحققهم في الزكاة لافي الخمس ، وقال الآخرون : على من بنى هاشم ، ولا يحل له النظر في الصدقة ، وإنما النظر في الأخماس (٢) »

قال علي : كلا القولين دعوى فاسدة : ولو كانت تلك الذهب من خمس واجب . أو من زكاة لما جاز البتة أخذها الا بوزن وتحقيق . لا يظلم معه المعطي ولا أهل الأربعة الأخماس . فلما كانت (٣) لم تحصل من ترابها صح يقينا أنها ليست من شيء من ذلك ، وإنما كانت هدية من الذي أصابها ، أو من وجه غير هذين الوجهين ، فأعطاهما عليه السلام من شاء . وقد قدمنا أنه لازكاة في مال غير الزرع الا بعد الحول ، والمعدن من جملة الذهب والفضة : فلا شيء فيها الا بعد الحول *

وهذا قول الليث بن سعد وأحد أقوال الشافعي وقول أبي سليمان *
ورأى مالك أن من ظهر في أرضه معدن فانه يسقط ملكه عنه ، ويصير للسلطان : وهذا قول في غاية الفساد : بلا برهان من قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا إجماع : ولا قول صاحب : ولا قياس ، ولا رأى له وجه *

وعلى هذا ان ظهر في مسجد أن يصير ملكه للسلطان ويظل حكمه ولو أنه الكعبة ! وهذا في غاية الفساد : وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح ان من ظهر في أرضه معدن فهو له ، يورث عنه ويعمل فيه ماشاء *

٧٠١ — مسألة — ولا تؤخذ زكاة من كافر ، لا مضاعفة ولا غير مضاعفة ، لا من بني تغلب ولا من غيرهم . وهو قول مالك *

وقال أبو حنيفة . والشافعي كذلك الا في بني تغلب خاصة ، فانهم قالوا : تؤخذ منهم الزكاة مضاعفة *

واحتجوا بخبر واهي مضطرب في غاية الاضطراب : رويانه من طريق أبي اسحاق الشيباني عن السفاح بن مطر (٤) عن داود بن كردوس التغلبي قال : صالحت عمر بن الخطاب عن بني تغلب (٥) — بعد أن قطعوا الفرات وأرادوا اللحق بالروم — على أن

(١) اختصر المؤلف الحديث جدا ، وهو في مسلم (ج ١ ص ٣٩١ و ٢٩٢) ولكن فيه « بذعة » بالتكثير لا التصغير (٢) ان صح انه من الصدقة فليس ارسال على ايا من باب النظر في الصدقة ، وانما هو وال من قبل النبي صلى الله عليه وسلم يحيى اليه الصدقة . والمحرّم هو العمل فيها بان يكون مصداقاً ما خذ من ائمتنا (٣) في الفسخ رقم (١٦) وهو كذا ، وهو خطأ (٤) في الاصلين « السفاح ابن مغرف » وهو خطأ وصحاح من كتب الرجال ومن خراج يحيى بن آدم رقم ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ والتلخيص (ص ٣٠٨) (٥) هكذا هنا بخبر داود انه هو الذي صالح عن بني تغلب ، ويظهر لي انه خطأ ، فقد روى يحيى بن آدم في الفرج رقم :

لا يصبغوا (١) صبياً ولا يكرهوا على غير دينهم (٢) ، على أن عليهم العشر مضاعفاً في كل عشرين درهماً درهم ، قال داود بن كردوس : ليس لبني تغلب ذمة : قد صبغوا (٣) في دينهم *

ومن طريق هشيم عن المغيرة بن مقسم عن السجاح بن المثني عن زرعة بن النعمان أو النعمان ^(١) بن زرعة : أنه كلم عمر في بني تغلب ، وقال له : انهم عرب يأنفون من الجزية ، فلا تكن عدوك بهم ، فصالحهم عمر على أن أضعف عليهم الصدقة ، فاشترط عليهم : أن لا ينصروا أولادهم قال مغيرة : حدثت أن علي بن أبي طالب قال : لئن فرغت لبني تغلب لأقتل مقاتلتهم ولأسبين ذراريهم ، فقد نقضوا ، وبرئت منهم الذمة حين نصروا أولادهم ^(٢) *

وروى أيضاً من طريق عبد السلام بن حرب فقال : فيه عن داود بن كردوس عن
عمارة بن العمان ، وذكر مثله سواء ، وذكر أنهم لازمة لهم اليوم (٦) *
وروي أيضاً (٧) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن يونس
ابن يزيد عن الزهري : لا نعلم في مواشي أهل الكتاب صدقة إلا الجزية غير أن نصارى
بني تغلب — الذين جل أموالهم المواشي — تضعف عليهم حتى تكون مثل الصدقة (٨) *
هذا كل ما موهوا به . ولو كان هذا الخبر عن رسول الله ﷺ لما حل الأخذ به
لإقطاعه وضعف روايته . فكيف وليس هو عن رسول الله ﷺ ! (٩) *

٢٠٦ و٢٠٨ عن داود اخباره بأن عرسا لح بنى تطلب . وكذلك نقله ابن حجر في التلخيص (ص ٣٨٠) عن ابن أبي شيبة وكذلك شارح ابي داود (ج ٣ ص ١٣٢) . وروى يحيى بن آدم ايضا رقم (٢٠٧) عن داود عن عباد بن العمان «قال لعمري» الخ وكذلك نقله الجصاص في احكام القرآن (ج ٣ ص ٩٤) عن يحيى بن آدم الا انقال «عمار بن العمان» كاسيد كرم المؤلف في طريق عبدالسلام بن حرب . وكذلك رواه ابو يوسف في الخراج (٤٣ ص طبع السلفية) فقال «عن داود بن كرويس عن عباد بن العمان التتلي» . فيظهر من ههنا خطأ بخط عباد بن العمان . وانظر صاحب الزاوية (ج ١ ص ٣٩٦-٣٩٥) (١) بالاضافة لمجلة وبالة والنين المجمة . وفي النسخة رقم (١٦) «حيوا» وهو تصحيف . قال الازهرى «وسميت النصارى غنهم اولادهم في الماء حينما لغنهم ايام فيه ، والصبح الغن» (٢) . في بعض الروايات للاثره على دين عيرهم (٣) في النسخة رقم (١٦) «حيوا» وهو تصحيف كاسبق (٤) في النسخة رقم (١٦) «والثمان» وهو خطأ ، وزرعة ابن العمان والثمانين زرعة هذا لم اجده ترجمه . والاثر رواه ابو عبيد في الاموال عن سعيد بن سليمان عن هشيم كاخله الزيلي في نصب الراية (ه) قوله على ههنا رواه ابو داود فيلفظ : «لن يجت نصارى بنى تطلب لا تفلن الحاناة ولا لاسين لثدية . فاني كتبت الكتاب بينهم وبين النمل اقل عليه وسلم على ان لا نصروا بايهم ، ثم قال ابو داود : ههنا حديث منك ، ولفظي عن احمداء كان ينكر ههنا الحديث انكارا شديدا . ويريد انه ضمن كتمان المروفيان الذي اعادهم هو عمر بن الخطاب (١) طريق عبدالسلام بن حرب رواه عنه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٢٠٧ ولكن قال عباد بن العمان (٧) كلمة «واضا» زائدة عن النسخة رقم (١٦) (٨) رواه يحيى بن آدم مختصرا عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري رقم ٢٠١ (٩) خبر بنى تطلب ههنا روى من طرق كثيرة طعن النصارى الى انه اطلاقا محضا . وبه خبر زائدة من حديثه الذي نقله ابن حزم

فكيف وقد خالفوا هذا الخبر نفسه وهدموا به أكثر أصولهم؟! لأنهم يقولون: لا يقبل خبر الآحاد الثقات ^(١) التي لم يجمع عليها فيما ^(٢) اذا كثرت به البلوى، وهذا أمر تكثر به البلوى، ولا يعرفه أهل المدينة وغيرهم! فقبلوا فيه خبراً لا خير فيه* وهم قد ردوا بأقل من هذا خبر الوضوء من مس الذكر، ويقولون: لا يقبل خبر الآحاد الثقات اذا كان زائداً على ما في القرآن أو مخالفه، وردوا بهذا حديث اليمين مع الشاهد، وكذبوا ما هو مخالف لما في القرآن*

ولا خلاف للقرآن أكثر من قول الله تعالى: (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فقالوا هم: إلا بنى تغلب فلا يؤدون الجزية ولا صغار عليهم، بل يؤدون الصدقة مضاعفة، خالفوا القرآن، والسنة المنقولة نقل الكافة ^(٣) بخبر لا خير فيه! وقالوا: لا يقبل خبر الآحاد الثقات اذا خالف الأصول، وردوا بذلك خبر القرعة في الأعباء الستة، وخبر المصرة، وكذبوا، ما هما مخالفين للأصول! بل هما أصلان من كبار الأصول*

وخالفوا هنا جميع الأصول في الصدقات، وفي الجزية بخبر لا يساوى بعرة!!* وتعللوا بالاضطراب في أخبار الثقات، وردوا بذلك خبر «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان» وخبر «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً» وأخذوا هنا بأسقط خبر وأشدّه اضطراباً، لأنه يقول راويه مرة: عن السفاح بن مطرف، ومرة: عن السفاح ابن المثني، ومرة: عن داود بن كردوس أنه صالح عمر عن بنى تغلب، ومرة: عن داود ابن كردوس عن عباد بن النعمان أو زرعة بن النعمان بن زرعة أنه صالح عمر* ومع شدة هذا الاضطراب المفرط فإن جميع هؤلاء لا يدرى أحد من هم من خلق الله تعالى؟*

وكم من قضية ^(٤) خالفوا فيها عمر، ككلامه مع عثمان في الخطبة، ونفيه في الزنا، وإغرامه في السرقة بعد القطع، وغير ذلك*

، ولذلك قال المصنف في أحكام القرآن (ج ٣ ص ٩٤) بعد ذكر رواية تلود بن كردوس: «هذا خبر مستفيض عند أهل الكوفة»، قد وردت به الرواية والنقل الشائع عملاً وعقداً بما عايناهم يرجع هناك، وكذلك أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٣) وكذلك البلاذري في فتوح البلدان (ص ١٨٩) طبع مصر سنة ١٣١٩ (١) كلمة الثقات «زيادتمن النسخة رقم (١٤)» كلمة «فيا» زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) من قوله ولا صغار عليهم بل يؤدون، إلى هنا سقط خط من النسخة رقم (١٦) (١) في النسخة رقم (١٦) «قصة»

وقد صح عن عمر - بأصح طريق - من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة^(١) عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن زياد بن حدير^(٢) قال : أمرني عمر بن الخطاب أن أخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر^(٣) * قال أبو محمد : فكما لم يسقط أخذ نصف العشر من أهل الكتاب الجزية عنهم فكذلك لا يسقط أخذ العشر من بني تغلب أيضاً الجزية عنهم ، وهذا أصح قياس ، لو كان شيء من القياس صحيحاً ، فقد خالفوا القياس أيضاً *

ثم لو صح وثبت لكانوا^(٤) قد خالفوه : لأن جميع من روه عنه - أولهم عن آخرهم - يقولون كلهم : أن بني تغلب قد نقضوا تلك الذمة : فبطل ذلك الحكم * ورووا ذلك أيضاً عن علي ، فخالفوا عمر . وعلياً والخبر الذي به احتجوا والقرآن والسنة - : في أخذ الجزية من كل كتابي في أرض العرب وغيرها : كجهر ، واليمن وغيرهما وفعل الصحابة رضي الله عنهم والقياس ، ونعوذ بالله من الخذلان *

٧٠٢ - مسألة - ولا يجوز أخذ زكاة ولا تعشير مما يتجر به تجار المسلمين ، ولا من كافر أصلاً : تجر في بلاده^(٥) أوفى غير بلاده : إلا أن يكونوا صولحو على ذلك مع الجزية في أصل عقدهم : فتؤخذ حيثئذ منهم والا فلا *

أما المسلمون فقد ذكرنا قبل أنه لا زكاة عليهم في العروض لتجارة كانت أو لغير تجارة^(٦) وأما الكفار فأنما أوجب الله تعالى عليهم الجزية فقط . فإن كان ذلك صلحا مع الجزية فهو حق وعهد صحيح : وإلا فلا يحل أخذ شيء من أموالهم بعد صحة عقد الذمة بالجزية والصغار . ما لم ينقضوا العهد . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : يؤخذ من أهل الذمة إذا سافروا نصف العشر في الحول مرة فقط ولا يؤخذ منهم من أقل من مائتي درهم شيء : وكذلك يؤخذ من الحربي العشر إذا بلغ مائتي درهم : وإلا فلا ، إلا أن كانوا لا يأخذون من تجارنا شيئاً : فلا تأخذ من تجارهم شيئاً * وقال مالك : يؤخذ من أهل الذمة العشر إذا تجروا إلى غير بلادهم : مما قل أو أكثر إذا باعوا . ويؤخذ منهم في كل سفرة كذلك . ولو مراراً في السنة : فإن تجروا في بلادهم

(١) في النسخة رقم (١٦) د شيب ، وهو خطأ (٢) حدير - بضم الحاء . وضع الدال المهملة ، وفي النسخة رقم (١٦) د جابر ، وفي نص الرأية (ج ١ ص ٣٩٦) د جرير ، وكل خطأ (٣) نقل الرطبي في نصب الرأية أنه رواه عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الله بن كثير عن شعبة . وروى يحيى في الخراج عن شريك عن إسرائيل كلاهما عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد ابن حدير نحوه ولكن فيه أنه يأخذ من بني تغلب نصف العشر . رقم (٢٠٢ و ٢٠٣) ، وروى أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٤) عن اسمعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن إيهن عن زياد التميمي عن علي بن تغلب ، واسماعيل وابوه ضيفان من قبل حفظهما (٤) في النسخة رقم (١٤) د لكان وما هنا الصواب (٥) في النسخة رقم (١٦) د بلده (٦) في النسخة رقم (١٤) د أو لغيرها ، *

لم يؤخذ منهم شيء ، ويؤخذ من الحرين كذلك إلا فيما حملوا (١) الى المدينة خاصة من الخطبة ، والزيب (٢) خاصة ، فانه لا يؤخذ منهم إلا نصف العشر فقط *

قال ابو محمد : احتجوا في ذلك بما روى من طريق معمر عن الزهري عن السائب ابن يزيد : كنت أعرس مع عبد الله بن عتبة زمن عمر بن الخطاب ، فكان يأخذ من أهل الذمة أنصاف عشر أموالهم فيما تجروا به *

وبحديث أنس بن سيرين عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب : خذ (٣) من المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما ، ومن لاذمة له من كل عشرة دراهم درهما (٤) *

ومن طريق زياد بن حدير : أمرني عمر بأن آخذ من بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر *

ومن طريق مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد قال : كنت غلاما مع عبد الله ابن عتبة على سوق المدينة زمان عمر بن الخطاب ، (٥) فكان يأخذ من البسط العشر * قال أبو محمد : هذا كله لاجحة فيه ، لانه ليس عن رسول الله ﷺ ، وأيضا فرب قضية خالفوا فيها عمر قد ذكرناها آنفا ، وليس يجوز أن يكون بعض حكم عمر حجة وبعضه ليس بحجة *

وأيضا فان هذه الآثار (٦) مختلفة عن عمر ، في بعضها العشر من أهل الكتاب ، وفي بعضها نصف العشر ، فما الذي جعل بعضها أول من بعض ؟!

وقد خالف المالكيون هذه الآثار في تفريقهم بين تجارتهم في أقطار بلادهم أو غيرها * وخالفها (٧) الحنفيون في وضعهم ذلك مرة في العام فقط ، وليس ذلك في هذه الآثار وذكروا في ذلك خبرا فاسدا من طريق ابن أبي ذئب (٨) عن عبد الرحمن بن مهران : أن عمر كتب (٩) الى أيوب بن شرحبيل : خذ من المسلمين من كل أربعين دينارا دينارا ، ومن أهل الكتاب من كل عشرين دينارا دينارا ، اذا كانوا يديرونها ، ثم لا تأخذ منهم شيئا حتى رأس الحول ، فاني سمعت ذلك ممن سمعه ممن سمع النبي ﷺ *

قال أبو محمد : وهذا عن مجهولين ، وليس أيضا فيه بيان أنه سمع من النبي ﷺ (١٠)

(١) في النسخة رقم (١٦) ، والامحلواء (٢) في النسخة رقم (١٦) ، والزيب ، بدله والزيب (٣) كلمة وخذ سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) في المواضع الثلاثة درهم وهو لحن (٥) في النسخة رقم (١٦) « زمن عمر » (٦) في النسخة رقم (١٦) ، آثار ، (٧) في النسخة رقم (١٦) ، وغاف (٨) كلمة ، ذئب ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٩) في النسخة رقم (١٦) (١٠) عن عبد الرحمن بن مهران عن كتب الخ وهو خطأ (١٠) قوله ، قال ابو محمد : وهذا عن مجهولين ، الى هنا سقط من النسخة رقم (١٦) -

قال أبو محمد: فكيف وقد روينا عن عمر رضى الله عنه يان هذا كله؟ كما حدثنا أحمد ابن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا الأنصاري - هو القاضي محمد بن عبد الله بن المنى - عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجاز قال: بعث عمر عماراً، وابن مسعود، وعثمان بن حنيف إلى الكوفة - فذكر الحديث وفيه -: أن عثمان بن حنيف مسح الأرض فوضع عليها كذا وكذا، وجعل في أموال أهل الذمة الذين يختلفون بها من كل عشرين درهماً درهماً^(١) وجعل على رؤوسهم - وعطل من ذلك النساء والصبيان - : أربعة وعشرين، ثم كتب بذلك إلى عمر فأجازه^(٢) *

فصح أن هذا كان في أصل العهد والعقد وذمتهم *

وبه إلى أبي عبيد : ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن خالد العبسي قال : سألت زياد بن حدير : من كنتم تعشرون^(٣) قال^(٤) ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً كنا نعشر تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيناهم^(٥) *

فصح أنه لم يكن يؤخذ ذلك ممن لم يعاقده على ذلك *

وبه إلى أبي عبيد : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سبرة عن مسروق قال : والله ما عملت عملاً أخوف عندى أن يدخلني النار من عملكم هذا ، وما بي أن أكون ظلمت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً ، ولكن لأدرى ما هذا الجبل^(٦) الذى لم يسه رسول الله ﷺ ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ؟ قالوا : فما حلك على أن دخلت فيه ؟ قال : لم يدعني زياد ، ولا شريح ، ولا الشيطان حتى دخلت فيه^(٧) *

(١) كلمة « درهما » الثانية سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٢) انظر خراج أبي يوسف (ص ٢٢٩ و ٢٣١) في مسح أرض السواد، وقد روى هذا الأمر مطولاً عن سعيد بن أبي عروبة (ص ٤٢) وانظره أيضاً في (ص ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٣) (٣) في النسخة رقم (١٦) : « تعشر » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) : « قالوا » وهو خطأ (٥) رواه يحيى بن آدم رقم (٦٤٠) عن سفيان بن سعيد - هو الثوري - عن عبد الله بن خالد العبسي عن عبد الله بن مغفل عن زياد بن حدير قال : « ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً ، قال قلت : فمن كنتم تعشرون ؟ قال : تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيناهم ، وما نحن بأصل الجبل سقط منه عن عبد الله بن مغفل ، في الاستاد ، وعبد الله بن خالد العبسي لم أجده ترجعوا لذكر (٦) لأدرى ما هذا الجبل هنا : وفي النسخة رقم (١٤) : « الجبل » بالميم وهو مشكل أيضاً ، وانما رجعت الذى بالنسخة رقم (١٦) لما اقتضت ما في طبقات ابن سعد كما سيذكره أن شاء الله (٧) قال ابن سعد في الطبقات (ج ١ ص ٥٥) : « أخبرنا عبد الله ابن نمير ثنا الأعمش عن شقيق قال : كنا لمسروق على السلسلة ستين فكان يصلى ركعتين وركعتين يفضي بذلك السنة . أنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن شقيق قال : قلت لمسروق ما حلك على هذا العمل ؟ قال : لم يدعني ثلاثة : زياد وشريح والشيطان حتى أرقوني فيه ! أنا يحيى بن حداثا أبو عروبة عن سليمان - هو الأعمش - عن شقيق قال : كنت مع مسروق بالسلسلة ستين يصلى ركعتين يريد بذلك السنة ، قال فسمعت يقول : ما عملت عملاً أخوف علي من أن يدخلني النار من عمل هذا ، وما بي أن أكون أصيب درهماً ولا ديناراً ولا ظلمت مسلماً ولا معاهداً ، ولكن لأدرى ما هذا الجبل (٤) الذى لم يسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ؟ قال قلت : فأردك عليه وقد كنت تركته ؟ قال : اكتنفتي

قال أبو محمد : فصح أنه عمل محدث ، ولا يجوز أن يظن بعمر رضى الله عنه أنه تعدى ما كان في عقدم ، كما لا يظن به في أمره أن يؤخذ من المسلمين كل أربعين درهماً درهم أنه فيما هو أقل من مائتي درهم . وبالله تعالى التوفيق *

٧٠٣ — مسألة — وليس في شيء مما أصيب من العنبر والجواهر ^(١) والياقوت والزمرد — بحريه وبريه — : شيء أصلاً ، وهو كله لمن وجده *

وقد روى من طريق الحسن بن عمار عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب : أن في العنبر ، وفي كل ^(٢) ما استخرج من حلية البحر الخمس ^(٣) ، وبه يقول أبو يوسف *

قال أبو محمد : الحسن بن عمار مطروح *

وقد صح عن ابن عباس أنه قال في العنبر : إن كان فيه شيء فقيه الخمس ، من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس ، وروى أيضاً عن ابن عباس : لا شيء فيه ^(٤) *

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أنه لا يحل اغرام مسلم شيئاً بغير نص صحيح ، وكان ^(٥) — بلا خلاف — كل المار بـ له فهو لمن وجده . وبالله تعالى التوفيق *

زياد وشريح والشيطان فلم يزالوا يذنبونه حتى أوقعوني في البحر فماتوا ، أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسي تأبأ بعوانه عن حصين عن أبي وائل : أن مسروقاً حين حضره الموت قال : اللهم لا أموت على أمر لم يسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ، وأشد ما تركت صفراً ، ولا يضاء عد أحداً من الناس غير ما في سيفي هذا فكفوني به ، وقد قال ابن سعد قيل هنا أن مسروقاً كان ضاعياً وأنه كان لا يخلع القضاء ، رزقا ، وقال أخيراً أن مسروقاً مات ودفن بالسلسلة بواسطة ؛ فعلنا من هذا أن السلسلة مكان واسطوان مسروقاً كان متولياً شأناً من شؤون عماره كان ضاعياً ، وأنه تمى الخروج من عمله بل خرج منه ثم عاد إليه ثم تدمر حتى أن يتركه . فما هذا العمل ؟ هل هو القضاء أو عمل آخر ؟ أما القضاء فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ، وعمل ابن حزم في الاتيان بالاثرتا يدل على أن مسروقاً كان عاملاً على شيء مما يتعلق بالمال من خراج أو جزية أو غيرهما وهو الذي ساءه . الحبل ١٤ ولما توفى إلى معرفته أن شاء الله تعالى

(١) في النسخة رقم (١٤) « أو الجواهر » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وكل » (٣) استخره الزيلعي في نصب الراية عن عمر بن الخطاب لما نقله صاحب الهداية بن سنان دولكن ما يتايد على انعمود ولم يطلع عليه الزيلعي وإن كان الاستاد ضميماً (٤) نقله الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٧٠) عن عبد الرزاق « أخبرنا الثوري عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن أبا رهم بن سمسو كان عاملاً بحدسأل بن عباس عن العنبر ؟ فقال : إن كان في شيء فائس ، ثم قاله ورواه الشافعي أنا سفيان الثوري به » (٥) في النسخة رقم (١٦) « ووجد به دله وكان به موهباً »

زكاة الفطر

٧٠٤ - مسألة (١) - زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم ، كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وإن كان من ذكرنا جنيافاً بطن أمه (٢) عن كل واحد صاع من تمر أو صاع من شعير ، وقد قدمنا أن الصاع أربعة أمداد بمقدار النبي ﷺ وقد فسرناه قبل ، ولا يجزئ شيء غير ما ذكرنا ، لاقح ولا دقيق قح أو شعير ، ولا خبز (٣) ولا قيمة ؛ ولا شيء غير ما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أنا الضحاك ابن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : « فرض رسول الله ﷺ على كل نفس من المسلمين - حر أو عبد ، رجل أو امرأة ، صغير أو كبير - : صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا أبو اسحاق البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » * وقال مالك : ليست فرضاً . واحتج له من قلده بأن قال : معنى « فرض رسول الله ﷺ » أي قدر مقدارها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ؛ لأنه دعوى بلا برهان وإحالة اللفظة عن موضوعها (٤) بلا دليل ؛ وقد أوردنا أن رسول الله ﷺ أمر بها (٥) وأمره فرض ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتة أو يصيبهم عذاب أليم) * وذكروا خبراً رويناه من طريق قيس بن سعد : « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة . فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا . ونحن نفعله » * وعنه أيضاً : « كنا نصوم عاشوراء ونعطى زكاة الفطر ما لم ينزل علينا صوم رمضان

(١) كلمة « مسألة » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) سياتي ابن حزم فيه ؛ فإنه قال فيها يأتي في المسألة ٧١٨ . ومن واحد أيضاً الشمس من يوم الفطر فأبعد ذلك أو اسلم كذلك فليس عليه زكاة الفطر ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ، « لاقح ولا دقيق ولا خبز » (٤) في النسخة رقم (١٦) وإحالة ، اللفظ عن موضوعه ، (٥) قوله أمر بها ، سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) *

والزكاة ، فلما نزل لم تؤمر ولم تنه عنه ، ونحن فعله » (١) *

قال أبو محمد : وهذا الخبر حجة لنا عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر ، فصار أمراً مفترضاً ثم لم ينه عنه ، فبقي فرضاً كما كان ، وأما يوم عاشوراء فلو لا أنه عليه السلام صح أنه قال بعد ذلك : « من شاء صامه ومن شاء تركه » لكان فرضه باقياً ، ولم يأت مثل هذا القول في زكاة الفطر ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر ، وقد قال تعالى : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقد سمي رسول الله ﷺ زكاة الفطر زكاة ، فهي داخلة في أمر الله تعالى بها ، والدلائل (٢) على هذا تكثر جداً *

وروينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن سليمان الأحول عن محمد بن سيرين ، وأبي قلابة قالاً جميعاً : زكاة الفطر فريضة ، وهو قول الشافعي وأبي سليمان وغيرهما * وأجاز قوم أشياء (٣) غير ما أمر به رسول الله ﷺ فقال قوم : يجزئ فيها القمح وقال آخرون : والزبيب والأقط (٤) *

واحتجوا بأشياء منها : أنهم قالوا : إنما يخرج كل أحد مما يأكل ومن قوت أهل بلده ، فقلنا : هذه دعوى باطل بلا برهان ، ثم قد نقضتموها لأنه إنما يأكل كل الخبز لا الحب ، فأوجبوا أن يعطى خبزاً لأنه هو أكله ، وهو قوت أهل بلده ، فإن قالوا : هو غير ما جاء به الخبر ، قلنا : صدقم وكذلك ما عدا التمر والشعير *

وقالوا : إنما خص عليه السلام بالذكر التمر والشعير لأنهما كانا قوت أهل المدينة * قال أبو محمد : وهذا قول فاحش جداً ؛ أول ذلك أنه كذب على رسول الله ﷺ مكشوف !! لأن هذا القائل قوله عليه السلام ما لم يقل ؛ وهذا عظيم جداً *

(١) هذا الحديث بلفظه رواه النسائي (ج ٥ ص ٤٩) بإسنادين : أحدهما من طريق الحكم بن عتيبة عن القاسم عن عمرو بن شرحبيل عن قيس ؛ والآخر من طريق سلمة بن كهيل عن القاسم عن أبي عمار الهمداني عن قيس ، وهما إسنادان صحيحان رواتهما إمامان ، والسجبان ابن حجر قال في الفتح (ج ٣ ص ٢٩١) : « وتعب بأنفسه أسانيداً رواها مجهولاً » وتعمق هذا السيوطي في شرح النسائي والشوكان في ذيل الاوطار (ج ٤ ص ٢٥٠) ، وهو خطأ ، فليس فيه مجهول لقط ؛ والحق أنه لا دليل فيه على السخ كما قال ابن حجر : لا احتمال الاكتفاء بالامر الأول ؛ لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخره ، وكما قال المؤلف هنا ، وأما حكاية ابن حزم عن مالك القول بأنها ليست فرضاً فهو وهم متوهم قل عنه ، قال مالك في الموطأ (ص ١٢) : « تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما تجب على أهل القرى ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ، وأما حكماء السيوطي في شرح النسائي عن إبراهيم بن علي بن أبي بكر الأصم وشاهب من المالكية وابن اللبان من الشافعية ، وحكاية ابن رشد في بداية المجتهد (ج ١ ص ٢٥٣) عن بعض المتأخرين من أصحاب مالك . (٢) في النسخة رقم (١٦) « والدليل » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « في النسخة رقم (١٦) » شياً ، وهو خطأ (٤) يفتح الهمة مع كسر القاف لوضهما أو فتحها أو إسكانها ؛ ويكسر الهمة مع كسر القاف أو إسكانها ؛ ويضم الهمة مع إسكان القاف فقط ، وهو شيء يتخذون من اللبن الخبيض ، كأنه نوع من الجبن الجاف .

ويقال له: من أين لك أن رسول الله ﷺ أراد أن يذكر القمع، والزيب فسكت عنهما وقصد إلى التمر والشعير لأنهما قوت أهل المدينة؟ وهذا لا يعلمه إلا من أخبره عليه السلام بذلك عن نفسه؛ أو من نزل عليه وحى بذلك *

وأيضاً: فلو صح لم ذلك لكان الفرض في ذلك لا يلزم إلا أهل المدينة فقط *
وأيضاً: فإن الله تعالى قد علم وأنذر بذلك رسوله ﷺ أن الله تعالى سيفتح لهم الشام، والعراق، ومصر، وما وراء البحار، فكيف يجوز أن يلبس على أهل هذه البلاد دينهم؟ فيريد منهم أمراً ولا يذكره لهم؟ ويلزمهم بكلامه ما لا يلزمهم من التمر والشعير؟ ونعوذ بالله من مثل هذا الظن الفاسد المختلط *
واحتجوا بأخبار فاسدة لا تصح *

منها خبر رويناه من طريق اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط» (١) *

والحارث ضعيف، ثم لو صح لما كان فيه إلا الأقط لاسائر ما يجيزون *
ومن طريق ابن وهب عن كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن ربيع بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ فذكر «صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير» *

وكثير بن عبد الله ساقط، لا تجوز الرواية عنه؛ (٢) ثم لو صح لم يكن فيه إلا الأقط، والزيب *

(١) حوفى السائى (ج ٥ ص ١٠٥) (٢) هكذا جاء هذا الاستاد هنا: «ربيع بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري، المعروف أنديطاً يروى عن أبي عبد الرحمن عن جده أبي سعيد؛ فإنه ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري». وقد رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ص ١٨) ونحوه: «أخبرنا محمد بن عمر نا عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي عن الزهري عن عروقة غائقة. قال: وأخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جدته قالوا: نزل فرض شهر رمضان بمد ما صرف القبلية إلى الكعبة بشهر، في شعبان، على رأس ثمانية عشر شهراً من هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه السنة بزكاة الفطر، وذلك قبل أن تفرض الزكاة في الأموال، وأن يخرج من الصنير والكبير، والمروءة، والبكر، والأثني. صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو صاع من زبيب، أو مدان من بر. وكان يخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الفطر يومين، فيأمر بأخراج ما قبل أن يفتدوا إلى المصلى، وقال: أغنواكم - يعني المال - كين - عن طواف هذا اليوم، وكان يقسمها إذا رجع وأخو وتلقا بن حجر في التلخيص (ص ١٨٦) عن ابن سعد بعض اختلاف، ولولا ضعف محمد بن عمر الوافدي لكان طريق الزهري وطريق عبد الله بن عمر صحيحين، ولكنه يصلح للمتابذة ويدل على أن الحديث أصلاً مع اختلاف طرقه عما عايناه من حديث ابن حزم، وتبين من هذا أن كثير بن عبد الله لم يفرقه بين ربيع، فائدة: ربيع بالصنير

ومن طريق نصر بن حماد عن أبي معشر المدني عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قد ذكر : « صاعا من تمر أو من شعير أو من زبيب أو من قح ، ويقول : أغنؤهم عن تطواف هذا اليوم » (١) *

وأبو معشر المدني هذا نجيح مطرح يحدث بالموضوعات عن نافع وغيره *
ومن طريق يعلى عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن أبي صعير (٢) عن أبيه عن النبي ﷺ « صاعا من بر عن كل ذكر أو أنثى . صغير أو كبير ، غنى أو فقير ، حر أو مملوك » *
والنعمان بن راشد ضعيف كثير الغلط ، ثم لو صح لكان أبو حنيفة قد خالفه ، لأنه لا يوجب إلا نصف صاع من بر *

ومن طريق همام بن يحيى : ثنا بكر بن وائل بن داود ثنا الزهري عن عبد الله ابن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله عن النبي ﷺ : « أنه أمر في صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير على كل واحد ، أو صاع قح بين اثنين » *
وعن ابن جريج عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن النبي ﷺ *
وهذان مرسلان *

ومن طريق مسدد عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة ابن أبي صعير عن أبيه عن النبي ﷺ (٣) في صدقة الفطر : « صاع من قح على كل اثنين » *
ومن طريق سليمان بن داود العتكي (٤) عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير (٥) عن أبيه عن النبي ﷺ (٦) في صدقة الفطر : « صاع من بر على كل اثنين » *
فصل هذا الحديث راجعا الى رجل مجهول الحال ، مضطرب عنه ، مختلف في اسمه ، مرة عبد الله بن ثعلبة ، ومرة ثعلبة بن عبد الله ، ولا خلاف في أن الزهري لم يلق ثعلبة ابن أبي صعير ، وليس لعبد الله بن ثعلبة صحة *

وفيه ضعف (١) رواه الدارقطني بمعناه (ص ٢٧٥) من طريق وكيع عن أبي معشر ، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٦) الى البيهقي ايضا . وقد طهرهما رواه ابن سعد بن مسدد (٢) صير - بضم الصاد وفتح العين المهملة ، وانظر ألفاظ هذا الحديث وطوره في أبي داود (ج ٣ ص ٣١ - ٣٢) والدارقطني (ص ٢٧٣ و ٢٧٤) (٣) كلمة « في » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) بفتح العين المهملة والهاء المتأني بالكاف ، وهو ابو الربيع الزهراني الحافظ ، وفي النسخة رقم (١٦) « والعتبي » وهو خطأ فاحش (٥) في النسخة رقم (١٦) « عن النعمان بن راشد عن ثعلبة أو ثعلبة بن أبي صعير » وهو خطأ (٦) كلمة « في » زيادة من النسخة رقم (١٤) *

وأحسن حديث في هذا الباب ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب ^(١) ثنا موسى بن اسماعيل ثنا همام بن يحيى عن بكر بن وائل ، أن الزهري حدثه عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صير ^(٢) عن أبيه « أن النبي ﷺ قام خطيباً فأمر بصدقة الفطر ، صاع تمر أو صاع شعير عن كل واحد » . ولم يذكر البر ولا شيئاً غير التمر والشعير ، ولكننا لا نحتاج به . لأن عبد الله بن ثعلبة مجهول ، ثم هذا كله مخالف لقول مالك ، والشافعي * .

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي يزيد المدني ^(٣) : « أعطى رسول الله ﷺ لمظاهر شعيراً وقال : أطعم هذا فان مدين من شعير يقضيان مداً من قم » *
وهذا مرسل *

ومن طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب : « أن رسول الله ﷺ لما حج بعث صارخاً في بطن مكة : ألا ان زكاة الفطر حق واجب على كل مسلم ، مدان من خنطة أو صاع مما سوى ذلك من الطعام » *
وهذا مرسل *

وعن جابر الجعفي عن الشعبي : « كانوا يخرجون على عهد رسول الله ﷺ زكاة الفطر ^(٤) صاع من تمر أو صاع من شعير ^(٥) أو نصف صاع من بر » *
وهذا مرسل *

ومن طريق الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر . وعقيل بن خالد . وعمرو بن الحارث ^(٦) قال عبد الرحمن وعقيل : عن الزهري وقال عمرو : عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ^(٧) ، ثم اتفق يزيد والزهري عن سعيد بن المسيب : « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر مدين من خنطة ^(٨) » *

(١) في النسخة رقم (١٦) : « ثنا زهير بن حرب ، وهو خطأ أحسن . فان ابن أيمن ولد سنة ٢٥٢ و زهير أمات سنة ٢٣٤ . واما عمر بن أيمن بالرواية عن أحمد بن زهير بن حرب (٢) في النسخة رقم (١٦) « بن صير » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « أن زيد المدني » وهو خطأ . وأبو يزيد هنا تابعي ثقة (٤) قوله « زكاة الفطر » سقط من النسخة رقم (١٦) (٥) « رسم في الأصلين « صاع » منصوباً بغير ألف في الموضعين . ووضع عليها في النسخة رقم (١٤) كلمة « كنا » وأشارنا إلى احتمال الخطأ . والمقواء صواب . ففي البخاري في أبواب العمر في حديث ابن عمر : « لم اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم . قال : أربع » فانه في رواية ابن ذر ناصب . وفي حاشية النسخة اليونانية منه ما نصه : « على رواية ابن ذر رسم حين واحد على لغة رقيقة من الوقت على المنصوب صورة المرفوع والمجرور » وانظر (شرح ابن عيسى على المفضل) طبع الادارة المتيرية (ج ٩ ص ٦٩ و ٧٠) (٦) في النسخة رقم (١٦) « عمرو بن خالد » وهو خطأ (٧) « بضم الفاء وفتح الراء المهملة وآخره طاء مهملة ايضاً (٨) في النسخة رقم (١٦) « من كل خنطة » وهو خطأ .

وهذا مرسل *

ومثله أيضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلهم عن رسول الله ﷺ وهي مراسيل *

ومن طريق حميد عن الحسن عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضها — يعني زكاة الفطر — صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر * ولا يصح للحسن سماع من ابن عباس ^(١) » *

وروى أيضا من طريق أبي هريرة ، وأوس بن الحارث ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وكل ذلك لا يصح ، ولا يشتغل به ، ولا يعمل به إلا جاهل ^(٢) * قال أبو محمد : وهذا عما نقضت كل طائفة منهم ^(٣) فيه أصليا * فأما الشافعيون فانهم يقولون عن الشافعي : بأن مرسل سعيد بن المسيب حجة ، وقد تركوا هنا مرسل سعيد بن المسيب *

وقال الشافعي : في أشهر قوله لا تجزئ زكاة الفطر إلا من حب تخرج منه الزكاة ، وتوقف في الأقط ، وأجازه مرة أخرى *

وأما المالكيون فأجازوا المرسل وجعلوه كالسند ، وخالفوا هنا من المراسيل ما لو جاز قبول شيء منها لجاز هنا : لكثرة ما وشهرتها وبجيتها من طريق ^(٤) فقهاء المدينة * وأما الحنفيون فانهم — في أشهر رواياتهم عنه — جعل الزبيب كالبر في أنه يجزئ منه نصف صاع ، ولم يجز الأقط إلا بالقيمة ، ولا أجاز غير البر والشعير ودقيقهما وسويقهما والتمر والزبيب ^(٥) فقط إلا بالقيمة ، وهذا خلاف لبعض هذه الآثار ^(٦) . وخلاف لجميعها في إجازة القيمة ، والعجب كله من إطباقهم ^(٧) على أن راوى الخبر إذا تركه

(١) حديث الحسن عن ابن عباس رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣٢١) والنسائي (ج ٥ ص ٥٠) والدارقطني (ص ٢٢٢) وروى نحوه الدارقطني ص ٢٢٢ عن ابن عرين عن ابن عباس ورجاله ثقات إلا أنه منقطع لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئا وروى الحاكم نحوه (ج ١ ص ٤١) والدارقطني (ص ٢٢١) من طريق يحيى بن عباد عن ابن جريج عن عطاء بن ابن عباس ، وصححه الحاكم وضعفه النووي يحيى بن عباد السعدي ونقل عن العقيلي أنه قال وحديثه يدل على الكذب (٢) حديث أبي هريرة رواه الحاكم (ج ١ ص ٤١) والدارقطني (ص ٢٢١) وصححه الحاكم ، وضعفه الذهبي بكرة بن الاسود وهو كاذب . وروى نحوه الدارقطني موقوفاً على سناد صحيح (ص ٢٢٤) . وحديث أوس بن الحارث لم أجده . وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الترمذي (ج ١ ص ٨٤ طبع الهند) والدارقطني (ص ٢٢٠) وقال الترمذي : « حديث غريب حسن » (٣) كلمة ومنهم زيادة من النسخر رقم (١٤) (٤) في النسخر رقم (١٤) « طرق » (٥) في النسخر رقم (١٤) « والشعير » يدل « والزبيب » هو خطأ (٦) في النسخر رقم (١٤) « الاخبار » (٧) في النسخر رقم (١٦) « الطائيم » وهو خطأ لا معنى له *

كان ذلك دليلاً على سقوط الخبر ، كما فعلوا في خبر غسل الأثناء من ولوغ الكلب سبعاً *
وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن ميمون
الرقبي عن محمد — هو ابن الحسين — عن هشام — هو ابن حسان — عن ابن سيرين
عن ابن عباس قال : ذكر في صدقة الفطر فقال : صاع من بر ، أو صاع من تمر ، أو صاع
من شعير ، أو صاع من سلت ^(١) *.

فهذا ابن عباس قد خالف ما روى بإصح إسناد يكون عنه ^(٢) : فواجب عليهم رد
تلك الرواية ، والا فقد نقضوا أصلهم *

وذكر وافي ذلك حديثاً صحيحاً رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عياض
ابن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر ، صاعاً من طعام ،
أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب ^(٣) » *
قال أبو محمد : وهذا غير مسند ، وهو أيضاً مضطرب فيه على أبي سعيد *

فرويناه من طريق البخاري : ثنا معاذ بن فضالة (حدثنا أبو عمر) ^(٤) عن زيد — هو
ابن أسلم — عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نخرج على عهد ^(٥)
رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام ، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط ^(٦)
والتمر » *.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية أخبرني عياض بن عبد الله أنه
سمع أبا سعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر — ورسول الله ﷺ — فينا —
عن كل صغير وكبير حروم مملوك — من ثلاثة أصناف : صاعاً من تمر ، صاعاً من أقط ،
صاعاً من شعير . قال أبو سعيد : فأما أنا فلا أزال أخرجه كذلك ^(٧) » *.

ومن طريق سفيان بن عيينة : ثنا ابن عجلان سمعت عياض بن عبد الله يخبر عن أبي سعيد
الخدري قال : « لم نخرج على عهد رسول الله ﷺ إلا صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير
أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط أو صاعاً من دقيق أو صاعاً من سلت » ثم شك سفيان

(١) رواه النسائي (ج ٥ ص ٥٠) ولكن فيه « صاعاً » بالنصب في المواضع الأربعة (٢) في النسخة رقم (١٦) « يكون
فيه » وهو خطأ . واثراً ابن عباس هذا موقوف كآثره ، وقد اشتهرنا في سبيل المرفوع الذي عند الدارقطني ، وقد
جعل ابن حزم هذا إسناداً صحيحاً وليس كما قال . فانه منقطع ، قال أحمد وابن المديني وابن ميمون والبيهقي « محمد بن سيرين لم
يسمع من ابن عباس شيئاً » قلناه شارح الدارقطني ، وفي المراسيل لابن أبي حاتم نحوه عن أحمد وابن المديني (ص ٦٨)
(٣) في الموطأ (ص ١٢٤) والبخاري (ج ٢ ص ٢٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٩) (٤) قوله « حدثنا أبو عمر » سقط خطأ من
الاصليين ، وزدناه من البخاري (ج ٢ ص ٢٦١) وأبو عمر هو شخص بن عيسى (٥) في البخاري « في عهد » (٦) قوله والزبيب
والأقط ، سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٦٩) *

فقال : « دقيق أولست (١) » .

ومن طريق الليث عن يزيد — هو ابن أبي حبيب — عن عبد الله (٢) بن عبد الله ابن عثمان أن عياض بن عبد الله حدثه أن أبا سعيد الخدري قال : « كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط : لا نخرج غيره » يعني في زكاة الفطر .

قال أبو محمد : فقي بعض هذه الأخبار إبطال إخراج البر جملة . وفي بعضها إنبات الزبيب . وفي بعضها فيه ، وإنبات الأقط جملة : وليس فيها شيء غير ذلك : وهم يعيرون الأخبار المستندة — التي لا معزم فيها — بأقل من هذا الاضطراب : كحديث إبطال تحريم الرضعة والرضعتين وغير ذلك (٣) .

ثم إنه ليس من هذا كله خبر مستند ، لأنه ليس في شيء منه أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره . ولا عجب أكثر ممن يقول في خبر جابر الثابت : « كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ » وحديث أسماء بنت أبي بكر الثابت : « ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه » — إن هذان (٤) ليسا مستدين : لأنه ليس فيهما أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره ، ثم يجعل حديث أبي سعيد هذا مستنداً على اضطرابه وتعارض روايته فيه !!

فليقل كل ذي عقل : أيما أولى (٥) أن يكون لا يخفى على رسول الله ﷺ ؟ يبع رجل من أصحابه أمولده ، أو ذبح فرس في بيت أبي بكر الصديق أو بيت الزبير وبيتاهما مطنبان (٦) بيت رسول الله ﷺ وابنته عنده . على عزة الخيل عندهم وقتلها وحاجتهم إليها ، أم صدقة رجل من المسلمين في بني خندرة في عوالي المدينة بصاع أقط أو صاع زبيب

(١) طريق سفيان غندي في داود (ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠) والنسائي (ج ٥ ص ٥٢) والدارقطني (ص ٢٢٣) قال أبو داود « زاد سفيان : أو صاعاً من دقيق » قال حامد : فأنكروا عليه تركه سفيان ، قال أبو داود : فهذا لا يذوق من ابن عيينة » وقال الدارقطني : « قال أبو الفضل : فقال له علي بن المديني — يعني لسفيان — وهو معنا : يا أبا محمد لا يذكر في هذا الدقيق ، قال : بل هو فيه » وهو يدل على أن سفيان شك فيه ، ومرة تركه ، ومرة استرق منه ، وأقرب أن الزيادة عن ثبت منه (٢) كذا في الأصلين بالتكثير ، وفي النسائي (ج ٥ ص ٥٣) « عيذ الله » بالتصغير ، وهو على الاختلاف في اسمه ، والذي في أبي داود (ج ٢ ص ٢٩) بالتكثير ، وأظنه الرابع (٣) ليس ههنا من الاضطراب في شيء ، بل إن بعض الرواة قليل وبعضهم مختصر ، ومنهم من يذكريشاً ويسوعن غيره ، وزيادة الثقة مقبولة ، فالواجب جمع كل ما ورد في الروايات الصحيحة ، إذ لا تعارض بينها أصلاً (٤) هكذا في النسخة رقم (١٦) وهو صحيح عريّة ، وفي النسخة رقم (١٤) « هذين » (٥) في النسخة رقم (١٦) « إلا الأولى » وما هنا هو الصحيح (٦) تشديد النون المقترحة ، يعني إلى جانب ، وأصله المشدود بالطاء هو حال الأخية .

!؟ ولو ذبح فرس للأكل في جانب من جوانب بغداد ما كان يمكن أن يخفى في الجانب الآخر، ولو تصدقت امرأة أحدنا أو جاره الملاصق بصاع أقط أو صاع زبيب وصاع قح ما كاد هو يعلمه في الأغلب، فأعجبوا لعكس هؤلاء القوم الحقائق!! (١)

ثم إن هذه الطوائف الثلاثة مخالفة لما في هذا الخبر *
أما أبو حنيفة فأشهر أقواله أن نصف صاع زبيب يجزى، وأن الأقط لا يجزى إلا بالقيمة *

وأما الشافعي فأشهر أقواله أن الأقط لا يجزى، وأجاز إخراج ما منعت هذه الأخبار من إخراجها، مما لم يذكر فيها من الذرة وغير ذلك *
وأما المالكيون، والشافعيون غالفوها جملة، لأنهم لا يميزون إخراج شيء من هذه المذكورات في هذا الخبر إلا لمن كانت قوته، وخبر أبي سعيد لا يختلف فيه أنه على التخيير، وكلهم يميز إخراج ما منعت هذه الأخبار من إخراجها *
فمن أضل ممن يحتج بما هو أول مخالف له؟! ما هذا من التقوى، ولا من البر :
ولامن النصح لمن اغتر بهم (٢) من المسلمين !! *

وأما نحن فوالله لو انسند (٣) صحيحا شيء من كل ما ذكرنا من الأخبار لبادرنا إلى الأخذ به، وما توقنا عند ذلك، لكنه ليس منها مسند صحيح ولا واحد، فلا يحل الأخذ بها في دين الله تعالى *

وقال بعضهم: انما قلنا بجواز القمح لكثرة القائلين به، وجمع فرس بعضهم فادعى الاجماع في ذلك جرأة وجهلا! (٤) *

فذكروا ما روينا به من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر: « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الذكر، والأنثى، والحر، والعبد؛ صاع من تمر أو صاع (٥) من شعير، قال ابن عمر: فعدله الناس بعد مدين (٦) من قح » *

(١) أخطأ المؤلف وشجدا فزعم أن حديث أبي سعيد ليس مسندا، وألفاظه تدل على أن ذلك كان معلوما معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما خطا من زعم أن خبر جريح أميات الأولاد وغير ذبح الفرس موقوفان. (٢) في النسخة رقم (١٤) «٥»، (٣) في النسخة رقم (١٦) «وما نحن قلاسة» (٤) في النسخة رقم (١٦) «في ذلك جهلا» (٥) رسم صاع، هنا في الموضعين بدون الألف في الأصلين، وانظرا ما كتبناه قريبا، ويحتمل أيضا أن يكون هنا مرفوعا (٦) في النسخة رقم (١٤) «بعده بمدين» *

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : « فعدل الناس بعد (١) نصف صاع من بر ، وكان ابن عمر يعطى التمر ، فأعوز أهل المدينة التمر عاما فأعطى الشعير » *

قال أبو محمد : لو كان فعل الناس حجة عند ابن عمر ما استجاز خلافه ، وقد قال الله تعالى : (ان الناس قد جمعوا لكم) . ولا حجة على رسول الله ﷺ بالناس ؛ لكنه حجة على الناس وعلى الجن معهم ، ونحن نتقرب الى الله تعالى بخلاف الناس الذين تقرب ابن عمر اليه بخلافهم *

وذكروا ما روياه من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر : « كان الناس يخرجون صدقة الفطر في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير ، أو تمر ، أو زبيب ، أو سلت (٢) » *

قال أبو محمد : هذا لا يسند ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ علم ذلك وأقره ، ثم خلافهم له — لو انسند وصح — كخلافهم لحديث أبي سعيد الذي ذكرنا ، وإبطال تهويلهم بما فيه من « كان الناس يخرجون » بخلاف ابن عمر المخبر عنهم كما في خبر أبي سعيد . سواء سواء *

وأيضاً فإن راوى هذا الخبر عبد العزيز بن أبي رواد ، وهو ضعيف منكر الحديث * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال قلت لابن عمر : ان الله قد أوسع ، والبر أفضل من التمر ؛ يعني في صدقة الفطر ، فقال له ابن عمر : ان أصحابي (٣) سلكوا طريقاً فأنا أحب أن أسلكه *

قال أبو محمد : فهذا ابن عمر قد ذكرنا أنه كان لا يخرج الا التمر ، أو الشعير ، ولا يخرج البر ، وقيل له في ذلك : فأخبر (٤) أنه في عمله ذلك على طريق (٥) أصحابه ، فبؤلاه هم الناس الذين يستوحش من خلافهم (٦) : وهم الصحابة رضی الله عنهم ، بأصح طريق

(١) كلمة بعد سقطت من النسخة رقم (١٦) ، والذي في البخاري (ج ٢ ص ٢٦١) وفضل الناس به نصف صاع ، الخ وكذلك في مسلم (ج ١ ص ٢٦٩) من طريق يزيد بن زريع عن أيوب . والذي هنا يوافق ما في أبي داود (ج ٢ ص ٢٨) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٧٧ و ٢٨٨) والنسائي (ج ٥ ص ٥٣) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٩) وصححه هو والذهبي ، وعبد العزيز ابن أبي رواد ثقة عابد ، وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما ، وتعالى المؤلف في تضعيفه وتبع ابن حبان أنزعم أنه روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة ، قال الذهبي في الميزان : « هكذا قال ابن حبان بشريته » (٣) في النسخة رقم (١٦) « أصحابي » بخلافه ان (٤) في النسخة رقم (١٦) « فأخبره » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « طريقه » وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) « من خالفهم » وهو خطأ .

وانهم يدعون الاجماع بأقل من هذا اذا وجدوه *
وعن أفلح بن حيد : كان القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يخرج زكاة الفطر
صاعا من تمر *

ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه : أنه كان اذا كان يوم الفطر أرسل صدقة كل
إنسان من أهله صاعا من تمر *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا حماد بن مسعدة (١) عن خالد بن أبي بكر قال : كان
سالم بن عبد الله لا يخرج الا تمرا ، يعنى فى صدقة الفطر *

فهؤلاء ابن عمر ، والقاسم ، وسالم ، وعروة لا يخرجون فى صدقة الفطر إلا التمر ، وهم
يقتاتون البر بلا خلاف ، وان اموالهم لتسع الى اخراج (٢) صاع دراهم عن أنفسهم ،
ولا يؤثر ذلك فى اموالهم رضى الله عنهم *

فان قيل : هم من أهل المدينة *

قلنا : ما خص رسول الله ﷺ بحكم صدقة الفطر أهل المدينة من أهل الصين ،
ولابعت الى أهل (٣) المدينة دون غيرهم *

والعجب كل العجب من إجازة مالك إخراج النذرة ، والدخن ، والأرز لمن كان ذلك
قوته ، وليس شيء من ذلك مذكورا فى شيء من الاخبار أصلا ، ومنع من إخراج
الدقيق لانه لم يذكر فى الاخبار ! ومنع من اخراج القطن وان كانت قوت المخرج !
ومنع من التين ، والزيتون ، وان كانا قوت المخرج او هذا كله تناقض ، وخلاف للأخبار ،
وتخاذل فى القياس ! وابطالهم لتعليهم بأن البر أفضل من الشعير ! ولا شك فى ان الدقيق
والخبز من البر والسكر أفضل من البر وأقل مؤنة وأجمل نفعا ! فرة يميزون ما ليس فى
الخبز ، ومرة يمتنعون بما ليس فى الخبز ! وبالله تعالى التوفيق *

وهكذا القول فى الشافعيين ولا فرق *

قال أبو محمد : وشغب الحنفيون بأخبار نذكر منها طرفا إن شاء الله تعالى : *
منها خبر رويناه من طريق سفيان وشعبة كلاهما عن عاصم بن سليمان الأحول سمع
أبا قلابة قال : حدثني من أدى الى أبي بكر الصديق نصف صاع برى فى صدقة الفطر (٤) *
ومن طريق الحسين (٥) بن علي الجعفى عن زائدة عن عبد العزيز بن أبي راود عن

(١) فى نسخة رقم (١٦) « حامين ميسرة » وهو خطأ (٢) فى النسخة رقم (١٦) « لاخراج » (٣) فى النسخة رقم (١٦)
« لامل » (٤) رواه البارقي من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن معمر كلاهما عن عاصم (ص ٢٢) (٥) فى النسخة رقم
(١٤) « الحسن » وهو خطأ .

نافع عن ابن عمر قال : « كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير ، أو تمر ، أو سلت ، أو زبيب ، قال ابن عمر : فلما كان عمر وكثرت الخطة جعل عمر نصف صاع خبطة مكان صاع من تلك الأشياء ، ^(١) » *

ومن طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث ^(٢) : أنه سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو يخطب. فقال في صدقة الفطر : صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو نصف صاع من بر . *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : صاع من تمر أو صاع من شعير أو نصف صاع من بر ^(٣) . *
ومن طريق جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : ^(٤) « كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع ، فأما إذ أوسع الله تعالى على الناس فاني أرى أن يتصدق بصاع » . *

ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر : كانت أسماء بنت أبي بكر الصديق تعطي زكاة الفطر — عن تمر — صاعاً من تمر ، صاعاً من شعير ، أو نصف صاع من بر . *

ومن طريق ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : صدقة الفطر على كل مسلم مدان من قح ، أو صاع من تمر ، أو شعير ^(٥) . *

ومن طريق معمر عن الزهري عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : زكاة الفطر على كل فقير وغني ^(٦) صاع من تمر أو نصف صاع من قح . *

وعن ابن جريج : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع ابن الزبير يقول على المنبر : زكاة الفطر مدان من قح أو صاع من شعير أو تمر ، قال عمرو بن دينار : وبلغني هذا أيضاً عن ابن عباس . *

ومن طريق عبد الكريم أبي أمية عن إبراهيم النخعي عن علقمة والاسود عن عبد الله

(١) معنى الحديث قريباوا نهروا ابوداود والنسائي والحاكم، ولكن الزيادة التي في آخره ما هي عند أبي داود فقط، وروى في نسخة أبي داود المطبوع عن علي بن الجهم « جعل عمر نصف صاع خبطة من تلك الأشياء » وعليها شرح الشارح ، وهي خطأ ، والصواب ما هنا ، وهو الموافق لأبي داود المطبوع بالمطبعة الكستلية بمصر سنة ١٢٨٠ (ج ١ ص ١٦٢)
(٢) في النسخة رقم (١٦) « عن الأشعث » وهو خطأ . وأبو الأشعث هو شراحيل الصناني تابعي قديم شهد فتح دمشق ومات زمن معاوية (٣) رواه البخاري (ص ٢٢٥) من طريق عبد الرزاق عن الثوري (٤) كلمة « قالت » زيادة في بعض النسخ (٥) رواه البخاري من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج (ص ٢٢٥) (٦) في النسخة رقم (١٦) « فقير أو غني » .

ابن مسعود قال : مدان من قح أو صاع من تمر أو شعير ، يعنى فى صدقة الفطر ^(١) *
ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا عبد الله بن مسلة بن قنبل ثنا داود - يعنى
ابن قيس - عن عياض بن عبد الله عن ابي سعيد الخدرى قال : « كنا نخرج - اذ
كان فينا رسول الله ﷺ - ^(٢) زكاة الفطر صاعا من أقط أو صاعا من طعام أو صاعا
من زبيب ، ثم نزل نخرج ذلك ^(٣) حتى قدم معاوية حاجا ومعتبرا ؛ فكلّم الناس على المنبر
فقال : انى أرى أن مدين من سمراء الشام ^(٤) تعدل صاعا من تمر ، فأخذ الناس بذلك ،
قال أبو سعيد : فاما انا فلا ازال أخرجه أبدا ما عشت كما كنت أخرجه » *

ومن طريق حماد بن سلة عن يونس بن عبيد عن الحسن : ان مروان بعث الى
ابى سعيد : ان ابعت الى بز كافر قيقك ، فقال أبو سعيد : ان مروان لا يعلم ، انما علينا ^(٥)
ان نطعم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر *

ورويانا من طريق محمد بن اسحاق ثنا عبد الله ^(٦) بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن
حزام عن عياض بن سعد ^(٧) قال : « ذكرت لابی سعيد الخدرى صدقة الفطر ، فقال
لا أخرج إلا ما كنت أخرج فى عهد رسول الله ﷺ : صاعا من تمر أو صاعا من شعير
أو صاع زبيب ^(٨) أو صاع أقط ، قليل له : أو مدين من قح ؟ فقال : لا ، تلك قيمة
معاوية ، لا قبلها ولا عمل بها » *

فهذا أبو سعيد يمنع من البر جملة وماعدا ما ذكر ^(٩) *
وصح عن عمر بن عبد العزيز بإيجاب نصف صاع من بر على الانسان فى صدقة الفطر ،
أو قيمته على أهل الديوان نصف درهم *

من طريق ^(١٠) وكيع عن قرّة بن خالد قال : كتب عمر بن عبد العزيز اليّنا بذلك *
وصح أيضا عن طاوس ، ومجاهد ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبى سلة

(١) رواه الدارقطنى من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم (ص ٢٢٥) (٢) فى مسلم (ج ١ ص ٢٦٩)
زيادة « عن كل شعير وكبير ، حرا وملك » (٣) فى مسلم « صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا
من تمر أو صاعا من زبيب ، ثم نزل نخرجه » (٤) يعنى الخنطة (٥) فى الفسخ رقم (١٦) دان ما علينا به هو خطأ فى الرسم وهو م
فى المتن (٦) فى الفسخ رقم (١٦) دان عباده الخ هو خطأ (٧) فى الفسخ رقم (١٦) « عياض بن سعيد » وهو خطأ ،
فانه عياض بن عبد الله بن سعيد بن ابراهيم (٨) فى الفسخ رقم (١٦) « أو صاعا من زبيب » (٩) وقع الحديث
للمؤلف مختصرا أو ناقصا ، فظن انه كاقوع له ، واستنط منه هذا ، ولكن الحديث رواه الدارقطنى (ص ٢٢٢)
والحاكم (ج ١ ص ١١٠) كلاهما من طريق عمدين اسحق بإسناده هنا لفظ : « لا أخرج الا ما كنت أخرج به على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاعا من تمر أو صاعا من خنطة أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط ، فزاد الخنطة وقص
الزبيب ، وهذا يختلف فى العروة ، يذكر بعضهم طاولا ذكر الآخر غيره ، وكل صحيح ، وزيادة الثقة حجة
(١٠) فى الفسخ رقم (١٦) « ومن طريق » وهو خطأ *

ابن عبد الرحمن بن عوف ، وسعيد بن جبير ، وهو قول الأوزاعي ، والليث ، وسفيان الثوري .
قال أبو محمد : تناقض هنا المالكيون المبولون بعمل أهل المدينة خالفوا أبا بكر ، وعمر ؛
وعثمان ^(١) ، وعلي بن أبي طالب ، وعائشة ، وأسما بنت أبي بكر ، وأبا هريرة ، وجابر بن عبد الله
وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وأبا سعيد الخدري ، وهو عنهم كلهم صحيح إلا عن
أبي بكر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، إلا أن المالكين يحتجون بأضعف من هذه الطرق
إذا وافقتهم ! ثم فقهاء المدينة : ابن المسيب ، وعروة ، وأبأسلة بن عبد الرحمن ^(٢) ، وغيرهم
أقلا يتقى الله من يزيد في الشرائع ما لم يصح قط ، من جلد الشارب للخمر ثمانين ، برواية
لم تصح قط عن عمر ، ثم قد صح خلافها عنه وعن أبي بكر قبله ، وعن عثمان وعلي بعده ،
والحسن . وعبد الله بن جعفر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا يخالفهم منهم أحد ، ومعهم
السنة الثابتة — : ثم لا يلفت هنا إلى هؤلاء كلهم !! *

وأما الخيفيون — المتزنون في هذا المكان باتباعهم ! — فقد خالفوا أبا بكر ، وعمر ،
وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، والمغيرة بن شعبة ، وأنس بن مالك ، وأم سلمة
أم المؤمنين في المسح على العمامة ، وخالفوا علي بن أبي طالب وأبا مسعود وعمار بن ياسر ؛
والبراء بن عازب ، وبلالا ، وأبا أمامة الباهلي ، وأنس بن مالك ، وابن عمر ، وسهل بن سعد
في جواز المسح على الجورين ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة من كل من
يميز المسح على الخفين !! ومثل هذا لهم كثير جداً ، وبالله تعالى تأييد ، ولا حجة
إلا فيما صح عن النبي ﷺ وقد ذكرناه *

قال أبو محمد : وروينا عن عطاء : ليس على الأعراب وأهل البادية زكاة الفطر .
وعن الحسن : أنها عليهم ، وأنهم يخرجون في ذلك اللبن *

قال أبو محمد : لم يخص رسول الله ﷺ أعرابيا ولا بدويا من غيرهم ، فلم يجز ^(٣)
تخصيص أحد من المسلمين ، ولا يجزىء لبن ولا غيره ، إلا الشعير أو التمر فقط ^(٤) *

(١) حذف اسم «عثمان» من النسخة رقم (١٦) وإثباته هو الصواب فقد تقدمت الرواية عنه في ذلك رضي الله عنه .
(٢) في النسخة رقم (١٦) «وابو سلمة وغيرهم» ، (٣) في النسخة رقم (١٦) «ولا يجزىء» (٤) من تأمل في طريق
الاحاديث الواردة في زكاة الفطر وقته معناها مع اختلاف الفاظها عن الصحابة رضي الله عنهم — : علم أن ابن حزم
لاحية له في الاقتصار على اخراج التمر والشعير ، وهذا معاوية بحضرة الصحابة رضي الله عنهم رأى مدين من
سمرات الشام يدل صاع من شعير أو غيره ، ولم ينكر عليه ذلك أحد — أي اخراج القمح موضع الشعير — وأما
انكر أبو سعيد المقدار فرأى اخراج صاع من قمح ، وابن عمر إنما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج على عهد
رسول الله ﷺ ، ولم ينكر على من أخرجه غير ذلك ، ولو رأى عمل الناس باطلا ولم يصحبه التائبون
لأنكره أشد انكار ، وقد كان رضي الله عنه يتشدد في أشياء ، لا على سبيل التشريع — بل على سبيل الحرص على

وأما المحلى فإن رسول الله ﷺ أوجها على كل صغير أو كبير ، والجنين يقع عليه اسم صغير ، فإذا أكل مائة وعشرين يوما في بطن أمه قبل انصداع الفجر من ليلة الفطر وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر الثوري ، ومحمد بن كثير ، قال حفص : ثنا شعبة ، وقال ابن كثير : ثنا سفيان الثوري ، ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن الأعمش : ثنا زيد بن وهب ثنا عبد الله ابن مسعود ثنا رسول الله ﷺ : « ان خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله الملكا فيؤمر بأربع كلمات : رزقه ، وعمله ، وأجله ، ثم يكتب شئ أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح » *

قال أبو محمد : هو قبل ما ذكرنا موات ، فلا حكم على ميت ، فأما إذا كان حيا كما أخبر رسول الله ﷺ فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه *

روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل : ثنا أبي ثنا المعتمر بن سليمان التيمي عن حيد عن بكر بن عبد الله المزني ^(١) وقتادة : أن عثمان بن عفان كان يعطي صدقة الفطر عن الصغير والكبير ، والمحلى *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال : كان يعيهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير ، حتى عن المحلى في بطن أمه . وأبو قلابة أدرك الصحابة وصحبه وروى عنهم *

ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن رجل عن سليمان بن يسار : أنه سئل عن المحلى أيركى عنه ؟ قال : نعم *

ولا يعرف لعثمان في هذا مخالف من الصحابة ، وهم يعظمون بمثل هذا إذا واقعهم ^(٢) *
٧٠٥ - مسألة - ويؤدها المسلم عن رقيقه ، مؤمنهم وكافرهم ، من كان منهم لتجارة ^(٣) أو لغير تجارة كما ذكرنا ، وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان الثوري في الكفار *
 وقال مالك ، والشافعي ، وأبو سليمان : لا تؤدى إلا عن المسلمين منهم *

الاتباع فقط ، كما كان يذلف مواضع نزول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يراحم من المسلمين ذلك أربابا ، والزكاة إنما جعلت لأغناء الفقراء عن الطواف يوم العيد لا لغيرهم ، ولينظر أمر نفسه ، هل يرى أنه ينفي المقبر عن الطواف إذا أعطاه صاحبه أو صاع شعير يذلل القاهرق في هذه الأيام ؟ أو ماذا يفعل بها الفقير إلا أن يطوف ليجتمعن بشريهما ينحس من القيمة ليتاع نفسه أو لولاده ما يتقوتون ؟ ، والله الهادي إلى سواء السبيل ^(١) في الفسخ رقم (١٤) « حيد بن بكير بن عبد الله المزني » وهو خطأ ، بل حيد هو حيد الطويل ^(٢) ولكن هل في شئ مما أتى بالتألف صحيح على وجوبه كالفطر عن المحلى ١٤ ^(٣) في الفسخ رقم (١٦) « التجارة » .

وقال أبو حنيفة : لا تؤدى زكاة الفطر عن رقيق التجارة *
وقال مالك، والشافعي، وأبو سليمان : تؤدى عنهم زكاة الفطر *
وقالوا كلهم — حاشا أبا سليمان — : يخرجها السيد عنهم ، وبه نقول *
وقال أبو سليمان : يخرجها الرقيق عن أنفسهم *
واحتج من لم يراجها عن الرقيق الكفار بما روى عن رسول الله ﷺ :
« فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير من المسلمين » *

قال أبو محمد : وهذا صحيح ، وبه نأخذ ، إلا أنه ليس فيه إسقاطها عن المسلم في الكفار من رقيقه ولا إيجابها ، فلم يكن إلا هذا الخبر وحده لما وجبت علينا زكاة الفطر إلا عن المسلمين من رقيقنا فقط *

ولكن وجدنا ما حدثناه يوسف بن عبد الله النري قال ثنا عبد الله بن محمد ابن يوسف الأزدي القاضى ثنا يحيى بن مالك بن عائد ثنا محمد بن سليمان بن أبي الشريف ثنا محمد بن مكي الخولاني وإبراهيم بن اسمعيل الفاقى قال جميعاً : ثنا محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم ثنا سعيد بن أبي مريم أخبرني نافع بن يزيد ^(١) عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فرسه وعبده صدقة ، إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد رويناه من غير هذه الطريق ^(٢) *
قال أبو محمد : فأوجب عليه الصلاة والسلام صدقة الفطر على المسلم في رقيقه صوماً ، فكان هذا زماً على حديث أبي سعيد الخدري ، وكان ما في حديث أبي سعيد ^(٣) بعض ما في هذا الحديث ، لا معارضاً له أصلاً ، فلم يجوز خلاف هذا الخبر ^(٤) *
وبهذا الخبر يجب تأدية زكاة الفطر على السيد عن رقيقه ، لا على الرقيق *

(١) في الأصلين « نافع بن زيد » وهو خطأ ، وليس في الرواة — فيما نعرف — من اسمه هكذا ، وإنما هو نافع ابن يزيد الكلعي المصري الثقة ، وكان من خيار إمارة محمد صلى الله عليه وسلم كما قال ابن أبي عمير تعليقه . مات سنة ١٦٨
(٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٦٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً « ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر » ، وروى أبو داود (ج ٢ ص ٢١٨) بإسناده مجهول عن طريق عراك عن أبي هريرة نحو ما روي المؤلف ، ورواه الطبراني (ص ٢١٤) من طريق ابن أبي مريم كما هنا ، ومن طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، ومن طريق أبي أسامة عن يزيد عن مكحول عن عراك عن أبي هريرة عن أسامة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة ، كلهم ورواه مرفوعاً كما هنا . وإسناده المؤلف وإسناده الطبراني من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة إسناده صحيحان جداً (٣) في النسخة رقم (١٤) « وكان باقي حديث أبي سعيد » وما هنا صحيح وإسناده (٤) غلط المؤلف وغلط كعادته فيهم قبول الروايات من الثقة .

وبه أيضاً يسقط مادعوه من زكاة التجارة في الرقيق ، لأنه عليه السلام أبطل كل زكاة في الرقيق إلا زكاة الفطر * .

والعجب كل العجب من أن أباحيفة وأصحابه أتوا إلى زكاتين مفروقتين ، إحداهما في المواشي ، والأخرى زكاة الفطر في الرقيق — : فأسقطوا بإحداهما زكاة التجارة في المواشي المتخذة للتجارة ، وأسقطوا الأخرى بزكاة التجارة في الرقيق وحسبك بهذا تلاعباً * .
والعجب أنهم غلبوا ما روى في بعض الأخبار « في سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة » ولم يغلبوا ما جاء في بعض الأخبار في أن « صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد صغير ، أو كبير ، أو أثنى من المسلمين » على ما جاء في سائر الأخبار « الا صدقة الفطر في الرقيق » وهذا تحكم فاسد وتناقض ! ولا بد من تغليب الأعم على الأخص في كل موضع ، إلا أن يأتي بيان نص في الأخص ينفي ذلك الحكم في الأعم ، وبالله تعالى التوفيق * .

٧٠٦ — مسألة — فإن كان عبد أو أمة بين اثنين فصاعداً فعلى سيديهما إخراج زكاة الفطر ، يخرج عن كل واحد من مالكيه بقدر حصته فيه ، وكذلك إن كان الرقيق كثيراً بين سيدين فصاعداً * .

وقال أبو حنيفة ، والحسن بن حي ، وسفيان الثوري : ليس على سيده ولا عليه أداء (١) زكاة الفطر ، وكذلك لو كثر الرقيق المشترك * .

وقال مالك ، والشافعي : يخرج عنه سيده بقدر ما يملك كل واحد منهما ، وكذلك لو كثر الرقيق * .

قال أبو محمد : ما نعلم لمن أسقط عنه صدقة الفطر وعن سيده حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : ليس أحد من سيده يملك عبداً ، ولا أمة . وقال بعضهم : من ملك بعد الصاع لم يكن عليه أدائه ، فكذلك من ملك بعض عبد ، أو بعض كل عبد ، أو أمة من رقيق كثير * .
قال أبو محمد : أما قولهم : لا يملك عبداً ، ولا أمة فصدقوا ، ولا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : يخرجها كل أحد عن عبده وأمه ، وإنما قال : (٢) « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » فبؤلاء رقيق ، والعبد المشترك رقيق ، فالصدقة فيه واجبة بنص الخبر المذكور على المسلم ، وهذا اسم يعم النوع كله وبعضه ، ويقع على الواحد والجمع ، وبهذا النص لم يجز في الرقة الواجبة نصفاً رقتين ، لأنه لا يقع عليهما (٣) اسم « رقة » والنص جاء بعق رقة * .

(١) في النسخة رقم (١٦) « أنا » وهو خطأ (٢) كلمة « قال » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) « عليهما » وهو خطأ .

وقال الخفيفون : من أعطى نصفى شاتين في الزكاة أجزأته ، ولو أعتق نصفى رقتين في رقبة واحدة لم يجزه *

وقال محمد بن الحسن : من كان من مملوك بين اثنين فصاعداً فعلى ساداته فيه زكاة الفطر ؛ فإن كان عبدان فصاعداً بين اثنين فلا صدقة فطر على الرقيق ولا على من يملكهم .
وأما قولهم : إنه قياس على من لم يجد إلا بعض الصاع فالقياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه قياس للنخطأ على الخطأ ، بل من قدر على بعض صاع لزمه أدائه ، على ما تبين بعد هذا ان شاء الله تعالى ^(١) .

وقد روينا من طريق وكيع عن سفيان عن أبي الحويرث عن محمد بن عمار عن أبي هريرة قال : ليس زكاة الفطر الا على مملوك تملكه ، قال وكيع : يعنى في المملوك بين الرجلين ، وهذا مما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف . وهذا مما خالف فيه الخفيفون حكم رسول الله ﷺ في إعجابه صدقة الفطر على كل حر ، وعبد صغير ، أو كبير ذكر أو أنثى ، وخالفوا فيه القياس ، لأنهم أوجبوا الزكاة في النعم المشتركة وأسقطوا زكاة الفطر عن الرقيق المشترك *

٧٠٧ — مسألة — وأما المكاتب الذى لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبد ، يؤدى سيده عنه زكاة الفطر ^(٢) *

فان أدى من كتابته ما قل أو كثر ، أو كان عبد بعضه حر وبعضه رقيق ، أو أمة كذلك : — فان الشافعى قال فيمن بعضه حر وبعضه مملوك : على مالك بعضه إخراج صدقة الفطر عنه بمقدار ما يملك منه ؛ وعليه أن يخرج عن نفسه بمقدار ما فيه من الحرية ، ولم ير على سيد المكاتب أن يعطى زكاة الفطر عن مكاتبه *

وقال مالك : يؤدى السيد زكاة الفطر عن مكاتبه وعن مقدار ما يملك عن الذى بعضه حر وبعضه رقيق ^(٣) ، وليس على الذى بعضه رقيق وبعضه حر أن يخرج باقى الصاع عن بعضه الحر *

وقال أبو حنيفة : لا تجب زكاة الفطر فى شيء من ذلك ، لا على المكاتب ^(٤) ولا على سيده . واحتج من لم ير على السيد أداء الزكاة عن مكاتبه برواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يؤدى زكاة الفطر عن رقيقه ورقيق امرأته ، وكان له مكاتب فكان لا يؤدى عنه ، وكان لا يرى على المكاتب زكاة ، قالوا : وهذا صاحب لا مخالف له

(١) في الموطأ في المسألة ٧١٣ (٢) قوله رد كاتبة الفطره عنوفى السنة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٤) «عبد»

(٤) قوله لا على المكاتب ، سقط خطأ من النسخة رقم (١٦)

يعرف من الصحابة *

قال أبو محمد : لأحجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والمحب كل المحب أن الخفيفين المحتجين بهذا الأثر أول مخالف له ١ فلم يوجبوا على المرة (١) إخراج صدقة الفطر عن رقيق امرأته ١ ومن العجب أن يكون فل ابن عمر بعض حجة وبعضه ليس بحجة ١ *

فان قالوا : ولعله كان يتطوع بإخراجها عن رقيق المرأة *

قيل : ولعل ذلك المكاتب كلفه إخراجها من كسبه ، كما للرب أن يكلف ذلك عبده ، كما يكلفه الضريبة ، ولعله كان يرى أن يخرجها المكاتب (٢) عن نفسه ؛ ولعله قد رجع عن قوله في ذلك ، فكل هذا يدخل فيه لعل ١ ١ *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ ، لأنه جعل زكاة الفطر نصف صاع أو عشر صاع ، أو تسعة أعشار صاع فقط ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها ، وأوجبها على بعض إنسان دون سائر ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها *

وأما قول الشافعي خطأ ، لأنه أوجب الزكاة في الفطر فيمن لا يقع عليه اسم رقيق من بعض حر وبعضه عبد ، وهذا ما لم يأت به نص ولا إجماع *

قال أبو محمد : والحق من هذا أن رسول الله ﷺ أوجبها على الحر والعبد ، والذكر ، والأنثى ، والصغير ، والكبير من المسلمين ، فمن بعض حر وبعضه عبد فليس حراً ، ولا هو أيضاً عبد ، ولا هو رقيق ، فسقط بذلك عن أن يجب على مالك بعضه عنه شيء ، ولكنه ذكر ، أو أنثى ، صغير ، أو كبير فوجبت عليه صدقة الفطر عن نفسه ولا بد بهذا النص ، وهو قول أبي سليمان . وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا في المكاتب يؤدي بعض كتابته إنه يؤديها عن نفسه — : فهو لأن بعضه حر وبعضه مملوك كما ذكرنا ، فاذ هو كذلك كما ذكرنا فله إخراجها عن نفسه لما ذكرنا * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عيسى الدمشقي (٣) ثنا يزيد — هو ابن هرون — أنا حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي وقادة ، قال قتادة : عن خلاص (٤) عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب : عن عكرمة عن ابن عباس ، ثم اتفق علي ، وابن عباس عن النبي ﷺ : أنه قال : «المكاتب يعتق منه بمقدار ما أدى» (٥) ،

(١) رمت في النسخة رقم (١٦) ، الرى ، بالياء (٢) في النسخة رقم (١٦) «الكاتب» وهو خطأ (٣) في الإصاين واحدين عيسى الدمشقي ، وهو خطأ أصحناه من النسائي (ج ١ ص ٤٦) إذ فيه «أخبرنا محمد بن عيسى النقاش» وليس فرواة الكتب الستة من اسمه ، احدين عيسى ، الاحمد بن عيسى بن حسان العسكري ، وهو مصري لادشقي ، واحمد بن عيسى النقاش فانه بغدادى نزل دمشق (٤) بكر الحاء للمجمة وتخفيف اللام وآخره سين مهملة (٥) في النسخة رقم (١٦) «يعتق عليه بمقدار ما أدى» وفي النسائي «يعتق قدر ما أدى» *

ويقام عليه الحد بمقدار ما عتق منه « وهذا اسناد في غاية الصحة *

وهو قول علي بن أبي طالب وغيره *

ورويانا عن الحسن : أن علي المكاتب صدقة الفطر *

وعن ميمون بن مهران، وعطاء : يؤديها عنه سيده *

٧٠٨ — مسألة — ولا يجزىء إخراج بعض الصاع شعيراً أو بعضه تمرأ ؛ ولا يجزىء

قيمة أصلاً ؛ لأن كل ذلك غير ما فرض رسول الله ﷺ ، والقيمة في حقوق الناس

لا يجوز الا بتراض منهما ، وليس للزكاة مالك بعينه فيجوز رضاه أو ابراءه (١) *

٧٠٩ — مسألة — وليس على الانسان أن يخرجها عن آية . ولا عن أمه . ولا عن

زوجته . ولا عن ولده . ولا عن أحد ممن تلزمه نفقته ، ولا تلزمه (٢) الا عن نفسه ورقيقه

قط ، ويدخل في الرقيق أمهات الأولاد والمديرون ، غائبهم وحاضرمهم ، وهو قول

أبي حنيفة ، وأبي سليمان ، وسفيان الثوري ، وغيرهم *

وقال مالك ، والشافعي : يخرجها عن زوجته وعن خادمها التي لا بد لها منها (٣) ،

ولا يخرجها عن أجيره *

وقال الليث : يخرجها عن زوجته وعن أجيره الذي ليست أجرته معلومة ، فإن

كانت أجرته معلومة فلا يلزمه إخراجها عنه ، ولا عن رقيق امرأته *

قال أبو محمد : مانع لمن أوجبها على الزوج عن زوجته وخادمها إلا خبراً رواه

ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن آية : « أن رسول الله ﷺ فرض صدقة

الفطر على كل حر ، أو عبد ، ذكر أو أنثى ممن تمونون » *

قال أبو محمد : وفي هذا المكان عجب عجيب ! وهو أن الشافعي لا يقول بالمرسل ،

ثم أخذ منها بأثن مرسل في العالم ! من رواية ابن أبي يحيى !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وأبو حنيفة ، وأصحابه يقولون : المرسل كالمسند ، ويحتجون برواية كل كذاب ، وساقط

ثم تركوا هذا الخبر وعابوه بالارسال وبضعف راويه ! وتناقضوا فقالوا : لا يزكي

زكاة الفطر عن زوجته ، وعليه — فرض — أن يضحي عنها ! لحسبك بهذا تخطيطاً !! *

وأما تقسيم الليث فظاهر الخطأ *

وأما المالكيون فاحتجوا بهذا الخبر ثم خالفوه ، فلم يروا أن يؤدي زكاة الفطر عن

(١) في النسخة رقم (١٦) « وإبراءه » (٢) في النسخة رقم (١٤) « او لا تلزمه بهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « لها مناه » وهو خطأ .

الأجير ، وهو ممن يمون *

قال أبو محمد : إيجاب رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الصغير ، والكبير ، والحر ، والعبد ^(١) ، والذكر ، والأنثى هو إيجاب لها عليهم ، فلا تجب على غيرهم فيه إلا من أوجه النص وهو الرقيق فقط ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

قال أبو محمد : وواجب ^(٢) على ذات الزوج اخراج زكاة الفطر عن نفسها وعن رقيقها ، بالنص الذى أوردنا . وبالله تعالى التوفيق *

٧١٠ — مسألة — ومن كان من العبيد له رقيق فعليه إخراجها عنهم ^(٣) لا على سيده ، لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فرسه ، ولا عبده صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » فالعبد مسلم ، وهو رقيق لغيره ، وله رقيق ، فعلى من هو له رقيق أن يخرجها عنه ، وعليه أن يخرجها عن رقيقه بالنص المذكور . وبالله تعالى التوفيق *
فإن قيل : كيف ^(٤) لا تلزمه عن نفسه وتلزمه عن غيره ؟

قلنا : كما حكم في ذلك رب العالمين على لسان نبيه ﷺ *
ثم نقول للمالكين والشافعيين : أتم قولون : بهذا حيث تخطئون ، فقولون : إن الزوجة لا تخرجها عن نفسها ، وعليها أن تخرجها عن رقيقها حاشا من لا بد لها منه ^(٥) لخدمتها *

ولوددنا أن نعرف ^(٦) ما يقول الحنفيون في نصراني أسلمت أم ولده أو عبده فحبس ليأع لجماء الفطر ، على من صدقة الفطر عنهما ؟ ! وهاتان المسألتان لا تقعان ^(٧) في قولنا أبداً . لأنه ساعة تسلم أم ولده أو عبده عتقا في الوقت *

٧١١ — مسألة — ومن له عبدان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما تمراً وعن الآخر شعيراً ، صاعاً صاعاً ، وإن شاء التمر عن الجميع ، وإن شاء الشعير عن الجميع ؛ لأنه نص الخبر المذكور *

٧١٢ — مسألة — وأما الصغار فعليهم أن يخرجها الأب والولى عنهم ^(٨) من حال أن كان لهم ، وإن لم يكن لهم مال فلا زكاة فطر عليهم حيثئذ ولا بعد ذلك *

(١) في النسخة رقم (١٦) « والعبد والحر » (٢) في النسخة رقم (١٦) « ولو جب » وهو خطأ (٣) كلمة « عنهم » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٤) كلمة « كيف » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « ومنها » وهو خطأ (٦) قوله « أن نعرف » سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) « تقام » بخلاف « لا » وهو خطأ فاحش (٨) في النسخة رقم (١٦) « أن يخرجها الولي عنهم أو الأب عنهم » *

وقال ابو حنيفة : يؤديها الأب عن ولده الصغار الذين لا مال لهم ، فان كان لهم مال ، فان أداها من مالهم كرهت له ذلك وأجزأه ، قال : ويؤديها عن اليتيم وصيه من مال اليتيم ، وعن رقيق اليتيم أيضاً *

وقال زفر، ومحمد بن الحسن : ليس على اليتيم زكاة الفطر ، كان له مال، أو لم يكن فان أداها وصيه ضمنها *

وقال مالك : على الأب أن يؤدي زكاة الفطر عن ولده الصغار ان لم يكن لهم مال فان كان لهم مال فهي في أموالهم ، وهي على اليتيم في ماله . وهو قول الشافعي *

ولم يختلفوا في أن الأب لا يؤديها عن ولده الكبار ، كان لهم مال، أو لم يكن *

قال ابو محمد : مانع لم حجة أصلاً ، إلا الدعوى . في أن القصد بذكر الصغار إنما هو الى آباؤهم لا اليهم *

قال ابو محمد : وهذه دعوى في غاية الفساد ، لأنه اذا لم يقصد بالمخاطب إليهم في إيجاب زكاة الفطر ، وإنما قصد الى غيرهم — فن جعل الآباء مخصوسين بذلك دون سائر الأولياء ، والأقارب ، والجيران ، والسلطان ؟ *

فان قالوا : لأن الأب ينفق عليهم رجع الخفيفون الى ما أنكروا من ذلك *

ويلزم المالكين ، والشافعيين في هذا أن يؤديها الأب — أحب أم كره — عنهم ، كان لهم مال ، أو لم يكن ، لأنه هو المخاطب بذلك دونهم ، فوضح ^(١) فساد هذا القول يبين الحق في هذا أن الله تعالى فرضها على لسان نبيه ﷺ على الكبير ، والصغير ، فمن فرق بين حكمهما ^(٢) فقد قال الباطل ، وادعى على رسول الله ﷺ مالم يقله ، ولادل عليه : ثم وجدنا الله تعالى يقول : ^(٣) (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . وقال رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فوجدنا من لا مال له — من كبير أو صغير — ليس في وسعه أداء زكاة الفطر ، فقد صح أنه لم يكلفها قط ، ولما كان لا يستطيعها لم يكن مأموراً بها ، بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، وهي لازمة لليتيم اذا كان له مال ، وإنما قلنا : إنها لا تلزمه بعد ذلك فلأن زكاة الفطر محدودة بوقت محدود الطرفين ، بخلاف سائر الزكوات ، فلما خرج وقتها لم يحز أن يجب بعد خروج وقتها وفي غير وقتها : لأنه لم يأت بإيجابها بعد ذلك نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق *

٧١٣ — مسألة — والذي لا يجد من أين يؤدي زكاة الفطر فليست عليه ، لما ذكرنا في المسألة التي قبل هذه ، ولا تلزمه وان أيسر بعد ذلك ، لما ذكرنا أيضاً *

(١) في النسخة رقم (١٦) . فصح . (٢) في النسخة رقم (١٦) « حكمها » (٣) في النسخة رقم (١٤) « قد قال »

فن قدر على التمر ولم يقدر على الشعير لغلته ، أو قدر على الشعير ولم يقدر على التمر لغلته — : أخرج صاعاً ولا بد من الذى يقدر عليه ، لما ذكرنا أيضاً *
فان لم يقدر إلا على بعض صاع أداه ولا بد ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . ولقول رسول الله ﷺ : «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وهو واسع لبعض الصاع ، فهو مكلف إياه ، وليس واسعاً لبعضه ، فلم يكلفه *
وهذا مثل الصلاة ، يعجز عن بعضها ويقدر على بعضها ، ومثل الدين ، يقدر على بعضه ولا يقدر على سائره *

وليس هذا مثل الصوم ، يعجز فيه عن تمام اليوم ، أو تمام الشهرين المتتابعين ، ولا مثل الرقة الواجبة . والاطعام الواجب في الكفارات . والهدى الواجب ، يقدر على البعض من كل ذلك ولا يقدر على سائره ، فلا يجزئه شيء منه ^(١) *
لأن من افترض عليه صاع في زكاة الفطر فلا خلاف في أنه جائز له أن يخرج بعضه ثم بعضه ثم بعضه ^(٢) *

ولا يجوز تفريق اليوم ، ولا يسمى من لم يتم صوم اليوم صائماً يوم ، إلا حيث جاء به النص ^(٣) فيجزئه حيث *
وأما بعض الرقة فان الله تعالى نص بتعويض ^(٤) الصيام من الرقة اذا لم توجد فلم يجز تعدى النص ، وكان معتق بعض رقة مخالفاً لما أمر به وافترض عليه من الرقة التامة ، أو من الاطعام المعوض منها : أو الصيام المعوض منها *

وأما بعض الشهرين فن بعضها ، أو فرقهما فلم يأت بما أمر به متابعاً ، فهو عليه أو عوضه حيث جاء النص بالتعويض منه *
وأما الهدى فان بعض الهدى مع بعض هدى آخر لا يسمى هدياً ، فلم يأت بما أمر به ، فهو دين عليه حتى يقدر عليه *

وأما الاطعام فيجزئه ما وجد منه حتى يجد باقيه ؛ لأنه لم يأت مرتبطاً بوقت محدود الآخر . والله تعالى التوفيق *

٧١٤ — مسألة — وتجب زكاة الفطر على السيد عن عبده الموهون ، والآبق ، والغائب ، والمنصوب ؛ لأنهم رقيقه ، ولم يأت نص بتخصيص هؤلاء *
وللسيد ان كان للعبد مال أو كسب أن يكلفه إخراج زكاة الفطر من كسبه أو ماله

(١) في النسخة رقم (١٦) من ذلك ، (٢) في النسخة رقم (١٦) زيادة «ثم بعضه» ، مرقاخرى (٣) في النسخة رقم (١٦)

نص ، (٤) في النسخة رقم (١٦) «لتعويض» *

لأن له اتزاع ماله متى شاء ، وله أن يكلفه الخراج بالنص والاجماع ، فإذا كان له ذلك
خله أن يأمره بأن يصرف ما كلفه من ذلك فيما شاء *

٧١٥ — مسألة — والزكاة للفطر وأجبة على المجنون إن كان له مال ؛ لأنه ذكر
أو أثنى ، حر أو عبد ، صغير أو كبير *

٧١٦ — مسألة — ومن كان فقيراً فأخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدار ما يقوم
بقوت يومه وفضل له منه ما يعطى في زكاة الفطر — : لزمه أن يعطيه — وهو قول عطاء ،
وأبي سليمان ، والشافعي *

وقال أبو حنيفة : من له أقل من مائتي درهم فليس عليه زكاة الفطر ، وله أخذها ،
ومن كان له مائتا درهم فعليه أن يؤديها *

وقال سفيان : من له خمسون درهما فهو غني ، ومن لم يكن له خمسون درهما فهو فقير *

وقال غيرهما : من له أربعون درهما فهو غني ، فإن كان له أقل فهو فقير *

وقال آخرون : من له قوت يومه فهو غني *

قال أبو محمد : سنتكلم بعد هذا — إن شاء الله تعالى — في هذه الأقوال ، وأما
ههنا فإن تخصيص الفقير باسقاط صدقة الفطر عنه — إذا كان واجداً لمقدارها أو لبعضه —
قول لا يجوز ، لأنه لم يأت به نص ، نعى باسقاطها عن الفقير ، ^(١) وإنما جاء النص
باسقاط تكليف ماليس في الوسع فقط ، فإذا ^(٢) كانت في وسع الفقير فهو مكلف
إياها ، بعموم قوله عليه السلام : « على كل حر أو عبد ، ذكر أو أثنى ، صغير أو كبير ، »
وقد رويناه عن عطاء في الفقير : أنه يأخذ الزكاة ويعطيهما *

٧١٧ — مسألة — ومن أراد إخراج زكاة الفطر عن ولده الصغير أو الكبار
أو عن غيرهم — : لم يجز له ذلك إلا بأن يهبها لهم ، ثم يخرجها عن الصغير والمجنون ،
ولا يخرجها ممن يعقل من البالغين إلا بتوكيل منهم له على ذلك *

برهان ذلك ما قدمنا من أن الله تعالى إنما فرضها على من فرضها عليه فيما يجد مما هو
قادر على إخراجها منه ، أو يكون وليه قادراً على إخراجها منه ، ولا يكون مال غيره
مكاناً لأداء الفرض عنه ، إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، فإذا وهبها له فقد صار
مالها لمقدارها ، فعليه إخراجها ، فإما من لم يبلغ ، ولا يعقل ، فقول الله تعالى : (وتعاونوا على
البر والتقوى) . وأما البالغ فقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) . وبالله
تعالى التوفيق ^(٣) *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، المقابلة (٢) في النسخة رقم (١٦) « وأما » (٣) أكثر ما لابن حزم في ذرع زكاة الفطر
فيمنظر ، والنظر هنا على وجهي على عرج الزكاة مبالاة لا يعلم يأت بوجوبها نص ولا إجماع .

٧١٨ - مسألة - ووقت زكاة الفطر - الذى لا تجب قبله ، وانما تجب بدخوله ، ثم لا تجب بخروجه - : فهو أثر طلوع الفجر الثانى من يوم الفطر ، مبتدأ الى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه . فمن مات قبل طلوع الفجر من اليوم المذكور فليس عليه زكاة الفطر ، ومن ولد حين ابيضاض الشمس من يوم الفطر فما بعد ذلك ، أو أسلم كذلك - : فليس عليه زكاة الفطر ، ^(١) . ومن مات بين هذين الوقتين أو ولد أو أسلم أو تمادت حياته وهو مسلم - : فعليه زكاة الفطر ، فان لم يؤدها وله من ابن يؤديها ^(٢) فبى دين عليه أبداً حتى يؤديها متى أداها *
وقال الشافعى : وقتها مغيب الشمس من آخر يوم من رمضان ، فمن ولد ليلة الفطر أو أسلم فلا زكاة فطر عليه ، ومن مات فيها فبى عليه *

وقال أبو حنيفة : وقتها انشقاق الفجر من يوم الفطر ، فمن مات قبل ذلك أو ولد بعد ذلك أو أسلم بعد ذلك فلا زكاة فطر عليه *
وقال مالك مرة كقول ^(٣) الشافعى فى رواية أشهب عنه ، ومرة قال : ان ولد يوم الفطر فعليه زكاة الفطر *

قال أبو محمد : أما من رأى وقتها غروب الشمس من آخر يوم من رمضان فانه قال : هى زكاة الفطر ، وذلك هو الفطر من صوم رمضان والخروج عنه جملة *
وقال الآخرون الذين رأوا وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر : ان هذا هو وقت الفطر ، لا ما قبله لانه فى كل ليلة كان يفطر كذلك ثم يصبح صائماً ، فانما أفطر من صومه صيحة يوم الفطر . لا قبله . وحيث دخل وقتها باتفاق منا ومنكم *
قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) *

فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بإخراج زكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى المصلى » *

(١) بحاشية النسخ رقم (١٤) ماضيه ، هنا نظر ، فقد قال قبل هذا : يؤدى عن المحلى ، ووضعت هذه الحاشية لتمام المسألة السابقة خطأ ، والقد فيها صحيح فقد قال المؤلف فيما سبق فى المسألة ٧٠٤ « وان كان من ذكرنا جنيافاً بطنه » هنا تفاوت بين ابن حزم والحق انها لا تجب عن المحلى ، إنه لا يتعلق به الاحكام حتى يولد حياً (٢) هكذا رسم حرف « ان » فى الأصلين بدون قط ، فيحتل ان يكون « اين » وان يكون « اين » والله كيب غير واضح على الحالين ، والمراد انهما ما يبنى باثباتهما (٣) فى النسخ رقم (١٦) : بقول هو خطأ ظاهر .

قال أبو محمد: فهذا وقت أدائها بالنص ، وخروجهم إليها إنما هو لأدراكها ، ووقت صلاة الفطر هو ^(١) جواز الصلاة بايضاض الشمس يومئذ ، فإذا تم الخروج إلى صلاة الفطر بدخول وقت دخولهم في الصلاة فقد خرج وقتها *
وبقي القول في أول وقتها : فوجدنا الفطر المتيقن إنما هو بطلوع الفجر من يوم الفطر ، وبطل قول من جعل وقتها غروب الشمس من أول ليلة الفطر ، لأنه خلاف الوقت الذي أمر عليه السلام بأدائها فيه *
قال أبو محمد : فمن لم يؤدها حتى خرج وقتها فقد وجبت في ذمته وماله لمن هي له ، فهي دين لهم ، وحق من حقوقهم ، وقد وجب إخراجها من ماله ، وحرّم عليه إمساكها في ماله ، فوجب عليه أدائها أبداً ، ^(٢) وبالله تعالى التوفيق ، ويسقط بذلك حقهم ، ويبقى حق الله تعالى في تضييعه الوقت ، لا يقدر على جبره إلا بالاستغفار والتدابة .
وبالله تعالى تأييد *

ولا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً *

فان ذكروا خبر أبي هريرة إذ أمره رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر . فأتاه الشيطان ليلة ، وثانية ، وثالثة — فلا حجة لهم فيه : لأنه ^(٣) لا تخلو تلك الليالي أن تكون من رمضان أو من شوال ، ولا يجوز أن تكون من رمضان ، لأنه ليس ذلك في الخبر ، ولا يظن ^(٤) برسول الله ﷺ أنه حبس صدقة وجب أدائها عن أهلها ، وان كانت من شوال فلا يمنع من ذلك ، إذ لم يكمل وجود أهلها . وفي تأخيرها عليه الصلاة والسلام إعطاؤها برهان على أن وقت إخراجها لم يحن بعد ، فان كان ذلك في ليالي رمضان فلم يخرجها عليه السلام ، فصح أنه لم يحز تقديمها قبل وقتها ولا يجزىء ؛ وان كانت من ليالي شوال فلا شك أن أهلها لم يوجدوا ، فربص عليه الصلاة والسلام وجودهم ^(٥) . فبطل تعلّقهم بهذا الخبر *

قسم الصدقة ^(٦)

٧١٩ — مسألة — ومن تولى تفريق زكاة ماله أو زكاة فطره أو تولّاها الامام أو أميره — فان الامام أو أميره يفرّقانها ثمانية أجزاء مستوية : للمساكين سهم ،

(١) في النسخة رقم (١٦) هي يومه خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) قد وجب إخراجها من ماله وحرّم عليه إمساكها فوجب عليه أدائها أبداً (٣) في النسخة رقم (١٦) فلا حجة لهم لأنهم المحمّرون خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) فلا يظن (٥) كلمة «وجودهم» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٦) هنا العنوان ليس في النسخة رقم (١٤) بوزن تامن .

والفقراء سهم، وفي المكتابين ^(١) وفي عتق الرقاب سهم، وفي أصحاب الديون سهم، وفي سبيل الله تعالى سهم، ولا بناء السبيل سهم، وللعمال الذين يقبضونها سهم، وللمؤلفة قلوبهم سهم * وأما من فرق زكاة ماله حتى ستة أسهم كما ذكرنا، ويسقط سهم العمال وسهم المؤلفة قلوبهم *

ولا يجوز أن يعطى من أهل سهم أقل من ثلاثة أنفس، إلا أن لا يجزى، فيعطى من وجد * ولا يجوز أن يعطى بعض أهل السهام دون بعض، إلا أن لا يجزى، فيعطى من وجد * ولا يجوز أن يعطى منها كافراً، ولا أحداً من بنى هاشم والمطلب ابني عبد مناف، ولا أحداً من مواليهم *

فان أعطى من ليس من أهلها — عامداً أو جاهلاً — لم يجزه، ولا جاز للآخذ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ، وعلى المعطى أن يوفى ذلك الذى أعطى في أهله * برهان ذلك قول الله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) *

وقال بعضهم: يجزى أن يعطى المرء صدقته ^(٢) في صنف واحد منها * واحتجوا بأنه لا يقدر على عموم جميع الفقراء وجميع المساكين، فصح أنها في البعض * قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه، لقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ولقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فصح أن ما عجز عنه المرء فهو ساقط عنه، ويبقى عليه ما استطاع: لا بد له من إيفائه، فسقط عموم كل فقير وكل مسكين، ويبقى ما قدر عليه من جميع الأصناف، فان عجز عن بعضها سقط عنه أيضاً، ومن الباطل أن يسقط ما يقدر ^(٣) عليه من أجل أنه سقط عنه ما لا يقدر عليه * وذكروا حديث الذهبية التي قسمها عليه الصلاة والسلام بين الأربعة * قال أبو محمد: وقد ذكرنا هذا الخبر، وأنه لم تكن تلك الذهبية ^(٤) من الصدقة أصلاً، لأنه ليس ذلك في الحديث أصلاً، ولا يتمتع أن يعطى عليه الصلاة والسلام المؤلفة قلوبهم من غير الصدقة، بل قد أعطاهم من غنائم حنين * وذكروا حديث ^(٥) سليمان بن يسار عن سلبة بن صخر: «أن رسول الله ﷺ

النسخة رقم (١٦) (١) كنا في الأصلين بحذف سهم، على تقدير إثباته (٢) في النسخة رقم (١٦) ويجزى المرء أن يعطى صدقته (٣) في النسخة رقم (١٦) وما قدره (٤) في النسخة رقم (١٦) ذلك لثبوت الحديث بمعنى ما في النسخة رقم (٧٠٠) (٥) في النسخة رقم (١٦) «وحدث» بحذف كلمة «ذكروا»

أعطاء صدقة بنى زريق (١) » *

قال أبو محمد : وهذا مرسل ، ولو صح لم يكن لهم (٢) فيه حجة ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ حرم سائر الأصناف من سائر الصدقات *

وإدعى قوم أن سبهم المؤلفة قلوبهم قد سقط *

قال أبو محمد : وهذا باطل ، بل هم اليوم (٣) أكثر ما كانوا ، وإنما يسقطونهم والعاملون (٤) إذا تولى المرء قسمة صدقة نفسه ، لأنه ليس هنالك عاملون عليها ، وأمر المؤلفة إلى الإمام لا إلى غيره *

قال أبو محمد : ولا يختلفون في أن من أمر (٥) لقوم بمال — وسباهم — أنه لا يحل أن يخص به بعضهم دون بعض ، فمن المصيبة قول من قال : إن أمر الناس أو كد من أمر الله تعالى ! *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا عبد الله بن الحسين بن عقال ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن الجهم ثنا محمد بن مسلمة ثنا يعقوب بن محمد ثنا رفاعه عن جده : أن بعض الأمراء استعمل رافع بن خديج على صدقة الماشية ، فأتاه لاشيء معه (٦) فسأله ، فقال رافع : « إن عهدي برسول الله ﷺ حديث وإن جزيئها (٧) ثمانية أجزاء فقسمتها ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يصنع (٨) » *

وصح عن ابن عباس أنه قال في الزكاة : ضعوها مواضعها *

وعن إبراهيم النخعي ، والحسن مثل ذلك *

وعن أبي وائل مثل ذلك ، وقال في نصيب المؤلفة قلوبهم : رده على الآخرين *

وعن سعيد بن جبير : ضمها حيث أمرك الله *

وهو قول الشافعي ، وأبي سليمان ، وقول ابن عمر ، ورافع كما أوردنا ، وروينا

القول الثاني عن حذيفة ؛ وعطاء ، وغيرهما *

(١) هو حديث الظهار ، وقد رواه مطولاً أحد في المسند (ج ٤ ص ٣٧) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٣٣) وابن ماجه (ج ١ ص ٣٢٤) والحاكم (ج ٢ ص ٢٠٣) ورواه مختصراً أحمد (ج ٤ ص ٤٣) والترمذي (ج ١ ص ١٤٤ طبع الهند) وصححه الحاكم والذي على شرط مسلم ، ورواه الترمذي خلا عن البخاري بالارسال ، لأن سليمان بن يسار لم يدرك سلمة بن صخر ، هكذا نقله ابن حجر في التلخيص (ص ٣٢٢) عن الترمذي وكذلك نقله شارح ابن طبر (٢) كلمة « لهم » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) ويل هو اليوم ، وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) والعامل ، (٥) في النسخة رقم (١٤) « فين امر » (٦) في النسخة رقم (١٦) « عليه ، وما هنا صح (٧) بتسليم حمزة » جزأتها ، (٨) هذا الحديث لم أجده في شيء من المؤلفين .

وأما قولنا : لا يجرىء أقل من ثلاثة من كل صنف الا أن لا يجد - : فلأن اسم الجمع لا يقع الا على ثلاثة فصاعداً ، ولا يقع على واحد ، ولثنية بنية في اللغة ، تقول : مسكين للواحد ، ومسكينان للثنين ، ومساكين للثلاثة ، فصاعداً ، وكذلك اسم الفقراء وسائر الأسماء المذكورة في الآية . وهو قول الشافعي وغيره ^(١) *

وأما أن ^(٢) لا يعطى كافراً قلنا حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن اسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صفى عن أبي معبد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ بعث معاذاً الى اليمن وقال له في حديث » : « فأعلمهم أن الله افترض ^(٣) عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم » *

فانما جعلها عليه الصلاة والسلام لفقراء المسلمين فقط *

وأما بنو هاشم وبنو المطلب قلنا حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج ثنا هرون ابن معروف ثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب : أن رسول الله ﷺ قال له وللفضل بن عباس بن عبد المطلب : « إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ القوم ، وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » *

قال أبو محمد : فاختلف الناس في : من هم آل محمد ؟ *

فقال قوم : هم بنو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فقط ، لأنه لا عقب لهاشم من غير عبد المطلب ، واحتجوا بأنهم آل محمد يقين : لأنه لا عقب لعبد الله والرسول الله ﷺ : فلم يبق له عليه الصلاة والسلام أهل إلا ولد ^(٤) العباس ، وأبي طالب ، والحارث ، وأبي لهب بن عبد المطلب ^(٥) فقط *

وقال آخرون : بل بنو عبد المطلب بن هاشم وبنو المطلب بن عبد مناف فقط ومواليهم *

(١) أغرب ابن حزم في أكثر ما قال ، وما تدل الآية والاحاديث لإلغى حصر الصدقات في الاصناف الثمانية ، ولادلل فيها ولا في غيرها على وجوبها على صاحب المال ستة أصناف من الثمانية ، ولا على وجوبها يستوعب الامام لو تابه كل الاصناف . ولا على وجوب ان يعطى ثلاثة من كل صنف ، لان الامام يجب عليه ان يضمها حيث يرى المصلحة للمسلمين عامتهم وخاصتهم ، بالادلة العامة فيها يجب على منولى شيئا من أمور الناس . (٢) كلمة : انه زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في البخاري (ج ٢ ص ٢١٥) « ان الله قد افترض ، وفي النسخة رقم (١٤) ، « ان الله فرض ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، « ولد ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) ، « وابو طالب والحارث ، وابو لهب بن عبد المطلب » .

وقال أصبغ بن الفرغ المالكي : آل محمد جميع قريش ، وليس الموالى منهم *
قال أبو محمد : فوجب النظر في ذلك *

فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو
ابن علي ثنا يحيى — وهو ابن سعيد القطان — ثنا شعبة ثنا الحكم — هو ابن عتيبة —
عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا من بني مخزوم
على الصدقة ، فأراد أبو رافع أن يتبعه ، فقال رسول الله ﷺ : ان الصدقة لا تحل لنا ،
وان مولى القوم منهم ^(١) » *

فبطل قول من أخرج الموالى من حكمهم في تحريم الصدقة *

ووجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي
ثنا أبو داود السجستاني ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن
عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد ^(٢) عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أخبرني
جبير بن مطعم : « أنه جاء هو وعثمان بن عفان يكلمان رسول الله ﷺ فيما قسم من
الخنس بين بني هاشم وبني المطلب ، قلت : يا رسول الله ، قسمت لآخواتنا ^(٣) بني المطلب
ولم تعطنا شيئا ، وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما بنو هاشم
وبنو المطلب شيء واحد » *

فصح أنه لا يجوز أن يفرق بين حكمهم في شيء أصلا لأنهم شيء واحد بنص كلامه
عليه الصلاة والسلام ، فصح أنهم آل محمد ، واذ هم آل محمد فالصدقة عليهم حرام ،
وخرج بنو عبد شمس وبنو نوفل ابني عبد مناف وسائر قريش عن هذين البطين
وبالله تعالى التوفيق *

ولا يحل لهذين البطين صدقة فرض ولا تطوع أصلا ، لعموم قوله عليه الصلاة
والسلام : « لا تحل الصدقة لمحمد ولا لآل محمد » فسوى بين نفسه وبينهم *

وأما ما لا يقع عليه اسم صدقة مطلقة فهو حلال لهم ؛ كالهبة والعطية والهدية
والنحل ^(٤) والحبس والصلة والبر وغير ذلك ، لأنهم يأتون بنص بتحريم شيء من ذلك عليهم *
وأما قولنا : لا تجزئ إن وضعت في يد من لا يجوز له ^(٥) — : فلا أن الله تعالى
سماها لقوم خصم بها ؛ فصار حقهم فيها ، فن أعطى منها غيرهم فقد خالف ما أمر الله

(١) هو في النسائي (ج ٥ ص ١٠٧) (٢) في النسخة رقم (١٤) وعن يونس عن يزيد وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦)
ولا تخواتها منهم الموالى لاني دلود (ج ٣ ص ١٠٦) (٤) بمن الثون واسكان الماء المهمة وهو الملاء من غير
عوض ولا استحقاق (٥) في النسخة رقم (١٦) ولم وضعت فيمن لا يجوز.

تعالى به ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فوجب (١) على المعطى إيصال ما عليه إلى من هو له ، ووجب على الآخذ رد ما أخذ بغير حق ، قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) *
 ٧٢٠ - مسألة - الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلاً ، والمساكين هم الذين لم ينشأ ليقوم بهم *
 برهان ذلك : أنه ليس إلا موسر ، أو غنى ، أو فقير ، أو مسكين ، في الأسماء ومن له فضل عن قوته ، ومن لا يحتاج إلى أحد وإن لم يفضل عنه شيء ، ومن له ما لا يقوم بنفسه منه ، ومن لا شيء له (٢) ؛ فله مراتب أربع معلومة بالحس ، فالموسر بلا خلاف هو الذى يفضل ماله عن قوته وقوت عياله على السعة ، والغنى هو الذى لا يحتاج إلى أحد وإن كان لا يفضل عنه شيء ، لأنه في غنى عن غيره ، وكل موسر غنى ، وليس كل غنى موسراً *

فإن قيل : لم فرق بين المسكين والفقير ؟ (٣) *
 قلنا : لأن الله تعالى فرق بينهما ، ولا يجوز أن يقال في شئين فرق الله تعالى بينهما : إنهما شيء واحد ، إلا بصر أو إجماع أو ضرورة حس ، فاذ ذلك كذلك فإن الله تعالى يقول : (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فسيام تعالى مساكين ولهم سفينة ، ولو كانت تقوم بهم لكانوا أغنياء بلا خلاف ، فصح اسم المسكين بالنص لمن هذه صفته ، ويق القسم الرابع ، وهو (٤) من لا شيء له ، أصلاً ولم يبق له من الأسماء إلا الفقير ، فوجب ضرورة أنه ذاك (٥) *

وروينا ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا نصر بن علي أخبرنا عبد الأعلى ثنا معمر عن الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ليس المسكين الذى ترده الأكله ولا كلبان ، والتمر والقرتان ، قالوا : فإلى المسكين يا رسول الله ؟ قال : المسكين الذى لا يجد غنى ، ولا يفتن لحاجته فيصدق عليه » *

قال أبو محمد : فصح أن المسكين هو الذى لا يجد غنى إلا أن له شيئاً لا يقوم به ، فهو يصبر وينطوى ، وهو محتاج ولا يسأل *
 وقال تعالى : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) فصح أن

(١) في النسخة رقم (١٦) هو وجوب ، (٢) في النسخة رقم (١٦) هو من لا شيء ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) ودين الفقير والمسكين ، (٤) في النسخة رقم (١٦) هو هو ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) ، ذلك .

الفقير الذى لامال له أصلاً ، لأن الله تعالى أخبر أنهم أخرجوا من ديارهم وأموالهم ^(١) ولا يجوز أن يحمل ذلك على بعض أموالهم *

فان قيل : قد قال الله تعالى : (للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضرباً فى الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) *

قلنا : صدق الله تعالى ، وقد يلبس المرء فى تلك البلاد إزاراً ورداءاً خلقين غسيلين لا يساويان درهما ، فن رآه كذلك ظنه غنياً ، ولا يعد مالا مالا بدمنه ، مما يستر العورة ، اذا لم تكن له قيمة . وذكروا قول الشاعر :

أما الفقير الذى كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سب ^(٢)

وهذا حجة عليهم ، لأن من كانت حلوبته وفق عياله فهو غنى ، وإنما صار فقيراً إذ لم يترك له سب ، وهو قولنا *

والعاملون عليها : هم العمال الخارجون من عند الامام الواجبة طاعته ، وهم المصدقون ، وهم السعاة *

قال أبو محمد : وقد اتفقت الأمة على أنه ليس كل من قال : أنا عامل عاملاً ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فكل من عمل من غير أن يولى له الامام الواجبة طاعته فليس من العاملين عليها ، ولا يجزئ دفع الصدقة اليه ، وهى مظلة : إلا أن يكون يضعها مواضعها ، فتجزئ حيثئذ ، لأنها قد وصلت الى أهلها *

وأما عامل الامام الواجبة طاعته فنحن مأمورون بدفعها اليه ، وليس علينا ما يفعل فيها ، لأنه وكيل ، كوصى اليتيم ولا فرق ، ووكيل الموكل سواء سواء *

والمؤلفة قلوبهم : هم قوم لم قوة لا يوتق بنصيحتهم للسلطين ، فيتألفون بأن يعطوا من الصدقات ومن خمس الخس *

والرقاب : هم المكاتبون والعتقاء ، لجائز أن يعطوا من الزكاة *

وقال مالك : لا يعطى منها المكاتب *

وقال غيره : يعطى منها ما يترتب عليه كتابته *

(١) فى النسخة رقم (١٤) « اخرجوا عن أموالهم » (٢) نبيه صاحب اللسان الراعى مدح عبد الملك بن مروان ويشكو له سماته (ج) ص ٣١٧ و ج ١٢ ص ٢٦٢) وقال : دقال : حلوة فلان وفق عياله ، أى لما لينقدر كفايتهم لأفضل فيه ، وقيل : قدر ما يوتقهم . . والبد - فتح السين المهمة والباء - الوبر ، وقيل التشر : وهو كناية عن المال ، يقال : ما له سب ولا بد ، أى ماله قليل ولا كثير *

قال أبو محمد : وهذان قولان ^(١) لادليل على صحتهما *
 وبأن المكاتب يعطى من الزكاة يقول أبو حنيفة : والشافعى *
 وجازئ أن يعطى منها مكاتب الهاشمى ، والمطلبى ، لأنه ليس منهما ، ولا مولى لهما
 ما لم يعتق كله *
 وإن أعتق الامام من الزكاة رقاباً فولاؤها للسلبين ، لأنه لم يعتقها من مال نفسه ،
 ولا من مال باقى فى ملك المعطى الزكاة ^(٢) *
 فإن أعتق المرء من زكاة نفسه فولاؤها له ، لأنه أعتق من ماله وعبد نفسه ، وقد
 قال عليه الصلاة والسلام : « إنما الولاء لمن أعتق » وهو قول أبى نور *
 وروينا عن ابن عباس : أعتق من زكائك *
 فإن قيل : إنه إن مات ^(٣) رجع ميراثه الى سيده ؟
 قلنا : نعم هذا حسن ، اذا بلغت الزكاة محلها فارجوعها بالوجه المباحة حسن ،
 وهم يقولون فيمن تصدق من زكاته على قريب له ثم مات فوجب ميراثه للمعطى : إنه
 له حلال ، وإن كان فيه عين زكاته *
 والغارمون : هم الذين عليهم ديون لانفى أموالهم بها ، أو من تحمل بحمالة وإن
 كان فى ماله وفاء بها ، فاما من له وفاء بدينه فلا يسمى فى اللغة غارماً *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن النضر
 ابن مساور ^(٤) ثنا حماد بن سلمة عن هرون بن رثاب ^(٥) حدثني كنانة بن نعيم ^(٦)
 عن قبيصة بن المخارق ^(٧) قال : « تحملت بحمالة ^(٨) ، فأتيت النبي ﷺ أسأله فيها ، فقال :
 أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فأمر لك بها ^(٩) ، يا قبيصة ، إن الصدقة لا تحل
 إلا لأحد ثلاثة ^(١٠) : رجل تحمل بحمالة ^(١١) لحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من
 عيش ، أو قال : سداداً من عيش ^(١٢) » وذكر الحديث ^(١٣) *
 (١) فى النسخة رقم (١٤) « وهذان فرقان » وما هنا اصح (٢) فى النسخة رقم (١٦) « فملك المعطى الزكاة »
 (٣) فى النسخة رقم (١٦) « إنه إن مات ، وهو خطأ (٤) بعن الميم وتخفيف السين المهمة (٥) بكسر الراء وتخفيف
 الهمزة (٦) بعن الترتيب فتح الدين المهمة (٧) قبيصة — بفتح القاف ، والمخارق — بعن الميم (٨) فى النسائي (ج)
 ص ٨٩ « تحملت حمالة بدون لبناء ، والحالة — بفتح الحاء المهمة — ما يتحلل الانسان عن غيره من دين أو غرامة ،
 قال الخطابي : « هو ان يقع بين القوم التشاجر فى المال والاموال ويغناف من ذلك الفتن العظيمة فينرط الرجل فيها
 بينهم يسمى فى ذات الدين ويضمن لهم ، ما يترعاهم بذلك حتى يسكن الفتنة » (٩) كلمة « بها » ليست فى النسائي .
 (١٠) فى النسخة رقم (١٤) « ولا حتى ثلاث ، وفى النسخة رقم (١٦) « ولا حتى ثلاث ، وما هنا هو الذى فى النسائي .
 (١١) فى النسائي « حمالة » (١٢) القوام — بكسر القاف — ما يقوم بمجاورة الضرورة ، والسداد — بالكسر أيضاً —
 ما يكتفى حاجته ، وهو كل شيء سدته به خلا (١٣) رواه أحمد (ج ٣ ص ٤٧٧ و ج ٦ ص ٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٨٤)

(١) فى النسخة رقم (١٤) « وهذان فرقان » وما هنا اصح (٢) فى النسخة رقم (١٦) « فملك المعطى الزكاة »
 (٣) فى النسخة رقم (١٦) « إنه إن مات ، وهو خطأ (٤) بعن الميم وتخفيف السين المهمة (٥) بكسر الراء وتخفيف
 الهمزة (٦) بعن الترتيب فتح الدين المهمة (٧) قبيصة — بفتح القاف ، والمخارق — بعن الميم (٨) فى النسائي (ج)
 ص ٨٩ « تحملت حمالة بدون لبناء ، والحالة — بفتح الحاء المهمة — ما يتحلل الانسان عن غيره من دين أو غرامة ،
 قال الخطابي : « هو ان يقع بين القوم التشاجر فى المال والاموال ويغناف من ذلك الفتن العظيمة فينرط الرجل فيها
 بينهم يسمى فى ذات الدين ويضمن لهم ، ما يترعاهم بذلك حتى يسكن الفتنة » (٩) كلمة « بها » ليست فى النسائي .
 (١٠) فى النسخة رقم (١٤) « ولا حتى ثلاث ، وفى النسخة رقم (١٦) « ولا حتى ثلاث ، وما هنا هو الذى فى النسائي .
 (١١) فى النسائي « حمالة » (١٢) القوام — بكسر القاف — ما يقوم بمجاورة الضرورة ، والسداد — بالكسر أيضاً —
 ما يكتفى حاجته ، وهو كل شيء سدته به خلا (١٣) رواه أحمد (ج ٣ ص ٤٧٧ و ج ٦ ص ٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٨٤)

وأما سبيل الله : فهو الجهاد بحق *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : — « لا تحل الصدقة لغني إلا لحنسة : لغاز (١) في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها (٢) المسكين للغني » *

وقد روى هذا الحديث عن غير معمر (٣) فأوقفه بعضهم ، ونقص بعضهم بما ذكر فيه معمر ، وزيادة العدل لا يحل تركها *

فان قيل قد روى عن رسول الله ﷺ ان الحج من سبيل الله وصح عن ابن عباس أن يعطى منها في الحج *

قلنا : نعم ، وكل فعل خير فهو من سبيل الله تعالى ، إلا أنه لا خلاف في أنه تعالى لم يرد كل وجه من وجوه البر في قسمة الصدقات ، فلم يحز أن توضع إلا حيث بين النص ، وهو الذي ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

وابن السيل : هو من خرج في غير معصية فاحتاج *
وقد رويانا من طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو جعفر عن الأعمش عن حسان عن مجاهد عن ابن عباس : أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل زكاته في الحج وأن يعتق منها النسيئة *
وهذا مما خالف فيه الشافعيون والمالكيون والحنيفيون صاحباً لا يعرف منهم له مخالف (٤) *

٧٢١ — مسألة — وجائز أن يعطى المرء منها مكاتبه ومكاتب غيره ، لأنهما من البر ، والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه ، لأنه مسكين . *

وقد رويانا عن اسماعيل بن علية أنه أجاز ذلك *
ومن كان أبوه ، أو أمه ، أو ابنه ، أو اخته ، أو امرأته من الغارمين ، أو غزوا في سبيل الله ؛ أو كانوا مكاتبين — : جاز له أن يعطيهم من صدقته القرض ، لأنه ليس عليه أداء ديونهم ولا عونهم في الكتابة والغزو ، كما تلزمه نفقتهم إن كانوا اقراء ، ولم يأت نص

وابو داود (ج ٢ ص ٣٩ و ٤٠) والطحاوي (ص ١٨٨ رقم ١٣٢٢) وابن الجارود (ص ١٨٨) والبارقلى (ص ٢١١) (١) في النسخة رقم (١٦) ، ولغاري ، وما هنا موافق لابي داود (ج ٢ ص ٣٨) (٢) في النسخة رقم (١٤) « فاهدى » وما هنا موافق لابي داود ، والحديث رواه أيضاً البارقلى (ص ٢٩١ و ٢١٢) من طريق عبد الرزاق عن معمر والثوري كلاهما عن زيد بن أسلم عن عطاء بن ابي سبيد مرفوعاً ؛ فلم يفر معمر بذكر أبي سعيد فيه (٣) في النسخة رقم (١٦) « وقد روى هذا الخبر عن معمر » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) . ولا تعرف منهم بهذا مخالفه

بالمع^(١) مما ذكرناه *

روينا عن أبي بكر : أنه أوصى عمر فقال: من أدى الزكاة الى غير أهلها لم تقبل^(٢) منه زكاة ، ولو تصدق بالدنيا جميعها *

وعن الحسن : لا تجزى حتى يضعها مواضعها^(٣) وبالله تعالى التوفيق *

٧٢٢ — مسألة — وتعطى المرأة زوجها من زكاتها ، إن كان من أهل السهام ، صح عن رسول الله ﷺ : أنه أقي زينب امرأة ابن مسعود إذ أمر بالصدقة فسأته أيسعها أن تضع صدقتها في زوجها ، وفي بني أخ لها يتامى ؟ فأخبرها عليه الصلاة والسلام أن لها أجرين : أجر الصدقة ، وأجر القرابة *

٧٢٣ — مسألة — قال أبو محمد^(٤) : من كان له مال مما يجب فيه الصدقة ، كما تني درهم أو أربعين مثقالا أو خمس من الابل أو أربعين شاة أو خمسين بقرة ، أو أصاب خمسة أوسق من بر أو شعير أو تمر^(٥) وهو لا يقوم مامعه بعولته لكثرة عياله أو لغلاء السعر — فهو مسكين ، يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله * وقد ذكرنا أقوال من حد الغنى بقوت اليوم ، أو بأربعين درهما ، أو بخمسين درهما ، أو بمائتي درهم *

واحتج من رأى الغنى بقوت اليوم بحديث رويناه من طريق أبي كبشة السلولي عن سهل بن الحنظلية عن النبي ﷺ : « من سأل وعنده ما يغنيه فإمّا يستكثر من النار ، فقيل : وما حد الغنى يا رسول الله ؟ قال : شيع يوم وليلة^(٦) » *

وفي بعض طرقه : « إن يكن عند أهلك^(٧) ما يغنيهم أو ما يغنيهم » * ومن طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي كليب العامري^(٨) عن أبي سلام الحبشي^(٩) عن سهل بن الحنظلية عن النبي ﷺ : « من سأل مسألة يتكثر بها عن غنى فقد استكثر من النار ، فقيل : ما الغنى ؟ قال : غداء أو عشاء » * قال أبو محمد : وهذا لا شيء ، لأن أبا كبشة السلولي مجهول^(١٠) وابن لهيعة ساقط * واحتج من حد الغنى بأربعين درهما بما رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن

(١) في النسخة رقم (١٤) : نص مانع ، (٢) في النسخة رقم (١٦) : لا تقبل ، (٣) في النسخة رقم (١٦) : موضوعا ، (٤) قوله قال أبو محمد : زيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) من هنا الى اول كتاب الصيام نقل من النسخة رقم ٤٥ (٦) رواه احمد مطولا (ج ٤ ص ١٨٠ و ١٨١) وفي آخره قال : ما ينديه أو يشيه ، ورواه ابو داود (ج ٢ ص ٣٨) ولسانهما صحيح (٧) في النسخة رقم (١٦) : ان عندك ، بخلاف ديكن ، وهو خطأ (٨) ابو كليب هذا لم اجد له ترجمة ولا ذكر (٩) الحنفى بالحاء المهملة والياء ، والذين بالمجعة ، وفي النسخة رقم (١٦) : الحنفى * وهو تصنيف لابي سلام هناميه مطبوع (١٠) كلا ، ليس مجهولا ، بل هو تابعي ثقة ، وثقة المجلى وغيره

عطاء بن يسار عن رجل من بنى أسد : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافاً ^(١) »

ومن طريق هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن أبى الرجال عن عمارة بن غزية عن عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف ، قال : وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهماً ^(٢) » *

ومن طريق ميمون بن مهران : ان امرأة اتت عمر بن الخطاب تسأله من الصدقة ، فقال لها : ان كانت لك أوقية فلا تحمل لك ^(٣) الصدقة ، قال ميمون : والأوقية حيثئذ اربعون درهماً *

قال أبو محمد : الأول عن لم يسم ، ولا يدري صحة صحبته ، والثاني عن عمارة بن غزية وهو ضعيف ^(٤) *

وقد كان يلزم المالكين — المقلدين عمر رضى الله عنه في تحريم المنكوح في العدة على ذلك الناكح في الأبد ، وقد رجع عمر عن ذلك ، وفي سائر ما يدعون ان خلافه فيه لا يحمل ، كحد الخمر ثمانين ، وتأجيل العتق سنة — ان يقلبوه ههنا ، وكذلك الحنيفيون ، ولكن لا يبالون بالتناقض ! *

واحتج من حد الغنى بخمسين درهما بخبر رويناه من طريق سفيان الثوري عن حكيم ابن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله ما يغنيه جاءت خوشاً أو كدوحاً ^(٥) في وجهه يوم القيامة ، قيل : يا رسول الله ، وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً أو حسابها من الذهب » قال سفيان : وسمعت زبيداً يحدث ^(٦) عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه ^(٧) *

روينا من طريق هشيم عن الحجاج بن أرطاة عن حدثه ، وعن الحسن بن عطية ، وعن الحكم بن عتيبة ، قال من حدثه : عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود ، وقال الحسن

(١) رواه ابو داود (ج ٢ ص ٢٤٩٣) (٢) هو في ابى بلود (ج ٢ ص ٣٥٣٤) (٣) كلمة لك سقطت من النسخة رقم ٤٥ (٤) جملة المصاب لا تضر ، كما هو الراجح عند اكثر اهل العلم ، وان خالف في ذلك ابن حزم ، وعمار بن غزية ثقة تابعي ، وقد سبق الكلام عليه في المسئلة ٦٤١ (ج ٥ ص ٢١٣) (٥) الخوش الخشوش وكذلك الكدوح - وهما بضم اولهما - وكل اثر من خدش اوعض فهو كدح (٦) في النسخة رقم (١٤) - بحديثه ، وما هنا هو الموافق للنسائي (٧) هذا لفظ النسائي (ج ٥ ص ٩٧) ورواه ايضا ابو داود (ج ٢ ص ٣٣) والترمذي (ج ٢ ص ٨٢ طبع الهند) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٩) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٧)

ابن عطية : عن سعد بن ابى وقاص ، وقال الحكم : عن على بن أبى طالب ، قالوا كلهم : لا تحمل الصدقة لمن له خمسون درهما ، قال على بن أبى طالب : أو عدلها من الذهب *

وهو قول النخعي ، وبه يقول سفيان الثوري ، والحسن بن حي *

قال أبو محمد : حكيم بن جبير ساقط ، ولم يسنده زيد ، ^(١) ولا حجة في مرسل ، ولقد كان يلزم الحنفيين والمالكيين — القائلين بأن المرسل كالمسند ، والمعظمين خلاف صاحب ، والمحججين بشيخ من بنى كنانة عن عمر في رد السنة الثابتة من أن المتبايعين لا يبيع بينهما حتى يفتقرا — : أن لا يخرجوا عن هذين القولين ؛ لأنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة في هذا الباب خلاف لما ذكر فيه عن عمر ، وابن مسعود ، وسعد ، وعلى رضي الله عنهم ، مع ما فيه من المرسل *

وأما من حد الفتي بما تاتي درهم ، وهو قول أبى حنيفة ، وهو أسقط الأقوال كلها ؛ لأنه لا حجة لهم إلا أن قالوا : إن الصدقة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء ، فخذنا غني ، فبطل أن يكون فقيرا *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في هذه الوجوه ^(٢) *

أولها : أنهم يقولون بالزكاة على من أصاب سبلة فاقربها ، أو من له خمس من الابل ، أو أربعون شاة ، فمن أين وقع لهم أن يجعلوا حد الفتي مائتي درهم ، دون السبلة ، أو دون خمس من الابل ، أو دون أربعين شاة ، وكل ذلك تجب فيه الزكاة ؟ وهذا هوس مفرط !! *

وهكذا روينا ^(٣) عن حماد بن أبى سليمان قال : من لم يكن عنده مال تبلغ فيه الزكاة

(١) أما حكيم بن جبير فليس ساقطاً إلى هذه الدرجة ، ولكنهم منفوه من أجل رأى لفى التشيع ينظر فيه ؛ ولأنكارهم عليه بعض احاديث منها هذا الحديث الذى هنا ، فقد تركه شعبه من أجله ، ولكنهم ينفره ؛ فقد روى يزيد بن الحارث الثامى عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد كما رواه حكيم بن جبير ، وزيد ثقة ثبت حجة ، وقد أخطأ المؤلف فرمى به عن زيد لم يسنده ، فإن سياق الرواية يدل على أن الثوري يحكى متابعة زيد لحكيم ، وقد جاء فى بعض الروايات اصرح من هذا ، ففى أبى داود وديلمان روى الحديث من طريق يحيى بن آدم عن الثوري : قال يحيى قال عبد الله بن عثمان لسفيان : خطي أن شبة لا يروى عن حكيم بن جبير ؟ فقال سفيان : حدثنا زيد بن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، وفى الترمذى بعد أن رواه عن قتية وعلى بن حجر عن شريك عن حكيم بن جبير ما ساند فقال : حدثنا محمود بن غيلان ثنا يحيى بن آدم ثنا سفيان عن حكيم بن جبير هذا الحديث ، فقال لعبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم حدث بهذا ؟ فقال له سفيان : وما الحكيم ؟ لا يحدث عنه شعبة ؟ قال : نعم ، قال سفيان : سمعت زيدا يحدث بفلان عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، وهذا صريح جداً ، فإن زيدا حدث به عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد كما حدث به حكيم أى ما سنده ، وأنه ليس مرسلًا كما زعم المؤلف رحمه الله ، والحديث صحيح من رواية زيد ^(٢) كذا فى الأصلين ؛ ولعل الأصح أن يكون جوابه : فى هذا طوجه ، كما هو واضح ظاهر ^(٣) كلمة روينا ، سقطت من النسخة رقم ٤٠

أخذ من الزكاة *

والثاني : أنهم يلزمهم أن من له الدور العظيمة ، والجوهر ولا يملك ماتى درهم أن يكون فقيراً يحل له أخذ الصدقة !! *

والثالث : أنه ليس في قوله عليه السلام : «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» دليل ولا نص بأن الزكاة لا تؤخذ إلا من غنى ولا ترد إلا على فقير ، وإنما فيه أنها تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء فقط ، وهذا حق ، وتؤخذ أيضاً — بنصوص آخر — من المساكين الذين ليسوا أغنياء ، وترد تلك النصوص على أغنياء كثير ، كالعاملين ، والغارمين ، والمؤلفة قلوبهم ، وابن السبيل وأن كان غنياً في بلده ، فهذه خمس طبقات أغنياء ، لهم حق في الصدقة *

وقد بين الله تعالى ذلك في الصدقة في تفرقة بينهم ^(١) اذ يقول (أنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها) إلى آخر الآية ، فقد كرر الله تعالى الفقراء ، والمساكين ثم أضاف إليهم من ليس فقيراً ، ولا مسكيناً *

وتؤخذ الصدقة من المسكين الذى ليس له ^(٢) الا خمس من الابل وله عشرة من العيال ، ومن ليس له الا ما تادى درهم وله عشرة من العيال ، ومن لم يصب الا خمسة أوسق — لعلم لا تساوى خمسين درهماً — وله عشرة من العيال في عام سنة ^(٣) *

فبطل تعلقبهم بالخبر المذكور ، وظهر فساد هذا القول الذى لا يعلم أن أحداً من الصحابة رضى الله عنهم قاله *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص — هو ابن غياث عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال قال عمر بن الخطاب : اذا أعطيت ^(٤) فأغنوا . يعنى من الصدقة . ولانعلم لهذا القول خلافاً ^(٥) من أحد من الصحابة *

وروينا عن الحسن : أنه يعطى من الصدقة الواجبة من له الدار والخادم ، إذا كان محتاجاً * وعن ابراهيم نحو ذلك *

وعن سعيد بن جبير : يعطى منها من له الفرس ، والدار ، والخادم *

وعن مقاتل بن حيان : يعطى من له العطاء من الديوان وله فرس *

(١) في النسخة رقم ٤٥ في الصدقة بقرينة بينهم ، وهو خطأ بل غلط (٢) في النسخة رقم ٤٥ من المساكين الذين ليس لهم الخوماهنا نائب لياق الكلام (٣) المستمروقة ، وهي العام ، ولكنهم يستعملونها في معنى السنة المجدية ، فيقولون : احابتهم السنة ، وارض سنة ، اى عجدت على التشبه بالسنة من الزمان ، ويقولون ناستوا ، ولا يستعمل ذلك الا في الجلب حد الحصب (٤) في النسخة رقم ٤٥ اعطيتهم هو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) ولا يعلم لهذا القول خلاف *

قال أبو محمد : ويعطى من الزكاة الكثير جداً والقليل ، لاحد في ذلك ، إذ لم يوجب الحد في ذلك قرآن ولا سنة *

٧٢٤ — مسألة — قال أبو محمد : إظهار الصدقة — الفرض والتطوع — من غير أن ينوى بذلك رياء حسن ، وإخفاء كل ذلك أفضل . وهو قول أصحابنا *
وقال مالك : إعلان الفرض أفضل *

قال أبو محمد : وهذا فرق لا برهان على صحته ، قال الله عز وجل : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) *
فان قالوا : نقيس ذلك على صلاة الفرض . قلنا : القياس كله باطل ، فان قلتم : هو حق ، فأذنوا الزكاة كما يؤذن للصلاة !! ومن الصلاة غير الفرض ما يعلن بها كالعدين ، والكسوف ، وركعتي دخول المسجد ، فقيسوا صدقة التطوع على ذلك *

٧٢٥ — مسألة — قال أبو محمد ^(١) : وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك : إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمنزل ذلك ، وبمسكن يكنهم من المطر ، والصيف ^(٢) ، والشمس وعبون المارة ^(٣) *
برهان ذلك قول الله تعالى (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) . وقال تعالى : (وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم) *

فأوجب تعالى حق المساكين ، وابن السبيل ، وما ملكت اليمين ^(٤) مع حق ذي القربى وافترض الاحسان الى الأبوين ، وذو القربى ، والمساكين ، والجار ، وما ملكت اليمين ، والاحسان يقتضى كل ما ذكرنا ، ومنعه إساءة بلا شك *

(١) قوله قال أبو محمد ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة والصيف ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) من هذا ومن أمثاله في الشريعة الإسلامية يرى المصنفان التشريع الإسلامي في الضرورة العليا من الحكمة العدل . وليت أخواننا الذين غرتهم القوانين الوضعية واشربتها نفوسهم يطلعون على هذه الفقائق ويتفقونها ليرى أن دينهم جاءهم بأعلى أنواع التشريع في الأرض ، تشريع يشبع القلب والروح ، ويطلق في كل مكان وكل زمان ، وإن هو الاوحي موسى ، ولو فقه المسلمون أحكام دينهم ورجعوا الى استنباطها من منبع الصافي والمورد الغنيب — الكتاب والسنة — وعملوا بما أمرهم به ربهم في خاصة أنفسهم وفي أمورهم العامة وفي أحوال اجتماعهم — : لوعملوا هذا لكانوا إساءة للناموس ، وهل قامت الثورات المخربة الهامة ، والفتن المهلكة الا من ظلم الله الفقير ومن استكثره بخير الدنيا وبجواردها وعومته جوعا وعريا ، والمثل كثيرة . ولو فقه الأغنياء لعلوا انزلوا ما يحفظ عليهم أموالهم إساءة المعروف للفقراء ، بل القيام بحقوقهم بها واجباته على الأغنياء ، فليقتربوا وليعلموا وعلما ، قد جلتهم التنذر ، هذا والله جبار . (٤) قوله وما ملكت اليمين ، زيادة من النسخة رقم ٤٥ *

وقال تعالى : (ما سلكتكم في سقر ؟! قالوا : لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين) *
 قرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة *
 وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة في غاية الصحة أنه قال : « من لا يرحم
 الناس لا يرحمه الله » *
 قال أبو محمد : ومن كان على فضلة ورأى المسلم أخاه جائعاً عريان (١) ضائعاً فلم
 يفته — : فأرحمه بلا شك *

وهذا خبر رواه نافع بن جبير بن مطعم وقيس بن أبي حازم وأبي ظبيان (٢) وزيد
 ابن وهب ، كلهم عن جرير بن عبد الله عن رسول الله ﷺ (٣) *
 روى أيضاً معناه الزهري عن أبي سلفة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ (٤)
 وحدثناه (٥) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القزبري ثنا
 البخاري ثنا موسى بن اسماعيل — هو التبوذكي — ثنا المتصر — هو ابن سليمان —
 عن أبيه ثنا أبو عثمان النهدي أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حدثه : « أن أصحاب
 الصفة كانوا ناساً فقراء ، وأن رسول الله ﷺ قال : من كان عنده طعام اثني فليذهب
 بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس » (٦) أو كما قال *
 فهذا (٧) هو نفس قولنا *

ومن طريق الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري : أن سالم بن عبد الله بن
 عمر أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال : « المسلم أخو المسلم ،
 لا يظله ولا يسله » *
 قال أبو محمد : من تركه يجوع ويعرى — وهو قادر على إطعامه وكسوته —
 فقد أسأله *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيان بن فروخ ثنا أبو الأشهب عن أبي نضرة
 عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « من كان معه فضل ظهر فليعد

(١) في النسخة رقم ٤٤ «عرياء» وهو الخن (٢) في الأصلين «وابن ظبيان» وهو خطأ ، وأبو ظبيان هو حسين
 ابن جندب الجني - بفتح الجيم واسكان التوند التامبى الثقة (٣) حديث جرير من هذه الطرق ورواه مسلم (ج ٧ ص ٢١٣ - ٢١٤)
 ورواه البخاري مختصراً من طريق زيد بن وهب (ج ٨ ص ١٧) (٤) حديث أبي هريرة من هذه الطرق ورواه البخاري
 (ج ٨ ص ١٢) بلقط «من لا يرحم لا يرحم» (٥) في النسخة رقم ٤٥ «حدثناه» وهو خطأ ؛ إذ ليس هذا هو حديث
 الزهري الذي ذكره (٦) في النسخة رقم (١٤) «لو بأسس دوماً ما هو المواقف البخاري (ج ٥ ص ٣٨ - ٣٩) ورواه
 البخاري أيضاً عن أبي النعمان عن عترة (ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨) (٧) في النسخة رقم (١٤) «وهذا» *

به على من لاظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعده على من لازادله ، قال : فذكر من اصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا انه لاحق لاحد منا في فضل * .

قال ابو محمد : وهذا إجماع الصحابة رضى الله عنهم يخبر بذلك ابو سعيد ، وبكل ما في هذا الخبر نقول * .

ومن طريق أبي موسى عن النبي ﷺ : «أطعموا الجائع وفكروا العاني» (١) * .
والنصوص من القرآن ، والأحاديث الصحاح في هذا تكثر جداً . *

ورويانا من طريق عبد الرحمن بن مهدي (٢) عن سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن ابي وائل شقيق بن سلة قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لو استقبلت من امرى ما استدبرت لاخذت فضول اموال الأغنياء فقسمتها على قراء المهاجرين *
وهذا إسناد في غاية الصحة والجلالة *

ومن طريق سعيد بن منصور عن أبي شهاب (٣) عن أبي عبد الله الثقفي عن محمد ابن علي بن الحسين عن محمد بن علي بن أبي طالب أنه سمع علي بن أبي طالب يقول : إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي قراءهم ، فان جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع (٤) الأغنياء ، وحق (٥) على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عليه *
وعن ابن عمر أنه قال : في مالك حق سوى الزكاة (٦) *

وعن عائشة أم المؤمنين ، والحسن بن علي ، وابن عمر أنهم قالوا كلهم لمن سألهم : إن كنت تسأل في دم موجد ، أو غرم مقطع (٧) أو قعر مدقع (٨) — فقد وجب حقه *
وصح عن أبي عبيدة بن الجراح وثلاثة من الصحابة رضى الله عنهم أن زادهم في فأمروهم أبو عبيدة فجمعوا (٩) أزوادهم في مزودين ، وجعل يقوتهم إياها على السواء *
فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم منهم *

وصح عن الشعبي ، ومجاهد ، وطاوس ، وغيرهم : كلهم يقول : في المال حق سوى الزكاة *
قال أبو محمد : وما نعلم عن أحد منهم خلاف هذا ، الا عن الضحاك بن مزاحم ، فانه قال : نسخت الزكاة كل حق في المال *

(١) العاني هو الاسير ، والحديث رواه البخارى (ج ٧ ص ١٢٠ و ٢١٠) بلقطه أطعموا الجائع وعوروا المريض وفكروا العاني ، (٢) «بن مهدي» زائد في النسخة رقم (١٤) (٣) هو ابو شهاب الاصغر ، واسمه عبد ربه ابن نافع الخياط الكنتاني ، وشيخه الثقفي لم اعرفه (٤) هذه الكلمة رسمت في النسخة رقم ٤٥ بدون اعرام ، وفي النسخة رقم (١٤) «فبمنع» ، ومرو خطأ ظاهر (٥) في النسخة رقم ٤٥ «حق» بدون الواو (٦) في النسخة رقم ٥٥ «حق» في مالك سوى الزكاة (٧) بالظا المعجمة ، والمقطع الشديد الشنيع وفي النسخة رقم (١٤) بالصاد المعجمة «مرو خطأ» (٨) بالقاف والقضاء التراب ، أى قرض شديد ملصق بالدمار رضى بصاحبه الى القضاء قاله في اللسان (٩) في النسخة رقم ٤٥ «بجمعوا»

قال أبو محمد : وما رواية الضحاك حجة ^(١) فكيف رأيه !
والعجب أن المحتج بهذا أول مخالف له ! فيرى في المال حقوقاً سوى الزكاة ، منها
النفقات على الأبوين المحتاجين ، وعلى الزوجة ، وعلى الرقيق ، وعلى الحيوان ، والديون .
والأروش ^(٢) فظهر تناقضهم !! *
فان قيل : فقد ^(٣) رويتم من طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو الأحوص عن عكرمة
عن ابن عباس قال : من أدى زكاة ماله فليس عليه جناح أن لا يتصدق *
ومن طريق الحكم عن مقسم ^(٤) عن ابن عباس في قوله تعالى : (وآتوا حقه يوم
حصاده) نسختها العشر ونصف العشر *
فان رواية مقسم ساقطة لضعفه ، وليس فيها — لو صححت ^(٥) — خلاف لقولنا *
وأما رواية عكرمة فانما هي أن لا يتصدق تطوعاً ، وهذا صحيح *
وأما القيام بالمجهود ^(٦) ففرض ودين ، وليس صدقة تطوع *
ويقولون : من عطش غفاف الموت ففرض عليه أن يأخذ الماء حيث وجده ؛ وأن
يقاثل عليه *
قال أبو محمد : فأى فرق بين ما أباحوا له من القتال على ما يدفع به عن نفسه الموت
من العطش ، وبين ما منعه منه من القتال عن نفسه فيما يدفع به عنها الموت من الجوع .
والعري ؟ ! وهذا خلاف للإجماع ؛ وللقرآن ، وللسنن ، وللقياس *
قال أبو محمد : ولا يحل لمسلم اضطر أن يأكل ميتة ، أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً
فيه فضل عن صاحبه ، لمسلم أو لذى ، لأن فرضاً على صاحب الطعام إطعام الجائع ^(٧)
فاذا كان ذلك كذلك ^(٨) فليس بمضطر إلى الميتة ولا إلى لحم الخنزير ؛ وبالله تعالى التوفيق *
وله أن يقاثل عن ذلك ، فان قتل فعلى قاتله القود ، وان ^(٩) قتل المانع فإلى لعنة الله ،
لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية ، قال تعالى : (فان بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا
التي تبغى حتى تنفخ إلى أمر الله) ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق . وبهذا قاتل
أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانع الزكاة . وبالله تعالى التوفيق *
تم كتاب الزكاة بحمد الله تعالى وحسن عونه ^(١٠) *

(١) في النسخة رقم ٤٥ « بحجة » (٢) في النسخة رقم ٤٥ « والارث » بالافراد (٣) في النسخة رقم (١٤) « وقد » (٤) في
النسخة رقم ٥٤ « هشيم » وهو خطأ ظاهر (٥) في النسخة رقم ٤٥ « ولو صححت » (٦) يقال : « جعد الناس - بالبناء - للمفعول
فهم مجعدون » اذا اجبروا ، فالقيام بالمجهود اعانته (٧) في النسخة رقم ٤٥ « وطعام الجائع كذلك » ولم يجد لزكاة .
كلمة كذلك موقفاً (٨) كلمة كذلك موقفاً (٩) في النسخة رقم ٤٥ « فان » (١٠) قوله تم كتاب
الزكاة الخ زاد من النسخة رقم (١٦) *

كتاب الصيام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على محمد وآله وسلم ^(١) *

٧٢٦ — مسألة — الصيام قسمان ^(٢) فرض وتطوع ، وهذا إجماع حق متيقن ، ولا سبيل في بنية العقل الى قسم ثالث *

٧٢٧ — مسألة — فمن القرض صيام شهر رمضان ، الذى بين شعبان وشوال ، فهو فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم ، حراً كان أو عبداً ، ذكراً أو أنثى ، إلا الخائض والنفساء ، فلا يصومان أيام حيضهما البتة ، ولا أيام نفاسهما ، ويقضيان صيام تلك الأيام . وهذا كله فرض متيقن من جميع أهل الاسلام *

٧٢٨ — مسألة — ولا يجزئ صيام أصلاً — رمضان كان أو غيره — الابنية مجدة في كل ليلة لصوم اليوم المقبل ، فمن تعدد ترك النية بطل صومه *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فصح أنهم لم يؤمروا بشيء في الدين الا بعبادة الله تعالى والاخلاص له فيها بانها دينه ^(٣) الذى أمر به *

وقال رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » فصح أنه لا عمل الا بنية له ، وأنه ليس لأحد الا ما نوى ، فصح أن من نوى الصوم فله صوم ، ومن لم ينوه فليس له صوم *

ومن طريق النظر : أن الصوم امساك عن الأكل والشرب وتعمد التوى ، وعن الجماع وعن المعاصى ، فكل من أمسك عن هذه الوجوه — لو أجزأه الصوم بلا نية للصوم — لكان في كل وقت صائماً ، وهذا مالا يقوله أحد *

ومن طريق الاجماع : أنه قد صح الاجماع على أن من صام ونواه من الليل فقد أدى ما عليه ، ولا نص ولا إجماع على أن الصوم يجزئ من لم ينوه من الليل *

واختلف الناس في هذا *

(١) التسمية والصلاة يزاد من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) قال ابو محمد : الصوم قسمان

(٣) في النسخة رقم (١٤) « بأنه دينه »

فقال زفر بن الهذيل : من صام رمضان . وهو لا ينوي صوماً أصلاً ، بل نوى أنه مفطر في كل يوم منه ، إلا أنه لم يأكل . ولم يشرب . ولا جامع . — فانه صائم ويجزئه ، ولا بد له في صوم التطوع من نية *

وقال أبو حنيفة : النية فرض للصوم في كل يوم من رمضان ، أو التطوع ، أو النذر إلا أنه يجزئه أن يحدثها في النهار ، ما لم تزل الشمس ، وما لم يكن أكل قبل ذلك . ولا شرب ، ولا جامع ، فان لم يحدثها — لامن الليل ^(١) ولامن النهار ما لم تزل الشمس — لم ينتفع بأحداث النية بعد زوال الشمس ، ولا صوم له ، وعليه قضاء ذلك اليوم ، وأما قضاء رمضان والكفارات فلا بد فيها من النية من الليل ^(٢) لكل يوم ، وإلا فلا صوم له ، ولا يجزئه أن يحدث النية في ذلك بعد طلوع الفجر *

وقال مالك : لا بد من نية في الصوم ، ^(٣) وأما في رمضان فجزئته نية ^(٤) لصومه كله من أول ليلة منه ، ثم ليس عليه أن يحدث نية كل ليلة ، إلا أن يمرض فيفطر أو يسافر فيفطر ، فلا بد له ^(٥) من نية حيثئذ مجددة قال ^(٦) : وأما التطوع فلا بد لمن نية لكل ليلة ^(٧) *
وقال الشافعي وداود ^(٨) : مثل قولنا ، إلا أنت الشافعي رأى في التطوع خاصة لإحداث النية له ما لم تزل الشمس ، وما لم يكن أكل قبل ذلك . أو شرب . أو جامع *
ورويان من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر *
وعن مالك عن الزهري : أن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر *

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب : أخبرني حمزة بن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : قالت حفصة أم المؤمنين : لا يصام لمن لم يجمع قبل الفجر *
ف هؤلاء ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف أصلاً ، والحنيفيون والمالكيون يعظمون مثل هذا إذا خالف أهواءهم ^(٩) ، وقد خالفوهم هنا ، وما نعلم أحداً قبل أبي حنيفة ، ومالك قال بقولهما في هذه المسألة ، وهم يشنعون أيضاً بمثل هذا على من قاله متبعاً للقرآن ، والسنة الصحيحة ، وهم هنا خالفوا القرآن والسنة ^(١٠) الثابتة برأى فاسد لم يحفظ عن أحد قبلهم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «من الليل» بحذف «لا» (٢) في النسخة رقم (١٦) «فلا بد فيها من الليل» وهو خطأ
(٣) في النسخة رقم (١٤) «د الصوم» (٤) في النسخة رقم (١٦) «نية» (٥) في النسخة رقم (١٤) «ولا بد له» (٦) كلمة «قال» زائدة من النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٤) «كل ليلة» (٨) في النسخة رقم ١٤ «والشافعي وأبو سليمان»
(٩) كذا في الأصلين ، ومقتضى الكلام ان يكونه اذا وافق أهواءهم ، (١٠) في النسخة رقم (١٦) «والسنة»

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن الأزهر ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ^(١) عن حفصة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » *

وهذا اسناد صحيح ، ولا يضر ^(٢) اسناد ابن جريج له أن أوقفه معمر ، ومالك وعبيد الله ، ويونس ، وابن عينة ، وابن جريج ^(٣) لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في الثقة والحفظ ، والزهرى واسع الرواية ، فرة يرويه عن سالم عن أبيه ، ومرة عن حمزة عن أبيه ، وكلاهما ثقة ، وابن عمر كذلك ، مرة رواه مسنداً ومرة روى أن حفصة أفتت به ، ومرة أفتى هو به ، وكل هذا قوة للخبر *

والعجب أن المعتضين بهذا من مذهبه أن المرسل كالمسند !
قال أبو محمد : وهذا عموم لا يحل تخصيصه ولا تبديله ولا الزيادة فيه ولا النقص منه إلا بنص آخر صحيح *

فان قيل : فهلا أوجبتم النية متصلة بيقين الفجر ، كما تقولون : في الوضوء والصلاة والزكاة والحج . وسائر الفرائض ؟ ! *

قلنا : لوجهين اثنين ^(٤) : أحدهما هذا النص الوارد الذي لا يحل خلافه ، ولنا والحمد لله بمن يضرب كلام رسول الله ﷺ بعضه ببعض فيؤمن ببعضه ، ويكفر ببعضه ، ولا يمن يعارض أوامر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بنظره الفاسد ، بل نأخذ بجميع السنن كما وردت ، ونسمع ونطيع لجميعها كما أتت *

والثاني : قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولم يكلفنا عز وجل الشهر ^(٥) مراعاة لتئين الفجر ، وإنما ألزمتنا النية من الليل ، ثم نحن عليها الى أن يتبين الفجر ^(٦) وان نمنا وان غفلنا ، مالم تعتمد إبطالها *

فان قيل : فأتتم تميزون لمن نسي النية من الليل أحداثها في اليوم الثاني *

قلنا : نعم بنص صحيح ورد في ذلك ولولا ذلك ما فعلناه *

قال أبو محمد : وما نعلم لفرق حجة ^(٧) الا أنه قال : رمضان موضع للصيام ^(٨) ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب» وحذف قوله «عن أبيه» وهو خطأ ، والحديث في التلخيص (ج ٤ ص ١٩٧) (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يصح» وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «وابن جريج» (٤) كلمة «اثنين» زيا دقت في النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٤) «الشهر بالمعجمة وهو تصحيف لاسمى له» (٦) في النسخة رقم (١٦) «التيين الفجر» وما هنا اصح واصح (٧) كلمة «حجة» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٤) «للمصوم» *

وليس موضعاً للفطر أصلاً ، فلا معنى لنية الصوم فيه إذ لا بد منه *
قال علي : وهذه حجة عليه ، مبطله لقوله : لأنه لما كان موضعاً للصوم لا للفطر
أصلاً وجب أن ينوى ما اقترض الله تعالى عليه ^(١) من العبادة بذلك الصوم ، وأن
يخلص النية لله تعالى فيها ، ^(٢) ولا يخرجها مخرج الهزل واللعب *

ووجه آخر : وهو أن شهر رمضان أمرنا بأن نجعله وقتاً للصوم ، ونهينا فيه عن
الفطر ، إلا حيث جاءنا النص بالفطر فيه ، فهو وقت للطاعة عن ^(٣) أطاع بأداء ما أمر
به ، ووقت — والله — للمعصية العظيمة ^(٤) فن عصى الله تعالى فيه وخالف أمره
عز وجل فلم يصمه كما أمر ، فاذ هو كذلك — يقينا بالحس والمشاهدة ^(٥) — فلا بد
ضرورة من قصد إلى الطاعة ^(٦) المفروضة ، وترك المعصية المحرمة ، وهذا لا يكون
إلا بنية لذلك . ^(٧) وهذا في غاية البيان والحمد لله *

ووجه ثالث : وهو أنه يلزم على هذا القول أن من لم يبق له من وقت صلاة
الصبح إلا مقدار ^(٨) ركعتين فضلي ركعتين تطوعاً أو عابثاً — أن يجزئه ذلك من
صلاة الصبح ، لأن ذلك الوقت وقت لها ، لا غيرها أصلاً ، وهذا هو القياس : أن
كان القياس حقاً ! *

وما علينا لآني حنيفة حجة أصلاً في تلك التقاسيم الفاسدة السخيفة !! إلا أن بعض
من ابتلاه الله بتقليده موه في ذلك بحديث نذكره في المسألة التالية ، لأنه موضعه ، ^(٩)
وليس في هذا الخبر متعلق لآني حنيفة أصلاً ، بل قد نقض أصله ، ^(١٠) فأوجب فيه نية ؛
بخلاف قوله في الطهارة ، ثم أوجبها في النهار بلا دليل !! *

وما نعرف للمالك حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : رمضان كهلاة واحدة *
قال أبو محمد : وهذه ^(١١) مكابرة بالباطل ؛ لأن الصلاة الواحدة لا يحول بين أعمالها
— بعدد — ما ليس منها أصلاً ، وصيام رمضان يحول بين كل يومين منه ليل يطل فيه
الصوم جملة ويحل فيه إلا كل والشرب والجماع ، فكل يوم له حكم غير حكم اليوم ^(١٢)

(١) كلمة « عليه » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ .

(٣) في النسخة رقم (١٦) « فن » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « وهو — والله — وقت المعصية العظيمة »

(٥) في النسخة رقم (١٤) « والمشاهدة » (٦) في النسخة رقم (١٦) « من قصد الطاعة » (٧) كلمة لذلك ، زيادة من

النسخة رقم (١٤) (٨) كلمة « مقدار سقط خطأ » من النسخة رقم (١٦) (٩) سيأتي في المسألة التالية حديث الربيع

بنت عمود وحديث سلمة بن الأكوع في صوم عاشوراء ، وهما اللذان يثير اليهما المؤلف هنا (١٠) في النسخة رقم (١٦)

« أصلاً » وهو خطأ (١١) في النسخة رقم (١٦) « وههنا » (١٢) كلمة « اليوم » زيادة من النسخة رقم (١٤) *

الذى قبله واليوم الذى بعده ؛ وقد يمرض فيه ^(١) أو يسافر ، أو يحيض ، فيبطل ^(٢) الصوم ، وكان بالامس صائماً ، ويكون غداً صائماً ، *

وأما شهر رمضان كصلوات اليوم واليلة ، يحول بين كل صلاتين مائيس صلاة ، فلا بد لكل صلاة من نية ؛ فكذلك لابد لكل يوم فى صومه من نية *

وهم أول من أبطل هذا القياس ، فأروا من أفطر عامداً فى يوم من رمضان أن عليه قضاءه ، ^(٣) وأن سائر صيامه كسائر أيام الشهر صحيح ، فقد أفروا بأن حكم الشهر كصلاة ليلة ^(٤) واحدة ويوم واحد *

وانما يخرج هذا على قول سعيد بن المسيب الذى يرى من أفطروا من رمضان عامداً ^(٥) أو أفطره كله — سواء ، وأن عليه فى اليوم قضاء شهر ، كما عليه فى الشهر كله ، ولا فرق * وهذا ما أخطؤا فيه القياس — لو كان القياس حقاً — فلا النص اتباعوا ، ولا الصحابة قلدوا ، ولا قياس صحبوا ، ولا الاحتياط التزموا !! وبالله تعالى التوفيق *

٧٢٩ — مسألة — ومن نسي أن ينوى من الليل فى رمضان فأى وقت ذكر من النهار التالى لتلك الليلة — سواء أكل وشرب ووطئ ^(٦) أو لم يفعل شيئاً من ذلك — فإنه ينوى للصوم من وقته اذا ذكر ، ويمسك عما يمك عنه الصائم ، ويجزئه صومه ذلك تاماً ، ولا قضاء عليه ، ولو لم يبق عليه من النهار الامقدار النية فقط ، فان لم ينو كذلك فلا صوم له ، وهو عاص لله تعالى متمعدلاً بطل صومه ، ولا يقدر على القضاء * وكذلك من جاءه الخبر بأن هلال رمضان رؤى البارحة — ففواء أكل وشرب ووطئ ^(٧) أو لم يفعل شيئاً من ذلك — فى أى وقت جاء الخبر من ذلك اليوم ولو فى آخره كما ذكرنا — : فإنه ينوى الصوم ساعة صبح الخبر ^(٨) عنده ، ويمسك عما يمك عنه الصائم ، ويجزئه صومه ، ولا قضاء عليه ، فان لم يفعل فصومه باطل ، كما قلنا فى التى قبلها سواء سواء *

وكذلك ايضا من عليه صوم نذر معين فى يوم بعينه فنسى التيقؤ ذكر بالنهار فكما قلنا ولا فرق *

وكذلك من نسي النية فى ليلة من لىالى الشهرين المتتابعين الواجبين ثم ذكر بالنهار ، ولا فرق * وكذلك من نام قبل غروب الشمس فى رمضان ، أو فى الشهرين المتتابعين ، أو فى نذر

(١) كلمة « فيه » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) فى النسخة رقم ١٤ فعله ، وما هنا أحسن (٣) فى النسخة رقم (١٦) ، وفى يوم رمضان عليه قضاءه ، وهو خطأ وسقط (٤) كلمة « ليلة » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) فى النسخة رقم (١٤) وعداء (٦) فى النسخة رقم (١٦) دسواء اكل او شرب او وطئ (٧) فى النسخة رقم (١٦) دسواء اكل او شرب او وطئ (٨) فى النسخة رقم (١٤) دساعة صبح الخبر ، *

معين فلم يثبت إلا بعد طلوع (١) الفجر أوفى شيء من نهار ذلك اليوم ، ولو في آخره ، كما قلنا فبما قلنا (٢) أيضا أنفا سواء سواء ، ولا فرق في شيء أصلا *

فلو لم يذكر في شيء من الوجوه التي ذكرنا ، ولا استيقظ حتى غابت الشمس — فلا أثم عليه ، ولم يصم ذلك اليوم ، ولا قضاء عليه *

برهان قولنا : قول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم) . وكذلك قول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . وكل من ذكرنا ناس أو مخطيء غير عامد ، فلا جناح عليه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن نافع العبدى ثنا بشر بن المفضل ثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن غفراء (٣) قالت : « أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان أصبح صائما فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه » *

وبه إلى مسلم بن الحجاج : ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حاتم بن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « بعث رسول الله ﷺ رجلا من أسلم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن في الناس : من كان لم يصم فليصم ، ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل » (٤) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البخني ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا المكي بن إبراهيم ثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « أمر النبي ﷺ رجلا من أسلم : أن أذن في الناس : أن من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، فإن اليوم يوم عاشوراء » (٥) *

ورويته أيضا من طريق معاوية وغيره مستندا (٦) *

قال أبو محمد : ويوم عاشوراء هو كان الفرض حيثئذ صيامه *

كما رويته بالسند المذكور إلى البخاري : ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث — هو ابن سعيد التوري — ثنا أيوب السختياني ثنا عبد الله (٧) بن سعيد بن جبير عن أبيه عن

(١) في النسخة رقم (١٤) « بعد طلوع الشمس » ، (٢) قوله « فبما قلنا » سقط من النسخة رقم (١٦) (٣) الربيع بن عيسى الرازي ، وضع إياه الموصلة وتشديد إياه التحية المكسورة « ومعوذ » بتشديد الواو المكسورة (٤) هذا الذي قبله في مسلم (ج ١ ص ٢١٣) (٥) هذا من ثلاثيات البخاري وهو فيه (ج ٣ ص ٩٦ و ٩٧) (٦) حديث معاوية في البخاري (ج ١ ص ٢١٣) ومسلم (ج ١ ص ٢١٢) (٧) في النسخة رقم (١٦) « عبيد الله » بالتصغير وهو خطأ *

ابن عباس — قد ذكر الحديث في يوم عاشوراء وفيه — : « ان رسول الله ﷺ صامه وأمر بصيامه » ^(١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا شيخان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال : « كان رسول الله ﷺ يأمر ^(٢) بصوم عاشوراء ^(٣) ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده ، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا عنه ولم يتعاهدنا عنده » *

ورويانا من طريق الزهري ، وهشام بن عروة ، وعراك بن مالك كلهم عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : « ان رسول الله ﷺ أمر بصيام عاشوراء ، حتى فرض رمضان » قال عراك : فقال عليه السلام : « من شاء فليصمه ومن شاء فليفطره » ^(٤) *

قال أبو محمد : فكان هذا حكم صوم الفرض ، وما نبأ بالنسخ فرض صوم عاشوراء ، فقد أحيل صيام رمضان احوالا ، فقد كان مرة من شاء صامه ومن شاء أفطره وأطعم عن كل يوم مسكينا ، إلا ان حكم ما كان فرضاً حكم واحد ، وانما نزل هذا الحكم فيمن لم يعلم بوجوب الصوم عليه ؛ وكل من ذكرنا — من ناس ، أو جاهل ، أو نائم — فلم يعلموا بوجوب الصوم عليهم ، فحكمهم كلهم هو الحكم الذى جعله رسول الله ﷺ ، من سترك النية في اليوم المذكور متى ما علموا بوجوب صومه عليهم ^(٥) ، وسعى عليه للسلام من فعل ذلك صائماً ، وجعل فعله صوماً . وبالله تعالى التوفيق *

وبه قال جماعة من السلف *

كما رويانا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزرى : ان قوماً شهدوا على الهلال بعد ما أصبحوا ^(٦) ، فقال عمر بن عبد العزيز : من أكل فليمسك عن الطعام ، ومن لم يأكل فليصم بقية يومه *

وعن عطاء : اذا أصبح رجل مفطراً ولم يذق شيئاً ثم علم برؤية الهلال أول النهار أو آخره فليصم ما بقي ولا يبدله *

ومن طريق وكيع عن أبي ميمونة عن أبي بشير عن علي بن أبي طالب انه قال يوم عاشوراء : من لم يأكل فليصم ، ومن أكل فليصم بقية يومه *

(١) موفى البخارى (ج ٣ ص ١٦) (٢) فى النسخة رقم (١٦) ويأمرنا بمأهنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٣١٢) (٣) فى مسلم بصيام يوم عاشوراء (٤) انظر روايات حديث عائشة هذا فى مسلم (ج ١ ص ٣١٠) بحرامها ، وفى البخارى يلفظ آخر (ج ٣ ص ١٦) (٥) فى النسخة رقم (١٤) عليه ، وهو خطأ (٦) فى النسخة رقم (١٦) « أصبح يومه خطأ »

ورويانا من طريق وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين : ان ابن مسعود قال : من أكل اول النهار فليأكل آخره *

قال علي : اختلف الناس فيمن أصبح مفطراً في أول يوم من رمضان ثم علم ان الهلال رؤى البارحة على اقوال *

منهم من قال : ينوى صوم يومه ويجزئه ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وبه تأخذ ، وبه جاء النص الذي قدمناه *

ومنهم من قال : لا يصوم ، لانه لم ينو الصيام من الليل ، ولم يروا فيه قضاء ، وهو قول ابن مسعود كما ذكرنا ، وبه يقول داود ^(١) واصحابنا *

ومنهم من قال : يأكل بقية ويقضيه ، وهو قول رويانه عن عطاء *
ومنهم من قال : يمسك فيه عما يمسك الصائم ، ولا يجزئه ، وعليه قضاؤه ، وهو قول مالك ، والشافعي *

وقال به ^(٢) ابو حنيفة فيمن أكل خاصة ، دون من لم يأكل ؛ وفيمن علم الخبر بعد الزوال فقط ، أكل اولم يأكل *

وهذا أسقط الاقوال ! لانه لانص فيه ولا قياس ، ولانعله من قول صاحب ، ولا يخلو هذا الامساك — الذي امره به — من ان يكون صوماً يجزئه ، يوم لا يقولون بهذا ، او لا يكون صوماً ولا يجزئه ^(٣) ، فن اين وقع لهم ان يأمره بعمل يتعب فيه ويتكلفه ولا يجزئه !؟ *

وايضاً فانه لا يخلو من ان يكون مفطراً او صائماً : فان كان صائماً فلم يقضيه ^(٤) اذن ؟ ! فيصوم يومين وليس عليه الا واحد ؟ ! وان كان مفطراً فلم امره ^(٥) بعمل الصوم ؟ ! وهذا عجب ^(٦) جداً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

قال أبو محمد : احتج أبو حنيفة في تصحيح تخليطه الذي ذكرناه قبل — في نية الصوم — بخبر الربيع ، وسلة بن الأكوخ الذي ذكرنا ، وهذا عجب جداً !! أن يكونوا قد خالفوا رسول الله ﷺ في نفس ما جاء به الخبر ، فقالوا : من أكل لم يجزه صيام باقي يومه ، وفي تخصيصهم بالنية قبل الزوال ، وليس هذا في الخبر ، ثم احتجوا به فيما ليس منه شيء ^(٧) ! ومن عاداتهم هذا الخلق الذمير وهذا قبيح جداً ، وتمويهه لا يستجيزه محقق ناصح لنفسه !! *

(١) في النسخة رقم (١٤) «ابو سليمان وهو هو» (٢) كلمة «به» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) «ولا يجزئه» (٤) في النسخة رقم (١٦) «فقطه» كانه نزع انه استهام ، وهذا خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «فلم يأمره وهو خطأ كالذي قبله» (٦) في النسخة رقم ١٦ «عجيب» (٧) كلمة «ثوب» زيادة من النسخة رقم ١٤ *

وقال بعضهم : قد روى هذا الخبر عبد الباقي بن قانع عن أحمد بن علي بن مسلم عن محمد ابن المنهال عن يزيد بن زريع عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه قال : « أتيت النبي ﷺ — يعني في عاشوراء — فقال : صمتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا ، قال : فأتوا يومكم هذا واقتضوا » *

قال أبو محمد : لفظة « واقتضوا » موضوعه بلا شك ، وعبد الباقي بن قانع مولى بني أبي الشوارب يكنى أبا الحسين ، مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وقد اختلط عقله قبل موته بسنة ، وهو بالجملة منكر الحديث ، وتركه أصحاب الحديث جملة ^(١) . وأحمد بن علي بن مسلم مجهول ^(٢) *

(١) أساس ابن حزم القول في ابن قانع جدا ، وسيأتي قوله فيه في المسألة التالية : روى عن ابن قانع راوى كل بلية ، ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن ابن حزم أنه قال : « ابن سفيان في المالكيين نظير ابن قانع في الحنفيين ، وجدفي حديثهما الكذب البحت ، والبلاء المبين أو الوضع اللائع ، فاما تغير ، واما حل عن لآخر فيه من كذاب ومفضل قبل الثقلين ، وإما الثالثة وهي أن يكون البلاء من قبلها ، وهي ثالثة الاثافي ١ نسال الله السلامة ، ونقل عن الحلي أنه قال : « لا أدري لماذا ضعفه البرقاني ؟ فقد كان ابن قانع من أهل العلم والبراعة ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه ، وقد تغير في آخر عمره ، ونقل الذهبي في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٩٣) عن البار قلبي أنه قال في ابن قانع : « كان يحفظ ، ولكنه كان يخطئ ويصر » وهذه خلة سوء ، والبياد بالله . وعبد الباقي هذا شيخ الجصاص مؤلف (أحكام القرآن) أكثر من الرواية عنه جداً ، وكنية عبد الباقي « أبو الحسين » وفي الاصلين هنا ، أبو الحسن ، وهو خطأ . ونقل ابن حجر أيضاً كلام المؤلف فيه هنا ثم قال : « ما أعلم أحداً تركه ، وإنما صرح أنه اختلط فتنبهوه ١ . وهل الترك إلا هذا ؟ » (٢) أحمد بن علي بن مسلم هو الامام الحافظ أبو العباس الأبار ، حدث بغداد ، مات يوم صيف شعبان سنة ٢٩٠ ، قال ابن حجر في لسان الميزان بعد أن نقل كلام المؤلف هنا : « هذه عادة ابن حزم ، إذا لم يعرف الراوى بمجمله ، ولو عبر بقوله : لا أعرفه ، لكان نصف الكثر التوفيق عزير ١ » ملحوظة : وقع اسمه في لسان الميزان ، أحمد بن علي بن مسلم ، وهو خطأ اما من التاسخ وإما من الطبع والصواب بن مسلم ، وقد نسب ابن حزم الخطأ في زيادة قوله « واقتضوا ، الى ابن قانع بل سباه واضعاً ، وخطأ في هذا جداً ، فالحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣٠٣) عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن سعيد — هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه : « أن اسلم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : صمتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا . قال : فأتوا بنية يومكم واقتضوه . قال أبو داود : « يعني يوم عاشوراء ، وسكت عنه هو المنذرى ونسبه المنذرى الثاني — وسيرويه المؤلف بدون الزيادة — ولكني لم أجده فيه . فظهر أن عبد الباقي بن قانع واحد بن علي بن مسلم بريثان من عبدة هذه الفظة ، وانهم لم يفرقوا بين يادتها . إذا رواه أبو داود عن محمد بن المنهال شيخ الأبار كما رواها عنه الأبار ، وظهر أيضا أن في الاستاد الذي هنا خطأ ، لأنه سقط منه « سعيد بن أبي عروبة » ، بين يزيد بن زريع وبين قتادة ، ولعل هذا من اغلاط ابن قانع ١ وإنما الغلة في ضعف الحديث جملة حال عبد الرحمن بن سلمة ، وإن ذكره ابن جبان في الفتاوى ، فقد اختطف في اسم أبيه وجده ، فقل « عبد الرحمن بن سلمة » وقل « ابن سلمة » وقل « ابن المنهال بن سلمة الخزاعي » ، وقيل « ابن المنهال ابن سلمة » وقيل « ابن المنهال عبد الرحمن بن سلمة بن المنهال » ولذلك قال ابن القطان حاله مجهول ، وصدق ، وجمعه هذا من هو ؟ اقتطع ، ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ١ ص ٥٧) باسم « عم عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي »

وقدرونا هذا الحديث من طريق شعبة عن قتادة ، ومن طريق ابن أبي عروبة عن قتادة ، وليست فيه هذه اللفظة *

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن قاسم بن محمد ثنا محمد بن عبد السلام الحنشي ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة ناقتادة عن عبد الرحمن بن المنهال بن سلمة الخزاعي ^(١) عن عمه أن رسول الله ﷺ قال لاسلم : « صوموا اليوم ، قالوا : إنا قد أكلنا ، قال : صوموا بقية يومكم : يعني عاشوراء » * حدثنا عبد الله بن ربيع التيمي ثنا محمد بن معاوية القرشي ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — ثنا محمد بن بكر — هو البرساني — ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمه قال : « غدونا على رسول الله ﷺ صبيحة عاشوراء ، فقال لنا : أصبحت صياماً ؟ قلنا : قد تغدينا يارسول الله ، قال : فصوموا بقية يومكم » *

قال أبو محمد : ومن الغرائب ثمويه الحنفيين بهذه اللفظة الموضوعة في حديث ابن قانع من قوله « واقضوا » ثم خالفوه فلم يروا القضاء إلا على من أكل دون من لم يأكل ، وعلى من نوى بعد الزوال !! وهذا كله خلاف الكذبة التي استحقوا بها الموت من الله تعالى لحيث ماتوا جوهلة عثروا ، وبكل ما احتجوا فقد خالفوه ! وهكذا فليكن الخذلان !! نفوذ بالله منه *

وأما من لم يعلم بوجود صوم ذلك اليوم عليه إلا بعد غروب الشمس فإنه لم يصمه كأمر ، ولأنه لم ينو في شيء منه صوماً ، ولم يتعمد ترك النية ، فلا إثم عليه فيما لم يتعمد ، ولا قضاء عليه ، لأنهم يأت بإيجاب القضاء عليه نص ولا إجماع ، ولا يجب في الدين حكم.

ثم روى الحديث الذي هنا عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمه ، وليس فيه كلمة « واقضوه » وذكر ابن حجر في التهذيب في المبهات وقال دعي ابن قانع عمه مسلمة ، وذكره في الإصابة (ج ٦ ص ٩٨) وروى بيانه في المبهات ، وليس في الإصابة باب لهم ، ولعل سقط بحاله من نسخها فلم يطبع . وحديث هذه حال أسنده لا يكون حجة ولا يصححه أحد ، وقال الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٤٣٩) قلا عن صاحب التقيج . أنه قال « على أنه قد روى الأمر بالفعل في حديث غريب أخرجه أبو داود في سننه ، فذكر الحديث ، ثم قال : وهذا حديث مختلف في أسنده ومثله ، وفي محض ظن » . فائدة : حديث عبد الباقي بن قانع رواه عنه أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (ج ١ ص ١٩٠) وفيه خطأ مطبعي « يزيد بن ربيع » وصوابه « يزيد بن زريع » وفيه « شعبة عن قتادة » وصوابه « سعيد بن أبي عروبة عن قتادة » كما هو في أبي داود (١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) « عن عبد الرحمن بن المنهال بن سلمة الخزاعي » وفي معاني الآثار للطحاوي (ج ١ ص ٣٣١) من طريق روح « ناشئ عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي هولين المنهال » ومن طريق عبد الرحمن بن زياد « ناشئ عن قتادة قال : سمعت أبا المنهال » *

إلا بأحدهما؛ وإنما أمر بصيام ذلك اليوم ، لا بصوم غيره مكانه ، فلا يجزئ ما لم يؤمر به مكان ما أمر به *.

٧٣٠ - مسألة - ولا يجزئ صوم التطوع إلا بنية من الليل ، ولا صوم قضاء رمضان أو الكفارات إلا كذلك ، لأن النص ورد بأن لا صوم لمن لم يبيت من الليل كما قدمنا ، ولم يخص النص من ذلك إلا ما كان فرضاً متعيناً في وقت بعينه ، وبقي سائر ذلك على النص العام *.

وقولنا بهذا في التطوع ، وقضاء رمضان ، والكفارات هو قول مالك ، وأبي سليمان وغيرهما *.

فان قال قائل : فكيف استجزتم خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ ؟ ! الذى رويتموه من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد ، وعائشة بنت طلحة كلاهما عن أم المؤمنين عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لها : هل عندكم من شيء ؟ » وقال مرة : من غداء ؟ قلنا : لا قال : فأتى إذن صائم » وقال لها مرة أخرى : « هل عندكم من شيء ؟ قلنا : نعم ، أهدى لنا حيس ^(١) » ، قال : أما انى أصبحت أريد الصوم ، فأكل ^(٢) » *.

وقال بهذا جمهور السلف :

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني . وعبد الله بن أبي عتبة ، قال ثابت : عن أنس بن مالك : أن أبا طلحة كان يأتى أهله من الضحى ، فيقول : هل عندكم من غداء ؟ فان قالوا : لا ، قال : فأنا صائم . وقال ابن أبي عتبة : عن أبي أيوب الأنصارى بمثل فعل أبي طلحة سواء سواء *.

ومن طريق حماد بن سلمة : حدثنى أم شيب عن عائشة أم المؤمنين قالت : انى لأصبح يوم طهرى حائضاً وأنا أريد الصوم ، فأستبين طهرى فيأينى وبين نصف النهار فأغتسل ثم أصوم *.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر ، قال ابن جريج : أخبرنى عطاء ، وقال معمر : عن الزهري ، وأيوب السخيتان ؛ قال الزهري عن أبي إدريس الخولاني ، وقال أيوب : عن أبي قلابة ، ثم اتفق عطاء . وأبو إدريس ، وأبو قلابة كلهم عن أم البرداء . أن أبا البرداء كان اذا أصبح سأل أهله الغداء ، فان لم يكن ، قال : إنا صائمون ، وقال

(١) يفتح الحاء واسكان الباء . وآخر من مهمة ، وهو طعام يتخذ من القمح والاط والسمن ، وقد جعل عرض الاط النقي والعتيق . قاله في النهاية (٢) انظر مسلم (ج ١ ص ٣١٧) والشمس كان (ج ٤ ص ٢٧١) *.

عطاء في حديثه : ان أبا الدرداء كان يأتي أهله حين يتصف النهار ، فيقول : هل من غداء ؟ فيجده أولاً يجده ، فيقول لأمن صوم هذا اليوم ، قال عطاء : وأنا أفعله *
ومن طريق قتادة : أن معاذ بن جبل كان يسأل الغداء ، فان لم يجده صام يومه *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني عبيد الله بن عمر قال : ان أبا هريرة كان يصبح مفطراً ، فيقول : هل من طعام ؟ فيجده أولاً يجده ، فيتم ذلك اليوم *
ومن طريق الحارث عن علي بن أبي طالب قال : اذا أصبحت وأنت تريد الصوم فأنت بالخيار ، ان شئت صمت وان شئت أفطرت ، إلا أن تفرض على نفسك الصوم من الليل *

ومن طريق ابن جريج : حدثني جعفر بن محمد عن أبيه : أن رجلاً سأل علي بن أبي طالب ، فقال : أصبحت ولا أريد الصوم ؟ فقال له علي : أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار ، فان اتصف النهار فليس لك أن تفطر *

ومن طريق طاوس عن ابن عباس ، ومن طريق سعد بن عبيدة ^(١) عن ابن عمر ، قالاً جميعاً : الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار ، قال ابن عمر : ما لم يطعم ، فان بداله أن يطعم طعم ، وان بداله أن يجعله صوماً كان صوماً *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد عن أنس بن مالك قال : من حدث نفسه بالصيام فهو بالخيار ما لم يتكلم ، حتى يتمد النهار *
ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن عمارة عن أبي الأحوص قال قال ابن مسعود : ان أحدكم بأحد ^(٢) النظرين ما لم يأكل أو يشرب *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن — هو السلي — عن حذيفة : أنه بداله في الصوم بعد أن زالت الشمس فصام *

وعن حذيفة أيضاً أنه قال : من بداله في الصيام ^(٣) بعد أن تزول الشمس فليصم *
ومن طريق معمر عن عطاء الخراساني : كنت في سفر وكان يوم فطر ، فلما كان بعد نصف النهار قلت : لأصوم من هذا اليوم ، فصمت ، قد كرت ذلك لسعيد بن المسيب ، فقال : أصبت . قال عطاء : وكنت عند سعيد بن المسيب فجاءه أعرابي عند العصر فقال :

(١) في النسخة رقم (١٦) وسعد بن عباد ، وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «بآخر» وهو خطأ (٣) في النسخة

رقم (١٦) «من بداله الصيام» •

إني لم أكل اليوم شيئاً أفصوم؟ قال: نعم، قال: فإن على يوماً من رمضان، أفأجعله مكانه؟ قال: نعم. *

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: إذا عزم على الصوم من الضحى فله النهار أجمع، فإن عزم من نصف النهار فله ما بقى من النهار، وإن أصبح ولم يعزم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. *

ومن طريق ابن جريج: سألت عطاء عن رجل كان عليه أيام من رمضان، فاصبح وليس في نفسه أن يصوم، ثم بداله بعد ما أصبح أن يصوم وأن يجعله من قضاء (١) رمضان؟ فقال عطاء: له ذلك (٢). *

ومن طريق مجاهد: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فأنما له بقدر ما بقى من النهار. *

ومن طريق أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي: من أراد الصوم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. *

ومن طريق هشام عن الحسن البصري قال: إذا تسحر الرجل فقد وجب عليه الصوم، فإن أفطر فعليه القضاء، وإن هم بالصوم فهو بالخيار، إن شاء صام وإن شاء أفطر، فإن سأله إنسان فقال: أصائم أنت؟ فقال: نعم، فقد وجب عليه الصوم إلا أن يقول: إن شاء الله، فإن قالها فهو بالخيار، إن شاء صام وإن شاء أفطر. *

فهؤلاء من الصحابة: عائشة أم المؤمنين، وعلى بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس، وأنس، وأبو طلحة، وأبو أيوب، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وأبو هريرة، وابن مسعود، وحذيفة، ومن التابعين: ابن المسيب، وعطاء الخراساني، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، والنخعي، والشعبي، والحسن. *

وقال سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل: من أصبح وهو ينوى الفطر إلا أنه لم يأكل ولا شرب ولا وطئ. — فله أن ينوى الصوم مالم تغيب الشمس، ويصح صومه بذلك. * قال أبو محمد: فنقول: معاذ الله أن نخالف شيئاً صح عن رسول الله ﷺ، أو أن نصرفه عن ظاهره بغير نص آخر، وهذا الخبر صحيح (٣) عن رسول الله ﷺ، إلا أنه ليس فيه أنه عليه السلام لم يكن نوى الصيام من الليل، ولا أنه عليه السلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم بعد ذلك، ولو كان هذا في ذلك الخبر لقننا به، لكن فيه

(١) كلمة «قضاء» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة «له» سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة

رقم (١٦) وهذا الخبر صحيح بالغ.

أنه عليه السلام كان يصبح متطوعاً صائماً ثم يفطر؛ وهذا مباح عندنا لأنكرهه، كما في الخبر: «فلما لم يكن في الخبر ما ذكرنا، وكان قد صح عنه عليه السلام: «لا صيام لمن لم يبيت من الليل» لم يجز أن ترك هذا اليقين لظن كاذب، ولو أنه عليه الصلاة والسلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم نهائراً لبيته، كما بين ذلك في صيام عاشوراء إذ كان فرضاً، والتسمع^(١) في الدين لا يحل».

فان قيل: قد رويتم من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت: «كان النبي ﷺ يجيء فيدعو بالطعام فلا يجده فيفرض الصوم» *

وروي عن ابن قانع — راوى كل بلية — عن موسى بن عبد الرحمن السلي البخعي عن عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان يصبح ولم يجمع الصوم^(٢)؛ ثم يبدوله فيصوم» *

قلنا: ليث ضعيف، ويعقوب بن عطاء هالك، ومن دونه ظلمات بعضها فوق بعض^(٣)! ووالله لو صح لقلنا به *

قال أبو محمد: أما المالكون فيشنعون بخلاف الجمهور، وغالفوا هنا الجمهور بلا رقة^(٤) *

وأما الخنفيون فما نعلم أحداً قبلهم أجاز أن يصبح في رمضان عامداً لأرادة الفطر ثم يبقى كذلك إلى قبل زوال الشمس ثم ينوي الصيام حينئذ ويجزئه!! وادعوا الاجماع على أنه لا تجزئ النية بعد زوال الشمس في ذلك! وقد كذبوا^(٥)! ولا مؤنة عليهم من الكذب!! *

وقد صح هذا عن حذيفة نصاً، وعن ابن مسعود باطلاً، وعن أبي الدرداء، نصاً، وعن سعيد بن المسيب نصاً، وعن عطاء الخراساني كذلك، وعن الحسن، وعن سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل^(٦) *

(١) في النسخة رقم (١٦) «والتسمع» وكلامها صحيح، يقال: تسمع أي تساهل، وتسمع فل شتافسئل فيه (٢) في النسخة رقم (١٦) «الصيام» (٣) الحديث ضعيف جداً بكل حال، ولكن الأسانيد فيه كلام، فقد ضعفه المؤلف لو جود ليث فيعبر هو ابن أبي سليم ولكن لا ذكر له فيما صلا، ثم إن أسانيد أحكام القرآن للصاص (ج ١ ص ١٩٩) هكذا: حدثنا عبد الباقي ابن قانع حدثنا اسمعيل بن الفضل بن موسى حدثنا مسلم بن عبد الرحمن السلي البخعي حدثنا عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس وما هنا من ذكره موسى بن عبد الرحمن، خطأ في الأصلين صوابه مسلم بن عبد الرحمن، وهو أبو صالح مستعمل عمر بن هرون، ذكره ابن حبان في التقاتيل قال: «ربما أخطأ» وشيخه عمر بن هرون ضعيف جداً، (٤) بكسر الراء واسكان التاق، وهي التفظ والفرق (٥) في النسخة رقم (١٤) «وقد كذبوا» (٦) في النسخة رقم (١٤) «وعن الحسن، وسفيان، وأحمد بن حنبل».

قال أبو محمد : ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ . وبالله تعالى التوفيق *
 ٧٣١ — مسألة — ومن مزج نية صوم بفرض آخر أو بتطوع ، أو فعل ذلك في صلاة ، أو زكاة ، أو حج ، أو عمرة ، أو عتق — لم يجزه شيء من كل ذلك (١) ، وبطل ذلك العمل كله ، (٢) صوماً كان أو صلاة ، أو زكاة ، أو حجاً ، أو عمرة ، أو عتقاً ، إلا مزج العمرة بالحج لمن أحرم ومعه الهدى فقط ، فهو حكمه اللازم له *
 برهان ذلك : قول الله تعالى . (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) والاخلص هو أن يخلص العمل للأمور به للوجه الذى أمره الله تعالى به فيه فقط ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فن مزج عملاً بآخر فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله تعالى ولا أمر رسوله ﷺ ، فهو باطل مردود . وبالله تعالى التوفيق *

وهو قول مالك ، والشافعى ، وأبى سليمان ، وأصحابهم *
 وقال أبو يوسف : من صلى ، وهو مسافر ركعتين نوى بهما الظهر والتطوع معاً ، أو صام يوماً من قضاء رمضان نوى به قضاء ما عليه والتطوع معاً ، أو أعطى ما يجب عليه في زكاة ماله ونوى به الزكاة والتطوع معاً ، أو أحرم بحجة الاسلام ونوى بها الفريضة والتطوع معاً — : فان كل ذلك يجزئه من صلاة الفرض ، وصوم الفرض ، وزكاة الفرض ، وحجة الفرض ، ويبطل التطوع في كل ذلك *

وقال محمد بن الحسن : أما الصلاة فتبطل ولا تجزئه ، لاعتقاف فرض ولا اعتقاف تطوع ، وأما الزكاة ، والصوم فيكون فعله ذلك تطوعاً فيها جميعاً ، ويبطل الفرض ، وأما الحج فيجزئه عن الفرض ويبطل التطوع *

فهل سمع بأسقط من هذه الأقوال ؟ ! وما ندري ممن العجب ! أين أطلق لسانه بمثلها في دين الله تعالى ؟ ! يمحو ما يشاء ، ويثبت بالاهذار ويخص ما يشاء ؟ ! ويبطل بالتخاليط ! أو ممن قلده قائلها ، وأفتى عمره في درسها ونصرها متديناتها ؟ ! ! ونعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله إدامة السلامة والعصمة ، ونحمده على نعمه بذلك علينا كثيراً *
 وقد روينا عن مجاهد : أنه قال فيمن جعل عليه صوم شهرين متتابعين : إن شاء صام شعبان ورمضان وأجزأ عنه ، يعنى من فرضه ونذره ، قال مجاهد : ومن كان عليه قضاء رمضان فصام تطوعاً فهو قضاؤه وإن لم يرده *

٧٣٢ — مسألة — ومن نوى وهو صائم إبطال صومه بطل ، إذا تعمد ذلك

(١) في النسخة رقم (١٤) ، لم يجزه لكل شيء من ذلك ، وما هنا أوضح وأصرح (٢) في النسخة رقم (١٦) ، وبطل كل ذلك العمل كله بزيادة كل خطأ لا معنى لها .

ذا كراً لأنه في صوم ^(١) وان لم يأكل ولا شرب ولا وطئ ، لقول رسول الله ﷺ « إنما الأعمال بالنيات ولكل ^(٢) امرئ ما نوى » فصح يقينا أن من نوى إبطال ^(٣) ما هو فيه من الصوم فله ما نوى ، بقوله ^(٤) عليه الصلاة والسلام الذي لا تحل معارضته ، وهو قد نوى بطلان الصوم ، فله بطلانه ، ولو لم يكن ذا كراً لأنه في صوم لم يضره شيئاً ، لقول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) * وهكذا ^(٥) القول فيمن نوى إبطال صلاة هو فيها ، أو حج هو فيه ، وسائر الأعمال كلها كذلك ، ولو نوى ذلك بعد تمام صومه أو أعماله المذكورة كان آثماً ، ولم يبطل بذلك شيئاً ^(٦) منها ، لأنها كلها قد صحت وتمت كما أمر ، وما صح فلا يجوز أن يبطل بغير نص في بطلانه ، والمسألة الأولى لم يتم عمله فيها كما أمر ^(٧) . وبالله تعالى التوفيق *
٧٣٣ — مسألة — ويبطل الصوم تعمد الأكل ، أو تعمد الشرب ، أو تعمد الوطئ في الفرج ، أو تعمد الشيء ، وهو في كل ذلك ذا كر لصومه ، وسواء قل مأكل أو كثر ، أخرجه ^(٨) من بين أسنانه أو أخذه من خارج فأكله ، وهذا كله يجمع عليه إجماعاً متيقناً ، إلا فيما نذكره ، مع قول الله تعالى : (فالآن باسروهن واغتوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر ثم أموا الصيام إلى الليل) *

وما حدثناه حمام ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا حبيب ابن خلف البخاري ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد ^(٩) ثامع بن عيسى بن يونس ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من زرعه الشيء وهو صائم فليس عليه قضاء ، ومن استقاء فليقض ^(١٠) » *

(١) يعني إذا تعمدية الإبطال وهو يذكر انه صائم. (٢) في النسخة رقم (١٦) «أو ما أكل» (٣) في النسخة رقم (١٤) «بطلان» (٤) في النسخة رقم (١٦) «لقوله وما هنا أوضح» (٥) في النسخة رقم (١٤) «و كذلك»
(٦) في النسخة رقم (١٦) «دعي» (٧) في النسخة رقم (١٤) «لم يتم عمله كما أمر» (٨) في النسخة رقم (١٦) «وأخرجه» وهو خطأ (٩) هو الإمام الفقيه صاحب الشافعي مات سنة ٢٤٠ عن ٧٠ سنة (١٠) رواه البخاري (ص ٢١٨) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٨٣) والترمذي (ج ١ ص ٩٠) والعلوي - بلفظ الرواية التي هنا - (ج ١ ص ٣٤٨) كلهم من طريق عيسى ابن يونس عن هشام ، قال الترمذي : « حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال محمد - يعني البخاري - : لا إزاره محفوظ ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح استاده ، وقد غلط الترمذي في دعوى انفراد عيسى به ، فقد رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٦٤) من طريق الحكم بن موسى عن عيسى بن يونس ومن طريق أبي الشعثاء عن حفص بن غياث كلاهما عن هشام بن حسان به ، وكذلك رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٦٤ و ٢٦٥) من طريق علي بن حجر عن عيسى ومن طريق يحيى بن سليمان الجعفي عن حفص ، وقال أبو داود بعد حديث عيسى : « رواه

وروينا هذا أيضا عن ابن عمر: وعلى: وعلقمة *

قال علي: عيسى بن يونس ثقة *

وقال الحنفيون من تعمد أن يتقيا أقل من ملء فيه لم يطل بذلك صومه، فان كان (١) ملء فيه فأكثر بطل صومه، وهذا خلاف لرسول الله ﷺ، مع سخافة التحديد. وقال الحنفيون والمالكيون من خرج - وهو صائم - من بين أسنانه شيء « من بقية سحوره كالجديدة (٢) وشيء من اللحم ونحو ذلك فبطله عامداً لبلعه ذا كراً لصومه فصومه تام وما نعلم هذا القول لأحد قبلهما ! *

واحتج بعضهم لهذا القول بأنه شيء قد أكل بعد، وإنما حرم ما لم يؤكل !! * فكان الاحتجاج أسقط وأوحش من القول المحتج له ! وما علينا شيئاً كل فيمكن وجوده بعد الأكل، إلا أن يكون قتيلاً أو عذرة !! ونعوذ بالله من البلاء. * وحده بعض الحنفيين المقدار (٣) الذي لا يضر تعمد أكله في الصوم من ذلك بان يكون دون (٤) مقدار الحصاة *

فكان هذا التحديد طريفاً جداً ! ثم بعد ذلك: فأى الحصص هو؟ الأملسي (٥)

الفاخر؟ أم الصغير ؟ ! *

فان قالوا: فسناه على الريق *

قلنا لهم: فمن أين فرقم بين قليل ذلك وكثيره بخلاف الريق ؟ ! *

ونسألهم عن له مطخنة (٦) كبيرة مثقوبة فدخلت فيها من سحوره زبية أو باقلاة فاخرجها يوماً (٧) آخر بلسانه وهو صائم: أله تعمد بلعها أم لا؟ فان منعوا من ذلك تناقصوا، وان أباحوا (٨) سألناهم عن جميع طواحينه - وهي ثنا عشرة مطخنة - مثقوبة كلها: فامتلت سمسما أو زيباً أو قبا أو حصاً أو باقلا أو خبزاً أو زريعة كتان؟ فان أباحوا تعمد أكل ذلك كله حصلوا أعجوبة !!! وان منعوا منه تناقصوا وتحكموا في الدين بالباطل *

أيضا خصص بن غياث عن هشام مثله « سقطت دعوى فردد عيسى بروايته، بل نقل الدارسي عن عيسى أنه قال: « زعم أهل الصرة أن هشام الروم فيه فوضع الخلاف منها يوم هشام فقه حجة، قال ابن أبي عروبة « ما رأيت أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام، وقال أبو داود: « أتانا تكلموا في حديث عن الحسن وعطاء لا مكان يرسل، والذي هنا من رواية ابن سيرين، وليس الحكم بالروم على الراوى الثقة بالهين، ولذلك صححنا ما كمل شرط الشيخين واتفقنا على، وهو الحق (١) في النسخة رقم (١٦) » فاننا كل وهو خطأ فاحش (٢) ففتح الجهم وبالثاني للمجتنب، وهي خشية تعمل من السويق الغليظ، لأنها تنجس فتمنع قطاويش، قال في اللسان (٣) في النسخة رقم (١٦) في المقدار (٤) كلمة « دون، سقطت من النسخة رقم (١٦) (٥) كذا في الأصلين وظهر أنه نوع من الحصص (٦) في اللسان « الطواحين الأضراس كلها من الإنسان وغيره على الشيء، واحدتها طاحنة » فمن هذا يجوز أيضاً مطخنة على الشيء (٧) كلمة « يوماء، سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) « أباحوه. *

وَأَمَّا الْحَقُّ الرَّاضِعُ فَإِنَّ كُلَّ مَاسِيٍّ أَوْ كَلَّا — أَيْ شَيْءٍ كَانَ — قَعْمُهُ يَطِلُّ الصَّوْمَ، وَأَمَّا الرِّقُّ فَقُلُّ أَوْ كَثْرُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنْ تَعْمَدَ ابْتِلَاغُهُ لَا يَنْقُضُ الصَّوْمَ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ * وَالْعَجَبُ كُلُّهُ مِنْ قُلْدِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَا كَافِي هَذَا، وَلَمْ يَقُلْ مِنْ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِهِ خَيْرَ مَنْ دَهْرَ مَا كُلُّهُ، وَهُوَ أَبُو طَلْحَةَ، الَّذِي رَوَيْنَا بِأَصَحِّ طَرِيقٍ عَنْ شُعْبَةَ وَعُمَرَ ابْنِ الْقَطَّانِ (١) كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ يَأْكُلُ الْبَرْدَ وَهُوَ صَائِمٌ، قَالَ عُمَرَانُ فِي حَدِيثِهِ: وَيَقُولُ: لَيْسَ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا!! وَقَدْ سَمِعَهُ شُعْبَةُ مِنْ قَتَادَةَ، وَسَمِعَهُ قَتَادَةَ مِنْ أَنَسٍ، وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَحْصُلُونَ!! *

٧٣٤ — مَسْأَلَةٌ — وَيَطِلُّ الصَّوْمَ أَيْضًا تَعْمَدُ كُلُّ مَعْصِيَةٍ — أَيْ مَعْصِيَةٍ كَانَتْ، لِاتِّحَاشِ شَيْئًا — إِذَا قَلَّهَا عَامِدًا ذَا كَرَأَ لَصُومِهِ، كِبَاشِرَةٌ مِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ أَثْنِ أَوْ ذَكَرَ، أَوْ تَقْيِيلِ غَيْرِ أَمْرَاتِهِ وَأُمَمَةِ الْمُبَاحِتِينَ لَهُ مِنْ أَثْنِ أَوْ ذَكَرَ، أَوْ إِيَانٍ فِي دَبْرِ أَمْرَاتِهِ وَأُمَمَةِ أَوْ غَيْرِهَا، أَوْ كَذِبٍ، أَوْ غِيَةِ، أَوْ نِيَمَةٍ، أَوْ تَعْمَدَ تَرْكَ صَلَاةٍ، أَوْ ظَلَمٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا حَرَّمَ عَلَى الْمَرْءِ فَعَلَهُ *

بِرَهَانَ ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ ثَنَا أَحَدُ بْنُ فَتْحٍ ثَنَا عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحِجَّاجِ حَدَّثَنِي (٢) مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ثَنَا ابْنُ جَرِيمٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ الزِّيَّاتِ — هُوَ السَّيَّانُ — أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالصَّيَامُ» (٣) جَنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرَفُكُ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسُخَبُ (٤) فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: «إِنِّي صَائِمٌ» (٥) * وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لِلصَّيَامِ جَنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَرَفُكُ وَلَا يَجْهَلُ، فَإِنْ أَمَرُوهُ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ: «إِنِّي صَائِمٌ» *

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ ثَنَا الْفَرِيرِيُّ ثَنَا الْبُخَارِيُّ ثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّوْرِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ اللَّهُ حَاجَةً

(١) هُوَ عُمَرَانُ بْنُ دَاوُدَ — يَفْتَحُ الْوَاوَ يَدُهَا رَا — الْعَمَلُ — يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ (٢) فِي النُّسخَةِ قَوْمُ (١٤) «ثَنَا» وَمَا هُوَ الْمَوَاقِفُ لِمُسْلِمٍ (ج ١ ص ٣١٦) (٣) فِي النُّسخَةِ قَوْمُ (١٦) «الصَّيَامُ» بِدُونِ الْوَاوِ، وَمَا هُوَ الْمَوَاقِفُ لِمُسْلِمٍ لِأَنَّهُ بَعْضُ حَدِيثِ (٤) هَكَذَا هُوَ فِي نُسْخَةٍ بِحَاشِيَةِ النُّسخَةِ قَوْمُ (١٤) وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِمُسْلِمٍ، وَفِي الْأَصْلِ يَرْقُمُهُ ١٦١ «وَلَا يَسُخَرُ» بِالرَّاءِ، وَنَسَبُهَا النَّوَوِيُّ لِلطَّبْرَانِيِّ ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا الرَّوَايَةُ تَصْغِيفٌ وَإِنْ كَانَ لَهَا مَقْنَى، وَالسُّخْبُ بِالْسَيْنِ وَيُقَالُ بِالْأَصْدَادِ إِذَا هُوَ الصَّيَّاحُ (٥) فِي مُسْلِمٍ: «إِنِّي صَائِمٌ».

في أن يدع طعامه وشرابه * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلة عن سليمان التيمي عن عبيد مولى رسول الله ﷺ (١) : « أن رسول الله ﷺ أتى على امرأتين صائمتين تفتانان الناس ، فقال لهما : قيتا ، قضاء قيتكما ودماً ولحماً عيطاً ، ثم قال عليه السلام : ها إن هاتين صامتا عن الحلال وأفطرتا على الحرام * .

قال أبو محمد: فبهي عليه السلام عن الرفث والجهل في الصوم ، فكان من فعل شيئاً من ذلك — عامداً ذا كراً لصومه — لم يصم كما أمر ، ومن لم يصم كما أمر فلم يصم ، لأنه لم يأت بالصيام الذي أمره الله تعالى به ، وهو السالم من الرفث والجهل ، وهما إسمان يمان كل معصية ؛ وأخبر عليه السلام أن من لم يدع القول بالباطل — وهو الزور — ولم يدع العمل به فلا حاجة لله تعالى في ترك طعامه وشرابه ، فصح أن الله تعالى لا يرضى صومه ذلك ولا يتقبله ؛ وإذا لم يرضه ولا قبله فهو باطل ساقط ؛ وأخبر عليه السلام أن المفتاة مفطرة وهذا ما لا يسع أحداً خلاه * .

وقد كابر بعضهم فقال : إنما يبطل أجره لا صومه * .

قال أبو محمد : فكان هذا في غاية السخافة !! وبالضرورة يدرى كل ذى حس أن كل عمل أحبط الله تعالى أجر عامله فانه تعالى لم يحتسب له بذلك العمل ولا قبله ، وهذا هو البطلان بعينه بلا مرية * .
وهذا يقول السلف الطيب ؛

روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حفص بن غياث ، وهشيم كلاهما عن مجالد عن الشعبي ، قال هشيم : عن مسروق عن عمر بن الخطاب ليس الصيام من الشراب والطعام وحده ، ولكنه من الكذب ، والباطل ، واللغو * .
وعن حفص بن غياث عن مجالد عن الشعبي عن علي بن أبي طالب مثله نصاً * .

(١) مكثنا في هذه الرواية . سليمان التيمي عن عبيد ، بدون واسطة ، وهو يوافق رواية ابن أبي خيثمة وأبي يعلى من طريق حماد بن عيسى ، كما قلناه ابن حجر في الإصابة (ج ٤ ص ٢٠٨) وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٤٢٠) في ترجمة عبيد : وروى عنه سليمان التيمي ولم يسمع منه ، بينهما رجل وهذا هو الصواب ، فقد رواه أحمد (ج ٥ ص ٤٣١) من حديث يزيد بن هرون وابن أبي عدي كلاهما عن سليمان بن عبد الله عن رجل حدثهم في مجلس أبي عثمان النهدي عن عبيد ، فذكره مطولاً ، ونسبه ابن حجر كذلك لابن السكن ، ونسبه المنذرى في التزيغ والتريب (ج ٩ ص ٩٨) إلى ابن أبي الدنيا وأبي يعلى أيضاً ، فالحديث ضعيف . وروى نحوه أبو دلود الطيالسي (ص ٢٨٢ رقم ٢١٠٧) عن الربيع بن مسيح عن يزيد بن أبي الرقائش عن أنس ، والربيع وزيد ضعيفان من قبل حفظهما ولهما أوام . ونسبه المنذرى (ج ٣ ص ٢٩٨) إلى ابن أبي العتاف خدم الفقيه واليهي * .

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال قال جابر — هو ابن عبد الله — : اذا صمت فليصم سمعك، وبصرك، ولسانك عن الكذب والمائم ، ودع أذى الخادم ^(١) ، وليكن عليك وقار، وسكينة يوم صيامك ، ولا تجعل يوم فطرك ويوم صومك سواء *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن أبي العيس — هو عتبة بن عبد الله ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود — عن عمرو بن مرة عن أبي صالح الحنفي عن أخيه طليق ابن قيس ^(٢) قال قال أبوذر : اذا صمت فتخفظ ما استطعت ، فكان طليق اذا كان يوم صيامه دخل فلم يخرج الا الى صلاة ^(٣) *

ومن طريق وكيع عن حماد البكاء ^(٤) عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : اذا اغتاب الصائم أظفر *

ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن مسلم العبدى عن أبي المتوكل الناجي قال : كان أبو هريرة وأصحابه اذا صاموا جالسوا في المسجد وقالوا : نطهر صيامنا *

فهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم عمر ، وأبوذر ، وأبو هريرة ، وأنس ، وجابر ، وعلى يرون بطلان الصوم بالمعاصي ، لأنهم خصوا الصوم باجتنابها وان كانت حراما على الفطر ، فلو كان الصيام تاماً بما ما كان لتخصيصهم الصوم بالنهي عنهما معنى. ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم *

ومن التابعين منصور عن مجاهد قال : ما أصاب الصائم شوى الا الغيبة ، والكذب ^(٥) *

وعن حفصة بنت سيرين : الصيام جنة ، ما لم يخرجها صاحبها ، وخرقها الغيبة *

وعن ميمون بن مهران : ان أهون الصوم ترك الطعام والشراب *

وعن ابراهيم النخعي قال : كانوا يقولون : الكذب يفطر الصائم *

(١) في النسخة رقم ١٦ «الجارء بدل الخادم» (٢) طليق يفتح الطاء المهمة (٣) في النسخة رقم ١٦ «الصلاة» (٤) كذا في الأصلين وهو خطأ فاحش ، اذ ليس في الروايات اسمه «حامد البكاء» بل هو «اليثيم بن حماد البكاء» وجماد بالجيم والواو والبكاء بتشديد الكاف لأنه عرف بكثرة البكاء ، واليثيم هذا معروف بالرواية عن ثابت البناني ، وروى عنه وكيع ، وله ترجمة في لسان الميزان (ج ٦ ص ٢٠٤) والانساب (ورقة ٨٧) وهو ضعيف جداً (٥) في النسخة رقم ١٦ «شوى» بدل «شوى» وهو خطأ ، والشوى — بالقصر — اليثيم من الأثر ، قال في اللسان : هو في حديث مجاهد : كل ما أصاب الصائم شوى إلا الغيبة والكذب فهي له كالقتل . قال يحيى بن سعيد : الشوى هو الشوى اليسير اليثيم ، قال : وهذا وجه ، وإياه أراد مجاهد ، ولكن الأصل في الشوى الاطراف . وأراد ان الشوى ليس بمقتل وان كل شىء أصاب الصائم لا يطل صومه فيكون كالقتل له الا الغيبة والكذب فانها يطل الصوم فيها كالقتل له .

قال أبو محمد : ونسال من خالف هذا عن الأكل للحم الخنزير ، والشرب للخمر عبداً
أيفطر الصائم أم لا ؟ فنقولهم : نعم *
فنقول لهم : ولم ذلك ؟ *

فان قالوا : لأنه منهى ^(١) عنها فيه *
قلنا لهم : وكذلك المعاصي ؛ لأنه منهى عنها في الصوم أيضاً بالنص الذي ذكرنا ^(٢) *
فان قالوا : وغير الصائم أيضاً منهى عن المعاصي *

قلنا لهم : وغير الصائم أيضاً منهى عن الحر ، والخنزير ، ولا فرق *
فان قالوا : انما نهى عن الأكل والشرب ^(٣) ، ولا نبالي أى شيء أكل أو شرب *
قلنا : وانما نهى عن المعاصي في صومه ولا نبالي بما عصى ، أبأكل وشرب ، أم

بغير ذلك ؟ *

فان قالوا : انما أفطر بالأكل والشرب للاجماع على أنه مفطر بهما *
قلنا فلا تبطلوا الصوم إلا بما أجمع على بطلانه به !! وهذا يوجب عليكم أن لا تبطلوه

بأكل البرد ولا بكثير مما أبطلتموه به ^(٤) ؛ كالسقوط والحقنة وغير ذلك *
فان قالوا : قنا ذلك على الأكل ، والشرب *

قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا فاسداً من القياس ، وكان أصح على
أصولكم أن تقيسوا بطلان الصوم بجميع المعاصي على بطلانه بالمعصية بالأكل ، والشرب
وهذا ما لا مخلص منه *

فان قالوا : ليس اجتناب المعاصي من شروط الصوم *

قلنا : كذبتم !! لان النص قد صح بأنه من شروط الصوم كما أوردنا *

فان قالوا : تلك الأخبار زائدة على ما في القرآن *

قلنا : وإبطالكم الصوم بالسقوط ، والحقنة ، والامناء مع التقييل زيادة فاسدة باطلة

على ما في القرآن !! فتركت زيادة الحق ، وأثبتت زيادة الباطل !! وبالله تعالى التوفيق *

٧٣٥ — مسألة — فن تعدد ذكر أكل صومه شيئاً بما ذكرنا فقد بطل صومه ،

ولا يقدر على قضاءه ان كان في رمضان أو في نذر معين ، إلا في تعدد التقي خاصة فعليه القضاء *

برهان ذلك : أن وجوب القضاء في تعدد التقي قد صح عن رسول الله ﷺ ،

كما ذكرنا قبل هذه المسألة بمسألتين ، ولم يأت في فساد الصوم بالتعدد للأكل أو الشرب

(١) كلمة لأنه ، سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ (٢) قوله الذي ذكرناه ، زيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) كلمة

« والشرب » سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ (٤) في النسخة رقم ١٦ « أبطلتم » * .

أو الوطء نص بإيجاب القضاء ، وإنما اقترض تعالى رمضان — لا غيره — على الصحيح المقيم الماعل البالغ ، فأيجاب صيام غيره بدلا منه لإيجاب شرع لم يأذن الله تعالى به ، فهو باطل ، ولا فرق بين أن يوجب الله تعالى صوم شهر مسمى فيقول قاتل : أن صوم غيره ينوب عنه ، بغير نص وارد في ذلك — وبين من قال : أن الحج إلى غير مكة ينوب عن الحج إلى مكة ؛ والصلاة إلى غير الكعبة تنوب عن الصلاة إلى الكعبة ، وهكذا في كل شيء ، قال الله تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتدوها) وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

فان قالوا : قسنا كل مفطر بعدم في إيجاب القضاء على المتقي عمداً (١) * قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأنهم أول من نقض هذا القياس ؛ فأكثرهم لم يقس المفطر عمداً بأكل أو شرب على المفطر بالقيء (٢) عمداً في إسقاط الكفارة عنهم كسقوطها عن المتقي عمداً ، وهم الخفيفون والمساكين ، والشافعيون قاسوم على المفطر بالقيء عمداً ، ولم يقسوم كلهم على الجماع عمداً في وجوب الكفارة عليهم كلهم ؛ فقد تركوا القياس الذي يدعون ! فان وجد من يسوى بين الكل في إيجاب القضاء والكفارة كالم في إبطال القياس فقط * فان ذكروا أخباراً وردت في إيجاب القضاء على المتعمد للوطء في نهار رمضان * قيل : تلك آثار لا يصح فيها شيء *

لأن أحدها من طريق أبي أويس عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ أمر الذي أفطر في رمضان بالكفارة وأن يصوم يوماً » وأبو أويس ضعيف ، ضعفه ابن معين وغيره (٣) * والثاني رويناه من طريق هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ أمره بأن يصوم يوماً » وهشام بن سعد ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين وغيرهما ، ولم يستجز الرواية عنه يحيى بن سعيد القطان (٤) *

(١) في النسخة رقم ١٤ عامداً ، (٢) كلمة « بالقيء » سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ .

(٣) أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أويس ؛ وهو صدوق وضعفه من قبل حفظه ، وحديثه رواه الدارقطني (ص ٢٥١) ونسبه ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١٣٤) إلى البيهقي (٤) هشام ضعفه من قبل حفظه أيضاً . وقد قل ابن حجر عن الخليل أنه قال : « انكر الحفاظ حديثه في المواقع في رمضان من حديث الزهري عن أبي سلمة قالوا : وإنما رواه الزهري عن حميد ، قال : ورواه وكيع عن هشام بن سعد عن الزهري عن أبي هريرة سقطاً . قال أبو زرعة الرازي : اراد وكيع السرة على هشام بإسقاط أبي سلمة ، وحديثه في أبي داود (ج ٢ ص ٢٨٧) والدارقطني (ص ٢٥٢ و ٢٤٣) ونسبه في الفتح البيهقي ، ومثل هذا الذي اختلط فيه الأمر على الرازي لا يكون حسبة

والتالث رويناه من طريق عبد الجبار بن عمر عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال للواطئ في رمضان : « اقض يوماً مكانه » وعبد الجبار بن عمر ضعيف ، ضعفه البخاري ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابوداود السجستاني : هو منكر الحديث (١) *

والرابع رويناه من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : « أنه أمر الواطئ في نهار رمضان أن يصوم يوماً مكانه » . وهذا أسقطها كلها ! لأن الحجاج لا شيء ، ثم هو صحيفة (٢) *

ورويناه مرسلًا من طريق مالك عن عطاء بن السائب عن سعيد بن المسيب *

ومن طريق ابن جريج عن نافع بن جبير بن مطعم *

ومن طريق أبي معشر المدني عن محمد بن كعب القرظي ، كلهم : « أن النبي ﷺ أمره بقضاء يوم » . وهذا كله مرسل ، ولا تقوم بالمرسل حجة *

وتألفه لو صح منها ولو خبر واحد مسند من طريق الثقات لسارنا إلى القول به *

فان لجوا وقالوا : المرسل حجة ، ولا تضعف المحدثين !! *

قلنا لهم : فلا عليكم ! حدثنا يوسف بن عبد الله النري (٣) ثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا مطرف بن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال : « جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ يضرب نحره ويتف شعره ويقول : هلك الأبد ، فقال لرسول الله ﷺ : وما ذاك ؟ قال : أصبت أهل في رمضان وأنا صائم فقال لرسول الله ﷺ : هل تستطيع أن تعق رقبة ؟ قال : لا ، قال : تستطيع أن تهدي بدنة ؟ قال : لا ، قال : فاجلس (٤) فأني بعرق تمر » وذكر باقي الخبر ، وهكذا رويناه من طريق ابن جريج ، ومعمّر عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب — فليأخذوا بالبدنة في الكفارة في ذلك ، وإلا فالقوم متلاعبون !! *

وقلنا لهم : لو أردنا التعلق بما لا يصح لوجدنا خيراً من كل خبر تعلقتم به هنا ؛ كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — وعبد الرحمن بن مهدي قالاً جميعاً : ثنا سفيان — هو الثوري —

(١) عبد الجبار ضعيف جداً ، وحديثه أشار إليه اللواتي (ص ٢٥١) ونسب في فتح البقي (٢) في النسخة رقم ١٤ « هي صحيفة » (٣) في النسخة رقم ١٦ « النري » وهو خطأ ، ويوسف هذا هو الإمام بن عبد البر الأندلسي المالكي وهو عصره المتوفى وتأخرت وفاته عنه ولكنه أكرمته سنة ، وله ابن حرم سنة ٢٨٤ هـ ومات سنة ٥٦٦ هـ ، وله ابن عبد البر سنة ٣٨٨ هـ ومات سنة ٤٢٣ هـ عن ٩٥ سنة ومعهما نسخة (٤) زيادة قال القاضي ، من الموطأ

عن حبيب بن أبي ثابت حدثني أبو المطوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة ولا مرض — لم يقض عنه حيام الدهر وإن صامه » *

قال أحمد بن شعيب: وأبنا مؤمل بن هشام ثنا إسماعيل عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عمار بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة رخصها الله (١) لم يقض عنه صوم الدهر » *

قال أحمد بن شعيب: أبنا محمود بن غيلان ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة قال أخبرني (٢) حبيب بن أبي ثابت قال سمعت عمار بن عمير يحدث عن أبي المطوس، قال حبيب. وقد رأيت أبا المطوس، فصح لقاءه إياه (٣) *

فهذا أحسن من كل ما تملقوا به *

وأما نحن فلا نتمدح عليه، لأن أبا المطوس غير مشهور بالعدالة، ويعيدنا الله من أن نحتج بضعف إذا واقنا، ونرده إذا خالفنا *

وقال بمثل قولنا أفاضل السلف *

روينا من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن اليلاني. أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنهما فيما أوصاه به (٤). من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع (٥) * ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل (٦)

(١) في النسخة رقم ١٤ « رخصها الله له » زيادة « له » وهي ثابتة عند الحلبي وإبي داود (٢) في النسخة رقم ١٤ دناه (٣) هذه الأسانيد الثلاثة للحديث إبي المطوس لم أجدها في النسائي، ولسانها في السنن الكبرى، ورواية الطيالسي موجودة في مسنده (ص ٣٣١ رقم ٢٥٤٠)، والحديث رواه أيضاً الهارمي (ص ٢١٦) وأبو حنبل (ج ٢ ص ٢٨٨) والترمذي (ج ١ ص ٩٠) هندو القاري (ص ٢٥٢)، وفي بعض الروايات وعن ابن المطوس عن أبيه، وكل صحيح « فهو أبو المطوس وأبو حنبل أيضاً » قل ابن حجر عن زيد بن أبي أنيسة وعن حبيب إبي المطوس عن المطوس، وقال الترمذي: حديث لا يعرفه إلا من هذا الوجه، وصححه محمد — يعني البخاري — يقول: أبو المطوس اسمه زيد بن المطوس، ولا أعرف له غير هذا الحديث، وزاد ابن حجر عن البخاري: ولا أعرف سمع أبوه من أبي هريرة أم لا، وعن أحمد لا يعرفه ولا أعرف حديثه عن غيره، ومثل هذا لا يكفي للاحتجاج به، وقد قل ابن حجر في الفتح عن ابن خزيمة تصحيحه (ج ٤ ص ١١٤) ثم قال: هو اختص فمضى حبيب بن أبي ثابت اختلافاً كثيراً، فخلص فيه ثلاث علل: الاضطراب، والجمل، بحال إبي المطوس، ولفظه قساح يمين إبي هريرة (٤) في النسخة رقم (١٦) وفي الوصية (٥) قل ابن حجر في الفتح عن ابن حزم ولم ينسب إليه غيره وقال إن في الأسناد قطعاً (ج ٤ ص ١١٥) (٦) في الأصلين ومثله بن الهذيل. وهو خطأ ٤ صحناه من التتبع والتدقيق

عن عمر بن الخطاب . أنه أتى بشيخ شرب الخمر في رمضان ، قال للنخريين : للنخريين ولدانا صيام ! ثم ضربه ثمانين وصيره الى الشام ^(١) *
قال أبو محمد : ولم يذكر قضاء ولا كفارة *

ومن طريق سفيان عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه : أن علي بن أبي طالب أتى بالنجاشي ^(٢) قد شرب الخمر في رمضان ، فضربه ثمانين ثم ضربه من ألف عشرين ، وقال : ضربناك المشرك لجرأتك على الله وإفطارك في رمضان *
قال علي : ولم يذكر قضاء ولا كفارة *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن عمر بن يعلى الثقفي ^(٣) عن عرجة ^(٤) عن علي بن أبي طالب قال : من أفطر يوماً من رمضان متعمداً لم يقضه أبداً طول الدهر *
وعن ابن مسعود : من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر وإن صامه ^(٥) *

وبأصح طريق عن علي بن الحسين عن أبي هريرة : أن رجلاً أفطر في رمضان ، فقال أبو هريرة : لا يقبل منه صوم سنة *
ومن طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه . عن أبي هريرة : من أفطر يوماً من أيام رمضان لم يقضه يوم من أيام الدنيا ^(٦) *

قال أبو محمد : من أصل الحنفيين الذين يجاحشون عنه ^(٧) — ويتركون له السنن — أن الخبر إذا خالفه راويه من الصحابة كان ذلك عندهم دليلاً على ضعف ذلك الخبر أو نسخه ، قالوا ذلك في حديث ابن مغفل ، وأبي هريرة في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبماً لإحداً من التراب ، فتركوه ، لأنهم ادعوا أن أبا هريرة خالفه وقد كذبوا في ذلك بل قد صح عنه القول به ، وهذا مكان قد خالف فيه — أبو هريرة ما روى من هذا القضاء ، وخالفه أيضاً سعيد بن المسيب — على ما تذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فرأى علي من

(١) هذا الاثر في البخاري مختصراً ملحقاً (ج ٣ ص ٨٢) بلفظ وصيائنا ، بدل ولدانا ونسبه ابن حجر ليعدين منصور والبقوي في المحدثات (ج ٤ ص ١٤٤) (٢) النجاشي هذا شاعر اسمعيق بن عمرو الحارثي ، وقد عثر على ولادته عليه وكان مصنفين ، وكان يمدح ظاهراً في الخمر والفحشاء ، وهذا الاثر رواه الطحاوي (ج ٢ ص ٨٨) بإسنادين صحيحين ، وأشار إليه المؤلف في الاحكام (ج ٧ ص ١٦٦ و ١٦٧) وللنجاشي ترجمة في الاصابة (ج ٦ ص ٢٦٣ و ٢٦٤) (٣) عمر هذا هو ابن عبد الله بن يعلى ، وهو ضعيف متروك . (٤) هو ابن عبد الله الثقفي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان مجهول . (٥) انظر علي بن مسعود ما كلاهما من رواية عرفة ، ونسبها ابن حجر في الفتح للبيهقي (ج ٤ ص ١١٠) (٦) قلنا ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١١٤) عن المؤلف ، ولم ينسب الي غيره (٧) بالجيم والحاء المهملة والسين المجمة ، قال في اللسان : المجاحش والمجاهشة المزاول في الامر ، وجاحش القوم جبايتاً زهمهم ، وجاحش عن قسوس غير ما جاسا لانفع ، ثم حكى انه يكون بالسين للمجموع بالسين المهمة ، وكله بمعنى القناع والقتال

أفطر يوما من رمضان صوم شهر ، فينبغي لهم إسقاط القضاء المذكور في الخبر بهاتين الروايتين *

فان قالوا : قد رواه غير أبي هريرة وغير سعيد *

قلنا : وغسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا قد رواه غير أبي هريرة *

فان قالوا : محال أن يكون عند أبي هريرة هذا الخبر وبقي بخلافه *

قلنا : فقولوا هذا في خبر غسل الاناء : محال أن يكون عنده ذلك الخبر وبخلافه . وهذا ما لا يخلص لهم منه *

٧٣٦ — مسألة — ولا قضاء الا على خمسة فقط : وهم الحائض ، والنفساء ، فانهما يقضيان أيام الحيض والنفساء : لا خلاف في ذلك من أحد ، والمريض ، والمسافر سفرأ تقصر فيه الصلاة ، لقول الله تعالى . (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) والمتقي عمدا ، بالخبر الذي ذكرنا قبل ، وهذا كله أيضا يجمع عليه في المريض والمسافر اذا أفطرا ، وكلهم مطيع لله تعالى ، لا آثم عليهم ، الا المتقي ، وهو ذاكر ، فانه آثم ولا كفارة عليه *

٧٣٧ — مسألة — ولا كفارة على من تعمد فطرا في رمضان بما يباح له ، الامن وطه . في الفرج من امرأته أو أمته المباح له وطؤهما اذا لم يكن صائما فقط فان هذا عليه الكفارة ، على ما نصف بعد هذا ان شاء الله تعالى ، ولا يقدر على القضاء ، لما ذكرناه . برهان ذلك : أن رسول الله ﷺ لم يوجب الكفارة إلا على واطيء (١) امرأته عامدا ، واسم امرأته يقع على الأمة المباح وطؤها ، كما يقع على الزوجة ولا يجمع للرأفة من لفظها ، لكن جمع المرأة على نساء ، ولا واحد للنساء من لفظه ، قال تعالى : (نساؤكم حرث لكم) فدخل في ذلك — بلا خلاف — الأمة المباحة ، والزوجة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ (٢) فقال : هلك يارسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان ، قال :

(١) في النسخة رقم (١٦) : لا عن وطه . (٢) في مسلم (ج ١ ص ٣٠٦) : قال النبي صلى الله عليه وسلم .

هل تجد ماتعت رقة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ماتطم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، ثم جلس ، فأبى النبي ﷺ بمرق (١) فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : أفقر منا ؟ فابى ، لا يتأهل أهل بيت أحوج إليه منا !! فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ، ثم قال : اذهب فأطعمه أهلك .
قال أبو محمد : هكذا رواه منصور بن المعتمر ، وشعيب بن أبي حمزة ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، ومعمرو ، ومسدد ، وعراك بن مالك (٢) كلهم عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، وخالف أشهب في هذا اللفظ سائر أصحاب الليث .
فلم يوجب عليه السلام الكفارة على غير من ذكرنا ، وقد قال عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يحل مال أحد بغير نص أو إجماع (٣) متيقن ، ولا يحل لأحد إيجاب غرامة لم يوجبها القرآن ولا رسول الله ﷺ ، فيتعدى بذلك حدود الله ، ويبيع المال المحرم ؛ ويشرع ما لم يأذن به الله تعالى .

فان قيل : فلم لم توجبوا الكفارة على كل من أفطر في رمضان فطراً لم يسجله ، بأى شيء أفطر ؟ بما رويتموه من طريق مالك وابن جريج ويحيى بن سعيد الأنصاري ، كلهم عن الزهري ، ومن طريق أشهب عن الليث عن الزهري ، ثم اتفقوا ، عن حميد ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رجلاً أفطر في نهار رمضان ، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعقوبة . أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا ؛ فقال : لا أجد ، فأبى رسول الله ﷺ بمرق تمر ، فقال : خذ هذا فصدق به ، فقال : يا رسول الله لا أجد أحوج إليه مني ! فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ، وقال : كله » .
قلنا : لأنه خبر واحد ، عن رجل واحد ، في قصة واحدة ، بلا شك ، فرواه من ذكرنا عن الزهري بجملاً مختصراً ، ورواه الآخرون الذي ذكرنا قبل ، وآتوا بلفظ الخبر كما وقع ، وكما سئل عليه السلام ، وكما أفتى ، وبينوا فيه أن تلك القضية (٤) إنما كانت وطأ لأمرائه ، ورتبوا الكفارة كما أمر بها رسول الله ﷺ ، وأحال مالك ، وابن جريج ، ويحيى صفة الترتيب ، وأجملوا الأمر ، وآتوا بغير لفظ النبي ﷺ ، فلم

(١) بفتح العين المهملة وفتح الراء ، وقال بإسكان الراء : وهو المكتل ، وهو منسوخ من نتائج المحرم

(٢) عراك - بكسر العين المهملة ، ورواه عن الزهري من رواية الأكارين الأصغر ، وكلاماً تامي ، إلا أن الزهري أسمر منه ، وقد نقل ابن حجر في تهذيبه عن الزهري معناه يروى أيضاً عن أبي هريرة بغير حواصة (٣) في نسخة رقم (١٦) ولا إجماع (٤) في نسخة رقم (١٦) ، انقصة .

يجز الأخذ بما روه من ذلك ، مما هو لفظ (١) من دون النبي عليه السلام ، من اختصر الخبر وأجمله ، وكان الفرض أخذ قيا النبي عليه السلام كما أفتى بها ، بنص كلامه فيما أفتى به . *

فان قيل : فانا نقيس كل مفطر على المفطر بالوطء ، لانه كله فطر محرم . قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هنا هذا القياس باطلا ، لانه قد جاء خبر المتقي عمداً ، وفيه القضاء ، ولم يذكر فيه كفارة ، فالذي جعل قياس سائر المفطرين على حكم الواطء ، أولى من قياسهم على حكم المتعمد للقي ؟ والآكل والشارب أشبه بالمتعمد للقيء منها بالواطء ، لأن فطرهم كلهم من حلوقهم لا من فروجهم ، بخلاف الواطء ، ولأن فطرهم كلهم لا يوجب الفصل ، بخلاف فطر الواطء . فهذا أصح في القياس ، لو كان القياس حقا . *

وقد أجمعوا على أنه لا كفارة على المتعمد لقطع صلاته ؛ والصلاة أعظم حرمة وآكد من الصيام ، فصارت الكفارة خارجة عن الأصل ، فلم يجز أن يقاس على خبرها . فان قال : إني أوجب الكفارة على المتعمد للقيء ، لاني أدخله في جملة من أفطر فأمر بالكفارة ، وأجعل هذا الخبر الذي رواه مالك ، وابن جريج ، ويحيى عن الزهري : زائداً على ما في خبر المتعمد للقيء . *

قلنا : هذا لازم لكل من استعمل (٢) لفظ خبر مالك ، وابن جريج عن الزهري لازم له ، والا فهو متناقض ، وقد قال بهذا بعض الفقهاء ، وروى عن أبي ثور ، وابن الماجشون ، الا أن من ذهب الى هذا لم يكلم الا في تغليب رواية سائر أصحاب الزهري التي قدمنا (٣) على ما اختصره هؤلاء فقط . *

وليس إلا قولنا أو قول من أوجب الكفارة والقضاء على كل مفطر ، بأي وجه أفطر ، بمعموم رواية مالك ، وابن جريج ، ويحيى ، وبالقياس جملة على المفطر بالوطء ، وبالنقي . وأما الحنفيون والمالكيون والشافعيون فلم يتعلقوا بشيء من هذا الخبر أصلاً ، ولا بالقياس ، ولا بقول أحد من السلف ؛ لأنهم أوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء فتعدوا (٤) ما رواه جمهور أصحاب الزهري ، وأسقطوا الكفارة عن بعض من أفطر بغير الوطء ، مما قد أوجبه فيه غيرهم ، فخالقوا ما رواه مالك ، ويحيى ، وابن جريج

(١) في النسخة رقم (١٦) «ما هو من لفظ» (٢) في النسخة رقم (١٦) «هذا لان كل من استعمل» الخبر التركيب قلن غير واضح في النسختين (٣) في النسخة رقم (١٦) «رواية أصحاب الزهري الذي قدمنا» (٤) في النسخة رقم (٤) «دفعوا» وهو خطأ .

خالفوا كل لفظ خبر ورد في ذلك جملة ! وخالفوا القياس ، إذ لم يوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء وبالوطء ، ولم يتبعوا ظاهر الآثار ، إذ أوجبوها على بعض من أفطر بغير الوطء ! على ما نذكر من أقوالهم بعد هذا ، فلا يجوز إيهامهم بأنهم تعلقوا في هذا الموضوع بشيء من الآثار ، أو بشيء من القياس — : على من نبهناه (١) على تناقض أقوالهم في ذلك !! وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وقد اختلف السلف في هذا ، فذكر أن شاء الله تعالى ما يسر الله عز وجل لذكره من أقوالهم ، ثم نعقب بأقوال الحنفيين والمالكيين والشافعيين ، التي لا متعلق لها بالقرآن ولا بشيء من الروايات ، والسنن ، لأصحيحها ولا سقيمها ، ولا باجماع ، ولا بقول صاحب ، ولا بقياس ، ولا برأى له وجه ، ولا باحتياط . وبالله تعالى تأييد *

قالت طائفة : لا كفارة على مفطر في رمضان بوطء ولا بغيره *

ورونا باصح إسناده عن الحاجب بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن المغيرة — هو ابن مقسم — عن إبراهيم النخعي ، في رجل أفطر يوماً من رمضان ، قال : يستغفر الله ويصوم يوماً مكانه *

وعن الحاجب بن المنهال عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان ، وأيوب السخيتاني ، وحبيب بن الشهيد وهشام بن حسان ، قال حماد : عن إبراهيم النخعي ، وقال أيوب ، وحبيب ، وهشام كلهم : عن محمد بن سيرين ، ثم اتفق إبراهيم ، وابن سيرين ، فيمن وطئ عمداً في رمضان : أنه يتوب إلى الله تعالى ، ويتقرب إليه ما استطاع ، ويصوم يوماً مكانه (٢) *

ورويناه أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين ، فيمن أكل يوماً من رمضان عامداً ، قال : يقضى يوماً ويستغفر الله *

ومن طريق الحاجب بن المنهال : ثنا جرير بن حازم حدثني يعلى بن حكيم قال : سألت سعيد بن جبير عن رجل وقع بامرأته في رمضان : ما يكفره ؟ فقال : ما ندرى ما يكفره ! ذنب أو خطيئة يصنع (٣) الله تعالى به فيه ما يشاء ؛ ويصوم يوماً مكانه * ومن طريق حجاج بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن اسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي أنه قال فيمن أفطر يوماً من رمضان : لو كنت أنا لصمت يوماً مكانه *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، على ما نبهناه به موطأ (٢) سيأقروا عن النخعي ما يخالف هنا وأنه قال : يصوم ثلاثة آلاف يوم !! (٣) في النسخة رقم (١٦) حتى يصنع ، وزيادة حتى ، لا معنى لها .

فهؤلاء ابن سيرين، والنخعي، والشعبي، وسعيد بن جبيرة لا يرون على الواطئ في نهار رمضان عامداً كفارة *.

وقالت طائفة بالكفارة، ثم اختلفوا *

فروينا من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج (١) الكلبي عن عوف بن مالك الأشجعي قال قال عمر بن الخطاب : صوم يوم من غير رمضان وأطعام مسكين يعدل يوماً من رمضان ، وجمع بين أصبعيه *
قال أبو محمد : وعهدنا هم يقلدون عمر في أجل العنين ، وفي حد الخمر ثمانين ، ولا يصح في ذلك شيء عن عمر ، فليقلدوه هنا ؛ فهو أثبت عنه مما يقلدوه (٢) ولكنهم متحكمون بالباطل في الدين !! *

وقالت طائفة كما روينا عن المعتمر بن سليمان : قرأت على فضيل عن أبي حريز (٣) قال حدثني أبيقع (٤) قال : سألت سعيد بن جبيرة عن أفطر في رمضان ؟ فقال : كان ابن عباس يقول : من أفطر في رمضان فضليه عتق رقبة ، أو صوم شهر ، أو أطعام ثلاثين مسكيناً ، ومن وقع على امرأته وهي حائض ، وسمع أذان الجمعة ولم يجمع ، وليس له عذر — : كذلك عتق رقبة *

قال علي : وهذا قول لا نص فيه ، وعهدنا بالحنيفيين يقولون في مثل هذا — اذا وافق أهواءهم (٥) — : مثل هذا لا يقال بالرأي ، فلم يبق الا انه توقيف ، فيلزمهم أن يقولوه هنا ، والا فهم متلاعبون بالدين !! *

وقالت طائفة كما روينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي ، في رجل أفطر يوماً من رمضان : يصوم ثلاثة آلاف يوم (٦) *
وقالت طائفة كما روينا من طريق حماد بن سلمة : أنا حماد أنه سأل الحسن البصري عن رجل أفطر في رمضان (٧) أربعة أيام يأكل ويشرب وينكح ؟ فقال الحسن : يعتق

(١) هو من التابعين وغزا القسطنطينية مع عوف بن مالك (٢) في السنن رقم (١٦) «قلدوا» (٣) حريز - جنت الحاء المهمة وكسر الراء وآخره زاي ، وأبو حريز هو عبد الله بن حزين الأزدي قاضي سجستان ، وهو ضعيف ، وفي النسبة رقم ١٤ «عن ابن جرير» وهو تصحيف (٤) بالياء التحتية والفاء ، بوزن احد ، ولم يعرف اسم أبيه ، وقال النسائي : «أبو حريز ضعيف وأبضع لأعرنه» وقال البخاري : «أبضع عن ابن عمر في الطيور منكر وأبضع هذا عن سعيد عن ابن عباس يظهر من كلام ابن حجر في التهذيب انه رواه النسائي ؛ ولكن لم أجده فيه ، فقله في السنن الكبرى (٥) في النسبة رقم (١٦) «أراهم» (٦) سبق قريبا عن النخعي ما يخالف هذا وأنه قال يستغفر الله ويصوم يوماً مكانه (٧) في السنن رقم (١٦) «أفطر من رمضان» .

أربعة رقاب ، فإن لم يجد فأربع ^(١) من البدن ، فإن لم يجد فعشرين صاعاً من تمر لكل يوم ، فإن لم يجد صام لكل يوم يومين *

وقد ذكرنا مثل ^(٢) هذا مرسلًا عن النبي ﷺ من طريق سعيد بن المسيب * وروينا أيضاً من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة والحسن أن النبي ﷺ قال في الذي وطئ امرأته في رمضان : رقة ، ثم بدنة * ثم ذكر نحو حديث الزهري في العرق من التمر *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن : « أن رجلاً أتى النبي ﷺ وقد واقع أهله في رمضان ، فقال له عليه السلام : أعتق رقة ، قال : لا أجد ، قال : أهد بدنة ، قال : لا أجد ، قال : صم شهرين ، قال : لا أستطيع ، قال : أطعم ستين مسكيناً ، قال : لا أجد ، فأتى النبي ﷺ بمكثل فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : يا رسول الله : ما بينهما أهل بيت أحوج منا ، قال : كله أنت وعيالك *

ومن طريق حماد بن سلة : أنا عمارة بن ميمون عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ أمر الذي وقع بامرأته ^(٣) في رمضان أن يعتق رقة ، قال : لا أجد ، قال : أهددياً ، قال : لا أجد » وذكر باقي الحديث *

فإن تعللوا في مرسل سعيد ^(٤) بأنه ذكر له مارواه عطاء الخراساني عنه من ذلك فقال سعيد : كذب ، إنما قلت له : تصدق تصدق — : فإن الحسن ، وقادة ، وعطاء قد رووه أيضاً مرسلًا وفيه الهدى بالبدنة ^(٥) *

قال أبو محمد : عهدنا بالحنيفيين والمالكيين يقولون : المرسل كالسند ، وهذا مرسل من طرق ، فيلزمهم القول به ، لأنه زاد على سائر الأحاديث ذكر الهدى *

وأيضاً من طريق القياس : فإن البدنة والهدى يجبر بهما نقص الحج ، ولم نجد شيئاً من الأعمال يجبر نقصه بكفارة إلا الحج ، والصوم فيجب أن يكون للهدى في الصوم مدخل كماله في الحج ، ولكن القوم لا يثبتون على شيء !! *

وأما نحن فلا حجة في مرسل عندنا أصلاً ^(٦) *

وقالت طائفة كما ^(٧) روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : سألت سعيد بن المسيب عن رجل أكل في رمضان عامداً ؟ فقال : عليه صيام شهر ، قلت :

(١) كنا رسم بدون الآلف في الأصلين منصوباً ، وهو صحيح على ما قدنا قريبا (٢) في النسخة رقم (١٤) ، بمثل (٣) في النسخة رقم (١٦) موقع على امرأته (٤) قوله « سعيد ، سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « بالبدنة » (٦) في النسخة رقم (١٦) « فلاحية عندنا في مرسل » (٧) في النسخة رقم (١٦) « ما »

يومين ؟ قال : صيام شهر ، قال : فعددت أياما فقال : صيام شهر
ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في الذي
يفطر يوما من رمضان متعمداً : عليه صوم شهر *

ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب
قال : عليه لكل يوم أظفر شهر *

قال علي : يحتمل هذا القول أنه أراد شهراً شهراً عن كل يوم ، ويحتمل مارواه
معمر من أن عليه لكل يوم أظفر شهراً واحداً وهذا أظهر وأولى ، لتيقن ^(١) الروايات عنه .
وحجة من قال بهذا مارواه من طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار قال .
ثنا أحمد بن يحيى الصوفي الكوفي ثنا أبو غسان ثنا مندل ^(٢) عن عبد الوارث ^(٣) عن
أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من أظفر يوماً من رمضان فعليه صوم شهر » *

قال علي : مندل ضعيف ، وعبد الوارث مجهول ، ولو صح لقنابه ، ويلزم القول
به من لم يبال بالضعفاء ، لانه زائد على سائر الاخبار ، ويلزم ايضا المالكيين القائلين بأن
نية واحدة في اول الشهر تجزئ ، لجمعه ، لانه كله كصلاة واحدة ويكفي واحد *

وقالت طائفة كباروينا من طريق الشافعي : ان ربيعة قال : من أظفر يوماً من رمضان
عامداً فعليه صيام اثني عشر يوماً ، لان الله عز وجل تخيره من اثني عشر شهراً ! قال
الشافعي : يجب على هذا ان من ترك صلاة من ليلة القدر ان يقضي ثلاثين ألف صلاة !
لان الله تعالى يقول : (ليلة القدر خير من ألف شهر) ! *

وقال الحنفيون والمالكيون ما نذره ان شاء الله تعالى ، وهي اقوال لا تؤثر كما هي
عن احدهم من السلف *

فاما الشافعيون فهم أقل الثلاث الطباقي تناقضا ، وذلك انهم قالوا : لا تجب الكفارة
على مفطر عمدا في رمضان الاعلى من جامع انسانا او ببيعة في فرج او دبر ، فان من
فعل ^(٤) هذا تجب عليه الكفارة بالا يلاج ، امنى أم لم يمن ، والكفارة عنده كاذكرنا
قبل من رواية الجمهور عن الزهري عن حميد عن ابي هريرة عن النبي ﷺ ، ولم ير على

(١) في النسخة رقم (١٦) «دلتحق» (٢) مندل - بالم المثلة واسكان التوضيح هذا للمهمة وهو ابن علي العنزي
وهو ضعيف كما قال المؤلف (٣) عبد الوارث هذا مجهول كما قال المؤلف ، ونقل الترمذي عن البخاري انه منكر
الحديث ، وله ترجمة في لسان الميزان (ج ٥ ص ٨٥) وحديثه هنا رواه الفاروقى (ص ٢٥٧) من طريق ابي نعيم
الفضل بن كعب عن مندل عن ابي هاشم عن عبد الوارث عن انس ، فزاد الاسناد «عن ابي هاشم» كما ترى ؛ وكذلك نقله
في لسان الميزان ، وظله سقط من كتاب البزار ومن كتاب المؤلف ، وقال الفاروقى عقبه : «هذا اسناد غير ثابت : مندل -
ضعيف من دون انس ضعيف ايضا» (٤) في النسخة رقم (١٦) «فان فعله

المرأة الموطوءة كفارة ، في اشهر الأحوال عنه ، ولاعلى من تعمد الأكل والشرب أو غير ذلك ، ولم يجعل في كل ذلك إلا القضاء فقط ^(١) فحس الواطئ لامرأة محرمة عليه على واطئ امرأته ، وقاس من أتى ذكرأ على من أتى امرأته ، وقاس من أتى بهيمة على من أتى أهله ، وليس شيء من ذلك في الخبر ، ولم يقس الآكل والشارب ، والمجماع دون الفرج فيمنى والمرأة الموطوءة — : على الواطئ امرأته ، وهذا تناقض *

فان قال أصحابه : قسنا الجماع على الجماع ، والأكل والشرب على المتعمد للقاء * قلنا : فهلا قسمت جماع البهيمة على جماع المرأة في إيجاب الحد ؟ كما قسموه عليه في إيجاب الكفارة ؟ وهلا قسم المرأة الموطوءة على الرجل الواطئ في إيجاب الكفارة ؟ فهو وطئ واحد ، هما فيه معا ؟ وهلا قسمت الجماع دون الفرج عامداً فيمنى على الجماع في إيجاب الكفارة عليه ؟ فهذا أقرب ^(٢) اليه منه الى الأكل ؟ وهذا تناقض قبيح في القياس جداً *

وأما المالكيون فتناقضهم أشد ، وهوانهم أوجبوا الكفارة والقضاء على المفطر بالأكل أو الشرب ، وعلى من قبل فأمضى ، أو باشر فأمضى ، أو تابع النظر فأمضى ، وعلى من أكل أو شرب أو جامع شاكا في غروب الشمس فاذا بها لم تغرب ، وعلى من نوى الفطر في نهار رمضان وإن لم يأكل ولا شرب ولا جامع ، اذا نوى ذلك أكثر النهار ؛ وعلى المرأة تمس فرجها عامدة ^(٣) فتزول *

ورأى على المرأة ^(٤) المكرهة على الجماع في نهار رمضان القضاء ، وأوجب على الواطئ لها الكفارة عن نفسه وكفارة أخرى عنها . وهذا عجب جدا !! ولم ير عليها إن اكرها على الأكل والشرب كفارة ، ولاعلى الذئ اكرها ان يكفر عنها !! ولاعلى التي جمعت نائمة ، لا عليها ولا عليه عنها ! وهذا تناقض ناهيك به !! ولئن كانت الكفارة عليها فاجزئ ان توجب الكفارة على غيرها !! ولئن لم تكن الكفارة عليها فأبعد من ذلك ان تجب على غيرها عنها !! *

وأبطلوا صيام من قبل فأنهظ ، أو أمضى ولم ين ^(٥) ، أو باشر أو لمس فأمضى ولم ين ، ومن نظر الى امرأة — غير عامد لذلك — وتابع النظر فأمضى ولم ين ، أو نظر نظرة ولم يتابع النظر فأمضى ، ومن تمضمض في صيام نهار رمضان فدخل الماء حلقه عن

(١) كلمة فقط يضاف اليها في المتن (١٦) (٢) في المتن (١٦) فهو أقرب (٣) كلمة عامدة ، زاد من النسخة رقم (١٦) (٤) في المتن (١٦) وعلى المرأة ، بخلاف رأى ، وهو خطأ (٥) في المتن رقم (١٦) أو أمضى ، ولم ينفوه خطأ غريب

غير تعمد ، ومن أكل ناسيا ، أو شرب ناسيا ، أو وطئ (١) ناسيا ، أو كان ذلك وهو لا يوقن بطلوع الفجر فإذا بالفجر قد طلع ، أو كان ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب ، ومن أكل شاكا في طلوع الفجر ثم لم يوقن بأنه طلع ولا أنه لم يطلع ، ومن أقام مجنونا يوما من رمضان (٢) ، أو أياما ، أو رمضان كله ، أو عدة شهور رمضان من عدة سنين ، ومن أغشى عليه أكثر النهار ، ومن أغشى عليه أياما من رمضان ، والمرضع يخاف على رضيعها ؛ والمرأة تجامع نائمة ، والمكره على الأكل والشرب ، ومن حسب في حلقه ماء وهو نائم ، ومن احتقن ، ومن اكتحل بكحل فيه عقاقير ، ومن بلع حصاة *

وأوجبوا على كل من ذكرنا القضاء ، ولم يروا في شيء من ذلك كفارة * وهذا تناقض لاوجه له أصلا ، لامن قرآن ، ولامن سنة ، ولامن رواية فاسدة ، ولامن إجماع ، ولامن قول صاحب ، أو تابع ، ولامن قياس ، ولامن رأى له وجه ؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله *

وقد رأينا بعض مقلديه يوجبون على طحاني الدقيق والحناء ، ومغربي الكتان والحبوب -- : القضاء ، ويطلون صومهم ، ولا يوجبون عليهم في تعمد ذلك كفارة ! ويدعون أن هذا قياس (٣) قول مالك ! وهذا تخليط لانفاير له !! ويلزمهم إبطال صوم كل من سافر فشى في غيرة على هذا *

ولم ييطل صوم من قبل أو باشر فلم ينمظ ولا أمذى ولا أمني ، ولا صوم من أمني من غير نظر ولا لمس ، ولا صوم تطوع بدخول الماء في حلق فاعله من المضضة ، ولا صوم متطوع صب الماء في حلقه وهو نائم ! وهذا عجب جداً !! أن يكون أمر واحد (٤) ييطل صوم الفرض ولا ييطل صوم التطوع !! *

ولم ييطل صوم من جن ، أو أغشى عليه أقل النهار ، وهذا عجب آخر ! * ولم ييطل صوم من نام النهار كله ، وهذا عجب زائد !! * ولا ندرى قوله فيمن نوى الفطر أقل النهار : أيرى عليه القضاء وييطل صومه بذلك ؟ أم يرى صومه تاماً ؟ إلا أنه لا يرى فيه كفارة بلا شك * ولم ييطل الصوم بالفتائل تستدخل لنواء ، ولا تقف الآن على قوله في السعوط

(١) في النسخة رقم (١٦) صلى ، بدل وطئ ، وهو خطأ غريب (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي رمضان (٣) في النسخة رقم (١٤) دقائه (٤) في النسخة رقم (١٦) وأمرؤ واحد ، وهو خطأ

والتقطير في الأذن *

ولم يطل الصوم بكحل في العين لاعتقار فيه ، ولا بمن تعمد بلع ما يخرج منه من بين
أضراسه من الحذينة ونحوها ، ولا بمضغ الملك ، وإن استدعى الرقي ، وكرهه *
قال أبو محمد : إن كان لا يطل الصوم فلم يكرهه !! *

وهذه أقوال لا تحتاج من إبطالها إلى أكثر من إيرادها ١١ *

وأما الخفيفون فأفسد الطباقي أقوالا ، وأسمجها تناقضا ^(١) وأبعدها عن المعقول *
وهو أن أبا حنيفة أوجب الكفارة والقضاء على من وطئ في الفرج — خاصة —
امراة ، حلاله أو حراما ، وعلى المرأة عن نفسها ، وعلى من أكل ما يتغذى به ،
أو شرب ما يتغذى به ، أو بلع لوزة خضراء ، أو أكل طينا لإرمينيا خاصة ^(٢) *

وأبطل صوم من لاط بأنسان في دبره فأمئ ، أو ببسمة في قبل أو دبر فأمئ ، ومن
بقي إلى بعد الزوال لا ينوي صوما ، ومن قبل ذا كرا لصومه فأمئ ، ومن لمس كذلك
فأمئ ، أو جامع كذلك دون الفرج فأمئ ، ومن تمضمض فدخل الماء في حلقه وهو ذا كرا
لصومه ، ومن أكل ، أو شرب ، أو جامع ^(٣) بعد طلوع الفجر وهو غير عالم بطلوعه ثم علم يوم
فعل شيئا من ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فاذا بها لم تغرب ، ومن جن في يوم من رمضان ،
أو أياما ، أو الشهر كله إلا ساعدا واحدة منه ، ومن أغشى عليه الشهر كله ، ومن أغشى عليه بعدما
دخل رمضان ، حاشا يوم الليلة التي أغشى عليه فيها ، والمرضع تخاف على رضيعها ،
ومن أصبح صائما في السفر ثم جامع أو أكل أو شرب عامدا ذا كرا ، ومن جامع
أو أكل ، أو شرب عمدا ثم مرض من نهاره ذلك ، أو حاضت إن كانت امرأة ، ومن
أصبح في رمضان لا ينوي صوما ثم أكل ، أو شرب ، أو جامع في صدر النهار ، أو في آخره ،
والمرأة تجامع وهي نائمة ، أو مجنونة ، أو مكروهة ^(٤) ، ومن احتقن أو استعط أو قطر
في أذنه قطورا *

واختلف قوله فيمن قطر في إحليله قطورا ، فرة أبطل صومه ، ومرة لم يطله *

وأبطل صوم من داوى جاققة به أو مأمومة بنواء رطب ، والافلا *

وأبطل صوم من بلع حصاة عامدا ، أو بلع جوزة رطبة أو يابسة ، أو لوزة يابسة

ومن رفع رأسه إلى السماء فوقع نقط ^(٥) من المطر في حلقه *

(١) في المنتقى رقم (١٦) ، واغشيها تناقضا (٢) مكنا مذهب الحنفية ، قال في فتح القدير (ج ٢ ص ٦٨ و ٦٩) :
« وفي ابتلاع الحرة الرطبة الكفارة لأنها تاكل كأي غلاف المجرة فلذا اقرت » ، وقال أيضا : « ويجب بالطين
الارضى وبغيره على من متادا كله كالسمي والطفل لاهل من لم يمتد » (٣) قوله « أو جامع » زيادة من المنتقى رقم (١٤) .

(٤) في المنتقى رقم (١٦) « أو مدخلة » وهو خطأ (٥) في المنتقى رقم (١٤) « نقطة » .

وأوجوا في كل ذلك القضاء ولم يروا في شيء من ذلك كفارة *
 ولم يطلوا صوم من لا طيب ذكر فأولج إلا أنه لم ينزل ! ولا صوم من أتى بهيمة
 في قبل أو دير إلا أنه لم ينزل ! ولا صوم من أولج في دير امرأة إلا أنه لم ينزل ! وروا
 صومه في كل ذلك تاماً صحيحاً لا قضاء فيه ولا كفارة !!! (١) *

ولم يطلوا صوم من اكتحل بعقاقير أو غيرها ، وصل إلى الحلق أولم يصل ،
 ولا صوم من تابع النظر إلى فرج امرأة فأمسى ، ولا صوم من قبل أو باشر فأمسى
 ولم يمن ، ولا صوم من أكل ناسياً ، أو جامع ناسياً ، أو شرب ناسياً ، ولا صوم من جامع
 أو شرب ، أو أكل شاكاف الفجر لم يتيقن أنه أكل بعد الفجر ، أو جامع بعده ، أو شرب بعده *
 ومنع للقادم من سفر فوجد امرأته قد طهرت من حیضها أن يجامعها ، فليت شرى !
 إن كانا صائمين ، فلا أوجب عليهما الكفارة ؟ وإن كانا غير صائمين ، فلم منهما ؟ *
 ولا أبطل صوم من أخرج من بين أسنانه طعاماً — أقل من حصّة — فبله عامداً
 ذا كراً لصومه *

قال أبو محمد فن أعجب شأنه ، أو أقبح قولاً من يرى اللياسة (٢) وإتيان البيمة عمداً
 في نهار رمضان لا ينقض الصوم !! *
 ويرى أن من قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تقييلها وهو صائم فأمسى فقد
 بطل صومه !! *

أو من فرق بين أكل ما يغني وما لا يغني ؟ ولا ندري من أين وقع لهم هذا ؟ *
 وعن رأى أن من قبل زانية أو ذكرأ أو باشرهما في نهار رمضان فلم ينقض ولا أمسى
 أن صومه صحيح (٣) تام لا داخله فيه ؟ *
 ومن قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تقييلها وهو صائم فأنقض أن صومه قد بطل
 ومن يرى على من أكل ناسياً القضاء ويطل صومه *
 ويرى أن من أكل متعمداً ما يخرج من بين أضراسه من طعامه أن صومه تام *
 فهل في العجب أكثر من هذا !! *

(١) أما إتيان الذكرا والمرأة في الدبر فإن مذهب الحنفية إبطال الصوم به وجوب القضاء والكفارة وسواهما إلا أن
 أبو حنيفة ، إلا أنه روى عن أبي حنيفة ، أنه لا يجب الكفارة تألجا في الموضع المكروه اعتباراً بالحد عند المصالح
 تجنب لأن الجنابة متكاملة لقضاء الشهوة ، هذه عبارة الهداية بالحرف . وأما إتيان البيمة فقال الهداية : « ولو جامع
 ميتة أو بهيمة فلا كفارة أنزل أولم ينزل ، وقال صاحب العناية « فإن أنزل فعليه القضاء ، فتح القدير (ج ٢ ص ٧٠) وانظر
 الجسوطي (ج ٣ ص ٧٩) (٢) كذا في الأصلين والمروفي بالولو ولم أجده بالياء (٣) كلمة صحيح ، زاد فتن
 النسخة رقم (١٦) »

والمعجب كله في إيجابهم ^(١) الكفارة على بعض من أفطر من غير الجامع قياساً على الجامع ، ثم إسقاطهم الكفارة عن بعض من أفطر من غير الجامع وكلاهما مفطر ، وتركوا القياس في ذلك ولم يلتزموا النص !! *

وأوجبوا الكفارة على المكرهة على الوطء ، وهي غير عاصية بذلك ، وأسقطوها عن المتعمد للقبل ^(٢) فيمضى ، وهو عاص !! *

فان قالوا : ليس عاصياً *

قلنا : فالذى قبل فأمضى إذن ليس عاصياً ، فلم أوجبتموها عليه !! *

وهذه تخالط لا نظير لها !! ولا متعلق لم أصلاً بشئ من الأخبار ، لأنهم فرقوا بين المفطرين في الحكم ، فلم يأخذوا برواية من روى : « أن رجلاً أفطر فأمره النبي عليه السلام بالكفارة » ولا برواية من روى « أن رجلاً وقع على امرأته وهو صائم فأمره النبي عليه السلام بالكفارة » فيقتصروا عليه ، ولا قاسوا عليه كل مفطر *

وأسقطوا الكفارة عن تعمد الفطر في قضاء رمضان ، وفي صوم نذر ، وفي شهري الكفارة ، وقد صح عن قتادة إيجاب الكفارة في قضاء رمضان إذا أفطر فيه عامداً ، وتركوا هنا القياس ، لأنه صوم فرض ، وصوم فرض ، وتعمد فطر ، وتعمد فطر *

فان قيل : فن أين أسقطتم الكفارة عن وطئ امرأة محرمة عليه في الفرج ؟ وعن المرأة الموطوءة باكره أو بمطوعة ؟

قلنا : لأن النص لم يرد إلا فيمن وطئ امرأته ، ولا يطلق على من وطئها في غير الفرج اسم واطئ ، ولا اسم مواقع ، ولا اسم مجامع ، ولا أنه وطئها ؛ ولأنه وقع عليها ، ولأنه جامعها ، إلا حتى يضاف إلى ذلك صلة البیان ، فإيجاب الكفارة على غير من ذكرنا مخالف للسنة وتعدى لحدود الله تعالى في ذلك ، وإيجاب ما لم يوجبه *

وأما المرأة فوطوءة ، والموطوءة غير الواطئ ، فالأمر في سقوط الكفارة عنها على كل حال أوضح من كل واضح *

وأيضاً : فان واطئ الحرام لا يصل إلى الوطء إلا بعد قصد إلى ذلك بكلام أو بطش ولا بد ، وكلا الأمرين معصية تبطل الصوم ، فلم يجامع إلا وصومه قد بطل . وبالله تعالى التوفيق *

فان قيل : فانكم توجبونها على من وطئ امرأته أو أمته وهما حائضان *

قلنا : لأن رسول الله ﷺ أوجبا على من وطئ امرأته جملة ، ولم يسأله : أحائضاً

هي أم غير حائض ؟ *

٧٣٨ — مسألة — ومن وطئ عمداً ^(١) في نهار رمضان ثم سافر في يومه ذلك أوجن، أو مرض لا تسقط عنه الكفارة، لأن ما أوجه الله تعالى فلا يسقط بعد وجوبه إلا بنص، ولا نص في سقوطها، لما ذكرنا. وقال أبو حنيفة وأصحابه: تسقط بالمرض ولا تسقط بالسفر *

٧٣٩ — مسألة — وصفة الكفارة الواجبة هي كما ذكرنا في رواية جمهور أصحاب الزهري: من عتق رقبة ^(٢) لا يجزئها غيرها ما دام يقدر عليها، فإن لم يقدر عليها ^(٣) لزمه صوم شهرين متتابعين، فإن لم يقدر عليها لزمه حيثنأ اطعام ستين مسكيناً *

فان قيل: هلا ^(٤) قلتم بما رواه يحيى الأنصاري، وابن جرير، ومالك عن الزهري من تخييره بين كل ذلك ^(٥) ؟ *

قلنا: لما قدينا من أن هؤلاء اختصروا الحديث، وأتوا بالفاظهم أو بلفظ من دون النبي ﷺ، وأما سائر أصحاب الزهري فاتوا بلفظ النبي ﷺ، وهو الذي لا يحل تعديه أصلاً، وبزيادة حكم الترتيب، ولا يحل ترك الزيادة *

ويقولنا يقول أبو حنيفة، والشافعي، وأبوسليمان، وموحد وجمهور الناس *

وأما مالك فقال بما روى؛ إلا أنه استحب الأَطْعَام، وليس لهذا الاستحباب وجه أصلاً *

وأما أبو حنيفة فانه أجاز في الأَطْعَام المذكور أن تطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً، وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله ﷺ، ولا يقع اسم ستين مسكيناً على مسكين واحد أصلاً *

٧٤٠ — مسألة — ويجزئ في ذلك رقبة مؤمنة أو كافرة، صغيرة أو كبيرة، ذكر أو أنثى، معيب أو سليم، لعموم قول رسول الله ﷺ: «أعتق رقبة» فلو كان شيء من الرقاب التي تعتق لا يجزئ في ذلك لينته عليه السلام، ولما أمهل حتى يبينه له غيره *

ويجزئ في ذلك أم الولد؛ والمدير؛ والمعق بصفة، وإلى أجل، والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته، ولا يجزئ في ذلك نصفان من رقتين، ولا من بعضه حر *

وقال أبو حنيفة بقولنا في الكافر والصغير *

وقال مالك، والشافعي: لا يجزئ إلا مؤمنة، قالوا: فسنذلك على الرقبة فقتل الخطأ

(١) كلمة دهماء سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) كلمة رقبة سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦)

(٣) في النسخة رقم (١٦) عليه، (٤) في النسخة رقم (١٤) هـ، فلا، (٥) في النسخة رقم (١٦) بين ذاك *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ؛ ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن ما لكا لا يقيس حكم قاتل العمد على حكم (١) قاتل الخطأ في الكفارة ، فإذا لم يقس قاتلا على قاتل قياس الواطئ على القاتل أولى بالطلاق ، أن كان القياس حقا *

والناسي لا يقيس المفطر بالأكل على المفطر بالوطء في الكفارة ، فإذا لم يقس مفطراً (٢) على مفطر قياس المفطر على القاتل أولى بالطلاق ، أن كان القياس حقا * وأيضاً : فإنه لا خلاف في أن كفارة الواطئ في رمضان يعوض فيها الاطعام من الصيام ، ولا يعوض الاطعام من الصيام في كفارة قتل الخطأ (٣) *

فقد صح إجماعهم على أن حكم كفارة الواطئ مخالف لحكم كفارة القاتل ، فبطل بهذا قياس أحدهما على الأخرى *

فإن قالوا : إن النص لم يرد بالتعويض في كفارة القتل ، وورد به في كفارة الوطء (٤) * قلنا : والنص لم يرد باشتراط مؤمنة في كفارة الوطء ، وورد به في كفارة القتل ، وهذا هو الحق *

فإن (٥) قالوا : المؤمنة أفضل *

قلنا : نعم ؛ والعالم الفاضل (٦) أفضل من الجاهل الفاسق (٧) قال تعالى : (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) . وقال تعالى : (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات) واتم تجيزون فيها الجاهل الفاسق (٨) * وأما المعيب فكلهم متفق على إجازة العيب الخفيف فيها ، ولم يأت نص ، ولا إجماع ، ولا قياس بالفرق بين العيوب في ذلك *

وأيضاً فلا سبيل لهم إلى تحديد الخفيف — الذي أجازوه — من الكثير — الذي لا يجيزونه — فصح أنه رأى فاسداً من آرائهم *

وقال أبو حنيفة : يجرى الأعور ، والمقطوع اليد أو الرجل أو كليهما من خلاف ، والمقطوع (٩) أصبعين من كل يد ، سوى الإبهامين ، ولا يجرى العمى ، ولا المقعد ، ولا المقطوع يد أو رجلاً من جانب واحد ، ولا مقطوع الإبهامين فقط من كلتي (١٠) يديه

(١) كلمة وحكم ، زياض من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) «مفطر» (٣) في النسخة رقم (١٤) وفي كفارة القتل في الخطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) «الواطئ» (٥) كلمة «فإن» حذفت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٦) كلمة «الفاضل» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) كلمة «الفاسق» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) «الجاهل والفاسق» بزيادة الواو ، وما هنا أحسن (٩) في النسخة رقم (١٦) «والمقطوعين» وهو خطأ (١٠) كذا في النسخة رقم (١٦) على طريقة المؤلف في استعمال كلا وكلا على لقمين يحملهما كالتي مطلقاً ، وفي النسخة رقم (١٤) «كلا» على الجادة ، وأخته من إصلاح ناسخها *

ولا مقطوع ثلاث (١) اصابع من كل يد !! *

قال أبو محمد : وهذه تحاليط قوية بكرة !! ولو كان شيء (٢) من هذا لايجزى لهينه عليه السلام *

وأما أم الولد والمدير فلا خلاف في أن العتق جائز فيهما ؛ وحكمه واقع عليهما اذا عتقا (٣) ، فعتق كل واحد منهما يسمى معتق رقة ، وعتق كل واحد منهما عتق رقة بلا خلاف . فوجب ان من اعتق احدهما في ذلك فقد فعل ما أمره الله تعالى به *

وقال ابو حنيفة ، ومالك : لايجزئان *

وقال الشافعي : لايجزى ، أم الولد ، لانها لاتباع *

قال أبو محمد : فكان ماذا ؟ وهل اشترط عليه السلام — اذ امر في الكفارة بعتق رقة — ان تكون من يجوز بيعها ؟ حاش لله من هذا ، فاذ لم يشترط عليه السلام هذه الصفة فاشترطها باطل ، وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى (وما كان ربك نسيا) * وأجاز الشافعي في ذلك عتق المدير *

ومن أجاز عتق أم الولد ، والمدير في ذلك عثمان البتي ، وابو سليمان *

وأما المكاتب الذى لم يؤد شيئا فقد ذكرنا أنه عبد ، ومن أجازاه في الكفارة — دون من أدى شيئا من كتابته — أبو حنيفة ، واحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه * وأما المكاتب الذى أدى شيئا من كتابته ومن بعضه حر فقد ذكرنا في كتاب الزكاة شروع الحرية فيه بقدر ما أدى ، فن أعتق باقيا (٤) فانما أعتق بعض رقة ؛ لارقة ، فلم يؤد ما أمر به ، ومن قال بقولنا في أنهما لايجزئان ابو حنيفة ، واحمد ، واسحق *

وأما من أعتق نصفى رقتين فلا يسمى معتق رقة كما ذكرنا ، ولأنه يعتق عليه سائرهما (٥) بحكم آخر ولا بد ، فاذا لم يكن معتق رقة في ذلك فلم يؤد ما أمر به *

وأما المعتق الى أجل — وان قرب — أو بصفة فعتهما ويبيعهما جائز ، اما المعتق فلا خلاف منهم نعله فيه . ومن أجازهما في الكفارة الشافعي وغيره ، ومعتقهما يسمى معتق رقة *

٧٤١ — مسألة — وكل ما قلنا : انه لايجزى فانه عتق مردود باطل لا ينفذ ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . ولأنه لم يعتقه إلا بصفة لم تصح ، فلم يصح عتقه . وبالله تعالى التوفيق *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، الثلاث . (٢) في النسخة رقم (١٤) ، شيئا وهو المحن (٣) في النسخة رقم (١٦) ، واعتقا .

(٤) في النسخة رقم (١٦) ، باقيا . (٥) في النسخة رقم (١٦) ، « سائرهما » وهو خطأ .

٧٤٢ — مسألة — ومن كان فرضه الصوم قطع صومه عليه رمضان، أو أيام الأضحي، أو مالا يحل صيامه فليسا متابعين، وإنما أمر بهما متابعين * وقال قائل: يجوز *.

قال على. وهذا خلاف أمره عليه السلام، وليس كونه معذوراً في إبطاره غير آثم ولا ملوم بمجيز له ما لم يجوز به الله تعالى من عدم التابع ^(١) *.

ورويانا من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عروبة عن المغيرة عن إبراهيم: من لزمه شهران متتابعان فرض فأفطر فانه يتبدى، صومهما *.

٧٤٣ — مسألة — فإن اعترضه فيهما يوم نذر نذره بطل النذر وسقط عنه، وتماذى في صوم الكفارة، وكذلك في رمضان سواء سواء، لقول رسول الله ﷺ: «كتاب الله أحق وشرط الله أوثق» فصح أنه ليس لأحد أن يلتزم غير ما ألزمه الله تعالى، ومن نذر ما يبطل به فرض الله تعالى فنذره باطل، لأنه تعدى لحجود الله عز وجل *.

٧٤٤ — مسألة — فإن بدأ بصومهما في أول يوم من الشهر صام إلى أن يرى الهلال الثالث ولا بد، كاملين كانا أو ناقصين، أو كاملاً وناقصاً لقول الله تعالى: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله) . فن لزمه صوم شهرين لزمه أن يأتي بهما من جملة الاثني عشر شهراً المذكورة *.

٧٤٥ — مسألة — فإن ^(٢) بدأ بهما في بعض الشهر — ولو لم يمض منه إلا يوم، أو لم يبق منه إلا يوم فإين ذلك — : لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر *.

لما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري. ثنا البخاري ثنا عبد العزيز بن عبد الله ثنا سلمان بن بلال عن حميد عن أنس بن مالك قال: «آلى رسول الله ﷺ من نسائه فأقام في مشربة ^(٣) تسعاً وعشرين ليلة ثم نزل، فقالوا: يا رسول الله، آليت شهراً؟ فقال: إن الشهر يكون تسعاً وعشرين» *.

ورويناه من طرق متواترة جداً كذلك من طريق ابن جريج عن أبي الزبير: أنه سمع جابراً، ومن طريق عكرمة بن عبد الرحمن ^(٤) عن أم سلمة، ومن طريق سعيد بن عمرو، ^(٥)

(١) فالنسخة رقم (١٤) ومن عدم تابع، (٢) في النسخة رقم (١٤) ورواه (٣) بضم الراء وقها وهي الفرة، ويقل: هي كالغفقي يدي الفرة، والجمع مشربات وشارب، وأما المشربة - ففتح الراء من غير ضم - فانها الموضع الذي يشرب منه كالمشربة. وقال: طعام مشربة. - ففتح الراء - انا كان يشرب عليها كثيراً، وكل هذا فتح الميم. وأما بكره ما فتح الراء فانه أثار يشرب فيه (٤) هو عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي الخزرجي مات سنة ١٠٣ هـ وحديثه عند البخاري ومسلم والناي وابن ماجه (٥) هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص، وفي النسخة رقم (١٤) (سعيد بن عمرو، وهو خطأ).

وجيلة بن سحيم ، وعمر بن دينار ، وعقبة بن حريث ، وسعد بن عبيدة ، كلهم عن ابن عمر ، ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة كلهم عن رسول الله ﷺ ، بأسانيد في غاية الصحة .
فأذا الشهر (١) يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين ، فلا يلزمه الا اليقين ، وهو الأقل .
وقال قائلون : عليه أن يوفى ستين يوماً ليكون على يقين من إتمام الشهرين .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن الله تعالى إنما ألزمه شهرين ، ولم يقل كاملين كل شهر من ثلاثين يوماً ، فأنما عليه ما يقع عليه اسم شهرين ، واسم شهرين (٢) يقع بنص كلامه عليه السلام على تسع وعشرين وتسع وعشرين ، والفرائض لا تلزم الا بنص ، أو إجماع .

ويلزم من قال هذا من الحنفيين أن يقول : لا تجزئ الرقبة الا مؤمنة ، ليكون على يقين من أنه قد أدى الفرض في الرقبة .

ويلزم من قال بهذا من المالكيين والشافعيين أن يقول : لا تجزئ الا غداء وعشاء ، أو غداء وغداء ، أو عشاء وعشاء ، كما يقول الحنفيون ، ولا يجزئ الا صاع من شعير لكل مسكين ، أو نصف صاع بر — ليكون على يقين من أداء فرض الاطعام .

٧٤٦ — مسألة — ومن كان فرضه الاطعام فانه لا بد له من أن يطعمهم شعبهم ، من أي شيء أطعمهم ، وإن اختلف ، مثل أن يطعم بعضهم خبزاً ، وبعضهم تمرأ ، وبعضهم ثريدأ ، وبعضهم زبيبأ ، ونحو ذلك ، ويجزئ في ذلك مد عبد النبي ﷺ ، إن أعطاهم حبأ أو دقيقأ أو تمرأ أو زبيبأ أو غير ذلك مما يؤكل ويكال ، فإن أطعمهم طعاماً معمولاً فيجزئه ما أشبعهم أكلة واحدة ، أقل كان أو أكثر .

حدثنا أحمد بن عمر ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا بكار بن قتيبة ثنا مؤمل — هو ابن اسمعيل الحميري ثنا سفيان — هو الثوري — عن منصور — هو ابن المعتز — عن الزهري عن حميد — هو ابن عبد الرحمن بن عوف — عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ » — قد ذكر خبر الواطئ في رمضان ، قال : « فأق النبي ﷺ بمكتل فيه خمسة عشر — يعني صاعاً — فقال له النبي ﷺ : خذه فأطعمه عنك » .

قال علي : فأجزأ هذا في الاطعام .
وكان أشباعهم من أي شيء أشبعهم مما يأكل الناس — : يسمى اطعاماً ، والبر

(١) في النسخة رقم (١٤) « فأذا الشهر » (٢) في النسخة رقم (١٦) « واسم شهر » بالافراد وهو خطأ .

يؤكل مقلوا فكل ذلك اطعام ، ولا يجوز تحديد إطعام دون إطعام بغير نص ولا إجماع ، ولم يختلف فيما دون الشبع في الأكل وفيما دون المد في الاعطاء أنه لا يجزئ . *

وقال أبو حنيفة : لا يجزئ إلا نصف صاع بر ، أو مثله من سويقه أو دقيقه ، أو صاع من شعير ، أو زبيب ، أو تمر ، لكل مسكين ، ولا بد من غداء وعشاء ، أو غداء وغداء ، أو عشاء وعشاء ، أو سحور وغداء ، أو سحور وعشاء . *

قال أبو محمد : وهذا تحكم وشرع لم يوجه نص ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ! *

٧٤٧ — مسألة — ولا يجزئ (١) إطعام رضيع لياً كل الطعام ، ولا إعطاؤه من ذلك ، لأنه لا يسمى إطعاماً ، فان كان يأكل كما تأكل الصبيان أجزأ إطعامه وإشباعه ، وإن أكل قليلاً : لأنه أطعم (٢) كما أمر ، وبالله تعالى التوفيق . *

٧٤٨ — مسألة — ولا يجزئ ، إطعام أقل من ستين ، ولا صيام أقل من شهرين ، لأنه خلاف ما أمر به . *

٧٤٩ — مسألة — ومن كان قادر آحين وطئه على الرقية لم يجزه غيرها ، افتقر بعد ذلك أولم يفقر ، ومن كان عاجزاً عنها حينئذ قادر أعلى صيام شهرين متابعين لم يجزه شيء غير الصيام ، أيسر بعد ذلك ووجد رقة أولم يوسر ، ومن كان عاجزاً حينئذ عن الرقية وعن الصيام قادراً على الاطعام لم يجزه غير الاطعام ، قدر على الرقة أو الصوم بعد ذلك أولم يقدر ، لأن كل ما ذكرنا هو فرضه بالنص والاجماع ، فلا يجوز سقوط فرضه وإيجاب فرض آخر عليه بغير نص ولا إجماع (٣) . *

وقال قائلون : ان دخل في الصوم فأيسر انتقل حكمه الى الرقية . *

وهذا خطأ ؛ وقول بلا برهان . *

٧٥٠ — مسألة — فمن لم يجد الرقية لاغنى به عنها ، لأنه يضع بعد ما أو يخاف على نفسه من حبا — لم يلزمه عتقها ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . وقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر

(١) في النسخة رقم (١٤) « ولا يجوز » ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « لأنه اطعام » ، (٣) نعم هو فرضه من وطئه ، ولكن يجزه حين الكفارة أو يساره له حكمه ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل الوطئ عن حاله فوقت الاستفتاء ولم يرأه عنه وقت الوطئ ولعله تغير ، ثم لم يجد رقة بعد ان كانت ماذا يفعل و (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولا حرج أكثر من الزامه ان يستق أو يصوم وموغير قادر ، والمبرة بالقدرة حين الفعل لاجل الوجوب كما هو ظاهر ، فوجب من المؤمن ان يجزئ لمن يجد رقة يخاف على نفسه من حبا !! ان اعتقا - : ان يدع العتق طوعاً للعبودية لا يجزئ - ، عليه رقة ثم يجزئها ان يدع العتق !! وهذا أشد عجراً من ذاك .

ولا يريد بكم العسر) وكل ما ذكرنا حرج وعسر لم يجعله تعالى علينا ، ولا أراد منا ، وفرضه حيثئذ الصيام ، فان كان في غنى عنها وهو قائم بنفسه ولا مال له فعليه عتقها ، لانه واجد رقة لا حرج عليه في عتقها *

٧٥١ — مسألة — ومن كان عاجزاً عن ذلك كله ^(١) ففرضه الاطعام ، وهو باق عليه ، فان وجد طعاما وهو اليه محتاج أكله هو وأهله وبقي الاطعام ديناً عليه ، لان رسول الله ﷺ أمره بالاطعام فأخبره أنه لا يقدر عليه ، فأتاه التمر فأعطاه إياه وأمره بأن يطعمه عن كفارته ، فصح أن الاطعام باق عليه وان كان لا يقدر عليه ، وأمره عليه السلام بأكله إذ أخبره أنه محتاج الى أكله ، ولم يسقط عنه ماقد أزمه إياه من الاطعام ، ولا يجوز سقوط ما افترضه عليه السلام إلا باخباره عليه السلام بأنه قد أسقطه وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٢ — مسألة — والحر والعبد في كل ما ذكرنا سواء ويطعم من ذلك الحر والعبد ، لان حكم رسول الله ﷺ جاء عموماً : لم يخص منه حر من عبد ، واذا كان العبد مسكيناً فهو من أمر باطعامه ولا تجوز معارضة ^(٢) أمره عليه السلام بالدعوى الكاذبة وبالله تعالى تأييد *

٧٥٣ — مسألة — ولا ينقض الصوم حجامه ، ولا احتلام ، ولا استمناء ، ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة له فيما دون الفرج ، تعمد الامناء أم لم يمن ، أمذى أم لم يمد ^(٣) ، ولا قلة كذلك فيهما ، ولا قىء غالب ، ولا قلنس خارج من الحلق ، ما لم يتعمد رده بعد حصوله في فمه وقدرته على رميه ؛ ولادم خارج من الأسنان أو الجوف ، ما لم يتعمد بلعه ، ولا حقنة ، ولا سعوط ولا تقطير في أذن ، أو في إحليل ، أو في أنف ، ولا استنشاق وان بلغ الحلق ، ولا مضمضة دخلت الحلق من غير تعمد ، ولا كحل ^(٤) — أو ان بلغ الى الحلق نهراً أو ليلاً — بعقاقير أو بغيرها ، ولا غبار ^(٥) طحن ، أو غريلة دقيق ، أو حناء ، أو غير ذلك ، أو عطر ، أو حنظل ، أو أي شيء كان ، ولا ذباب دخل الحلق بقلبة ، ولا من رفع رأسه فوقع في حلقه نقطة ^(٦) ماء بغير تعمد لذلك منه ، ولا مضغ زفت أو مصطكي ، أو علك ؛ ولا من تعمد أن يصبح جنباً ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «من كل ذلك» (٢) في النسخة رقم (١٦) ، ولا تحل معارضة ، (٣) في الاصلين هكذا ، لان في النسخة رقم (١٤) «او» بدل «ام» ، فالوضعين ، ولعل في الكلام حذف ، وكان السابق ان يقول «تعمد الامناء» ام لم يمد ، املى ام لم يمن ، امذى ام لم يمد (٤) في النسخة رقم (١٦) «ولا يكحل وهو خطأ» (٥) في النسخة رقم (١٤) «ولا يغبار» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «قط» *

مالم يترك الصلاة ، ولا من ^(١) تسحر أو وطئ . وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر كان قد طلع ^(٢) ، ولا من أظفر بأكل أو وطئ ، ويظن أن الشمس قد غربت فإذا لم تقرب ، ولا من أكل أو شرب أو وطئ ناسياً لأنه صائم ، وكذلك من عصى ناسياً لصومه ، ولا سواك برطب أو يابس ، ولا مضغ طعام أو ذوقه ، مالم يعتمد بلمه ، ولا مداواة جائفة أو مأمومة بما يؤكل أو يشرب أو يغير ذلك ، ولا طعام وجد بين الإنسان أى وقت من النهار وجد ، إذا رى ، ولا من أكره على ما ينقض الصوم ، ولا دخول حمام ، ولا تغطيس في ماء ، ولادهن شارب *

أما الحجامة . قال أبو محمد : صح عن رسول الله ﷺ من طريق ثوبان ، وشداد ابن أوس ، ومعاقل بن سنان ، وأبي هريرة ، ورافع بن خديج وغيرهم : أنه قال : « أظفر الحاجم والمحجوم » فوجب الأخذ به ؛ إلا أن يصح نسخه ^(٣) .

وقد ظن قوم أن الرواية عن ابن عباس : « احتجم رسول الله ﷺ » ناسخة ^(٤) . للخبر المذكور ، وظنهم في ذلك باطل ، لأنه قد يحتجم عليه السلام وهو مسافر فيفطر ، وذلك مباح ، أو في صيام تطوع فيفطر ، وذلك مباح .

والعجب كله ممن يقول في الخبر الثابت أنه عليه السلام « مسح على العمامة » .

— : لعله كان مريضاً ! ثم لا يقول ههنا : لعله كان مريضاً ! *

وأيضا فليس في خبر ابن عباس أن ذلك كان بعد إخباره عليه السلام أنه أظفر الحاجم والمحجوم ، ولا يترك حكم متيقن لظن كاذب .

وأيضا : فلو صح أن خبر ابن عباس بعد خبر من ذكرنا لما كان فيه إلا نسخ إظفار المحجوم لا الحاجم ، لأنه قد يحجمه عليه السلام غلام لم يحتمل .

قال أبو محمد : لكن وجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي وأحمد بن عمر العذري .

قال التميمي : ثنا محمد بن معاوية القرشي المرواني ثنا أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن سعيد ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء ، وقال العذري ثنا عبد الله بن الحسين بن عقال الأسدي القرشي ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا أحمد بن أحمد بن الجهم ^(٥) ثنا موسى بن هرون ثنا إسحاق بن راهوية أنا المعتز بن سليمان عن حميد ، ثم اتفق خالد الحذاء وحيد كلاهما عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ أُرخص في الحجامة للصائم » زاد حميد في روايته : « والقبلة » *

(١) في النسخة رقم (١٦) « ومن » بحذف لامه خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « قد كان طلع » (٣) حديثنا في المحجوم ، ومنه طرق كثيرة ، وانظر التلخيص - لابن حجر (ص ١٩٠) (٤) في النسخة رقم (١٤) « ناسخا » (٥) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن الجهم »

قال علي : إن أبا نصره ، وقادة أوقاه عن أبي المتوكل ^(١) علي أبي سعيد ، وإن ابن المبارك أوقفه عن خالد الحذاء ^(٢) عن أبي المتوكل علي أبي سعيد ، ولكن هذا لا معنى له إذا أسنده الثقة ، والمستند أن له عن خالد وحيد قتان ، قامت به الحاجة ، ولطفة «أرخص» لا تكون إلا بعد نهي ، فصح بهذا الخبر نسخ الخبر الأول *
ومن قال بأن الحجامة تفسد علي بن أبي طالب ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله ابن عمر ، وغيرهم *

ولم يرها تفسد ابن عباس ، وزيد بن أرقم وغيرهما *
وعهدنا بالحنيفيين يقولون : إن خبر الواحد لا يقبل فيما تعظم به البلوى ، وهذا ما تكثر به البلوى ، وقد قبلوا فيه خبر الواحد ^(٣) مضطربا *
وأما الاحتلام فلا خلاف في أنه لا ينقض الصوم ، إلا من لا يعتد به *
وأما الاستمناء فإنه لم يأت ^(٤) نص بأنه ينقض الصوم *
والعجب كله من لا ينقض الصوم فعل قوم لوط ، وإتيان البهائم وقتل الأنفس ، والسعي في الأرض بالفساد ، وترك الصلاة ، وتقييل نساء المسلمين عمدا إذا لم يمن ولا أمذى : —
ثم ينقضه بمس الذكر إذا كان معه امرأة !! وهم لا يختلفون أن مس الذكر لا يطل الصوم ، وأن خروج المني دون عمل لا ينقض الصوم ، ثم ينقض الصوم باجتماعهما ، وهذا خطأ ظاهر لا يخفى به ^(٥) !! *

والعجب كله من ينقض الصوم بالانزال للمني إذا تعمد اللذة ، ولم يأت بذلك نص ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس : — ثم لا يوجب به الفسل إذا خرج بغير لذة ، والنص جاء بإيجاب الفسل منه جملة !! *

وأما القبله والمباشرة للرجل مع امرأته وأمته المباحة لهما سنة حسنة ، نستحبها للصائم ، شابا كان أو كهلا أو شيخا ، ولا نبالاً كان معها إنزال مقصود إليه أو لم يكن *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا الحسن بن موسى ثنا شيان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة أم المؤمنين أخبرته : «أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم» *

(١) في النسخة رقم (١٦) «علي أبي المتوكل» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) «علي خالد الحذاء» وهو خطأ
(٣) في النسخة رقم (١٦) «خبر الواحد» (٤) في النسخة رقم (١٦) «لم يأت» (٥) بل من هذا المقدمة هشة لا معنى لها *

وبه الى مسلم : ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ كان يياشر وهو صائم ^(١) » .

وقال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) لاسيما من كابر على أن أفعله ﷺ فرض * .

وقد روينا ذلك من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وعلى بن الحسين ، وعمرو ابن ميمون ، ومسروق ، والأسود ، وأبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف ، كلهم عن عائشة بأسانيد كالذهب * .

ورويناه بأسانيد في غاية الصحة عن امهات المؤمنين أم سلة ، وأم حبيبة ، وخفصة ^(٢) وعمر بن الخطاب ، وابن عباس ، وعمر بن أبي سلة وغيرهم كلهم عن النبي ﷺ * .
فادعى قوم أن القبلة تبطل الصوم * .

وقال قوم : هي مكروهة ^(٣) * .

وقال قوم : هي مباحة للشيخ : مكروهة للشاب * .

وقال قوم : هي خصوص للنبي ﷺ * .

فأما من ادعى أنها خصوص له عليه السلام فقد قال الباطل ، وما يعجز عن الدعوى من لا تقوى له * .

فان احتج في ذلك بما روى من قول عائشة رضى الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، ويياشر وهو صائم ، ولكنه كان أملككم لأربه » * .

قلنا : لائحة لك في قول عائشة هذا ، لأن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا قال ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن الحليل ثنا علي بن مسهر ثنا أبو اسحاق — هو الشيباني — عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كانت إحدانا اذا كانت حائضا فاراد النبي ﷺ أن يياشرها أمرها أن تذر في فور حيثما ثم يياشرها ، قالت : وأبكم يملك أربه كما كان رسول الله ^(٤) ﷺ يملك أربه ١٢ » فان كان قولها ذلك في قبلة الصائم يوجب أنه خصوص قولها هذا في مباشرة الحائض يوجب أنها له أيضا خصوص ، أو أنها مكروهة ، أو أنها ^(٥) للشيخ دون الشاب ولا يمكنهم ههنا دعوى الاجماع ، لأن ابن عباس وغيره كرهوا مباشرة الحائض جملة ،

(١) هذا والذي قبله في مسلم (ج ١ ص ٣٠) (٢) في المنهاج (١٦) واما خفصة فهو خطأ واضح (٣) في النسخة

رقم (١٦) « مطروحة » (٤) في المنهاج (١٤) « كما كان النبي » (٥) في المنهاج (١٦) واما ..

ولعمري ان مباشرة الحائض لأشد غرراً لأنه يبقى عن جماعها أياماً ولبال قشدة حاجته ، وأما الصائم فالبارحة وطها ، واليلة يطؤها ، فهو بشم من الوطء ١١ *
حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبدالرزاق عن ابن جريح
أخبرني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : أخبرني رجل من الأنصار : « أنه قبل امرأته على عهد رسول الله ﷺ ، فأمرها فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال لها النبي ﷺ : ان رسول الله يفعل ذلك ، فأخبرته امرأته ، فقال لها : ان النبي ﷺ رخص لهن أشياء ، فأرجعى إليه ، فرجعت إليه ، فذكرت له ذلك ، فقال لها رسول الله ﷺ : أنا أنفأكم وأعلمكم بحدود الله » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب أخبرني عمرو — هو ابن الحارث — عن عبد ربه بن سعيد عن عبد الله بن كعب الجعفي (١) عن عمر بن أبي سلمة المخزومي : « أنه سأل رسول الله ﷺ : أيقبل الصائم ؟ فقال له رسول الله ﷺ (٢) : سل هذه ، يعني أم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله ﷺ (٣) يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله ، قد غفر لك (٤) ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال (٥) رسول الله ﷺ : أما والله إنى لأتقاكم لله وأخشاكم (٦) » *

فهذان الخبران يكذبان قول من ادعى في ذلك الخصوص له عليه السلام ، لأنه أقر بذلك عليه السلام من استفتاه ، ويكذب قول من ادعى أنها مكروهة للشاب مباحة للشيوخ ، لأن عمر بن أبي سلمة كان شاباً جاداً في قوة شبابه ، إذ مات عليه السلام وهو ابن أم سلمة أم المؤمنين (٧) ، وزوجه النبي ﷺ بنت حمزة عمه رضى الله عنه (٨) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتية بن سعيد ثنا أبو عوانة عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عثمان

(١) في النسخة رقم (١٦) « عن عبدة بن سعيد بن عبد الله بن كعب الجعفي » وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٤) ، وقال له عليه السلام ، وما تناهوا المواقف لسل (٣٠٥ ص ١٦ ج ٢) في النسخة رقم (١٤) « وأنه عليه السلام » وما تناهوا المواقف لسل (٤) في مسلم « قد غفر الله لك » (٥) في مسلم وقال له (٦) في مسلم « وأخشاكم لله » (٧) كلمة « أم المؤمنين » زياض في النسخة رقم (١٤) (٨) الكلام ناقص لم يذكر من خرج من موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد اختلف في هذا كثيراً فزعم بعضهم أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة ؛ وقال عبد الله بن الزبير إن عمراً كبرته بستين ، وإن الزبير ولد في السنة الأولى ، وهذا الحديث يدل على أنه كانا كبرنا من ذلك ، وقد ورد من طريق صحيح أنه الذي تولى زواجه أم سلمة رضى الله عنها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل إن الذي زوجها هو أخوه سلمة ، وإن سلمة أجهل الذي تزوج أم سلمة بنت حمزة رضى الله عنهم ، فليحرم هذا الموضوع فإنه يفتقر جداً إلى تحقيقه .

القرشى عن عائشة أم المؤمنين قالت : « أهوى النبي ﷺ ليقبلنى ، فقلت : إني صائمة فقال : وأنا صائم ، قبلنى » *

وكانت عائشة إذ مات عليه السلام بنت ثمان عشرة سنة *

فظهر بطلان قول من فرق في ذلك بين الشيخ والشاب ، وبطلان قول من قال : إنها مكروهة ، وصح أنها حسنة مستحبة ، سنة من السن ، وقربة من القرب الى الله تعالى اقتداءً بالنبي ﷺ ، ووقوفاً عند قيامه بذلك *

وأما ما تعلق ^(١) به من كرهاها للشباب فانما هما حديثا سوء رويتهما أحدهما من طريق فيها ابن لمبة ، وهو لا شيء ، وفيها قيس مولى نجيب ، وهو مجبول لا يدري من هو ؟ والآخر من طريق اسرائيل ، وهو ضعيف ، عن أبي العنبر ، ولا يدري من هو ؟ عن الأغر عن أبي هريرة ، في كليهما : « أن النبي ﷺ أرخص في قبلة الصائم للشيخ ونهى عنها الشاب » فسقطا جميعا *

وأما من أبطل الصوم بها فانهم احتجوا بقول الله تعالى : (فالآن باسروهن وابتنوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل) ففى هذه الآية المنع من المباشرة *

قلنا : قد صح عن رسول الله ﷺ إباحة المباشرة ، وهو المبين عن الله تعالى مراده منا ، فصح أن المباشرة المحرمة في الصوم إنما هي الجماع فقط *

ولاحجة في هذه الآية لحيفي ولالمالكي : فانهم ^(٢) يبيحون المباشرة ، ولا يطلون الصوم بها أصلا ^(٣) ، وانما يطلونه بشيء يكون معها ؛ من المنى أو المذى فقط ، وإنما هي حجة لمن منع المباشرة وأبطل الصوم بها *

وهؤلاء أيضا قد احتجوا بخبرين : رويتهما أحدهما من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن عمر بن حزمة أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه قال قال عمر : رأيت رسول الله ﷺ في المنام ، فرأيت لا ينظرنى ، فقلت : يا رسول الله ، ما شأنى ؟ فقال : أأنت الذى تقبل وأنت صائم ؟ قلت : فوالذى بعثك بالحق ^(٤) لا أقبل بعدها وأنا صائم *

قال ابو محمد : الشرائع لا تؤخذ بالمنامات ! لاسيما وقد أفتى رسول الله ﷺ عمر في اليقظة حيا باباحة القبلة للصائم ؛ فمن الباطل أن ينسخ ذلك في المنام ميتا ! نعوذ بالله من هذا *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، يعلق ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « لانهم » (٣) كلمة أصلا ، زائد من النسخة رقم (١٤)

(٤) كلمة بالحق ، زائد من النسخة رقم (١٤) .

ويكفي من هذا كله ان عمر بن حمزة لاشيء (١) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ^(٢) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عيسى بن حماد — هو زغبة ^(٣) — عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عبد الملك بن سعد الساعدي الأنصاري عن جابر بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب: «هششت قبيلت وأنا صائم، قلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم؛ فقال رسول الله ﷺ: أرأيت ^(٤) لو مضمت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به، قال: فله؟! *»

والخبر الثاني الذي ^(٥) رويناه من طريق اسرائيل — وهو ضعيف — عن زيد ابن جبير عن أبي يزيد الضبي — وهو مجهول — عن ميمونة بنت عتبة مولاة رسول الله ﷺ : « ان رسول الله ﷺ سئل عن امرأتين هما صامتان ؟ فقال : قد أفطرنا (٦) » * قال أبو محمد : حتى لو صح هذا لكان حديث أبي سعيد الخدري — الذي ذكرنا في باب الحجامة للصائم — انه عليه السلام أرخص في القبله للصائم — ناسخاله * ومن روى عنه ابطال الصيام بالقبله من طريق سعيد بن المسيب ^(٧) : أن عمر كان ينهى عن القبله للصائم ، فقيل له : « ان رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم » فقال : ومن ذاله من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ ؟ *

ومن طريق عمران بن مسلم عن زاذان عن ابن عمر قال في الذي يقبل وهو صائم، فقال (أ) : ألا يقبل جرة ١٢ *

وعن مروق (۱) عه : أنه كان ينهى عنها *

ومن طريق علي بن أبي طالب قال (١٠) : ما تريد إلى خلوف فيها ؟! دعها حتى تفطر *

(١) عمر بن حزمه بن عبد الله بن عمرو بن عذرة، وابن معين، والقاسمي، وذكر ابن جبار في الفقات، وقال الحاكم : أحاديث كلها مستقيمة (٢) في النسخة رقم (١٦)، وعمر بن عبد الله، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) يعني هو ابن حماد هوزغية ، و زغبة بضم الزاي واسكان الثين المعجمة ويعدّها يا موحدة (٤) كلمة «أرأت» يزيد من ياقمن النسخة رقم (١٤) (٥) كلمة «الذي» زيد ياقمن النسخة رقم (١٤) (٦) في النسخة رقم (١٤) «عن عيموة بنت عتبة وهو لا تقربوا لافضل اقلطيلوسم عن رجل امر أنه ومهايمان قال: فقال: فاضل» وهو خطأ ظاهر (٧) كذا في الاصلين والمراد ظاهر ، ولعل في السلام بقصا (٨) قوله «قال» وقوله «فقال» محذوفان في النسخة رقم (١٤) (٩) بضم الميم وضع اللول وتشديد الراء المسكورة ، وهو مودق بن مشمرج - بضم الميم وضع الثين المعجمة واسكان الميم وكسر الراء او فتحها - لو ابن عبد الله الجليل الكوفي الثاني ، وفي الاصلين «مودق» وهو خطأ وليس في رجال الحديث من يسمى هكذا الابن المواق وهو مغربي متأخر (١٠) كلمة «قال» زيد ياقمن النسخة رقم (١٦) .

وعن المزهاز (١) : أن ابن مسعود سئل عن قبل وهو صائم ؟ فقال : أظفر ، ويقضى يوماً مكانه *

وعن حذيفة قال : من تأمل خلق (٢) امرأته وهو صائم بطل صومه *
وعن الزهرى عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ ينهون عن القبلة للصائم *

ومن طريق شرح : أنه سئل عن قبلة الصائم ؟ فقال : يتقى الله ولا يعد (٣) *
وعن أبي قلابة : أنه نهى عنها *
وعن محمد بن الحنفية : إنما الصوم من الشهوة ، والقبلة من الشهوة *
وعن أبي رافع قال : لا يقبل الصائم *
وعن مسروق : أنه سئل عنها ؟ فقال : الليل قريب !! *
وقال (٤) ابن شبرمة : إن قبل الصائم أظفر وقضى (٥) يوماً مكانه *
ومن كرهها : روي عن سعيد بن المسيب : القبلة تنقص (٦) الصوم ولا تفسد *
وعن إبراهيم النخعي : أنه كرهها *
وعن عبد الله بن مغفل : أنه كرهها *
وعن سعيد بن جبير : أنه قال : لا بأس بها ، وإنما ليريد سوءا *
وعن عروة بن الزبير قال : لم أر القبلة تدعو الى خير ، يعنى للصائم *
وصح عن ابن عباس : أنه قال : هي دليل الى غيرها ، والاعتزال أكره *
وكرهها مالك *

ومن فرق بين الشيخ والشاب : روي عن طريق ابن المسيب عن عمر بن الخطاب ، ومن طريق أبي مجلز (٧) عن ابن عباس ، ومن طريق ابن أبي مليكة عن أبي هريرة ، ومن طريق نافع عن ابن عمر ، ومن طريق هشام بن الغاز (٨) عن مكحول ، ومن طريق حريث عن الشعبي : أنهم كلهم رخصوا في قبلة الصائم للشيخ وكرهوها للشاب *
ومن كرهه المباشرة للصائم : روي عن طريق عطاء عن ابن عباس : أنه سئل عن

(١) كذا في الأصلين ولم أجده ترجمة ، إلا أن في تاريخ الطبري (ج ٤ ص ١٢٠) ذكر المزهاز بن عمرو السجلى في القواد في سنة ١٤ وذكرا بن حبر في الإصابة (ج ٢ ص ٢٨٤) على أنه حماني ، وفي ابن سعد (ج ٢ ص ٦٦) ترجمة نصر بن زباد أبو المزهاز السجلى ، وقال أنه قليل الحديث ، ولما اظن أن الأول أرجح وأما غير الثاني (٢) بالحاء المعجمة ، وفي السنة رقم (١٦) بالمهملتين تصحيف (٣) بضم العين نهى عن العود (٤) في النسخة رقم (١٦) «وعن» (٥) في النسخة رقم (١٦) «و يقضى» (٦) في الأصلين بالضاد المعجمة ، والسياق يقتضى أن تكون بالمهمل (٧) في النسخة رقم (١٦) «ابن أبي مجلز» وهو خطأ (٨) في النسخة رقم (١٤) «الغازى» .

القبلة للصائم ؟ فقال : لا بأس بها ، وسئل : أيقبض على ساقها ؟ قال : لا يقبض على ساقها ،
أعضوا (١) الصائم *

ومن طريق مالك عن ابن عمر : أنه كان ينهى عن المباشرة للصائم *

وعن الزهري : أنه نهى عن لمس الصائم وتجرده *

وعن سعيد بن المسيب في الصائم يباشر قال : يتوب عشر مرار ، إنه ينقص من صومه
الذي يجرد أو يلبس ، لك أن تأخذ يدها وبأذن جسدها وتدع أقصاء *

وعن عطاء بن أبي رباح في الصائم يباشر بالنهار قال : لم يطل صومه ، ولكن يبدل
يوماً مكانه *

وعن أبي رافع : لا يباشر الصائم *

وكرهها مالك *

ومن أبياح المباشرة للشيخ ونهى عنها للشاب : روينا هذا عن ابن عمر ، وعن ابن عباس ،

والشعي *

وأما من أبياح كل ذلك : روينا من طريق عبد الرزاق عن مالك عن أبي النضر مولى
عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة بنت عبيد الله أخبرته : أنها كانت عند عائشة
أم المؤمنين فدخل عليها زوجها — وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق —
وهو صائم في رمضان ، فقالت له عائشة أم المؤمنين : ما يمنعك أن تدنونا من أهلكت فقيل
وتلاعها ؟ فقال : أقبلها وأنا صائم ؟ قالت : نعم *

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن مسروق قال : سألت
عائشة أم المؤمنين : ما يحل للرجل من امرأته صائماً ؟ فقالت : كل شيء إلا الجماع *

قال أبو محمد : عائشة بنت طلحة كانت أجمل نساء أهل زمانها ، وكانت أيام عائشة

هي وزوجها قتين في غفوان (٢) الحداثة *

وهذان الخبران يكذبان قول من لا يبالى بالكذب أنها أرادت بقولها : « وأبكم

أملك لآربه من رسول الله ﷺ » ؟ انتهى عن القبلة والمباشرة للصائم *

ومن طريق عبد الله ، وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب : أن عمر بن الخطاب

كانت قبله امرأته عائكة بنت زيد بن عمر وهو صائم : فلا ينهاها *

ومن طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير : أن رجلاً قال لابن عباس : اني

(١) في النسخة رقم (١٤) « غفوا » بدون همز و هو خطأ ، لأن دفع فعل لازم (٢) في الصحاح : « غفوان

الشع أوله ، يقال : هو في غفوان شباها ، اه من حاشية النسخة رقم (١٤) *

تزوجت ابنة عم لي جميلة ، فبني بي في رمضان ؛ فهل لي — بأبي أنت وأمي الى قبلتها من سليل ؟! فقال لها بن عباس : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال : قبل ، قال : فباني أنت وأمي هل الى مباشرتها من سليل ؟! قال : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال : فباشرها ، قال فهل لي الى أن أضرب يدي على فرجها من سليل ؟! قال : وهل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال اضرب . وهذه أصح طريق عن ابن عباس *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن حبيب بن شهاب ^(١) عن أبيه قال : سألت أبا هريرة عن دنو الرجل من امرأته وهو صائم ؟ فقال : إني لأرف ^(٢) شفتيها وأنا صائم * وعن زيد بن أسلم قال : قيل لأبي هريرة : أتقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم وأكفحها — معناه : أنه يفتح فاه الى فيها ^(٣) — وسئل عن تقبيل غير امرأته ؟! فأعرض بوجهه * ومن طريق صحاح عن سعد بن أبي وقاص : أنه سئل : أتقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم ؛ وأقبض على متاعها *

وعن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري : أنه كان لا يرى بالقبله للصائم بأساً * وعن سفیان بن عيينة عن زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل أن ابن مسعود كان يباشر امرأته نصف النهار وهو صائم . وهذه أصح طريق عن ابن مسعود *

ومن طريق حنظلة بن سبرة بن المسيب بن نجبة الفزاري ^(٤) عن عمته — وكانت تحت حذيفة بن اليمان — قالت : كان حذيفة اذا صلى الفجر في رمضان جاء فدخل معي في الخافى ثم يباشرني *

وعن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب : لا بأس بالقبله للصائم * وعن مسعر عن سعيد بن مردان به ^(٥) عن أبي كثير أن أم سلمة أم المؤمنين قالت

(١) حبيب بن شهاب هذا بصرى وهو العنبرى وهو ثقلوله ترجمة في تسجيل المنفعة (ص ٨٤) (٢) يضم الراء ، والرف المر والترف ، والرفة العة (٣) هكذا في المؤلف الكلمة . وفسرها في اللسان بأنه « قبلها غشة » ويعنى « تمكن من تقبيلها وأستوفيه من غير اختلاس من المكافاة وهي مصادقة الوجه » وحكى عن أبي عبيد أن بعضهم رواها « وأقبضها » بالالف وتقديم الحاء . وفسرها بأنه « دارا شرب الرق من قف الرجل مافي الاثام . اذا شرب مائه » (٤) نجبة بالنون والجيم وإليه المفتوحات ، ثم هكذا هو في الاصلين بهذا النسب ولم يجد في الرواة من يسمى حنظلة بن سبرة بن المسيب ، واظن ان في النسخ خطأ وان صوابه حنظلة بن سبرة عن المسيب بن نجبة . والمسيب هذا تابعي معروف بالرواية عن علي وعن حذيفة وقتل في طلب دم الحسين سنة ٦٥ وله ترجمة في الامامة (ج ١ ص ١٧٤ و- ١٧٥) وفي غيرها (٥) كذا هو في الاصلين ، وضبط في النسخة رقم (١٤) بنسخ الميم والقال وبينهما راء ساكنة ، وبعد الالف نون ساكنة ، وبعد ذلك باء موحدة مفتوحة ثم هاء ساكنة . ولم أجده ذكرا ولا ترجمة .

له وقد تزوج في رمضان : لودنوت ، لو قبلت *
ومن التابعين من طريق عكرمة : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم ، إنما هي كالكرة
يشتمها (١) *

وعن الحسن البصري قال : يقبل الصائم ويأشتر *
وعن أبي سبرة بن عبد الرحمن بن عوف : أنه كان يقبل في رمضان نهاراً ويفتي بذلك *
وعن سعيد بن جبير إباحة القبلة للصائم *
وعن الشعبي : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم *
وعن مسروق : أنه سئل عن تقبل الصائم أمراته ؟ فقال : ما أبالي أقبلتها أو قبلت يدي *
فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم عائشة وأم سلة أم المؤمنين ، وعمر بن الخطاب ،
وعلي ، وعاتكة بنت زيد ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ،
وأبو سعيد الخدري ، وحذيفة ، وما نعلم منهم أحداً روى عنه كراهتها إلا وقد جاء عنه
إباحتها بأصح من طريق الكراهة ، إلا ابن عمر وحده يوروث الإباحة جملة عن سعد ،
وأبي سعيد ، وعائشة ، وأم سلة ، وعاتكة *

قال أبو محمد : ولقد كان يجب لمن غلب القياس على الأثر أن يجعلها في الصيام بمنزلة
في الحج ، ويجعل فيها صدقة كما جعل فيها هنالك ، ولكن هذا مما تركوا فيه القياس .
وبالله تعالى تأييد *

واذا قد صح (٢) أن القبلة والمباشرة مستحبتان في الصوم وأنه لم ينه الصائم في أمراته
عن شيء إلا إجماع — : ف سواء تعدد الامتاء في المباشرة أو لم يتعد ! كل ذلك مباح
لا كراهة في شيء من ذلك اذ لم يأت بكراهيته نص ولا إجماع ، فكيف ابطال الصوم
به ! فكيف ان تشرع فيه كفارة ؟ *

وقد بينا مع ذلك — من أنه خلاف السنة — فساد قول من رأى الصوم ينتقض
بذلك ، لانهم ، يقولون : خروج المتى بغير مباشرة لا ينتقض الصوم ؛ وأن المباشرة
اذا لم يخرج معها مذى ولا متى لا تنتقض الصوم ، وأن الانعاط دون مباشرة لا ينتقض
الصوم ، فكل واحد من هذه على انفراد لا يكدر في الصوم أصلاً ؛ فمن أين لهم اذا
اجتمعت أن تنتقض (٣) الصوم ؟ ! هذا باطل لا خفاء به ، إلا أن يأتي بذلك نص ، ولا سبيل
إلى وجوده أبداً ، لا من رواية صحيحة ولا سقيمة ، وأما توليد الكذب والدعاوى

(١) في النسخة رقم (١٦) « يشتمها » ، وثم واشتم بمعنى (٢) في النسخة رقم (١٦) « وإذا صح » ، (٣) في النسخة

رقم (١٤) « ينتقضوا » .

بالمكايبة فابجزعها من لادين له ^(١) *

وما روى قط حلال وحلال يجتمعان في حرمان الا ان ياتي بذلك نص ، وبهذا الدليل نفسه خالف الحنفيون السنة الثابتة في تحريم نبيذ التمر والزبيب يجتمعان ، ثم حكوا ^(٢) به هنا حيث لا يحل الحكم به ، وبالله تعالى التوفيق *

وهم يقولون : ان الجماع دون الفرج حتى يمتنى لا يوجب حداً ولا يلحق به الولد ، وكان يجب ان يفرقوا بينه وبين الجماع في ابطال الصوم به ، مع ان نقض الصوم بتعمد الامناء خاصة لانعله عن احد من خلق الله تعالى قبل ابي حنيفة ، ثم اتبعه مالك والشافعي *

وأما التيمم الذي لا يعتمد فقد جاء الاثر بذلك على ما ذكرنا قبل ، ولا نعلم في الفقه والدم الخارجين ^(٣) من الانسان لا يرجعان الى الخلق ؛ خلافاً في ان الصوم لا يبطل بهما ، وحتى لو جاء في ذلك خلاف لما التفت اليه ، اذ لم يوجب بطلان الصوم بذلك نص *
وأما الحقنة والتقطير في الاحليل والتقطير في الاذن والسعوط والكحل ومدواة الجائفة والمأمومة — فانهم قالوا : ان ما وصل الى الجوف والى باطن الرأس — لانه جوف — فانه ينقض الصوم ، قياساً على الأكل *

ثم تناقضوا ، فلم ير الحنفيون والشافعيون في الكحل قضاء وان وصل الى حلقه . ولم ير مالك بالفتائل تستدخل لسواء بأسا للصائم ^(٤) ، ولم ير الكحل يضر ، إلا ان يكون فيه عقاقير *

وقال الحسن بن حي : لا تفطر الحقنة ان كانت لدواء *

وعن ابراهيم النخعي لا بأس بالسعوط للصائم *

ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي : ان أبا به ومنصور بن المعتمر ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة كانوا يقولون : ان اكتحل الصائم فعليه ان يقضي يوماً مكانه * قال أبو محمد : إنما هنا ^(٥) الله تعالى في الصوم عن الأكل والشرب والجماع وتعتمد التي والمعاصى ، وما علمنا أكل ولا شرباً يكون على دبر ، أو إحليل ، أو أذن ، أو عين ، أو أنف أو من جرح في البطن أو الرأس !! وما نهيها قط عن ان نوصل الى الجوف — بغير الأكل والشرب — ما لم يحرم علينا لإصالة !! *

والعجب ان من رأى منهم الفطر بكل ذلك لا يرى على من احتقن بالخر أو صبها

(١) كلمة له ، سقطت خطاً من نسخة رقم (١٦) (٢) في نسخة رقم (١٦) ثم حكاه ، وهو خطأ (٣) في نسخة

رقم (١٦) بالخارجة (٤) في نسخة رقم (١٦) «فالصائم» وهو خطأ (٥) في نسخة رقم (١٤) دهمي ، *

في أذنه حداً !! فصح أنه ليس شرباً ولا أكلًا *
ثم تناقضهم في الكحل بحجج جداً !! وهو أشد وصولاً إلى الحق، ويجرى الطعام من
القطور في الأذن *

واحتج بعضهم بأنه كغبار الطريق، والطحين *
ف قيل له : ليس مثله ، لأن غبار الطريق والطحين لم يعتمد إصالة إلى الحق ، والكحل
تعتمد إصالة *

وايضاً : فإن قياس السعوط على غبار الطريق والطحين أولى ، لأن كل ذلك مسلكه
الأنف ، ولكنهم لا يحسنون قياساً ، ولا يلتزمون نصاً ؛ ولا يطرءون أصلاً !! (١) *
وأما المضغطة والاستنشاق فيغلبه الماء فيدخل حلقه عن غير تعمد *
فإن إباحيته قال : إن كان ذا كراً لصومه فقد افطر وعليه القضاء ، وإن كان ناسياً
فلا شيء عليه ، وهو قول إبراهيم *

وقال مالك : عليه القضاء في كل ذلك *
وقال ابن أبي ليلى : لا قضاء عليه ، ذا كراً كان أو غير ذا كره *
وروينا عن بعض التابعين — وهو الشعبي بوحاد — وعن الحسن بن حي : إن كان
ذلك في وضوء لصلاة فلا شيء عليه ، وإن كان لغير وضوء فعليه القضاء *
قال أبو محمد : قال الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
قلوبكم) . وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »
وروينا قولنا في هذه المسألة عن عطاء بن أبي رباح *
واحتج من أفطر بذلك بالأثر الثابت عن رسول الله ﷺ : « وإذا استنشق
فبالغ ، إلا أن تكون صائماً » *

قال أبو محمد : ولا حاجة لهم فيه ؛ لأنه ليس فيه أنه يفطر الصائم بالمبالغة في
الاستنشاق ، وإنما فيه إيجاب المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم وسقوط وجوب
ذلك عن الصائم فقط ، لانه عن المبالغة ، فالصائم مخير بين أن يبالغ في الاستنشاق
وبين أن لا يبالغ فيه ، (٢) وأما غير الصائم فالمبالغة في الاستنشاق فرض عليه ، والاعان
مخالفاً لأمره عليه السلام بالمبالغة ، ولو أن امرأه يقول : إن المبالغة في الاستنشاق تفطر
الصائم لكان أدخل في التوبة منهم ، لأنه (٣) ليس في هذا الخبر من وصول الماء

(١) من أول قوله ولا يلتزمون نصاً إلى هنا سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) هذا خلاف الظاهر من سياق الحديث

(٣) في النسخة رقم (١٦) ، لأنهم ، وهو خطأ .

الى الخلق أثر ولا غير^(١) ولا اشارة ولا دليل؛ ولكنهم لا يزالون يتكهنون فى السنن ما يوافق آراءهم بالسعوى الكاذبة !! وبالله تعالى التوفيق *

وأما الذباب يدخل فى الخلق غلبة ومن رفع رأسه الى السماء فتأب فوقه فى حلقه نقطة^(٢) من المطر — : فان ما لكأال : يفطر ؛ وقال أبو حنيفة : لا يفطر بالذباب * وقد رونا من طريق وكيع عن أنى مالك عن ابن أبى نعيم عن مجاهد عن ابن عباس فى الذباب يدخل خلق الصائم قال : لا يفطر *

وعن وكيع عن الربيع عن الحسن فى الذباب يدخل خلق الصائم قال : لا يفطر * وعن الشعبي مثله *

ومانعلم لابن عباس فى هذا مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم إلا تلك الرواية الضعيفة عنه *

وعن ابن مسعود : الفطر مما دخل وليس مما خرج ؛ والوضوء مما خرج وليس مما دخل *

وكلمهم قد خالف هذه الرواية لأنهم يرون الفطر بتعمد خروج المني ، وهو^(٣) خارج لا داخل ، ويطلون الوضوء بالايلاج ، وهو^(٤) داخل لا خارج *

قال أبو محمد : قد قلنا : إن ما ليس أكلا ولا شربا ولا جماعا ولا مضغ فلا يفطر لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ *

وأما السواك بالرطب ، واليابس ، ومضغ الطعام ، وذوقه ما لم يصل منه الى الخلق شيء بتعمد — : فكلمهم لا يرون الصيام بذلك متقضا ، وإن كان الشافعى كره السواك فى آخر النهار ولم يطل بذلك الصوم ،^(٥) *

وكره بعضهم مضغ الطعام وذوقه ، وهذا لا شيء ، لأن كراهة ما لم يأت قرآن ولا سنة بكرأه^(٦) خطأ ، وهم لا يكرهون المضمضة ، ولا فرق بينهما وبين مضغ الطعام ، بل الماء أخفى ولوجا وأشد امتزاجا بالريق من الطعام ، وهذا مما خالفوا فيه القياس * واحتج الشافعى بالخبر الثابت « ان خلوف فم الصائم أطيب عند الله^(٧) من ريح المسك » *

قال ابو محمد : الخلوف خارج من الخلق ، وليس فى الأسنان ، والمضمضة تعمل

(١) يشتمع العين المهمة ويكرها مع اسكان التاء المثلثة وتفتح اليا. ويقال بتقديم الياءل التاء مع فتح العين نقط ، وكلاهما بمعنى الاثر الخفى (٢) فى النسخة رقم (١٦) « قطع » (٣) فى النسخة رقم (١٤) « وهاء » (٤) فى النسخة رقم (١٤) « وهاء » (٥) فى النسخة رقم (١٦) « به الصوم » (٦) فى النسخة رقم (١٦) « بكرأه » (٧) فى النسخة رقم (١٦) « عند الله أطيب » وما هنا اقرب لاقطاف الحديث

في ذلك عمل السواك، وهو لا يكرهها، وقول الشافعي في هذا هو قول مجاهد، ويوكع وغيرهما*
وقد حض رسول الله ﷺ على السواك لكل صلاة، ولم يخص صائماً من غيره
فالسواك سنة للعصر، وللمغرب، وسائر الصلوات*

وقد كره أبو ميسرة الرطب من السواك للصائم، ولم يكرهه الحسن وغيره*
وروينا من طريق الحسن، وحامد، وإبراهيم: أنهم كانوا لا يكرهون للصائم أن يمضغ
الطعام للصبي، وكان الحسن يفعله*

وأما مضغ العلك: والزفت، والمصطكي: فروينا من طريق لا يصح عن أم حبيبة
أم المؤمنين: أنها كرهت العلك للصائم*
وروينا عن الشعبي: أنه لم ير به بأس*

وقد قلنا: إن ما لم يكن أكلاً ولا شرباً ولا جماعاً ولا معصية فهو مباح في الصوم،
ولم يأت به نص ينهى الصائم عن شيء مما ذكرنا، وليس أكلاً ولا شرباً، ولا ينقص
منه شيء بطول المضغ لو وزن. وبالله تعالى التوفيق*

وأما غبار ما يغربل فقد ذكرنا عن أبي حنيفة: أنه لا يفطر، ورويناه أيضاً
من طريق ابن وضاح عن سخون وهو لا يسمى أكلاً ولا شرباً، فلا يفطر الصائم*
وأما طعام يخرج من بين الأسنان في أي وقت من النهار خرج فرمى به — فهذا
لم يأكل ولا شرب، فلا حرج، ولا يطل الصوم وبالله تعالى التوفيق، وهو قولهم كلهم*
وأما من أصبح جنباً عامداً أو ناسياً — ما لم يتعمد التماذى ضحى كذلك حتى يترك
الصلاة عامداً ذا كراً لها — فإن السلف اختلفوا في هذا*

فرأى بعضهم أنه يطل صومه بترك الفسل قبل الفجر*
وقال الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون: صومه تام وإن تعمد أن لا يغتسل
من الجنابة شهر رمضان كله*

قال أبو محمد: أما هذا القول فظاهر الفساد، لما ذكرنا قبل من أن تعمد المعصية
يطل الصوم، ولا معصية أعظم من تعمد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها*
ودهبت طاقة من السلف إلى ما ذكرنا قبل*

كما روينا من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرني عبد الله (١) بن عبد الله

(١) في النسخة رقم (١٤) «عبد الله» بالتصغير، وهو خطأ، ففتح الباري (ج ٤ ص ١٠٤) «أما رواية
ابن عبد الله بن عمر فولح عبد الرزاق عن معمر بن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة، وقد اختلف»

نابن عمر: «أنه احتلم ليلة في رمضان، ثم نام فلم ينبه حتى أصبح، قال: فلقيت أبا هريرة فاستفتيته؟ فقال: أفطر، فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً. قال: فجلت إلى أبي فأخبرته بما أفتاني به أبو هريرة، فقال: أقسم بالله لئن أفطرت لأوجن منك، صم، فإن بذلك أن تصوم يوماً آخر فافعل.» *

وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة سمعت عبد الله بن عمرو القاري قال: سمعت أبا هريرة يقول: «لا ورب هذا البيت، ما أنا قلت: من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصم، محمد ورب الكعبة قاله.» *

قال أبو محمد: وقد عاب من لادين له ولا علم له هذا الخبر بأن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام روى عن أبي هريرة أنه قال له في هذا الخبر: إن أسامة بن زيد حدثه به، وإن الفضل بن عباس حدثه به. *

قال أبو محمد: وهذه قوة زائدة للخبر، أن يكون أسامة والفضل روياه عن النبي ﷺ، وما ندرى إلى ما أشار به هذا الجاهل ١٢ وما يخرج من هذا الاعتراض إلا نسبة أبي هريرة للكذب، والمعتض بذلك (١) أحق بالكذب منه. *

وكذلك عارض قوم - لا يحصلون ما يقولون - هذا الخبر بأن أمي المؤمنين روتا: «أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك النهار.» *

قال أبو محمد: وليس يعارض هذا الخبر ما رواه أبو هريرة لأن رواية أبي هريرة هي الزائدة. *

والعجب ممن يرد روايتهما رضي الله عنهما في أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم برأيه - ثم يجعل روايتهما هنا حاجة على السنة الثابتة !! لاسيما مع صحة الرواية عن عائشة رضي الله عنها: أنها قالت «ما أدرك الفجر قط رسول الله ﷺ إلا وهو صائم (٢)».

فهل حلوا هذا على غلبة النوم، لا على تعمّد ترك الفسل ١٢. *

واحتج أيضاً قوم بما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن هشام الدستوائي

على الزمري في اسمه قال شبيب عنه: أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لي أبو هريرة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً، أخرجه النسائي والطبراني في مسند الشاميين، وقال عقيل عنه: عن عبد الله بن عبد الله بن عمر به، فاختلف على الزمري هل هو عبد الله مكبراً أم عبد الله مصفراً. والذي تناهوا رواية شبيب فثبتناه المكبر، وهذا الحديث الذي نسبته ابن حجر للنسائي لم أجده في السنن وأطعن أن نسخة السنن المطبوعة تنقصها أحاديث كثيرة من كتاب الصيام بل ومن غيره (١) في النسخة رقم (١٦) والمعرض له بذلك (٢) الحديث رقم (١٦ ص ٢٠٥) يلغظ «ما ألتني رسول الله صلى الله عليه وسلم السرا الأعلى في بيتي» أو عندي إلا نائمًا. *

عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : رجع أبو هريرة عن قضاء الرجل يصبح جنباً * قال علي : ولا حجة في رجوعه ، لأنه رأى منه ، إنما الحجة في روايته عن النبي ﷺ ، وقد افترض علينا اتباع روايتهم ، ولم تؤمر باتباع الرأي ممن رآه منهم * والعجب ممن يحتج بهذا من المالكيين ! وهم قد ثبتوا على ما روى عن عمر رضي الله عنه من تحريم المتزوجة في العدة على الذي دخل بها في الأبد ، وقد صح رجوع عمر عن ذلك الى أنه مباح له ابتداء زواجها !! *

ومن قال بهذا من السلف كما روينا من طريق ابن جريج عن عطاء : أنه لما اختلف عليه أبو هريرة ، وعائشة في هذا قال عطاء : يدل يوماً ويتم يومه ذلك * ومن طريق سفيان بن عينة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه أنه قال : من أدركه الصبح جنباً وهو متعمد أبدل الصيام ، ومن أتاه غير متعمد فلا يبدله * فهذا عروة ابن أخت عائشة رضي الله عنها قد ترك قولها لرواية أبي هريرة * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل يصبح جنباً ؟ فقال : أما رمضان فيتم صومه . ويصوم يوماً مكانه ، وأما التطوع فلا *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا ابن اسحاق — هو عبد الله (١) — قال : سألت سالماً عن رجل أصبح جنباً في رمضان ؟ قال : يتم يومه (٢) ويقضى يوماً مكانه * ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : من أصبح جنباً في شهر رمضان فاستيقظ ولم يغتسل حتى يصبح فانه يتم ذلك اليوم ويصوم يوماً مكانه ؛ فان لم يستيقظ فلا بدل عليه *

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن البصري فيمن أصبح جنباً في رمضان يقضيه في الفرض *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن عائذ بن حبيب عن هشام بن عروة في الذي يصبح جنباً في رمضان قال : عليه القضاء *

قال أبو محمد : لولم يكن الا ما ذكرنا لكان الواجب القول بخبر أبي هريرة ، لكن منع من ذلك صحة نسخه *

وبرهان ذلك قول الله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم من لباس

(١) لم أجد في الرواة من طبقة اتباع التابعين من اسمه عبد الله بن اسحق ، (٢) في النسخة رقم (١٦) يتم

لكم واتم لباس لمن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن
باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من
الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل) *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا ابراهيم بن حماد ثنا اسماعيل
ابن اسحاق ثنا عبد الواحد ثنا حماد بن سلة ثنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس قال : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) كان أحدهم اذا نام
لم يحل له النساء ، ولم يحل له ان يأكل شيئا الى القابلة ، ورخص الله لكم *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء
ابن هلال الرقي ثنا حسين بن عياش - ثقة من أهل باجدا (١) - ثنا زهير بن معاوية
ثنا أبو اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب : ان احدهم كان اذا نام قبل ان يتعشى لم يحل
له ان يأكل شيئا ولا يشرب ليله ويومه من الفدح حتى تغرب الشمس ، حتى نزلت (وكلوا
واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) *

قال أبو محمد : فصح ان هذه الآية ناسخة لكل حال تقدمت في الصوم ، وخبراني
هريرة موافق لبعض الاحوال المنسوخة ، واذا صح ان هذه الآية ناسخة لما تقدم حكما
باق لا يجوز نسخه (٢) وفيها لإباحة الوطء الى تبين الفجر ، فاذ هو مباح يقين ، فلا
شك في أن الفسل لا يكون إلا بعد الفجر ، ولا شك في ان الفجر يدركه وهو جنب ،
فهذا وجب ترك حديث أبي هريرة ، لا بما سواه . وبالله تعالى التوفيق *

وأما من نسي انه صائم في رمضان أو في صوم فرض ، أو تطوع فأكل وشرب ووطئ
وعصى ، ومن ظن انه ليل ففعل شيئا من ذلك فاذا به قد أصبح ، أو ظن انه قد غابت
الشمس ففعل شيئا من ذلك فاذا بها لم تغرب — : فان صوم كل من ذكرنا تام . لقوله
الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) . ولقول رسول الله
ﷺ : « رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » *

حدثنا بذلك أحمد بن عمر بن أنس العذري قال ثنا الحسين (٣) بن عبد الله الجرجاني
قال ثنا عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي أخبرتنا فاطمة بنت الحسن (٤) الريان

(١) ينتح لبا المرحدة والجيم وتشديد الدال المهملة المقترحة وبالقصر ، وهي قرية بين ر من عين والرقة ،
وباسمها قرية اخرى من قرى بغداد ، والحسين بن عياش من الاول لانه رقي . وفي النسخة رقم (١٦) « باجدا ، وهو
خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « ولا يجوز رفه » ، (٣) في النسخة رقم (١٤) « الحسن » (٤) في الاصلين « فاطمة
بنت الحسن » ، ولكنه مهي في السألة ٣٨٠ من المحلى (ج ٤ ص ٤) وفي الاحكام (ج ٥ ص ١٢٩) بهذا الاسناد وفيه
« فاطمة بنت الحسن » .

الخزومي وراق أبي بكر بن قتيبة ثنا الربيع بن سليمان المؤذن المرادي ثنا بشر بن بكر عن
الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « ان
الله تجاوز لي عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروا عليه » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا
عبدان أنا يزيد بن زريع ثنا هشام — هو ابن حسان — ثنا ابن سيرين عن أبي هريرة
عن النبي ﷺ قال : « اذا نسي أحدكم فأكل ، أو شرب فليتم صومه : فانما أطعمه
الله وسقاه » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود
ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلية ثنا أيوب — هو السخيتاني — وحبيب بن الشهيد
كلهما عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال :
يا رسول الله ، إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم ؟ فقال : الله أطعمك وسقاك » *

ورويناه أيضاً عن أبي رافع ، وخلاس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ :
قال أبو محمد : فسماه رسول الله ﷺ صائماً ، وأمره باتمام صومه ذلك ، فصح
أنه صحح الصوم . وبه يقول جمهور السلف *

روينا من طريق وكيع عن شعبة عن عبد الله بن دينار قال : استسقى ابن عمر
وهو صائم ، فقلت : أأنت صائم ؟ فقال : أراد الله أن يسقيني ففعلت *
ومن طريق أبي هريرة : من شرب ناسياً أو أكل ناسياً فليس عليه بأس ، ان
الله أطعمه وسقاه *

وعن علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت مثل هذا *

ورويناه أيضاً عن عطاء ، وقتادة ، ومجاهد ، والحسن ، وسوياء (١) في ذلك بين الجامع
والآكل ، وعن الحكم بن عتيبة مثله ، وعن أبي الأحوص ، وعلقمة ، وابراهيم النخعي ،
والحسن البصري ، وهو قول أبي حنيفة . وسفيان ، وأحمد بن حنبل . والشافعي . وأبي سليمان
وغيرهم ، إلا أن بعض من ذكرنا رأى الجماع بخلاف الأكل والشرب ، ورأى فيه
القضاء ، وهو قول عطاء ، وسفيان *

قال أبو محمد : وقال مالك : القضاء واجب على الناسي *

قال علي بن موانع لهم حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : الأكل ، والجماع ، والشرب ينافي الصوم *

(١) في النسخة رقم (١٤) : وسوياء وهو محتمل ان يكون المراد قتادة ومجاهد والحسن ، وأما عطاء فقد
قل عنه المؤلف التفرقة بين الجامع والأكل ناسياً ، وكذلك قلّه عنه ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١١١) ،

قيل لهم : وعلى هذا فالأكل والشرب ينافى الصلاة وأنتم تقولون : ان ذلك لا يبطل الصلاة اذا كان بنسيان ! فظهر تناقضهم ! فكيف وقولهم هذا خطأ !^(١)
وانما الصواب أن تعمد الأكل والشرب والجماع والتي ينافى الصوم : لا الأكل كيف كان ، ولا الشرب كيف كان ، ولا الجماع كيف كان ، ولا التي كيف كان ، فهذا هو الحق المتفق عليه ، والذي جاءت به النصوص من القرآن والسنة *
وأما دعواهم فباطل ، غارية من الدليل جملة ، لامن قرآن ، ولامن سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولامن قياس ، ولا من قول أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، بل هذا مما تقضوا فيه وتناقضوا فيه ، لأنهم يعظمون خلاف قول صاحب اذا واقهم وغالفوا ههنا طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف ، وقالوا : الكلام ، أو الأكل ، أو الشرب في الصلاة بنسيان لا يبطلها ، وأبطلوا الصوم بكل ذلك بالنسيان ! وهذا تناقض لاخفاء به *

وأما أبو حنيفة فتناقض أيضا : لأنه رأى أن الكلام ناسيا . أو الأكل ناسيا . أو الشرب ناسيا تبطل الصلاة بكل ذلك ويبتدئها ، وخالف السنة الواردة في ذلك ، ورأى الجماع يبطل الحج ناسيا كان ، أو عامدا^(٢) ورأى أن كل ذلك لا يبطل الصوم ، واتبع الخبر في ذلك ، ورأى الجماع ناسيا لا يبطل الصوم ، قياسا على الأكل ، ولم يقس الآكل ناسيا على الآكل ناسيا : بل رأى^(٣) ألا كل ناسيا يبطل الصوم ، وهوناس بلا شك ، وهذا تخليط لا نظير له ! *

وادعى مقلدوه الاجماع على أن الجماع والأكل ناسيا سواء ، وكذبوا في ذلك ، لأننا روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان ؟ فقال عطاء : لا ينسى هذا كله ! عليه القضاء ، لم يجعل الله له عذرا ، وان طعم ناسيا فليتيم صومه ولا يقضيه ، الله أطعمه وسقاه^(٤) وبه يقول سفيان الثوري . ورأى ابن الماجشون على من أكل ناسيا . أو شرب ناسيا القضاء ، وعلى من جامع ناسيا القضاء والكفارة ! وهذه أقوال فاسدة ، وتعارض لأصح . وبالله تعالى التوفيق *
قال أبو محمد : ومن أكل وهو يظن أنه ليل أو جامع كذلك أو شرب كذلك فاذا به نهار إما بطلوع الفجر وإما بأن الشمس لم تغرب — : فكلاهما لم يتمدد لإبطال صومه ، وكلاهما ظن أنه في غير صيام ، والناسي ظن أنه في غير صيام ولا فرق ، فهما

(١) في النسخة رقم (١٤) «ورأى الجماع في الحج ناسيا لو عمدا يبطله» ، (٢) في النسخة رقم (١٦) «ورأى»

(٣) قول ابن حجر فيفتح أوله عن عطاء (ج ٤ ص ١١١) *

والناسى سواء ولا فرق *

وليس هذا قياساً — ومعاذ الله من ذلك — وإنما يكون قياساً لوجعلنا الناسى أصلاً ثم شبهنا به من أكل وشرب وجامع وهو يظن أنه في ليل فاذا به في نهار ، ولم يفعل هذه بل كلهم سواء في قول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وفي قول رسول الله ﷺ : « إن الله تجاوز لآمتي ^(١) الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ^(٢) » *

وهذا قول جمهور السلف *

ورينا من طريق عبد الرزاق : ثنا معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب قال : أظفر الناس في زمن عمر بن الخطاب فرأيت عباساً ^(٣) أخرجت من بيت حفصة فشرىوا ، ثم طلعت الشمس من سحاب ، فكأن ذلك شق على الناس ، فقالوا : نقضى هذا اليوم ، فقال عمر : لم ؟ والله ما تجاوزنا لآثم ^(٤) *

ورونا أيضاً من طريق الأعمش عن المسيب ^(٥) عن زيد بن وهب ، ومن طريق ابن أسلم عن أخيه عن أبيه ولم يذكر قضاء *

وقد روى عن عمر أيضاً القضاء ، وهذا تخالف من قوله ، فوجب الرجوع إلى ما اقترض الله تعالى الرجوع إليه عند التنازع ، من القرآن والسنة ، فوجدنا ما ذكرناه قبل ، مع أن هذه الرواية عن عمر أولى لأن زيد بن وهب له صحة ، وإنما روى عنه القضاء من طريق علي بن حنظلة عن أبيه ^(٦) *

ورونا من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن تسحر نهاراً وهو يرى أن عليه ليلاً ؟ قال : يتم صومه *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد قال : من أكل

(١) في النسخة رقم (١٤) «عن أمي» وبما شئت من نسخة أخرى كما هنا (٢) سوا. رضى المؤلف ان يكون هذا قياساً لولم يرض فانه قياس في الحقيقة على الناسى ، لان الصبر يدل على عدم بطلان صوم من أظفر ظاناً انه في ليل ، والقياس على الناسى — الذى ذكره المؤلف — قياس صحيح ، وإن تخاشى هو ان يسميه قياساً (٣) هو بكر بن عبد الله بن وهب ، جمع معمر ، بضم الميم وهو القديح الضخم ، قيل نحو ثمانية اوطال اوتسة ، ويجمع أيضاً على « اساس » و« عسة » بكر الميم وفتح السين (٤) تجاوز لآثم : ماله ، أى لم نمل فيه لارتكاب آثم ، وفي الاصلين « تجاوزنا » وهو خطأ ، وقد نقله ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١٤٣) بلفظ « ما تجاوزنا الآثم » وهو خطأ صرف (٥) هو المسيب بن رافع الاسدي (٦) علي بن حنظلة لم يجد له ترجمة ، وفي رواية تاريخ الطبري وعلي بن حنظلة بن اسد الشامي (ج ١ ص ٢٤٣) فلا أدري هو أولاً ، وفي الرواية عن عمر بن حنظلة بن قيس الزرقى وليس في اولاده من يسمى علياً ، وهذا الاثر قلبي الفتح من طريق عبد الرزاق (ج ٤ ص ١٤٣) *

بعد طلوع الفجر وهو يظن أنه لم يطلع فليس عليه القضاء ، لأن الله تعالى يقول : (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن البصرى فيمن تسحر وهو يرى أنه ليل ، قال : يتم صومه *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو داود — هو الطيالسي — عن حبيب عن عمرو ابن هرم عن جابر بن زيد فيمن أكل يرى أنه ليل فإذا به نهار ، قال : يتم صومه *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمّر ، قال ابن جريج : عن عطاء ، وقال معمّر : عن هشام بن عروة عن أبيه ، ثم اتفق عروة وعطاء فيمن أكل في الصبح وهو يرى أنه ليل : لم يقضه *

فهؤلاء عمر بن الخطاب ، والحكم بن عتيبة ، ومجاهد ، والحسن ، وجابر بن زيد أبو الشعثاء ، وعطاء بن أبي رباح ، وعروة بن الزبير ، وهو قول أبي سليمان *

ورويانا عن معاوية وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وهشام بن عروة وعطاء وزيد ابن النضر ^(١) وإنما قال هؤلاء : بالقضاء في الذي يفطر ، وهو يرى أنه ليل ثم تطلع الشمس وأما في الفجر فلا ، مثل قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ، وما نعلم لهم حجة أصلا *
فإن ذكرنا ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « أفطر الناس على عهد رسول الله ﷺ ثم طلعت الشمس » قال أبو أسامة : قلت لهشام : فأمروا بالقضاء ؟ فقال : ومن ذلك بد ^{(٢) ؟} *

فإن هذا ليس إلا من كلام هشام ، وليس من الحديث ، فلا حجة فيه ، وقد قال معمّر : سمعت هشام بن عروة في هذا الخبر نفسه يقول : لا أدري أقضوا أم لا ؟ !
فصح ما قلنا *

وأما من أكره على الفطر ، أو وطئت امرأة نائمة ، أو مكروه أو مجنونة أو مغنى عليها ، أو صب في حلقه ماء وهو نائم — : فصوم النائم والنائمة والمكروه والمكروهة تام صحيح لا داخلة فيه ، ولا شيء عليهم ، ولا شيء على المجنونة ، والمغنى عليها ، ولا على ^(٣) المجنون والمغنى عليه ، لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « إن الله تجاوز لأمتي ^(٤)

(١) كذا بالاصلين بحذف الروى عنهم ، وهو مفهوم من السياق أهم قالوا بالقضاء (٢) هو في البخارى (فتح ج ١ ص ١٤٢) بلقط «ومن قضاه» وهو لفظ محتمل ، ولكن ابن حجر قل عن رواية ابن خزيمة «لا بد من القضاء» .
(٣) في المتن (١٤) «وعلى» بحذف «لا» (٤) كذا في الاصلين وله حكاية قوله عليه السلام من الرولى فيصح

عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» والتائم والتائمة مكرهان بلا شك غير مختارين لما قلل بهما *

وقال زفر: لا شيء على التائم، والتائمة ولا قضاء كما قلنا، سواء سواء، وصومهما تام وهو قول الحسن بن زياد، وقدرى أيضا عن أبي حنيفة في التائم مثل قول زفر *
وقال سفيان الثوري: إذا جمعت المرأة مكرهه في نهار رمضان فصومها تام ولا قضاء عليها ^(١)، وهو قول عبيد الله بن الحسن وبه يقول أبو سليمان وجميع أصحابنا *
والمنجون، والمغنى عليه غير غاطبين، قال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن المجنون حتى يفيق، والتائم حتى يستيقظ، والصبي حتى يحتلم» *

والمشهور عن أبي حنيفة أن القضاء على التائم والتائمة، والمكره والمكرهه، والمجنون والمجنونة، والمغنى عليهما ^(٢) وهو قول مالك *

قال أبو محمد: وهو قول ظاهر الفساد، وما نعلم لهم حجة من قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا رواية فاسدة ولا قول صاحب، ولا قياس، إلا أن بعضهم قاس ذلك على المكره على الحدث أنه تنقض طهارته *

قال علي: وهذا قياس في غاية الفساد — لو كان القياس حقاً — فكيف والقياس كله باطل! لان الطهارة تنقض من الأحداث بقسمين: أحدهما بنقضها كيف ما كان، بنسيان أو عمد أو إكراه، والآخر لا ينقضها إلا بالعمد على حسب النصوص الواردة في ذلك، وهم متفقون على أن الريح والبول والغائط ينقض الطهارة بنسيان كان أو بعمد فيلزمهم إذا قاسوا الإكراه في الصوم على الإكراه في الطهارة —: أن يقيسوا الناس في الصوم ^(٣) على الناس في الطهارة، والمغلوب بالقيء على المغلوب بالحدث، وكلهم لا يقولون بهذا أصلاً، فبطل قياسهم الفاسد! *

وكان أدخل في القياس لو قاسوا المكره والمغلوب في الصوم على المكره والمغلوب في الصلاة على ترك القيام أو ترك السجود أو الركوع، فهؤلاء صلاتهم تامة باجماعهم، فكذلك يجب أن يكون صوم المكره ^(٤) والمغلوب ولا فرق. ولكنهم لا يحسنون القياس! ولا يتبعون النصوص! ولا يطردون أصولهم! والله تعالى التوفيق *
وأما دخول الحمام، والتغتيس في الماء، ودهن الشارب فقد روينا عن علي بن أبي طالب

(١) في النسخة رقم (١٦) عليه، وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) عليها، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «في العائم» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) «أن يكون المكره» *

رضى الله عنه : لا يدخل الصائم الحمام . وعن إبراهيم النخعي ^(١) الاضطرار بدهن الشارب ، وعن بعض السلف مثل ذلك في التغطيس في الماء ، ولا حجة الا فيما صح عن رسول الله ﷺ ، ولم يأت عنه نهى للصائم عن شيء من ذلك ، فكل ذلك مباح لا يكدر ^(٢) في الصوم . وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٤ — مسألة — قال على : اختلف الناس في المجنون ، والمغنى عليه *

فقال أبو حنيفة : من جن شهر رمضان كله فلا قضاء عليه ، فان أفاق في شيء منه ^(٣) ، قضى الشهر كله ، قال : ومن أغمى عليه الشهر كله فعليه قضاؤه كله ، فان أغمى عليه بعد ليلة من الشهر قضى الشهر كله إلا يوم تلك الليلة التي أغمى عليه فيها ، لأنه قد نوى صيامه من الليل *

وقال مالك : من بلغ وهو مجنون مطبق فاقام وهو كذلك سنين ثم أفاق — فانه يقضى كل رمضان كان في تلك السنين ، ولا يقضى شيئاً من الصلوات ، قال : فان أغمى عليه أكثر النهار فعليه قضاؤه ، فان أغمى عليه أقل النهار فليس عليه قضاؤه . وقد روى عنه إيجاب القضاء عليه جملة دون تقسيم *

وقال عبيد الله بن الحسن : لا قضاء على المجنون إلا على الذي يحسن ويفيق ، ولا قضاء على المغنى عليه *

وقال الشافعي : لا يقضى المجنون ، ويقضى المغنى عليه *

وقال أبو سليمان : لا قضاء عليهم *

قال أبو محمد : كنا نذهب الى ان المجنون والمغنى عليه يطل صومهما ولا قضاء عليهما ، وكذلك الصلاة ، ونقول : ان الحجة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر ابن عبد الملك الحولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا وهيب — هو ابن خالد — عن خالد — هو الحذاء — عن أبي الضحى عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال : « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتمل ، وعن المجنون حتى يعقل » وكنا نقول : اذا رفع القلم عنه فهو غير مخاطب بصوم ولا بصلاة *

ثم تأملنا هذا الخبر — بتوفيق الله تعالى — فوجدناه ليس فيه الا ما ذكرنا من أنه غير مخاطب في حال جنونه حتى يعقل ، وليس في ذلك بطلان صومه الذي لزمه قبل

(١) في نسخة رقم (١٤) . وعن النخعي ، (٢) لكدر الحاشي (٣) في نسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ .

جنونه ، ولا عودته عليه بعد إفاقته ، وكذلك المغنى ، فوجب أن من جن بعد أن نوى الصوم من الليل فلا يكون مفطراً بجنونه ، لكنه فيه غير (١) مخاطب ، وقد كان مخاطباً به ، فإن أفاق في ذلك اليوم أو في يوم بعده من أيام رمضان فإنه ينوى الصوم من حينه ويكون صائماً ، لأنه حينئذ علم بوجوب الصوم عليه ،

وهكذا من جاءه الخبر برؤية الهلال ، أو من علم بأنه يوم نذره أو فرضه على ما قدمنا قبل ، وكذلك من أغمى عليه كما ذكرنا ، وكذلك من جن أو أغمى عليه قبل غروب الشمس ، أو من نام أو سكر قبل غروب الشمس فلم يستيقظ ولا صحا إلا من الغد وقد مضى أكثر النهار ، أو أقله .

ووجدنا المجنون لا يبطل جنونه إيمانه ولا أيمانه (٢) ولا نكاحه ولا طلاقه ولا ظاهره ولا إيلائه ولا حجه ولا أحرامه ولا يمينه ولا هبته ، ولا شيئاً من أحكامه اللازمة له قبل جنونه ، ولا خلافه أن كان خليفة ، ولا إمارته أن كان أميراً ، ولا ولايته (٣) ، ولا وكالته ، ولا توكيله ، ولا كفره ، ولا فسقه ، ولا عدالته ، ولا وصاياءه ، ولا اعتكافه ، ولا سفره ، ولا إقامته ، ولا ملكه ، ولا نذره ، ولا حنثه ، ولا حكم العام في الزكاة عليه (٤) . ووجدنا ذهبوا عن كل ذلك لا يوجب بطلان شيء من ذلك ، فقد يذهل الإنسان عن الصوم والصلاة حتى يظن (٥) أنه ليس مصلياً ولا صائماً فياً كل ويشرب ، ولا يبطل بذلك صومه ولا صلاته ، بهذا جاءت السنن على ما ذكرنا في الصلاة وغيرها ، وكذلك المغنى عليه ولا فرق في كل ذلك ؛ ولا يبطل الجنون والاعفاء إلا ما يبطل النوم من الطهارة بالوضوء وحده فقط .

وأيضاً : فإن المغلوب المكروه على الفطر لا يبطل صومه بذلك على ما نذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى ، والمجنون ، والمكروه مغلوبان مكروهان مضطربان بقدر (٦) غالب من عند الله تعالى على ما أصابهما ، فلا يبطل ذلك صومهما .

وأيضاً : فإن من نوى الصوم كما أمره الله عز وجل ثم جن ، أو أغمى عليه فقد صح صومه يتقين من نص وإجماع ، فلا يجوز بطلانه بعد صحته إلا بنص أو إجماع ، ولا إجماع في ذلك أصلاً . وبالله تعالى التوفيق .

وأما من بلغ مجنوناً مطبقاً فهذا لم يكن قط مخاطباً ، ولا لزمته الشرائع ، ولا الأحكام

(١) كلمة غير سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله « ولا أيمانه » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) قوله « أن كان أميراً » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) قوله « حكم العام في الزكاة عليه » (٥) في النسخة رقم (١٤) « حتى يظن ، وبما نصح وأوضح » (٦) في النسخة رقم (١٦) « مهتر » .

ولم يزل مرفوعاً عنه القلم ، فلا يجب عليه قضاء صوم أصلاً ، بخلاف قول مالك :
فاذا عقل خيئت^(١) ابتدأ الخطاب بلزومه إياه لا قبل ذلك *

وأما من شرب حتى سكر في ليلة رمضان وكان نوى الصوم فصحا بعد صدر من النهار
أقله أو أكثره — أو بعد غروب الشمس — : فصومه تام ، وليس السكر معصية ،
إنما المعصية شرب ما يسكر سواء سكر أم لم يسكر ، ولا خلاف في أن من فتح فيه^(٢)
أو أسكت يده وجسده وصب الخمر في حلقه حتى سكر أنه ليس عاصياً بسكره ، لأنه
لم يشرب ما يسكره باختياره ، والسكر ليس هو فعله ، إنما هو فعل الله تعالى فيه ، وإنما
ينهى المرء عن فعله . لا عن فعل الله تعالى فيه الذى لا اختيار له فيه *

وكذلك من نام ولم يستيقظ الا في النهار ولا فرق ، أو من نوى الصوم ثم لم يستيقظ
الا بعد غروب الشمس ، فصومه تام *

وبقى حكم من جن ، أو أغشى عليه ؛ أو سكر ، أو نام قبل غروب الشمس فلم يفق
ولا صحوا ولا اتبه ليته كلها والغد كله الى^(٣) بعد غروب الشمس — : أيقضيه أم لا ؟
فوجدنا القضاء إيجاب شرع ، والشرع لا يجب الا بنص ، فلم نجد^(٤) إيجاب القضاء
في النص الا على أربعة : المسافر ، والمريض — بالقرآن — والحائض ، والنفساء ، والمتعمد
للقى^(٥) بالسنة — ولا مزيد ، ووجدنا التائب ، والسكران ، والمجنون المطبق عليه^(٦) ليسوا
مسافرين ولا متعمدين للقى ولا حيضا ولا من ذوات النفاس ولا مرضى ، فلم يجب
عليهم القضاء^(٧) أصلاً ، ولا خوطبوا بوجوب الصوم عليهم في تلك الأحوال ، بل
القلم مرفوع عنهم بالسنة ، ووجدنا المصروع ، والمعفى عليه مريضين بلا شك ، لأن
المرض هي حال خرجة للمرء عن حال الاعتدال ، وصحة الجوارح والقوة الى الاضطراب
وضعف الجوارح واعتلالها ، وهذه صفة المصروع ، والمعفى عليه بلا شك ، ويبقى
وهن ذلك وضعفه عليهما بعد الاقامة مدة : فاذ هما مريضان فالقضاء عليهما بنص القرآن
وبالله تعالى التوفيق *

وليس قولنا بسقوط الصلاة عن المعفى عليه إلا ما أفاق في وقته^(٨) منها وبقضاء التائب
للصلاة — مخالفنا لقولنا هنا ، بل هو موافق ، لأن ما خرج وقته للمعفى عليه فلم يكن

(١) في النسخة رقم (١٦) «حيث» بدون القاء (٢) في النسخة رقم (١٤) «فبين فتح له» (٣) في النسخة رقم (١٦) «إلا» بدل «الى» (٤) في النسخة رقم (١٦) «فلم يجوز» وما هنا اصح (٥) هؤلاء خمسة ، وكان عد
الحائض والنفساء من نوع واحد (٦) كلمة «عليه» ليست في النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٦) «وقضاء»
(٨) في النسخة رقم (١٦) «في وقت»

مخاطباً بالصلاة فيه ، ولا كان أيضاً مخاطباً بالصوم ، ولكن الله تعالى أوجب على المريض عدة من أيام أخر ، ولم يوجب تعالى على المريض قضاء صلاة ، وأوجب قضاء الصلاة على النائم والناسي ، ولم يوجب قضاء صيام على النائم والناسي ^(١) بل أسقطه تعالى عن الناسي والنائم ، إذ لم يوجه عليه ، فصح قولنا . والحمد لله رب العالمين *

وأما قول أبي حنيفة ففى غاية الفساد ، لأنه دعوى بلا برهان ، ولم يتبع نصاً ولا قياساً لأنه رأى على من أفاق فى شيء من رمضان من جنونه قضاء الشهر كله ، وهو لا يراه على من بلغ ، أو أسلم حيثذ *

وقال بعض المالكيين : المجنون بمنزلة الحائض !! وهذا كلام يغنى ذكره عن تكلف إبطاله ، وما ندرى فيما يشبه المجنون الحائض ؟ !! *

٧٥٥ — مسألة — ومن جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر ففرض عليه أن يفطر ، لقول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) ولقول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقول الله تعالى : (ما جعل عليكم فى الدين من حرج) ولقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

فإن كان خرج بذلك الى حد المرض فعليه القضاء ، وإن كان لم يخرج الى حد المرض فصومه صحيح ^(٢) ولا قضاء عليه ، لأنه مغلوب مكره مضطر ، قال الله عز وجل : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) ولم يأت القرآن ولا السنة بإيجاب قضاء على مكره ، أو مغلوب ، بل قد أسقط الله تعالى القضاء عن ذرعه القى ^(٣) وأوجه على من تعمله *

٧٥٦ — مسألة — ولا يلزم صوم فى رمضان ولا فى غيره الا بتبين ^(٤) طلوع الفجر الثانى ، وأما ما لم يتبين فالأكل والشرب والجماع مباح كل ذلك ، كان على شك من طلوع الفجر أو على يقين من أنه لم يطلع *

فمن رأى الفجر وهو يأكل فليقذف ما فى فمه من طعام أو شراب ، وليصم ؛ ولا قضاء عليه ، ومن رأى الفجر وهو يجماع فليترك ^(٥) من وقته ، وليصم ، ولا قضاء عليه ، وسواء فى كل ذلك كان طلوع الفجر ^(٦) بدمدة طويلة أو قريبة ، فلو توقف باهتاً فلا شيء عليه ، وصومه تام ، ولو أقام عامداً فعليه الكفارة *

(١) فى النسخة رقم (١٦) على الناسي ، يحذف النائم (٢) فى النسخة رقم (١٦) «صومه تام» (٣) فى النسخة رقم (١٤) «على من ذرعه القى» (٤) فى النسخة رقم (١٦) «إلا فى تبيين» وهو خطأ (٥) فى النسخة رقم (١٦) «فليترك» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «كان الطلوع الفجر» *

ومن أكل شاكا في غروب الشمس أو شرب فهو عاص لله تعالى ، مفسد لصومه ، ولا يقدر على القضاء ، فان جامع شاكا في غروب الشمس فعليه الكفارة *
 برهان ذلك قول الله عز وجل : (فالآن باسروهم وابغوا ما كتب الله لكم . وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ثم آمنوا الصيام الى الليل) وهذا نص ماقلتا ، لان الله تعالى أباح الوطء والاكل والشرب الى أن يتبين لنا (١) الفجر ، ولم يقل تعالى : حتى يطلع الفجر ، ولا قال : حتى تشكوا في الفجر ، فلا يحل لأحد أن يقوله ، ولا أن يوجب صوما بطلوعه مالم يتبين للبرء ، ثم أوجب الله تعالى التزام الصوم الى الليل *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبيد بن اسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله هو ابن عمر عن نافع والقاسم بن محمد ابن أبي بكر ؛ قال القاسم : عن عائشة ، وقال نافع : عن ابن عمر ، قالت عائشة وابن عمر كان « بلال يؤذن بليل ، فقال رسول الله ﷺ : ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » *
 وبه الى البخاري : ثنا عبد الله بن مسلبة — هو القعني — عن مالك عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه : ان رسول الله ﷺ قال : « ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قال : وكان رجلا أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيان بن فروخ ثنا عبد الوارث (٢) عن عبد الله ابن سودة بن حنظلة القشيري حدثني أبي أنه سمع سمرة بن جندب يقول : قال رسول الله عليه السلام : (٣) « لا يغرن أحدكم نداء بلال من السحور ، ولا هذا البياض حتى يستطير » *
 وكذلك حديث عدى بن حاتم ، وسهل بن سعد في الخطبين (٤) الأسود ؛ والايض ، فقال عليه السلام : « انما ذلك سواد الليل وياض النهار » *

قال ابو محمد : فنص عليه السلام على أن ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يطلع (٥)

(١) كلمة « لنا » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله « ثنا عبد الوارث ، سقط من الاصلين ، وهو خطأ ، ومصحناه من مسلم (١٦ ص ٣٠٢) (٣) قوله « قال رسول الله عليه السلام ، حذف من الاصلين ، وكتب بجاشية النسخة رقم (١٤) وعليه ما نصه « نسخة صحيحة » . وهو ضروري لان الحديث مرغوع ، وفي مسلم « سمعت محمدا صلى الله عليه وسلم يقول الخ (١) كلمة « الخطبين » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) . الا حتى . . .

الفجر ، وأباح الأكل الى أذانه ، فقد صح أن الأكل مباح بعد طلوع الفجر مالم يتبين لمريد الصوم طلوعه * .

وقد ادعى قوم أن قوله تعالى : (حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود) وقول رسول الله ﷺ : « حتى يطلع الفجر » : و : « حتى يقال له : أصبحت أصبحت » أن ذلك على المقاربة ، مثل قوله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف) إنما معناه فاذا قاربنا بلوغ أجلهن * .

قال أبو محمد : وقائل هذا مستسهل للكذب على القرآن وعلى رسول الله ﷺ * أول ذلك أنه دعوى بلا برهان ، وإحالة لكلام الله تعالى عن مواضعه ، ولكلام رسول الله ﷺ ، وقول عليه بـالم يقل ، ولو كان ما قالوا لكان بلال وابن أم مكتوم معاً لا يؤذنان الا قبل الفجر ، وهذا باطل ، لا يقوله أحد ، لاهم ولا غيرهم * .

وأما قوله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن) . فاقحامهم فيه أنه تعالى أراد فاذا قاربن بلوغ أجلهن — : باطل وكذب ، ودعوى بلا برهان ، ولو كان (١) ما قالوه لكان لا يجوز له الرجعة الا عند مقاربة انتهاء العدة ، ولا يقول هذا أحد ، لاهم ولا غيرهم ، وهو تحريف للكلم عن مواضعه ، بل الآية على ظاهرها ، وبلوغ أجلهن هو بلوغن أجل العدة ، ليس هو انقضاءها ، وهذا هو الحق ، لأنهن اذا كن في أجل العدة كله فلزوج الرجعة ، وله الطلاق ، فبطل ما قالوه يقين لا إشكال فيه * .

وقال بعضهم : قول النبي ﷺ لبلال : « اكلاً لنا الفجر » ، موجب لصحة قولهم * . قال أبو محمد : وهذا باطل لوجبهين * .

أحدهما : أنه عليه السلام لم يأمره بذلك إلا للصلاة ، لا للصوم * . والثاني : أنه حتى لو أمره بذلك للصوم لكان حجة لنا لاهم ، لان الأكل والجماع حباحان الى أن ينذرهم بلال بطلوع الفجر ، وإنذاره إياهم بطلوع الفجر لا يكون إلا بعد طلوع الفجر بلا شك ، فالأكل والشرب ، والجماع مباح كل ذلك ولو طلع الفجر ، وانما يحرم كل ذلك بانذار بلال بعد طلوع الفجر ، هذا مالا حيلة لهم فيه ، وقولهم هنا خلاف للقرآن ولجميع السنن * .

حدثنا حمام بن احمد ثنا عبد الله بن محمد الباقي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا حبيب بن خلف البخاري ثنا ابو ثور ابراهيم بن خالد ثنا روح بن عباد ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال : « تسحرت ثم انطلقت الى المسجد ، فدخلت

على حذيفة ، فامر بلقحة فخلت ، ثم أمر بقدر فسخنت ، ثم قال : كل ، قلت : إني أريد الصوم ، قال : وأنا أريد الصوم ؛ فأكلنا ثم شربنا ثم أتينا المسجد ^(١) وقد أقيمت الصلاة ، فقال حذيفة : هكذا فعل في ^(٢) رسول الله ﷺ ؛ قلت : بعد الصبح ١١ قال : بعد الصبح إلا أن الشمس لم تطلع * .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر ابن حبیش : « قلت لحذيفة : أى وقت تسحرت مع النبي ﷺ ؟ قال : هو النهار ، إلا أن الشمس لم تطلع * .

ومن طريق حماد بن سلة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا سمع أحدكم النداء والاناء على يده فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه ، ^(٣) قال عمار : وكانوا يؤذنون إذا بزغ الفجر ، قال حماد عن هشام بن عروة : كان أبي يقضى بهذا . وحدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة عن أنس : « أنه رأى رسول الله ﷺ قد تسحر هو وزيد بن ثابت ، وهو عليه السلام يريد الصوم ، ثم صلى الركعتين ثم خرج الى المسجد فأقيمت الصلاة * قال ابو محمد : هذا كله على أنه لم يكن يتبين لهم الفجر بعد ، فهذا يتفق السنن مع القرآن * وروينا من طريق معمر عن أبان عن أنس عن أبي بكر الصديق أنه قال : اذا نظر الرجلان الى الفجر فشك أحدهما قليلاً ^(٤) حتى يتبين لهما * .

ومن طريق أبي احمد الزبيرى عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد قال : كان ابو بكر الصديق يقول لى : قم بيني وبين الفجر حتى أتسحر ! * .

ومن طريق ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد الاشجعي قال : قم فاسترنى من الفجر ، ثم أكل * . سالم بن عبيد هذا أشجعي كوفي من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهذه أصح طريق يمكن أن تكون * .

(١) من أول قوله « ثم أمر بقدر فسخنت » الى هنا سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) كلمة « و » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الحديث يعرفه ابو داود (ج ٢ ص ٢٧٦) عن عبد الاعلى بن حماد عن حماد عن محمد بن عمرو عن ابى سلة عن ابى هريرة مرفوعاً ، وسكت عنه هو واللفظى ، وكلا الاسنادين صحيح ، وكذلك رواه لما كم (ج ١ ص ١٢٦) من طريق عبد الاعلى بن حماد الترمسى عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو كرواية ابى داود ، وصححه على شرط مسلم رواه عنه النبي (٤) في النسخة رقم (١٦) « قليلاً » وهو خطأ .

وقد روينا من طريق وكيع وعبد الرزاق ، قال وكيع : عن يونس بن أبي إسحق ، عن أبي السفر ، وقال عبد الرزاق : عن معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة ، قال جميعا : كان أبو بكر الصديق يقول : أجيئوا الباب حتى تسحر !! الإيجاف : الغلق * ومن طريق الحسن : أن عمر بن الخطاب كان يقول : اذا شك الرجلان في الفجر فليأ كلا حتى يستيقنا *

ومن طريق حماد بن سلمة : ثنا حميد عن أبي رافع أو غيره عن أبي هريرة : أنه سمع النداء والائناء على يده فقال : أحرزتها ورب الكعبة ! * ومن طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : أحل الله الشراب ماشككت ، يعني في الفجر *

وعن عكرمة قال قال ابن عباس : اسقني يا غلام ، قال له : أصبحت ، قلت : كلا ، فقال ابن عباس : شك لعمر الله ، اسقني ، فشرب *

وعن وكيع عن عمارة بن زاذان عن مكحول الأزدي قال : رأيت ابن عمر أخذ دلو من زمزم وقال لرجلين : أطلع الفجر ؟ قال أحدهما : قد طلع ، وقال الآخر : لا ، فشرب ابن عمر *

وعن سعد بن أبي وقاص : أنه تسحر في رمضان بالكوفة ثم خرج الى المسجد فأقيمت الصلاة *

وعن سفيان بن عيينة عن شيب بن غرقدة عن حبان بن الحارث : أنه تسحر مع علي بن أبي طالب وهما يريدان الصيام ، فلما فرغ قال للمؤذن : أقم الصلاة * ومن طريق ابن أبي شيبة ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور بن المعتمر عن شيب بن غرقدة عن أبي عقيل قال : تسحرت مع علي بن أبي طالب ثم أمر المؤذن أن يقيم الصلاة *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن الشيباني — هو أبو اسحاق — عن جبلة بن سحيم عن عامر بن مطر قال : أتيت عبد الله بن مسعود في داره ، فأخرج لنا فضل سحور ، فسحرتنا معه ، فأقيمت الصلاة ، فخرجنا فصلينا معه * ومن طريق حذيفة نحو هذا *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا عفان بن مسلم ثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن

قال : سمعت عتي - وكانت قد حجت مع رسول الله ﷺ ^(١) - قالت : « كان رسول الله ﷺ يقول : إن ابن أم مكتوم ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادى بلال ، وإن بلالا يؤذن ^(٢) بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قالت : وكان يصعد هذا وينزل هذا ، قالت فكنا تتعلق به فنقول : كأنك حتى تسحرا » *

فصل لنا من هذا الخبر أنهما كانا مؤذنين : أحدهما قبل الفجر يسير ، أيهما كانا ، حيناً هذا ، وحيناً هذا والآخر ولا بد بعد الفجر *

وعن محمد بن علي بن الحسين : كل حتى يتبين لك الفجر *

وعن الحسن : كل ما مترت *

وعن أبي مجلز : الساطع ذلك الصبح الكاذب ، ولكن إذا انفضح الصبح في الأفق *

وعن إبراهيم النخعي : المعترض الآخر يحل الصلاة ويحرم الطعام *

وعن ابن جريج : قلت لنطاء : أنكروه أن أشرب وأنا في البيت لا أدري لعلى قد

أصبحت ؟ قال : لا بأس بذلك ، هو شك *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم قال : لم يكونوا

يعدون الفجر فجر كم ، إنما كانوا يعدون الفجر الذي يملأ البيوت والطرق *

وعن أبي وائل : أنه تسحر وخرج إلى المسجد فأقيمت الصلاة *

وعن معمر : أنه كان يؤخر السحور جداً ، حتى يقول الجاهل : لا صوم له *

قال علي وقد ذكرنا في باب « من تسحر فأذا به نهار وهو يظن أنه ليل ^(٣) » من

لم يرف في ذلك قضاء *

فهؤلاء أبو بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وابن مسعود ،

وحذيفة ، وعمه خبيب ، وزيد بن ثابت ؛ وسعد بن أبي وقاص ، فهم أحد عشر من الصحابة ،

لا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم *

إلا رواية ضعيفة من طريق مكحول عن أبي سعيد الخدري ولم يدركه ، ومن

طريق يحيى الجزار عن ابن مسعود ولم يدركه *

ومن التابعين : محمد بن علي ، وأبو مجلز ، وإبراهيم ، ومسلم ، وأصحاب ابن مسعود ،

وعطاء ، والحسن ، والحكم بن عتيبة ، ومجاهد ، وعروة بن الزبير ، وجابر بن زيد *

ومن الفقهاء : معمر ، والأعمش *

(١) خبيب - بن الحارث المعجمة ؛ وعنه هي أنيسة بنت خبيب - بالغم أيضاً - بن ياف الصارية.

انظر الإصابة (ج ١ ص ٢٢) (٢) فلنسخه رقم (١٤) ينادى (٣) يعني في المسألة ٧٥٣ *

فان ذكروا رواية سعيد بن قطن عن أبيه عن معاوية فيمن أفطر وهو يرى أنه ليل فطلعت الشمس : أن عليه القضاء ، وبالرواية عن عمر بمثل ذلك — : فانما هذا (١) في الاضطرار عند الليل ، لافي الأكل شاكا في الفجر ، وبين الأمرين فرق ، ولا يحمل الأكل الا بعد يقين غروب الشمس ، لان الله تعالى قال (الى الليل) فمن أكل شاكا في بجىء الليل فقد عصى الله تعالى ، وصيامه باطل ، فان جامع فعليه الكفارة ، لانه في فرض الصيام ، مالم يوقن الليل ، بخلاف قوله : (حتى يتبين لكم الخط الأبيض) لان هذا في فرض الاضطرار حتى يوقن بالنهار . والله تعالى التوفيق *

٧٥٧ — مسألة — ومن صح عنده بخبر من يصدقه — من رجل واحد ، أو امرأة واحدة عبد ، أو حر ، أو أمة أو حرة فصاعداً — أن الهلال قد روى البارحة في آخر شعبان فقرر عليه الصوم ، صام الناس أو لم يصوموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، ولو صح عنده بخبر واحد أيضا — كما ذكرنا — فصاعداً أن هلال شوال قد روى فليفطر ، أفطر الناس أو صاموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، فان خشي في ذلك أذى ، فليستر بذلك * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى : قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « أنه ذكر رمضان فقال : لاتصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فان غم عليكم (٢) فاقدروا له » *

وبه الى مسلم : ثنا ابن المنني ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا البختري عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « فان غم عليكم فأكلوا العدة » * واختلف الناس في قبول خبر الواحد في ذلك *

فقال ابو حنيفة ، والثيافي بمثل قولنا في هلال رمضان ، ولم يجيزا في هلال شوال إلا لرجلين عدلين *

قال أبو محمد : وهذا تناقض ظاهر *

وقال مالك : لا أقبل في كليهما إلا لرجلين عدلين *

قال أبو محمد : أما من فرق بين الهلالين (٣) فما تعلم لهم حجة ، وأما قول مالك فانهم قاسوه على سائر الاحكام *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لان

(١) في النسخة رقم (١٦) « فانما هو » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وان غم عليكم » وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٩٨) « فان أغم عليكم » (٣) في النسخة رقم (١٦) « الهلال » بالافراد وهو خطأ .

الحقوق تختلف ، فمنها عند المالكين ما يقبل فيها شاهد ويمين ، ومنها مالا يقبل فيه إلا رجلان ، وأورجل وامرأتان ؛ ومنها مالا يقبل فيه إلا رجلان فقط ، ومنها مالا يقبل فيه إلا أربعة ، ومنها ما يسمع فيه حتى يجزوا فيه ^(١) النصراني والفاسق ، كالعيبوب في الطب ، فمن أين لهم أن يخصوا بعض هذه الحقوق دون بعض بقياس الشهادة في الحلال عليه ؟ ونسألهم عن قرية ليس فيها الافساق ؛ أو نصارى أو نساء ^(٢) وفيهم عدل ينعف بصره عن رؤية الحلال ؟ *

قال أبو محمد : فاما نحن فغير الكافة مقبول في ذلك ، وإن كانوا كفاراً أو فساقاً ، لأنه يوجب العلم ضرورة *

فان قالوا : قد أجمع الناس على قبول عدلين في ذلك * قلنا : لا بل أبو يوسف القاضي يقول : اذا كان الجو صافياً لم أقبل في رؤية الحلال أقل من خمسين . *

فان قالوا : كلامه ساقط *

قلنا : نعم ، وقياسكم أسقط ! ^(٣) *

فان قالوا : فمن أين أجزتم فيهما ^(٤) خبر الواحد ؟ *

قلنا : لأنه من الدين ، وقد صح في الدين قبول خبر الواحد ، فهو مقبول في كل مكان ، إلا حيث أمر الله تعالى بان لا يقبل إلا عدد سماه لنا *

وأيضاً : فقد ذكرنا ^(٥) قبل هذا قول رسول الله ﷺ في أذان بلال : « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » فأمر عليه السلام بالتزام الصيام بأذان ابن أم مكتوم بالصبح ، وهو خبر واحد بان الفجر قد تبين *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ثنا مروان بن محمد عن عبد الله بن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : « تراءى الناس الحلال ، فأخبرت رسول الله ﷺ : انى رأيته ، فصام وأمر الناس بهيامه » *

وهذا ^(٦) خبر صحيح . *

(١) في النسخة رقم (١٤) هـ ، في (٢) قوله « أو نساء » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) ، وقياسكم ساقط ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « فيها » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « فان ذكرنا » وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٤) هـ ،

وقد روينا من طريق أبي داود : ثنا الحسن بن علي ثنا حسين — هو الجعفي — عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : « جاء اعرابي الى رسول الله ﷺ فقال : اني رأيت الهلال ، يعني رمضان ، فقال : أتشهد أن لا اله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : قم يا بلال فأذن في الناس فليصوموا غداً » *

قال أبو محمد : رواية سماك لا تحتاج بها ولا تقبلها منهم ؛ وهم قد احتجوا بها في أخذ الدنانير من الدراهم ، فيلزمهم أن يأخذوها (١) هنا ، والا فهم متلاعبون في الدين . فان تعلق من فرق بين هلال رمضان وهلال شوال بهذين الخبرين ، وقال : لم يرد الا في هلال رمضان *

قلنا : ولا جاء نص قط بالمنع من ذلك في هلال شوال ، وأتم أصحاب قياس ، فلا قسم هلال شوال على هلال رمضان ؟ *

فان قالوا : إن الشاهد في هلال رمضان لا يجر الى نفسه ، والشاهد في هلال شوال يجر الى نفسه *

قلنا فردوا بهذا الظن بعينه شهادة الشاهدين في شوال أيضاً ، لأنهما يجران الى أنفسهما ، كما يفعلون في سائر الحقوق *

وأيضاً : فان من يكذب في مثل هذا لا يبالى قبل أورد *

ونقول لهم : اذا صحت بشهادة واحد فم الهلال بعد الثلاثين ، أتصومون أحداً وثلاثين (٢) ؟ فهذه طامة ، وشرية ليست من دين الله تعالى ! أم تقطرون عند (٣) تمام الثلاثين وان لم تروا الهلال ؟ ! قد أفطرتم بشهادة واحد وتناقضتم ! وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : فان شغبوا بما روينا من طريق عباد بن العوام : ثنا أبو مالك الاشجعي ثنا حسين بن الحارث الجدلي — جديلة قيس — : أن أمير مكة وهو الحارث بن حاطب خطب فقال : « عهد الينا رسول الله ﷺ أن نسلك لرويته ، فان لم نرمو شهد شاهد عدل نسكننا بشهادتهما » *

وبما روينا من طريق أبي عثمان النهدي قال : قدم على رسول الله ﷺ اعرابيان فقال رسول الله ﷺ : أمسلمان أتيا ؟ قالوا : نعم « فأمر الناس فأفطروا أو صاموا » * وعن الحارث عن علي : اذا شهد رجلان على رؤية الهلال أفطروا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « ان يأخوفا » (٢) في النسخة رقم (١٦) واحد وثلاثين ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) « عنده » وهو خطأ *

وعن عمرو بن دينار قال : أبى عثمان أن يحيز شهادة هاشم بن عتبة أو غيره على رؤية الهلال * .

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعشى عن أبى وائل قال : كتب إلينا عمر . ونحن بنخاتين ^(١) : إذا رأيتم الهلال نهاراً فلا تفطروا حتى يشهد رجلان لرأياه بالأس * . قلنا : أما حديث الحارث بن حاطب فإن راويه حسين بن الحارث وهو مجهول ^(٢) ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة ، لأنه ليس فيه الا قبوله اثنين ، ونحن لا نسكر هذا ، وليس فيه أن لا يقبل واحد * .

وكذلك حديث أبى عثمان ، على أنه مرسل * .

وكذلك القول فى فعل على سواء سواء * .

وقد يمكن أن يكون عثمان رضى الله عنه إنما رد شهادة هاشم بن عتبة لأنهم رضى عنه ، لا لأنه واحد ، ولقد كان هاشم أحد المجليين على عثمان رضى الله عنه * .

وأما خبر عمر فقد صح عن عمر فى هذا خلاف ذلك ، كما روينا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن ابن عبد الأعلى الثعلبي ^(٣) عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبى لى عن البراء بن عازب : أن عمر بن الخطاب كان ينظر الى الهلال ، فرآه رجل ، فقال عمر : يكفى المسلمين أحدهم ؛ فأمرهم فأفطروا أو صاموا . فهذا عمر بحضرة الصحابة * .

وقد روينا أيضاً عن على بن أبى طالب رضى الله عنه مثل هذا ، وبه يقول أبو ثور * . وأما قولنا : أنه يبنى على رؤيته فقد روينا عن عمر خلاف ذلك ، وهو أن من رآه وحده فى استهلال رمضان فلا يصم ومن رآه وحده فى استهلال شوال فلا يفطر ، وبه يقول الحسن * .

روينا ذلك ^(٤) من طريق معمر عن أبى قلابة : أن رجلين رأيا الهلال فى سفر ؛ فقدموا المدينة ضحى الفد ، فأخبرا عمر ، فقال لأحدهما : أصائم أنت ؟ قال : نعم ؛ كرهت أن يكون الناس صياماً وأنا مفطر ، كرهت الخلاف عليهم ، وقال للآخر : فانت ؟ قال : أصبحت مفطراً ، لأنى رأيت الهلال ، فقال له عمر : لولا هذا — يعنى الذى صام — لأوجعنا رأسك ورددنا شهادتك ، ثم أمر الناس فأفطروا * .

(١) هو بالخاء المعجمة بالتون والقف المكيورين ، وهى لغة من نواحي السواد فى طريق همدان من بغداد قاله ياقوت (٢) كلا ليس مجهولاً ، قال ابن اللذين « معروف » وذكر ابن حبان فى التتقات ، وحديث هذا روى الأمير داود سلولا (٢٤ ص ٧٣٣) ورواه القادر تقي (ص ٢٣٢) وقال : « هذا أسند متصل صحيح » (٣) عبد الأعلى بن طاهر الثعلبي مختلف فى قوله أو صام . وحسن له الترمذى وصححه له الطبراني والمالك ، وأبوه على بن عبد الأعلى ثقة (٤) فى النسخة رقم (١٤) « وروينا ذلك » * .

ومن طريق ابن جريج : أخبرت عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي : ان رجلا قال :
لعمر : إني رأيت هلال رمضان ، قال : أرآه معك أحد ؟ قال : لا ، قال : فكيف
صنعت (١) ؟ قال : صمت بصيام الناس ، فقال : عمر يالك فيها !! وهو قول عطاء *
قال ابو محمد : ينبغي لمن قلده عمر فيما يدعونه من مخالفة : « السبعان بالخيار ما لم يتفرقا »
وتحريم المتكوفة في العدة — : أن يقلده (٢) هنا *

قال (٣) ابو حنيفة ، ومالك : يصوم ان رآه وحده ، ولا يفطر ان رآه وحده ! وهذا
تناقض ! وقال الشافعي كما قلنا *

وخصوصا لا يقولون بهذا ولا نقول به ، لان الله تعالى قال : (لا تكلف إلا نفسك) ،
وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) . وقال تعالى : (فنشهد منكم الشهر
فليصمه) . فن رآه فقد شاهده ، وقال رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته (٤) » *

٧٥٨ — مسألة — واذ رؤى الهلال قبل الزوال فهو من البارحة يصوم الناس .
من حيثئذ باقى يومهم — ان كان أول رمضان — ويفطرون ان كان آخره ، فان رؤيته
بعد الزوال فهو الليلة المقبلة *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فخرج
من هذا الظاهر اذا رؤى بعد الزوال بالاجماع المتيقن ، ولم يجب الصوم إلا من الغد ::
ويبقى حكم لفظ الحديث اذا رؤى قبل الزوال ، للاختلاف في ذلك ، فوجب الرجوع الى النص ،
وايضاً فان الهلال اذا رؤى قبل الزوال فأنما يراه الناظر اليه الشمس ينمو وينمو ولا شك في أن علم
يمكن رؤيته مع حواله الشمس دونه الا وقد أهل من البارحة وبعد عنها بعدا كثيرا *
روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا ابى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان .
الثوري عن المغيرة بن مقسم عن سبأ عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب كتب الى
الناس اذا رأيتموه قبل زوال الشمس فأفطروا واذا رأيتموه بعد زوالها فلا تفطروا *
ورويناه ايضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري بمثله ، وبه يقول سفيان *
ورويناه من طريق يحيى بن الجزار عن علي بن ابى طالب قال رضى الله عنه (٥) :

(١) في النسخة رقم (١٦) « ارآه معك آخر » قال : فكيف صممت ؟ وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) « انه
يقطعه » (٣) في النسخة رقم (١٤) « قال » (٤) هنا اعتذر الاستاذ المحقق والمصنف لاصول هذا الكتاب لادارة
الطباعة المتيرة فقبلت عندهم اناطت السمل بضم زجر الله تعالى ان تفرق الى تمام عمل ما يجب ، وينبغي (٥) لفظ رضى
المتحقق في النسخة رقم (١٦) .

إذا رأيتم الهلال من أول النهار فأفطروا وإذا رأيتموه في آخر النهار فلا تفطروا فإن الشمس تربيع عنه أو تميل عنه *

ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الركين ابن الربيع عن أبيه ^(١) قال : كنا مع سلمان بن ربيعة الباهلي يلتجر ^(٢) فرأيت الهلال ضحى فاتيت سلمان فأخبرته فقام تحت شجرة فلما رآه أمر الناس ^(٣) فأفطروا : وبه يقول عبد الملك بن حبيب الأندلسي ، وأبو بكر بن داود ، وغيره ^(٤) فإن قيل ^(٥) قد روى عن عمر خلاف هذا : قلنا : نعم وإذا صح التنازع وجب الرد إلى القرآن ، والسنة ، وقد ذكرنا الآن وجه ذلك وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٩ - مسألة - ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور وإنما هو مغيب الشمس عن أفق الصائم ولا مزيد *

روينا من طريق مسلم عن قتيبة عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « تسحروا فإن في السحور بركة » *

ومن طريق قتيبة عن الليث بن سعد عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن أبي قيس مولى عمرو بن العاصي عن عمرو بن العاصي أن رسول الله ﷺ ^(١) قال « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور ^(٢) » *

قال أبو محمد : لا يضر الصوم تعمد ترك السحور لانه من حكم الليل والصيام من حكم النهار ، ولا يطل عمل بترك عمل غيره إلا بان يوجب ذلك نص فيوقف عنده * ومن طريق ابن مسعود أنه كان يؤخر السحور ويعجل الافطار فقالت عائشة : هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع ^(٣) *

ومن طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » *

ومن طريق البخاري عن مسدد عن عبد الواحد عن أبي اسحاق الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى سنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم فلما غربت الشمس قال : « انزل فأجذخ ^(٤) »

(١) لفظ عن أبيه ، زيادة من النسخة رقم (١٤) وهو الصحيح لانه يروى عن أبيه (٢) ففتحين وسكون التون وجم مفتوحة وآخره را مدنية يلاذ الحزب خلف باب الابواب (٣) في النسخة رقم (١٦) فأمر الناس ، بزيادة الفاء (٤) في النسخة رقم (١٤) « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ، (٥) كنا في النسخين ، وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠٢) ، وأكلة الحر ، (٦) زيادة « ويصنع » من صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠٢) (٧) الجذخ أن يحرك السوق بالمال ويغوص حتى يستوى ، وكذلك اللبن ويحمى .

لنا قال (١) : يا رسول الله لو أسست قال : أنزل فأجده لنا قال : يا رسول الله ان عليك نهارا قال : أنزل فأجده لنا فنزل فجده فقال (٢) رسول الله ﷺ : إذا رأيتم الليل قد (٣) أقبل من هنا فقد أظفر الصائم وأشار بأصبعه قبل المشرق *
 وروينا عن أبي موسى تأخير الفطر حتى تبدو الكواكب ولا تقول : بهذا لما ذكرنا ، وتعجيل الفطر قبل الصلاة والأذان أفضل ، كذلك رويناه عن عمر بن الخطاب ، وأبي هريرة : وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم *

٧٦٠ — مسألة — ومن أسلم — بعدما (٤) تبين الفجر له أو بلغ كذلك ، أو رأت الطهر (٥) من الحيض كذلك ، أو من النفاس كذلك ، أو أفاق من مرضه كذلك ، أو قدم من سفره كذلك — فأنهم يأكلون باقي نهارهم ويطون من نساءهم من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ذلك ، ويستأنفون الصوم من غد ، ولا قضاء على من أسلم ، أو بلغ ، وتقضى الحائض ، والمفقي ، والقادم ، والنفساء *

وقد اختلف الناس في بعض هذا فروينا عن إبراهيم النخعي أنه قال في الحائض تطهر بعد طلوع الفجر : لأننا كل إلى الليل كراهة التشبه بالمشركون وبه يقول أبو حنيفة ، والأوزاعي ، والحسن بن حي ، وعبيد الله بن الحسن ، وعن عطاء أن طهرت أول النهار فلتهم يومها وان طهرت في آخره أكلت وشربت ، وبمثل قولنا يقول سفيان الثوري ومالك ، والشافعي ، وأبو سليمان *

وأما الكافر يسلم فروينا عن عطاء أن أسلم الكافر في يوم من رمضان صام ما مضى من الشهر وإن أسلم في آخر النهار صام ذلك اليوم *
 وعن عكرمة مثل ذلك ، وقال : هو بمنزلة المسافر يدخل في صلاة المقيمين *
 وعن الحسن مثل ذلك *

وقال أبو حنيفة في الصبي يبلغ بعد الفجر : إن عليه صوم ما بقي من يومه ، وكذلك قال في المسافر يقدم بعد الفجر *

قال أبو محمد : واحتج من أوجب صوم باقي اليوم بأن قال : قد كان الصبي قبل بلوغه مأمورا بالصيام (٦) فكيف بعد بلوغه ، وقالوا : هلا جعلتم هؤلاء بمنزلة

(١) في النسخة رقم (١٤) وقاله وما هنا هو الموافق البخاري (ج ٣ ص ٨١) (٢) في البخاري جزء ٣ ص ٨١
 * ثم قال إذا رأيتم الخ (٣) لفظ قد غير موجود في البخاري (٤) في النسخة رقم (١٦) حذف (ما) وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) زيادة « كذلك » وسقط منها لفظ من الحيض (٦) في النسخة رقم (١٦) « بالصوم » .

من بلغه الخبر أن الهلال رؤى البارحة قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً لأن الذى جاءه خبر الهلال كان مأموراً بصوم ذلك اليوم لو علم أنه من رمضان أو أنه فرضه ، وكل من ذكرنا فهم عالمون بوجوب الصوم على غيرهم ويدخول رمضان إلا أن فيهم ^(١) من هو منهى عن الصوم جملة ، ولو صام كان عاصياً كالحائض ، والنفساء ، والمسافر ، والمريض الذى يؤذيه الصوم ، وفيهم من هو غير مخاطب بالصوم ولو صامه لم يجره وهو الصبي ، وإنما يصوم ابن صام تطوعاً لا فرضاً ، وفيهم من هو مخاطب بالصوم بشرط أن يقدم الإسلام قبله وهو الكافر ، وفيهم من هو مفسوح له فى الصوم أن قدر عليه وفى الفطران شاء وهو المريض الذى لا ^(٢) يشق عليه الصوم فكلهم غير ملزم ابتداء صوم ذلك اليوم بحال بخلاف من جاءه الخبر برؤية الهلال ، والذى جاءه الخبر برؤية الهلال يجرته صيام باقى يومه ولا قضاء عليه ويعصى إن أكل ، وإنما اتبعنا فيمن بلغه أن اليوم من ^(٣) رمضان الخبر الوارد فى ذلك فقط ، وإيضاً فإن من ^(٤) ذكرنا لا يختلف الحاضرون المخالفون لنا فى أن التى طهرت من الحيض ، والنفساء ، والقادم من السفر ، والمففق من المرض لا يجزئهم صيام ذلك اليوم وعليهم قضاؤه ؛ ولا يختلفون فى أن الذى بلغ والذى أسلم أن أكل ^(٥) فليس عليهما قضاؤه فصح أنهم فى هذا اليوم غير صائمين أصلاً ، وإذا كانوا غير صائمين فلا معنى لصيامهم ولا أن يؤمروا بصوم ليس صوماً ولا هم مؤدون به فرضاً لله تعالى ، ولا هم عاصون له بتركه وبالله تعالى التوفيق *

وأما من رأى القضاء فى ذلك اليوم ^(٦) على من أسلم فقول لا دليل على صحته ، ولقد كان يلزم من رأى نية واحدة تجزئ للشهر كله فى الصوم أن يقول : بهذا القول وإلا فهم متناقضون : وروينا عن ابن مسعود أنه قال : من أكل أول النهار فلما كل آخره وبالله تعالى التوفيق *

٧٦١ — مسألة — ومن تعدد الفطر فى يوم من رمضان عاصياً لله تعالى لم يحل له أن يأكل فى باقى ^(٧) ولا أن يشرب ولا أن يجامع وهو عاص لله تعالى إن فعل وهو مع ذلك غير صائم بخلاف من ذكرنا قبل هذا ، لأن كل من ذكرنا قبل هذا إما منهى عن الصوم ، وأما مباح له ترك الصوم فهم فى افطارهم مطيعون لله تعالى غير عاصين

(١) فى النسخة رقم (١٦) «ومنهم» فى الجميع (٢) فى النسخة رقم (١٦) «يقط بحذف لاء» (٣) فى النسخة رقم (١٤) حذف من (٤) فى النسخة رقم (١٦) فكل (٥) فى النسخة رقم (١٦) أن أكلوا وهو غلط (٦) فى النسخة رقم (١٦) حذف لفظ اليوم (٧) فى النسخة رقم (١٤) «بإيقه» بحذف «هى» وما هنا صح *

له بذلك ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا صيام لمن لم يبيت من الليل» ولم يخرج من هذه الجملة الا من جهل انه يوم فرضه فقط بالنص الوارد فيهم ، فلم يجز ان يصوموا لانهم لم ينووه من الليل ولم يكونوا عصاة بالفطر فهم مفطرون لاصائمون ، وأما من تعمد الفطر عاصيا فهو مفترض عليه بلا خلاف صوم ذلك اليوم وحرم عليه فيه كل ما يحرم على الصائم ، ولم يأت نص ، ولا إجماع بإباحة الفطر لئلا يعصى بتعمد (١) الفطر فهو باق على ما كان حراما عليه ، وهو متزيد من المعصية متى ما تزيد فطرا ولا صوم له مع ذلك ، وروينا عن عمرو بن دينار نحو هذا ، وعن الحسن ، وعطاء ان له ان يفطر *

٧٦٢ — مسألة — ومن سافر في رمضان — سفر طاعة أو سفر (٢) معصية أو لاطاعة ولا معصية — ففرض عليه الفطر اذا تجاوز ميلا أو بلغه أو أذاه ، وقد بطل صومه حيثئذ لأجل ذلك ، ويقضى بعد ذلك في أيام آخر ، وله ان يصومه تطوعا ، أو عن واجب لزمه ، أو قضاء عن رمضان خال لزمه ، وان وافق فيه يوم نذر صامه لنذره * وقد فرق قوم بين سفر الطاعة ، وسفر المعصية فلم يروا له الفطر في سفر المعصية ، وهو قول مالك ، والشافعي * قال علي : والتسوية بين كل ذلك هو (٣) قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان ، وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى : (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فعم تعالى الأسفار كلها ولم يخص سفرا من سفر (وما كان ربك نسيا) وأيضا فقد أتينا بالبراهين على بطلان الصوم بالمعصية بتعمد ، والسفر في المعصية معصية وفسوق فقد بطل صومه بهما ، والقوم اصحاب قياس يزعمهم ولا يختلفون ان من قطع الطريق أو ضارب قوما ظالما لهم مريدا قتلهم وأخذ أموالهم فدفعوه عن أنفسهم وأثخنوه ضربا في تلك المدافعة حتى أوهنوه فرض من ذلك مرضا لا يقدر معه على الصوم ، ولا على الصلاة قائما فانه يفطر ويصلي قاعدا ويقصر (٤) ، فأى فرق بين مرض المعصية وسفر المعصية ، وأما المقدار الذي يفطر فيه فقد ذكرناه في كتاب الصلاة متقضى والحمد لله رب العالمين ، ونذكر هنا ان شاء الله تعالى منه طرفا *

وهو ان أبا حنيفة حد السفر الذي يفطر فيه (٥) من الزمان بمسير ثلاثة أيام ، ومن المسافات بمقدار ما بين الكوفة والمدائن ، ذكر ذلك محمد بن الحسن في الجامع الصغير *

(١) في النسخة رقم (١٦) تعتمد وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) حذف لفظ السفر الثاني (٣) لفظ هو زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) ويقضى وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٦) حذف قوله : الذي يفطر فيه ، خطأ

وحد الشافعي ذلك ستة وأربعين ميلا * وحد مالك في ذلك ، مرة يوما وليلة ، ومرة ثمانية وأربعين ميلا ، ومرة خمسة وأربعين ميلا ، ومرة اثنين وأربعين ميلا ؛ ومرة أربعين ميلا ، ومرة ستة وثلاثين ميلا ، ذكر ذلك اسماعيل بن اسحاق في كتابه المعروف بالمبسوط *

قال أبو محمد : وكل هذه حدود فاسدة لا دليل على صحة شيء منها لامن قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا اجماع ، وقد (١) جاءت في ذلك روايات مختلفة عن الصحابة رضي الله عنهم ليس بعضها أولى من بعض ، فروى عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في أقل مما بين خيبر والمدينة وهو ستة وتسعون ميلا * وروى عنه ان لا يقصر في أقل مما بين المدينة الى السويداء وهو اثنان وسبعون ميلا * وروى عنه لا يكون الفطر الا في ثلاثة ايام * وروى عنه لا يكون القصر الا في اليوم التام (٢) * وروى عنه القصر في ثلاثين ميلا * وروى عنه القصر في ثمانية عشر ميلا ، وكل ذلك صحيح عنه * وروى عنه القصر في سفر ساعة ، وفي ميل ، وفي (٣) سفر ثلاثة أميال باسناد في غاية الصحة ، وهو جلبة بن سحيم عنه ، ومحارب بن دثار : ومحمد بن زيد بن خليفة عنه * وروى عن ابن عباس أربعة برد * وروى عنه يوم تام * وروى عنه لا قصر في يوم الى العتمة فان زدت فاقصر ، ولا متعلق لهم باحد من الصحابة رضي الله عنهم غير من ذكرنا ، وقد اختلف عنهم وعن الزهري ، والحسن أنهما حدا ذلك يومين *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا مسمر هو ابن كدام عن محارب بن دثار قال : سمعت ابن عمر يقول : اني لأسافر الساعة من النهار فاقصر *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن ابي اسحاق الشيباني عن محمد بن زيد ابن خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال *

ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري قال : سمعت جلبة بن سحيم يقول : سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا لقصرت الصلاة * وعن شرحبيل بن السمط عن ابن عمر أنه قصر في أربعة أميال * وعن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن عمر أنه خرج معه الى مكان على ثمانية عشر ميلا فقصر ابن عمر الصلاة . وهذه أسانيد عنه كالشمس * وعن عمر بن الخطاب القصر في ثلاثة أميال * وعن أنس في خمسة عشر ميلا * وعن ابن مسعود في اثني عشر ميلا * ومن طريق ابن أبي شيبة عن

(١) في النسخة رقم (١٤) حذف لفظ «قد» (٢) في النسخة رقم (١٦) «واليوم اليوم» بترك اليوم وفي نسخة رقم (١٤) «اليوم» بدون تكرار ومصحناه من سنن البيهقي جزء (١٣٧) (٣) لفظ في زيادة من النسخة رقم (١٤) .

حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرمة قال ^(١) سألت سعيد بن المسيب أقصروا فطر
في بردين من المدينة ؟ قال : نعم *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا عبيد الله ^(٢)
ابن عمر نا عبد الله بن يزيد هو المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب نا يزيد بن أبي حبيب
ان كليب بن ذهل الحضرمي أخبره ان عبيد بن جبر قال : كنت مع أبي بصرة الغفاري
صاحب رسول الله ﷺ في سفينة من القساطر في رمضان فرفع ثم قرب غداءه قال :
اقرب فقلت : ألسنت ترى البيوت ؟ فقال : أترغب عن سنة رسول الله ﷺ ؟
فأكل ، والروايات في هذا كثيرة جداً *

فأما تحديد أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي فلا معنى لها أصلاً وإنما هي دعاوى
بلا برهان ، وموه بعضهم في ذلك بالخبر عن رسول الله ﷺ فيما منع من أن تسافر
المرأة إلا مع ذي محرم *

قال أبو محمد : وذلك خبر صحيح لاجتماعهم فيه لأنه ليس فيه من حكم القصر والفطر
أثر ولا دليل ، وأيضاً فإنه جاء بالفاظ مختلفة في بعضها « لا تسافر أكثر من ثلاث »
وفي بعضها « لا تسافر ثلاثاً » وفي بعضها « لا تسافري ليلتين » وفي بعضها « لا تسافر
يوماً وليلة » وفي بعضها « لا تسافر يوماً » وفي بعضها « لا تسافر بريداً » وهذه
الفاظ اختلف فيها عن أبي سعيد ، وأبي هريرة ؛ وابن عمر * وصح من طريق ابن عباس
هذا الخبر « لا تسافر المرأة » دون تحديد أصلاً ولم يختلف عنه ^(٣) في ذلك أصلاً ، فإن عزموا
على ترك من اختلف عنه والأخذ برواية من لم يختلف عنه فإن عباس لم يختلف عنه فهو أولى على
هذا الأصل ، وإن أخذوا بالزيادة ، فرواية ابن عباس هي الزائدة على سائر الروايات
لأنها تعم كل سفر ، وإن أخذوا بالمتفق عليه فأكثر من ثلاث هو ^(٤) المتفق عليه
لا الثلاث كما رواه عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي
ﷺ « لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعهذا ومحرم ، وهكذا رواه هشام الدستوائي ،
وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن قرعة عن أبي سعيد الخدري عن النبي
ﷺ ^(٥) ، وهكذا رواه أبو معاوية ووکیع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد
عن النبي ﷺ ^(٦) فبطل أن يكون لأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي متعلق بهذا الخبر

(١) لفظ قال زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) عبد الله وهو غلط لأنه عبيد الله بن عمر
ابن مسيرة الجشمي أبو شعيب البصري الثوري يري شيخ أبي داود ، ووقع في تهذيب التهذيب عبيد الله بن عمرو ،
زيادة الأولى أبيه وهو غلط ايضاً (٣) لفظ عنه زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) وهو
زيادة الوار ولا معنى لها (٥) رواه مسلم في صحيحه (٦) رواه ايضاً مسلم في صحيحه .

أصلاً الا كتعلق الزمى ، والحسن بذكر اللتين فيه ولا فرق ، وما لم بعد^(١) هذا حيلة ، على أنهم قد كفونا المؤونة ، قد كرمالك في المؤونة ان من تأول من الرعاة وغيرهم فافطر في مخرج ثلاثة أميال فليس عليه إلا القضاء ، ورأى القصر في منى من مكة وهذا قولنا ، وكذلك رأى أبو حنيفة ، والشافعى في المتأول ولا فرق ، وأيضاً فانهم كلهم رأوا لمن سافر ثلاثة أيام ان يفطر اذا فارق بيوت القرية فان رجع لشيء أوجب عليه ترك السفر فلا شيء عليه الا القضاء ، فقد أوجبوا الفطر في أقل من ميل ، ويعنى من هذا كله قول الله تعالى : (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يخص تعالى سفراً من سفر ، ووجدنا مادون الميل ليس له حكم السفر لأنه قد صرح ان النبي ﷺ كان يبعد للفائط والبول فلا يقصر ولا يفطر ، ولم نجد في أقل من الميل قولاً عن أحد من أهل العلم بالدين واللغة *

قال على : ويلزم من تعلق من الحنفيين بحديث « لا تسافر المرأة » ان لا يرى القصر والفطر في سفر ممضية لأنه عليه السلام لم يبح لها بلا خلاف سفر الممضية أصلاً وانما أباح لها بلا شك اسفار الطاعات ؛ وهذا بما أو هوأ فيه من الأخبار انهم اخذوا به^(٢) وهم مخالفون له *

قال على : فأما مادون الميل فقد قال قوم : ليس له حكم السفر فلا يجوز الفطر ولا القصر فيه أصلاً وان أراد ميلاً فصاعداً لأن نية السفر هي غير السفر ؛ وقد ينوى السفر من لا يسافر ، وقد يسافر من لا ينوى السفر ، وقد روى عن أنس الفطر في رمضان في منزله اذا أراد السفر ، وروى عن علي اذا يفارق^(٣) بيوت القرية ؛ وروى عن ابن عمر ترك القصر حتى يبلغ ما يقصر في مثله ، وبالله تعالى التوفيق *

وكان هذا هو النظر لو لاحديث أنس « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة فلم يزل يصلي ركعتين ركعتين^(٤) حتى رجعنا^(٥) الى المدينة^(٦) فهذا على عمومته لا يجوز أن يخص منه شيء بغير نص *

وأما قولنا : يقضى بعد ذلك في أيام أخر فهو نص القرآن ، وجاز أن يقضيه

(١) في النسخة رقم (١٦) . وما لم بتغير هنا حيلة ، (٢) في النسخة رقم (١٤) . آخون بما ، (٣) في النسخة رقم (١٤) لذا فارق (٤) زيادة لفظ ركعتين من البخارى ومسلم (٥) في النسخة رقم (١٤) حتى يرجع وكتب عليها مصححها مع وما هنا هو الموافق لما في سنن البيهقي الكبرى (ج ٣ ص ١٣٦) . (٦) زاد البيهقي في سننه الكبرى ، قال : قلنا فأنتم بمكة شيئاً قال : قلنا عشرأ ، وقال بعد ما أورد الحديث : رواه البخارى في الصحيح عن أبي عمر ، واخرجه مسلم من الوجه آخر عن يحيى .

في سفر؛ وفي حضر لأن الله تعالى لم يخص بأيام آخر حضراً من سفر*
وأما قولنا : لا يجوز الصوم في السفر فإن الناس اختلفوا *

قالت طائفة : من سافر بعد دخول رمضان فعليه أن يصومه كله ، وقالت طائفة : بل هو مخير أن شاء صام وإن شاء أفطر ، وقالت طائفة : لا بد له من الفطر ولا يجزئه صومه ، ثم افرق القائلون بتخييره فقالت طائفة : الصوم أفضل ، وقالت طائفة : الفطر أفضل ، وقالت طائفة : هما سواء ، وقالت طائفة : لا يجزئه الصوم ولا بد له من الفطر*
فروينا القول الأول عن علي من طريق حماد بن سلة عن قتادة عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب قال : من أدركه رمضان وهو مقيم ثم سافر بعد لزمه الصوم لأن الله تعالى قال : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) * وعن عبيدة مثله*
ومن طريق ابن عباس مثله * وعن عائشة أم المؤمنين أنها نعت عن السفر في رمضان * وعن خثمة كانوا يقولون إذا حضر رمضان : فلا تسافر حتى تصوم ^(١) * وعن أبي مجلز مثله قال : فإن أبي أن لا يسافر فليصم * وعن إبراهيم النخعي مثل قول أبي مجلز*
وعن عروة بن الزبير أنه سئل عن المسافر أيصوم أم يفطر؟ فقال : يصوم *

وأما الطائفة المجوزة للصوم والفطر أو المختارة ^(٢) للصوم فهو قول أبي حنيفة ، ومالك والشافعي فشنبوا بقول الله تعالى (وإن تصوموا خير لكم) واحتجوا بأحاديث منها حديث سلة بن المحبق عن النبي ﷺ قال « من كانت له حيلة ^(٣) يأوى إلى شعب فليصم رمضان حيث أدركه » * ومن طريق أبي سعيد ، وأبي الدرداء ، وجابر أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه في السفر بالفطر وهو صائم فرددوا فأفطر هو عليه السلام ، وذكروا عن أم المؤمنين أنها كانت تصوم في السفر وتم الصلاة * وعن أبي موسى أنه كان يصوم رمضان في السفر * وعن أنس بن مالك ^(٤) أن أفطرت فرخصة الله تعالى وإن صمت فالصوم أفضل * وعن عثمان بن أبي العاصي ، وابن عباس الصوم أفضل * وعن المسور ابن مخرمة ، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث مثله * وعن علي أنه صام في سفر لأنه كان راكباً ، وأفطر سعد موله لأنه كان ماشياً * وعن عمر بن عبد العزيز صم في اليسر وأفطره في العسر * وعن طاووس الصوم أفضل * وعن الأسود بن يزيد مثله * واحتج من رأى الأمرين سواء بحديث حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال : يا رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) حتى تصم (٢) في النسخة رقم (١٦) الخيرة الصوم والفطر المجيزة الصوم (٣) هو بالضم الاحمال ، يعني أنه يكون صاحب إحمال يسافر بها ، ولما انحول لإلزامه فهي الإبل التي عليها الهادج كان خيلاً نساء لم يكن له نهاية والحديث روله أبو داود (ج ٢ ص ٢٩٢) (٤) في النسخة رقم (١٦) وعن أبي موسى *

اجدني قوة على الصيام في السفر قال رسول الله ﷺ : « أى ذلك شئت يا حمزة »
وبحديث مرسل عن الفطر يف أبى هارون : « أن رجلين سافرا فصام أحدهما وأفطر
الآخر فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : كلا كما أصاب » وبحديث مرسل عن
أبى عياض « أن رسول الله ﷺ أمر أن ينادى في الناس من شاء صام ومن شاء أفطر »
ومن طريق أبى سعيد ، وجابر « كنا نسافر مع رسول الله ﷺ فلا يعيب الصائم
على المفطر ولا المفطر على الصائم » وعن علقمة ، والأسود ، يزيد بن معاوية النخعي
أنهم سافروا في رمضان فصام بعضهم ، وأفطر بعضهم فلم يعيب بعضهم على بعض * وعن
عطاء أن شئت فصم وإن شئت فافطر *

وأما من رأى الفطر أفضل فاحتجوا بحديث حمزة بن عمرو إذ سأله رسول الله ﷺ
عن ذلك فقال له عليه السلام : « هى رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن
يصوم فلا جناح عليه » *

ومن روي عنه اختيار الفطر على الصوم سعد بن أبى وقاص روي أنه سافر هو ، وعبد الرحمن
ابن الأسود ، والمصور بن مخزومة فصاما وأفطر سعد ف قيل له في ذلك قال : أنا أفقه
منهما * وصح عن ابن عمر أنه كان لا يصوم في السفر وكان مع رقيق فكان يقول : يا نافع
ضع له سحوره قال نافع : وكان ابن عمر إذا سافر أحب إليه أن يفطر يقول : رخصة
ربى أحب إلى وإن أجرك أن تفطر في السفر ، ويحتج أهل هذا القول ^(١) بحديث حمزة
ابن عمرو الذى روي أنما عن النبي ﷺ هى رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن
ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه * فحسن الفطر ولم يزد في الصوم على إسقاط الجناح *
قال على : هذا ما احتجت به كل طائفة عن رأيت الصوم في السفر لم ندع منه شيئا ولنا
قول : بشئ من هذه الأقوال فحتاج إلى ترجيح بعضها على بعض إلا أنها كلها متفقة
على جواز الصوم لرمضان في السفر ، وهو خلاف قولنا فإنما يلزمنا دفعها كلها من أجل
ذلك فنقول وبالله تعالى تأييدونستم ^(٢) *

أما قول الله تعالى : (وإن تصوموا خير لكم) فقد أتى كثيرة من الكبار وكذب
كذبا فاحشا من احتج بها في إباحة الصوم في السفر لانه حرف كلام الله تعالى عن
موضعه نعوذ بالله تعالى من مثل هذا ، وهذا عار لا يرضى به محقق لان نص الآية
(كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) أياما معدودات فمن

(١) في النسخة رقم (١٤) أهل هذه المقالة (٢) في النسخة رقم (١٤) الذى ذكرنا (٣) في النسخة رقم (١١)

وبالله تعالى التوفيق بجلتأييدونستم

كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين
فمن تطوع خيراً فهو خير له وإن تصوموا خير لكم (الآية ١) وإنما نزلت هذه الآية
في حال الصوم المنسوخة، وذلك أنه كان الحكم في أول نزول صوم رمضان أن من شاء
صامه ومن شاء أفطره وأطعم مكان كل يوم مسكيناً، وكان الصوم أفضل هذائنص الآية،
وليس للسفر فيها مدخل أصلاً ولا للاطعام مدخل في الفطر في السفر أصلاً. فكيف
استجازوا هذه الطامة؟ وبهذا جاءت السنن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد
نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني عمرو بن سواد نا عبد الله بن وهب نا عمرو
ابن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد مولى سلة بن الأكو عن سلة بن الأكو عن قال
كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام ومن شاء أفطر فأتى بطعام
مسكين حتى نزلت هذه الآية (فن شهد منكم الشهر فليصمه) وبه إلى مسلم *

نا قتيبة بن سعيد نا بكر — يعني ابن مضر — عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج
عن يزيد مولى سلة بن الأكو عن سلة بن الأكو عن قال: لما نزلت هذه الآية (وعلى
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي
بعدها فنسختها *

قال أبو محمد: فثبت أن الصوم أفضل فظهرت فضيحة من احتج بهذه الآية في الصوم
في السفر *

وأما حديث ابن المحبق «من كان يأوى إلى حمولة أو شبع فليصم» فحديث ساقط
لأن راويه عبد الصمد بن حبيب — وهو بصري — لين الحديث عن سنان بن سلة بن المحبق
وهو مجهول (٢) ثم لو صح هذا الخبر لما كان فيه حجة لأحد من الطوائف المذكورة
إلا للقول المروى عن عمر بن عبد العزيز «صمه في اليسر وأفطره في العسر» لأنه ليس فيه
إلا إيجاب الصوم ولا بد على ذي الحمولة والشبع، وهذا خلاف جميع الطوائف المذكورة.
وأما حديث الغطريف، وأبي عياض فرسلان * ولا حجة في مرسل * وأما حديث
حزرة بن عمرو الذي ذكرنا هنا الذي فيه إباحة الصوم في رمضان في السفر فأنما هو من

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ «الآية» خطأ (٢) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٥ ص
٢٤٢) في آخر كلامه عليه: وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة، وذكره في موضع آخر
فقال: كان معروفاً قليل الحديث اهـ

رواية بن حمزة — ابنه محمد بن حمزة — وهو ضعيف ^(١)، وابوه كذلك، وأما الثابت من حديث حمزة هو ما نذكره ^(٢) ان شاء الله تعالى *

وأما حديث أبي سعيد، وأبي الدرداء، وجابر فلاحجة لهم في شيء منها لوجهين، أحدهما ليس في شيء منها انه عليه الصلاة والسلام كان صائما لرمضان واذ ليس ذلك فيها فلا يجوز القطع بذلك، ولا الاحتجاج باختراع ما ليس في الخبر على القرآن، وقد يمكن ان يكون صائما تطوعا، والثاني انه حتى لو كان ذلك فيها نصا لما كان لهم فيها حجة لان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ايجاب الفطر في رمضان في السفر ولو كان صوم رمضان في السفر قبل ذلك مباحا لكان منسوخا بآخر أمره عليه الصلاة والسلام كما نذكره ^(٣) ان شاء الله تعالى *

وأما احتجاج من أوجب الصوم في السفر لمن أهل عليه الشهر في الحضر بقول الله تعالى (فن شهد منكم الشهر فليصمه) . فلا حجة لهم في هذه الآية لان الله تعالى لم يقل فن شهد بعض الشهر فليصمه، وانما أوجب تعالى صيامه على من شهد الشهر لاعلى من شهد بعضه، ثم يطل قولهم ايضا قول الله تعالى : (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فجعل السفر والمرض ناقلين عن الصوم فيه الى الفطر . وأيضا فان رسول الله ﷺ صح عنه انه سافر في رمضان عام الفتح فافطر وهو أعلم بمراد به تعالى، والبلاغ منه نأخذه وعنه لامن غيره، فلما بطل كل ما احتجوا به وجب ان تأتي بالبرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال علي نذكر الآن حديث أبي سعيد، وأبي الدرداء، وجابر؛ وحزمة بن عمرو من الوجوه الصحاح ان شاء الله تعالى، ونرى انها لاحجة لهم فيها ثم نعقب بالبرهان على صحة قولنا ان شاء الله وبه تأيد *

روينا من طريق أبي داود نا مؤمل بن الفضل نا الوليد هو ابن مسلم نا سعيد بن عبد العزيز حدثني اسماعيل بن عبيد الله حدثني أم الدرداء عن أبي الدرداء قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته في حر شديد حتى ان احدا يضع يده على رأسه (أو كفه على رأسه) ^(٤) من شدة الحر ما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ، وعبد الله ابن رواحة » * ومن طريق حماد بن سبلة عن الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن

(١) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٩ ص ١٢٧) : ضعف ابن حزم وعاب ذلك عليه القنطري الحلي وقال : لم يصفه قبله احد وقال ابن قنطري : لا يعرف حاله (٢) في التلخيص رقم (١٤) « هو كما ذكره » (٣) في التلخيص رقم (١٤) « كما ذكره » (٤) الزيادة من سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩٢) ورواه ايضا مسلم (ج ١ ص ٣١٠)

عبد الله ابن النبي ﷺ « كان في سفر فأقى على غدير فقال للقوم : اشربوا قسوا :
 يا رسول الله أشرب ولا تشرب ؟ فقال : إني أيسر كم أني راكب واتم مشاة^(١) فشرب
 وشربوا » * ومن طريق حماد بن زيد عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري
 قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فرمى بماء فقال : انزلوا فاشربوا فلتكأ
 القوم فنزل رسول الله ﷺ^(٢) فشرب وشربنا معه » * وقد روينا هذا الخبر من
 طريق لا يحتاج إليها كما روينا من طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد حدثني قزعة
 أنه سأل أبا سعيد عن الصوم في السفر فقال : « سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة
 ونحن صيام فنزلنا منزلا فقال رسول الله ﷺ : إنكم^(٣) قد دنوتم من عدوكم والفطر
 أقوى لكم فكانت رخصة فنا من صام ومنامن أفطر ثم نزلنا منزلا آخر فقال : إنكم
 تصبحوا^(٤) عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت عزمة فافطروا ، ثم قال^(٥) :
 لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر » * ومن طريق عبد الرزاق
 عن معمر عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس قال : « خرج النبي ﷺ في
 شهر رمضان فصام حتى مر بغدير في الطريق وذلك في نحر الظهيرة^(٦) فعطش الناس
 فدعا النبي ﷺ فبقدح فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشراب الناس » *
 ومن طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن
 عائشة أم المؤمنين ان حمزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله ﷺ : « أأصوم^(٧) في
 السفر ؟ وكان كثير الصيام فقال : ان شئت فصم وان شئت فافطر » * ومن طريق
 مسلم نا ابو الربيع الزهراني ويحيى بن يحيى قال ابو الربيع نا حماد — هو ابن زيد — ، وقال
 يحيى نا ابو معاوية ثم اتفق أبو معاوية وحماد كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن
 عائشة أم المؤمنين ان حمزة بن عمرو الأسلمي قال : « يا رسول الله إني رجل اسرد الصوم
 أفأصوم^(٨) في السفر ؟ قال : صم ان شئت » *

قال علي : كل هذا لاحجة لهم فيه ، أما حديث أبي الدرداء فليس فيه ان ذلك كان
 في رمضان أصلا ، وإقحام ما ليس في الخبر كذب ، وقد يمكن أن يكون تقوفا فلا تنكره
 فلا متعلق لهم ولا لنا فيه * وأما حديث أبي سعيد فطريق معاوية بن صالح لا يحتاج بها

(١) من قوله وقال للقوم اشربوا القوله واتم مشاة سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) * فزل
 عليه السلام الخ (٣) لفظه انكم * زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) كذا في النسختين بآبار وفي سنن أبي داود
 (ج ٢ ص ٢٩١) * تصحروا وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٩) * تصبحوا عدوكم (٥) زيادة قاله من صحيح مسلم
 وسنن أبي داود (٦) هو حين تبلغ الشمس متبها من الارتفاع (٧) زيادة المزمعن صحيح البخاري (ج ٢ ص ٢٦)
 (٨) في النسخة رقم (١٦) حذف إحدى المزمعين *

ثم هيك أنها صحيحة فهو حجة لنا عليهم لأن فيه أن آخر أمر رسول الله ﷺ كان الفطر هذا أن صح أنه كان في رمضان، وفي حديث حماد بن سلمة المذكور؛ وحديث ابن عباس يان أنه كان في رمضان، يوفيهما على أبي حنيفة، ومالك، والشافعي أمر عظيم لأنهم لا يجوزون لمن صام وهو مسافر في رمضان أن يفطر في ذلك اليوم الذي ابتدأ صيامه، واتفقوا على أنه مخطئ، وما يبعد عنهم إطلاق اسم المعصية عليه، ومالك يرى عليه الكفارة فلينظر ناصر أقوالهم (١) فيما إذا يدخل في احتجاجة بهذين الخبرين من إطلاق اسم الخطأ والمعصية على رسول الله ﷺ، وإيجاب الكفارة عليه في إفطاره، وهذا خروج عن الاسلام بمن أقدم عليه. وأما نحن فنقول: لو صح أنه (٢) عليه السلام كان صائماً ينويه من رمضان لكان ذلك منسوخاً بآخر أمره وآخر فعله وإذ لم يأت ذلك في شيء من الأخبار فيمكن أن يكون صام تناولوا والفطر للصائم تطوعاً مباحاً مطلقاً لا كراهة فيه كما فعل عليه السلام *

والعجب كل العجب ممن يقول في الخبر الثالث « أن امرأة كانت تستعير المحلى وتجده فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها » : لعله أنما قطع يدها لغير ذلك، ويقول في الخبر الثالث « أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره بإعادة الصلاة » : لعله أنما أمره بالإعادة لغير ذلك، ويقول في الخبر « أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي ركعتي الفجر والصلاة تقام فقال له : بأى صلاتيك تعتد » : لعله أنما أنكر عليه أنه صلاهما بين الناس مكبرة للباطل : وفي الخبر منصوص أنه كان يصلهما ناحية . ثم لا يقول هنا : لعله كان يصوم تطوعاً، وهنا يجب أن يقال : هذا لأنه ليس في الأخبار دليل على غير ذلك، وأما تلك الأخبار فليس منها شيء يحتمل ما تأولوه لأن نصها يمنع من ذلك *

والعجب (٣) ممن يحتج بقول أبي سعيد : « ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك في السفر مع رسول الله ﷺ » في إجازة ما ليس في الخبر منه أثر ولا غير (٤) من إجازة الصوم لرمضان في السفر : وليس في الخبر أنه عليه السلام علم بذلك فأقره، وهم لا يرون قول أساء : ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه حجة : ولا يرون قول ابن عباس : « أن إطلاق الثلاث كانت تجعل على عهد رسول الله ﷺ واحدة » حجة (٥)

(١) في النسخة رقم (١٦) « ناصر لقولهم » (٢) في النسخة رقم (١٦) « أنه كان » زيادة لفظ « كان » ولا معنى له
(٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظ « والعجب » خطأ (٤) قال الجوهري في الصحاح مادة عثر : « وقال عثر أيت لهم اثر ولا غيراً ولا غيراً » ، والعثر يتكبن التاء القيار (٥) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « حجة » خطأ *

وهذا عجب عجيب وانما في حديث أبي سعيد اباحة الصوم في السفرونحن لا نكره تطوعاً أو فرضاً غير رمضان ، ومايين هذا أنه لا يعلم أنه عليه السلام سافر في رمضان بعد عام الفتح * وأما خبر حمزة فيان جلي في أنه انما سأله عليه السلام عن التطوع لقوله في الخبر « اني امرؤ أسرد الصوم أفأصوم في السفر ؟ وكان كثير الصيام (١) » فبطل كل ما تأولوه وبطل أن يكون لم في شيء من هذه الأخبار حجة وبالله تعالى التوفيق * قال ابو محمد: فاذ لم يبق لهم حجة لا من قرآن ولا من سنة فلنذكر الآن (٢) البراهين على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال الله تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وهذه آية محكمة باجماع من (٣) أهل الاسلام لا منسوخة ولا منصوصة ، فصح أن الله تعالى لم يفرض صوم الشهر الا على من شاهده ، ولا فرض على المريض ، والمسافر الا أياماً أخر غير رمضان ، وهذا نص جلي لاحية فيه ، ولا يجوز لمن قال : انما معنى ذلك أن أفطرا فيه لأنها دعوى موضوعة بلا برهان ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا أحمد ابن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي نا جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله « ان رسول الله ﷺ خرج عام الفتح الى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم (٤) فصام الناس ثم دعا بقدرح من ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب (٥) فليل له بعد ذلك : ان بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة (أولئك العصاة) » (٦) *

قال ابو محمد : ان كان صيامه عليه السلام لرمضان فقد نسخ بقله : « أولئك العصاة » وصار الفطر فرضاً والصوم معصية ، ولا سليل الى خبر ناسخ لهذا أبداً ، وان كان صيامه عليه السلام تطوعاً فهذا أخرى للنسخ من صيام رمضان لرمضان في السفر ، ومن طريق البخاري ومسلم *

(١) قال المحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ١٩٤) : لكن يقتضى عليه بان عند أبي داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة عن أبيه عن جده ما يقتضى إمساكه عن الفرض وصحبها الحاكم اه وانظر عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩٠) (٢) زيادة لفظ « الآن » من النسخة رقم (١٤) (٣) زيادة لفظ « من » من النسخة رقم (١٤) (٤) هو اسم موضع بناحية الحجاز بين مكة والمدينة ؛ وهو واد امام عصفان بثانية اميال (٥) في النسخة رقم (١٤) « فشرّب » وما هنا موافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) (٦) زيادة لفظ « أولئك العصاة » الثانية من مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) بولاق وهي توافق النسخة رقم (١٤) .

قال البخارى نا آدم ، وقال مسلم : نا ابو بكر بن أبى شيبة نا محمد بن جعفر ثم اتفق آدم ومحمد كلاهما عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارَةَ الأنصارى عن محمد ابن عمرو بن الحسن بن علي بن أبى طالب عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى رجلا ^(١) قد ظلل عليه فسأل عنه فقيل : صائم ، فقال : ليس من البر الصوم في السفر » هذا لفظ آدم ، ولفظ غندر « ليس من البر أن تصوموا في السفر » *
قال ابو محمد : وهذا مكشوف واضح ، فان قيل : انما منع عليه السلام في مثل حال ذلك الرجل قلنا : هذا باطل لا يجوز لان تلك الحال محرم البلوغ اليها باختيار المرء للصوم في الحضر كما هو في السفر فتخصيص النبي ﷺ بالمنع من الصيام ^(٢) في السفر إبطال لهذه الدعوى المفترية عليه ﷺ ، وواجب أخذ كلامه عليه السلام على عمومته *
ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحي عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشقرى قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليس من البر الصيام في السفر ^(٣) » ، صفوان ثقة مشهور مكي كان متزوجا بالدرداء بنت أبي الدرداء ، وكعب بن عاصم مشهور الصفة هاجر مع أبي موسى وهو من الأشاقر حتى من الأزد *
ومن طريق شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي حدثني يحيى هو ابن أبى كثير حدثني أبو قلابة الجرمي ان أبا أمية عمرو بن أمية الضمري أخبره أن رسول الله ﷺ قال له وقد دعاه الى الغداء : أخبرك عن المسافر ان الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة *
ومن طريق أبى زرعة عبيد الله بن عبد الكريم نا سهل بن بكار نا أبو عوانة عن أبى بشر عن هانيء بن عبد الله بن الشخير عن أبيه « ان رسول الله ﷺ قال له ودعاه الى الغداء : أتدرى ما وضع الله عن المسافر ؟ قلت : ما وضع الله عن المسافر ؟ قال : الصوم وشطر الصلاة » *
ومن طريق يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر بن عبد الله « ان رسول الله ﷺ مر برجل في ظل يرش عليه الماء فسأل عنه فأخبر أنه صائم فقال : ليس من البر أن تصوموا في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها »

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) « فرأى رجلا اجتمع الناس عليه وقد ظلل عليه فقال : ما له ؟ قالوا : رجل صائم فقال : الخ ، وفي صحيح البخارى (ج ٣ ص ٢٧) « فرأى رجلا قد ظلل عليه فقال : ما هذا ؟ فقالوا : صائم فقال : الخ (٢) في النسخة رقم (١٤) « الصيام » (٣) هو في مستد الامام احمد بن حنبل (ج ٥ ص ٤٣٤) *
* (٤٣٤ ص)

فهذا أمر يقبلها وأمره عليه الصلاة والسلام فرض^(١) فهي رخصة مفترضة ، وصح بهذه الأخبار أن الله تعالى أسقط عن المسافر الصوم ونصف الصلاة وهذه آثار متواترة متظاهرة لم يأت شيء يعارضها فلا يجوز الخروج عنها ، فان قيل : فان هذه الأخبار مانعة كلها بعمومها من كل صوم في السفر وأتم تبيحون فيه كل صوم الا رمضان وحده قلنا : نعم لأن النصوص جاءت بمثل ما قلنا لأن الله تعالى قال : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم) فافترض تعالى صوم الثلاثة الأيام في السفر ولا بد ، وقال رسول الله ﷺ في الحظ على صوم عرفة ما سئذ كره ان شاء الله تعالى وهو في السفر لمن كان حاجا ، وقال عليه الصلاة والسلام : «ان أفضل الصيام صيام داود يصوم يوما ويفطر يوما^(٢)» فعم عليه الصلاة والسلام ولم يخص ، وقال عليه الصلاة والسلام : «من صام يوما في سبيل الله باعده الله النار عن وجهه»^(٣) خفض على الصوم في السفر فوجب الاخذ بجميع النصوص فخرج صوم رمضان في السفر بالمتنع وحده^(٤) وبقي سائر الصوم واجبه وتطوعه على جوازه في السفر ولا يجوز ترك نص لآخر *

وقال بعض أهل الجبل والجرأة على القول بالباطل في الدين : معنى قوله عليه الصلاة والسلام : «ليس من البر الصيام في السفر» مثل قوله عليه الصلاة والسلام : «ليس المسكين بهذا الطواف» *

قال أبو محمد : هذا تحريف للكلم عن مواضعه ، وكذب على رسول الله ﷺ ، وتقويل له ما لم يقل ، وفاعل هذا يتبوأ مقعده من النار بنص قوله عليه السلام ، وليس اذا وجد نص قد جاء نص آخر أو إجماع باخراجه عن ظاهره وجب أن تبطل جميع النصوص وتخرج عن ظواهرها فيحصل من فعل هذا على مذهب القرامطة في احالة القرآن عن مفهومه وظاهره ، ومن بلغ الى هنا فقد كفى خصمه مؤنته ، ويقال له : اذا قلت هذا في قوله عليه الصلاة والسلام : «ليس من البر الصيام في السفر» قلته أيضا في قوله تعالى : (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) ولا فرق *

قال أبو محمد : ومن سلك هذا السبيل فقد أبطل الدين والعقل والتفاهم جملة ، فان قيل : فكيف تقولون في صومه عليه الصلاة والسلام مع قول الله تعالى^(٥) (فمن شهد منكم

(١) في التسخير رقم (١٤) سقط لفظ «فرض» خطأ (٢) رواه النسائي والترمذي ، وقد تقدم قريبا (٣) رواه البخاري في صحيحه ، ورواه غير البخاري أيضا (٤) لفظ « وحده » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « مع قوله تعالى ، وما هنا اظهره »

الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ؟ قلنا : هذا في غاية البيان لا تخلو هذه الآية من أن يكون نزولها تأخر الى وقت فتح مكة أو بعده ، وتقدم فرض رمضان بوحى آخر كما كان نزول آية الوضوء في المائة متأخرا عن نزول (١) فرضه ، فان كان تأخر نزولها فسؤالكم ساقط والله الحمد رب العالمين (٢) ، وان كان تقدم نزولها فلا يخلو عليه الصلاة والسلام في صومه ذلك من ان يكون صامه لرمضان أو تطوعا ، فان كان صامه تطوعا فسؤالكم ساقط والله الحمد ، وان كان صامه عليه الصلاة والسلام لرمضان فلا تنكر أن يكون عليه الصلاة والسلام نسخ بفعله حكم الآية ثم نسخ ذلك الفعل وعاد حكم الآية ، فهذا كله حسن فكيف ولا دليل أصلا على تقدم نزول الآية قبل غزوة الفتح ؟ وما نزل بعضها الا بعد إسلام عدى بن حاتم بعد الفتح بمدة وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : ولم يبق علينا الا أن نذكر من قال : بمثل قولنا لتلا يدعوا علينا خلاف الاجماع ، فالدعوى لذلك منهم سهلة ، وهم أكثر الناس خلافا للاجماع على ما قد بينا في كتابنا هذا وفي غيره •

روينا من طريق سليمان بن حرب نا حماد بن سلية عن كثوم بن جبر عن رجل من بني قيس أنه صام في السفر فأمره عمر بن الخطاب أن يعيد • ومن طريق سفيان ابن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب أنه أمر رجلا أن يعيد صيامه في السفر •

قال أبو محمد : إن من احتج في رد السنن الثابتة من قول رسول الله ﷺ « كل يمين فلا يبيع بينهما حتى يتفرقا » برواية شيخ من بني كنانة عن عمر أنه قال : البيع على (٣) صفقة أو تخاير ، ثم رد هذه الرواية عن عمر ومعه القرآن والسنن لا معجوبة وأخلوقة • ومن طريق سليمان بن حرب عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلية بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه قال : نهى عائشة أم المؤمنين (٤) عن أن أصوم رمضان في السفر • وعن أبي هريرة ليس من البر الصيام في السفر • ومن طريق شعبة عن أبي حمزة — نصر ابن عمران الضبعي — قال : سألت ابن عباس عن الصوم في السفر ؟ فقال : يسرو عسر (٥) خذ (٦) يسر الله تعالى •

(١) لفظ « نزول » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) لفظ « رب العالمين » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) « وعن » (٤) لفظ « أم المؤمنين » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) « عسر » (٦) في النسخة رقم (١٤) « خذوا يسر الله تعالى »

قال أبو محمد : أخباره بان صوم رمضان في السفر عسر ايجاب منه لفطره * وعنه أيضاً الاضطرار في رمضان في السفر عزيمة *

روينا هذا عنه من طريق عبد بن حميد وابن أبي شيبة كلاهما عن محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عمران القطان عن عمار ^(١) مولى بني هاشم — هو ابن أبي عمار — عن ابن عباس انه سئل عن صام رمضان في السفر فقال ابن عباس : لا يجزئه — يعني لا يجزئه صيامه * وعن ابن عمر انه سئل عن الصوم في السفر فقال : (من كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) * ومن طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن يوسف بن الحكم الثقفي ان ابن عمر سئل عن الصوم في السفر فقال : إنما هي صدقة تصدق الله بها عليك أريت لو تصدقت بصدقة فردت عليك ؟ ألم تغضب ؟ *

قال أبو محمد : هذا يبين أنه كان يرى الصوم في رمضان في السفر مغضباً لله تعالى ، ولا يقال هذا في شيء مباح أصلاً *

ومن طريق حماد بن سلمة عن كلثوم بن جبر ان امرأة صحبت ابن عمر في سفر فوضع الطعام فقال لها : كلي قالت : إني صائمة قال : لاتصحين *

ومن طريق معن بن عيسى القزاز عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : يقال : الصيام في السفر كالانقطاع في الحضر ^(٢) * قال أبو محمد : هذا إسناده صحيح ، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه ، ولا يقول عبد الرحمن بن عوف : في الدين يقال ^(٣) كذا الا عن الصحابة أصحابه رضي الله عنهم ، وأما خصومنا فلو وجدوا مثل هذا لكان أسهل شيء عليهم أن يقولوا : لا يقول ذلك الا عن رسول الله ﷺ *

ومن طريق أبي معاوية نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : الصائم في السفر كالمنقطع في الحضر ، وهذا سند في غاية الصحة * ومن طريق عطاء عن المحرر ^(٤) ابن أبي هريرة قال : صمت رمضان في السفر فأمرني أبو هريرة ان أعيده في أهلي وان أقضيه فقضيته * ومن طريق الدراوردي عن عبد الرحمن بن

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن عمران» وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٤٠٤) (٢) من قوله وقال أبو محمد هذا يبين انه الى قوله « في الحضر » سقط من النسخة رقم (١٦) (٣) لفظ ويقال زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) هو ياراء في أخرى وفي النسخة رقم (١٦) بالزاي وهو غلط *

حرمة ابن رجلا سأل سعيد بن المسيب أتم الصلاة في السفر وأصوم؟ قال: لا
 فقال: أتى (١) أقوى على ذلك قال سعيد: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
 أقوى منك قد كان يقصر ويفطر * وعن عطاء أنه سئل عن الصوم في السفر فقال:
 أما المفروض فلا وأما التطوع فلا بأس به * ومن طريق شعبة عن عاصم مولى قرية
 عن عروة بن الزبير أنه قال في رجل صام في السفر: أنه يقضيه في الحضر، قال شعبة:
 لو صمت رمضان في السفر لكان في نفسي منه شيء * ومن طريق معمر عن الزهري قال:
 كان الفطر آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، وإنما يؤخذ من أمر رسول الله
 ﷺ (٢) بالآخر فالآخر * ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: لا تصوموا
 في السفر * وعن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أن أباه كان ينهى عن صيام
 رمضان في السفر؛ وكان محمد بن علي ينهى عن ذلك أيضا * وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر
 قال: لا يصوم المسافر أفطر أفطر * وعن يونس بن عبيد وأصحابه أنهم انكروا صيام
 رمضان في السفر *

قال أبو محمد: وقد جاء خبر لو وجدوا مثله لعظم الخطب معهم كما روينا من طريق (٣)
 محمد بن أحمد بن الجهم نا موسى بن هارون نا إبراهيم بن المنذر نا عبد الله بن موسى التيمي
 عن أسامة بن زيد الليثي عن الزهري عن أبي سلفة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه
 رفعه إلى النبي ﷺ قال: «الصائم في السفر في رمضان كالفطر في الحضر» *

قال أبو محمد: وأما نحن فلا نتجج باسمه بن زيد الليثي ولا نراه حجة لنا ولا علينا (٤)
 وفي القرآن وصحيح السنن كفاية والله الحمد *

قال علي: ومن العجبان أبا حنيفة لا يجزى. عنده أتمام الصلاة في السفر، ومالك
 يرى في ذلك الإعادة (٥) في الوقت ثم يختارون الصوم في السفر على الفطر تاقضا لا معنى له
 وخلافا لنص القرآن، وللقياس الذي يدعون له السنن *

قال علي: فاذن (٦) صح هذا فمن سافر في رمضان فله أن يصوم تطوعا وله أن يصوم
 فيه قضاء رمضان أفطره قبل أو سائر ما يلزمه من الصوم نذرا أو غيره لأن الله تعالى قال:
 (فعدة من أيام أخر) ولم يخص رمضان آخر من غيره ولم يمنع النص من صيامه إلا لعينه
 فقط، وأما المريض فإن كان يؤذيه الصوم فتكلفه لم يجزه وعليه أن يقضيه لأنه منهى

(١) في النسخة رقم (١٤) قال قاضي (٢) في النسخة رقم (١٤) «وإنما يؤخذ من أمره» الخ (٣) في النسخة
 رقم (١٤) «كما روينا عن محمد» الخ (٤) قوله «ولا علينا» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم
 (١٤) «يرى الإعادة في ذلك» (٦) في النسخة رقم (١٤) «زيادة من النسخة رقم (١٤)»

عن الحرج والتكلف وعن أذى نفسه وإن كان لا يشق عليه أجره لأنه لا خلاف في ذلك وما نعلم ^(١) مريضا لا حرج عليه في الصوم قال الله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) فالحرج لم يجعله الله تعالى في الدين •

٧٦٣ — مسألة — ومن أقام من قبل الفجر ولم يسافر الى بعد غروب الشمس في سفره فعليه إذا نوى الإقامة المذكورة أن ينوي الصوم ولا بد ، سواء كان في جهاد أو عمرة أو غير ذلك لأنه إنما الرزم الفطر إذا كان على سفر وهذا مقيم ، فإن افطر عامدا فقد اخطأ أن كان جاهلا متأولا ، وعصى أن كان عالما ولا قضاء عليه لأنه مقيم صحيح ظن أنه مسافر ، فإن نوى من الليل وهو في سفره أن يرحل ^(٢) غدا فله نوى الصوم فلما كان من الغد حدثت له إقامة فهو مفطر لأنه مأمور بما فعل ، وهو على سفر مالم ينو الإقامة المذكورة ، وهذا بخلاف الصلاة لأن النص ورد في الصلاة بقصر عشرين يوما يقيما في الجهاد ، وبقصر أربعة أيام يقيما في الحج ، وبقصر ما يكون فيه من الصلوات مقبلا ما ينزله إلى رحيله من غد ، ولم يأت نص بأن يفطر في غير يوم لا يكون مسافرا •

﴿فإن قيل﴾ قال الله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فهذا على سفر قلنا : لو كانت على في هذه الآية معناها ما ظنتم من ارادة السفر لا الدخول في السفر لوجب على من اراد السفر وهو في منزله أن يفطر وإن نوى السفر بعد أيام لأنه على سفر وهذا مالا يشك ^(٣) في أنه لا يقوله أحد ، ويطلبه أيضا أول الآية إذ يقول تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فوجب على الشاهد صيامه وعلى المسافر افطاره لقول ^(٤) رسول الله ﷺ : « ليس من البر الصيام في السفر » ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « أن الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » فصح أنه ليس إلا مسافر أو شاهد ، فالشاهد يصوم والمسافر يفطر وليس المسافر إلا المنتقل لا المقيم فلا يفطر إلا من انتقل بخلاف من لم ينتقل ، ومن كان مقيما صائما فحدث له سفر فانه إذا برز عن موضعه فقد سافر فقد بطل صومه وعليه قضاؤه ، وبالله تعالى التوفيق •

﴿فإن قيل﴾ : بل نقيس الصوم على الصلاة قلنا : القياس باطل ثم لو كان حال كان هذا منه باطلا لأنهم متفقون على أن قصر بعض الصلوات لا يقاس عليه قصر سائرهما ، فإذا لم يجز عندهم قياس قصر ^(٥) صلاة على قصر صلاة أخرى فباطل وأبعد أن يقاس فطر على فطر ، وأيضا فقد ينوى في الصلاة المسافر إقامة فينتقل إلى حكم المقيم ولا يمكن

(١) في النسخة رقم (١٤) «ولأنهم» (٢) في النسخة رقم (١٦) «أن يدخل» وهو صحيح (٣) في النسخة رقم (١٦) «وهنا مالا شك» (٤) في النسخة رقم (١٦) «يقول» (٥) زيادة لفظ «قصر» من النسخة رقم (١٤) •

ذلك في الصوم فبطل على كل حال قياس أحدهما على الآخر ، وبالله تعالى التوفيق •

٧٦٤ — مسألة — والحيض الذى يبطل الصوم هو الاسود لقول النبي ﷺ : «ان دم الحيض اسود يعرف ، وقوله عليه الصلاة والسلام : فاذا جاء الآخر فاعتلى وصلى» وقد ذكرناه في كتاب الحيض من الطهارة من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته • وعن أم عطية وغيرها كنا لانعد الصفرة والكدرة شيئا •

٧٦٥ — مسألة — واذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر او رأته النساء وأتمتا عدة أيام الحيض والنفس قبل (١) الفجر فاخرتا الفسل عمدا الى طلوع الفجر ثم اغتسلتا وأدر كنا الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس لم يضرهما شيئا وصومهما تام لانهما فعلتا ما هو مباح لهما ، فان تعمدتا ترك الفسل حتى فوتتهما الصلاة بطل صومهما لانهما عاصيتان (٢) بترك الصلاة عمدا ، فلو نسيتا ذلك أو جهلتا فصومهما تام لانهما لم يتعمدا معصية ، وبالله تعالى التوفيق •

٧٦٦ — مسألة — وتصوم المستخاضة كما تصلى على ما ذكرنا (٣) في كتاب الحيض من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته وبالله تعالى التوفيق •

٧٦٧ — مسألة — ومن كانت عليه أيام من رمضان فاخر قضاءها عمدا ، أو لغرض ، أو نسيان حتى جاء رمضان آخر فانه يصوم رمضان الذى ورد عليه كما امره الله تعالى فاذا أفطر في أول شوال (٤) قضى الأيام التى كانت عليه ولا مزيد ولا اطعام عليه في ذلك ؛ وكذلك لو أخرها عدة سنين ولا فرق الا أنه قد اساء في تأخيرها عمدا سواء أخرها الى رمضان او مقدار ما كان يمكنه قضاؤها من الأيام لقول الله تعالى : (سارعوا الى مغفرة من ربكم) فالمسارعة الى الطاعة المفترضة واجبة ، وقال الله تعالى : (من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر) وأمر النبي ﷺ المتعمد للقضاء والحائض ، والنفساء بالقضاء ولم يحد الله تعالى ولا رسوله ﷺ في ذلك وقتا بعينه ، فالقضاء واجب عليهم ابدا حتى يؤدى ابدا ، ولم يأت نص قرآن ولا سنة بايجاب اطعام في ذلك فلا يجوز الزام ذلك احدا لانه شرع والشرع لا يوجب في الدين الا الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فقط ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبى سليمان ، وقال مالك : يعلم مع القضاء عن كل يوم من رمضان الأول (٥) مدأ مدأ عددها مساكين ان تعمد

(١) فالنسخة رقم (١٦) من قبله بريادة من ولا معنى لها (٢) فالنسخة رقم (١٦) ، عاصيان (٣) في النسخة رقم (١٦) ، كما ذكرناه ، (٤) فالنسخة رقم (١٦) ، فاذا أفطر في آخر رمضان ، وهو غلط (٥) فالنسخة رقم (١٦) ، الا انه وما هنا أصح وأظهر •

ترك القضاء ؛ فان كان تهادى مرضه قضي ولا إطعام عليه وهو قول الشافعي *
قال ابو محمد : وروينا في ذلك عن السلف رضى الله عنهم أقوالا ، فروينا عن ابن عباس ، وأبي هريرة مثل قول مالك ، والشافعي ، وروينا أيضا عن عمر ، وابن عمر من طريق منقطعة وبه يقول الحسن ، وعطاء * وروينا عن ابن عمر من طريق صحيحة انه يصوم رمضان الآخر ولا يقضي الأول ^(١) بصيام لكن يطعم عنه مكان كل يوم مسكينا مسكينا مدامدا وبه يقول أبو قتادة ، وعكرمة * وروينا عنه أيضا يهدي مكان كل رمضان فرط في قضائه بدنة مقلدة * وروينا من طريق ابن مسعود يصوم هذا ويقضي الأول ولم يذكر طعاما وهو قول ابراهيم النخعي ، والحسن ، وطاوس ، وحماد بن أبي سليمان * قال علي : عهدنا بهم يقولون فيما وافقهم من قول صاحب : مثل هذا لا يقال بالرأى فلا قالوه في قول ابن عمر في البدينين ؟ *

٧٦٨ — مسألة — والمتابعة في قضاء رمضان واجبة لقول الله تعالى : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) فان لم يفعل فيقضئها متفرقة وتجزئه لقول الله تعالى : (فعدة من أيام أخر) . ولم يحد تعالى في ذلك وقتا يبطل القضاء بخروجه وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأبي سليمان — نفي انهم اتفقوا على جواز قضائها متفرقة ، واحتج من قال : بأنها لا تجزئ ، ألا متابعة بان في مصحف أبي (فعدة من أيام أخر متابعات) *
قال علي رويانا من طريق عبد الرزاق ^(٢) عن معمر عن الزهري قال عروة : قالت عائشة أم المؤمنين : نزلت (فعدة من أيام أخر متابعات) فسقطت متابعات *
قال ابو محمد : سقوطها مسقط لحكمها لأنه لا يسقط القرآن بعد نزوله الا بسقوط الله تعالى إياه قال الله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ، وقال تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وقال تعالى : (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله) فان قيل : قد يسقط لفظ الآية ويتبقى حكمها كما كان في آية الرجم قلنا : لولا إخبار النبي ﷺ ببقاء حكم ^(٣) الرجم لمجاز العمل به بعد إسقاط الآية النازلة به ^(٤) لان ما رفع الله تعالى فلا يجوز لنا إبقاء لفظه ولا حكمه إلا بنص آخر *

٧٦٩ — مسألة — والأسير في دار الحرب ان عرف رمضان لزمه صيامه ان كان مقيا لأنه مخاطب به صومه في القرآن ، فان سوفر به أفطر ^(٥) ولا بد لأنه على سفر

(١) في النسخة رقم (١٤) والأول (٢) في النسخة رقم (١٤) عبد الرزاق ، وهو غلط عمن فان عبد الرزاق هو الامام صاحب الجامع والمصنف (٣) لفظ « حكم » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) لفظ « به » ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « أفطره » *

وعليه قضاؤه لما ذكرنا قبل ، فان لم يعرف الشهر وأشكل عليه سقط عنه ^(١) صيامه ولزمته أيام أخر ان كان مسافراً والا فلا • وقال قوم : يتحرى شهر أوجزمه • وقال آخرون : ان وافق شهر أبل رمضان لم يجزه ، وان وافق شهر أبل رمضان أجزأه لأنه يكون قضاء عن رمضان •

قال علي : أما تحرى شهر فيجزمه أو يجعله قضاء لحكم لم يأت به قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، وما كان هكذا فهو دعوى فاسدة لا برهان على صحتها ، فان قالوا : قسناه على من جهل القبلة قلنا : هذا باطل لأن الله تعالى لم يوجب التحرى على من جهل القبلة بل من جهلها قد سقط عنه فرضها ، فيصلي كيف شاء ؟ فان قالوا : قسناه على من خفى عليه وقت الصلاة قلنا : وهذا باطل أيضا لأنه لا تجزئه صلاة الا حتى يوقن بدخول وقتها ^(٢) •

قال ابو محمد : وبرهان صحة قولنا : قول الله تعالى : (فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يوجب الله تعالى صيامه إلا على من شهد ، وبالضرورة ندري أن من جهل وقته فلم يشهده قال الله عز وجل ^(٣) : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، وقال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) • فن لم يكن في وسعه معرفة دخول رمضان فلم يكلفه الله تعالى صيامه بنص القرآن ، ومن سقط عنه صوم الشهر فلا قضاء عليه لأنه صوم غير ما أمر الله تعالى به •

فان صح عنده بعد ذلك أنه كان فيه مريضاً أو مسافراً أقله ما افترض الله تعالى على المريض فيه والمسافر فيه ^(٤) وهو عدة من أيام أخر ، فيقضى الايام التي سافر ، والتي مرض قسط ولا بد ، وان لم يوقن بأنه مرض فيه أو سافر فلا شيء عليه وبالله تعالى التوفيق •

٧٧ - مسألة - والحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم فنصوم رمضان فرض عليهم ، فان خافت المرض على المرضع قلة اللبن وضيمته لذلك ولم ^(٥) يكن له غيرها ، أو لم يقبل ثدي غيرها ، أو خافت الحامل على الجنين ، أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره أفطروا ^(٦) ولا قضاء عليهم ولا إطعام : فان أفطروا لمرضهم عارض فعليهم القضاء ، أما قضاؤهم لمرض فلقول الله تعالى : (فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ، وأما وجوب الفطر عليهما في الخوف على الجنين

(١) لفظ محته ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) ، بدخول الوقت ، (٣) في النسخة رقم (١٦) ، قال تعالى : (٤) لفظ «فيه» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) «ولو لم» (٦) في النسخة رقم (١٦) «لفطر» وهو غلط •

والرضيع فلقول الله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم) ، وقال رسول الله ﷺ « من لا يرحم لا يرحم » . فاذرمة الجنين والرضيع فرض ، ولا وصول اليها إلا بالنظر فالنظر فرض ؛ وإذا هو فرض فقد سقط عنها الصوم ، وإذا سقط الصوم فإيجاب القضاء عليهما ^(١) شرع لم يأذن الله تعالى به ولم يوجب الله تعالى القضاء الا على المريض ، والمسافر ، والحائض ، والنفساء ، ومتعمد القىء فقط ، (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ، وأما الشيخ الذي لا يطبق الصوم لكبره فاقه تعالى يقول : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، فإذا لم يكن الصوم في وسعه فلم يكلفه ، وأما تكليفهم إطعاماً فقد قال رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص ولا إجماع •

قال أبو محمد : روي عن ابراهيم ان علقمة جاءته امرأة فقالت له : اني ^(٢) حبلى وأنا أطيق الصوم ^(٣) وزوجي يأمرني أن أفطر فقال لها علقمة : أطعمي ربك واعصى زوجك • وعن أسقط عنها القضاء روي عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي ، وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ان امرأة من قريش سألت ابن عمر وهي حبلى فقال لها : أفطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضي •

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي ، وقادة كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لامة مرضع : أنت بمنزلة (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) أفطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضي •

روي كلاهما من طريق اسمعيل بن اسحاق عن الحجاج بن المنهال عن حماد ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير قال : فطر الحامل التي في شهرها والمرضع التي تخاف على ولدها وتطعم كل واحدة منهما كل يوم مسكينا ولا قضاء عليهما به يقول قتادة ، وهو ظاهر قول سعيد بن المسيب : ، وعن أسقط الاطعام كآرويتان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : فطر الحامل ، والمرضع في رمضان ويقضياهن صياما ولا اطعام عليهما ، ومثله عن عكرمة ، وعن ابراهيم النخعي وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان ، وعن رأي عليها الأمرين جميعا عطاء بن ابي رباح فانه قال : اذا خافت المرضع والحامل على ولدها ^(٤) فلفطر ولتطعم مكان كل يوم نصف صاع ولتقضي بعد ذلك وهو قول الشافعي •

(١) في نسخة رقم (١٦) وعليها هو غلط (٢) في نسخة رقم (١٦) (٣) حبلى (٤) في نسخة رقم (١٤) والصيام

(٤) في نسخة رقم (١٦) « ولديها » •

قال أبو محمد : لم يتفقوا على إيجاب القضاء ولا على إيجاب الاطعام فلا يجب شيء من ذلك اذ لانص في وجوبه ولا إجماع ، وعهدنا بهم يقولون في قول صاحب اذا واقعهم : مثل هذا لا يقال بالرائى فلا قالوا ههنا في قول ابن عمر في إسقاط القضاء ، وقد رويناه عن ابن عباس مثل قولنا كما رويناه عن اسماعيل بن إسحاق نا إبراهيم بن حمزة الزبيرى ناعبد العزيز بن محمد هو الدراوردى عن حميد عن بكر بن عبد الله المزنى عن ابن عباس انه سئل عن مرضع في رمضان خشيت على ولدها فرخص لها ابن عباس في الفطر * .

قال على : ولم يذكر قضاء ولا طعاما ، وقال مالك : أما المرضع فتفطر وتطعم عن كل يوم مسكينا وتقضى مع ذلك ، وأما الحامل فتقضى ولا اطعام عليها ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من الصحابة والتابعين * .

قال أبو محمد : احتج من رأى الاطعام في ذلك بقول الله تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) * وذكرنا ما رويناه من طريق حماد بن سلمة ناقتاده عن عكرمة قال : نزلت هذه الآية في الحلى ، والمرضع ، والشيخ ، والمجوز * .

واحتج من رأى القضاء بما رويناه ^(١) من طريق يزيد بن هارون عن جوير عن الضحاك بن مزاحم قال : كان النبي ﷺ يرخص للحلى ، والمرضع ان يفطرا في رمضان فاذا أفطمت المرضع ووضعت الحلبى جلدتا صومهما * .

قال على : حديث عكرمة مرسل ، وحديث الضحاك فيه ثلاث بلايا ، جوير وهو ساقط ^(٢) ، والضحاك مثله ^(٣) ، والارسال مع ذلك ، لكن الحق في ذلك ما رويناه قبل في حكم الصوم في السفر من طريق سلمة بن الأكوع ، ان ^(٤) هذه الآية منسوخة ، ومن طريق حماد ابن زيد عن سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن ابن عباس أنه قرأ هذه الآية (فدية طعام مسكين) فقال : هي منسوخة ، فهذا هو المسند الصحيح الذى لا يجوز خلافه ، والعجب كل العجب من هؤلاء القوم فانهم يصرفون هذه الآية تصرف الافعال في غير ما أنزلت فيه ، فرة يحتجون بها فان الصوم في السفر أفضل ، ومرة يصرفونها في الحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير ، وكل هذا احالة لكلام الله تعالى بتوحييف للكلم عن مواضعه ، وما ندرى كيف يستجيز من يعلم ان وعد الله حق مثل هذا في القرآن وفي دين الله تعالى ؟ ونعوذ بالله من الضلال * .

(١) في النسخة رقم (١٦) دينا رويناه (٢) هو كما قال المصنف انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٢ ص ١٢٢)
(٣) اختف اهل الحديث فيه فبهم هتفه كآحمد بن حنبل وابو ذر عوف بن معين وبهم ضعه كيجي بن سيد ،
انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٤ ص ٤٥٣) (٤) في النسخة رقم (١٦) عنوانه بزيادة الولو وهو خطأ

وأما الشيخ الكبير فإن أبا حنيفة أوجب عليه اطعام مسكين مكان كل يوم ، ولم ين مالك الاطعام عليه واجبا ، وقال الشافعي مرة ^(١) كقول أبي حنيفة ، ومرة كقول مالك * قال أبو محمد : رويانا من طريق اسماعيل عن علي ^(٢) بن عبد الله عن سفيان ، وجري قال سفيان قال عمرو بن دينار : أخبرني عطاء انه سمع ابن عباس يقرأها (وعلى الذين يطوفونه فدية طعام مسكين) يكلفونه ولا يطبقونه ، قال : هذا الشيخ الكبير والمراة الكبيرة الهمة ^(٣) لا يستطيع الصوم يفطر ويطعم كل يوم مسكينا ، وقال جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : مثله *

قال علي : هذا صحيح عن ابن عباس ، وروينا عن علي بن أبي طالب انه قال في الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم : انه يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ، وصح عن أنس أنه ضعف عن الصوم اذ كبر فكان يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ؛ قال قتادة : الواحد كفارة والثلاثة تطوع *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن حرملة قال سمعت سعيد ابن المسيب : يقول في قول الله تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) : هو الكبير الذي عجز عن الصوم والحسبي يشق عليها الصوم ، فلي كل واحد منهما اطعام مسكين عن كل يوم * وعن الحسن ، وقادة في الشيخ الكبير والعجوز انهما يطعمان مكان كل يوم مسكينا * وعن عطاء ، والحسن ، وسعيد بن جبير مثل ذلك ، وروى عن قيس بن السائب وهو من الصحابة مثل ذلك ^(٤) * وعن أبي هريرة أنه يتصدق عن كل يوم بدرهم * وعن مكحول ، وطاوس ، ويحيى بن أبي كثير فيمن منعه العطاش ^(٥) من الصوم انه يفطر ويطعم عن كل يوم مدا *

قال أبو محمد : فرأى أبو حنيفة على الشيخ الذي لا يطبق الصوم لمرمه اطعام مسكين مكان كل يوم ولم يره على الحامل والمرضع ، وأوجه مالك على المرضع خاصة ولم يوجهه على الحامل ولا الشيخ الكبير ، وهذا تناقض ظاهر * واحتج بعض الخنفية بان الحامل

(١) سقط لفظ «مرة» من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «اسماعيل بن علي» وهو غلط فان اسماعيل هو ابن اسحاق القضاة روى عن علي بن عبد الله وهو من أقرانه ، وعلي بن عبد الله هذا هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نبح السدي مولاهم ابو الحسن بن المدين صاحب التصانيف . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٣٤٩) (٣) قال الجوهري في صحاحه : «الهم بالكسر الشيخ القاني ، والمرأة همة ، ووقع في النسخة رقم (١٦) «المراة الكبيرة الهمة» ، (٤) في النسخة رقم (١٦) «مثل هذا» (٥) قال الجوهري في الصحاح «العطاش» «لا يصب الانسان فيشرب الماء فلا يروى» *

والمرضع بمنزلة المريض والمسافر لانهم كلهم أبيع لهم الفطر دون اطعام *
قال على : والشيخ كذلك وهو أشبه بالمرضع ، والمسافر لانه أبيع له الفطر من أجل
نفسه كما أبيع لهما من أجل انفسهما ، وأما الحامل والمرضع فانما أبيع لهما الفطر من
أجل غيرهما *

قال على : وأما المالكيون فيشنعون بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم وقد خالفوا
هنا عليا ، وابن عباس ، وقيس بن السائب ، وأبا هريرة ، ولا يعرف لهم من الصحابة
مخالف ، وخالفوا عكرمة ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وقادة ، وسعيد بن جبر وم
يشنعون بمثل هذا *

قال أبو محمد : وأما نحن فلاحجة عندنا في غير النبي ﷺ ، وأما الرواية عن ابن عباس
أنه كان يقرأها (وعلى الذين يطوفونه) قراءة لا يحل لأحد ان يقرأ بها لأن القرآن
لا يؤخذ الا عن لفظ رسول الله ﷺ ؛ فناحتج بهذه الرواية فليقرأ بهذه القراءة فوحاش
لله ان يطوق الشيخ مالا يطيقه ، وقد صح عن سلة بن الأكوع وعن ابن عباس نسخ
هذه الآية كما ذكرنا في هذا الباب ، وفي باب صوم المسافر وانها لم تنزل قط في الشيخ ،
ولاق الحامل ، ولا في المرضع وإنما نزلت في حال وقد نسخت وبطلت ، والشيخ والعجوز
اللذان لا يطيقان الصوم فالصوم لا يلزمهما قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
واذ لم يلزمهما الصوم فالكفارة لا تلزمهما لان الله تعالى لم يلزمهما اياها ولا رسوله ﷺ
والأموال محرمة الا بنصر اجماع *

والعجب كله من ان أبا حنيفة ، ومالكا ، والشافعي يسقطون الكفارة عن أفطر
في نهار رمضان عمداً وقصد ابطال صومه عاصيا لله تعالى بفعل قوم لوط ، وبالأكل وشرب
الخمر عمداً ، ويعتمدون على : نعم وبعضهم يسقط القضاء والكفارة عنه فيمن أخرج من
بين أسنانه شيئا من طعامه فتعمد أكله ذا كرا الصوم ، ثم يوجبون الكفارة على من
أفطر بمن أمره الله تعالى بالأفطار واباحه له من مرضع خائفة على رضيعها التلف ، وشيخ
كبير لا يطيق الصوم ضعفا ، وحامل تخاف على مافي (١) بطنها ، وحسبك بهذا غليظا ،
ولا يحل قبول مثل هذا الا من الذي لا يسأل عما يفعل وهو الله تعالى على لسان رسوله
صلى الله عليه وسلم *

٧٧١ — مسألة — ومن وطئ مرارا في اليوم عامداً فكفارة واحدة فقط ،
ومن وطئ في يومين عامداً فصاعداً ف عليه لكل يوم كفارة ، سواء كفر قبل ان يطأ

الثانية أو لم يكفر *

قال أبو حنيفة : عليه لكل ذلك ولو أنه أفطر في كل يوم من رمضان عمداً كفارة واحدة فقط إلا أن يكون قد كفر ثم أفطر نهاراً آخر فعليه كفارة أخرى * وقد روى عنه أنه سواء كفر أو لم يكفر ليس عليه إلا كفارة واحدة إذا كانت الأيام من شهر واحد ، فإن كان اليومان اللذان أفطر فيهما من شهر رمضان اثنين فلكل يوم منهما كفارة غير كفارة اليوم الآخر ، فلم يختلف قوله فيمن تعدد الفطر أيام رمضان كلها أو بعضها أو يوماً واحداً منها في أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة فقط ، إذا لم يكفر في خلال ذلك ، ولم يختلف قوله فيمن أفطر يومين من رمضانين أن عليه كفارتين كفر بينهما أو لم يكفر ، واختلف قوله فيمن أفطر يومين فصاعداً من رمضان واحد وكفر في خلال ذلك ، فرة قال : عليه كفارة أخرى ، ومرة قال : ليس عليه إلا الكفارة التي كفر بعد * وقال مالك ، والليث ، والحسن بن حي ، والشافعي : مثل قولنا ، وهو قول عطاء ، واحد قول الشافعي *

قال أبو محمد : وهذا مما تناقض فيه أبو حنيفة وخالف فيه (١) جمهور العلماء * برهان (٢) صحة قولنا أمر رسول الله ﷺ الذي وطئ امرأته في رمضان بالكفارة فصح أن لذلك اليوم الكفارة المأمور بها ، وكل يوم فلا فرق بينه وبين ذلك اليوم لأن الخطاب بالكفارة واقع عليه فيه كما وقع في اليوم الأول ولا فرق ، فإن قيل هلا قسم هذا على الحدود ، قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأن الحدود التي يقيمها الإمام والحاكم على المرء كرها ولا يحل للمرء أن يقيمها على نفسه بخلاف الكفارة التي إنما يقيمها المرء على نفسه وهو مخاطب بها على نفسه وليس مخاطباً بالحدود على نفسه ، وفروق آخر ند كرها أن شاء الله تعالى في الحدود * وأيضاً فإن أبا حنيفة رأى أن كان اليومان من رمضانين فكفارتهما لا بد ، ولا خلاف عنه في أنه لو زنى بامرأتين من بلدين مختلفتين في عامين مختلفين لحد واحد ، ولو شرب خمراً من عصير عام واحد وخرأ من عصير عام آخر لحد واحد ، ولو سرق في عامين مختلفين قطع واحد وبالله تعالى التوفيق *

ومن أعجب الأشياء أن أبا حنيفة قال : ما ذكرنا ، ورأى فيمن ظاهر (٣) من أمرأته بلفظ واحد أن عليه لكل امرأة كفارة أخرى ، وقال فيمن قال في مجلس :

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « فيه » خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) « وبرهان » بزيادة اللو

وما هنا أحسن (٣) في النسخة رقم (١٤) « من ظاهر » .

واقه لا كلت زيدا ، ثم قال في مجلس آخر : والله لا كلت زيدا انهما يمينان يجب عليهما كفارتان ، ومن قال : واقه والرحمن لا كلت زيدا فعليه كفارتان الا ان ينوى انهما يمين واحدة •

قال علي : وأما اذا كرر الوطء في يوم واحد مراراً فالتى بالحرف لم يأمره الا بكفارة واحدة ولم يسأله أعاد أم لا ؟ وأيضاً فإنه اذا وطئ قد أفطر فالوطء الثانى وقع في غير صيام فلا كفارة فيه ، وأيضاً فان الواطئ ^(١) بأول ايلاجه متمعداً ذا كرا وجبت عليه الكفارة ^(٢) عاود أولم يعاود ، ولا كفارة في ايلاجه ثانية بالنص ، والاجماع •

٧٧٢ — مسألة — ومن أفطر رمضان كله بسفر ^(٣) أو مرض فانما عليه عدد الايام التى أفطر ولا يجزئه شهر ناقص مكان تام ، ولا يلزمه شهر تام مكان ناقص لقوله الله تعالى (فعدة من أيام أخر) ، وقال الحسن بن حى : يجزئ شهر مكان شهر اذا صام ما بين الهلالين ولا برهان على صحة هذا القول •

٧٧٣ — مسألة — والمرء ان يفطر في صوم ^(٤) التطوع ان شاء لانكره له ذلك الا أن عليه ان أفطر عامداً قضاء يوم مكانه •

برهان ذلك ان الشريعة كلها فرض وتطوع هذا معلوم بنصوص القرآن ، والسنن والاجماع : وضرورة العقل اذ لا يمكن قسم ثالث أصلاً ، فالفرض هو الذى يعصى من تركه ، والتطوع هو الذى لا يعصى من تركه ولو عصى لكان فرضاً ، والمفرط في التطوع تارك ما لا يجب عليه فرضاً فلا حرج عليه في ذلك ، وقد أخبر رسول الله ﷺ الأعرابى الذى سأله عن الصوم فآخبره عليه السلام بـ رمضان « قال : هل على غيره ؟ قال : لا إلا ان تطوع شيئاً فقال الأعرابى : والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص منه ، فقال عليه السلام : أفصح ان صدق دخل الجنة ان صدق » فلم يجعل التى بالحرف في ترك التطوع كرامة أصلاً ، وهكذا تقول فيمن قطع صلاة تطوع . أو بداله في صدقة تطوع أو فسخ عمدأ حج تطوع ، أو اعتكاف تطوع ، ولا فرق لما ذكرنا وما عدا ذلك فدعوى لا برهان عليها وإيجاب ما لم يوجهه الله تعالى ولا رسوله ﷺ إلا أنه لا تضاب عليه في شيء مما ذكرنا الا في فطر التطوع فقط لما نذكر إن شاء الله تعالى •

﴿فان قيل﴾ : انكم توجبون فرضاً في الصوم غير رمضان كالنذر وصيام الكفارات قلنا :

(١) في النسخة رقم (١٤) «فان الوطء» (٢) في النسخة رقم (١٤) «واجب عليه كفارة» (٣) في النسخة رقم (١٦) «سفر» (٤) في النسخة رقم (١٤) «فصيام» •

نوجب ما أوجب رسول الله ﷺ ونضيفه الى فرض رمضان ، ولا نوجب ما لم يوجب ولا تعدى حدوده ولا نعارضه بأرائنا ، وقد جاءت في ذلك سنة *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا خبرني عبد الله بن المهيم نا أبو بكر الحنفى ^(١) نا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين ^(٢) قالت : ان رسول الله ﷺ اتانا يوما فقال : هل عندكم من شيء ؟ قلنا : نعم أهدي لنا خبث قال : أما ^(٣) إني أصبحت أريد الصوم فاكل ، وقد رويناه من طريق عائشة بنت طلحة عن أم المؤمنين *

قال على : وهذه سنة ثابتة ، وحدثنا ^(٤) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم ابن أحمد نا الثوري نا البخاري نا محمد بن بشار نا جعفر بن عون نا أبو العميس — هو عتبة بن عبد الله — بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : أخى النبي ﷺ بين سليمان ، وأبي الدرداء فزار سليمان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال : كل قال : ^(٥) فاني صائم قال سليمان : ما أنا بأكل حتى تأكل فأكل وذكروا باقي الحديث ، وفيه أن سليمان قال له : ان لربك عليك حقا وان لنفسك عليك حقا ولاهلك عليك حقا فأعط كل ذى حق حقه فأتى النبي ﷺ فقال عليه السلام : « صدق سليمان » * فهذا النبي ﷺ قد صوب قول سليمان ^(٦) في افطار الصائم المتطوع ولم ينكره *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود عمر بن سعد الحفري عن سفيان الثوري عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ بطعام وهو بمر الظهران فقال لأبي بكر وعمر : « ادنوا فكلوا قالا : انا صائمان فقال رسول الله ﷺ : ارحلوا لصاحبكم اعملوا لصاحبكم ادنوا

(١) في النسخة رقم (١٦) « نا أبو بكر بن الحنفى زيادة بن وهب غلط ووقع في النسخي (ج ص ١٢٠) المطبوع سنة ١٣١٢ بمصره الحنفى » بالخاء المعجمة وبالياء آخر الحروف فجعل الثونوهو تصحيف و كذلك النسخة المطبوعة سنة ١٣٤٩ هـ (ج ص ١٩٤) وهنا ما يدل على انها لم تراجع على نسخ كما ادعى مصححها لان النسخة المطبوعة باليد سنة ١٣١٦ هـ جاءت صحيحة انظر (ج ص ٣٢٠) وهنا تقدم في المسألة ٣٣٠ من هذا الجزء وهذه الدعاوى كثرت في زمتنا هذانسا لافعالاص العمل وصدق القول (٢) لفظ « أم المؤمنين » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) لفظ « اما » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهي موافقة للنسخي (٤) في النسخة رقم (١٦) « نا » بدل « وحدثنا » وما هنا أوضح (٥) زيادة لفظ « قال » من البخاري (ج ص ٨٥) (٦) لفظ « قول سليمان في » سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ .

فكلا ، وهذه كلها آثار صحاح وهذا يقول جمهور السلف *

روينا من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب قال : خرج عمر بن الخطاب يوما على أصحابه فقال : إني أصبحت صائما فرت بي جارية لي فوقعت عليها فاترون ؟ قال : فلم يألوها ماشكوا عليه ، وقال له علي : أصبت حلالا وتقضى (١) يوما مكانه ، قال له عمر : أنت احسنهم قيا * ومن طريق وكيع عن مسعر بن كدام عن عمران بن عمير عن سعيد بن جبير عن ابن عمر في الذي يأكل بعد أن أصبح صائما قال ابن عمر : لا جناح عليه ما لم يكن نذرا أو قضاء *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن قيس بن سعد عن ابن عباس قال : الصيام تطوعا والطواف والصلاة والصدقة أن شاء مضى وإن شاء قطع * وروينا أنه كان يصبح متطوعا ثم يفطر ولا يزال ويأمر بقضاء يوم مكانه * وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كان لا يرى بافطارا تطوع بأسا وهو قول سعيد بن جبير ، وعطاء ، وسليمان بن موسى ، والشافعي ، وأبي سليمان إلا أنهم لم يروا في ذلك قضاء * وقال مالك : أن أفطر فيه (٢) ناسيائهم (٣) صومه ولا شيء عليه وإن أفطر فيه عبدا فقد أساء وقضى *

قال علي : ولا يبرهان على صحة هذا القول مع خلافه لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأم المؤمنين ، وغيرهم *

وأما إيجابنا القضاء فلما حدثناه عبد الله بن ربيعنا محمد بن معاوية نا أحد بن شعيب أنا أحمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة عن عائشة قالت : أصبحت صائمة أنا وحفصة اهدى لنا طعاما فاجبنا فافطرننا فدخل النبي ﷺ فبدرتني حفصة فسأله فقال : « صوما يوما مكانه » *

قال علي : لم يخف علينا قول من قال : أن جرير بن حازم اخطأ في هذا الخبر إلا أن هذا ليس بشيء لأن جريرا ثقة ، ودعوى الخطأ باطل إلا أن يقيم المدعى له برهان على صحة دعواه ، وليس انفراد جرير باسناده علة لأنه ثقة *

قال أبو محمد : لا خلاف بين أحد في أن حكم ما أفطر به من جماع أو غيره حكم

(١) لفظه حلالا وتعني سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) لفظه «فيه» زيادتين في النسخة رقم (١٤)

(٣) في النسخة رقم (١٦) «فيهم» بزيادة ألفا ولا معنى لها *

واحد فن موجب للقضاء في كل ذلك ومن مسقط له في كل ذلك ، وقد صح النص .
 بالقضاء في الاضطرار فإنبالى بأى شىء أفطر ، وبالله تعالى التوفيق *
 وأما تفريق مالك بين الاضطرار ناسياً فى صوم تطوع او فرض خطأ لاوجه له ،
 وليس إلا صائم أو مفطر ، فان كان مفطراً فالحكم واحد فى القضاء أو تركه ، وان
 كان صائماً فلا قضاء على صائمه *

٧٧٤ — مسألة — ومن أفطر عامدا فى قضاء رمضان فليس عليه إلا قضاء يوم .
 واحد فقط لان إيجاب القضاء إيجاب شرع لم يأذن به الله تعالى ، وقد صح أنه عليه السلام
 قضى ذلك اليوم من رمضان (١) فلا يجوز أن يزداد عليه غيره بغير نص ولا إجماع *
 وروينا عن قتادة أن عليه الكفارة كمن فعل ذلك فى رمضان لانه بدل منه *
 قال أبو محمد : هذا أصح ما يكون من القياس ان كان القياس (٢) حقا ، وعن بعض
 السلف عليه قضاء يومين ، يوم رمضان ، ويوم القضاء *



تم الجزء السادس من كتاب المحلى لابن حزم والحمد لله رب العالمين
 ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء السابع مفتحا (مسألة ومن مات وعليه
 صوم فرض من قضاء رمضان) الخ ونسأل الله المعونة على إتمامه

(١) فى النسخة رقم (١٦) موقع صح أن عليه قضاء ذلك اليوم من رمضان وما هنا أفطر (٢) لفظه القياس ، زيادة

فهرست

الجزء السادس من المحلى

صفحة	صفحة
٢١	٢ (زكاة البقر)
٢٢	٢٠ المسألة ٦٧٣ الجواميس صنف من البقر يضم بعضها الى بعض
٢٣	٢٠ أقوال العلماء في نصاب البقر ودليل كل وتشيد المؤلف مذهبه بأدلة كثيرة لا تجدناها في غير هذا الكتاب
٢٤	١٢٠ بيان أن الحنفية يقولون بالمراسيل اذا وافق مذهبهم ويردونها اذا خالف ذلك
٢٥	١٣ بيان أن صحيفة عمرو بن حزم منقطعة لا تقوم بها حجة
٢٦	١٤ إلزام الحنفية بقواعد مذهبهم
٢٧	١٥٠ الرد على من خالف رأى ابن حزم في نصاب البقر
٢٨	١٧ (زكاة الابل)
٢٩	١٧٠ المسألة ٦٧٤ البخت والأعراية والتجب والمহারى وغيرها من أصناف الابل كلها ابل يضم بعضها الى بعض في الزكاة ، وهذا لا خلاف فيه
٣٠	١٧٠ بيان أن لا زكاة في أقل من خمسة من الابل بشرطها وفيها شاة واحدة
٣١	٢١ بيان أن كلام ابن معين في الجرح والتعديل يقبل في غير الثقات
٣٢	٢٢ بيان أن قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى — أن من أزمته بنت مخاض فلم تكن عنده فانه يؤدى قيمتها ولا يؤدى ابن لبون ذكر — مخالف لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأصحابه رضی الله عنهم
٣٣	٢٣ مذاهب المجتهدين في أمر النبي ﷺ من تعويض سن من سن دونها أو فوقها عند عدم السن الواجبة ورد عشرين درهما أو شاتين في ذلك ، وبيان من أصاب الطريق ومن ضلوه دليل ذلك
٣٤	٣٠ بيان اختلاف العلماء فيما زاد على العشرين ومائة من الابل فأنصاه ؟ وذكر أقوال كل ودليل مذهب اليه وتحقيق المقام في ذلك بما لا تراه في غير هذا الكتاب
٣٥	٤٣ المسألة ٦٧٥ يعطى المصدق الشاتين أو العشرين درهما ما أخذ من صدقة الغنم أو يبيع من الابل ودليل ذلك

صفحة	صفحة
ذلك ومذاهب العلماء وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا نظير له في الوصف	٤٤ المسألة ٦٧٦ الزكاة تكرر في كل سنة في الابل والبقر والغنم والذهب والفضة بخلاف البر والسمير والتمر
٥٩ ﴿ زكاة الفضة ﴾	٤٤ المسألة ٦٧٧ الزكاة واجبة في الابل والبقر والغنم باقتضاء الحول ولا حكم في ذلك لغير الساعي ومذاهب العلماء في ذلك
٥٩ المسألة ٦٨٢ لا زكاة في الفضة مضروبة كانت أو مصوغة أو تقاراً أو غير ذلك حتى تبلغ خمس أو اقله خمسة وعال عليها الحول، وفيها خمسة دراهم ومذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وبسط ذلك بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	٤٥ ﴿ زكاة السائمة وغيرها من الماشية ﴾
٦٦ ﴿ زكاة الذهب ﴾	٤٥ المسألة ٦٧٨ تركي السوائم والمعلوفة والمتخذة للركوب والحراث وغير ذلك من الابل والبقر والغنم وبقال مالك والامام الليث وبعض أهل الظاهر ودليل ذلك ومذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم وتحقيق المقام
٦٦ المسألة ٦٨٣ لا زكاة في اقل من أربعين مثقالاً من الذهب الصرف الذي لا يتخالطه شيء بوزن مكة فاذا بلغ ما ذكر فيه ربع عشره وهكذا الزيادة على ذلك ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم وتحقيق المقام	٥٠ المسألة ٦٧٩ فرض على كل ذى ابل وبقر وغنم ان يحلبها يوم ورد ما على الماء ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه وحقه ذلك
٧٣ مذهب التابعين في ذلك	٥٠ المسألة ٦٨٠ يان الاسنان المذكور اتي في الابل من كلام أهل اللغة
٧٤ الرد على من جعل الوقص في الذهب أربعة دنائير	٥١ المسألة ٦٨١ الخلطة في الماشية أو غيرها لا تحيل حكم الزكاة ولكل احد حكمه في ماله خالط أو لم يخالط لا فرق بين شيء من ذلك ودليل
٧٥ المسألة ٦٨٤ الزكاة واجبة في حلي الذهب والفضة اذا بلغ كل واحد منها المقدار الذي ذكرناه أو اتم عندما لم يكن عاماً قرياً ولا يجوز ان يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ودليل ذلك ذكر مذاهب الفقهاء في ذلك	

صفحة	صفحة
٩٣	٨٣
المسألة ٦٩٠ من تلف ماله أو غصبه	وسرد أدلتهم وبيان الصواب في ذلك
غاصب أو حيل ينهونه فلا زكاة	بإلا تجده في كتاب على حدة
عليه فيه أى نوع كان من أنواع	(المال المستفاد)
المال ودليل ذلك وبيان أقوال	المسألة ٦٨٥ أقوال علماء الصحابة
العلماء في ذلك	في زكاة المال المستفاد
٩٥	٨٤
المسألة ٦٩١ من رهن ماشية أو ذبها	أقوال المجتهدين في المال المستفاد
أو فضة أو أرضاً فزرعها أو غخلا	وسرد أدلتهم وتحقيق ذلك
فاتممت وحال الحول على الماشية	المسألة ٦٨٦ حكم من اجتمع في
والعين فالزكاة في ذلك وبرهان ذلك	٨٧
٩٥	٨٧
المسألة ٦٩٢ ليس على من وجب	ماله زكاتان فصاعداً وهو حى ،
عليه الزكاة إصاها إلى السلطان	ودليل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك
لكن عليه ان يجمع ماله للصدق	وبيان حججهم
ويدفع إليه الحق ودليل ذلك	٨٨
٩٥	٨٨
المسألة ٦٩٣ لا يجوز تسجيل الزكاة	المسألة ٦٨٧ لو مات الذى وجبت
قبل تمام الحول ولا بطرقة عين	عليه الزكاة سنة أو سنتين فانها من
وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء	رأس ماله أقربها أو قامت عليه بينة
الامصار في ذلك وذكر حججهم	وبرهان ذلك وذكر أقوال علماء
والتنظير فيها وتحقيق الحق بما تسرعين	الامصار في ذلك وسرد أدلتهم
الناظر في هذا المقام فعليك به	٩١
٩٩	٩١
المسألة ٦٩٤ من عليه دين دراهم	المسألة ٦٨٨ لا يجوز أداء الزكاة
أو دنانير أو ماشية تجب الزكاة	إذا أخرجها المسلم عن نفسه أو وكيله
في مقدار ذلك لو كان حاضراً ودليل	بإمره الابنية أنها الزكاة المفروضة
ذلك وبيان مذاهب السلف في ذلك	عليه ودليل ذلك وبيان مذاهب
١٠١	٩٢
المسألة ٦٩٥ من عليه دين وعنده	المسألة ٦٨٩ من خرج المال عن
مال تجب في مثله الزكاة فانه يزكى	ملكه في داخل الحول قبل تمامه
ماعنده ولا يسقط من أجل الدين	ثم يرجع إليه فانه يستأنف به الحول
الذى عليه شيء من زكاة ما يديه	من حين رجوعه لا من حين الحول
وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك	الأول وبرهان ذلك وبيان مذاهب
وذكر حججهم	المجتهدين في ذلك

صفحة	صفحة
١١٤	١٠٣ المسألة ٦٩٦ من كان له على غيره دين سواء كان حالا أو مؤجلا عند مليء مقر يمكنه قبضه أو منكر فلا زكاة فيه على صاحبه وبرهان ذلك وكذا كرا قال العلماء في ذلك وادلتهم
١١٧	١٠٥ المسألة ٦٩٧ المهور والخلع والديات بمنزلة ما قلنا ما لم يتعين المهر ودليل ذلك
١١٨	١٠٥ المسألة ٦٩٨ من كان له دين على بعض أهل الصدقات فصدق عليه بدينه قبله ونوى بذلك أنه من زكاته اجزأه ذلك ودليل ذلك
١١٨	١٠٦ المسألة ٦٩٩ من أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها أو دفعها إلى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها الخ فجاز وبرهان ذلك كويان أقوال العلماء وحججهم في ذلك
١١٨	١٠٨ المسألة ٧٠٠ لاشيء في المعادن كلها لا خسر فيها ولا زكاة معجلة إلا إذا كان ذهباً أو فضة بقي عند مستخرجه حوالاً قرياً أو بلغ نصاباً ودليل ذلك وكذا مذاهب المجتهدين في ذلك وحججهم
١١٨	١١١ المسألة ٧٠١ لا تؤخذ زكاة من كافر وبرهان ذلك وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وكذا أدلتهم مفصلة
١١٤	المسألة ٧٠٢ لا يجوز أخذ زكاة ولا تشير بما يتجر به تجار المسلمين ودليل ذلك كويان مذاهب المجتهدين في ذلك
١١٧	المسألة ٧٠٣ وليس في شيء مما أصيب من العنبر والجواهر والياقوت والزمرشئ أصلاً بل كله لمن وجده وبرهان ذلك
١١٨	١١٨ (زكاة الفطر)
١١٨	المسألة ٧٠٤ زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم وإن كان جنيثاً في بطن أمه ، على كل واحد صاع من تمر أو شعير فقط لا يجزى قح ولا دقيق قح أو شعير ولا خبز ، ولا قيمة ، ودليل ذلك مفصلاً وكذا أقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه وقد اطلب المصنف في تأييد مذهبه بما يستغرب له من قوة حفظه واحاطة ذاكرة بمؤذاه عقله وشدة تمسكه بدينه رحمه الله وجعل الجنة مثواه
١٣١	١٣١ مخالفة المالكيين لعمل أهل المدينة
١٣١	١٣١ مخالفة الحنفيين المتزينين في هذا المكان باتباع الصحابة أنى بكر وعمر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم

صفحة	المسألة ٧٠٥ يؤدى المسلم زكاة الفطر عن رقيقه مؤمنات كانت او كافرا التجارة أو لغير تجارة وبرهان ذلك ومذاهب العلماء فى ذلك	١٣٢
١٣٨	المسألة ٧٠٦ ان كان العبد بين اثنين فصاعدا فلى سيدهما اخراج زكاة الفطر ومذاهب الفقهاء فى ذلك	١٣٤
١٣٩	المسألة ٧٠٧ المكاتب الذى لم يؤد شيئا من كتابته فلى سيده زكاة فطره وبرهان ذلك	١٣٥
١٤٠	المسألة ٧٠٨ لا يحزى اخراج بعض الصاع شعيرا وبعضه تمرا ولا قيمة اصلا ودليل ذلك	١٣٧
١٤١	المسألة ٧٠٩ ليس على الانسان ان يخرج زكاة الفطر عن ابيه ولا أمه ولا عن زوجته ، وولده لا تلزمه الا عن نفسه ورقيقه فقط ودليل ذلك ويان مذاهب الفقهاء فى ذلك	١٣٧
١٤١	المسألة ٧١٠ من كان من العبيد له رقيق فعليه اخراجها عنهم لاعلى سيده وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه	١٣٨
١٤٢	المسألة ٧١١ من ولده عبدان فأكثر فله ان يخرج عن احدهما تمرا وعن الآخر شعيرا ودليل ذلك	١٣٨
	المسألة ٧١٢ أما الصغار فعليهم ان يخرجها الأب والولى عنهم من مال ان كان لهم والا فلا زكاة فطر عليهم حيثنولابعد ذلك وبرهان ذلك ويان مذاهب الفقهاء فى ذلك	
	المسألة ٧١٣ الذى لا يجد من أين يؤدى زكاة الفطر فليست عليه ودليل ذلك	
	المسألة ٧١٤ تجب زكاة الفطر على السيد عن عبده الموهون والابق والغائب والمغضوب وبرهان ذلك	
	المسألة ٧١٥ الزكاة للفطر واجبة على المجنون ان كان له مال	
	المسألة ٧١٦ من كان فقيرا فاخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدار ما يقوم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطى فى زكاة الفطر لزمه ان يعطيه ، ومذاهب العلماء فى ذلك وبرهان ذلك	
	المسألة ٧١٧ من اراد اخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار أو الكبار أو عن غيرهم لم يجز له ذلك الا بان يهبها لهم ثم يخرجها وهذا مذهب ابن حزم وهو غريب جداً	
	المسألة ٧١٨ وقت زكاة الفطر هو أثر طلوع الفجر الثانى من يوم الفطر مبتدأ الى أن تبيض الشمس وبرهان ذلك وذكر مذاهب المجتهدين ويان حججهم	

صفحة	صفحة
أو أربعين مثقالاً أو خمس من الأبل أو أربعين شاة الخ وهو لا يقوم مامعه بمولته لكثرة عياله أو لفلاء السعر فهو مسكين يعطى من الصدقة المفروضة وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله وبرهان ذلك ومذاهب المجتهدين في ذلك وأدلتهم بما لا يتجده في غير هذا الديوان	١٤٣ (قسم الصدقات) ١٤٣ المسئلة ٧١٩ من تولى تفريق زكاة ماله أو زكاة فطره أو تولاهما الامام أو أميره فان الامام أو أميره يفرقانها ثمانية أجزاء مستوية للمساكين والفقراء الخ ودليل ذلك وبينان مذاهب العلماء في ذلك
المسئلة ٣٧٤ اظهار الصدقة مطلقاً من غير أن ينوى بذلك رياء حسن واخفاء كل ذلك أفضل ودليل ذلك	١٤٦ الدليل على أنه لا يجزئ في توزيع الزكاة أقل من ثلاثة من كل صنف الا أن لا يجزئ
المسئلة ٣٢٥ فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم الزكوات بهم وبرهان ذلك ومذاهب السلف في ذلك	١٤٦ الدليل على أنه لا يعطى كافر من الصدقة ١٤٦ الدليل على أن الصدقات لا تجوز لبنى هاشم وعبد المطلب
(كتاب الصيام) ١٦٠ المسئلة ٧٣٦ تقسيم الصيام الى فرض وتطوع	١٤٨ المسئلة ٧٢٠ الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلاً والمساكين هم الذين لهم شيء لا يقوم بهم وبرهان ذلك وأقوال العلماء في ذلك
المسئلة ٧٣٧ بيان أن صيام شهر رمضان فرض	١٥١ المسئلة ٧٢١ جائز أن يعطى المرء منها مكاتبه ومكاتب غيره، والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه ودليل ذلك
المسئلة ٧٢٨ لا يجزئ صيام أصلاً الابنية وبرهان ذلك وذكر أقوال المجتهدين في ذلك وبينان أدلتهم تفصيلاً	١٥٢ المسئلة ٧٢٢ تعطى المرأة زوجها من زكاتها ان كان من أهل السهام وبرهان ذلك
المسئلة ٧٢٩ من نسي أن ينوى من الليل في رمضان فأوى وقت ذكر من النهار الثاني لتلك الليلة	١٥٣ المسئلة ٧٢٣ من كان له مال مما يجب فيه الصدقة كآتية درهم

صفحة	م	نقطة
١٨٠	المسألة ٧٣٥	فانه ينوى للصوم من وقته اذا ذكر ويمسك عما أمسك عنه الصائم ولا قضاء عليه ودليل ذلك وسرد مذاهب علماء الامصار ويان حججهم وتحقيق القول في ذلك
١٨٥	المسألة ٧٣٦	١٦٨ تحقيق القول في ابن قانع شيخ الجصاص وأحمد بن علي بن مسلم
١٨٥	المسألة ٧٣٧	١٧٠ المسألة ٧٣٥ لا يجزىء صوم التطوع الا بنية من الليل ولا صوم قضاء رمضان أو الكفارات الا كذلك وبرهان ذلك ويان حججهم
١٨٥	المسألة ٧٣٨	١٧٤ المسألة ٧٣٦ من مزج نية صوم فرض بفرض آخر أو بتطوع أو غير ذلك لم يجزه لشيء من ذلك ودليل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك ويان أدلتهم
١٩٧	المسألة ٧٣٩	١٧٤ المسألة ٧٣٧ من نوى وهو صائم ابطال صومه بطل اذا تعمد ذلك ودليل ذلك
١٩٧	المسألة ٧٤٠	١٧٥ المسألة ٧٣٨ يطل الصوم تعمد الأكل والشرب والوطء في الفرج وتعتمد القىء ذا كرا لصومه الخ وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك
١٩٩	المسألة ٧٤١	١٧٧ المسألة ٧٣٩ يطل الصوم أيضا تعمد كل معصية ودليل ذلك وسرد أقوال الفقهاء في ذلك
١٨٠	المسألة ٧٣٥	من تعمد ذا كرا لصومه شيئا بما ذكر ما يطل صومه ولا يقدر على قضاءه ان كان في رمضان أو في نذر معين الا في تعمد القىء خاصة فقله القضاء وبرهان ذلك ويان أقوال الفقهاء في ذلك
١٨٥	المسألة ٧٣٦	١٧٠ المسألة ٧٣٥ لا قضاء الا على خمسة فقط الخاض والنساء الخ ودليل ذلك
١٨٥	المسألة ٧٣٧	١٧٤ المسألة ٧٣٦ لا كفارة على من تعمد فطرا في رمضان بما لم يبع له الا من وطئ في الفرج وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك ويان حججهم وتحقيق المقام في ذلك وقد اطنب المصنف في هذا المكان بما لا يتجدد في غير هذا الكتاب
١٩٧	المسألة ٧٣٨	١٧٤ المسألة ٧٣٧ من وطئ عمدا في نهار رمضان ثم سافر في يومه ذلك أو جن أو مرض لا تسقط عنه الكفارة ودليل ذلك
١٩٧	المسألة ٧٣٩	١٧٤ المسألة ٧٣٨ صفة الكفارة الواجبة هي كذا ذكرنا وبرهان ذلك
١٩٧	المسألة ٧٤٠	١٧٥ المسألة ٧٣٩ لا يجزىء في الكفارة رقبة مؤمنة أو كافرة مطلقا ودليل ذلك ومذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم
١٩٩	المسألة ٧٤١	١٧٧ المسألة ٧٣٩ كل ما لا يجزىء في الكفارة فهو عتق مردود باطل لا ينفذ وبرهان ذلك

صفحة	صفحة
٢٠٣ المسألة ٧٥٢ الحر والعبد في كل ما ذكر سواء ودليل ذلك	٢٠٠ المسألة ٧٤٢ يلزم في كفارة فطر رمضان صوم متابع ودليل ذلك
٢٠٣ المسألة ٧٥٣ لا ينقض الصوم حجامه ولا احتلام ولا استمناء ولا مباشرة الرجل امرأته فيما دون الفرج تعتمد الامناء أم لا أمذى أم لم يذ الخ ويرهان ذلك	٢٠٠ المسألة ٧٤٣ فان اعترض صائم الكفارة نذر بطل النذر وسقط عنه برهان ذلك
ويان أقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وقد أطلأ المؤلف البحث في هذا المقام بما لا يتجده في كتاب	٢٠٠ المسألة ٧٤٤ ان بدأ بصوم الشهرين في أول يوم من الشهر صام الى ان يرى الهلال الثالث ولا بد من دليل ذلك
المسألة ٧٥٤ اختلاف العلماء في المجنون والمغنى عليه في شهر رمضان هل عليهما القضاء أم لا ودليل كل وتحقيق المقام	٢٠٠ المسألة ٧٤٥ ان بدأ بصوم الشهرين في بعض الشهر لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر ويرهان ذلك
٢٢٩ المسألة ٧٥٥ من جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر ففرض عليه أن يفطر ويرهان ذلك	٢٠١ المسألة ٧٤٦ من كان فرضه الاطعام فانه لا بد له من ان يطعمهم سبعهم ودليل ذلك
٢٢٩ المسألة ٧٥٦ لا يلزم صوم في رمضان ولا في غيره الا بئين طلوع الفجر الثاني ودليل ذلك	٢٠٢ المسألة ٧٤٧ لا يجوز اطعام رضيع لا ياكل الطعام ولا اعطاؤه من الزكاة
ويان أقوال علماء المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتحقيق البحث بما تسر منه النفوس	٢٠٢ المسألة ٧٤٨ لا يجزىء اطعام اقل من ستين ولا صيام اقل من شهرين في الكفارة
المسألة ٧٥٧ من صح عنده بخير من يصدقه ان الهلال قد رؤى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم ويرهان ذلك وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلته	٢٠٢ المسألة ٧٤٩ من كان قادراً حين وطئه على الرقة لم يجزه غير ما افتر بعد ذلك او لم يفتر ودليل ذلك
	٢٠٢ المسألة ٧٥٠ من لم يجد الارقية لاغنى به عنها الخ لم يلزمه عتقها ويرهان ذلك
	٢٠٣ المسألة ٧٥١ من كان عاجزاً عن ذلك كله ففرضه الاطعام ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٢٣٩	المسألة ٧٥٨ اذا روى الهلال
٢٤٠	قبل الزوال فهو من البارحة ويصوم الناس من حينئذ باقى يومهم
٢٤٠	المسألة ٧٥٩ من السنة تمجيل الفطر وتأخير السحور وبرهان ذلك وذكر أدلة علماء الفقه
٢٤١	المسألة ٧٦٠ من أسلم بعد مائتين له الفجر أو بلغ كذلك الخ فانه يأكل باقى نهاره ويعطأ من نسائه من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ذلك ويستأنف الصوم من غد ولا قضاء عليه ، وأقوال الفقهاء في ذلك
٢٤٢	المسألة ٧٦١ من تعمد الفطر في يوم من رمضان عاصياً لله تعالى لم يحل أن يأكل في باقيه ولا أن يجامع
٢٤٣	المسألة ٧٦٢ من سافر في رمضان مطلقاً فمرض عليه الفطر اذا تجاوز ميلاً ويقضى بعد ذلك في أيام آخر
	ويبان أقوال المجتهدين في ذلك وقد أطنب المصنف وأطال ذيول البحث بما لا نظيره ولا يوجد في كتاب
٢٥٩	المسألة ٧٦٣ من أقام قبل الفجر ولم يسافر الى بعد غروب الشمس في سفره فعليه اذا نوى الإقامة المذكورة أن ينوى الصوم ولا بد الخ ودليل ذلك وبيان المذاهب
٢٦٠	المسألة ٧٦٤ الحيض الذى يعطل الصوم هو الدم الأسود وبرهان ذلك
٢٦٠	المسألة ٧٦٥ اذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر أو النساء فأخرتا
٢٦٠	المسألة ٧٦٦ من كانت عليه أيام من رمضان فأخر قضاءها عمداً لم يضرهما شيئاً وصومهما تام
٢٦٠	المسألة ٧٦٦ تصوم المستحاضة كما تصلى وبرهان ذلك
٢٦٠	المسألة ٧٦٧ من كانت عليه أيام من رمضان فأخر قضاءها عمداً أو لعذر حتى جاء رمضان آخر فانه يصوم رمضان الذى ورد عليه ودليل ذلك وبيان مذهب السلف
٢٦١	المسألة ٧٦٨ المتابعة في قضاء رمضان واجبة والدليل على ذلك *
٢٦١	المسألة ٧٦٩ الاسير في دار الحرب ان عرف رمضان لزمه صيامه ان كان مقبلاً وبرهان ذلك
٢٦٢	المسألة ٧٧٠ الحامل والمرضع والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم مالم تخف المرضع على الرضيع والحامل على الجنين أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره ودليل ذلك
٢٦٦	ويبان مذاهب علماء الامصار في ذلك
٢٦٦	المسألة ٧٧١ من وطئ امرأة في اليوم عامداً فكفارة واحدة عليه فما زاد فحسابه وبرهان ذلك
٢٦٨	المسألة ٧٧٢ من أفطر رمضان كله بسفر أو مرض فعليه عدد الايام التى افطرها
٢٦٨	المسألة ٧٧٣ للبرءان يفطر في صوم التطوع ان شاء وبرهان ذلك
٢٧١	المسألة ٧٧٤ من افطر عامداً في قضاء رمضان فليس عليه الا قضاء يوم واحد قطعاً ودليل ذلك



Bibliotheca Alexandrina



0574633